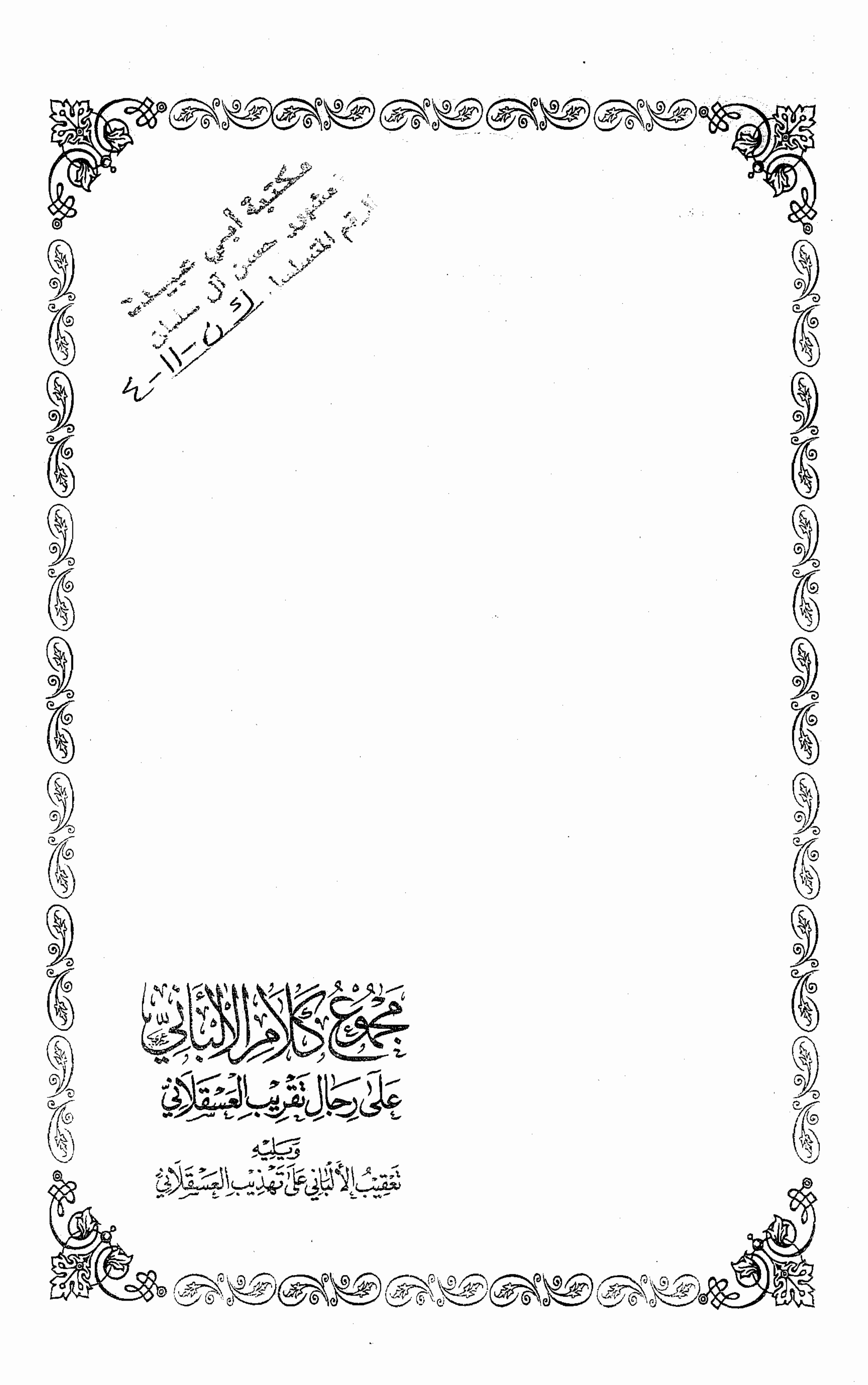
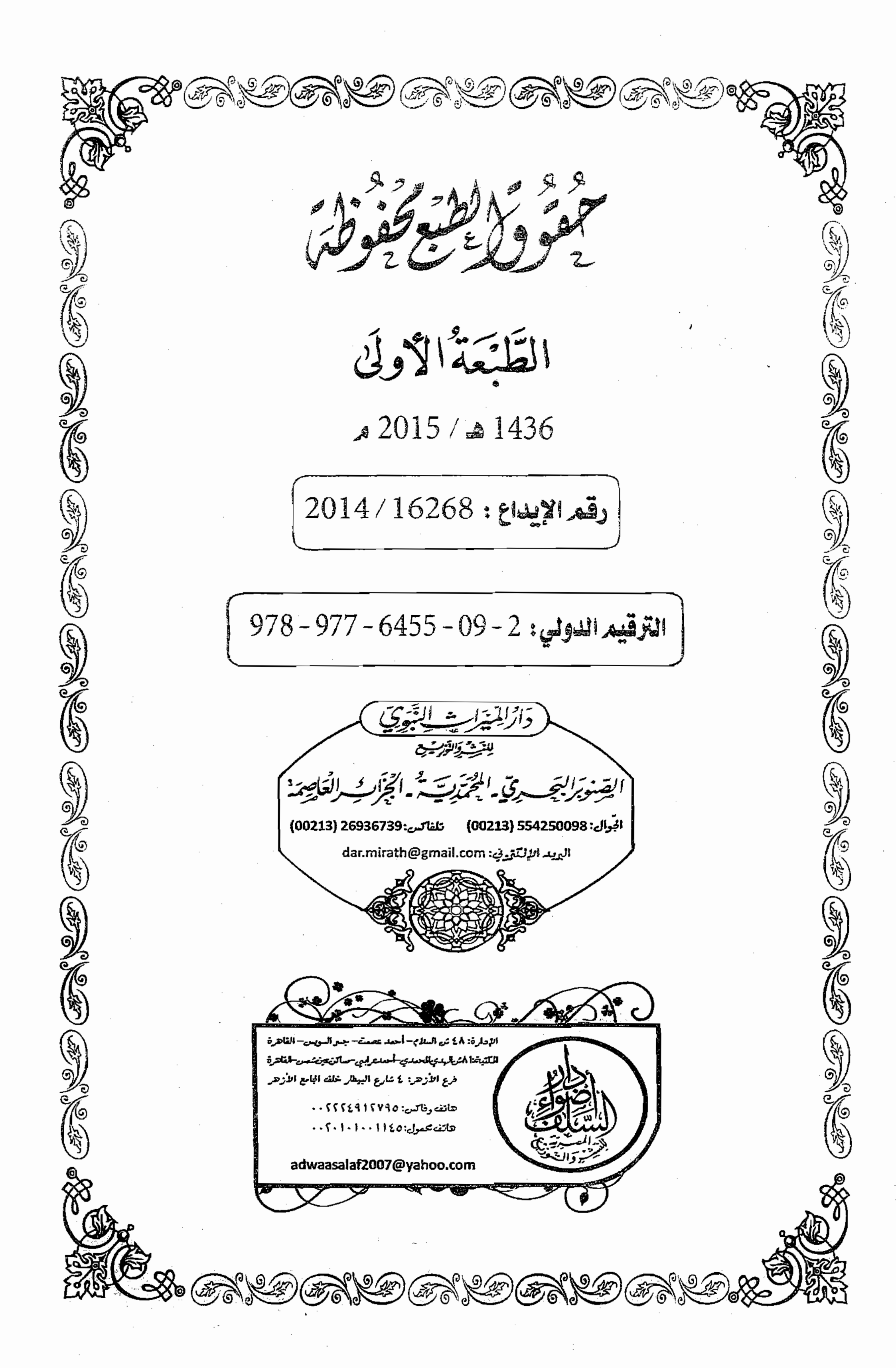


مجموع كلام الألباني
على رجال تقريب العسقلاني

ويليه

تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني



الطَّبعةُ الأولَى

1436 هـ / 2015 م

رقم الإيداع : 2014 / 16268

الترقيم الدولي: 2 - 09 - 6455 - 977 - 978

دار الميراث النبوي
للنشر والتوزيع

الصنوبر البحري - المحمدية - الجزائر العاصمة

الجوال: 554250098 (00213) تلفاكس: 26936739 (00213)

البريد الإلكتروني: dar.mirath@gmail.com

دار أضواء السلف المصرية للنشر والتوزيع

الإدارة: ٤٨ ش السلام - أحمد عصمت - جسر السويس - القاهرة

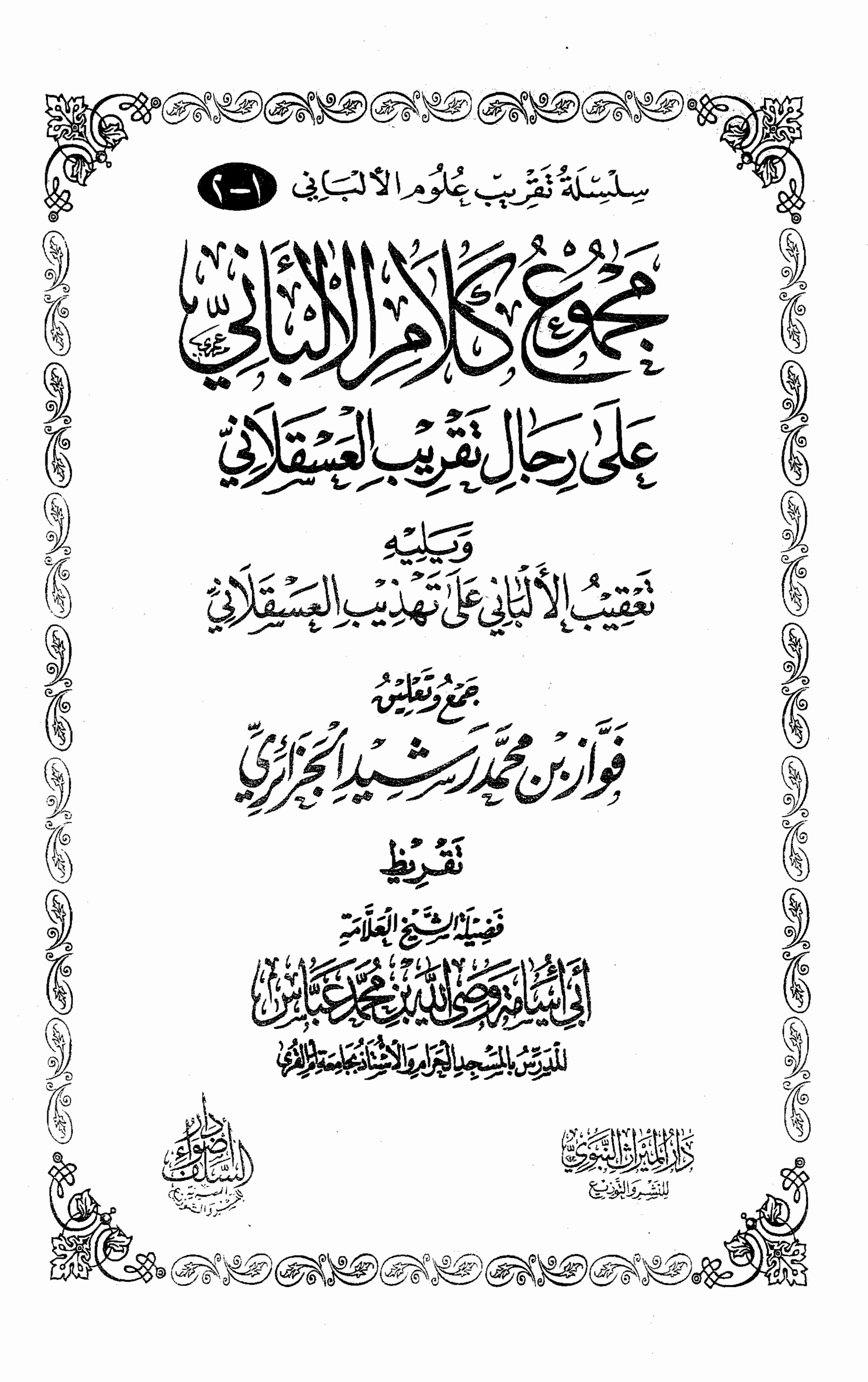
المكتبة: ١٨ ش الهدي المحمدي - أحمد عرابي - مساكن عين شمس - القاهرة

فرع الأزهر: ٤ شارع البيطار خلف الجامع الأزهر

هاتف وفاكس: ٠٠٢٢٢٤٩١٢٧٩٥

هاتف محمول: ٠٠٢٠١٠١٠٠١١٤٥

adwaasalaf2007@yahoo.com



سلسلة تقريب علوم الألباني (١-٢)

مجموع كلام الألباني رحمه الله

على رجال تقريب العسقلاني

ويليه

تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني

جمع وتعليق

فواز بن محمد رشيد الجزائري

تقريظ

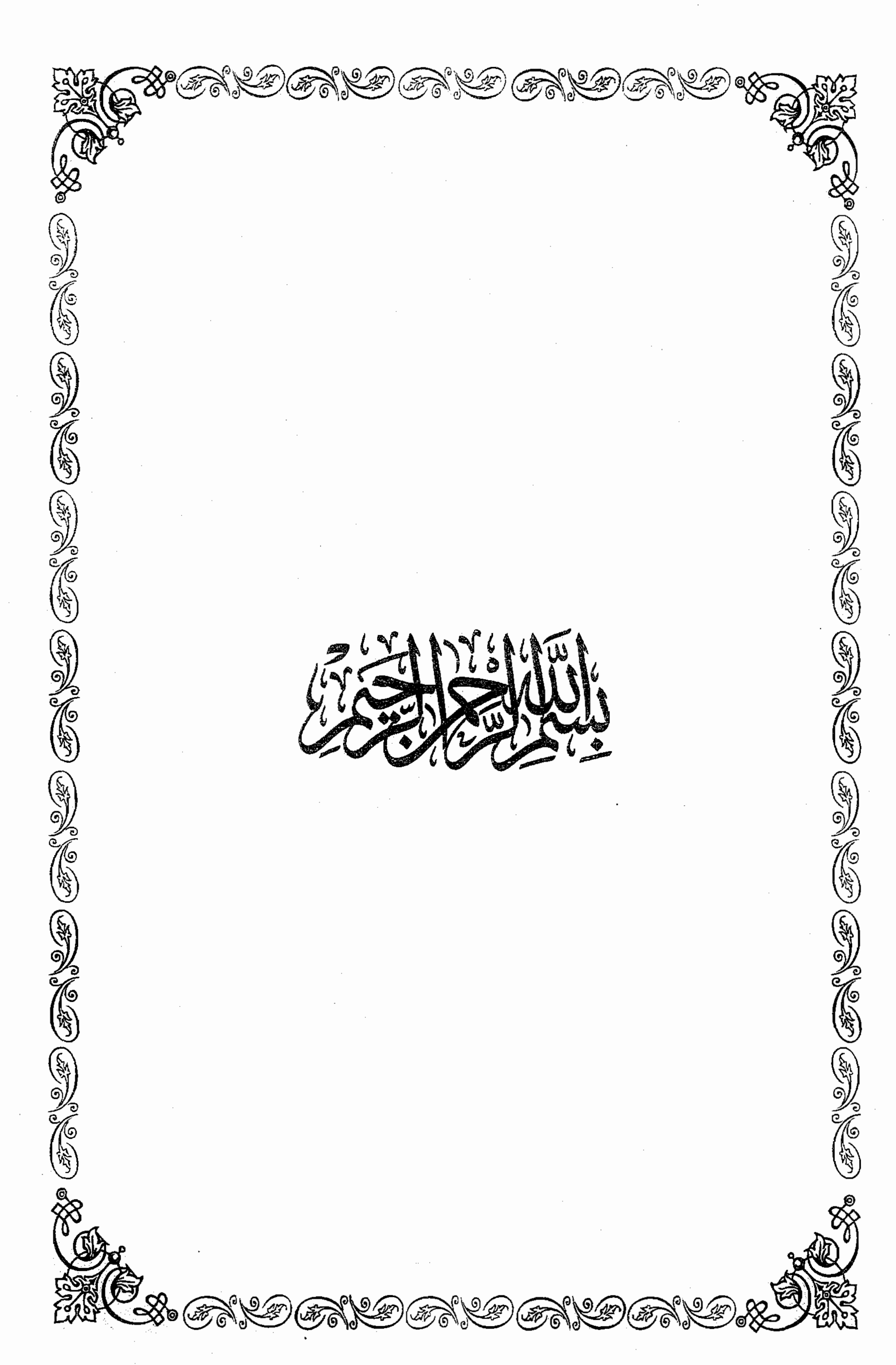
فضيلة الشيخ العلامة

أبي أسامة وصي الله بن محمد عباس

المدرس بالمسجد الحرام والأستاذ بجامعة أم القرى

دار الميراث النبوي للنشر والتوزيع

دار أضواء السلف للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ الشيخ المحدث العلامة وصي الله بن محمد عباس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ خير خلقه محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فقد أظهر الله في هذا القرن العلامة المحدث الكبير محمدًا ناصر الدين الألباني لتجديد العمل العظيم الذي وفَّقه الله في سنة رسولهﷺ دراسةً وبحثًا، تصحيحًا وتضعيفًا، خالصًا للسنة من غير تحيزٍ إلىٰ مذهب أو رأي، ودفاعًا عن السنة والفقه الصحيح؛ فقه الكتاب والسنة، وبحثًا فيه، ما لم يوجد لأحدٍ في قرونٍ ماضية قريبة.

أمرٌ ادَّخره الله لهذا الإمام وشرَّفه به.

وكان لنا شرف الانتماء في دراسة السنة النبوية من غير أن نتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة، استفادةً من أئمة السنة، كما كان لي شرف الاستفادة من علم الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ مباشرة، وعن طريق كتبه الكثيرة والحمد لله.

وله آراؤه القيمة في الحكم علىٰ الحديث والرجال استفادها من علوم الأئمة في هذا الشأن، أبرزها في بحوثه.

وقد قام بعض طلبة العلم -الذي أعرفه بحسن الطلب والتحصيل- الأخ فواز الجزائري بجمع كلام الألباني وتعقباته علىٰ الإمام ابن حجر في «تقريبه»، وفي «تهذيبه» تصحيحًا وتصويبًا، ولعله يُخَالف في بعض آرائه شأن المسائل العلمية.

وأنا كنتُ أُدَرِّس هذا الباب مستعينًا بكلام المعلمي والألباني خاصة بكلية الدراسات العليا في مادة الجرح والتعديل.

فجزىٰ الله الأخ فوَّازًا وشكر له سعيه، آمين.

وكتبه

وصي الله بن محمد عباس

المدرس بالمسجد الحرام وجامعة أم القرىٰ

٤/١٢/١٤٣٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فقد أكرم الله في هذا القرن العلامة المحدث الكبير محمد
ناصر الدين الألباني لتجديد العمل العظيم الذي [illegible] الله
في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم دراسة وتخريجا وتصحيحا و
تضعيفا، [illegible] للسنة [illegible] إلى [illegible]
[illegible] العقيدة الصحيحة [illegible] الثقات، والسنة
ودفاعا عن السنة [illegible]
[illegible] في [illegible] وشرحه به.
[illegible] السنة النبوية
وكان [illegible] شروح [illegible] استفادة
منها [illegible] استفاده من
من أئمة السنة، كما [illegible] الكثيرة والحمد لله
علم الألباني رحمه الله مباشرة عن طريق كتبه الكثيرة [illegible] استفادة
حوله آراؤه القيمة في الحكم على الحديث والرجال
من علوم الأئمة في هذا الشأن [illegible] خصوصا
[illegible] بعض طلبة العلم الذين [illegible] الطلعة
الأخ فواز الجزائري بجمع كلام الألباني وتعقباته كتاب
[illegible] في تقريبه [illegible] تصحيحا وتضعيفا لحاله
الرجال [illegible] المسائل العلمية.
كما [illegible] في بعض آرائه [illegible] بكلام العلامة
وإن كنت أدرس هذا الباب [illegible]
الألباني خاصة لطلاب الدراسات العليا في مادة الجرح و
التعديل، فجزى الله الأخ فواز [illegible] مشكورا سعيه آمين.
كتبه [illegible] محمد [illegible] المدرس بالمسجد الحرام
وجامعة أم القرى
[illegible] ١٢ / [illegible]

مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، إله الأولين والآخرين، والصلاة والسلام علىٰ رسوله المصطفىٰ الصادقِ الوعدِ الأمين، وعلىٰ آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لكتابيَّ:

«مجموع كلام الألباني على رجال تقريب العسقلاني»

و

«تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني»

بعد أن نَفِدَت نسخ الطبعة الأولىٰ من السوق، وقد لقيت قبولًا واستحسانًا لدىٰ المشايخ وطلاب العلم -فلله الحمد والمنة-.

وقد صححت ما وجدت من أغلاط في الطبعة الأولىٰ، وأضفت إضافات حافلة في صلب الكتاب وحواشيه، تضمنت زيادة تراجم عدة التقطتها من بطون كتب الشيخ مما لم أكن قد وقفتُ عليه قبلُ، أو وقفت عليه وتركته غفلةً مني وتقصيرًا في البحث، غفر الله لي ذلك كله.

والله المسئول أن يجعله لوجهه خالصًا، وأن ينفع به مؤلفه وقارئه وكاتبه في الدنيا والآخرة؛ إنه سميع الدعاء، وأهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتبه

فواز بن محمد رشيد الجزائري

الجزائر العاصمة -حرسها الله-

١٤٣٥/٦/١٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فليس بخافٍ على أهل العلم وطلابه ما لكتاب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني من منزلة رفيعة ومكانة جليلة، حتى صار من أشهر كتب الرجال المعتمدة عند أهل العلم والأثر في كافة الأعصار والأمصار، وذلك لقرب تناوله، وسهولة تحصيل أحكامه بأخصر طريق وأيسره.

ولما كانت أعمال البشر لا تَخْلو من نقص وزلل واجتهادات تقبل النقاش؛ فإن كتابنا هذا «تقريب التهذيب» هو كذلك، لم يَخْلُ من أوهام واجتهادات للحافظ خولف فيها، لا تُنقص من قيمته ومكانته العلمية، بل لا لوم عليه في ذلك، لأن «الكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو كلام الله الحكيم، وكلام من شَهِد بعصمته القرآن الكريم، وكلُّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب، وقشر ولباب»[(١)].

غير أنه كان لزامًا على أهل العلم بيان الأخطاء والأوهام، وضعيف الأقوال ومردودها، ولم يزل أهل العلم يتعقب بعضهم بعضًا من غير أن يكون ذلك سبيلًا للطعن أو التنقيص.

قال الحافظ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة «الموضح»: «ولمَّا جعل الله تعالىٰ في الخلق أعلامًا، ونصب لكل قوم إمامًا؛ لزم المهتدين بِمُبين أنوارهم، والقائمين بالحق في اقتفاء آثارهم، ممن رُزق البحث والفهم، وإنعام النظر في العلم؛ **بيان ما أَهملوا، وتسديد ما أغفلوا**، إذ لم يكونوا معصومين من الزلل، ولا آمنين من مقارفة الخطأ والخلل»[(٢)].

❊❊❊

(١) «الروض الباسم» (١/ ١٧) للعلامة ابن الوزير الصنعاني.

(٢) (١/ ٥-٦).

فكرة هذا البحث اللطيف

لا يختلف اثنان -إن شاء الله- من أهل الحديث والدراية في أن العلامة الكبير، والمحدث الشهير، محمدًا ناصر الدين الألباني -قدَّس الله روحه- كان رأس أهل الحديث في هذا العصر وكبيرهم ومقدَّمهم في علم الحديث، الذي كادت أن تُمحىٰ معالمه إلا عند ثلة قليلة لا يجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، حَمل لواء السنة المحمدية في أوانه، وكتب الكتب النفيسة في خدمتها، وضحَّىٰ بالغالي والنفيس في سبيل نصرتها، حتىٰ صار مرجع الناس في التصحيح والتضعيف، وصارت كتبه في مَحَلةٍ عالية غالية، يستفيد منها العالم قبل طالب العلم.

وقد كنت -بفضل الله وحمده- ممن استفاد من كتبه أيما استفادة، فمررتُ علىٰ جُلِّ كتبه بغرض القراءة والاستفادة والتدرب علىٰ طريقته في التخريج والتصحيح والتضعيف، فوقفت في ثنايا ذلك علىٰ تعقبات له -ليست بالقليلة- علىٰ الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تقريبه».

فشرح الله صدري لجمعها، خاصة وأن بعض الناس يظن أن الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يعتمد اعتمادا كليًّا في تراجم الرجال علىٰ أحكام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تقريبه»، ولا يجاوز بصره غيره، ولا يخالفه في صغيرٍ ولا كبيرٍ[1]!!

---

(١) قال الكاتب محمد الأمين -هداه الله- في مقال له نشره في ملتقىٰ أهل الحديث =

فلذا أحببتُ أن أجمعها في كتاب لطيف حتىٰ يعم بها النفع، ويظهر خطأ دعوىٰ أن الألباني لا يخرج عن أحكام «التقريب»، والله الموفق للحق والصواب، وإليه المرجع والمآب.

❊❊❊

=

بعنوان (الانتقادات علىٰ منهج الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ): «والشيخ الألباني كان كثير الاعتماد علىٰ «تقريب التهذيب» وهو مجرد عناوين مختصرة، دون الرجوع إلىٰ التراجم المفصلة...

ثم قال هذا الأمين! في تعليق له علىٰ موضوعه هذا: وبقي مسألة تسرع الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الحكم علىٰ الأحاديث، واعتماده شبه الكلي (في الغالب) علىٰ التقريب أو الميزان» !!

أقول: أترك الجواب والتعليق علىٰ هذا الكلام - البعيد عن الإنصاف والواقع - إلىٰ القارئ المنصف بعد أن يقرأ هذا البحث المتواضع.

كلمة عن «تقريب التهذيب» وسبب تأليفه

لما فرغ الحافظ من تأليف «تهذيب التهذيب» الذي هذَّب به «تهذيب الكمال» للحافظ أبي الحجاج المزي؛ وجد أن كتابه قد طال حتىٰ جاوز ثلث الأصل، مما قد يصعب معه أخذ الحكم علىٰ الراوي بسهولة -لاسيما الرواة المختلف فيهم-، ووافق ذلك طلبَ بعض الإخوان منه أن يقرِّب لهم هذا الكتاب، حينها عزم الحافظ علىٰ هذا المشروع المفيد، فقرَّب «تهذيب التهذيب» في كتاب «تقريب التهذيب».

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيناً سبب تأليفه لهذا «التقريب»: «فإنني لما فرغت من تهذيب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» الذي جمعت فيه مقصود «التهذيب» لحافظ عصره أبي الحجاج المزي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضَمَمْت إليه مقصود «إكماله» للعلامة علاء الدين مغلطاي، مقتصرًا منه علىٰ ما اعتبرته عليه، وصححته من مظانه، من بيان أحوالهم أيضًا، وزدت عليهما في كثير من التراجم ما يُتَعَجَّب من كثرته لديهما، ويُستَغرب خفاؤه عليهما، ووقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعًا حسنًا، عند المميز البصير، إلا أنه طال إلىٰ أن جاوز ثلث الأصل، «والثلث كثير».

فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة، فلم أُوثِر ذلك لقلة جدواه علىٰ طالِبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلىٰ مسألته، وأسعفه بطلِبته، علىٰ وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحُسنىٰ التي أشار إليها وزيادة»[١].

❀❀❀

(١) مقدمة «التقريب»، ط العاصمة (ص ٧٩ - ٨٠).

طريقة الحافظ ابن حجر ومنهجه في «تقريبه»[(١)]

بَيَّن الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ طريقته ومنهجه في عرض ترجمة كلِّ راوٍ في كتابه «التقريب»؛ فقال في المقدمة:

- «... وهي أنني أحكم علىٰ كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه، وأَعدَل ما وُصف به، بألخص عبارة، وأخلص إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمته علىٰ سطر واحد غالبًا، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهىٰ أشهر نِسْبَتِه ونَسَبِه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشكل من ذلك بالحروف، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسه».

ويضاف إلىٰ ما ذكره الحافظ:

- قسَّم الرواة إلىٰ طبقات، وحصر الكلام علىٰ الرواة في مراتب، كما سيأتي.

---

(١) مستفاد بعضه من بحث نشرته الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها علىٰ موقعها الإلكتروني.

- ذكر جميع التراجم التي في «تهذيب التهذيب» ولم يقتصر علىٰ تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في «الكاشف»، كما رَتَّبَ التراجم علىٰ الترتيبِ نفسه الذي مشىٰ عليه في «التهذيب».

- استعمل الرموز التي ذكرها في «تهذيب التهذيب» نفسها.

- زاد علىٰ «التهذيب» فصلًا في آخر الكتاب يتعلق بِبَيَان المبهمات من النسوة علىٰ ترتيب من روىٰ عنهن رجالًا ونساءً.

تقسيم الحافظ الرواة إلىٰ طبقات بحسب سِنِيِّ وفياتهم، وإلىٰ مراتب بحسب حالهم من حيث الجرح والتعديل:

قال الحافظ في مقدمة كتابه (ص٨٠): «وباعتبار ما ذكرته انحصر لي الكلام علىٰ أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة.

فأما المراتب:

فأولها: الصحابة، فأُصرِّح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكِّد مدحه -إما بـ (أفعل)، كـ: أوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا، كـ: ثقة ثقة، أو معنىٰ، كـ: ثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كـ: ثقة، أو متقن، أو ثَبت، أو عدل.

الرابعة: من قَصَر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق، أو: لا بأس به، أو: ليس به بأس.

الخامسة[1]: من قصَر عن درجة الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيئ الحفظ، أو: صدوق يهم، أو: له أوهام، أو: يخطئ، أو: تَغيَّر بآخره، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يُوَثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو: مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبَر، ووُجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يُفَسَّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق ألبتة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بـ: متروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

الحادية عشرة: من اتُّهِم بالكذب.

الثانية عشرة: من أُطْلِق عليه اسم الكذب والوضع.

---

(١) قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضعيفة» (٣/ ١٤٩) تعليقًا علىٰ هذه المرتبة: «وهذه لمن كان ضعيف الحديث أو قريبًا منه».

وأما الطبقات:

فالأولىٰ: الصحابة علىٰ اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطىٰ من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها، جل روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرىٰ منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطىٰ منهم، كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرىٰ من أتباع التابعين، كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطىٰ من ذلك، كالذهلي، والبخاري.

الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي.

وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلًا، كبعض شيوخ النسائي.

وذكرت وفاة من عرفتُ سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولىٰ والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلىٰ آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلىٰ آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بيَّنته»[1].

❊❊❊

(١) قال أبو الأشبال الباكستاني في مقدمة تحقيقه لكتاب «التقريب»: «قد ترك المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض من ندر بدون بيان، فأضفته بين الهلالين».

الرموز التي استخدمها الحافظ في كتابه

قال الحافظ في مقدمة كتابه (ص٨٢-٨٣) مبيناً الرموز والاصطلاحات التي استخدمها: «وقد اكتفيت بالرقم علىٰ أول اسم كل راوٍ، إشارة إلىٰ من أَخرج حديثه من الأئمة، فالبخاري في صحيحه: (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقًا: (خت)، وللبخاري في «الأدب المفرد»: (بخ)، وفي «خلق أفعال العباد»: (عخ)، وفي «جزء القراءة»: (ز)، وفي «رفع اليدين»: (ي).

ولمسلم: (م)، [وفي مقدمة صحيحه: (مق)].

ولأبي داود: (د)، وفي «المراسيل» له: (مد)، وفي «فضائل الأنصار»: (صد)، وفي «الناسخ»: (خد)، وفي «القدر»: (قد)، وفي «التفرد»: (ف)، وفي «المسائل»: (ل)، وفي «مسند مالك»: (كد).

وللترمذي: (ت)، وفي «الشمائل» له: (تم).

وللنسائي: (س)، وفي «مسند علي» له: (عس)، وفي «مسند مالك»: (كن)، [وفي كتاب «عمل اليوم والليلة»: (سي)، وفي «خصائص علي»: (ص)].

ولابن ماجه: (ق)، وفي «التفسير» له: (فق).

فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة أكتفي برقمه، ولو أُخرج له في غيرها.

وإذا اجتمعت فالرقم (ع)، وأما علامة (٤) فهي لهم سوىٰ الشيخين.

ومن ليست له عندهم رواية؛ مرقوم عليه: (تمييز)، إشارة إلىٰ أنه ذُكر ليتميز عن غيره.

ومن ليست عليه علامة نُبِّه عليه، وتُرْجِم قبلُ أو بعدُ.

وسميته: «**تقريب التهذيب**».

والله ﷻ أسأل أن ينفع به قارئه وكاتبه والناظر فيه، وأن يبلغنا من فضله وإحسانه ما نؤمله ونرتجيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، لا إله إلا هو، عليه توكلت وإليه أنيب». اهـ

❀❀❀

جهود العلماء والباحثين حول كتاب «تقريب التهذيب»[1]

كما سبق؛ فإن لهذا الكتاب أهمية كبيرة ومنزلة عالية عند العلماء والباحثين، مما حَدَا بهم إلىٰ الاعتناء به، وكتابة المؤلفات والرسائل العلمية حوله.

فمن ذلك:

- حاشية الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي علىٰ «التقريب» ذكرها السخاوي في «الضوء اللامع» (٦/ ١٨٧).

- حاشية للمحدث الكبير عبد الله بن سالم البصري المتوفىٰ سنة (١١٣٤هـ)، علَّق منها محقق «التقريب» محمد عوامة نوادر غالية في حاشية الكتاب.

- وكتب الشيخ عبد الرزاق الرضوي المعروف بالأمير علي حاشية علىٰ التقريب سماها «تقعيب التقريب» جمعت لباب «الخلاصة» و«الميزان». طبع في مطبعة المنشي نو لكشور لكنو الهند.

(١) مستفاد بعضه من بحث نشرته الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها علىٰ موقعها الإلكتروني.

- «النكت على تقريب التهذيب» للعلامة الشيخ عبد العزيز بن باز، اعتنى به: د. عبد الله بن فوزان الفوزان.

- «تحرير تقريب التهذيب»، تأليف: شعيب الأرناؤوط وبشار عواد معروف، وعلى كتابهما هذا ملاحظات وأوهام انظرها في «كشف الإيهام لما تضمَّنه تحرير التقريب من الأوهام» للدكتور ماهر الفحل.

- «إمعان النظر في تقريب ابن حجر» للشيخ عطاء عبد اللطيف بن أحمد المصري، طبع في مكتبة العلم - مصر - ١٤١٤هـ.

- دراسة موسعة حول كتاب «تقريب التهذيب» جعلها الدكتور محمد عوامة مقدمة لتحقيقه.

- رسالة دكتوراه بعنوان: «دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب» تقدَّم بها الباحث عبد العزيز بن سعد التخيفي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - أصول الدين - السنة وعلومها - ١٤٠٥هـ.

- رسالة دكتوراه بعنوان «من وصف بلفظ مقبول في «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني من غير رجال الصحيحين» دراسة وتحقيقًا، تقدَّم بها الباحث عصام بن إبراهيم الحازمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - أصول الدين - السنة وعلومها، ١٤٢٢هـ.

- كتاب «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» لأبي عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي، طبع في مكتبة الفاروق الحديثة، القاهرة، ومكتبة صنعاء.

- بحث بعنوان «الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب» للباحث علي بن نايف الشحود.

❀❀❀

طبعات «التقريب»[1]

- أول ما طبع الكتاب طبعة حجرية في دهلي-الهند-، سنة (١٢٩٠هـ) في (٣٤٨) صفحة، ثم طبع فيها أيضًا سنة (١٣٢٠ هـ) في (٢٩٨) صفحة وطبع بهامشه كتاب «المغني» للفتني.

- وطبع سنة (١٣٩٣ هـ) في دار الكتب - باكستان.

- وطُبِعَ في مجلدين بعناية الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ونشرته المكتبة العلمية- المدينة المنورة، (١٣٨٠هـ)، ونشرته أيضًا دار المعرفة- بيروت، (١٣٨٠ هـ).

- ويُعدُّ كتاب «تحرير التقريب» الذي أَلَّفه شعيب الأرناؤوط وبشار عواد طبعة مستقلة للكتاب، فقد حافظا علىٰ نص التقريب مع تعقُّب الحافظ ابن حجر في الحاشية، وخرج الكتاب في أربع مجلدات.

- وطبعته مؤسسة الرسالة أيضًا باعتناء عادل مُرشد.

- وطُبع أيضًا بتحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - حلب -، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٦هـ).

---

(١) مستفاد من بحث نشرته الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها علىٰ موقعها الإلكتروني.

- وطبعة أخرىٰ بتحقيق: الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، ونشرته دار العاصمة، السعودية، الطبعة الأولىٰ (١٤١٦هـ).

❊❊❊

طبيعة تعقبات الألباني ومخالفاته لأحكام الحافظ ابن حجر

لقد تنوعت تعقبات الألباني ومخالفاته لأحكام الحافظ ابن حجر في «تقريبه»، فرأيت من المفيد أن أذكرها في هذه المقدمة بحسب ما ظهر لي في نهاية هذا البحث المتواضع، وهي كالآتي:

أولًا: تعقبات ومخالفات في رواة وثَّقهم الحافظ أو حسَّن لهم، وحكم عليهم الشيخ الألباني **بالضعف** بناءً علىٰ دراسة نصوص الأئمة الواردة في هؤلاء الرواة، فيترجح له أنهم ضعفاء.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٢٥) راويًا.

ثانيًا: تعقبات ومخالفات في رواة وثَّقهم الحافظ أو حسَّن لهم، وحكم عليهم الشيخ الألباني **بالجهالة** - عينًا أو حالًا -، لعدم ورود توثيق معتبر.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٤٦) راويًا.

ثالثًا: تعقبات ومخالفات في رواة قال فيهم الحافظ «**ضعيف**»، أو ما يشبه هذه العبارة من عبارات التضعيف الخفيف، وحكم عليهم الشيخ الألباني **بالضعف الشديد، بل وبالكذب -أحيانًا-**.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (١٦٥) راويًا.

رابعًا: تعقبات ومخالفات في رواة قال فيهم الحافظ «**متروك**»، وحكم عليهم الشيخ الألباني بالكذب ووضع الحديث.

وهنا قد يقول قائل: لا داعي لذكر هذا النوع من التعقبات أو المخالفات، إذ لا فرق عمليًّا بين من قال فيه الحافظ (كذاب) وبين من قال فيه (متروك)، فالجميع في حيز الضعف الشديد والجميع لا يستشهد به.

وأجيب عن هذا بجوابين:

١ - فرَّق الحافظ ابن حجر - نفسه - بين من قال فيه (متروك) وبين من قال فيه (كذاب)؛ فجعل الأول في المرتبة العاشرة وهي: «من لم يوثق ألبتة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بـ: متروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط».

وجعل من قال فيه (كذاب) في المرتبة الثانية عشرة وهي: «من أُطْلِق عليه اسم الكذب والوضع».

٢- وأهم من ذلك: أن من قيل فيه (كذاب) فهو مقدوح في عدالته، مطعونٌ في دينه، بخلاف من قيل فيه (متروك)؛ فقد يكون عدلًا صدوقًا في دينه، لكن فَحُشَ خطؤه وساء حفظه جدًّا فاستحق الترك.

قال العلامة المحدث الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الضعيفة» (١/ ٥٢٩): «لأن الرجل قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه سيئ الحفظ، وقد **يسوء حفظه جدًّا** حتىٰ يكثر الخطأ في حديثه، **فيسقط الاحتجاج به**».

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (١٣) راويًا.

خامسًا: تعقبات ومخالفات في رواة قال فيهم الحافظ «**مجهول الحال**»، وحكم عليهم الشيخ الألباني **بالجهالة العينية** بناءً علىٰ تفرد الراوي الواحد عنهم.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٢٧) راويًا.

سادسًا: تعقبات ومخالفات في رواة **ضعفهم** الحافظ، وحكم عليهم الشيخ الألباني **بالجهالة** -عينًا أو حالًا-.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٢١) راويًا.

سابعًا: تعقبات ومخالفات في رواةٍ **ضعَّفهم** الحافظ، **ووثَّقهم** الشيخ الألباني **أو حسَّن لهم**، بناءً علىٰ ما ترجح لديه من نصوص الأئمة المعتبرين.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٤٤) راويًا.

ثامنًا: تعقبات ومخالفات في رواة **حسَّن لهم** الحافظ، **ووثَّقهم** الشيخ، بناءً علىٰ نصوص جمهور الأئمة في إطلاق التوثيق عليهم، بل قد يكون أحدهم ممن أطبقت كلمة الأئمة علىٰ إطلاق التوثيق عليه.

ويدخل في هذا النوع إطلاق الشيخ علىٰ سند فيه راوٍ (صدوق) عند الحافظ أنه صحيح -والأصل أن يقول: حسن-، فيفهم منه أن الشيخ يرىٰ هذا الراوي في مرتبة (الثقة)، وهذا علىٰ سبيل الأغلبية، وإلا أحيانًا لا يريد بذلك أكثر من أن هذا السند مقبول محتج برواته، سواء كانوا في مرتبة (الثقة) أو كانوا في مرتبة (الصدوق)، بل قد يصرح بأن السند صحيح، ثم يذكر حكم الحافظ في أحد رواته بأنه (صدوق).

انظر: «ظلال الجنة» (١/ ١٧/ ٢٦)، «الصحيحة» (٢/ ١٦٠) (٥/ ١٢٥)، «صحيح أبي داود» (١/ ٣٤٥).

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٨٠) راويًا.

تنبيه مهم بخصوص هذا النوع:

قد يطلق الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لفظة «ثقة» علىٰ بعض الرواة ولا يريد بها أكثر من أن الراوي «صدوق» في مرتبة من يُحَسَّن حديثه(١)، فيكون مراده من إطلاق لفظة «ثقة» التوثيق الإجمالي، بمعنىٰ أن هذا الراوي ممن يُحتج به، سواء كان صحيح الحديث أم حَسَنَه، ولهذا إذا ظهر لي بالقرائن القوية(٢) أنه يريد هذا المعنىٰ(٣)، فلا أعتبر هذا مما خالف فيه الشيخُ الحافظَ، وبالتالي

(١) **مثال ذلك:** قوله في «الصحيحة» (٦/ ٨٥): المغيرة بن مسلم ثقة كما قال الهيثمي (٢/ ١٤٧) ولم يضعفه أحد، ولذا قال الحافظ: صدوق.

وانظر أمثلة أخرىٰ في: «الإرواء» (١/ ٧٦/ عمرو بن شعيب وحبيب المعلم) (٤/ ١٧٢) (٥/ ٣٧٦/ عمرو بن شعيب)، «الصحيحة» (٥/ ٥١٤)، «الضعيفة» (٢/ ٢٦٩/ زيد بن الحباب).

(٢) **أكثر القرائن التي اعتمدتها في هذا الباب:** أن يكرر الشيخ إطلاق لفظة (ثقة) في جميع المواطن التي يذكر فيها هذا الراوي الذي قال فيه الحافظ (صدوق)، فيفهم من هذا التكرار أن الشيخ يريد بـ (الثقة) الثقة اصطلاحًا، أما إذا أطلقها الشيخ مرة واحدة فقط، أو نوَّع العبارة؛ مرة يطلق التوثيق، ومرة يقتصر علىٰ كلام الحافظ (صدوق)، فهنا لا أعتبر هذا اختلافًا في الحكم، وأفهم منه أن الشيخ أراد بإطلاق التوثيق: التوثيق الإجمالي كما أسلفت فوق، والله أعلم.

(٣) بل أحيانًا يطلق التوثيق علىٰ الراوي، ثم ينقل قول الحافظ فيه (صدوق) محتجًّا به، =

فهو ليس على شرطي، فكُن من هذا على ذُكْر.

تاسعًا: تعقبات ومخالفات في رواة قال فيهم الحافظ: «**مقبول**»، **ووثقهم** الشيخ الألباني **أو حسَّن لهم** بناءً على نصوص لبعض الأئمة قد لا يكون الحافظ اطلع عليها، أو قد يكون اطلع عليها وذكرها في كتابه «التهذيب» ثم غفل عنها أو نسيها عند تقرير الحكم في «التقريب».

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٨٠) راويًا.

عاشرًا: تعقبات ومخالفات في رواة قال فيهم الحافظ: «**مقبول**»[1]،

=

قال في «الصحيحة» (٥/ ٥١٤): «وجعفر **ثقة** من رجال مسلم، لكنهم ضعفوا حديثه عن الزهري خاصة، ولذلك قال الحافظ: **صدوق**، يهم في حديث الزهري».

وقال في «صفة الصلاة/ الأصل» (٢/ ٤٤٣) عند حديث يرويه الحارث بن عبد الرحمن القرشي: «وهذا **إسناد حسن**. رجاله رجال الشيخين؛ غير الحارث بن عبد الرحمن.. وهو **ثقة**.. قال الحافظ في «التقريب»: **صدوق**».

وقال في «الإرواء» (٤/ ١٧٢): «.. عبد الرحمن بن خالد **ثقة**، قال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وفي «التقريب»: صدوق»، وانظر: «الضعيفة» (٢/ ٢٦٩)، «تحريم آلات الطرب» (ص٥٢).

(١) **بيَّن الحافظ** رَحِمَهُ اللَّهُ **مقصوده بهذا الاصطلاح في مقدمة «التقريب»، فقال في المرتبة الخامسة من مراتب الرواة:** «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» حيث يتابع، وإلا فلين الحديث».

غير أن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ظهر له بالتتبع أنه لا يقول ذلك في الغالب إلا فيمن هو مجهول الحال أو العين، فقال في «الضعيفة» (١٣/ ١٠٨٥): «**فإن من المعهود عنه أنه لا يقول هذا غالبًا** إلا في المجهول حالًا أو عينًا، ونصَّ في المقدمة أنه يعني (مقبول)

=

وحسَّن لهم الشيخ الألباني بناءً علىٰ قاعدة علمية سار عليها الشيخ، وهي: «أن من وثَّقه ابن حبان، وقد روىٰ عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه؛ فهو

=

عند المتابعة، وإلا فليِّن الحديث، هذا اصطلاحه، ولا مشاحة في الاصطلاح».

قلت (فواز): وقد وصل إلىٰ هذه النتيجة نفسها الدكتور وليد العاني في كتابه «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها» (ص٥٣) حيث قال: «وغالب الكلام الوارد في أصحاب هذه المرتبة (مقبول) يقوم أساسًا علىٰ التجهيل؛ لأن هذا الراوي الذي لا يروي إلا حديثًا واحدًا، ففي الغالب يكون الراوي عنه واحدًا أيضًا، وتفرد الراوي عن شيخ يضع ذلك الشيخ في عداد المجاهيل، فغالب المقبولين في الأصل مجاهيل».

ومن الأدلة علىٰ ذلك أيضًا: أن الحافظ -نفسه- جمع في بعض التراجم بين هذين الوصفين؛ فقد قال في ترجمة عبد الله بن يونس: «مجهول الحال، مقبول».

وترجم لأبي حية الكوفي والد أبي جناب **في الأسماء وقال فيه (مقبول) ثم** أعاد ترجمته في الكنىٰ وقال: «**مجهول**».

وقد تتبعت الرواة (المقبولين) عند الحافظ في الجزء الأول من «تحرير التقريب»، فوجدت الأمر قريبًا مما قاله الشيخ وتبعه عليه وليد العاني؛ فنصفهم ينطبق عليهم الحكم بالجهالة، وكثيرٌ منهم صرَّح الأئمة بجهالتهم.

وقد بلغ عددهم (١٨٢) راويًا من مجموع (٣٧٦) راويًا في الجزء الأول من «تحرير التقريب».

ولهذا لم أجعل من هذا حاله ضمن تعقبات الألباني علىٰ الحافظ؛ لأن (مقبول) = (مجهول الحال أو العين) عند الألباني، وقد مشىٰ علىٰ هذا في كتبه؛ فكثيرًا ما يحكم علىٰ الراوي بالجهالة ثم يعزز ذلك بقول الحافظ فيه (مقبول).. انظر علىٰ سبيل المثال: «الضعيفة» (٣/ ٤٤٠) (٥/ ٣٣٠)، «الصحيحة» (١/ ٧٢، ٧٥٨) (٢/ ٤٩) (٣/ ٣٤٦)، «الإرواء» (١/ ٨٨) (٥/ ٣٣٤) (٧/ ٢٩١).

صدوق يحتج به»[١].

وقد سبق الشيخَ إلىٰ ما يشبه هذا بعضُ الحفاظ المتقدمين:

- فقد عقد الإمام ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» (١/ ٣٦) بابًا ترجمه بـ: «باب في **رواية الثقة عن غير المطعون عليه أنها تُقويه**، وعن المطعون عليه أنها لا تقويه»، ثم قال: «سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقويه؟

قال: إذا كان معروفًا بالضعف لم تُقوِّه روايته عنه، **وإذا كان مجهولًا نفعه رواية الثقة عنه**».

- **وقال ابن أبي حاتم**: «سألت أبا زرعة عن **رواية الثقات عن** رجل مما **يقوي حديثه؟**

قال: **إِي، لعمري**.

قلت: الكلبي روىٰ عنه الثوري.

قال: **إنما ذلك إذا لم يتكلم فيه العلماء**، وكان الكلبي يُتكلم فيه...». اهـ

- **وقال ابن البرقي في «الطبقات»**: «باب من لم يشتهر عنه الرواية، **واحتملت روايته لرواية الثقات عنه ولم يُغمز**»[٢].

وقال أيضًا: «صالح بن أبي حسان مدني روىٰ عنه ابن أبي ذئب، وهو

---

(١) «تمام المنة في التعليق علىٰ فقه السنة» (ص٢٥).

(٢) انظر: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١٠/ ٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٦).

ممن احتملت روايته؛ لرواية الثقات عنه»[(١)].

وقال أيضًا في محمد بن مطرف أبي غسان الليثي: «احتَمَلنا حديثَه؛ لأنه روىٰ عنه الثقات»[(٢)].

- وسأل أبو زرعة الدمشقي دُحَيمًا عبدَ الرحمن بنَ إبراهيم الحافظَ عن كثير بن الحارث، فقال: «ما أعرفه، قلتُ له: فتدفعه وقد روىٰ عنه خالد ابن معدان ومعاوية بن صالح؟ قال: لا يدفع، قلتُ: فتعرف لسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، نَسَبًا بدمشق؟ قال: لا، قلتُ: فتدفعه وقد روىٰ عنه شعبة وعمرو بن الحارث والمصريون وروىٰ عنه خالد بن معدان؟ قال: لا يدفع». «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٣٩٨).

- وقال الحافظ ابن رشيد الفهري: «كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن فيه»[(٣)].

- وقال ابن القطان الفاسي: «وقد عُهِد يَقبَلُ -يعني: عبد الحق الأشبيلي- المستورين الذين روىٰ عن أحدهم جماعة»[(٤)].

- وصحح شيخ الإسلام ابن تيمية حديثًا في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص١١٢) بناءً علىٰ هذه القاعدة؛ فقال: «وأما أبو الحصين -الهيثم بن شَفي- ... وأبو عامر الحَجري الأزدي: فشيخان قد روىٰ عن كلٍّ واحد منهما أكثر

---

(١) انظر: «السنن الأبين» (ص١١٠).

(٢) انظر: «ترتيب المدارك» (١/ ١٦٨).

(٣) انظر: «فتح المغيث» (١/ ٣٥١).

(٤) انظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨١).

من واحد، وهما من الشيوخ القدماء»[١].

- **ونقل الحافظ ابن عبد الهادي عن علي بن المديني تجهيله لجعفر بن أبي ثور، وتعقبه بقوله: «وليس كذلك، بل هو مشهور روىٰ عنه جماعة»**[٢].

قلت (فواز): فهذه النصوص عن هؤلاء الأئمة تفيد أن رواية الثقات عن الراوي الذي لا يعرف بجرح أو تعديل مما يقوِّي أمره، ومحل هذا ولا شك إذا لم يأتِ بمتن منكر، فكيف إذا انضاف إلىٰ ذلك توثيق ابن حبان ؟!

وقال الحافظ السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وذهب بعضهم إلىٰ أن مما تثبت به العدالة: **رواية جماعة من الجِلة عن الراوي**، وهذه طريقة البزار في «مسنده»[٣]، وجَنَح إليها ابن القطان في الكلام علىٰ حديث قطع السِّدر من كتابه «الوهم والإيهام»[٤].

---

(١) **قلت:** الهيثم بن شفي ثقة عند الحافظ، أما أبو عامر فمقبول عنده، وقد روىٰ عنه اثنان فقط، فالحق في مثله أن يقال فيه: مجهول الحال.

(٢) انظر: «تنقيح التحقيق» (١/ ٣٠٨).

(٣) **قال العلامة بدر الدين الزركشي في «البحر المحيط» (٣/ ٣٤٩) تحت فصل (الطريق الذي تثبت العدالة به):** «قلت: ويُخَرَّج من تصرف البزار في «مسنده»: **التعديل إذا روىٰ عنه كثيرٌ من العدول**».

(٤) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٥٠٣)، فقد حسَّن حديث سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم -راوي الحديث- لرواية الجماعة عنه.

قلت: لكن لابن القطان رأي خاص في معنىٰ الحسن؛ قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٣): «ونعني بالحسن: ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسنًا هكذا، إما بأن يكون أحد رواته مختلفًا فيه؛ وثقه =

=

قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحًا مفسرًا، فإنه إن كان مفسرًا، قدم علىٰ توثيق من وثقه، فصار به الحديث ضعيفًا.

وإما بأن يكون أحد رواته؛ إما مستورًا وإما مجهول الحال.

ولنبين هذين القسمين، فأما المستور: فهو من لم تثبت عدالته لدينا ممن روىٰ عنه اثنان فأكثر، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرىٰ رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلًا له.

والحق في هذا أنه لا تقبل روايته، ولو روىٰ عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته، ومن يذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه، مهملًا من الجرح والتعديل، فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك».

قلت: فظهر بذلك أن ابن القطان لا يقبل رواية المجهول وإن روىٰ عنه جماعة، وأن إطلاق الحسن علىٰ رواية من هذا حاله اصطلاح خاص به، وأن تحسينه لحديث سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم لرواية الجماعة عنه هو من هذا الباب.

يزيد الأمر تأكيدًا -وأن ابن القطان لا يحتج برواية المجاهيل الذين روىٰ عنهم جماعة ولو كانوا ثقات-: هذا النص الصريح منه رَحِمَهُ اللَّهُ (٤/ ٢٩١-٢٩٢): «فإن الأسود بن خلف لا يعرف روىٰ عنه إلا ابنه محمد، وابنه محمد لا يعرف حاله، وإنما روىٰ عنه عبد الله بن عثمان ابن خثيم، وذكر بعضهم أن أبا الزبير روىٰ عنه، **وليس بنافع له أن يروي عنه أبو الزبير، وثالث، ورابع ولو اتفق؛ فإن روايتهم عنه لا تكون تعديلًا له**». وانظر علىٰ سبيل المثال أيضًا: (٣/ ٢٥٧، ٦١٦،٦٠٥)، (٤/ ٣٦٠،٦١٤).

ثم وجدت -بحمد الله- أن العلامة الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ قد سبق إلىٰ هذا؛ فقال في «الضعيفة» (١٣/ ٧٢٠): «.. بخاصة أن من مذهبه -يعني ابن القطان- أن المستور ومجهول الحال **لا يحتج به بحال** - كما ذكر ذلك في أماكن عديدة من كتابه -..».

فقول الشيخ: «لا يحتج به بحال» يعني: ولو روىٰ عنه جماعة من الثقات.

=

ونحوه قول الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزبادي من «ميزانه»: وقد نُقل عن ابن القطان أنه ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نصَّ أحد علىٰ أنه ثقة[1].

وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير ما علمنا أن أحدًا نص علىٰ توثيقهم، **والجمهور علىٰ أن من كان من المشايخ قد روىٰ عنه جماعة، ولم يأت بما يُنكر عليه؛ أن حديثه صحيح.**

لكن قد تعقبه شيخنا[2] بقوله: ما نسبه للجمهور لم يصرح به أحد من أئمة النقد إلا ابن حبان، نعم هو حقٌّ في حقِّ من كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه، كما قررته في علوم الحديث»[3].

وقد ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «تمام المنة» (ص٢٠٥) أن الحافظ

=

وقال العلامة المحدث مقبل بن هادي في كتابه «المقترح» (ص٨٥): «وفي «تهذيب التهذيب» كثير ممن يروي عنه جماعة فيقول (يعني ابن القطان): مجهول الحال، **فعلىٰ هذا فلا ينبغي أن يُعزىٰ توثيق المجاهيل لابن القطان**».

(١) قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصحيحة» (٢/ ٧٠٩) (قسم الاستدراكات): «.. ثم رأيت في «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٤٤٢/ ١٠٩٤) أنه قال للحافظ أحمد بن صالح المصري الطبري: ما تقول في مالك بن الخير الزبادي ؟ قال: ثقة».

(٢) يعني الحافظ ابن حجر، وذلك في كتابه «لسان الميزان» (٥/ ٥٧٨- طبعة دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ)، و(٦/ ٨٢/ طبعة الفاروق).

(٣) «فتح المغيث» (١/ ٣٢٣)، ونصَّ الذهبي الذي نقله السخاوي عنه موجود في «الميزان» (٦/ ٦).

ابن حجر في «اللسان» أقرَّ الحافظ الذهبي علىٰ هذه القاعدة.

وفي هذا نظر؛ فإن الحافظ ابن حجر لم يوافق الذهبي علىٰ هذا الإطلاق بل تعقبه، كما رأيتَ في نقل السخاوي عنه، وهو في «لسان الميزان»[1]، وإنما وافقه وأقرَّه فيمن كان مشهورًا بطلب الحديث والانتساب إليه[2].

---

(١) (٥/٥٧٨).

(٢) **فائدة: قال شيخنا الدكتور محمد بن عمر بازمول -حفظه الله تعالىٰ- في كتابه «الانتصار لأهل الحديث» (ص ٢٢٥- ط دار الإمام أحمد) بعد أن نقل تعقيب الحافظ ابن حجر علىٰ كلام الحافظ الذهبي:** «قلت: كلام الذهبي إنما هو في حقِّ الشيوخ، وهم من عُرِفوا بالتحديث ونُسِبوا إليه كما هو اصطلاحهم، فهو داخل فيما ذكر ابن حجر أنه حق، ويلاحظ أن المعلمي في «التنكيل» (١/ ٦٦-٦٧) قرر أن كثيرًا من الأئمة يبنون علىٰ الأصل الذي جرىٰ عليه ابن حبان، فإذا استحضرت هذا مع كلام أبي حاتم وأبي زرعة وابن القطان ظهر لك صواب قول الذهبي في الشيوخ وإن لم يصلوا إلىٰ حد الشهرة، فتأمل».

قلت (فواز): مما يؤيد كلام ابن حجر الذي عقب به علىٰ الذهبي قولُ ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٦٨-٣٧١): «ومن علمت حاله في حمل العلم وتحصيله، وأخذ الناس عنه، ونقلت لنا سيرته الدالة علىٰ صلاحه، أو عبر لنا بلفظٍ قام مقام نقل التفاصيل من الألفاظ المصطلح عليها لذلك، كثقة، ورضا، ونحو ذلك -؛ لا يقبل من قائل فيه: إنه لا يحتج به، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف... والشهرة إضافية، قد يكون الرجل مشهورًا عند قوم، ولا يشتهر عند آخرين... فحجية المذكور، لا يلتفت فيه إلىٰ قول من قال: «لا يحتج به» إذا لم يأت بحجة، فإنه رجل مشهور، قد روىٰ عنه سلمة بن كهيل، وأبو إسحاق، والحكم بن عتيبة، رووا عنه عدة أحاديث، وهو فيها مستقيم، لم يعهد منه خطأ ولا اختلاط ولا نكارة». اهـ

وعُذر الشيخ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أنه اعتمد علىٰ طبعة قديمة لـ «اللسان/ طبعة دائرة المعارف النظامية الهندية»، والنص هذا ساقط منها، كما نبَّه علىٰ ذلك محقق الطبعة الجديدة لـ «اللسان/ طبعة دار إحياء التراث ومؤسسة التاريخ».

غير أن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يؤكد أن الحافظ ابن حجر يسير واقعًا وعمليًّا علىٰ هذه القاعدة، فيقول: «.. وبناء علىٰ هذه القاعدة -التي منها كان انطلاقنا في تصحيح الحديث- جرىٰ الذهبي **والعسقلاني** وغيرهما من الحفاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يسبقوا إلىٰ توثيقهم مطلقًا، فانظر مثلًا ترجمة أحمد بن عبدة الآملي في «الكاشف» للذهبي و«التهذيب» للعسقلاني.

وأما الذين وثقهم ابن حبان وأقروه، بل قالوا فيهم تارة: «صدوق»، وتارة: «محله الصدق»، وهي من ألفاظ التعديل كما هو معروف؛ فهم بالمئات، فأذكر الآن عشرة منهم من حرف الألف علىٰ سبيل المثال من «تهذيب التهذيب» ليكون القراء علىٰ بينة من الأمر:

١- أحمد بن ثابت الجحدري.

٢- أحمد بن محمد بن يحيىٰ البصري.

٣- أحمد بن مصرف اليامي.

٤- إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي.

٥- إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأسدي.

٦- إبراهيم بن محمد بن معاوية بن عبد الله.

٧- إسحاق بن إبراهيم بن داود السواق.

٨- إسماعيل بن إبراهيم البالسي.

٩- إسماعيل بن مسعود بن الحكم الزرقي.

١٠- الأسود بن سعيد الهمداني.

كل هؤلاء وثَّقهم ابن حبان فقط، وقال فيهم الحافظ ما ذكرته آنفًا من عبارتَي التوثيق، ووافقه في ذلك غيره من الحفاظ في بعضهم وفي غيرهم من أمثالهم.

ومن عادته أن يقول في غيرهم ممن وثقهم ابن حبان ممن روىٰ عنه الواحد والاثنان: «مستور» أو: «مقبول»، كما حققته في موضع آخر»[1]. اهـ

إذا عرفت هذا أخي؛ فلا ينبغي أن يُنسب الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ

---

(١) انظر: «تمام المنة» (ص٢٠٦).

قلت: الذي ظهر لي - مع عجزي وتقصيري - في نهاية هذا البحث أن الحافظ ابن حجر لم يكن ملتزمًا بهذه القاعدة عمليًّا كما يقول الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولئن سار عليها في بعض التراجم فقد أغفلها في أكثر التراجم، بل الشيخ الألباني نفسه -كما في بحثنا هذا- كان يتعقبه كثيرًا فيمن يقول فيه: (مقبول)، ويكون قد ذكره ابن حبان في «الثقات» وروىٰ عنه جماعة، فلو كان الحافظ ملتزمًا بهذه القاعدة لحكم علىٰ هؤلاء بالصدق كما يفعل العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد بلغ عدد هؤلاء الرواة في بحثي هذا فقط (١٢٨) راويًا، فكيف لو استقرأنا جميع الرواة الذين قال فيهم الحافظ (مقبول) ؟! لا شك أن الإحصائية ستزيد، والعلم عند الله تعالىٰ.

التساهل بسبب أخذه بهذه القاعدة، غاية ما يقال: هذا اجتهاد منه قد سُبِق إليه من أئمة كبار قبله، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد[1].

قلت (فواز): وبلغ عدد هؤلاء الرواة (١٢٨) راويًا.

حادي عشر: تعقبات ومخالفات في رواة أثبت لهم الحافظ الصحبة، ونفاها عنهم الشيخ الألباني، بناءً علىٰ ضعف ما استدل به الحافظ في إثبات صحبتهم.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٨) رواة.

ثاني عشر: تعقبات ومخالفات في رواة حكم عليهم الحافظ **بالجهالة** -عينًا أو حالًا-، **ووثَّقهم** الشيخ الألباني أو **حسَّن لهم**، بناءً علىٰ ورود بعض نصوص الأئمة في توثيقهم، أو بناءً علىٰ قاعدة الشيخ في توثيق من روىٰ عنه جمع من الثقات وذكره ابن حبان في «الثقات».

---

(١) **وممن قال بهذه القاعدة من المعاصرين:** سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قال في ترجمة ثعلبة بن مسلم الخثعمي: «في «تهذيب التهذيب» أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وذكر أنه روىٰ عنه جماعة، ولم يذكر أن أحدًا جرحه، وعليه **يكون معروفًا مقبول الحديث**». «النكت علىٰ تقريب التهذيب» (ص٦٠).

وردها من المعاصرين: المحدث مقبل بن هادي الوادعي في كتابه «المقترح» (٨٣-٨٥)، وكذا الشيخان الجليلان ربيع بن هادي المدخلي وعبد المحسن العباد -حفظهما الله-، فقد سألتهما عن هذه القاعدة فقالا: غير صحيحة، وزاد الشيخ ربيع: ولو روىٰ عنه ألف من الثقات فلا يخرجه ذلك من حيِّز الجهالة، ولو كان ثقة لنصوا علىٰ ذلك.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (١١) راويًا.

ثالث عشر: تعقبات ومخالفات في رواة **وثَّقهم** الحافظ، **وحسَّن** لهم الشيخ الألباني.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٨) رواة.

رابع عشر: تعقبات ومخالفات في رواة قال فيهم الحافظ: «**مقبول**»، **وضعَّفهم** الشيخ الألباني.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٥) رواة.

خامس عشر: تعقبات ومخالفات في رواة حكم عليهم الحافظ **بالجهالة** - عينًا أو حالًا -، **وضعَّفهم** الشيخ الألباني.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٥) رواة.

سادس عشر: تعقبات من نوع آخر؛ كاستدراك لتراجم لم يذكرها المزي والحافظ في كتابيه (التهذيب) و(التقريب) إما سهوًا أو لسبب آخر وهي علىٰ شرطهما، أو تعقبٍ علىٰ ترجمة لم يرمز لها الحافظ برمز أحد أصحاب الكتب الستة ويكون قد أخرج له، أو تعقبٍ علىٰ ترجمة رمز لها الحافظ برمز (خ) أو (م) ويكون الشيخان أو أحدهما إنما أخرج لصاحب هذه الترجمة مقرونًا أو متابعة...إلخ.

وبلغ عدد هؤلاء الرواة (٩٠) راويًا.

❀❀❀

عملي وطريقتي في هذا الكتاب

١- قمت باستقراء ودراسة كتب العلامة الألباني[1]، وبالأخص منها: «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة»، و«إرواء الغليل»، و«صحيح أبي داود وضعيفه الكبير»، وعُنيت بهذه الكتب عناية خاصة.

٢- رتبتُ أسماء الرواة المترجم لهم علىٰ ترتيب الحافظ نفسه في «التقريب».

٣- ركَّزت أولًا علىٰ التعقبات الصريحة من الألباني التي ينص فيها علىٰ مخالفته لحكم الحافظ ابن حجر.

٤- ثم بدا لي ألا أقتصر علىٰ التعقبات الصريحة، بل أذكر كلَّ ترجمة خالف فيها حكمُ الألباني حكمَ الحافظ ولو لم يصرِّح الألباني بتعقب الحافظ.

٥- أثبتُّ نصَّ الترجمة المُعَلَّق عليها من «التقريب» كاملة، ثم أتبعت ذلك مباشرة بتعقيب الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٦- اعتمدت في نقل ترجمة الراوي من «التقريب» علىٰ النسخة التي

---

(١) إلا ما قَصُر عنه الباع وحَجُب عنه البصر، وهو ما كان في حكم المفقود، أو لم يطبع بعد، أو طبع قديمًا ولم يعد موجودًا في السوق.

حققها أبو الأشبال الباكستاني -وفقه الله-، والتي طبعتها دار العاصمة بالرياض، وفي كثير من الأحيان أستعين بطبعة محمد عوامة و«تحرير التقريب».

٧- إذا كان كلام الشيخ طويلًا فقد أحذف منه ما لا يُخل بالعبارة، وأضع مكان الحذف نقاطًا تنبيهًا على الاختصار.

٨- مقصودي من هذا البحث أمران:

الأول: خدمة علم الرجال، وذلك بتعزيز كتاب «تقريب التهذيب» بجمع تعقبات الشيخ الألباني على رجاله.

الثاني: بيان أن الألباني لم يكن مقلِّدًا للحافظ في «تقريبه» كما أسلفت سابقًا، ولم يكن في مقصودي المحاكمة بين هذين الإمامين في كلِّ ترجمة اختلف حكمهما فيها، فذاك بحث آخر[1].

٩- أذكر -في الهامش- من كلام أئمة الجرح والتعديل ما يؤيد كلام الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- في حكمه على الراوي، وإن كان الصواب حليف الحافظ فأذكر ما يؤيد حكمه، من غير تعصب لأحدهما.

❊❊❊

(١) قد يكون الحق والصواب في حكم الترجمة المختلف فيها بين الإمامين مع الحافظ ابن حجر -رحم الله الجميع-، فلست أدَّعي أن كل ما تعقبه الألباني حق وصواب.

تصريح العلامة الألباني بعدم تقليده لأحكام الحافظ في «تقريبه»

- قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «**الصحيحة**» (٧/ ٣٨٥): «ثم إن الباحث عن الحقِّ لا ينبغي **أن يقف عند كلمة للحافظ أو لغيره** ويبني عليها توثيقًا وتصحيحًا أو تجريحًا وتضعيفًا! **وإنما ينبغي عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصةً يطمئن إليها**، ويبني أحكامه عليها، وإلا صدرت منه أحكام مضطربة».

- **وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أنا لست حجريًّا**، فأنا قد آخذ من كلامه وأدع، وقد أعتمد على قوله وقد لا أعتمد، لماذا؟ لأني أنا **ما أعتمد على خلاصته التي في «تقريبه»**، وإنما أعود إلى الأصل وهو «التهذيب» فتارة ألتقي معه وتارة أفارقه، فالذين لا يعرفون هذه الحقيقة يتساءلون في أنفسهم كما تساءلت، فأنا مثلًا قد أُضعف حديثًا يقول هو في أحد رواته «صدوق يهم»، بينما أحسِّن حديثًا فيه راوٍ قال فيه كما قال في ذاك الراوي الذي ضعفت حديثه: «صدوق يهم»، لماذا ؟

لأن فيه راويًا قال فيه: «صدوق يهم» ترجح عندي أنه حسن الحديث، وفي راوٍ آخر قال فيه نفس القول ترجح عندي أنه ضعيف الحديث، ليس حسن الحديث».

شريط بعنوان: «الصوفيات في مؤلفات البنا»، رقم (٢٦٢) من «سلسلة الهدىٰ والنور».

- **وقال طاهر نجم الدين المحسي في مقدمة كتابه «إتحاف الأريب بمخالفة الإمام الألباني للحافظ العسقلاني في بعض رواة التقريب»:** «وقد حدثني فضيلة الشيخ سمير الزهيري -حفظه الله- أنه سأل الشيخ الألباني أنه كثيرًا ما يوافق الحافظ ابن حجر في أحكامه في كتابه «تقريب التهذيب»؟ فقال: **لو أن أحدًا جمع ما خالفتُ فيه الحافظ، لجاء ذلك في كتاب**»[1].

وانظر: «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٤٠-٤١).

❊❊❊

(١) أرجو أن أكون قد حققت رغبة الشيخ بهذا البحث المتواضع.

قائمة بأسماء كتب العلامة الألباني التي تم استقراؤها

ذكرتُ في أول هذه المقدمة أني استقرأت كتب العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلا ما قَصُر عنه الباع وحَجُب عنه البصر، وأقصد بالذات الكتب التي حوت علم الشيخ من تخريج وتعقيب وتفقه وغير ذلك..

وسأضع بين يدي القارئ قائمة تحوي كتب الشيخ التي استقرأتها، فإن كان نَدَّ عنِّي شيءٌ من الكتب المطبوعة فلم أذكره في هذه القائمة، فإني أرجو من القارئ الناصح ألا يبخل عليَّ بتذكيري وتنبيهي وإفادتي بما ندَّ عنِّي من ذلك، وإرساله إليَّ مصوَّرًا إن أمكن، وله منِّي جزيل الشكر والعرفان..

ودونك أخي القارئ قائمة بأسماء كتب العلامة الألباني التي تمَّ استقراؤها لإعداد هذا البحث المتواضع:

١ - «سلسلة الأحاديث الضعيفة».

٢- «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

٣- «إرواء الغليل في تخريج منار السبيل».

٤- «صحيح أبي داود وضعيفه/ الأم».

٥- «الأجوبة النافعة عن أسئلة لجنة مسجد الجامعة».

٦- «أحكام الجنائز».

٧- «صحيح الأدب المفرد وضعيفه».

٨- «صحيح الجامع الصغير وضعيفه».

٩- «الإسراء والمعراج».

١٠- «قصة المسيح الدجَّال».

١١- «الآيات البينات في عدم سماع الأموات للآلوسي/ تحقيق».

١٢- «بداية السُّول في تفضيل الرسولﷺ/ تحقيق».

١٣- «التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان».

١٤- «تمام المنة في التعليق علىٰ فقه السنة».

١٥- «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب».

١٦- «جلباب المرأة المسلمة».

١٧- «حجة النبيﷺ».

١٨- «مناسك الحج والعمرة».

١٩- «الرد المفحم».

٢٠- «سبل السلام شرح بلوغ المرام/ تعليق».

٢١- «صحيح الترغيب والترهيب وضعيفه».

٢٢- «صحيح موارد الظمآن وضعيفه».

٢٣- «مشكاة المصابيح للتبريزي/ تحقيق».

٢٤- «صفة صلاة النبيﷺ (الأصل)».

٢٥- «صفة صلاة النبيﷺ (المختصر)».

٢٦- «صفة الفتوىٰ لابن حمدان/ تحقيق».

٢٧- «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم».

٢٨- «مختصر صحيح الإمام البخاري».

٢٩- «مختصر الشمائل المحمدية».

٣٠- «النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان».

٣١- «هداية الرواة إلىٰ تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة/ تخريج».

٣٢- «تحريم آلات الطرب».

٣٣- «آداب الزفاف في السنة المطهرة».

٣٤- «حقيقة الصيام لشيخ الإسلام/ تحقيق».

٣٥- «مختصر صحيح مسلم للمنذري/ تحقيق».

٣٦- «ما دل عليه القرآن للآلوسي/ تحقيق».

٣٧- «تحقيق المسح علىٰ الجوربين للقاسمي/ ويليه إتمام النصح في المسح علىٰ الجوربين للألباني».

٣٨- «التوسل، أنواعه وأحكامه».

٣٩- «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد».

٤٠- «تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي».

٤١- «فضل الصلاة علىٰ النبيﷺ للقاضي إسماعيل/ تحقيق».

٤٢- «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق».

٤٣- «الكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية/ تحقيق».

٤٤- «التعليقات الرضية علىٰ الروضة الندية».

٤٥- «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة/ رد علىٰ البوطي».

٤٦- «رياض الصالحين للنووي/ تحقيق».

٤٧- «الأذكار للنووي/ تحقيق».

٤٨- «الإيمان لابن أبي شيبة/ تحقيق».

٤٩- «الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام/ تحقيق».

٥٠- «العلم لأبي خيثمة/ تحقيق».

٥١- «اقتضاء العلم العمل للخطيب البغدادي/ تحقيق».

٥٢- «الاحتجاج بالقدر لشيخ الإسلام ابن تيمية/ تحقيق».

٥٣- «إزالة الدهش والوله عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لما شرب له للقادري/ تخريج».

٥٤- «أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب لابن دحية الكلبي/ تخريج».

٥٥- «الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية/ تحقيق».

٥٦- «الباعث الحثيث لأحمد شاكر/ تعليق».

٥٧- «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل للمعلمي/ تحقيق».

٥٨- «القائد إلىٰ تصحيح العقائد للمعلمي/ تحقيق».

٥٩- «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام».

٦٠- «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة».

٦١- «منزلة السنة في الإسلام».

٦٢- «صلاة العيدين في المصلَّىٰ هي السنة».

٦٣- «المصطلحات الأربعة في القرآن للمودودي/ تخريج».

٦٤- «تخريج أحاديث مشكلة الفقر للقرضاوي».

٦٥- «تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر».

٦٦- «خطبة الحاجة».

٦٧- «شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي/ تحقيق».

٦٨- «العقيدة الطحاوية/ شرح وتعليق».

٦٩- «صحيح السيرة النبوية».

٧٠- «صحيح ابن خزيمة بتحقيق الدكتور محمد مصطفىٰ الأعظمي - مراجعة وتعليق».

٧١- «نقد نصوص حديثية في الثقافة العامة».

٧٢- «مختصر العلو للحافظ الذهبي».

٧٣- «غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام».

٧٤- «صلاة التراويح».

٧٥- «قيام رمضان».

٧٦- «الذبُّ الأحمد عن مسند الإمام أحمد».

٧٧- «فقه السيرة للغزالي/ تخريج».

٧٨- «تأسيس الأحكام شرح بلوغ المرام للشيخ النجمي / تعليق - طبع الجزء الأول».

٧٩- «الدرر في مسائل المصطلح والأثر/ أسئلة أبي الحسن المصري».

٨٠- «رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني/ تحقيق».

٨١- «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها للحافظ ابن رجب/ تخريج».

٨٢- «حقوق النساء في الإسلام وحظهن من الإصلاح المحمدي العام لمحمد رشيد رضا/ تعليق».

٨٣- «مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام/ ابن الصلاح، حول صلاة الرغائب المبتدعة/ تحقيق».

٨٤- «إصلاح المساجد عن البدع والعوائد للقاسمي/ تحقيق».

٨٥- «نظرية العقد لابن تيمية/ تحقيق مع حامد الفقي».

٨٦- «تلخيص أحكام الجنائز».

٨٧- مجموعة من ردود الشيخ الألباني علىٰ بعض المخالفين ضمَّنها محمد إبراهيم الشيباني كتابه «حياة الألباني» في الفصل الثاني منه.

٨٨- «كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من أباطيل وافتراءات».

٨٩- «كيف يجب أن نفسر القرآن».

٩٠- «المرأة المسلمة لحسن البنا / تخريج».

٩١- «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم/ تخريج».

٩٢- «الصراط المستقيم رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان لبعض علماء الأزهر/ تخريج».

٩٣- «الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه لمحمد لطفي الصبَّاغ/ تعليق علىٰ بعض الأحاديث».

٩٤- «الدرر المتلألئة بنقض الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني فرية موافقته للمرجئة، وهي نقداته العوالي وتعقباته الغوالي علىٰ مواضع من كتاب ظاهرة الإرجاء لسفر الحوالي».

٩٥- «التعقيب علىٰ كتاب الحجاب للمودودي».

٩٦- «الرد علىٰ رسالة التعقب الحثيث لعبد الله الحبشي».

٩٧ - «أحاديث المزارعة والمؤاجرة والرد علىٰ المفترين علىٰ الصحابة والتابعين والعلماء».

❀❀❀

شكر وتقدير

وختامًا لهذه المقدمة المتواضعة؛ فإني أحمد الله ﷻ -أولًا- وأشكره وأثني عليه بما هو أهله أن يسَّر لي الفراغ من إعداد هذا البحث المبارك -إن شاء الله-.

ثم أثنِّي بالشكر لأخينا الفاضل وصاحبنا المناضل الشيخ ماجد بن سليمان الرسِّي غفر الله له ولوالديه وأولاده، وبارك له في أهله وماله ووقته؛ فقد أمدَّني بكلِّ ما أحتاجه من كتب طيلة سنوات، وشجعني على إتمام هذا البحث وغيره من بحوثي الأخرى، فله منِّي جزيل الشكر والعرفان.

وأثلِّث بالشكر لكلِّ من شجَّعني على إتمام هذا البحث ونشره، بدءًا من شيخنا العلامة المحدث ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله ورعاه ومتَّعه بالصحة والعافية-، وكذا شيخنا العلامة المحدث وصي الله بن محمد عباس -حفظه الله ورعاه-.

وانتهاءً بأم أولادي وزوجتي الوفية -حفظها الله ورعاها وزادها هدًى وتوفيقًا، وأعانها الله وإياي على تربية أبنائنا على العقيدة السلفية والسنة النبوية والأخلاق السنية-، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأسأل الله العليّ القدير أن ينفع بهذا البحث المتواضع كاتبه وقارئه، وأن يجعل قصدي خالصًا وأجري ذخرًا، وأن يرحم الإمامين العسقلاني والألباني، ومن سبقهما أو لحقهما من علماء السنة النبوية وحفاظها، وأن يجمعنا جميعا تحت لواء نبيه محمدﷺ يوم القيامة، بعد طول عمر وحسن عمل.

ومن وجد زللًا فليسده، ولا يبخل علينا بنصحه، برسالة أو مهاتفة، والله أعلم.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ رسوله الصادقِ الوعدِ الأمين، وعلىٰ آله وصحبه الغر الميامين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

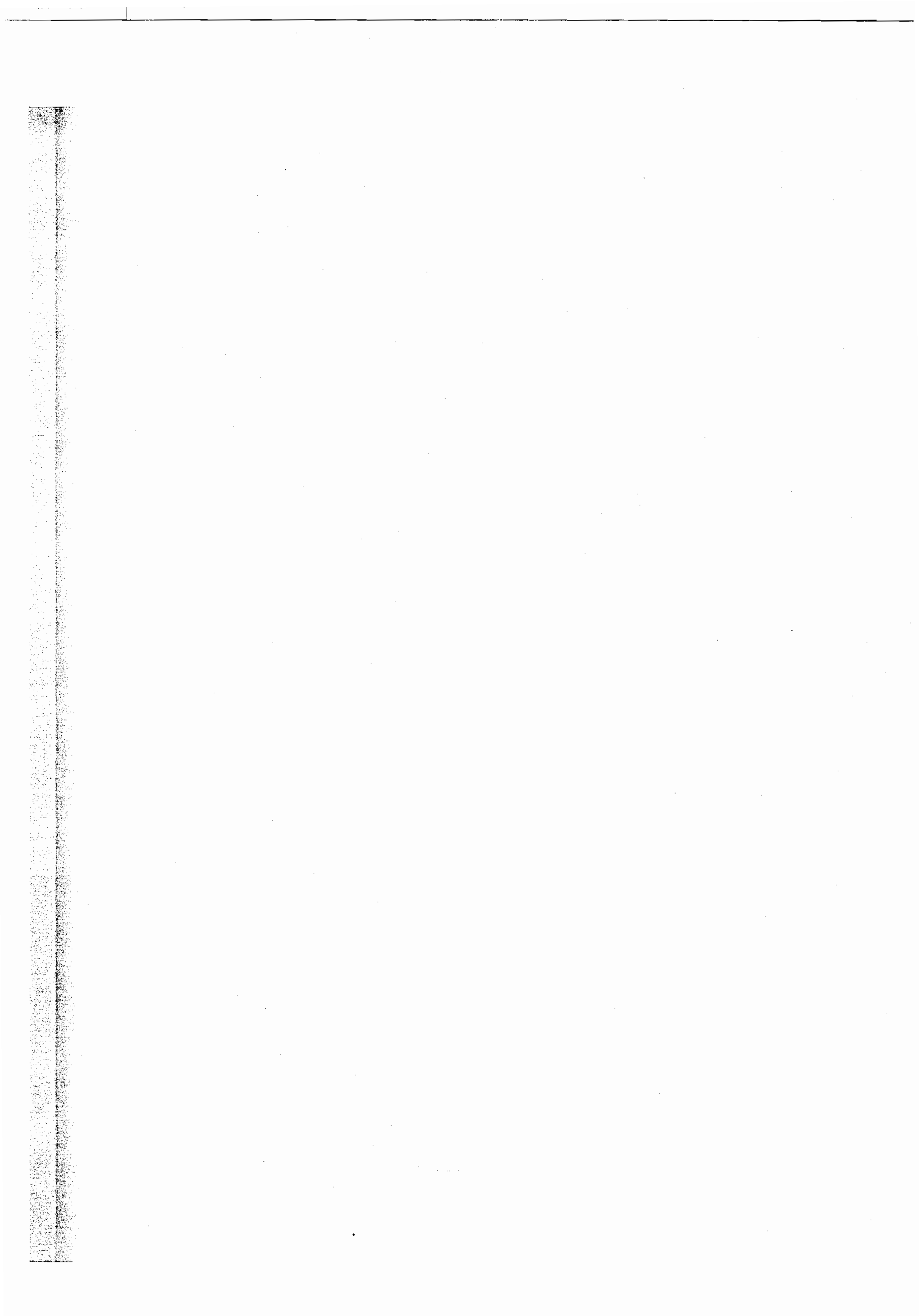
وكتبه

فواز بن محمد رشيد الجزائري

الجزائر العاصمة -حرسها الله-

هاتف: ٠٠٢١٣٥٥٢٣٢٥٣٦١

abouarwaa@Gmail.com



من المقدمة

قال الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح والتعديل من مقدمة الكتاب: «الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيئ الحفظ، أو: صدوق يهم، أو: له أوهام، أو: يخطئ، أو: تغير بأخرة، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره».

- **قال الألباني في هامش «الباعث الحثيث» (١/ ٣١٨) تعليقًا على قول الحافظ في كلامه السابق: «ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة...»:** «**في هذا الإلحاق نظرٌ بيّنٌ**؛ لما سبق أن نقله الشارح - أحمد شاكر - فيما سبق (٣٠١) عن الحافظ ابن حجر نفسه، فراجعه فإنه مهم»[1].

---

(١) **وهو قول الحافظ في «نزهة النظر» (ص١٠٠):** «والتحقيق: أنه لا يُرَدُّ كل مُكفَّر ببدعة؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق؛ لاستلزم تكفير جميع الطوائف، فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع، معلومًا من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه.

فأما من لم يكن بهذه الصفة، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه؛ فلا مانع من قبوله..».

=

حرف الألف

٢- (خ ت ق) أحمد بن بشير المخزومي، مولىٰ عمرو بن حريث، أبو بكر الكوفي، صدوق له أوهام، من التاسعة، مات سنة (١٩٧).

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٨٧٨) بعد أن نقل عن الحافظ ابن حجر قوله في «مقدمة فتح الباري» (٣٨٥-٣٨٦): «...أخرج له البخاري حديثًا واحدًا **تابعه** عليه مروان بن معاوية..

ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: صدوق له أوهام.

قلت -الألباني-: فالعجب منه كيف رمز له بـ (خ) وأطلقه ولم يقيده بقوله (متابعة) كما يقتضيه كلامه المتقدم».

٣- (ع) أحمد بن أبي بكر (القاسم) بن الحارث بن زُرارَة بن مصعب ابن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري، المدني الفقيه، صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوىٰ بالرأي، من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين، وقد نيف علىٰ التسعين.

=

ثم علَّق الشيخ أحمد شاكر علىٰ هذا الكلام في الموضع الذي أشار إليه الشيخ بقوله: «وهذا الذي قاله الحافظ هو الجدير بالاعتبار، ويؤيده النظر الصحيح».

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٢٣) عند حديث يرويه أحمد هذا:** «وأبو مصعب اسمه أحمد بن أبي بكر الزهري المدني، **وهو ثقة** من رجال الشيخين وكذا من فوقه، والسند مع غرابته **صحيح**».

- **وقال في «الصحيحة» (٤/ ٥٨٧):** «**ثقة** من رجال الشيخين».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٣٧٢):** «**ثقة فقيه**»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٦/ ٩٥٦).

٤- (م د س) أحمد بن جَنَاب، بفتح الجيم وتخفيف النون، ابن المغيرة المصِّيصي، أبو الوليد، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاثين.

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب» عند هذه الترجمة تعقيبًا علىٰ قول الحافظ «صدوق»:**

«بل: **ثقة**، فقد احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، **ووثقه** مسلمة بن قاسم الأندلسي، وابن حبان، وقال الذهبي: **ثقة حجة**. وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: صدوق، علىٰ أن أبا حاتم قد روىٰ عنه، فهذا التعبير يريد به **التوثيق**. **ولا نعلم فيه جرحًا**، سوىٰ قول أبي خيثمة لابنه: «لاتكتب عن أبي مصعب، واكتب عمن شئت»؛ وهي عبارة استغربها الذهبي، وذكر ابن حجر أنه يحتمل أن يكون مراد أبي خيثمة دخوله في القضاء، أو إكثاره من الفتوىٰ بالرأي، وليس هذا بجرح معتبر». اهـ

قلت: وقال الدارقطني: «**ثقة** في الموطأ»، وقال الخليلي: «من **الثقات**»، وقال النسائي: «**لا بأس به**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣)، «مشيخة النسائي» (رقم١٧٢)، «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص١١٣/ رقم٤٨)، «التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي (١/ ٣٣٣/ ٢٦)، «تهذيب الكمال» (١/ ٣٧٨)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١١٥- ١١٦)، «السير» (١١/ ٤٣٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨).

- **قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٣٧٨): «ثقة من شيوخ مسلم».**

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٤٨٢) عند حديث يرويه أحمد هذا:** «**وهذا إسناد صحيح**، رجاله علىٰ شرط مسلم كلهم»[١].

- وانظر: «جلباب المرأة المسلمة» (ص١٩٠).

٥- (س) أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حيَّان بن مازن الطائي، الموصلي، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاث وستين، وله تسعون.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٨٩): «ثقة».**

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ١٧٤) عند حديث يرويه أحمد هذا:** «وهذا **سند صحيح**. رجاله كلهم ثقات»[٢].

---

(١) روىٰ عنه جماعة من الثقات الرفعاء، منهم الإمام أحمد وابنه عبد الله ومسلم بن الحجاج وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وقال: «صدوق»، وخرَّج الحاكم حديثه في «المستدرك» وقال: «**ثقة**»، وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٢٥): «**الإمام الثقة**».

فائدة: من اللطائف أن إمام الجرح والتعديل يحيىٰ بن معين لم يعرف أحمد بن جناب هذا!

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٥)، «معرفة الرجال ليحيىٰ بن معين/ رواية ابن محرز» (رقم٣٦٥ و١٥٥٠)، «الثقات» (٨/ ١٧)، «تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٤).

(٢) قال النسائي: «**لا بأس به**»، وقال ابن أبي حاتم في «الجرح» (٢/ ٤٩): «أدركته ولم أكتب عنه وكان **صدوقًا**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق**». ينظر: «تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٩).

٦- (تمييز) **أحمد بن عيسىٰ التنيسي، المصري، ليس بالقوي، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وسبعين.**

- قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٢٠٠) عند حديث يرويه أحمد هذا: «وهذا كالذي قبله موضوع. أحمد بن عيسىٰ اللخمي هو التنيسي المصري كما في «تهذيب التهذيب»، أورده ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ١٤٦) وقال: **يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار.**

ثم ذكر له حديثين آخرين وقال: جميعًا **موضوعان.**

وذكر له ابن عدي (١/ ١٩٤) **أحاديث بواطيل**».

- وقال في «الضعيفة» (٩/ ٧٤-٧٥) عند حديث يرويه أحمد هذا بعد أن نقل تصحيح الحاكم له وإقرار الذهبي له: «وأقول: كلا؛ فإن أحمد بن عيسىٰ التنيسي؛ قال ابن طاهر: **كذاب يضع الحديث**؛ كما في «الميزان»، وضعفه غيره. وقال مسلمة: **كذاب**؛ حدَّث **بأحاديث موضوعة**، كما في «اللسان»...

ولكن الحمل في الحديث علىٰ التنيسي أولىٰ؛ **لشدة ضعفه**».

- وقال في «الضعيفة» (٨/ ٩): «معروف بالضعف الشديد»[1].

---

(١) وقال ابن يونس المصري: «**كان مضطرب الحديث جدًّا**»، وقال الذهبي في «المغني» (١/ ٥١): «وأسرف ابن طاهر فقال: كذاب يضع الحديث. قلت: نعم رأيت للخشاب في موضوعات ابن الجوزي (الأمناء ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية) =

٧- (س) أحمد بن الفرج بن سليمان الكندي، أبو عتبة الحمصي، المعروف بالحجازي المؤذن، مقبول، من العاشرة، مات سنة اثنتين وسبعين، قيل: إن النسائي روىٰ عنه[1].

- قال الألباني في هامش «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٦٨): «وقد وهم المزي في «التهذيب» **والحافظ** في «التقريب»، وتبعهما الخزرجي في «التذهيب»؛ فأوردوه في «الكنىٰ» فيمن تقدم اسمه، **ولم يتقدم!** وهو في «تهذيب الحافظ»، و«الميزان»».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٦٨٢) عند حديث يرويه أحمد هذا:** «والحديث رواه ابن عدي في ترجمة أحمد بن الفرج عن بقية: حدثنا شعبة بسنده عن زيد بن ثابت مرفوعًا. قال الزيلعي: قال ابن عدي: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد هذا، وهو ممن لا يحتج بحديثه لكنه يكتب، فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه. انتهىٰ.

وقال ابن أبي حاتم في كتاب «العلل»: «أحمد بن الفرج؛ كتبنا عنه ومحله عندنا الصدق».

=

فصدق ابن طاهر».

ينظر: «تاريخ ابن يونس المصرىٰ» (١/ ١٩/ ٤٦)، «تذكرة الحفاظ» لابن طاهر (ص١٥٩/ رقم٣٧٣)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٤٨)، «لسان الميزان» (١/ ٢٤٠- ٢٤١).

(١) هذه الترجمة ساقطة من «التقريب»، وإنما زادها أبو الأشبال الباكستاني لأنها موجودة في «التهذيب» وفي كنىٰ «التقريب».

قلت: أحمد بن الفرج هذا حمصي، ويُلقَّب بـ (الحجازي)، وقد ضعفه جدًّا محمد بن عوف، وهو حمصي أيضًا، فهو أدرىٰ به من غيره، فقال فيه: كذاب، وليس عنده في حديث بقية أصل، هو فيها أكذب خلق الله، إنما هي أحاديث وقعت له في ظهر قرطاس كتاب صاحب حديث في أولها مكتوب: حدثنا يزيد بن عبد ربه قال: حدثنا بقية....

ثم اتهمه بشرب الخمر في كلام له رواه الخطيب (٤/ ٣٤١)؛ قال في آخره: (**فأشهد عليه بالله أنه كذاب، وكذلك كذبه غيره من العارفين به فسقط حديثه جملة ولم يجز أن يُستشهد به فكيف يُحتج به؟!**)»[1].

٨- (س) أحمد بن المعلَّىٰ بن يزيد الأسدي الدمشقي، أبو بكر، صدوق، من الثانية عشرة، مات سنة ست وثمانين.

- قال الألباني في «تخريج فضائل الشام» (ص٢٩): «ثقة».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ٥٦٥) عند حديث يرويه أحمد هذا: «ذلك أن رجاله رجال البخاري أيضًا؛ غير أحمد بن المعلىٰ الدمشقي ثقة مترجم في «التهذيب» **كعبد الله بن أحمد**»[2].

٩- (بخ ت) إبراهيم بن أدهم بن منصور العجلي، وقيل: التميمي،

---

(١) وفي «الصحيحة» (٢/ ٢٣٤) اقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه فقط وجعله ممن يُستشهد به. ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٧)، «الكامل» (١/ ٤٣٦)، «تاريخ بغداد» (٥/ ١٠٠).

(٢) لم أجد من أطلق عليه التوثيق، غير أن النسائي قال في «مشيخته» (رقم٢٣): «لا بأس به».

أبو إسحاق البلخي الزاهد، صدوق، من الثامنة، مات سنة اثنتين وستين. (٥/ ٤٣٣).

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٨٦): «ثقة زاهد مشهور، وثقه جماعة من الأئمة كابن معين وغيره»[1].

١٠ - (فق) **إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، ضعيف، وصل مراسيل، من التاسعة.**

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٢٣٥): «ضعيف جدًّا،** كما بينته في «الروض النضير» (١١٣)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٢٩٤):** «وإبراهيم بن الحكم ضعيف أيضًا، كما في «التقريب»، **لكن ضعفه البخاري جدًّا** بقوله: **«سكتوا عنه»**.

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب» عند هذه الترجمة تعقيبًا على قول الحافظ «صدوق»:** «بل: ثقة زاهد، لا نعلم لم عدل المصنف عن ذلك إلى لفظة: «صدوق»، فقد قال النسائي: **ثقة مأمون أحد الزهاد.** ووثقه يحيىٰ بن معين وابن نمير والعجلي وابن حبان والدارقطني وابن عساكر والذهبي، **ولا نعلم أحدًا** قال فيه «صدوق»، ولم نجد فيه جرحًا». اهـ

وقال علي بن المديني: «كان إبراهيم بن أدهم ثقة وكان من أعبد الناس».

ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (ص١٢١/ رقم١٤٧)، «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص٩٢/ رقم١٧)، «الثقات» (٦/ ٢٤)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٧)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٠-١٣١)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٧٣)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٧).

قلت: وفي «الصحيحة» (٥/ ٤٣٣) حكم عليه بأنه صدوق موافقة للحافظ.

وقال النسائي وغيره: «ليس بثقة»، فلا يستشهد به، والله أعلم».

- **وقال في «الضعيفة» (١١/ ٧١٠)**: «ضعفه البخاري جدًّا، فلا يستشهد به»[(١)].

- وانظر: «صحيح أبي داود» (٤/ ٣٥٨).

١١- (خ د س) إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبد الله بن الزبير الزبيري، المدني، أبو إسحاق، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاثين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١١٦٨)**: «ثقة من شيوخ البخاري».

- وقال في «غاية المرام» (ص١٧٣): «ثقة من شيوخ البخاري في صحيحه».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٢٩) عند حديث يرويه إبراهيم هذا**: «وهذا إسناد صحيح مرفوع، رجاله ثقات كلُّهم»[(٢)].

---

(١) وقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله عنه: «ليس بشيء ولا بثقة»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال الجوزجاني والأزدي: «ساقط»، وقال أبو داود: «لا أحدث عنه»، وقال النسائي: «متروك الحديث ليس بشيء»، وقال الذهبي: «تركوه، وقلَّ من مشَّاه».

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٢٨٤)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ١٨٧)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٨٣)، «الكامل» (١/ ٢٤١-٢٤٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٧٤-٧٦)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٨-١٣٩).

(٢) قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال ابنه عبد الرحمن بعد ذلك نقلًا عن أبيه: وسئل عن =

١٢- (ق) إبراهيم بن سليمان بن رَزين، أبو إسماعيل المُؤَدِّب الأُرْدُنِّيُّ، بضم الهمزة وسكون الراء وضم الدال بعدها نون ثقيلة، نزيل بغداد، مشهور بكنيته، صدوق يغرب، من التاسعة، وقيل: اسم أبيه إسماعيل.

- قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٨٤): «ثقة كما قال الدارقطني وابن معين وغيرهما»[١].

=

إبراهيم بن حمزة وإبراهيم بن المنذر فقال: كانا متقاربين ولم تكن لهما تلك المعرفة بالحديث»، وقال النسائي: «**لا بأس به**»، وقال محمد بن سعد: «**ثقة صدوق في الحديث**»، وقال مسلمة بن قاسم في كتاب «الصلة»: «**ثقة**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق**».

قلت: الذي يظهر أن حكم الحافظ أدقُّ من حكم الشيخ -رحم الله الجميع-.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٩٥)، «مشيخة النسائي» (رقم٩٧)، «الطبقات» (٥/ ٤٤٢)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٧٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ١٩٨-١٩٩).

(١) ووثقه أبو داود والعجلي وابن حبان، وقال الإمام أحمد والنسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن خراش: «كان صدوقًا».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٠٢-١٠٣)، «سؤالات الدارمي» (رقم٥٥٧)، «سؤالات ابن الجنيد» (رقم ٤٣٥)، «تاريخ بغداد» (٦/ ٨٤-٨٥)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٩٩-١٠٠).

قلت: وفي «الضعيفة» (١١/ ٨٤-٨٥) اكتفىٰ بحكاية اختلاف الأئمة في حاله، فقال: «مختلف فيه؛ قال الذهبي: وهو مشهور بكنيته، ضعفه يحيىٰ بن معين مرة، وقال أخرىٰ: ليس بذاك. وقال هو وأحمد: ليس به بأس، ووثقه الدارقطني. وقال الحافظ: صدوق يغرب».

وقال في «الصحيحة» (٧/ ٧١٥): «وهو كما قال ابن عدي: حسن الحديث، وله

=

١٣- (ت ق) إبراهيم بن سليمان الأفطس الدمشقي، ثقة ثبت إلا أنه يرسل، من الثامنة.

- قال الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ٢٦/ ٤٧) عند حديث يرويه إبراهيم هذا: «ورجاله ثقات علىٰ ضعف في إبراهيم بن سليمان الأفطس».

- وقال في «الصحيحة» (٢/ ٣٠٢) عند حديث يرويه إبراهيم هذا: «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات، وفي هشام بن عمار وإبراهيم الأفطس كلام لا ينزل الحديث عما ذكرنا»[1].

١٤- (ت) إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب الجمحي، صدوق روىٰ مراسيل، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٣٢١): «قلت:... وهو ابن عبد الله

=

أحاديث كثيرة غرائب حسان، تدل علىٰ أنه من أهل الصدق، وهو ممن يكتب حديثه».

قلت: ابن معين وثقه في أكثر الروايات عنه؛ فوثقه في رواية ابن الجنيد ورواية الدارمي ورواية ابن طهمان ورواية السرخسي وغيرهم.

(١) قال دحيم -وهو دمشقي وبلديّ الأفطس هذا-: «ثقة ثقة»، وقال مرة: «ثقة ثبت»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وجعله البزار غير مشهور بالرواية، وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»!

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٠٢)، «مسند البزار» (٩/ ١٥٠)، «إتحاف المهرة» (٥/ ٦١٩).

قلت: وقال في «الصحيحة» (٤/ ٥٧١): «وهو ثبت كما قال دحيم».

بن الحارث بن حاطب الجمحي، ترجمه ابن أبي حاتم (١/ ١/ ١١٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأورده الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث من غرائبه، وقال: «ما علمت فيه جرحًا».

قلت -الألباني-: فقد يقال: فهل علمت فيه توثيقًا؟ فإن عدم الجرح لا يستلزم التوثيق كما لا يخفىٰ، ولذلك فالأحسن في **الإفصاح عن حاله** قول ابن القطان: **لا يعرف حاله**»[1].

١٥- (خ د س) إبراهيم بن عبد الرحمن السَّكسَكي، أبو إسماعيل الكوفي، مولىٰ صُخَير، بالمهملة ثم المعجمة، مصغرًا، صدوق ضعيف الحفظ، من الخامسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٤٠٩) عند حديث يرويه إبراهيم هذا: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله ثقات كلهم؛ غير السَّكسكي؛ فإنه

(١) لكن روىٰ عنه جماعة من الثقات وذكره ابن حبان في «الثقات»، فهو علىٰ قاعدة الشيخ حسن الحديث.

تنبيه: نقل الحافظ في «تهذيبه» أن ابن حبان قال في «الثقات»: **«مستقيم الحديث»!** والظاهر أن الحافظ قد وهم، وإنما قال هذا ابن حبان في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي، **رجل آخر** متأخر الطبقة عن مترجَمِنا، **فهذا الأخير** من السابعة عند الحافظ كما رأيت، بخلاف الآخر فهو من شيوخ شيوخ ابن حبان، **ولذلك** قال ابن حبان في ترجمته (٨/ ٨٢-٨٣): **«حدثنا عنه** عبد الكبير بن عمر الطائي، مستقيم الحديث»، بينما ترجم لصاحبنا في (٦/ ١٤- ٢٥)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

قلت: ثم وجدت الدكتور بشار عواد نبَّه علىٰ هذا الوهم في حاشيته علىٰ «تهذيب الكمال» (٢/ ١٢٣).

مع كونه من رجال البخاري ففيه ضعف من قبل حفظه، فهو وسط، وقد ذكر الذهبي أقوال العلماء فيه في «الميزان»، وقال: «صدوق». وقال في «الرواة المتكلم فيهم» (٥٥/ ٦): «ليِّنه شعبة، وضعَّفه أحمد. حديثه حسن».

وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوق، ضعيف الحفظ)»[1].

١٦- (خ س ق) إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي رَبِيعة المخزومي، مقبول، من الثالثة.

---

(١) **قال الحافظ في «هدي الساري»** (ص٣٨٨): «قال أحمد: ضعيف، وقال النسائي: يكتب حديثه وليس بذلك القوي، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثًا منكر المتن وهو إلىٰ الصدق أقرب، وقال الحاكم: قلت للدارقطني: لم ترك مسلم حديثه؟ فقال: تكلم فيه يحيىٰ بن سعيد. قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف. قلت: له في الصحيح حديثان..».

وقال العقيلي: «حدثنا عبد الله بن أحمد قال: حدثني أبو بكر بن خلاد قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: **كان شعبة يقول في إبراهيم السكسكي، يعني يطعن فيه.** حدثنا محمد بن عيسىٰ قال: حدثنا صالح قال: حدثنا علي قال: سألت يحيىٰ عن إبراهيم السكسكي فقال: **كان شعبة يضعفه**، قال: كان لا يحسن يتكلم».

وقال الساجي عن يحيىٰ بن سعيد: «**كان الأعمش يتكلم فيه**». **ووثقه** ابن خلفون ونقل عن الدارقطني أنه قال: «**تابعي صالح**».

قلت: الذي يظهر أن الرجل ضعيف الحفظ كما قال الحافظ.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١١١)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٠٦)، «الضعفاء» للنسائي (رقم١٨)، «تهذيب الكمال» (٢/ ١٣٢) مع حاشية الدكتور بشار، «ميزان الاعتدال» (١/ ٨١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٥٢).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٩٧٣)**: «ثقة، أخرج له البخاري، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٦)، وقد روىٰ عنه جماعة من الثقات كما في «تهذيب الكمال» (٢/ ١٣٣).

فالعجب من الحافظ كيف أقرَّ ابن القطان علىٰ قوله: (لا يعرف)، بل وتبعه عليه حين قال في «تقريبه»: (مقبول)»[1]!

- **وقال في «الإرواء» (٥/ ٢٢٤)**: «قال ابن أبي حاتم (١/ ١/ ١١١):

(١) **قال الدكتور بسام الغانم العطاوي في بحثه الموسوم بـ: «أوهام في كشف الإيهام»** (ص ٣٥ - ٣٦): «وفات الدكتور ماهرًا أن ابن حجر نفسه رد تجهيل ابن القطان في «هدي الساري» فقال: خ س ق إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني، قال ابن القطان الفاسي: لا يعرف حاله.
قلت -والكلام للحافظ-: **وروىٰ عنه جماعة، ووثقه ابن حبان**، وله في الصحيح حديث واحد في كتاب الأطعمة في دعائهﷺ في تمر جابر بالبركة حتىٰ أوفىٰ دينه، وهو حديث مشهور له طرق كثيرة عن جابر، وروىٰ له النسائي وابن ماجه». (هدي الساري/ ٣٨٨).
وكان الحافظ ابن حجر قد أجاب بجواب إجمالي رد به تجهيل أي راوٍ من رواة الصحيح فقال: «فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفًا بالعدالة، **فمن زعم أن أحدًا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف**، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم علىٰ من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحدًا ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلًا كما سنبينه». (هدي الساري/ ٣٨٤).

«روىٰ عنه ابناه إسماعيل وموسىٰ والزهري وسعيد بن مسلمة بن أبي الحسام، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن القطان: «لا يعرف له حال».

قلت -الألباني-: هو تابعي، وقد رواه عنه الجماعة من الثقات، ثم هو إلىٰ ذلك من رجال البخاري، **فالنفس تطمئن لحديثه**. والله أعلم»[١].

١٧- (ق) إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه، بفتح الموحدتين بغير همز، المخزومي، المكي، ضعيف، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١/ ٢٣٦-٢٣٧): «أحد المتروكين؛ كما في «تهذيب التهذيب».

وفي «الميزان»: (ضعفه ابن عدي، وقال: عندي أنه **يسرق الحديث**)»[٢].

١٨- (د ت) إبراهيم بن عمر بن سفينة، لقبه بُرَيه، وهو تصغير إبراهيم، مستور، من السابعة.

---

(١) وقال ابن خلفون: «**ثقة مشهور**»، نقله عنه الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٤٠).

(٢) وقال الذهبي في «ديوان الضعفاء» (٢٠٩): «ضعيف متهم». ينظر: «الكامل» (٢/ ١٦).

واقتصر الشيخ في مواضع أخرىٰ من كتبه علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٥/ ٦٤)، «ظلال الجنة» (ص٢٢٠).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٨٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق بُرَيه هذا عن أبيه:** «قلت: وهذا سند ضعيف، وله علتان: ...

والأخرىٰ: ابنه بُرَيه مصغرًا، واسمه إبراهيم، أورده العقيلي أيضًا (ص٦١) وقال: «لا يتابع علىٰ حديثه».

وقال ابن عدي: «له أحاديث يسيرة غير ما ذكرت، ولم أجد للمتكلمين في الرجال لأحد منهم فيه كلامًا، **وأحاديثه لا يتابعه عليها الثقات**، وأرجو أنه لا بأس به».

وقال الذهبي في «الميزان»: «ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: **لا يحل الاحتجاج به**».

وقال أيضًا: (وتفرد بُرَيه عن أبيه **بمناكير**)»[(١)].

١٩ - (س ق) إبراهيم بن محمد بن العباس المطلبي، المكي، ابن عم

---

(١) وجه المخالفة في هذا الراوي، هو أن الألباني يراه ضعيفًا، وهذا معناه أنه معروف، لكن بالضعف، وليس بمستور كما ذكر الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: وقال ابن حبان في «المجروحين»: «يخالف الثقات في الروايات، ويروي عن أبيه ما لا يتابع عليه من رواية الأثبات، فلا يحل الاحتجاج بخبره بحال»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ليِّن»، وقال ابن كثير في «الفصول في سيرة الرسول» (ص ٢٠٣): «فإنه حديث ضعيف **لحال** بُريه هذا، واسمه إبراهيم؛ **فإنه ضعيف جدًّا**».

ينظر: «الكامل» لابن عدي (٢/ ٥١٤)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٤٦٥)، «المجروحين» (١/ ١٠٨)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٨٦).

الإمام الشافعي، أبو إسحاق، صدوق، من العاشرة، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين.

- **قال الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ١٠٥/ ٢٣٤) عند حديث يرويه إبراهيم هذا:** «إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح، غير إبراهيم بن محمد بن العباس المطلبي ابن عم الإمام الشافعي، **وهو ثقة**... وعبد الرحمن ابن إسحاق.. حسن الحديث».

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ١٢٥): «ثقة»**[1].

٢٠- (ق) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، (وقيل له: إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء أيضًا)، أبو إسحاق المدني، متروك، من

(١) وثقه النسائي، والدارقطني، وابن حبان، والذهبي، وقال ابن خلفون: «**من أهل الثقة والأمانة**»، وقال ابن عبد البر: «**كان ثقة حافظًا**»، وقال أبو حاتم: «**صدوق**»، وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: «سمعت أحمد **يحسن الثناء** علىٰ إبراهيم بن محمد الشافعي»، وقال يحيىٰ بن معين: «**لا أعرفه، زعموا أنه ليس به بأس**»، وقال مرة: «**صدوق ليس به بأس**». وفي «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله بن البيع: سئل صالح بن محمد عنه فقال: «**صدوق**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٠)، «معرفة الرجال لابن معين رواية ابن محرز» (رقم١٩٨)، «سؤالات ابن طالوت لابن معين» (٥٥)، «سؤالات السهمي للدارقطني» (١٨١)، «تهذيب الكمال» (٢/ ١٧٥-١٧٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٧٩-٢٨٠)، «الكاشف».

قلت: وفي هامش «صحيح الأدب المفرد» (ص١٨١) اقتصر الشيخ علىٰ حكم الحافظ.

السابعة، مات سنة أربع وثمانين، وقيل: إحدىٰ وتسعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٦٩٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق إبراهيم هذا:** «قلت: وهذا موضوع، وعلته إبراهيم بن أبي يحيىٰ وهو الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني وهو كذاب، **صرَّح بتكذيبه جماعات من الأئمة، منهم يحيىٰ بن سعيد وابن معين وابن المديني وابن حبان** وغيرهم».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٢٤١) بعد أن أورد حديثًا من طريق إبراهيم هذا وحكم عليه بالوضع:** «... إبراهيم الأسلمي كذَّاب كما قال **يحيىٰ القطان وابن معين وابن المديني**، وروىٰ أبو زرعة في «تاريخ دمشق» (٣٤/ ١) بسند صحيح عن يحيىٰ بن سعيد قال: «لم يُترك إبراهيم بن أبي يحيىٰ للقدر، **وإنما للكذب**».

وفي رواية أخرىٰ عنه: **«أشهَد علىٰ إبراهيم أنه يكذب»**.

وقال ابن حبان (١/ ٩٢): (كان يرىٰ القدر ويذهب إلىٰ كلام جهم، **ويكذب** مع ذلك في الحديث)».

- **وقال في «التعليقات الرضية علىٰ الروضة الندية» (٣/ ٣٢٢) تعقيبًا علىٰ قول صديق حسن خان في إبراهيم هذا: «ضعيف جدًّا»: «بل هو كذَّاب**، كما شهد به يحيىٰ بن سعيد القطان وابن معين وابن المديني وغيرهم».

- **وقال في «الضعيفة» (٦/ ٢٧١):** «وهو كذاب»[1].

---

(١) وكذَّبه يزيد بن هارون، وقال الإمام أحمد: «كان يأخذ أحاديث الناس **يضعها في كتبه**». =

٢١- (بخ ت ق) إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي (يقال له: حبّويه)، صدوق ضعيف الحفظ، من الثامنة، يقال: مات سنة اثنتين وثمانين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٣٦٦)**: «**قلت**: وقد وثقه ابن شاهين وابن حبان، وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، كما كنت نقلته في «الصحيحة» تحت الحديث (١٤٤٩)؛ فهو **وسط** إن شاء الله تعالىٰ»[1].

=

وقال أبو داود: «**رافضي كذّاب**».

وقال بشر بن المفضل: «سألت فقهاء أهل المدينة عنه **فكلهم** يقولون: **كذاب**».

وقال أبو حاتم: «**كذاب** متروك الحديث»، وقال البزار: «**كان يضع الحديث**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٢٦)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٢١٦-٢٢٠)، «المجروحين» (١/ ١٠٢)، «تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٤-١٩٠)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٤).

قلت: واقتصر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ الحكم عليه بالترك فقط موافقةً لحكم الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (١/ ٤٩) (٣/ ٥٨، ١٠٢)، «الضعيفة» (٥/ ٢٣٧، ٢٥٥) (٤/ ٥٢).

(١) وقال أبو داود: «**ليس به بأس**»، وقال مسلمة: «روىٰ عنه ابن وضاح، **وكان نعم الرجل**»، وقال ابن معين: «**ليس بذاك**»، وقال مرة -فيما نقله عنه ابن شاهين-: «رأيت إبراهيم بن المختار **يقدمه الرازيون علىٰ جماعة**»، وقال البخاري: «**فيه نظر**»، وقال أبو غسّان زنيجا: «**تركته**، ولم يرضه»، وقال أبو داود: «**لا بأس به**»، وقال ابن عدي: «هو ممن **يكتب حديثه**».

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٧٧٤)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٨)، «سؤالات

=

- وانظر: «الضعيفة» أيضًا (٢/ ٢٠٠-٢٠١) (١١/ ٧٢٦).

٢٢- (خ ت س ق) إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة ابن عبد الله بن خالد بن حِزَام الأسدي، الحزامي، بالزاي، صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (٥/ ٨٧): «ثقة من شيوخ البخاري».

- **وقال في** «تحريم آلات الطرب» (ص١٠٠): «مدني ثقة من شيوخ البخاري».

- **وقال في** «الضعيفة» (٣/ ٦٢٤): «... وقد خالفه **الثقة** إبراهيم بن المنذر الحزامي»[1].

=

أبي عبيد الآجري لأبي داود» (رقم١٨٦٤)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٢٢٨)، «الكامل» (١/ ٥٦٨)، «الثقات» (٨/ ٦٠)، «تاريخ أسماء الثقات» (رقم٥٠)، «تاريخ بغداد» (٦/ ١٧٢-١٧٣)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٩٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٨٨)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٦٦-١٦٧).

(١) قال يحيىٰ بن معين والدارقطني وابن وضَّاح: «**ثقة**»، وقال صالح بن محمد (جزرة) والأزدي والذهبي: «**صدوق**»، وقال الخطيب البغدادي: «ومع هذا فإن **يحيىٰ بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه**»، وقال ابن خلفون: «**كان من أهل الصدق والأمانة**».

ينظر: «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢١٠)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٩)، «سؤالات السلمي» (رقم٤)، «تاريخ بغداد» (٦/ ١٧٩-١٨١)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٠٧-٢١١)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٩٩)، «الكاشف»، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٩٤).

٢٣- (م ٤) إبراهيم بن مهاجر بن جابر البَجَلي، الكوفي، صدوق ليِّن الحفظ، من الخامسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٣١١): «حسن الحديث إن شاء الله تعالىٰ».

- وقال في «الإرواء» (١/ ٢٦٣) عند حديث يرويه إبراهيم هذا: «وهذا إسناد حسن؛ فإن ابن المهاجر فيه ضعف من قبل حفظه لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن كما بينته في «صحيح أبي داود» (٣٣١)».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٤٨) عند حديث يرويه إبراهيم هذا: «وهذا إسناد حسن، وهو علىٰ شرط مسلم؛ وفي إبراهيم بن المهاجر كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وقد مر الكلام فيه عند الكلام علىٰ إسناد الحديث رقم (٣٣١)»[1].

(١) وثقه ابن سعد، وقال الثوري وأحمد: «لا بأس به»، وليَّنه أحمد مرة، وقال أبو داود: «صالح الحديث»، وضعَّفه يحيىٰ القطان وابن معين وابن حبَّان، وضعَّفه ابن معين مرَّة بحضرة عبد الرحمن بن مهدي، فغضب عبد الرحمن، وكره ما قال. وقال يحيىٰ القطان وابن معين وأبو حاتم والنسائي والبيهقي: «ليس بقوي». وسأل الحاكم الدارقطني عنه، فقال: «ضعفوه». فقال الحاكم: بحجة؟ فقال: «بلىٰ؛ حدَّث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد غمزه شعبة أيضًا». وقال ابن عدي: «يكتب حديثه في الضعفاء»، وقال يعقوب بن سفيان: «في حديثه لين». وقال الساجي: «صدوق، اختلفوا في وهمه». وقال الذهبي: «ضعيف».
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد/ رواية ابنه عبد الله (٣/ ١٥٩/ ٤٧١٠)، =

٢٤- (تمييز) إبراهيم بن مهاجر بن مسمار، ضعيف، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٤٠٢-٤٠٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق إبراهيم هذا: «قلت: وهذا متن موضوع كما قال ابن حبان، وإسناده ضعيف جدًّا، وله علتان:

الأولى: إبراهيم، قال الذهبي في «الميزان» وساق له هذا الحديث:

قال البخاري: منكر الحديث.

وقال النسائي: ضعيف.

وروى عثمان بن سعيد عن يحيى: ليس به بأس.

قلت: انفرد بهذا الحديث.

قلت -الألباني-: وفي ترجمته أورده ابن حبان وقال: «**منكر الحديث جدًّا**».

=

«العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد/ رواية المروذي (رقم٨٥)، «سؤالات ابن الجنيد لابن معين» (رقم٣١٣)، «تاريخ ابن معين/ الدوري» (١٦٦٨)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٢-١٣٣)، «ضعفاء النسائي» (رقم٧)، «طبقات ابن سعد» (٦/ ٣٣١)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٢٢٦-٢٢٧)، «المجروحين» (١/ ٩٧)، «الكامل» (١/ ٤٨٥-٤٨٩)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (رقم٢٧٢)، «المستدرك مع تلخيص الذهبي» (٢/ ٤٦)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٦/ ٣٥)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١١ - ٢١٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٩٥-٢٩٦) «تهذيب التهذيب» (١/ ١٧٠).
قلت: ولخص الحافظ حاله بدقَّة فقال: «صدوق، لين الحفظ».

وقال الحافظ في «التقريب»: (ضعيف)»[1]!

٢٥- (د) إبراهيم بن مهدي المِصِّيصي، بغدادي الأصل، مقبول، من العاشرة، مات سنة أربع وقيل: خمس وعشرين.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٢٣) عند حديث يرويه إبراهيم هذا: «قلت: وهذا **إسناد صحيح**، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير إبراهيم بن مهدي، **وهو ثقة**»[2].

- وانظر: «الثمر المستطاب» (١/ ١٨٥).

٢٦- (د ت ق) إبراهيم بن أبي ميمونة حجازي، مجهول الحال، من الثامنة.

---

(١) وقال أبو حاتم: «**هو منكر الحديث وليس بالمتروك**»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكون» (١٩).

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٨)، «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٣)، «الضعفاء» للنسائي (رقم٨)، «المجروحين» (١/ ١٠٨)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٠٠).

(٢) روىٰ عنه جماعة من الجِلَّة، منهم أحمد بن حنبل وأبو داود وأبو حاتم، وقال أبو حاتم: «**كان ثقة**»، ووثقه وابن قانع، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو داود: «**كان أحمد يحدثنا عنه**».

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «**صدوق.. ووثقه أبو حاتم وغيره**»، **وصحح له** الحافظ نفسه حديثًا في «نتائج الأفكار» (١/ ٣٥٥).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٣٩)، «سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود» (رقم١٧٦٦٤)، «تنقيح التحقيق» (٣/ ١٢٧-١٢٨)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٥-٢١٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٩٧).

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٧٥) عند حديث يرويه إبراهيم هذا:** «وهذا إسناد ضعيف: يونس بن الحارث ضعيف.

وشيخه إبراهيم بن أبي ميمونة **مجهول**؛ قال الذهبي: **ما روىٰ عنه سوىٰ يونس بن الحارث**»[1].

- وانظر: «الإرواء» (١/ ٨٥).

٢٧- (ت) إبراهيم بن يحيىٰ بن محمد بن عَبَّاد بن هانئ الشَّجَري، بفتح المعجمة والجيم، لين الحديث، من العاشرة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٨٩٩):** «وثقه ابن حبان أيضًا، وتابعه الحاكم، كما في «التهذيب» للحافظ، وقال: «وقال الأزدي: **منكر الحديث** عن أبيه، وقال أبو إسماعيل الترمذي: لم أر **أعمىٰ قلبًا منه**، قلت له: حدثكم إبراهيم بن سعد؟ فقال: حدثكم إبراهيم بن سعد»!

قلت -الألباني-: فمثله في الغفلة مما **لا يصلح للاستشهاد به**»[2].

٢٨- (م د ت س) الأحوص بن جَوَّاب، بفتح الجيم وتشديد الواو،

---

(١) قال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٠٥): «وإبراهيم هذا مجهول الحال، **لا يعرف روىٰ عنه غير يونس بن الحارث**، ويونس بن الحارث هو الطائفي، ضعيف». وانظر: «الميزان» (١/ ٦٩).

(٢) وقال أبو حاتم: «**ضعيف الحديث**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٤٧)، «الثقات» (٨/ ٦٦)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣١) مع حاشية الدكتور بشَّار، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٧٥).

الضبي، يكنىٰ أبا الجواب، كوفي، صدوق ربما وهم، من التاسعة، مات سنة إحدىٰ عشرة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢٣٥)**: «**ثقة** من رجال مسلم».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ١٦٢) عند حديث يرويه الأحوص هذا**: «وهذا **إسناد صحيح، رجاله ثقات** رجال الصحيح»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (١/ ٦٤٤)، «الضعيفة» (٣/ ١٢١).

٢٩- (د) أَرِبِدَة، بسكون الراء بعدها موحدة مكسورة، ويقال: أربد التميمي المفسر، صدوق، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٦٢٣-٦٢٥)**: «قلت: قال الذهبي: «... ما روىٰ عنه سوىٰ أبي إسحاق».

وهو في ذلك تابع لشيخه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»، وتبعهم الحافظ ابن حجر في «تهذيبه»، فقال: «روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي وحده فيما ذكر غير واحد»...

وأما ابن حبان فأورده في «ثقاته» (٤/ ٥٢) برواية أبي إسحاق وحده،

---

(١) **وثقه** يحيىٰ بن معين في رواية الدوري وابن أبي خيثمة ويعقوب بن شيبة عنه، وقال مرة: «**ليس بذلك القوي**». وقال أبو حاتم: «**صدوق**»، وقال ابن حبان: «**كان متقنًا ربما وهم**»، وقال الذهبي في «الميزان»: «**صدوق مشهور**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٢٨)، «تاريخ الدوري» (١٢٧.٢)، «الثقات» (٦/ ٨٩-٩٠)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٨٩).

وكذا أورده العجلي في «ثقاته» أيضًا (٥٩/ ٥٤)، ولا غرابة في ذلك، فإنهما متساهلان في التوثيق كما هو معروف، وإنما الغرابة في قول الحافظ في «التقريب»: (صدوق)»!

- **وقال في «الصحيحة» (٤/ ٧٨): «مجهول»**[1].

- وانظر: «صحيح أبي داود» (٤/ ٥٢).

٣٠- (د ت س) أزهر بن عبد الله بن جُمَيع الحرازي، حمصي، صدوق، تكلموا فيه للنصب، وجزم البخاري بأنه ابن سعيد، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٦٤) بعد أن بيَّن الاختلاف الشديد في اسم أزهر هذا:** «قلت: وهذا اختلاف شديد علىٰ تابعي هذا الحديث في اسمه، ومن الصعب جدًّا ترجيح وجه من الوجوه الثلاثة؛ لأن رواتها كلهم ثقات، وهذا إن دل علىٰ شيء -كما يقولون اليوم-؛ **فهو يدل علىٰ أن هذا الراوي غير مشهور عندهم، وإلا لما اختلفوا فيه...**

ومع هذا الاختلاف؛ فليس لهذا الراوي لهذا الحديث **موثِّقٌ غيرُ ابنِ حبانَ (٤/ ٣٨ - ٣٩)! فهو عندي في عداد المستورين»**[2].

---

(١) وقال ابن البرقي: «**مجهول**»، وذكره أبو العرب الصِّقِلِّي حافظ القيروان في الضعفاء -كما في «التهذيب»-. ينظر: «الميزان» (١/ ١٨١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٣٥).

قلت: وفي «صفة الصلاة» (٢/ ٧٤٨) حكىٰ الشيخ حكم الحافظ مستدلًّا به ومقرًّا له.

(٢) روىٰ عنه جمع، ووثقه العجلي (٥٥)، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال =

٣١- (ت ق) أزهر بن مروان الرَّقَاشي، بتخفيف القاف والشين المعجمة، النوَّاء، بنون وواو مثقلة، لقبه فُرَيخ، بالخاء المعجمة، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين.

- قال الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ٢١١/ ٤٨٢) عند حديث يرويه أزهر هذا: «**إسناد صحيح**، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أزهر بن مروان صاحب النوى وهو ثقة كما قال مسلمة الأندلسي، وقال ابن حبان: (**مستقيم الحديث**)»[1].

٣٢- (خت م ٤) أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، صدوق يهم، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين، وهو ابن بضع وسبعين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٤٢٦-٤٢٧): «قال الحافظ الذهبي في «الكاشف»: «روى مسلم نسخة لابن وهب عن أسامة؛ أكثرها شواهد أو يقرنه بآخر». وقال الحافظ العسقلاني: «صدوق يهم».

ورمز له بأنه روى له مسلم، والبخاري تعليقًا، وكذا في أصله «تهذيب

= الذهبي: «تابعي **حسن الحديث**، لكنه ناصبي». وقال ابن وضاح: «**ثقة شامي**».
ينظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ١٨٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٤٨).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٣٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٥٠).

قلت: وفي «الإرواء» (٦/ ٣٥٢): «**ليس بالمشهور** كثيرًا، وغاية ما ذكر فيه الخزرجي في «الخلاصة»: «قال ابن حبان: مستقيم الحديث». وأورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٣١٥) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق». فمثله لا يحتج به عند المخالفة».

الكمال» للمزي، لكنه صرح في آخر ترجمته بأن البخاري استشهد به في «الصحيح»، وسكت عن رواية مسلم، **فأوهم أنه احتج به.**

ولذلك انتقده الدكتور بشار في تعليقه عليه بقوله: **فيه نظر؛** لما ذكره الحافظ أبو الحسن القطان في كتاب «الوهم والإيهام» من أن مسلمًا -رحمه الله تعالىٰ- **لم يحتج به، إنما روىٰ له استشهادًا كالبخاري».**

٣٣- (بخ) إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي، ابن زبريق، وقد ينسب إلىٰ جده، تقدم ذكر أبيه، صدوق يهم كثيرًا، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٨١): «... ضعيف جدًّا، قال النسائي: **«ليس بثقة».**

وقال أبو داود: **«ليس بشيء».**

وكذَّبه محدث حمص محمد بن عوف الطائي **وهو أعرف بأهل بلده.**

وأما أبو حاتم فقال: (لا بأس به)»**!**

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٦٧٥): «ضعيف جدًّا»[1].

٣٤- (د ق) إسحاق بن إبراهيم الحُنَيني، بضم المهملة ونونين، مصغر، أبو يعقوب المدني، نزيل طرسوس، ضعيف، مات سنة ست عشرة، من التاسعة.

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٩)، «سؤالات الآجري لأبي داود» (رقم١٦٨٢)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٧٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٦٨).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ١٤١) بعد أن أورد حديثًا من طريق إسحاق هذا وضعفه جدًّا:** «**قلت:** وهو إسحاق بن إبراهيم، متفق على ضعفه، كما قال الذهبي في «الضعفاء»، وقال في «الميزان»: «صاحب **أوابِد**»، ثم ساق له أحاديث هذا منها.

وقال العقيلي عقبه: «لا أصل له»، ثم روى عن البخاري أنه قال في الحنيني: «**في حديثه نظر**»، وهذا من الإمام كناية عن أنه **شديد الضعف** عنده، كما هو معلوم»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ١٥٦-١٥٧).

٣٥- (بخ د س) إسحاق بن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كَامَجرَا، بفتح الميم وسكون الجيم، أبو يعقوب المروزي، نزيل بغداد، صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن، مات سنة خمس وأربعين، وقيل: ست، وله خمس وتسعون سنة[2]، من أكابر العاشرة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨٣١):** «من شيوخ البخاري في «الأدب المفرد» وأبي داود وغيرهما، **وهو ثقة كما قال ابن معين وغيره**».

---

(١) وقال النسائي في «الضعفاء» (رقم ٤٤): «**ليس بثقة**»، وقال عنه أبو زرعة: «**صالح**»، وقال ابن عدي: «**مع ضعفه يكتب حديثه**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠٨)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٢٩٤)، «الكامل» (٢/ ١٨٤)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٣)، «التنكيل» للمعلمي (١/ ٢٠٤/ ٤٢).

(٢) علَّق أبو الأشبال الباكستاني هنا بقوله: كذا في المخطوطة، وهو الصواب. وفي أكثر النسخ المطبوعة: «وله خمس وسبعون» وهو خطأ.

- وقال في «الصحيحة» (٢/ ١٥٧): «وهو ثقة كما قال أبو داود وغيره، وقد تكلم فيه بعضهم لوقفه في القرآن، وذلك لا يضره في روايته كما تقرر في المصطلح».

- وقال في «الثمر المستطاب» (١/ ٣٦٢): «هو في نفسه ثقة، وقد وثقه ابن معين وأحمد وغيرهما»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٦/ ٣٩)، «الضعيفة» (١٣/ ٤٧٧-٤٧٨)، «صحيح أبي داود» (٦/ ٢٢٥)، «أحكام الجنائز» (٢٧٧).

٣٦- (د ق) إسحاق بن أَسِيد، بالفتح، الأنصاري، أبو عبد الرحمن الخراساني، كذا يقول فيه الليث، ويقال: أبو محمد المروزي، نزيل مصر، فيه ضعف، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١١/ ٢٥٨): «قال فيه ابن عدي والحاكم: **«مجهول»**».

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: « ثقة مأمون، تكلم فيه بعضهم لوقفه في القرآن ولا يؤثر فيه، ووثقه يحيىٰ بن معين وعظَّمه، وأبو داود في «السنن» (١٩٨٥)، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، وأبو القاسم البغوي، وعبدوس بن عبد الله بن محمد النيسابوري، وأبو حفص بن شاهين، وابن حبان، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وغيرهم ».
ينظر: «تاريخ ابن معين/ الدارمي» (رقم٢٩٣)، «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٥٣-٣٥٩)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٣٩٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٨١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٣-٢٠٤).

قلت -الألباني-: لكنه **مجهول الحال**، فقد روىٰ عنه جماعة ذكرهم ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٢١٣) وقال عن أبيه: (شيخ خُراساني **ليس بالمشهور**، ولا يُشتغل به)»[1].

٣٧- (ق) إسحاق بن حازم، وقيل: بن أبي حازم، البزاز المدني، صدوق تكلم فيه للقدر، من السابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٤/ ٢٧): «ثقة اتفاقًا».

- وقال في «الضعيفة» (١١/ ٦٣): «ثقة»[2].

٣٨- (ق) إسحاق بن الربيع البصري، الأبلي، بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام، أبو حمزة العطار، صدوق، تُكُلِّم فيه للقدر، من السابعة.

---

(١) وقال الحاكم أبو أحمد في «الكنىٰ»: «**مجهول**»،

وقال ابن بكير -كما في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٨٣) -: «إسحاق بن أسيد الجيشاني أبو عبد الرحمن، **لا أدري حاله**، وقد روىٰ عنه غير واحد».

وقال الحافظ مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» (١/ ٣٩): «وقال أبو أحمد بن عدي: هو مجهول- **يعني بذلك جهالة الحال لا العين**. وذلك أنه روىٰ عن جماعة»، وانظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٦).

(٢) قال أحمد وابن معين وابن حبان وابن شاهين والذهبي: «**ثقة**»، وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، وقال أبو داود: «**لا بأس به**»، وقال الدارقطني: «**ليس بالقوي**»، وقال الساجي: «**صدوق**، يرىٰ القدر».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد/ عبد الله» (١/ ٥٣١/ ١٢٥٠)، «تاريخ ابن معين/ الدارمي» (رقم١٥٨)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٢١٦)، «العلل» للدارقطني (١/ ٢٢٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٨٧).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٨٣): «ضعَّفه جمع، منهم عمرو** ابن علي، قال: «**ضعيف الحديث**».

وقال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه».

وهذان النصان من هذين الإمامين **يدفعان قول الحافظ** في «التقريب»: (**تُكُلِّم فيه للقدر**)»[1].

٣٩- (تمييز) إسحاق بن الربيع العصفري، الكوفي، أبو إسماعيل، مقبول، من الثامنة، وهو متأخر عن الذي قبله.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٠٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق إسحاق هذا:** «قلت: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير العصفري، وقد روى عنه جمع آخر من الثقات غير القطواني، قال الذهبي: «ذكره ابن عدي، وساق له حديثين غريبين، متن الواحد: «كل معروف صدقة»، رواه عنه أحمد ابن بديل، و**إسحاق صدوق إن شاء الله**».

---

(١) وقال الإمام أحمد: «**لا أدري كيف هو؟**»، وقال ابن أبي حاتم: «روى أحاديث عن الحسن في التفسير حسانًا، سألت أبي عن إسحاق بن الربيع، فقال: يُكتب حديثه، **كان حسن الحديث**».

وذكره أبو العرب في «**جملة الضعفاء**».

ينظر: «سؤالات المروذي للإمام أحمد» (١٢١)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٠)، «الكامل» (٢/ ١٧٥)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٩٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٨٩).

وأقره الحافظ في «التهذيب»، وأما في «التقريب» فقال: «**مقبول**»[1].

٤٠- (٤) إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة العامري، ويقال: الثقفي، (وقد ينسب إلىٰ جده)، صدوق، من الثالثة أيضًا.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ١٦١)**: «**ثقة** روىٰ عنه جماعة».

- **وقال في «الإرواء» (٨/ ١٤٤)**: «**ثقة**».

- **وقال في «الصحيحة» (٣/ ٢٤٠) عند حديث يرويه إسحاق هذا**: «رجاله كلهم **ثقات**، فهو **صحيح الإسناد**»[2].

٤١- (س) إسحاق بن عبد الواحد الموصلي، محدِّث مُكثِر، مصنِّف، تكلم فيه بعضهم، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٣٤٥-٣٤٦)**: «**ضعيف جدًّا**، قال أبو علي الحافظ: «**متروك الحديث**»، ولما حكىٰ الذهبي في «الميزان» قول الخطيب فيه: «لا بأس به» تعقبه بقوله: «قلت: بل هو **واهٍ**».

وقال في «الضعفاء»: (**متروك**)».

---

(١) قلت: ذكر له الدارقطني في «علله» حديثين وَهِمَ فيهما! وقال الذهبي في «المغني» (٥٥٧): «**فيه لين**».

ينظر: «العلل» للدارقطني (٤/ ٣٩٦) و(١٣/ ٤٤٢)، «الكامل» (٢/ ١٨٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ١٩٧).

(٢) قال أبو زرعة، وابن القطان الفاسي: «**ثقة**»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٢٦-٢٢٧)، «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٥)، «تهذيب الكمال» مع حاشية الدكتور بشار (٢/ ٤٤٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٩٨).

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٢٤): «واهٍ كما قال الذهبي»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٣/ ١٧٧) (١٤/ ٣٩٣).

٤٢- (م ت س ق) إسحاق بن عيسىٰ بن نجيح البغدادي، أبو يعقوب ابن الطباع، سكن أذَنة، صدوق، من التاسعة، مات سنة أربع عشرة، وقيل: بعدها بسنة.

- **قال الألباني في «تحريم آلات الطرب» (ص٩٩): «ثقة من رجال مسلم».**

- **وقال في «الإرواء» (٥/ ٢٨٤): «ثقة من رجال مسلم».**

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٢٤٢): «ثقة»[2].**

٤٣- (خ ق) إسحاق بن وهب بن زياد العَلاف، أبو يعقوب الواسطي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة بضع وخمسين.

---

(١) قال النسائي في «الكبرىٰ» (٨٦٩٦): «**لا أعرفه**»، وذكره ابن حبان في «**الثقات**» (٨/ ١١٥)، وقال الحافظ نفسه في «التلخيص» (١/ ٢٣٥): «**متروك**». وانظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٠-٢٠١).

(٢) قال عنه البخاري: «**مشهور الحديث**»، وقال صالح بن محمد الحافظ: «**لا بأس به صدوق**»، وقال أبو حاتم: «محمد أخوه أحب إلي منه **وهو صدوق**»، وقال ابن معين: «إذا اختلف معلّىٰ الرازي، وإسحاق بن الطباع في حديث عن مالك بن أنس، فالقول قول معلّىٰ في كل حديث، **معلىٰ أثبت منه، وخير منه**».
وقال الخليلي في «الإرشاد»: «إسحاق ومحمد ولدا عيسىٰ **ثقتان متفق عليهما**».
ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩٩)، «الجرح» (٢/ ٢٣٠)، «تهذيب الكمال» (٢/ ٤٦٢) و(٢٨/ ٢٩٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٠٦).

- قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٢٧١) و(٧/ ٣٢٢) و(١٣/ ١٠٧٣):

«ثقة من شيوخ البخاري»[(١)].

٤٤- (ت ق) إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ضعيف، من الخامسة، مات سنة أربع وستين ومائة، في خلافة المهدي.

- قال الألباني في «تمام المنة» (ص٢٣١) عند حديث يرويه إسحاق هذا: «وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ إسحاق هذا تركه جمع، وأشار أبو حاتم إلىٰ أنه لا يعتبر بحديثه. يعني لشدة ضعفه فلا يصلح للاستشهاد به».

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٢٤٦) عند حديث يرويه إسحاق هذا ونقل قول الذهبي «قلت: بل إسحاق متروك، قاله أحمد»: «قلت -الألباني-: ومع ضعفه الشديد، فقد اضطرب في إسناده»[(٢)].

---

(١) قال أبو حاتم وابن حبان: «صدوق»، وقال الخطيب البغدادي وابن حجر نفسه: «ثقة».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٦)، «الثقات» (٨/ ١١٨)، «المتفق والمفترق» (١/ ٤٤٣)، «فتح الباري» (٤/ ٤٠٤).

(٢) قال يحيىٰ بن سعيد القطان: «شبه لا شيء»، وقال أحمد والنسائي: «متروك الحديث»، وقال أحمد مرة: «منكر الحديث ليس بشيء»، وقال ابن معين: «ضعيف لا يكتب حديثه»، وقال ابن المديني: «كان ضعيفًا ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال الفلاس: «متروك الحديث، منكر الحديث».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٨٢/ ٣١٧٣)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٣٦)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١٨٩)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي

٤٥- (ق) إسحاق بن يحيىٰ بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أرسل عن عبادة، وهو مجهول الحال، قتل سنة إحدىٰ وثلاثين، من الخامسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ٤٠٩): «إسحاق لم يضعفه أحد ولا وثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير موسىٰ بن عقبة، فالصواب أنه مجهول[1]».

٤٦- (س ق) إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، المدني، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٢٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق إسماعيل هذا عن أبيه: «وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله ثقات

=

(رقم ٤٧)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٣٠٩-٣١٠)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٨)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٢).

قلت: واقتصر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ الحكم عليه بالضعف فقط موافقةً لحكم الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (٨/ ٢٤٥)، «الصحيحة» (٤/ ١٢٦).

(١) أي؛ مجهول العين.

وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال ابن عدي: «يروي عنه موسىٰ بن عقبة لا يروي عنه غيره... ولإسحاق بن يحيىٰ هذا عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ أحاديث يروي عنه موسىٰ بن عقبة.. وعامّتها غير محفوظة».

ينظر: «الكامل» (٢/ ١٨٠-١٨١)، «السنن» للدارقطني (١/ ٩١) و(٤/ ٢٠٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٠٨).

معروفون غير والد إسماعيل.. »[1].

٤٧- (د ق) إسماعيل بن أبي الحارث أسد بن شاهين البغدادي، أبو إسحاق، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤٩٦): «ثقة».

- وقال في «ظلال الجنة» (٢/ ٣١٧/ ١١٥٨): «ثقة»[2].

٤٨- (بخ ت ق) إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري، المدني، (القاص)، نزيل البصرة، يكنىٰ أبا رافع، ضعيف الحفظ، من السابعة، مات في حدود الخمسين.

---

(١) حكم الشيخ الألباني علىٰ رجال الإسناد بأنهم ثقات معروفون -بما فيهم إسماعيل هذا- ولم يستثن منهم غير والد إسماعيل، فيكون إسماعيل هذا **ثقة معروفًا** عند الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلت: وقال أبو حاتم: «**شيخ**»، وقال أبو داود: «**ثقة**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وفي «مشاهير علماء الأمصار» (١٠٢٢)، وقال الذهبي: «شيخ، **صدوق**».

ينظر: «الجرح» (٢/ ١٥١)، «الثقات» (٦/ ٢٩)، «تاريخ الإسلام» (١٠/ ٧٩)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٣/ ١٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٤٣).

(٢) قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي وهو **ثقة صدوق**، سئل أبي عنه فقال: صدوق»، وقال الدارقطني: «**ثقة صدوق ورع فاضل**»، وقال البزار: «**ثقة مأمون**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة جليل**».

ينظر: «الجرح» (٢/ ١٦١)، «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٧٦)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٥٣).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٢٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق إسماعيل هذا:** «... وهذا سند ضعيف جدًّا.

إسماعيل بن رافع؛ قال الدارقطني وغيره: «**متروك الحديث**».

وقال ابن عدي: «**أحاديثه كلها مما فيه نظر**»...

ثم قال الشيخ بعد كلام متعقبًا السيوطي في تعقبه علىٰ ابن عدي:

قلت -الألباني-: وهذا تعقب لا طائل تحته، لأن الرجل قد يكون في نفسه ثقة، ولكنه سيئ الحفظ، وقد يسوء **حفظه جدًّا** حتىٰ يكثر الخطأ في حديثه، فيسقط الاحتجاج به، **وإسماعيل من هذا القبيل**، فقد قال فيه ابن حبان: «كان رجلًا صالحًا، إلا أنه كان يقلب الأخبار حتىٰ صار **الغالب علىٰ حديثه المناكير** التي يسبق إلىٰ القلب أنه كان **المتعمد لها**».

ولهذا **تركه** جماعة[1] وضعفه آخرون، والبخاري كأنه خفي عليه أمره، والجرح المفسر مقدم علىٰ التعديل، كما هو معلوم، ولهذا قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٩٧) عن أبيه: (هذا حديث منكر)».

---

(١) منهم: النسائي وعلي بن الجنيد وابن خراش.

وقال أحمد في رواية وأبو حاتم وعمرو بن علي: «**منكر الحديث**»، وقال ابن معين وأبو داود: «**ليس بشيء**»، وقال البزَّار: «**ليس بثقة، ولا حجة**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ضعيف واهٍ».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٦٨)، «الضعفاء والمتروكين» (رقم٣٢)، «الكامل» (٢/ ٦٠)، «المجروحين» (١/ ١٣١)، «سؤالات البرقاني» (رقم ٩)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٢٥-٢٢٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٦٧-١٦٨).

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ٢٨٢)**: «إسماعيل بن رافع؛ **ضعيف جدًّا**، قال الذهبي في «المغني في الضعفاء»: (**ضعفوه جدًّا**، قال الدارقطني والنسائي: **متروك**)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٢٨)**: «وإسماعيل بن رافع واهٍ؛ كما قال الذهبي في (**الكاشف**)».

- وانظر: «الضعيفة» (٥/ ٢٨٩).

٤٩- (بخ ق) إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق التميمي، الكوفي، ضعيف، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١٧٦)**: «**متروك**»[١].

٥٠- (م ٤) إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي، بضم المهملة وتشديد الدال، أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٦٢٢)**: «**ثقة** احتج به مسلم».

- **وقال في «الضعيفة» (١١/ ٤٤)**: «**ثقة** من رجال مسلم».

- **وقال في «الإرواء» (٨/ ٢٠)**: «**ثقة**»[٢].

---

(١) قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث»، وقال ابن نمير والنسائي: «متروك».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧٦)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم٣٧)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٣٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٧٦-١٧٧).

(٢) قال يحيىٰ القطان: «لا بأس به، ما سمعت أحدًا يذكره إلا بخير، وما تركه أحد»، =

٥١- (ي ٤) إسماعيل بن عيَّاش بن سُلَيم العنسي، بالنون، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدىٰ أو اثنتين وثمانين، وله بضع وسبعون سنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٣٦٢) عند أثر يرويه إسماعيل بن عياش هذا: «وهذا سند موقوف حسن بل صحيح، فإن ابن عياش صحيح الحديث إذا روىٰ عن الشاميين».

قلت -فواز-: قال فيه الشيخ في أكثر من عشرين موضعًا: «**ثقة**[1] في

=

وقال أحمد: «حديثه مقارب، حسن الحديث»، وقال مرة: «**ليس به بأس، هو عندي ثقة**»، وقال مرة: «**ثقة**»، وقال العجلي: «**ثقة**»، وقال السمعاني: «**ثقة مأمون**»، وقال النسائي: «**ليس به بأس**»، وقال ابن عدي: «**مستقيم الحديث صدوق لا بأس به**»، وقال الساجي: «**صدوق فيه نظر**»، **وضعفه** ابن معين والعقيلي، وقال أبو حاتم: «**يكتب حديثه ولا يحتج به**»، وقال أبو زرعة: «**ليِّن**»، وقال ابن رجب: «**تكلم فيه غير واحدٍ، ووثقه أحمد وغيره**. وعن يحيىٰ فيه روايتان. ولم يخرج له البخاري».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٨٤-١٨٥)، «سؤالات المَرُّوذي» (٦٣، ٩٧)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٢٧٠-٢٧٢)، «الكامل» (٢/ ٥٢)، «تهذيب الكمال» (٣/ ١٣٣)، «فتح الباري» لابن رجب (٧/ ٤٤٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ١٨٧-١٨٩).

قلت: وفي «الصحيحة» (١/ ٨٠٢) و(٧/ ٨٢٣) وغيرها أقرَّ الشيخ حكم الحافظ، واستشهد به.

(١) يعني: خلافًا للحافظ الذي حكم عليه بأنه (صدوق).

قلت: وقال يعقوب بن سفيان: «تكلم قوم في إسماعيل، وإسماعيل **ثقة عدل**، **أعلم الناس بحديث الشام**، وأكثر ما قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين».

=

روايته عن الشاميين».

انظر على سبيل المثال: «الإرواء» (٤/ ١٢١) (٧/ ٨٩)، «الصحيحة» (٢/ ٦٦٣) (٣/ ٢١٠) (٧/ ١٠)، «الضعيفة» (٣/ ٥٥٣) (٦/ ٣٥) (١٣/ ٥٥٦).

٥٢- (ت ق) إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق، كان من البصرة، ثم سكن مكة، وكان فقيهًا، ضعيف الحديث، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٧٦) و(٣/ ٣٨٧): «متروك»[1].

=

وقال ابن معين: «**ثقة فيما يروي عن الشاميين**. وأما روايته عن أهل الحجاز، فإن كتابه ضاع، فخلط في حفظه عنهم»، وقال مرة: «إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر، **فحديثه مستقيم**. وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت»، وقال أحمد: «هو فيهم (الشاميين) **أحسن حالًا** مما روى عن المدنيين وغيرهم».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩١-١٩٢)، «الكامل» (٢/ ٨٠-٩٩)، «تهذيب الكمال» (٣/ ١٦٤).

(١) قال الحافظ ابن القطان الفاسي: «وهو **جِدُّ ضعيف**. قال علي بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد - وسئل عنه - فقال: لم يزل مُخَلطًا، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب. قال عمرو بن علي: كان يرى القدر، وهو ضعيف، يحدث عن الحسن وقتادة **بأحاديث بواطل**، لم يحدث عنه يحيى، ولا عبد الرحمن، قال: وهو **متروك الحديث، قد اجتمع أهل العلم على ترك حديثه**، وإنما يحدث عنه من لا يبصر الرجال..».

وقال الإمام أحمد: «**منكر الحديث جدًّا، أهل البصرة تركوا حديثه**، يحيى لم يحدث عنه»، وقال ابن معين: «**ليس بشيء**»، وحكى الترمذي عن البخاري أنه **ضعَّفه جدًّا**، وقال النسائي والدارقطني: «**متروك**».

=

٥٣- (ق) إسماعيل بن مسلمة بن قعنب الحارثي، القعنبي، أبو بشر المدني، نزيل مصر، صدوق يخطئ، من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٢٨٦): «صدوق كما قال أبو حاتم،** وهو أخو الإمام عبد الله بن مسلمة.

وقال الذهبي: «**ما علمت به بأسًا**؛ إلا أنه ليس في الثقة كأخيه».

قلت: ثم ذكر له حديثًا أخطأ في رفعه، وذلك مما لا **يخدج فيه**؛ لأن الخطأ لا يسلم منه بشر، وقد وثقه ابن حبان والحاكم، فالحديث **حسن الإسناد**»[1].

٥٤- (د) **الأسود بن سعيد الهَمدَاني، كوفي، صدوق، من الثالثة.**

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ١٩٨)، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (رقم٢٩)، «علل الترمذي الكبير» (رقم٤٣٠)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٢٧٩-٢٨١)، «سؤالات البرقاني» (٦)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٧٨)، «تهذيب الكمال» (٣/ ١٩٨- ٢٠٤).

قلت: واقتصر الشيخ في مواضع أخرىٰ من كتبه علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (١/ ٥٠٤)، «الضعيفة» (٣/ ٣٨٥)، «الإرواء» (٤/ ٤٠٧).

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»:** «بل: ثقة، فقد روىٰ عنه أبو حاتم الرازي، وقال: صدوق، وهو من رسمه في ثقات شيوخه، ووثّقه أبو عبد الله الحاكم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان من خيار الناس».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٠١)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٨-٢٠٩)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٤٣).

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (١/ ٧٢٠): «.. والأسود فيه جهالة»[١].

٥٥- (خ) أسيد بن زيد بن نجيح الجمال -بالجيم-، الهاشمي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، ضعيف، أفرط ابن معين فكذبه، وما له في البخاري سوىٰ حديث واحد مقرون بغيره، من العاشرة، مات قبل العشرين.

- **قال الألباني في «دفاع عن الحديث النبوي» (ص١٠٨) عند حديث يرويه أسيد هذا:** «وهذا موضوع؛ آفته أسيد بن زيد الجمال الكوفي، قال ابن معين: (كذاب سمعته يحدث بأحاديث كذب)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٩٤٣):** «ضعيف جدًّا، قال الذهبي في «المغني»: (روىٰ له البخاري مقرونًا، وكذَّبه يحيىٰ، وقال غيره: متروك)»[٢].

٥٦- (تمييز) أشعث بن إسحاق بن سعد بن مالك بن هانئ الأشعري، القمّي، ابن عم يعقوب، صدوق، من السابعة.

---

(١) قال ابن القطَّان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٥٨): «**لا يُعرف حاله**».
قلت: وفي «الصحيحة» (٣/ ٦٣) حَسَّن الشيخ حاله واستشهد بكلام الحافظ.

(٢) وقال النسائي: «**متروك**»، وقال ابن حبان: «**يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث**»، وقال ابن عدي: «يتبيَّن علىٰ رواياته الضعف، **وعامة ما يرويه لا يتابع عليه**». وأفاد الحافظ مغلطاي أن ابن الجارود قال فيه: «**كذاب**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١٨)، «الكامل» (٢/ ٣١٠)، «المجروحين» (١/ ٢٠٤)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٤٨)، «هدي الساري» (ص٣٩١)، «إكمال تهذيب الكمال»(٢/ ٢٢٠).
قلت: واقتصر الشيخ في مواضع من كتبه علىٰ كلام الحافظ. انظر: «الضعيفة» (٥/ ٤١٥)(٧/ ٤٥٩).

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٠٥): «ثقة كما قال ابن معين وغيره».

- وقال في «الصحيحة» (٦/ ٦٢٨): «ثقة»[1].

٥٧- (د) أشعث بن شعبة المِصِّيصِي، أبو أحمد، أصله من خراسان، مقبول، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٥٨٢-٥٨٣): «وثقه أبو داود وابن حبان (٨/ ١٢٩)، وقال أبو زرعة: «ليِّن».

قلت -الألباني-: فهو وسط حسن الحديث -إن شاء الله تعالىٰ-، وقد روىٰ عنه جمع من الثقات»[2].

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٣٧٧).

٥٨- (س) إياس بن خليفة البكري، مكي، صدوق، من الثالثة.

- قال الألباني في هامش «صحيح موارد الظمآن» (١/ ١٧٠-١٧١): «وغفل -يعني المعلق علىٰ «الإحسان» لابن بلبان- **عن علته الكامنة في جهالة** (إياس بن خليفة)، وقد نقلها هو في تعليقه علىٰ «تهذيب المزي» (٣/ ٤٠١)

---

(١) قال ابن معين والنسائي والعجلي: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أحمد: «صالح الحديث».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٦٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣١).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٧٢)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٣/ ٢٧٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٢٣٧).

عن الذهبي، أنه قال في «الميزان»: «**لا يكاد يعرف**»، وسبقه إلىٰ ذلك العقيلي، فقال في «الضعفاء» (١/ ٣٣): (**مجهول في الرواية**، في حديثه وهم)»[1].

٥٩- (د عس ق) إياس بن عامر الغافِقِي، بالغين المعجمة، المصري، صدوق، من الثالثة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٤١) بعد أن نقل عن الذهبي قوله: «**قلت: إياس ليس بالمعروف**»: «**قلت -الألباني-**: وهو الذي **يقتضيه** علم المصطلح أنه **غير معروف**، لأنه لم يرو عنه غير ابن أخيه موسىٰ بن أيوب، ومع ذلك فإن الذهبي لم يورده في «الميزان»، وقال العجلي: «**لا بأس به**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له ابن خزيمة كما في «التهذيب»، وقال في «تقريبه»: «صدوق»، وأورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٢٨١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا».

- وقال في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٣٧-٣٣٨): «**ليس بالمعروف**، أورده ابن أبي حاتم في كتابه (١/ ١/ ٢٨١) وقال: «روىٰ عنه ابن أخيه موسىٰ بن أيوب الغافقي، يُعدُّ في المصريين»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

فالأقرب عندي ما قاله فيه الذهبي، والله أعلم»[2].

---

(١) تفرَّد بالرواية عنه عطاء بن أبي رباح، ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان. وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرىٰ» (٥/ ٤٧٧): «**كان قليل الحديث**».

(٢) صرح ابن حبان بتوثيقه في «صحيحه» (٥/ ٢٢٥) فقال: «**إياس بن عامر من ثقات المصريين**».

=

- وانظر: «صفة الصلاة/ الأصل» (٢/ ٦٥٤).

٦٠- (م ت س) أيُّوب بن خالد بن صفوان بن أوس بن جابر الأنصاري، المدني، نزيل برقة، ويعرف بأيوب بن خالد بن أبي أيوب الأنصاري، وأبو أيوب جده لأمه عَمرة، فيه لين، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤٥٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق أيوب هذا وصححه:** «.. وأما إعلال الدكتور أحمد محمد نور في تعليقه على «التاريخ» (٣/ ٥٢) للحديث بأيوب بن خالد وقوله: «**فيه لين**»؛ **فإنما هو تقليد منه لابن حجر في تليينه إياه في «التقريب»، وليس بشيء، فإنه لم يضعفه أحد** سوى الأزدي، وهو نفسه لَيِّن عند المحدثين، فتنبه»[1].

=

وذكره يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٠٢) في «**ثقات تابعي أهل مصر**».

وقال ابن يونس في «تاريخه» (١/ ٥٣): «كان من شيعة علي بن أبي طالب والوافدين عليه من مصر، وشهد معه مشاهده».

(١) قال الحافظ في «تهذيبه» (١/ ٣١١): «وقال الأزدي في ترجمة إسحاق بن مالك التنيسي بعد أن روى من طريق هذا حديثًا عن جابر: أيوب بن خالد **ليس حديثه بذاك، تكلم فيه أهل العلم بالحديث، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه**».

وقال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٣٣٠): «خرج أبو بكر بن خزيمة حديثه في «صحيحه»، وكذلك أبو عوانة الإسفرائيني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو علي الطوسي. وذكره أبو حاتم البستي في جملة **الثقات**».

=

٦١- (د ت ق) أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري، السيباني، بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة، صدوق يخطئ، من التاسعة، مات سنة ثلاث وتسعين (ومائة)، وقيل: سنة اثنتين ومائتين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٣٣١) بعد أن أورد حديثًا من طريق أيوب هذا: «**قلت**: وهذا سند **ضعيف جدًّا**؛ من أجل أيوب بن سويد، ضعفه أحمد وأبو داود وغيرهما.

وقال النسائي: «**ليس بثقة**».

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٢٣١): «سمعت أبي قال: أول ما أنكرنا علىٰ أيوب بن سويد حديث أسامة بن زيد عن سعيد بن المسيب عن سراقة بن مالك (فذكر هذا الحديث)، وما أعلم أسامة روىٰ عن سعيد بن المسيب شيئًا».

وقال في موضع آخر (٢/ ٢٠٩): (قال أبي: كنت أسمع منذ حين يُذكر عن يحيىٰ بن معين أنه سُئل عن أيوب بن سويد فقال: **ليس بشيء**، وسعيد بن المسيب عن سراقة لا يجيء، وهذا حديث موضوع، بابه حديث الواقدي)»[1].

=

قلت: وقد أيَّد الشيخُ حكمَ الحافظ واستشهد به في «الصحيحة» (٦/ ١٣٣): «... وشيخه أيوب **نحوه في الضعف** وإن روىٰ له مسلم، فقد قال الحافظ: «فيه لين»، ولم يوثقه غير ابن حبان».

وكذا قال نحو هذا الكلام في «الضعيفة» (١٣/ ٤٤٥).

(١) وقال ابن المبارك: «ارمِ به»، وقال ابن معين: «ليس بشيء، **يسرق الأحاديث**»، =

- وانظر: «الضعيفة» (١٠/ ٧٤٨).

٦٢- (د) أيوب بن موسىٰ، ويقال: ابن محمد (ويقال: ابن سليمان)، أبو كعب السعدي، البلقاوي، بفتح الموحدة وسكون اللام ثم قاف، صدوق، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٥٣-٥٥٤)**: «أورده الذهبي في «الميزان» فقال: «روىٰ عنه أبو الجماهر وحده، **لكنه وثقه**».

قلت -الألباني-: وسكت عنه ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٢٥٨)، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق»، **ولا يطمئن القلب لذلك** لتفرد أبي الجماهر عنه، بل هو بوصف **الجهالة أولىٰ** كما تقتضيه القواعد الحديثية: أن الراوي لا ترتفع عنه الجهالة برواية الواحد».

❀❀❀

=

وقال النسائي في «السنن (المجتبىٰ)» (رقم ١٤٣٢): «**متروك الحديث**»، وقال الجوزجاني: «**واهي الحديث**، وهو بعد متماسك».

ينظر «تاريخ ابن معين (دوري)» (رقم ٥٢٤٨)، «الضعفاء للعقيلي» (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، «أحوال الرجال» (رقم ٢٧٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٩)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣١٣-٣١٤).

حرف الباء الموحدة

٦٣- (ق) بحر، بفتح أوله وسكون المهملة، ابن كَنيز، بنون وزَاي، السَّقاء، أبو الفضل البصري، ضعيف، من السابعة، مات سنة ستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١١٦)**: «... وفي حديث جابر عنده بحر بن كنيز السقاء، وهو **متروك**. انظر: «المجمع» (٧/ ٢٠٦)».

- **وقال في «الضعيفة» (٩/ ٣٧٤)**: «قلت: هو ممن اتفقت الأئمة على تضعيفه، **بل هو ضعيف جدًّا**؛ فقد قال ابن معين والنسائي: «**لا يكتب حديثه**». أي: **ولو للاستشهاد**، وزاد النسائي: «**ليس بثقة**». وقال أبو داود والدارقطني وابن البرقي: «**متروك**». وقال ابن حبان: «كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى **استحق الترك**».

قلت: فمثله لا يستشهد به لشدة ضعفه».

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ٤٠٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق بحر هذا**: «وهذا **إسناد واهٍ جدًّا**، بحر -وهو ابن كنيز السقاء- **متروك**، كما في «المجمع» (٧/ ٢٠٦).

وقال الحافظ: (ضعيف)»[1].

(١) قال ابن معين: «ليس بشيء، لا يكتب حديثه، كل الناس أحب إلي منه»، وقال =

- وانظر: «الضعيفة» (٥/ ٣٠٢).

٦٤- (س) بريدة بن سفيان الأسلمي، المدني، ليس بالقوي وفيه رفض، من السادسة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٢/ ٤١-٤٢): «أورده الذهبي في «الميزان» وقال: «قال البخاري: فيه نظر.

وقال أبو داود: لم يكن بذاك. وكان يتكلم في عثمان.

وقال الدارقطني: متروك. وقيل: كان يشرب الخمر، وهو مُقِل».

واعتمد في كتابه «الكاشف» قول البخاري، وفي «الضعفاء» قول الدارقطني.

وهذا يعني أنه -عنده- ضعيف جدًّا، فهو أولىٰ من قول ابن حجر فيه: (**ليس بالقوي**)»[1].

=

النسائي مرة: «**متروك**»، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: «**ساقط**»، وقال الذهبي في «الديوان» (٢٨): «**متفق علىٰ تركه**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤١٨)، «سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود» (رقم ١٤٨٢)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (رقم ٨٢)، «المجروحين» (١/ ١٩٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٨٣)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٢٢-٣٢٣).

قلت: واقتصر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ الحكم عليه بالضعف فقط موافقةً لحكم الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (٥/ ١٣٥)، «الضعيفة» (٨/ ١٧٠) (١٠/ ٢٦٥).

(١) وقال أبو حاتم: «**ضعيف الحديث**»، وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: «سألته عن
=

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٧٣٦).

٦٥- (س) بُسر بن مِحجَن الديلي، وقيل: بكسر أوله والمعجمة، صدوق، من الرابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٣١٤): «لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يروِ عنه غير زيد بن أسلم، ومع ذلك قال فيه الحافظ في «التقريب»: (صدوق)»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٣/ ٣٢٥).

٦٦- (د س) بشر بن عاصم الليثي، صدوق يخطئ، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٣٠٣) عند حديث يرويه بشر هذا: «ورجاله ثقات؛ غير بشر هذا -وهو الليثي- أورده ابن أبي حاتم (١/ ١/ ٣٦٠)

=

بريدة بن سفيان كيف حديثه؟ قال: له بلية تُحكىٰ عنه»، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٤/ ١٥٠٠)، «التاريخ الكبير» (٢/ ١٤١)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٤)، «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (٨٩)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٤٥٩)، «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (١٣٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٠).

(١) قال الحافظ نفسه في «لسان الميزان» (٣/ ١٩٥): «غير معروف».

وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٢): «وبسر لا يعرف بغير رواية زيد بن أسلم عنه، ولا تعرف حاله»، وقال الذهبي في «المغني» (١/ ١٠٣): «لا يكاد يعرف».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا»[1].

٦٧- (د س) بِشر بن قُرَّة [د]، وقيل: قرَّة بن بشر [س] الكلبي، الكوفي، صدوق، من السادسة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٠٧): «لا يُعرف إلا بهذه الرواية**، ولذلك قال الذهبي في «الميزان»: «ما روىٰ عنه سوىٰ أخي

(١) الظاهر أن الشيخ لم يستحضر -هنا- حال بشر هذا؛ وإلا فقد وثقه في «صحيح أبي داود» (٧/ ٣٧٧)، فقال: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير بشر بن عاصم - وهو الليثي- **وثقه** النسائي وابن حبان (٤/ ٦٨)، وروىٰ عنه جمع، وصحح له من يأتي».

قلت: وحكم الشيخ هنا يخالف أيضًا حكم الحافظ؛ فالشيخ هنا وثقه ولم يغمزه بشيء، بخلاف الحافظ فقد عرفت قوله فيه.

قلت: ثم وجدت الحافظ مغلطاي تعقب المزي في نقله توثيق النسائي لبشر بن عاصم؛ فقال: «وقال المزي: قال النسائي: بشر بن عاصم ثقة.

وهو كلام يحتاج إلىٰ نظر، وذلك أن النسائي لم ينص علىٰ بشر بن عاصم هذا دون غيره، إنما قال: بشر بن عاصم ثقة. **وهو محتمل أن يكون هذا، ويحتمل أن يكون ابن سفيان، ويحتمل أن يكون الطائفي المميز به عند المزي، فتخصيصه إياه يحتاج إلىٰ نظر من خارج**، فنظرنا فإذا أبو الحسن بن القطان ذكر في كتاب «الوهم والإيهام» أنه الثقفي، وكذلك إنه وإن كنا لا يثلج صدرنا بقولهما، لأنهما لم يقولاه نقلا إنما قالاه استنباطًا؛ فأوجب لنا قولهما التوقف حتىٰ يظهر من خارج بيانه، والله تعالىٰ أعلم».

ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٥٧)، «تهذيب الكمال» (٤/ ١٣٢) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٤٠٤).

إسماعيل بن أبي خالد، ويقال: قرة بن بشر. **لا يُدرىٰ من ذا؟**».

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «صدوق»! **ولا نرىٰ له وجهًا بعد أن عرفت جهالته**، وتفرد المجهول بالرواية عنه!!».

- **وقال في «الضعيفة» (٨/ ١٣٣): «مجهول»**[1].

٦٨- (ت س ق) بشر بن معاذ العَقَدي، بفتح المهملة والقاف، أبو سهل البصري الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٨٩): «ثقة».**

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ٤٠٠): «ثقة»**[2].

٦٩- (ق) بشر بن منصور الحَنَّاط، بالمهملة والنون، صدوق، من الثامنة، وقيل: هو الذي قبله.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦٨٤) عند حديث يرويه بشر هذا:**

---

(١) وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٦١): «**غير معروف**»، وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٣٠٤): «**لا يُدرىٰ من ذا**».
والحافظ نفسه أعاد ترجمته باسم (قرة بن بشر)، وقال عنه هناك: «**مجهول**».

(٢) قال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «**ثقة صالح**»، وقال أبو جعفر النجار: «**مروزي ثقة**»، وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث صدوق**»، وقال النسائي: «**صالح**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤٤) وقال: «حدثنا عنه ابن خزيمة وشيوخنا».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦٨)، «مشيخة النسائي» (٤٨)، «تهذيب الكمال» (٤/ ١٤٦-١٤٧) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٤١٠).
قلت: واقتصر في «الضعيفة» (٥/ ١٧٨) علىٰ حكم الحافظ.

«قلت: وهذا إسناد ضعيف، مسلسل بالمجهولين، قال أبو زرعة: «لا أعرف أبا زيد ولا شيخه ولا بشرًا».

وقال الذهبي في أولهم: «**يجهل**». وقال في الآخرين: «**لا يدرىٰ من هما**». **ووافقه** البوصيري في «الزوائد» (١/ ١١)».

- **وقال في «ظلال الجنة» (١/ ٢٢)**: «بشر وأبو زيد وأبو المغيرة، **ثلاثتهم مجهولون**، كما بينته في الضعيفة»[1].

٧٠- (خت د ت ق) بكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة، بصري، يكنىٰ أبا بكرة، صدوق يهم، من السابعة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٢٢٧)**: «**ضعيف**، قال الذهبي في «الميزان»: «قال ابن معين: **ليس بشيء**، وقال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. ثم قال فيه: أرجو أنه لا بأس به، وذكره العقيلي في «الضعفاء». ثم ساق له مما أنكر عليه هذا الحديث».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٦٢٦) عند حديث يرويه بكار هذا، بعد أن نقل تصحيح الحاكم له وموافقة الذهبي له: «قلت: وهذا ذهول منه عما** ذكره في ترجمة بكار هذا من «الميزان»: قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن عدي: هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال في «الضعفاء»:

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٦٥)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٠٥).

قلت: وفي «الضعيفة» (٧/ ٢٠١) قوّىٰ أمره وجعله قريبًا من الثقة، وهو بمعنىٰ قول الحافظ فيه: (صدوق).

ضعيف مشاه ابن عدي»[1].

٧١- (ت ق) بكر بن خُنَيس، بالمعجمة والنون وآخره سين مهملة، مصغر، كوفي عابد، سكن بغداد، صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٧٨٢): «مختلف فيه، فوثقه بعضهم وضعفه الجمهور، كما ترىٰ أقوالهم في «تهذيب الحافظ»، وقال في «تقريبه»: «صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان».

والحق أنه كما قال الذهبي في «الكاشف»: **(واهٍ)**»[2].

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: ضعيف، ضعفه يحيىٰ بن معين في أكثر الروايات، والعقيلي، والساجي، وأبو العرب القيرواني، والبزّار في رواية، ويعقوب ابن سفيان الفسوي».اهـ

وقال أبو داود: «**ليس بذلك**»، وذكره زكريا الساجي، وأبو العرب القيرواني في «**جملة الضعفاء**». وقال البخاري: «**مقارب الحديث**»، وقال البزار مرة: «**ليس به بأس**»، وقال الحاكم: «**صدوق عند الأئمة**»، وقال ابن القطان الفاسي: «**رجل مشهور**، يكنىٰ أبا بكرة، ثقفي، روىٰ عنه جماعة: منهم أبو عاصم، وموسىٰ بن إسماعيل، وخالد بن خراش، وغيرهم».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٨)، «تاريخ ابن معين/ الدوري» (٣٢٦٩)، «العلل الكبير» للترمذي (ص٤٢٢/ رقم١١٥)، «سؤالات الآجري» (١٠٩٩)، «الكامل» (٢/ ٤٧٢)، «المستدرك» (١/ ٤١١/ ١٠٢٥)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٨١)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٢) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ١١).

(٢) وقال ابن معين وأبو داود: «**ليس بشيء**»، وقال أبو زرعة: «**ذاهب الحديث**»، وقال =

٧٢- (ق) بكر بن زرعة الخولاني، الشامي، مقبول، من الخامسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٥٧١) بعد أن أورد حديثًا من طريق بكر هذا ونقل تصحيح البوصيري مقرًّا له: «قلت: بكر بن زرعة الخولاني ذكره ابن حبان في «الثقات» من رواية الجراح هذا عنه، ولم يوثقه غيره، لكنه روىٰ عنه إسماعيل بن عياش أيضًا، كما في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٣٨٦)، وأبو المغيرة الخولاني؛ كما في «تهذيب التهذيب»، وقال في «التقريب»: «مقبول».

قلت -الألباني-: فمثله يمكن **تحسين حديثه**، أما تصحيحه فبعيد»[(١)].

=

أحمد بن صالح المصري، وابن خراش، والدارقطني، والجورقاني: «**متروك**»، وقال الجوزجاني: «**كان يروي كل منكر عن كل منكر**»، وقال ابن حبان: «يروي عن البصريين والكوفيين أشياء **موضوعة** يسبق إلىٰ القلب أنه **المعتمد لها**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٨٤)، «تاريخ ابن معين/ الدوري» (١٣٤١)، «سؤالات البرذعي» (ص٤٤٩)، «سؤالات الآجري» (١٨٦٨)، «أحوال الرجال» (رقم ١٦٨)، «المجروحين» (١/ ١٩٥)، «سؤالات البرقاني» (٥٨)، «الكاشف»، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٤/ ٢١١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٦١)، «تحرير التقريب» (١/ ١٨٠).

قلت: وفي «الصحيحة» (٢/ ٥٧٥)، و«الإرواء» (٧/ ٣٠٦) نقل الشيخ كلام الحافظ وأقرَّه. وفي مواطن أخرىٰ كـ «الصحيحة» (٧/ ٨١٧) اقتصر علىٰ تضعيفه فقط.

(١) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٨٧): «**صويلح الحديث مقل**». وخَرَّج ابن حبان حديثه في «صحيحه»، وذكره في «الثقات» (٤/ ٧٥).

=

٧٣- (بخ ق) بكر بن سُلَيم، [مُصَغَّر]، الصَّوَّاف، أبو سليمان الطائفي، سكن المدينة، مقبول، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٥١٠-٥١١) بعد أن نقل عن ابن عدي قوله في بكر هذا في «الكامل» (٢/ ٣٠)**: «عامة ما يرويه غير محفوظ، ولا يتابع عليه، وهو من جملة الضعفاء الذين يُكتب حديثهم».

قلت -الألباني-: فمثله يستشهد به، وأشار إلىٰ ذلك الحافظ بقوله: «مقبول».

لكن قد قال فيه أبو حاتم: «**شيخ يكتب حديثه**»[1]، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤٩) وقال الذهبي: «صدوق»، وجزم الهيثمي بأنه ثقة في حديث سبق تخريجه برقم (٢٨٢٧)، وعليه **فالإسناد حسن**، والله أعلم».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٧٩٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق بكر هذا**: «**قلت**: وهذا **إسناد جيد** رجاله ثقات معروفون غير بكر بن سليم، ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٤٩)، وقد روىٰ عنه خمسة من الثقات، فهو صدوق كما قال في «الكاشف»، ووثقه الهيثمي بقوله عقب الحديث (١٠/ ٢٧٤): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح، غير بكر بن سليم، وهو **ثقة**».

=

قلت: ولم يذكر الشيخ لحديث بكر هذا متابعًا أو شاهدًا مما يدل علىٰ أن الشيخ اعتمده وحَسَّن له رأسًا...

(١) وقال أيضًا في المكان نفسه: «**لا بأس به**». انظر «الجرح» (٢/ ٣٨٦).

٧٤- (د) بكر بن مُبَشر، بالموحدة ثم المعجمة، الأنصاري، صحابي.

- **قال الألباني في «تمام المنة» (ص٣٤٦-٣٤٧) عند حديث يرويه إسحاق بن سالم عن بكر هذا:** «قال ابن السكن: إسناده صالح...

قلت: كلا، ليس بصالح، لأنه من طريق إسحاق بن سالم عن بكر، **وهما مجهولان**، ولذلك تعقب الذهبي في «الميزان» قول ابن السكن هذا بقوله: قلت: **لا يعرف** إسحاق وبكر بغير هذا الحديث»[1].

- وانظر: «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ١٦).

٧٥- (ت س) بُكَير بن شهاب الكوفي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤٩٢):** «هو صدوق كما قال

---

(١) أثبت له الصحبة أبو حاتم، وابن حبان، وابن منده، وأبو نعيم، والذهبي في «الكاشف» وغيرهم.

وقال ابن القطان الفاسي: «رأيت أبا علي بن السكن في كتابه في «الصحابة» لما ذكر مبشر بن جبر الأنصاري هذا قال فيه: مدني، روي عنه حديث واحد بإسناد صالح.

ثم أورده من رواية إسحاق بن سالم المذكور، ثم قال: ليس لبكر بن مبشر رواية صحيحة إلا من هذا الوجه.

هذا ما ذكر، وعندي أنه لا يصح، فإن إسحاق بن سالم هذا لا يعرف بشيء من العلم إلا هذا، ولا روى عنه غير أنيس بن أبي يحيى، روى عنه هذا الحديث المذكور، ثم إن بكر بن مبشر **لا تعرف صحبته من غير هذا الحديث، فاعلم ذلك**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٩٢)، «الثقات» (٣/ ٣٧)، «معرفة الصحابة» لابن منده (١/ ٢٧٤)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١/ ٤١٨)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٦).

الذهبي في «الميزان»، ولعل مستنده في ذلك قول أبي حاتم فيه: «شيخ»، مع ذكر ابن حبان له في «الثقات» وتصحيح من صحح حديثه هذا ممن ذكرنا»[١].

٧٦- (ت) بكير بن فيروز الرهاوي، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٤٢٤)**: «بَيَّض له الذهبي في «الكاشف»، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»...

ثم استدركت فقلت: لا ينبغي أن يُعل به الحديث، فقد روىٰ عنه جمع من الثقات، منهم: زيد بن أبي أنيسة، وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود -وهو أكبر منه-، ونافع مولىٰ ابن عمر -وهو من أقرانه-، وغيرهم، وقد وثقه ابن حبان (٤/ ٧٦)، فهو صدوق، وحسَّن له الترمذي، فانظر «الصحيحة» (٢٣٣٥)».

❀❀❀

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٤)، «الثقات» (٦/ ١٠٦)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٦).

حرف التاء المثناة

٧٧- (ت) تَلِيد، بفتح ثم كسر ثم تحتانية ساكنة، ابن سليمان المحاربي، أبو سليمان أو أبو إدريس الكوفي الأعرج، رافضي ضعيف، من الثامنة، قال صالح جَزَرَة: كانوا يسمونه بَلِيدًا، يعني بالموحدة، مات بعد سنة تسعين ومائة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٦١-٦٢): «وتليد هذا اختَلفت الرواية عن أحمد فيه، فمرة لم ير به بأسًا، ومرة قال: «هو عندي كان يكذب»، وهذا أرجح عندي، لأمرين:

الأول: أنه جرحٌ مفسر.

والآخر: أنه موافق لأقوال غيره من الأئمة، كابن معين والساجي، وفيهم بعض المعروفين بتساهلهم في التعديل كابن حبان، فإنه أورده في «الضعفاء»، وقال (١/ ٢٠٤): «كان رافضيًّا يشتم أصحاب محمدﷺ، وروىٰ في فضائل أهل البيت عجائبَ! وقد حمل عليه ابن معين حملًا شديدًا، وأمر بتركه».

وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش -كما في «التهذيب»-: «رديء المذهب، منكر الحديث، روىٰ عن أبي الجحاف أحاديث موضوعة».

زاد الحاكم: «**كذبه جماعة** من العلماء»...

قلت: ولقد أخطأ **خطأً فاحشًا** أحد إخواننا اللبنانيين **حين استشهد** بحديث تليد هذا في تقوية حديث الترجمة؛ مغترًّا بقول الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦٩): «وفيه تليد بن سليمان، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح»!

ولم يعلم أن هذا الخلاف الذي أشار إليه الهيثمي لا قيمة له -كما سبق بيانه-، **وكيف يصح الاستشهاد به وقد كذبه جمع؟!**».

- **وقال في «الضعيفة»** (١/ ٦٥٨): «قال ابن معين: «**كذاب**، يشتم عثمان».

وقال أبو داود: «رافضي، يشتم أبا بكر وعمر».

وفي لفظ: (خبيث)»[(١)].

٧٨- (ي د ت) تمام بن نجيح الأسدي، الدمشقي، نزيل حلب، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٥٨٧): «قال الذهبي في ترجمة كعب هذا من «الكاشف»: «مجهول، وتمَّام **واهٍ**».

قلت -الألباني-: وهذا هو **الصواب** فيهما.

وأما قول الحافظ في كعب: «فيه لين»؛ فهو نابٍ عن القواعد العلمية، لأنه لم يرو عنه غير **تمَّام هذا الواهي**».

---

(١) ينظر: «أحوال الرجال» (رقم ٩٣)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٤٧١-٤٧٢)، «الكامل» (٢/ ٥٥٧-٥٦٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٥١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٧٩).

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٦٩٠)**: «.. ثم ذكر السيوطي شاهدًا آخر من طريق تمام بن نجيح عن الحسن مرفوعًا، وقد سكت عليه السيوطي، وهذا من مساوئه، فإنه مع إرساله فيه تمام، قال ابن حبان: **روىٰ أشياء موضوعة عن الثقات كأنه المتعمد لها**».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٢٦٦) عند حديث يرويه تمام هذا**: «وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**..

وبيانه: أن الحسن البصري مدلس، وقد عنعنه.

وتمام بن نجيح؛ أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: «قال ابن عدي: **غير ثقة**». وقال الحافظ: (ضعيف)»[1].

٧٩- (س) توبة، أبو صدقة الأنصاري، مولىٰ أنس، البصري، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٨٠)**: «أورده ابن حبان في «الثقات» (١/ ٥)، وسمىٰ أباه كيسان الباهلي وقال: «روىٰ عنه شعبة ومطيع بن راشد».

---

(١) وثقه ابن معين، وقال أبو توبة: ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا تمام **وهو ثقة**، وقال البزار: «صالح الحديث»، وقال مرة: «ليس بقوي»، وقال البخاري: «**فيه نظر**»، وقال أبو زرعة: «**ليس بالقوي، ضعيف**»، وقال أبو حاتم: «**منكر الحديث ذاهب**».
ينظر: «تاريخ ابن معين/ الدوري» (٥١٣٠ و٥٣١١)، «التاريخ الكبير» (٢/ ١٥٧)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٤٥)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٦٥)، «مسند البزار» (١٣/ ٢١٨)، «المجروحين» (١/ ٢٣٤-٢٣٥)، «الكامل» (٢/ ٥٥٢-٥٥٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٥٣).

قلت -الألباني-: وذَكر في الرواة عنه في «التهذيب» أبا نعيم ووكيعًا، وما أظن ذلك إلا وهمًا، فإنهما لم يدركاه ولا غيره من التابعين، **ورواية شعبة عنه توثيق له لاسيما وقد أثنىٰ عليه صراحة في رواية أحمد**[1]، **وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال، وقد فاتت الحافظ نفسه**، فإنه نقل عن الذهبي أنه قال: «**هو ثقة**، روىٰ عنه شعبة»، فقال الحافظ: «يعني وروايته عنه توثيق له»، ولم يزد علىٰ ذلك!»[2].

❀❀❀

(١) (٣/ ١٢٩-١٦٩).

(٢) وقال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٤٥١): «وأبو صدقة مولىٰ أنس، أثنىٰ عليه شعبة خيرًا، ووثقه النسائي».

حرف الثاء المثلثة

٨٠ - (ت عس ق) ثابت بن أبي صفية الثُّمالي، بضم المثلثة، أبو حمزة، واسم أبيه دينار، وقيل: سعيد، كوفي، ضعيف رافضي، من الخامسة، مات في خلافة أبي جعفر.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٧٥٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق ثابت هذا ونقل عن الطبراني قوله: «تفرد به أبو حمزة الثمالي»: «قلت: ضعيف جدًّا -كما تقدم هناك[1]-».

---

(١) أي: في «الضعيفة» (٢/ ١٥) رقم (٥٢٨)، فقد خرَّج الشيخ هناك حديث ثابت هذا وضعَّفه جدًّا، ونقل عن الذهبي قوله في ثابت هذا متعقبًا الحاكم في تصحيحه لحديثه: «قلت: بل أبو حمزة ضعيف جدًّا..».

وقال أبو زرعة والجوزجاني: «واهي الحديث»، وقال النسائي والفلاس: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال مغلطاي: «وفي كتاب أبي بشر الدولابي: ابن أبي صفية: ليس بثقة»، وقال ابن الملقن: «ضعيف جدًّا»، واقتصر على تضعيفه فقط الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرهم.

ينظر: «سؤالات البرذعي» (رقم٢٢١)، «أحوال الرجال» (رقم ٨٢)، «سؤالات البرقاني» (٦٤)، «البدر المنير» (٩/ ٣١٣)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٣٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٧١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٧).

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٤٩٤).

٨١ - (د س ق) ثابت الأنصاري، والد عدي، قيل: هو ابن قيس بن الخطيم، وهو جدُّ عديٍّ لا أبوه، وقيل: اسم أبيه دينار، وقيل: عمرو بن أخطب، وقيل: عبيد بن عازب، فهو مجهول الحال، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٣٩٢) بعد أن نقل حكم الحافظ:** «كذا قال، وحقه أن يقول: «**مجهول**» فقط، لأنه لا يعرف إلا بابنه، كما قال الذهبي، ومجهول الحال في المصطلح: من روىٰ عنه اثنان فأكثر، فتأمل»[1].

٨٢- (د فق) ثعلبة بن مسلم الخَثعمي، الشامي، مستور، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ١٧٥)**: «ذكره ابن حبان في «الثقات» وروىٰ عنه جمع، فهو **حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ إذا لم يخالف».

٨٣- (عس) ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم، كوفي، صدوق شيعي، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٦٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق ثعلبة هذا وردَّ علىٰ الطبري تصحيحه لحديثه:** «.. ولكنه مع غرابة إسناده؛ فهو[2] يصرح بأنه صحيح الإسناد عنده، **ولا وجه لذلك عندي**، وذلك لأن راويه ثعلبة بن يزيد -مع شك أحد رواته هل هو: ثعلبة بن يزيد، أو يزيد بن ثعلبة؛ علىٰ القلب؟- فإنه **ليس مشهورًا بالرواية**، فقد أورده

(١) قال الدارقطني: «**لا يعرف**». «سؤالات البرقاني» (٣٩٩)..

(٢) يعني: الإمام الطبري.

ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٤٦٣) برواية حبيب بن أبي ثابت وسلمة بن كهيل، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره البخاري في «التاريخ» (١/ ٢/ ١٧٤) برواية الأول منهما فقط بحديث: قال النبي ﷺ لعلي: «**إن الأمة ستغدر بك**».

وقال: «لا يتابع عليه»، وقال في ثعلبة: «**فيه نظر**».

وفاتهما أنه روىٰ عنه أيضًا الحكم هذا الحديث -وهو: ابن عتيبة-، لكن رواية حبيب بن أبي ثابت عنه معنعنة، فلا يعتبر عندي راويًا ثالثًا، لاحتمال أن يكون رواه عن أحد المذكورين ثم أسقطه! وقد حكوا عن النسائي أنه وثقه، وكذلك وثَّقه ابن حبان (٤/ ٩٨)، ولكنه لم يثبت علىٰ ذلك، فأورده في «الضعفاء» (٤/ ٩٨) وقال: «كان غاليًا في التَّشَيُّع، **لا يحتج بأخباره التي يتفرد بها عن علي**».

قلت -الألباني-: ولما كان قد تفرد بحديث الترجمة دون الشطر الآخر؛ **فإني قد اطمأننت لذكره في هذه «السلسلة»، مع كونه غير مشهورٍ بالرواية، ونظر البخاري فيه**، وقوله في حديث الغدر: (لا يتابع عليه)»[1].

---

(١) وقال ابن سعد: «**كان قليل الحديث**»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٧٨) محتجًّا بكلام البخاري فيه. ونقل ابن خلفون في كتابه «الثقات» عن أبي الفتح الأزدي أنه قال: «**روىٰ مناكير**». وذكره أبو محمد بن الجارود، وأبو جعفر العقيلي، وأبو العرب في «جملة الضعفاء». وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «**كان ثقة**».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧٤)، «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٢٣٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ١٠١).

- وانظر: «الضعيفة» (١١/ ٧٦١-٧٦٢).

٨٤- (د ت س) ثمامة بن شَرَاحيل اليماني، مقبول، من الثالثة، ورواية النسائي له في الكبرىٰ.

- قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ٢٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق ثمامة هذا: «أخرجه أحمد (٢/ ٨٣ و١٥٤) **بإسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات غير ثمامة هذا، فقال الدارقطني: «**لا بأس به شيخ مقل**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١/ ٧)»[1].

٨٥- (ع) ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك، (وقد ينسب إلىٰ جده)، الأنصاري، البصري قاضيها، صدوق، من الرابعة، عزل سنة عشر، ومات بعد ذلك بمدة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ٢٠٤) عند حديث يرويه ثمامة هذا: «وإسناده جيد رجاله **كلهم ثقات** غير شيخ البيهقي أبي القاسم عبد الرحمن ابن عبيد الله الحربي، وهو صدوق كما قال الخطيب (١٠/ ٣٠٣)».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٨٥) عند حديث يرويه ثمامة هذا: «وهذا **إسناد صحيح** علىٰ شرط مسلم، وكذلك قال الحاكم والذهبي، **وصححه الدارقطني**».

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٩٤) عند حديث يرويه ثمامة هذا: «سنده صحيح علىٰ شرط مسلم».

---

(١) ينظر: «سؤالات البرقاني» (٦٥)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٩٩).

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٢٨٧) عند حديث يرويه ثمامة هذا: «وسنده صحيح على شرط البخاري»[(١)].

- وانظر: «الإرواء» (٣/ ٢٦٤)، «الصحيحة» (٥/ ١٩٦).

٨٦- (ت ق) ثواب، بتخفيف الواو، ابن عُتبة المَهري، بفتح الميم وسكون الهاء، البصري، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٤٥٢)**: «روى عنه جماعة، ووثقه غير واحد من الأئمة، فلا مبرر للتوقف عن قبول حديثه»[(٢)].

---

(١) وثقه أحمد، والنسائي، والعجلي، والذهبي، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «ثقاتيهما»، وقال ابن عدي: «ولثمامة عن أنس أحاديث وأرجو أنه لا بأس به وأحاديثه قريبة من غيره، وهو صالح فيما يرويه عن أنس عندي».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٦٦)، «معرفة الثقات» (رقم ١٩٧)، «الثقات» (٤/ ٩٦)، «الكامل» (٣/ ٢٠-٢١)، «تاريخ أسماء الثقات» (رقم١٥٣)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٠٥-٤٠٨)، «الكاشف».

(٢) وثقه يحيى بن معين، وأنكر عليه ذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وقال الآجري عن أبي داود: «هو خير من أيوب بن عتبة، وثواب **ليس به بأس**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: «**يكتب حديثه وليس بالقوي**»، وقال أبو علي الطوسي: «**أرجو أن يكون صالح الحديث**»، وقال الحاكم: «**وثواب بن عتبة المهري قليل الحديث** ولم يجرح بنوع يسقط به حديثه»، وقال ابن القطان الفاسي: «**ثقة**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ليِّن**».
ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٤/ ١٣٥، ٢٧٢)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧١)، «ثقات ابن حبان» (٦/ ١٣٠)، «معرفة الثقات» (١٩٨)، «المستدرك» (١/ ٤٣٣)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٥٦)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٠٠-٤٠١).

٨٧- (ت) **ثوير، مصغر، ابن أبي فاخِتَة، بمعجمة مكسورة ومثناة مفتوحة، سعيد بن عِلاقة، بكسر المهملة، الكوفي، أبو الجهم، ضعيف رُمِيَ بالرفض، من الرابعة.**

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٢٦٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق ثوير هذا: «وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، آفته ثوير هذا، **فإنه متروك**، كما قال الهيثمي (٧/ ١٣٦) وغيره»[١].

---

(١) قال سفيان الثوري: «كان ثوير من **أركان الكذب**»، وقال النسائي وأبو داود: «**ليس بثقة**»، وقال الدارقطني وعلي بن الجنيد: «**متروك**»، وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد حتىٰ يجيء في رواياته أشياء كأنها موضوعة»، وقال الذهبي: «**واهٍ**».
ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨٣)، «سؤالات أبي عبيد الآجري» (١٠٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٩٦)، «المجروحين» (١/ ٢٣٧)، «سؤالات البرقاني» (٦٦)، «الكاشف»، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٠٤).
قلت: واقتصر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ الحكم عليه بالضعف فقط موافقةً لحكم الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٣/ ٣٥٤)، «الضعيفة» (٤/ ٤٥١).

حرف الجيم

٨٨- (د ت ق) جابر بن يزيد بن الحارث الجُعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٤٥): «كذَّاب كما قال أبو حنيفة وابن معين والجوزجاني وغيرهم».

- وقال في «الضعيفة» (٩/ ٢٠٧): «.. وهذا إسناد موضوع؛ آفته جابر هذا -وهو الجعفي- وهو كذَّاب، كما سبق غير مرة».

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٦٤٩): «كان كذَّابًا -كما قال أحمد وغيره-».

- وقال في «الضعيفة» (٨/ ٣٩): «... والجعفي ضعيف جدًّا، متهم بالكذب».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٥٣): «وجابر هو ابن يزيد الجعفي، مختلف فيه، والراجح أنه متروك أيضًا»[1].

---

(١) وممن رمى جابرًا بالكذب أيضًا: سعيد بن جبير، وأيوب السختياني، وزائدة بن

- وانظر: «الضعيفة» (٩/ ٢٠٨).

٨٩- (ق) جُبارة، بالضم ثم موحدة، ابن المُغَلِّس، بمعجمة بعدها لام ثقيلة [مكسورة] ثم مهملة، الحِمَّاني، بكسر المهملة وتشديد الميم، أبو محمد الكوفي، ضعيف، من العاشرة، مات سنة إحدىٰ وأربعين.

- **قال الألباني في «الإرواء»** (١/ ١٧٦): «**قلت**: وقال أحمد في بعض حديثه: «**كذب**»، وذكر غيره أنه كان لا يتعمد الكذب **فهو واهٍ جدًّا**».

=

قدامة، وليث بن أبي سليم، وأحمد بن خداش.. وغيرهم.

وضعفه البخاري جدًّا، وقال مسلم بن الحجاج: «**متروك الحديث**»، وقال النسائي: «**متروك**»، وقال الحافظ العراقي: «**ضعيف جدًّا**».

ينظر: «علل الترمذي الكبير» (ص٢٤٥)، «الكنىٰ والأسماء» لمسلم (٢٩١٨)، «الضعفاء والمتروكين» (٩٨)، «ضعفاء العقيلي» (١/ ٥١٤-٥٢٣)، «الكامل» (٢/ ٢٣-٣٩)، «المجروحين» (١/ ٢٤٥-٢٤٧)، «طرح التثريب» (٢/ ٣٠٢)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤١٠-٤١٣).

قلت: حُكمُ الشيخ هنا علىٰ جابر الجعفي **بالكذب** والترك يخالف ما جاء في كتاب «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٤٠)، فقد سُئل عن جابر هذا، **هل الراجح في حاله أنه متروك لا يُستشهد به؟** فأجاب الشيخ بقوله: «في الحديث -بغض النظر عن رجعيته- **ما اطمأننتُ لاتهامه بالكذب، وإنما هو ضعيف**، فقد نستشهد به علىٰ ما سبق ذكره في بعض الأجوبة». اهـ

فلعل اجتهاد الشيخ تغير؛ وإلا فالمعتمد ما زبره بيده في مواطن عدة من كتبه؛ فهو أولىٰ بالتقديم مما أصله تسجيل صوتي مُفرَّغ ولم يراجعه الشيخ، بل ما طبع إلا بعد وفاته.

- **وقال في «الصحيحة»** (٦/ ١٢٢٨): «جبارة بن المغلس ضعيف أيضًا كما قال الذهبي والعسقلاني، بل كذبه بعضهم. **فالإسناد شديد الضعف لا يستشهد به**».

- **وقال في «الثمر المستطاب»** (١/ ٤٦١): «وليث -وهو ابن أبي سليم- ضعيف، وجبارة بن المغلس **أشد ضعفًا منه**»[1].

٩٠- (تمييز) جعدة بن هُبَيرة الأشجعي، أفرده صاحب «الاستيعاب» عن الذي قبله[2]، وجمعهما ابن أبي حاتم، وهو الراجح عندي.

---

(١) وثقه ابن نمير ثم تراجع عن توثيقه بعد أن أوقفه الحافظ صالح بن محمد علىٰ بعض مناكيره. وقال أبو زرعة: «قال لي ابن نمير: ما هو عندي ممن يكذب. قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم. قلت: تحدث عنه؟ قال: لا. قلت: ما حاله؟ قال: كان يوضع له الحديث فيحدث به، وما كان عندي ممن يتعمد الكذب». وقال أبو حاتم: **«هو علىٰ يدي عدل» -يعني: هالكًا بمرة كما في «القاموس المحيط»-**، وقال الدارقطني وعبد الحق الأشبيلي: **«متروك»**، وقال البزار: «**كان كثير الخطأ ليس يحدث عنه رجل من أهل العلم**، إنما يحدث عنه قوم فاتتهم أحاديث كانت عنده، **أو رجل غبي**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٥٠)، «المجروحين» (١/ ٢٦٢)، «سؤالات البرقاني» (٧١)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٩٨)، «تهذيب الكمال» (٤/ ٤٨٩-٤٩٢) مع الحاشية.

قلت: واقتصر الشيخ في مواطن من كتبه علىٰ تضعيفه فقط موافقة لحكم الحافظ، انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (٥/ ١٤٥)، «الصحيحة» (٥/ ٣٣٥)، «الضعيفة» (٩/ ٤٣٧).

(٢) الذي قبله هو جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي، قال فيه الحافظ: **صحابي صغير له رؤية**، وهو ابن أم هانئ بنت أبي طالب، وقال العجلي: تابعي ثقة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٢١) بعد أن أورد حديثًا من طريق جعدة هذا:** «...مرسل لما عرفت من الاختلاف في صحبة جعدة، بل قد رجح الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أنه تابعي، وبه جزم أبو حاتم الرازي. والله أعلم».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٢٦٦):** «وتناقض رأي ابن حجر فيه، ففي «التهذيب» يرجح قول أبي حاتم أنه تابعي، وفي «التقريب» يجزم بأنه صحابي صغير له رؤية»[1].

٩١- (بخ م ٤) جعفر بن بُرقَان، بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف، الكلابي، أبو عبد الله الرقي، صدوق يهم في حديث الزهري، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل بعدها.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٧٤) عند حديث يرويه جعفر هذا:** «رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح، ولا علة فيه، فهو حديث صحيح».

- **وقال في «الصحيحة» (٢/ ٥٧١) عند حديث يرويه جعفر هذا:** «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير يعقوب بن حميد، وهو صدوق ربما وهم كما في (التقريب)».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٤٢٦) عند حديث يرويه جعفر هذا:**

---

(١) **قلت:** رجَّح الحافظ أن جعدة الأشجعي هذا هو نفسه جعدة المخزومي، وقد قال في هذا: صحابي صغير له رؤية، فلما رجح في «التهذيب» أنه تابعي؛ حكم الشيخ الألباني بتناقضه في ذلك.

«وهذا حديث صحيح، إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ٨٠٨): «ثقة من رجال الصحيح»[(١)].

- وانظر: «الإرواء» (٨/ ١١٤)، «الصحيحة» (٤/ ٦٠٧) (٥/ ٢٥٠) (٧/ ١٥٣٣).

٩٢- (م ق) جعفر بن أبي ثور، واسم أبيه عكرمة، وقيل غير ذلك، يكنىٰ أبا ثور، مقبول، من الثالثة.

قلت -فواز-: صحح له الشيخ حديثًا في «الإرواء» (١/ ١٥٢/ ١١٨) لمجرد إخراج مسلم لحديثه، ولم يتكلم عليه بشيء، وهذا يدل علىٰ أن الشيخ يراه ثقةً وإلا لما صحح حديثه[(٢)].

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، أحاديثه عن الزهري مضطربة، فهو فيها ضعيف، إذ أجمع أهل الجرح والتعديل علىٰ أنه ثقة في غير الزهري: أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن سعد، والعجلي، وسفيان بن عيينة، ومروان بن محمد، وابن حبان، وابن عدي، وابن شاهين، والذهبي. فالعدول إلىٰ «صدوق» فيه نظر».

قلت: ويضاف إلىٰ هؤلاء الأئمة: محمد بن عبد الله بن نمير، والدارقطني.

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال/ المَرُّوذي» (٣٥٥)، «الجرح والتعديل» (١/ ٣٢١) و(٢/ ٤٧٤-٤٧٥)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٥٠٠-٥٠١)، «الكامل» (٣/ ٨٥-٨٨)، «سؤالات البرقاني» (٨١)، «تهذيب الكمال» (٥/ ١١-١٨).

(٢) وروىٰ عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الترمذي: «وجعفر بن أبي ثور رجل مشهور روىٰ عنه سماك بن حرب، وعثمان بن عبد الله بن موهب، وأشعث بن أبي الشعثاء»، وقال أبو أحمد الحاكم: «هو من مشايخ

٩٣- (ق) جعفر بن الزبير الحنفي أو الباهلي، الدمشقي، نزيل البصرة، متروك الحديث، وكان صالحًا في نفسه، من السابعة، مات بعد الأربعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٢٠):** «قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ٤٠) بعدما عزاه للطبراني: «وفيه جعفر بن الزبير، **وهو متروك**».

قلت: **بل هو كذاب وضاع**، وقد سبقت له عدة أحاديث هو المتهم بها، ولذلك كذبه شعبة وقال: **(وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث)**»[1].

=

الكوفيين الذين اشتهرت روايتهم عن جابر». وصحح حديثه في لحوم الإبل جماعة من أهل العلم، منهم: مسلم وابن خزيمة، وقال هذا: «**لم نر خلافًا بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل**. وروى هذا الخبر أيضًا: عن جعفر ابن أبي ثور، أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي، وسماك بن حرب، **فهؤلاء ثلاثة من أجلة رواة الحديث قد رووا عن جعفر بن أبي ثور هذا الخبر**».

وقال ابن خلفون لما ذكره في «جملة الثقات»: «**هو ثقة مشهور**».

ونقل الحافظ ابن عبد الهادي عن علي بن المديني تجهيله لجعفر هذا، وتعقبه بقوله: «**وليس كذلك، بل هو مشهور روى عنه جماعة**».

ينظر: «العلل الكبير» للترمذي (رقم٤٩)، «صحيح ابن خزيمة» (١/ ٢١/ ٣١)، «تنقيح التحقيق» (١/ ٣٠٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٠٣-٢٠٥).

(١) وقال ابن محرز: سمعت يحيى بن معين، وقيل له: جعفر بن الزبير كان من الصالحين؟ قال: «كيف يكون صالحًا **وكان يكذب؟**». وقال ابن حبان: «يروي عن القاسم مولى معاوية وغيره **أشياء كأنها موضوعة**.. وروى جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة **نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث**».

ينظر: «معرفة الرجال لابن معين/ رواية ابن محرز» (رقم٨٠)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٧٩)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٤٩٦)، «المجروحين» (١/ ٢٥٠).

٩٤- (د) جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب الفزاري، ثم السَّمُرِي [بفتح المهملة وضم الميم، نسبة إلىٰ جده]، ليس بالقوي، من السادسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٨٨): «مجهول».

- وقال في «الإرواء» (٣/ ٣١١): «مجهول».

- وقال في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٠٥): «مجهول»[1].

٩٥- (ع) جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حُريث المخزومي، صدوق، من التاسعة، مات سنة ست، وقيل: سبع ومائتين، ومولده سنة عشرين، وقيل: سنة ثلاثين.

- قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ٢٦٦) وفي «الضعيفة» (٢/ ٤١٧) وفي «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١/ ٢١٤): «ثقة من رجال الشيخين».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٨٤) عند حديث يرويه جعفر هذا: «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير

(١) حكم الشيخ علىٰ جعفر هذا بالجهالة في هذه المواطن الثلاثة، وفي مواطن أخرىٰ كثيرة حكم عليه بحكم الحافظ موافقة له وتأييدًا له.

وممن حكم عليه بالجهالة ابن حزم وابن القطان، ونقل الذهبي تجهيل ابن حزم له وأقرَّه.

وقال ابن عبد البر: «ليس بالقوي».

ينظر: «البدر المنير» (٥/ ٥٩٢)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٣٨)، «المغني في الضعفاء» (رقم١١٤٥)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢١٨).

هشام بن سعد؛ فمن رجال مسلم وحده، وهو حسن الحديث، كما سبق غير مرة»[1].

٩٦- (تمييز) جُميع بن عُمير بصري، متأخر عن الذي قبله، ضعيف أيضًا، من العاشرة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ١٨٨)**: «.. وأما في «التقريب»؛ فجزم بأنه ضعيف، وهذا **مما لا وجه له عندي**، فإنه لم يرو تضعيفه عن أحد، وفي ظني أنه **توهم أنه هو آفة هذا الحديث الباطل**، كما يشعر به كلامه في «التهذيب»، **وفاته** أن الآفة من شيخه سوار بن مصعب، وهو متهم كما تقدم، **فالصواب** أن يقال فيه: «**مجهول الحال**»[2] كما هي قاعدة أهل الحديث».

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **ثقة**، وثقه يحيىٰ بن معين، وابن سعد، وابن قانع، وابن حبان، وابن شاهين، والعجلي، وابن خلفون، والذهبي، وزاد: «**أحد الأثبات**». وروىٰ له البخاري ومسلم في «صحيحيهما». وقال أحمد بن حنبل: رجل صالح ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. ولا نعلم فيه جرحًا».اهـ

وقال البزار: «**ولا نعلم فيما روىٰ جعفر بن عون أحاديث يعد عليه أنه أخطأ فيها**».

وقال محمد بن عبد الوهاب الفراء: «قال لي أحمد بن حنبل: أين تريد؟ قلت: الكوفة. قال: **عليك بجعفر بن عون**». ونقل ابن خلفون توثيقه عن ابن صالح وابن وضَّاح.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٨٥)، «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ٣٩٦)، «مسند البزار» (٨/ ١١٥)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٧٠-٧٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٢٦).

(٢) لأنه لم يرو عنه إلا اثنان فقط، ولم يذكر بجرح أو تعديل.

٩٧- (٤) جميع بن عمير التيمي، أبو الأسود الكوفي، صدوق يخطئ ويتشيع، من الثالثة.

قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٢٧): «... جميع بن عمير **متهم**، قال الذهبي: قال ابن حبان: رافضي **يضع الحديث**. وقال ابن نمير: كان من **أكذب الناس**. ثم ساق له هذا الحديث».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٥٣١) بعد أن أورد حديثًا من طريق كثير بن إسماعيل عن جميع هذا: «.. فإن جميع بن عمير وكثير هذا -وهو ابن إسماعيل- ضعيفان، والأول **أشد ضعفًا** من الآخر، فقد **اتُّهِم بالكذب والوضع**»[1].

- وانظر: «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٩٣-٩٤)، «فقه السيرة» (٢١٤، ٢١٦).

٩٨- (ت) جنادة بن سَلم، بسكون اللام، ابن خالد بن جابر بن سمرة السُّوائي، أبو الحكم الكوفي، صدوق له أغلاط، من التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٦٣١-٦٣٢) عند حديث يرويه جنادة هذا: «**قلت**: وهذا **إسناد ضعيف**، علته جنادة هذا، **ضعفه** أبو زرعة.

---

(١) قال البخاري: «**فيه نظر**»، وقال ابن عدي: «وهذا الذي قاله البخاري **كما قال** في أحاديثه نظر، **وعامة ما يرويه أحاديث لا يتابعه غيره عليه**»، وقال الذهبي: «**واهٍ**، قال البخاري: فيه نظر»، وقال أيضًا: «جميع، **كذبه** غير واحد».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٤٢)، «الكامل» (٢/ ١٤٢-١٤٤)، «المجروحين» (١/ ٢٥٨)، «الكاشف»، «تاريخ الإسلام» (٣/ ٦٣٦)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٤٩-٤٥٠).

وقال أبو حاتم: «ما أقربه أن يُترَك، عمد إلىٰ أحاديث موسىٰ بن عقبة، فحدث بها عن عبيد الله بن عمر».

وأما ابن حبان فوثقه! فلا يلتفت إليه، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: (ضُعِّف)».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٤٦٦)**: «قلت: وفي «التهذيب»: «قال أبو زرعة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث؛ ما أقربه من أن يترك حديثه، عمد إلىٰ أحاديث موسىٰ بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر. وذكره ابن حبان في «الثقات». قلت: وقال الساجي: حدث عن هشام بن عروة حديثًا منكرًا».

قلت -الألباني-: ولعله يعني هذا، ثم ذكر أنه وثقه ابن خزيمة أيضًا، وكأن ابن حبان أخذ توثيقه عنه فإنه شيخه، وهما متساهلان في التوثيق، كما هو معلوم عند أهل العلم والتحقيق، فتضعيف من ضعفه أولىٰ بالاعتماد منهما»[1].

٩٩- (ت ق) جهضم بن عبد الله بن أبي الطفيل القيسي مولاهم، اليمامي، وأصله من خراسان، صدوق يكثر عن المجاهيل، من الثامنة.

---

(١) واستنكر له البخاري حديثًا وتعجب من روايته له، وقال: «كنت أرىٰ أن جنادة بن سلم مقارب الحديث».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ١٠٦): «ضعفه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وأبو زرعة أعرف».

وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥١٥)، «علل الترمذي الكبير» (رقم٧٠٣).

- **قال الألباني في «ظلال الجنة» (١/ ١٧٠) عند حديث يرويه جهضم هذا:** «وهذا إسناد متصل صحيح، رجاله ثقات، وقد صححه أحمد وكذا ابن خزيمة كما في التهذيب. وأخرجه الترمذي (٢/ ٢١٥) من طريق أخرىٰ عن جهضم بن عبد الله به وقال: حديث حسن صحيح سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هذا حديث حسن صحيح»(١).

- وانظر: «الضعيفة» (١٣/ ٧٢٦).

١٠٠- (ق) جودان، ويقال: ابن جودان، مختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٧٩-٣٨٠):** «وجودان لم تثبت له صحبة، وقال أبو حاتم: (جودان مجهول، وليست له صحبة)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٣٩٧): «لم تثبت صحبته، وهو مجهول»**(٢).

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»:** «بل: ثقة، وثقه يحيىٰ بن معين، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، والذهبي. وقال أحمد: لا بأس به. وروىٰ عنه ثقات الناس...». اهـ
وقال ابن خلفون: «ثقة». وصحح حديثه أحمد والبخاري والترمذي وابن خزيمة كما رأيتَ في كلام الشيخ.
ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٣٤)، «جامع الترمذي» (٣٢٣٥)، «الكاشف»، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٥١).

(٢) وأورد أبو داود حديثه في «المراسيل» (٥٢١) فهو لا يرىٰ صحبته.
وقال ابن حجر: «اتفق أبو داود وأبو حاتم علىٰ أن حديثه مرسل».
وقال الحافظ مغلطاي: «وأما قوله (المزي): مختلف في صحبته، ففيه أيضًا نظر؛ =

حرف الحاء المهملة

١٠١- (ع) حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي مولاهم، أصله من الكوفة، صحيح الكتاب، صدوق يهم، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٢٢٦):** «ثقة من رجال الشيخين».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٨٧):** «ثقة».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٨٣) عند حديث يرويه حاتم هذا:** «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال البخاري»[1].

=

لأني لم أر أحدًا ممن له كتاب في الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين- تخلف عن ذكره من غير أن يحكي خلافًا في صحبته.

فممن نصَّ عليه: أبو سليمان بن زبر، والطبري، والبغويان، وأبو عيسىٰ البوغي، وابن قانع، والعسكري، وابن منده، والطبراني، وخليفة، والبرقي، وأبو حاتم البستي، وابن أبي خيثمة في «أخبار الكوفة». وتبعهم علىٰ ذلك جماعة من المتأخرين، والله تعالىٰ أعلم».

ينظر: «المراسيل» لابن أبي حاتم (٦٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٥٤-٢٥٥)، «الإصابة» (١/ ٥٢٥).

(١) قال علي بن المديني: «كان حاتم عندنا ثقة ثبتًا»، وقال ابن سعد: «وكان ثقة مأمونًا

=

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٦٠) (٦/ ١٥٦)، «ظلال الجنة» (٧٣٨).

١٠٢- (د س ق) حاتم بن حُريث الطائي المَحري، بفتح الميم وسكون المهملة، حمصي، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ١٨٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق حريث هذا ونقل عن المنذري قوله: «في إسناده حاتم بن حريث الطائي الحمصي، سئل عنه أبو حاتم الرازي، فقال: شيخ. وقال ابن معين: لا أعرفه.

قلت: قد عرفه غيره، فقال عثمان بن سعيد الدارمي: ثقة.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن عدي: لعِزَّة حديثه لم يعرفه ابن معين، وأرجو أنه لا بأس به».

- وقال في «تحريم آلات الطرب» (ص٤٧) بعد أن نقل توثيق الدارمي له: «قلت: ومن المقرر عند العلماء أن من عرف حجة علىٰ من لم يعرف،

=

كثير **الحديث**»، ووثقه يحيىٰ بن معين، والدارقطني، وابن حبان، والعجلي، والذهبي. وصحح له الترمذي غير ما حديث. وقال أحمد: «حاتم بن إسماعيل أحب إليَّ من الدراوردي».

ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١٤٠)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٥٩)، «الطبقات الكبرىٰ» (٥/ ٤٢٥)، «العلل» للدارقطني (٢/ ١٦٨)، «تهذيب الكمال» (٥/ ١٨٧-١٩١)، «الكاشف».

قلت: وفي «الضعيفة» (١/ ٥٥٣) (٢/ ١١٢) نقل حكم الحافظ مستشهدًا به ومُقِرًّا له.

قال ابن عدي في الكامل (٢/ ٤٣٩) عليه: «ولعزة حديثه لم يعرفه يحيى، وأرجو أنه لا بأس به».

فهذان إمامان عرفا الرجل ووثقاه ويضم إليهما توثيق ابن حبان إياه (٤/ ١٧٨)، وقول ابن سعد: «**كان معروفًا**»؛ أي: بالعدالة كما حققته في الاستدراك الذي سبقت الإشارة إليه».

- وقال في «الصحيحة» (٢/ ١٦٧-١٦٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق حريث هذا: «**قلت**: وهذا سند حسن، حاتم هذا روى عنه -سوى الجراح هذا- معاوية بن صالح، قال ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٢٥٧): «قال ابن معين: لا أعرفه، وسألت أبي عنه؟ فقال: شيخ».

قال الحافظ في «التهذيب»: «قلت: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: ثقة. قال ابن عدي: لعزة حديثه لم يعرفه ابن معين وأرجو أنه لا بأس به».

قلت -الألباني-: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى»[1].

١٠٣- (ت) حاتم بن ميمون الكِلابي، أبو سهل البصري، صاحب السقط، بفتح المهملة والقاف، ضعيف، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٤٧١-٤٧٢) بعد أن أورد حديثًا من

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين (دارمي)» (رقم ٢٨٧)، «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٦٤)، «الكامل» (٤/ ١٨٥-١٨٦)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٥/ ١٩٣)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٦٠).

طريق ميمون هذا وحكم عليه بالوضع: «.. وهذا إسناد ضعيف جدًّا، حاتم هذا قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٧٠): «منكر الحديث علىٰ قلته، يروي عن ثابت ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال، وهو الذي يروي عن ثابت عن أنس رفعه: من قرأ (قل هو الله أحد).. الحديث».

وقال البخاري: «روىٰ منكرًا، كانوا يتقون مثل هؤلاء المشايخ»[1].

والحديث أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٤٤) من طريق الخطيب ثم قال: «موضوع، حاتم لا يُحتج به بحال»...

قلت -الألباني-: حاتم لا يحل الاحتجاج به بحال، كما قال ابن حبان».

١٠٤- (د س) الحارث بن زياد الشامي، ليِّن الحديث، من الرابعة، أخطأ من زعم أن له صحبة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ١٠٨): «مجهول،** كما قال الذهبي في «المغني»، تبعًا لابن عبد البر».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ٦٨٨): «مجهول،** لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يذكر له راويًا غير يونس هذا، **وعليه فقول الحافظ فيه:** «لين الحديث»! **ليس علىٰ الجادة**»[2].

---

(١) قال الدكتور بشار عواد في حاشيته علىٰ «تهذيب الكمال» (٥/ ١٩٦): «لم أجد قول البخاري هذا فيما توفر لدي من كتبه، ولا نقله ابن عدي، ولا ابن حبان، ولا ابن الجوزي، ولا الذهبي في الميزان، فينظر مصدره».

(٢) قال البزار: «الحارث بن زياد لا نعلم كبير أحد روىٰ عنه»، وقال ابن عبد البر والذهبي: «مجهول».

=

١٠٥- (٤) الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، بسكون الميم، الحوتي، بضم المهملة وبالمثناة [فوق] الكوفي، أبو زهير، صاحب علي، كذبه الشعبي في رأيه، ورُمِيَ بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين، مات في خلافة ابن الزبير، وهو من الثانية.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٣٧): «متروك».**

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ٥٥) بعد أن نقل حكم الحافظ في الحارث هذا: «لكن كذَّبه ابن المديني مطلقًا».**

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ١١٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحارث هذا وحكم عليه بالوضع:** «وهذا سندٌ **ضعيف جدًّا**، الحارث هو ابن عبد الله الهمداني الأعور، وقد ضعفه الجمهور. وقال ابن المديني: (**كذَّاب**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ٩٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحارث هذا:** «وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، الحارث هذا -وهو ابن عبد الله الأعور- **ضعيف متهم**».

- **وقال أيضًا في «الضعيفة» (٤/ ٦٣):** «... وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، من أجل الحارث هذا - وهو الأعور - **فإنه متهم**»(١).

=

ينظر: «مسند البزار» (١٠/ ١٣٨)، «الاستيعاب» (٣/ ١٤٢٠)، «الميزان» (١/ ٣٩٧-٣٩٨)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٣٠-٢٣١) مع حاشية الدكتور بشار.

(١) حُكمُ الشيخ هنا على الحارث الأعور بالكذب أو بالتهمة يخالف حكمه عليه في «الضعيفة» (١٢/ ١٦٧-١٦٨) بالضعف فقط وتبرئته من الكذب وتبني حكم =

- وانظر: «الإرواء» (٣/ ١٠٣) و(٥/ ٣١٩).

١٠٦- (خت م د ت) الحارث بن عبيد الإيادي، بكسر الهمزة بعدها

=

الحافظ فيه، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «.. الحارث -وهو ابن عبد الله الأعور- وإن كان قال فيه ابن المديني: «كذاب»، وقال الشعبي: «كان يكذب»؛ فإن العلماء لم يحملوا ذلك على الكذب في رواية الحديث، فقال الذهبي في «الميزان» بعد أن حكى أقوال الموثقين والجارحين: «والجمهور على توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكايته، وأما في الحديث النبوي فلا».

ولهذا قال الحافظ في «التقريب»: «كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٥/ ٩٠): «كان فقيهًا فاضلًا من علماء الكوفة، ولكنه ليِّن الحديث».

قلت -الألباني-: فهذا هو القول العدل فيه: **إنه ضعيف، ليس بكذاب، ولا بثقة**، وعلى ذلك جرى الحفاظ الذين جاءوا من بعد الأئمة المتقدمين -فيما أعلم-؛ كالنووي والزيلعي والعراقي وغيرهم ممن ذكرنا». وانظر أيضًا: «الدرر في مسائل المصطلح والأثر» (ص٤٠).

قلت -فواز-: الظاهر أن هذا الرأي هو الذي استقر عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، بدليل أنه ذكره في المجلد الثاني عشر من «السلسلة الضعيفة» وفي «الدرر»، وهما من أواخر ما كتب الشيخ، بخلاف الرأي الأول، فقد ذكره في مؤلفات سابقة ومتقدمة على هذين، والله تعالى أعلم.

وقد طوَّل الحافظ مغلطاي ترجمته واستقصى أقوال مُجَرِّحيه ومعدليه بما لا مزيد عليه، فأكتفي هنا بالإحالة عليه. انظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٢٩٨-٣٠٣).

تحتانية، أبو قدامة البصري، صدوق يخطئ، من الثامنة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٤٦): «ضعيف، قال أحمد: (مضطرب الحديث)».

- وقال في «الضعيفة» (٧/ ٤٦٥): «ضعيف لسوء حفظه».

- وقال في هامش «شرح الطحاوية» (ص٣١٠-٣١١): «ضعيف لسوء حفظه، وقول الشيخ أحمد شاكر: «تكلم فيه بغير حجة، والراجح توثيقه» مردود، فقد قال فيه الإمام أحمد «مضطرب الحديث». وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن حبان: «كان ممن كثر وهمه حتىٰ خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا».

ومن المقرر في «المصطلح» أن الجرح المفسر مقدَّم علىٰ التعديل، وقد تبين من هذه الكلمات أن ضعفه بسبب وهمه، ومن الغريب أنه ليس هناك نقل عن إمام في توثيقه، وأحسن ما قيل فيه قول النسائي: «صالح» أفمثل هذا يرد نصوص الأئمة الجارحة؟!»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١٣/ ١٧١-١٧٢).

---

(١) وقال يحيىٰ بن معين: «ضعيف الحديث»، وقال مرة: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه». وحسَّن القول فيه عبد الرحمن بن مهدي، فقال: «ما رأيت إلا خيرًا»، وقال النسائي: «ليس بذاك القوي»، وقال مرَّةً: «صالح». وقال البزار: «وكان رجلًا مشهورًا من أهل البصرة».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٨١)، «مسند البزار» (١٤/ ١٠)، «الكامل» (٣/ ١٩٢-١٩٦).

١٠٧- (ق) الحارث بن عمران الجعفري، المدني، ضعيف، رماه ابن حبان بالوضع، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ١٣٤) عند حديث يرويه الحارث هذا:** «**موضوع**... أورده -يعني ابن عدي- في ترجمة الحارث هذا؛ وهو الجعفري، وقال في آخرها: «والضعف بين على رواياته».

وقال ابن حبان: «**كان يضع** الحديث على الثقات».

وضعفه الآخرون».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٤٣٠-٤٣١) عند حديث يرويه الحارث هذا:** «وهذا **إسناد واهٍ**؛ قريش هذا لا يُعرف إلا بهذه الرواية؛ لكن الحارث بن عمران - وهو الجعفري - **اتهمه** ابن حبان؛ فقال في «الضعفاء» (١/ ٢٢٥): «**كان يضع الحديث** على الثقات». وقال ابن عدي (٢/ ١٩٥) بعد أن ساق له بعض الأحاديث: «**والضعفُ على رواياته بيِّن**».

ثم وجدتُ لقريش متابعًا... فانحصرت **الآفة** في الجعفري هذا. قال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني» (٢٤ / ١٠٣): (**كوفي متروك**)»[1].

١٠٨- (خت ٤) الحارث بن عمير، أبو عمير البصري، نزيل مكة، من الثامنة، وثقه الجمهور، وفي أحاديثه مناكير ضعَّفه بسببها الأزدي وابن حبان وغيرهما، فلعله تغير حفظه في الآخر.

---

(١) وقال أبو زرعة: «**ضعيف الحديث، واهي الحديث**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٨٤).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٣٨-١٣٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحارث هذا، وحكم عليه بالوضع، ونقل عن ابن حبان قوله في هذا الحديث: «موضوع لا أصل له»**: «وأقره في «الميزان»، والحافظ في «التهذيب»[(١)]، ولكنه قال: «والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث»[(٢)]، ومال إليه الشيخ المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التنكيل» (٢/ ٢٢٣).

قلت -الألباني-: بل **علته الحارث هذا**، لأن مدار الحديث علىٰ محمد ابن زنبور عنه، وابن زنبور لم يتهمه أحد، بخلاف الحارث فقد علمتَ قول ابن حبان والحاكم فيه، بل كذبه ابن خزيمة كما يأتي، **فهو آفة هذا الحديث**، وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال (١/ ٢٤٥): تفرد به الحارث، قال ابن حبان: **كان يروي عن الأثبات الموضوعات**، روىٰ هذا الحديث ولا أصل له. وقال ابن خزيمة: الحارث **كذاب**، ولا أصل لهذا الحديث»[(٣)].

---

(١) يعني أن الحافظين الذهبي وابن حجر أقرَّا ابن حبان علىٰ حكمه علىٰ الحديث بالوضع.

(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٤).

(٣) **قلت**: هذه الترجمة من عجائب التراجم التي مرَّت عليَّ في بحثي هذا؛ فقد كاد أئمة الجرح والتعديل المتقدمون يجمعون علىٰ توثيق الحارث هذا، بل وثقوه توثيقًا عاليًا؛ فقد كان حماد بن زيد -وهو قرينه- يقدمه ويثني عليه وقال: «هذا من **ثقات أصحاب أيوب**». وقال الإمام أحمد: «**ثقة ثقة**». وقال أبو زرعة: «**ثقة، رجل صالح**». وقال ابن معين وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو حاتم والنسائي والدارقطني والعجلي: «**ثقة**».

=

١٠٩- (د سي) الحارث بن مسلم بن الحارث، ويقال: مسلم بن الحارث بن مسلم التميمي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ١٢٨) عند حديث يرويه الحارث هذا: «...رحم الله الحافظ؛ لقد شغله تحقيق القول في اسم الصحابي عن بيان حال ابنه الراوي عنه، الذي هو علة الحديث عندي، فإنه غير معروف... **ومن العجيب أنه كما ذهل عن ذلك هنا، ذهل عنه في «التقريب» أيضًا**، فإنه في ترجمة الحارث بن مسلم، أحال علىٰ مسلم بن الحارث، فلما رجعنا إليه فإذا به يقول: «مسلم بن الحارث، ويقال: الحارث بن مسلم التميمي، صحابي، قليل الحديث».

قلت: **فأين ترجمة ولده سواء أكان اسمه مسلمًا أو حارثًا؟**».

١١٠- (ت ق) الحارث بن النعمان بن سالم الليثي، الكوفي، ابن أخت سعيد بن جبير، ضعيف، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ١٣١) عند حديث يرويه الحارث

=

وقال الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤٥٧): «وثقه الجمهور، **شذ الأزدي فضعفه**، وتبعه الحاكم، **وبالغ ابن حبان** فقال: إن أحاديثه موضوعة، وليس له في الصحيح سوىٰ موضع واحد في أواخر الحج، وهي زيادة في خبر، توبع عليها في الصحيح أيضًا».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٨٣)، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٢٣٣)، «معرفة الرجال لابن معين/ ابن محرز» (رقم١٧١٣)، «سؤالات البرقاني» (١٠٥).

هذا: «قلت: وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**؛ الحارث هذا؛ قال البخاري: «**منكر الحديث**». وقال العقيلي: (**أحاديثه مناكير**)»[١].

- وانظر: «الضعيفة» (٤/ ١٥٠) و(١٤/ ٤٢٦)، «الإرواء» (٣/ ٣٥٩).

١١١- (تمييز) الحارث بن النعمان بن سالم البَزَّاز، أبو النضر الأكفاني، الطوسي، نزيل بغداد، صدوق، من الثامنة، وقد روىٰ عن الذي قبله.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٠٦) بعد أن نقل عن أبي حاتم قوله كما في «العلل» (٢/ ٣٠٥) لابنه: «الحارث بن النعمان هذا كان يفتعل الحديث..»: «وهاتان فائدتان هامتان من هذا الإمام:

الأولىٰ: أن الحارث بن النعمان كان **يفتعل الحديث**، وهذا مما لا تراه في شيء من كتب الرجال، بل خفي هذا النص علىٰ الحافظ الذهبي فقال في ترجمة الحارث هذا من «الميزان» وهو الحارث بن النعمان بن سالم الأكفاني؛ قال: «صدوق»! **وأقره الحافظ في** «التهذيب»، **وجزم به في** «التقريب». والله أعلم»[٢].

---

(١) وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال أبو حاتم: «**ليس بقوي في الحديث**».
ينظر: «الجرح» (٣/ ٩١)، «الضعفاء» للعقيلي (١/ ٢٦٣-٢٦٤)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٩١) مع الحاشية.
قلت: واقتصر الشيخ في مواطن من كتبه علىٰ حكم الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الضعيفة» (٤/ ١٤٩) و(١٠/ ١٢٢).

(٢) وقال يحيىٰ بن معين: «**ليس به بأس**»، وقال الحسيني: «**لا بأس به**».
ينظر: «معرفة الرجال لابن معين/ ابن محرز» (رقم٢٤٧)، «الإكمال» (رقم ١٢٧).

- وانظر: «الإرواء» (٣/ ٣٩٣).

١١٢ - (د) حامد بن يحيىٰ بن هانئ البلخي، أبو عبد الله، نزيل طَرَسوس، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ١٠٣)**: «قلت: وهو صدوق كما قال ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٣٠١) عن أبيه، وروىٰ عنه أبو زرعة، وهو لا يروي إلا عن ثقة»[1].

---

(١) الظاهر أن حكم الحافظ أدق، فقد قال جعفر الفريابي: «سألت عنه علي بن المديني، فقال: سبحان الله، بقي حامد إلىٰ زمان يحتاج من يسأل عنه!»، وقال مسلمة الأندلسي: «**ثقة حافظ**».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢١٨) وقال: «كان ممن أفنىٰ عمره بمجالسة ابن عيينة، **وكان من أعلم أهل زمانه بحديثه**. ثنا عنه عمرو بن سنان وابن قتيبة».

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي، وأبو علي الجياني: «**ثقة حافظ**».

ووصفه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» بـ (**الحافظ المكثر الثقة**)، وقال في «الكاشف»: «**ثقة من أعلمهم بابن عيينة**».

وأما قول أبي حاتم فيه «صدوق» فلا ينافي هذا، لأن أبا حاتم من المتشددين في التعديل، وأطلق هذه اللفظة علىٰ بعض كبار الحفاظ كالإمام مسلم بن الحجاج، وقد نبَّه علىٰ هذا العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي، فقال في «التنكيل» (١/ ٣٥٠): «أبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة (صدوق) منه عن كلمة (ثقة) من غيره».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٠١)، «سؤالات السلمي للدارقطني» (ص١٥٧)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٢٥)، «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٧٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٣٣٨).

=

١١٣- (ص) حَبَّة، بفتح أوله ثم موحدة ثقيلة، ابن جُوَين، بجيم، مصغرًا، العُرَني، بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون، أبو قُدامة الكوفي، صدوق له أغلاط، وكان غاليًا في التشيع، من الثانية، وأخطأ من زعم أن له صحبة، مات سنة ست، وقيل: تسع وسبعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٣١٩): «ضعيف عند الجمهور،** وعلىٰ رأسهم ابن معين، ولذلك أورده الذهبي في «الضعفاء» (١/ ١٤٦)، وقال: «قال السعدي: **غير ثقة**».

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: (صدوق له أغلاط، وكان غاليًا في التشيع)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٣٩٠) بعد أن نقل قول الحافظ في «تخريج الكشاف»: «وفي إسناده نهشل بن سعيد، وهو متروك، وكذلك حبة العرني»:** «كذا قال! **فتأمل كم الفرق بين قوله هذا في حبة، وبين قوله عنه في** «التقريب»؟!»[1].

=

قلت: وقد حكم عليه الشيخ بأنه (ثقة) في مواطن من كتبه، مثل: «الصحيحة» (٤/ ٤٩٥)، «صحيح أبي داود» (١/ ٢٩٤) (٦/ ٢٨٣).

(١) ضعفه الجمهور كما قال الشيخ، منهم ابن معين والنسائي ويعقوب بن سفيان والجوزجاني وابن حبان وابن خراش وابن سعد والدارقطني والذهبي.

قال الدكتور بشار عواد في تعليقه علىٰ «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٥٣): «لا أدري كيف قال فيه الحافظ ابن حجر: «صدوق»، وقد ضعفه ابن معين، والجوزجاني، والنسائي، وابن سعد، والدارقطني، وابن حبان والذهبي. نعم، وثقه العجلي، لكن =

وانظر: «الضعيفة» (١٤/ ٢٣٢).

١١٤- (ع) حبيب بن أبي ثابت قيس، ويقال: هند بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيىٰ الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع عشرة ومائة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٢٢١-١٢٢٢)**: «لقد رمىٰ ابن خزيمة وابن حبان (حبيب بن أبي ثابت) بالتدليس، وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس».

قلت: ولم يعرج الحافظ الذهبي في كل كتبه التي ترجم له فيها علىٰ وصفه بالتدليس، مثل: «تذكرة الحفاظ»، «وسير أعلام النبلاء»، و«تاريخ الإسلام»، و«الكاشف»، وغيرها، ولما أورده في «الميزان» وصفه بقوله: «من ثقات التابعين، وثقه ابن معين وجماعة، واحتج به كل من أفرد الصحاح بلا تردد».

ثم اعتذر عن إيراده فيه بقوله: «ولولا أن الدولابي وغيره ذكروه، لما ذكرته».

فلعل إعراض الذهبي عن وصفه بالتدليس؛ **لقلته في جملة ما روىٰ من**

=

العجلي كثيرًا ما يوثق الضعفاء والمجاهيل، فالصحيح أنه ضعيف إن شاء الله».

ينظر: «الجرح» (٣/ ٢٥٣)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٩٠)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٣٧)، «الكامل» (٤/ ١٦٥-١٦٦)، «المجروحين» (١/ ٣٢٩)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٧٦)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٨٩).

الأحاديث، فمثله مما يغض النظر عن عنعنته عند العلماء؛ إلا إذا ظهر أن في حديثه شيئًا يستدعي رده من نكارة أو شذوذ أو مخالفة، أو على الأقل يقتضي التوقف عن تصحيح حديثه.

ولعل هذا هو السبب في أن ابن حبان وشيخه قد أخرجا له في «صحيحيهما» بعض الأحاديث معنعنة، كالحديث الآتي بعد هذا وغيره، فانظر «صحيح ابن حبان» (٣٧٥و٤٢٠)، و«صحيح ابن خزيمة» (٢٣ و١١٧٢و١٦٨٤)، وهو السبب أيضًا في تحسين المنذري حديثه هذا كما تقدم. والله أعلم».

- وقال في هامش «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٩٠) تعليقًا على حديث يرويه حبيب بن أبي ثابت معنعنًا: «ينقل إلى الصحيح؛ لأنه ترجَّح عندي أخيرًا أنه قليل التدليس -يعني: حبيبًا-، ولذلك مَشَّى أصحاب «الصحاح» عنعنته؛ فهو حجة ما لم تظهر في حديثه علة. انظر «الصحيحة» (٣٤١٣)»[1].

١١٥- (ت) حبيب بن أبي حبيب البجلي، بموحدة وجيم، أبو عمرو البصري، نزيل الكوفة، مقبول، من الرابعة، وقيل: يكنى أبا كَشُوثا، بفتح الكاف بعدها معجمة مضمومة ثم واو ساكنة ثم مثلثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٣١٦): «ثقة».

- وقال في «مشكاة المصابيح» (١/ ٣٥٩): «.. رواه الترمذي ورجاله

---

(١) ينظر: «تحرير تقريب التهذيب» (رقم١٠٨٤).

ثقات، غير البجلي هذا، فقال الذهبي: (ما علمت به بأسًا)» [١].

١١٦ - (د) حبيب بن أبي مليكة النهدي، بنون بعدها هاء ساكنة، أبو ثور الكوفي، مقبول، من الثالثة، وقيل: إنه أبو ثور الأزدي، ولا يصح، وسيأتي في الكنى.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٦٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق حبيب هذا: «وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون، غير حبيب ابن أبي مليكة، وقد وثقه أبوزرعة وابن حبان» [٢].

١١٧ - (د ق) حبيب بن النعمان الأسدي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢٣٦): «(تنبيه): قد عرفت مما تقدم أن حبيب بن النعمان والراوي عنه زياد العصفري هما من رجال أصحاب السنن حاشا النسائي، ومع ذلك فالأول منهما رمز له الحافظ في كتابيه «التهذيب» و«التقريب» ثم الخزرجي في «الخلاصة» بـ (د ق)، ففاتهم الرمز له بـ (ت) أيضًا. والآخر رمزوا له بـ (س) أي النسائي، ففاتهم الرمز له بالثلاثة (د ق ت)، ثم لا أدري إذا كان الرمز المذكور (س) أرادوا به سننه

---

(١) وروى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات».
ينظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٦٣)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٩١).

(٢) وقال ابن القطان: «حبيب بن أبي مليكة معروف، قال فيه أبو زرعة: ثقة». وذكره ابن خلفون في «الثقات».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٠٩)، «الثقات» (٤/ ١٤١)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٣٧٩-٣٨٠).

الكبرىٰ أم الصغرىٰ، والراجح الأول، والله أعلم».

١١٨- (بخ م ٤) حجاج بن أَرطاة، بفتح الهمزة، ابن ثور بن هبيرة النَّخَعي، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، من السابعة، مات سنة خمس وأربعين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١١١٤) عند حديث يرويه الحجاج هذا: «والحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعنه. وذهل الهيثمي عن العلة الأولىٰ، وعن علة الحجاج الحقيقية، فقال: «رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه الحجاج بن أرطاة، وهو ضعيف»**!**

قلت: فأطلق الضعف عليه، وهو خطأ؛ **فإنه ثقة في نفسه، وإنما علته أنه يدلس، فإذا صرح بالتحديث؛ فهو حجة**، وهنا قد عنعنه فهي العلة»[1].

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **صدوق حسن الحديث** مدلس... وأما وصفه بكثرة الخطأ فمن المبالغة.. قال الخليلي في «الإرشاد»: **عالم ثقة كبير**، ضعفوه لتدليسه. وعندنا أن أحسن ما قيل فيه هو قول أبي حاتم الرازي: صدوق يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع».اهـ

وقال يحيىٰ بن معين مرة: «**كوفي ثقة**»، وقال مرة: «صدوق، ليس بالقوي»، وقال مرة: «**ضعيف**»، وقال أبو زرعة: «**صدوق مدلس**»، وقال ابن خزيمة: «لا أحتج به **إلا فيما قال أنبا أو سمعت**».

وقال أبو عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور»: «قد وثقه شعبة وغيره من الأئمة، **وأكثر ما أخذ عليه التدليس**؛ والكلام فيه يطول، وكان سفيان بن سعيد يقول: ما رأيت أحفظ منه».

=

١١٩ - (ق) حجاج بن تميم الجَزَري أو الواسطي، ضعيف، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٥٦٨-٥٧٠) عند حديث يرويه عمران بن زيد التغلبي عن حجاج هذا:** «عمران التغلبي.. ضعيف.

ومثله الحجاج بن تميم؛ **بل** قال فيه الذهبي: «واهٍ»...

وعمران بن زيد.. **خيرٌ** من شيخه الحجاج بن تميم؛ كما عرفت من قول الذهبي فيه.. «واهٍ». وسبقه إلىٰ مثله الإمام النسائي، فقال فيه: «**ليس بثقة**».

قلت: فالإسناد ضعيف جدًّا»[1].

=

وذكره ابن خلفون في «الثقات» وقال: «**هو عندهم صدوق**».

قلت: وصرح جماعة من الأئمة بضعفه لا من أجل تدليسه فقط؛ فقد قال أحمد: «**مضطرب الحديث**».

وقال يعقوب بن شيبة: «**واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق**».

وقال الدارقطني: «**كثير الوهم**». وقال الساجي: «كان مدلسًا، **وكان صدوقًا سيئ الحفظ**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٥٤-١٥٦)، «الكامل» (٣/ ٢٧٤-٢٨٩)، «**العلل**» للدارقطني (٦/ ١٢٣)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٢٠-٤٢٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٣/ ٣٨٦-٣٩١).

قلت: وفي «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٨٠) وافق الشيخُ الحافظَ في حكمه واستشهد به.

(١) قال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال العقيلي: «حجاج بن تميم جزري عن ميمون بن مهران، روىٰ عنه أحاديث لا يتابع علىٰ شيء منها».

=

١٢٠- (ر د ت) حُجر بن العَنبس، بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة، الحضرمي الكوفي، صدوق، مخضرم، من الثانية.

- **قال الألباني في «صفة الصلاة/ الأصل» (١/ ٣٧٣): «ثقة مشهور** -كما قال ابن معين-».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٩٠) عند حديث يرويه حجر هذا:** «قلت: وهذا **إسناد صحيح**، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير حجر أبي العنبس- وهو حجر بن العنبس، أبو العنبس، ويقال: أبو السكن-، **وهو ثقة كما قال ابن معين والخطيب وغيرهما. وصحح** له الدارقطني وغيره كما يأتي»[1].

١٢١- (س) الحُرُّ بن مِسكين، أبو مسكين، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٤٣١)**: «وأما أبو مسكين فهو حُرّ بن مسكين، فقال ابن معين: «**ثقة**».

وقال أبو حاتم: «**لا بأس به**».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٢٣٩).

=

ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ١٩٠)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٢٨)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٢٣).

قلت: واقتصر الشيخ في «ظلال الجنة» (٢/ ٤٦٢/ ٩٨١) علىٰ تضعيفه فقط.

(١) وقال أبو حاتم والذهبي: «**ثقة**». وذكره ابن حبان وابن خلفون في جملة «الثقات». ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٦٦)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٦٨)، «الكاشف».

وخفي حاله على الحافظ، فلم يذكر في ترجمته من «التهذيب» إلا ما ذكره ابن حبان، ففاته أنه روى عنه جماعة من الثقات، وتوثيق ابن معين وأبي حاتم إياه!

ولذلك قال في «التقريب»: «مقبول»! فتنبه».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٤٣٤): «ثقة»** [1].

١٢٢- (د) حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي، لين الحديث، من الرابعة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٤٨)**: «حرب بن عبيد الله، لم يذكروا له راويًا غير عطاء بن السائب، **فهو مجهول**، ومع ذلك قال ابن معين: «هو مشهور»!

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٧٢) على قاعدته في توثيق المجهولين!

وبيَّض له الذهبي في «الكاشف»، وقال في «التقريب»: «لين الحديث».

ويقال فيه: حرب بن هلال الثقفي، كما يأتي، وهما واحد كما جزم به غير واحد، واستصوبه الحافظ في «التعجيل» (ص٩٢)[2]، وذكر عن الحسيني أنه

---

(١) وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به»، وقال العجلي: «**ثقة في عداد الشيوخ**»، وقال الذهبي: «**وهو حسن الحديث، لم يضعفه أحد**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٧٧)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٩٦).

(٢) وفي «التهذيب» أيضًا. وانظر: حاشية «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٣٠-٥٣١).

غير مشهور وأقره»[١].

١٢٣- (م ت فق) حرب بن ميمون الأكبر، أبو الخطاب الأنصاري مولاهم، البصري، صدوق رمي بالقدر، من السابعة، مات في حدود الستين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٢٦٨) عند حديث يرويه حرب هذا: «ثقة بلا خلاف».

ثم قال في (ص٢٧١): «ثقة حجة، وثقه ابن المديني شيخ البخاري والفلاس والساجي، وكذا مسلم بإخراجه له في «الصحيح»، وابن حبان بذكره إياه في «الثقات»، والخطيب بقوله فيه: «**كان ثقة**»، ولم يضعفه أحد سوىٰ ما تقدم من قول سليمان بن حرب فيه، وقد عرفت الجواب عنه، وأنه غير حرب بن ميمون الأصغر كما سبق عن جماعة من الأئمة...».

ثم قال في (ص٢٧٢): «متفق علىٰ توثيقه، ولم يضعفه أحد غير البخاري، علىٰ ما في تضعيفه إيَّاه من تردد العلماء، هل أراد به أبا الخطاب هذا أم حرب بن ميمون الأصغر؟ كما تقدم بيانه، وأنه إن أراد به الأول، فهو جرح غير مُفَسَّر، كما تقدم، ولذلك لم يعتمد عليه من جاء بعده من النقاد كالذهبي والعسقلاني والخزرجي، ومن قبلهم المنذري الذي أقر الترمذي علىٰ التحسين»[٢].

---

(١) وقال ابن القطان الفاسي: «وحرب بن عبيد الله سئل عنه ابن معين، فقال: مشهور. **وهذا غير كافٍ في تثبيت روايته، فكم من مشهور لا تقبل روايته**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٤٩)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٩٤).

(٢) قال أبو الحسن الدارقطني: «حرب بن ميمون اثنان بصريان: أحدهما: يكنىٰ: =

- وانظر: «الصحيحة» (١٦٩٤).

١٢٤- (بخ) حرملة بن عبد الله التميمي، العنبري، ويقال فيه: حرملة بن إياس، صحابي، له حديث.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦٨١) عند حديث يرويه عبد الله بن حسان عن حبان بن عاصم عن صفية ودحيبة عن أبيهما عليبة عن جدهما حرملة هذا، وبعد أن أعلَّ الحديث بجهالة عبد الله بن حسَّان، وذكر الاختلاف والاضطراب في هذا الحديث؛ هل يرويه عن حرملة عليبة -وهو مجهول-، أم يرويه عنه حفيدتاه: صفية ودحيبة بإسقاط أبيهما عليبة:

«... ولكن يعارض هذا أن ابن أبي حاتم قال في ترجمة حرملة من كتابه (١/ ٢/ ٢٧٢): «بصري له صحبة، روى عنه صفية ودحيبة ابنتا عليبة، سمعت أبي يقول ذلك..»».

وعلى هذا جرى الحافظ في «التهذيب» وغيره، خلافًا لصنيعه في «الإصابة» كما سبقت الإشارة إليه، ولا أعلم مستندًا لهذا سوى رواية عبد الله بن

=

أبا الخطاب، وهو الأنصاري، يحدث عن النضر بن أنس بنسخة لا يتابع عليها، روى عنه يونس المؤدب ونظراؤه.

والآخر: حرب بن ميمون أبو عبد الرحمن، يحدث عن خالد الحذاء، وهشام بن حسان...».

ينظر: «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان» (ص ٧٩)، «تهذيب الكمال» (٥/ ٥٣١-٥٣٦) مع ضرورة قراءة كلام الدكتور بشار عواد. «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٩٢).

حسان هذه، وهي مضطربة كما رأيت، ولعل ذلك منه؛ فإنه غير معروف بالضبط والحفظ، ولاسيما قد خولف من ضرغامة كما سبق.

وجملة القول: أن الحديث ضعيف لا يثبت، لأنه منقطع أو مجهول.

فقول الحافظ في «الإصابة»: «وحديثه في «الأدب المفرد» للبخاري و«مسند أبي داود الطيالسي» وغيرهما بإسناد حسن».

فهو غير حسن، كيف وهو الذي قال في عبد الله بن حسان: «**مقبول**» كما تقدم؟!.عرفت الجواب عنه»[1].

١٢٥- (د س) حَرِيش بن سليم، أو ابن [أبي] حريش، الجعفي أو الثقفي، الكوفي، أبو سعيد، مقبول، من السابعة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ١٣٦-١٣٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق حريش بن سليم هذا: «**قلت**: وهذا **إسناد حسن**...

والحريش بن سليم؛ قال أبو داود الطيالسي: «**ثقة**».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين: «**ليس بشيء**».

وقال الحافظ: (مقبول)»[2].

---

(١) جزم بصحبته أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٦٦) وغيره كما ذكر الشيخ.

(٢) وقال الإمام أحمد: «**ثقة**»، وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال الذهبي في «المغني»: «**صدوق**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٩٢-٢٩٣)، «سؤالات الأثرم» (٨٨٩)، «الثقات» =

١٢٦- (خت) حسان بن أبي سنان البصري، صدوق عابد، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٣٣٣): «غير مشهور بالرواية، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان، وقال: (يروي عن أهل البصرة الحكايات، لا أحفظ له مسندًا)»[(١)].

١٢٧- (ت ق) الحسن بن أبي جعفر (عجلان، وقيل: عمرو) الجُفري، بضم الجيم وسكون الفاء، البصري، ضعيف الحديث مع عبادته وفضله، من السابعة، مات سنة سبع وستين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٩): «ضعيف جدًّا، وقد ذكر له الذهبي أحاديث وصفها بأنها من بلاياه»!

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٥٧٢): «..وإعلاله بشيخه أولىٰ؛ لأنه ضعيف جدًّا؛ كما فعل الهيثمي قال (٨/ ٢٦٨): «رواه الطبراني في «الصغير»، وفيه الحسن بن أبي جعفر، وهو متروك»».

- وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٧٦٩): «قال البخاري وغيره: منكر

=

(٦/ ٢٤٥-٢٤٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٤٧)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٢٨).

(١) وذكره ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (١١٩٨) وقال: «**وليس له كبير حديث** يرجع إليه إلا الرقائق». وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات» وقال: «كان تاجرًا عابدًا فاضلًا».

ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٦٢).

الحديث، وقد ساق له الذهبي أحاديث أُنكرت عليه، قال في بعضها: **(إنها من بلاياه)»**[١]!

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٤٦٤).

١٢٨ - (قد س) الحسن بن حبيب بن نَدَبة، بفتح النون والدال والموحدة، التميمي، وقيل غير ذلك، البصري، الكَوسج، لا بأس به، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٦٨٩): «ثقة كما قال الذهبي في (الكاشف)»**[٢].

---

(١) قال الفلاس والساجي وأبو نعيم الأصبهاني: «**منكر الحديث**»، وقال علي بن المديني: «**ضعيف ضعيف**»، وقال النسائي في موضع: «**متروك**»، وقال أبو داود: «ضعيف، **لا أكتب حديثه**»، وقال الجوزجاني: «**ضعيف واهي الحديث**».
ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (٣٢)، «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٨٨)، «الجرح» (٣/ ٢٩)، «سؤالات أبي عبيد الآجري» (٥٥٠)، «أحوال الرجال» (١٩١)، «الكامل» (٣/ ٤٧٠-٤٨٣)، «المجروحين» (١/ ٢٨٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٤٦)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٣٩).
قلت: واقتصر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ الحكم عليه بالضعف فقط موافقةً لحكم الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٢/ ٣٩٢، ٤٨٤)، «الضعيفة» (٦/ ٢٥٠) (٨/ ٦٦).

(٢) قال الإمام أحمد: «**ما كان به بأس**»، وقال أبو زرعة: «**لا بأس به**»، وقال النسائي: «**ثقة**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٨)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٧٩).

١٢٩- (د س ق) الحسن بن حماد بن كُسَيب، بالمهملة وآخره موحدة، مصغر، الحضرمي، أبو علي البغدادي، يلقب سجادة، صدوق، من العاشرة، مات سنة إحدىٰ وأربعين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٧) عند حديث يرويه الحسن هذا: «وهذا **إسناد صحيح** أيضًا..... الحسن بن حماد الحضرمي بغدادي أيضًا، وثقه ابن حبان والخطيب والذهبي».

- وقال في «الضعيفة» (١١/ ١٦٥ و٦١٧): «ثقة»[1].

١٣٠- (م ٤) الحسن بن عبيد الله بن عروة النخعي، أبو عروة الكوفي، ثقة فاضل، من السادسة، مات سنة تسع وثلاثين، وقيل: بعدها بثلاث.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ٢٩٠) عند حديث يرويه الحسن هذا: «وهذا إسناد رجاله ثقات، **علىٰ ضعف يسير** في الحسن ابن عبيد الله - وهو النخعي الكوفي-؛ وثقه الجمهور. وقال البخاري: (لم أخرج حديثه؛ **لأن عامة حديثه مضطرب**)».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٣٨٠): «...لكن في الطريق إليه الحسن بن عبيد الله وهو النخعي **وفيه كلام**، انظر «المختارة» للضياء المقدسي (٢٥٣- ٢٥٥- بتحقيقي)»[2].

---

(١) ووثقه أيضًا مسلمة بن قاسم الأندلسي. وقال الذهبي: **«ثقة صاحب سنة»**.

ينظر: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٠٦)، «تهذيب الكمال» (٦/ ١٣٢)، «الكاشف».

(٢) قال الإمام أحمد وابن معين: **«ليس به بأس»**، وقال الدارقطني: **«ليس بالقوي**، ولا يقاس

١٣١- (ت ق) الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب النَّوفلي، الهاشمي، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٧٤١)**: «قال فيه البخاري: «**منكر الحديث**».

وهو متفق على ضعفه؛ **بل هو متهم**؛ فقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: «يحدث عن أبي الزناد **بأحاديث موضوعة**».

ولهذا قال الحافظ عقب الحديث في «مختصر الزوائد» (١/ ٣٨٥): (والحسن؛ **ضعيف جدًّا**)»[1].

=

بالأعمش». وهو تضعيف نسبي كما قال ابن حجر. وقال ابن معين مرة: «**ثقة صالح**»، وقال يحيى القطان وأبو حاتم والنسائي والعجلي وابن سعد والساجي والذهبي: «**ثقة**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٣)، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٣٧٥)، «تاريخ ابن معين/ دارمي» (٢٥٢)، «العلل» للدارقطني (٢/ ٢٠٤)، «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٤٨)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٢٠١) مع الحاشية، «الكاشف»، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٥٨).

(١) وقال أبو حاتم: «**ليس بقوي، منكر الحديث، ضعيف الحديث**، روى ثلاثة أحاديث أربعة أحاديث أو نحو ذلك مناكير»، وقال الدارقطني: «روى عن الأعرج مناكير وهو **ضعيف واهٍ**».

وقال ابن الجارود وابن القطان: «**منكر الحديث**»، وقال أبو نعيم: «**لا يساوي شيئًا**».

وضعفه أحمد والنسائي وابن عدي وغيرهم.

=

١٣٢- (مد ق) الحسن بن يحيىٰ الخشني، بمعجمتين مضمومة ثم مفتوحة ثم نون، الدمشقي البِلاطي، أصله من خراسان، صدوق كثير الغلط، من الثامنة، مات بعد التسعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٤٠-٣٤١) عند حديث يرويه الحسن هذا:** «وهذا سند ضعيف جدًّا، الحسن بن يحيىٰ هذا **متروك** كما قال الدارقطني وغيره، وقد روىٰ **أحاديث موضوعة** سبق ذكر بعضها، فانظر الحديث رقم (١٩٩)...

فقد ساق -يعني: ابن الجوزي في «الموضوعات»- الحديث من طريق ابن عدي، ثم قال (١/ ٢٧١): « قال ابن عدي: **موضوع، الخشني يروي عن الثقات ما لا أصل له**، وإنما يعرف نحو هذا من قول الفضيل»...

وقد تعقبه السيوطي بأقوال حكاها عن بعض الأئمة لا تخرج عن كون الرجل ضعيفًا لسوء حفظه، **وهذا لا ينافي الضعف الشديد الذي تبين لغيرهم** ممن حكينا أقوالهم فيه وغيرهم».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٣٥٩) عند حديث يرويه الحسن بن يحيىٰ هذا عن عمر بن قيس:** «... والحسن قال فيه النسائي: **«ليس بثقة»**، وقال

=

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٩٨)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠)، «الكامل» (٣/ ٥٠٩)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (٣٤)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٤٥)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٤٧)، «إكمال تهذيب الكمال/ التراجم الساقطة» (١/ ١٠١)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٦٤).

الدارقطني: «**متروك**»، وقال ابن حبان: (**منكر الحديث جدًّا**، يروي عن الثقات ما لا أصل له)».

- **وقال في «الضعيفة» (٨/ ١١٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحسن ابن يحيىٰ هذا:** «قلت: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، حسن بن يحيىٰ هذا هو الخشني الخراساني، مختلف فيه، وقد تركه الدارقطني وابن حبان وغيرهما.

وفي «التقريب»: (صدوق كثير الغلط)»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٣/ ٤١٠) و(١/ ٣٦٠-٣٦١).

١٣٣- (سي) الحسين بن بشر الطرسوسي، لا بأس به، من الحادية عشرة.

---

(١) مختلف فيه، منهم من ضعفه جدًّا، وهم من سمَّاهم الشيخ (النسائي والدارقطني وابن حبان)، ومنهم من وثقه، وهم (ابن معين في رواية، وأحمد، ودحيم، والعجلي، والساجي، والبزار)، ومنهم من ضعفه تضعيفًا خفيفًا وهم (ابن معين في رواية، وأبو حاتم، وابن عدي، والحاكم أبو أحمد)، واختار الحافظ ابن حجر هذا الرأي الأخير.

وقال الذهبي في «الكاشف»: «وهاه جماعة، وقال دحيم وغيره: لا بأس به»، وقال في «المغني»: «**واهٍ**» وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «**منكر الحديث جدًّا**».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٥٣٢٩)، «الجرح» (٣/ ٤٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٥٢)، «الكامل» (٣/ ٥١٥-٥١٨)، «المجروحين» (١/ ٢٨٥)، «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (١٩٠) «مسند البزار» (١٠/ ٤٤)، «الصارم المنكي» (ص٣٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال/ التراجم الساقطة» (١/ ١٢٧)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٧٧).

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٢/ ٦٦١): «ثقة»[1].

١٣٤- (س) الحسين بن الحسن الأشقر الفزاري، الكوفي، صدوق يهم ويغلو في التشيع، من العاشرة، مات سنة ثمان ومائتين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٣٣) عند حديث يرويه الحسين** هذا: «**قلت**: وهذا سند ضعيف جدًّا إن لم يكن موضوعًا، فإن حسينًا الأشقر -وهو ابن الحسن الكوفي- شيعي غالٍ، ضعفه **البخاري جدًّا** فقال في «التاريخ الصغير» (٢٣٠): «**عنده مناكير**».

وروى العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) عن البخاري أنه قال فيه: (**فيه نظر**)».

- **وقال** في «الضعيفة» (١٠/ ٥٣٧): «**متروك**».

- **وقال في «الضعيفة» (٤/ ٣٩٤)**: «ضعفه الجمهور، **ورماه بعضهم بالكذب**، وهو شيعي غالٍ، وروايته هذه الزيادة في آخر الحديث **مما يؤكد صدق من كذبه**، وخطأ من وثقه كابن حبان وابن معين!».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٢٢٧-٢٢٨)**: «... لأن فيه كلامًا كثيرًا، حتى **كذَّبه بعضهم**، وابن عدي نفسه ذكر له في ترجمته بعض المناكير وقال

---

(١) قال أبو حاتم: «**شيخ**». وقال النسائي: «**لا بأس به**»، وقال مرة: «**ثقة**». وقال مسلمة ابن قاسم الأندلسي: «**شيخ لا بأس به**».

ينظر: «الجرح» (٣/ ٤٧)، «مشيخة النسائي» (٦٤)، «إكمال تهذيب الكمال/ التراجم الساقطة» (١/ ١٣٣).

في أحدها: «**البلاء منه**»!...

وذكر له الذهبي حديثًا آخر وقال: «باطل»... وتقدمت له أحاديث أخرىٰ **واهية** في مجلدات أخرىٰ منها -أعني: «الضعيفة»-...

ومع ذلك كله فهناك من وثقه، فقال ابن معين: «صدوق»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ١٨٤)، ولكنه لم يخرج له في صحيحه شيئًا، **وقال الحافظ** في «**التقريب**»: (صدوق يهم ويغلو في التشيع)»[1].

(١) قال الأثرم: «قلت لأبي عبد الله: حسين الأشقر تحدث عنه؟ كالمنكر لذلك، فقال لي: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث، وذكر عنه التشيع. فقال له العباس بن عبد العظيم: حدث في أبي بكر وعمر. فقلت له: يا أبا عبد الله، صنف بابًا فيه معايب أبي بكر وعمر. فقال: **ما هذا بأهل أن يحدث عنه**.. فقال له العباس: وحدث عن ابن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن حجر المدري قال: قال لي علي بن أبي طالب: إنك ستقام بصفا فتعرض علىٰ سبي فسبني وتعرض علىٰ البراءة مني فلا تتبرأ مني، **فاستعظمه أبو عبد الله وأنكره**».

وقال ابن محرز: «سمعت ابن نمير، وقيل له: حَدَّثَ يحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، عن حسين الأشقر. فقال عثمان بن أبي شيبة، وهو إلىٰ جانب ابن نمير: **ومن حسين؟ وأي شيء حسين**؟ ودفعه. فقال ابن نمير: **هو أعلم به منهما**».

وقال أبو زرعة: «**منكر الحديث**»، وقال الأزدي: «ضعيف، سمعت أبا يعلىٰ قال: سمعت أبا معمر الهُذَلي يقول: **الأشقر كذاب**»، وقال الذهبي في «المغني»: «**اتهمه** ابن عدي».

وقال مسلمة الأندلسي في كتاب «الصلة»: «**كذاب، لا يكتب حديثه**».

ينظر: «الجرح» (٣/ ٤٩)، «معرفة الرجال لابن معين/ ابن محرز» (رقم١٧١٩)، «التاريخ الكبير» (٢/ ٣٨٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣١-٣٣)، «الكامل» =

١٣٥- (د س ق) الحسين بن عبد الرحمن الجَرجَرَائي، بجيمين مفتوحتين وراءين الأولىٰ ساكنة، مقبول، من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٢٨٧): «لم يوثقه أحد غير ابن حبان، وقد روىٰ عنه **جماعة من الثقات** منهم أصحاب «السنن»: أبو داود والنسائي وابن ماجه»[(١)].

١٣٦- (ت) الحسين بن علي بن الأسود العجلي، (وقد يُنسب إلىٰ جَدِّه)، أبو عبد الله الكوفي، نزيل بغداد، صدوق يخطئ كثيرًا، لم يثبت أن أبا داود روىٰ عنه، من الحادية عشرة.

- قال **الألباني** في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٣١٣) بعد أن أورد حديثًا عند أبي داود من طريق الحسين هذا مقرونًا مع الهيثم بن خالد الجهني: «قال الحافظ: «صدوق يخطئ كثيرًا، **لم يثبت أن أبا داود روىٰ عنه**»!

قلت -**الألباني**-: وهذه الرواية ترد عليه نفيه المذكور، **فالصواب** أن يقال: روىٰ **عنه مقرونًا بغيره**».

- **وقال أيضًا في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٣٥٤) بعد أن أورد**

=

(٤/ ١٩-٢٢)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٥)، «إكمال تهذيب الكمال/ التراجم الساقطة» (١/ ١٤٢).

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٩/ ١٢٠): «كان ثقة».

حديثًا من طريق الحسين هذا أيضًا: «ورواية المؤلف[١] هذا الحديث -والذي بعده- **مما يرد قول الحافظ** في ترجمة ابن الأسود هذا: «أن أبا داود لم يرو عنه»، فإنه لا يروي إلا عن ثقة عنده !»[٢].

- وانظر: «الضعيفة» (١٣/ ٦٥٤).

١٣٧- (ت س) الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المدني، صدوق مقل، من السابعة، مات سنة ستين تقريبًا.

- قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٧١) عند حديث يرويه الحسين هذا: «رجاله ثقات رجال الشيخين، غير حسين بن علىٰ وهو أخو أبي جعفر الباقر، وهو ثقة».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٢٥٤) عند حديث يرويه الحسين هذا: «**إسناده صحيح**، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير حسين بن علي بن حسين -وهو أخو أبي جعفر الباقر-، **وهو ثقة**؛ وثقه النسائي وابن حبان»[٣].

١٣٨- (خ م د س) الحسين بن عيسىٰ بن حُمران الطائي، أبو علي البسطامي، القُومَسي، نزيل نيسابور، صدوق، صاحب حديث، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين.

---

(١) يعني: أبا داود.

(٢) وقد نصَّ المزي في «تهذيبه» (٦/ ٣٩١) علىٰ رواية أبي داود عن الحسين هذا.

(٣) قال النسائي: «ثقة». ينظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٩٦).

- **قال الألباني في** «الإرواء» (٥/ ٢٤٢): «**ثقة** من رجال الشيخين»[١].

١٣٩- (ق) الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن، أبو عبد الله ابن أبي السَّريِّ، بفتح المهملة وكسر الراء، ضعيف، من الحادية عشرة، مات سنة أربعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٥١) عند حديث يرويه الحسين هذا:** «**قلت:** هذا إسناد **ضعيف جدًّا**، رجاله ثقات غير ابن أبي السري، وهو الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن أبو عبد الله بن أبي السري، **اتهمه أهله الأقربون**، فقال أخوه محمد بن أبي السري: «لا تكتبوا عن أخي، **فإنه كذاب**».

وقال أبو عروبة الحراني: «هو خال أمي، **وهو كذاب**».

وضعفه أبو داود وابن حبان».

- **وقال في «الإرواء» (١/ ١١٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحسين هذا:** «قلت: وهذا سنده **ضعيف جدًّا**، الحسين هذا هو ابن المتوكل، وهو **ضعيف جدًّا، كذبه** أخوه محمد وأبو عروبة الحراني»[٢].

- وانظر: «الضعيفة» (٧/ ٩١) و(٥/ ٢٠) و(١٠/ ٢٨٠).

---

(١) قال أحمد والنسائي والدارقطني: «**ثقة**». وقال الحاكم: «**من كبار المحدثين وثقاتهم**». وقال أبو حاتم: «**صدوق**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٠)، «مشيخة النسائي» (٧٠)، «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٤٨)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٦٢)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٥٩٨).

(٢) ينظر تكذيب محمد بن أبي السري وأبي عروبة في «تاريخ دمشق» (١٤/ ٣٢٩)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٥٩٩-٦٠٠).

١٤٠- (ت س) الحسين بن محمد بن أيوب الذارع السعدي، أبو علي البصري، صدوق، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ١١) عند حديث يرويه الحسين هذا:** «والحسين هذا ثقة، ومن فوقه من رجال البخاري، **فالسند صحيح**»[(١)].

١٤١- (د ت) الحسين بن يزيد بن يحيىٰ الطحَّان الأنصاري، الكوفي، ليِّن الحديث، من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٦٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحسين هذا:** «قلت: وهذا **إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير حسين بن يزيد الكوفي، قال ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٦٧): «لين الحديث»! وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت -الألباني-: وروىٰ عنه جماعة من الثقات الحفاظ، منهم أبو زرعة، **وهو لا يروي إلا عن ثقة**»[(٢)].

١٤٢- (ت) حصين بن عمر الأحمس، بمهملتين، الكوفي، متروك، من الثامنة.

(١) قال النسائي والذهبي: «ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم: «صدوق». ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٤)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٧٠-٤٧١)، «الكاشف».

(٢) وروىٰ عنه أيضًا أبو داود في «سننه» وهو ممن قيل عنه: أنه لا يروي إلا عن ثقة، وروىٰ عنه الإمام مسلم بن الحجاج خارج «الصحيح» -كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٦٧)-. وانظر: «تحرير التقريب» (١٣٦١).

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٢٤): «كذَّاب كما قال ابن خراش وغيره. وقال ابن حبان (١/ ٢٦٨): «يروي الموضوعات عن الأثبات ... كذَّاب عند غير واحد منهم».

- وقال في «الباعث الحثيث» (١/ ١١٦): «بل هو كذَّاب، كما قال ابن خراش وغيره».

- وقال في «مشكاة المصابيح» (٣/ ١٦٩٠): «بل هو كذَّاب، والحديث موضوع»[1].

١٤٣- (ق) حفص بن عمر بن أبي العطَّاف السهمي مولاهم، المدني، ضعيف، من الثامنة، مات بعد الثمانين.

- قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ١٠٥) بعد أن نقل عن الذهبي وابن الملقن تضعيفهما الشديد لحفصٍ هذا: «وقال الحافظ في «التلخيص» (٣/ ٧٩): «وهو متروك»».

---

(١) قال الإمام أحمد: «كان يكذب»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري وأبو زرعة ومسلم: «منكر الحديث»، وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف جدًّا»، وقال أبو حاتم: «واهي الحديث جدًّا لا أعلم يروي حديثًا يتابع عليه، وهو متروك الحديث»، وضعفه أبو داود والنسائي والترمذي وأبو أحمد الحاكم.

ينظر: «الجرح» (٣/ ١٩٤)، «التاريخ الكبير» (٣/ ١٠)، «الكنىٰ» للإمام مسلم (٢١٦٥)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٧٧)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٧٦-١٧٧)، «المجروحين» (١/ ٣٣٤)، «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٢٧).

قلت: وفي «الصحيحة» (٣/ ٢٠٤)، و«الضعيفة» (١٤/ ٨٨٧) اقتصر الشيخ علىٰ حكم الحافظ.

وهذا خلاف قوله في «التقريب»: (ضعيف)!»[١].

١٤٤- (ق) حفص بن عمر بن ميمون العدني، الصنعاني، أبو إسماعيل، لقبه الفرخ، بالفاء وسكون الراء والخاء المعجمة، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٣٨٥)**: «... حفص بن عمر العدني، **ضعيف جدًّا**، قال ابن معين والنسائي: «**ليس بثقة**».

وقال العقيلي: «**يحدث بالأباطيل**»[٢].

---

(١) قال البخاري: «**منكر الحديث، رماه يحيىٰ بالكذب**»، وقال أبو حاتم: «**منكر الحديث**، يُكتب حديثه علىٰ **الضعف الشديد**»، وقال ابن حبان: «**يأتي بأشياء كأنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال**»، وقال ابن عدي: «وحديثه كما ذكره البخاري؛ **منكر الحديث**»، وقال الذهبي: «**واهٍ**»، وقال ابن الملقن: «وهو **واهٍ، ثم رمي بالكذب**»، وقال الحافظ ابن حجر نفسه والسخاوي: «**متروك**».

ينظر: «الضعفاء الصغير» (٧٤)، «الجرح» (٣/ ١٧٧)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٨٥)، «الكامل» (٤/ ٦٧-٦٩)، «المجروحين» (١/ ٣١٢)، «تاريخ الإسلام» (٥/ ١٥٨)، «البدر المنير» (٧/ ١٨٧)، «التلخيص الحبير» (٣/ ٧٩)، «المقاصد الحسنة» (٢٥٨)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٢٦).

(٢) **قلت**: هذا وهمٌ علىٰ العقيلي، تبع فيه الشيخُ الحافظَ ابن حجر، وهو -أعني: العقيلي- إنما قال هذا في ترجمة حفص بن عمر بن ميمون الأُبُلِّي مولىٰ علي بن أبي طالب، رجل آخر غير مترجَمِنا هذا، وقد ترجم لهما كليهما العقيلي. انظر «الضعفاء» (٢/ ٨٨-٩١)، وقال في مترجمنا: «**لا يقيم الحديث**».

ثم وجدت الشيخ قد نقل كلام العقيلي هذا في ترجمة الأبلِّي في «الضعيفة» (٤/ ٢٩).

وقال الدارقطني: «متروك».

قلت: فهو آفة الحديث».

- **وقال في «الضعيفة» (٦/ ١١٩) عند حديث يرويه حفص هذا:** «وهذا **إسناد ضعيف جدًّا؛ آفته حفص** هذا، قال الذهبي في «الضعفاء»: تركوه، وهو العدني، يعرف بـ (الفرخ)، قال النسائي: **ليس بثقة**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٠/ ١٩٢): «متروك** كما قال الدارقطني»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٧/ ٣٤٤) و(١٠/ ٢٩٣).

١٤٥- (د) حفص بن عمر، أبو عمر الضرير الأكبر، البصري، صدوق عالم، قيل: ولد أعمى، من كبار العاشرة، مات سنة عشرين، وقد جاز السبعين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢١٥): «ثقة** من شيوخ أبي داود».

- **وقال في «الإرواء» (٥/ ٣٣٠): «ثقة حافظ»**[2].

---

(١) وقال أبو زرعة وابن حبان: «**واهي**»، وقال أبو داود: «**منكر الحديث**»، وقال البزار: «**ليس بالثقة** وقد حدث عن الحكم، وعن غيره بأحاديث **لم يتابع عليها**». وقال ابن عدي: «**عامة حديثه غير محفوظ**».

ينظر: «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (رقم٢٠٠)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٣٣)، «الكامل» (٤/ ٧١-٧٥)، «مسند البزار» (١٥/ ٢٩٢)، «المجروحين» (١/ ٣١٤)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٧/ ٤٤)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٢٦-٦٢٧).

(٢) قال أبو حاتم: «**صدوق، صالح الحديث، عامة حديثه يحفظه**». وقال مسلمة بن قاسم: «**ثقة**». وقال الساجي: «**من أهل الصدق**، وكان يحفظ الحديث». وقال =

١٤٦- (ق) الحكم بن عبد الله البَلَوي، المصري، وقيل: عبد الله بن الحكم، وهو الصواب، كما سيأتي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٢٣٣): «قلت: نسي، فلم يذكره في «تقريبه» ولا في «تهذيبه» وإنما ذكره في «لسانه» كما تقدم، ومع أنه لم يذكر عنه راويًا غير يزيد بن أبي حبيب، فقد ذكر تبعًا لابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال: ثقة! وقد أشار الذهبي في «الكاشف» إلىٰ عدم اطمئنانه لهذا التوثيق بقوله: «وُثِّق» كما هي عادته فيما تفرد بتوثيقه ابن حبان، وأكَّد ما ذكرته بقوله فيه في «المغني»: (لا يُعرف)».

١٤٧- (٤) حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولىٰ ثقيف، الكوفي، ضعيف رمي بالتشيع، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٥٥٥): «ضعيف جدًّا، تركه شعبة وغيره، وقال الجوزجاني: **(كذاب)**».

- وقال في «الضعيفة» (١/ ٧٠٦): «وحكيم بن جبير **أشد ضعفًا** من ابن واقد؛ فقد اتهمه الجوزجاني بالكذب، وإذا كان الأصح أن الحديث حديثه فهو **حديث ضعيف جدًّا**».

=

الذهبي: **«صدوق يحفظ عامة حديثه»**. وقال ابن معين: **«لا يُرضىٰ»**.

ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٨٧)، «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٧)، «الكاشف»، «إكمال تهذيب الكمال/ التراجم الساقطة» (ص٢٤٧).

- وقال في «الضعيفة» (٧/ ٩٧): «ضعيف جدًّا»[1].

- وانظر: «الإرواء» (٨/ ٢٣٦).

١٤٨ - (٤) حكيم الأثرم البصري، فيه لين، من السادسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٦٩)**: «وحكيم الأثرم وإن قال البخاري: «لا يتابع في حديثه»، (يعني هذا)، فلا يضره ذلك، **لأنه ثقة**، كما قال ابن أبي شيبة عن ابن المديني، وكذا قال الآجري عن أبي داود، وقال النسائي: **ليس به بأس**، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٦١)، وسماه حكيم بن حكيم»[2].

---

(١) وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر **الحديث**»، وقال مرة: «**ذاهب في الضعف**»، وقال ابن مهدي: «إنما روىٰ **أحاديث يسيرة، وفيها منكرات**»، وقال أبو داود: «**ليس بشيء**»، وقال العقيلي في «ضعفائه» في ترجمة أصبغ بن سفيان (١/ ٣٧٨): «**واهٍ**»، وقال الدارقطني: «**كوفي يُترَك**»، وقال ابن عبد البر: «**متروك الحديث**». واقتصر علىٰ تضعيفه فقط: الإمام أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي والساجي وغيرهم.

ينظر: «التاريخ الصغير» (٢/ ١٤)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠١)، «العلل» لابن أبي حاتم (٢٧٢٤)، «أحوال الرجال» (٢١)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ١٧٩-١٨٢)، «الكامل» (٣/ ٢٥٨-٢٦٦)، «المجروحين» (١/ ٢٩٩)، «سؤالات البرقاني» (١٠٠)، «التمهيد» (٤/ ١٠٢)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٤٨).

(٢) وقال ابن المديني مرة: «**أعيانا هذا**». وقال يحيىٰ بن معين فيما ذكره البرقي: «**ضعيف**». وقال البزار: «**منكر الحديث** لا يحتج بحديث له إذا انفرد به». وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٨٣). وقال الذهبي في «الكاشف»: (**صدوق**).

وذكره ابن خلفون في «جملة الثقات» وقال: «قال إسماعيل بن إسحاق القاضي عن علي بن المديني: حكيم الأثرم لا أدري ابن من هو، **وهو ثقة**».

١٤٩- (بخ) حمَّاد بن بشير الجهضمي، أبو عبد الله البصري، لين الحديث، من العاشرة.

- قال الألباني في «ضعيف الأدب المفرد» (ص٤٥/رقم ٨٤): «مجهول»(١).

١٥٠- (ق) حمَّاد بن عبد الرحمن الكلبي، أبو عبد الرحمن القنسريني، ضعيف، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/١٠٨): «حماد هذا مما لا يفرح بمتابعته، قال أبو زرعة: «يروي أحاديث مناكير».

وقال أبو حاتم: (شيخ مجهول، **منكر الحديث**، ضعيف الحديث)».

- وقال في «الضعيفة» (١١/ ٥٤١) عند حديث يرويه حمَّاد هذا: «وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**:

=

قلت: فقول ابن المديني في رواية (أعيانا هذا) يحمل على هذا، أي: أعياه معرفة أبيه. والله أعلم.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٠٨)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (رقم٥)، «التاريخ الكبير» (٣/ ١٦)، «سؤالات أبي عبيد الآجري» (١٣٣٧)، «مسند البزار» (١٦/ ٢٩٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ١٢٧-١٢٨)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٦٥٢).

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **مجهول، تفرَّد بالرواية عنه** أبو موسىٰ محمد ابن المثنىٰ، ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان».اهـ

وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٤١): **«ما علمت روىٰ عنه سوىٰ محمد بن المثنىٰ، فذكر صاحب الأدب له حديثًا منكرًا».**

١- حماد بن عبد الرحمن: هو الكلبي؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «شيخ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث».

وقال أبو زرعة: (له أحاديث مناكير)»[١].

١٥١- (ت ق) حماد بن عيسىٰ بن عبيدة بن الطُّفيل الجهني، الواسطي، نزيل البصرة، ضعيف، من التاسعة، غرق بالجحفة سنة ثمان ومائتين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٧٨-١٧٩) بعد أن أورد -من التهذيب- كلام أئمة الجرح والتعديل في حماد هذا: «قلت: فمثله ضعيف جدًّا، فلا يُحَسَّن حديثه فضلًا عن أن يُصَحَّح...**

ثم أورد له الشيخ شاهدًا ضعيفًا، وقال: **ولا يتقوىٰ الحديث بمجموع الطريقين لشدة ضعف الأول منهما** كما رأيت».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٢٥١) بعد أن أورد حديثًا من طريق حماد هذا:** «وهذا إسناد ضعيف **جدًّا**، حماد هذا ضعفه جمع، وقال الحاكم والنقاش: (يروي عن ابن جريج وجعفر الصادق **أحاديث موضوعة**)»[٢].

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٣).

(٢) وقال ابن حبان: «يروي عن ابن جريج وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أشياء مقلوبة تتخايل إلىٰ مَن هذا الشأن صناعته أنها معمولة، **لا يجوز الاحتجاج به**».

وقال الذهبي: «عن جعفر الصادق وابن جريج **بطامات**».

واقتصر علىٰ تضعيفه فقط: أبو حاتم الرازي وأبو داود والدارقطني.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٥)، «المجروحين» (١/ ٣٠٩)، ميزان الاعتدال» (١/ ٥٤٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٤).

١٥٢- (خت س ق) حمَّاد بن نجيح الإسكاف، السَّدوسي، أبو عبد الله البصري، صدوق، من السادسة.

- قال الألباني في «ظلال الجنة» (٢/ ٤٦٣/ ٩٨٤) عند حديث يرويه حماد هذا: «**إسناده حسن**، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير حماد بن نجيح، وهو الإسكاف السدوسي، **وهو ثقة**، وأبي حيرة واسمه شيحة بن عبد الله الضبعي، روىٰ عنه جماعة ذكرهم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وروىٰ عنه عنبسة القطان»[1].

١٥٣- (د) حمزة بن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي، مجهول الحال، من السادسة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢٧٦): «قال فيه الذهبي: «ليس بمشهور، روىٰ عنه محمد بن عبد المجيد بن سهيل **وحده** في الصيام، ضعفه ابن حزم..».

وقال في «التقريب»: «مجهول الحال».

(١) **قلت**: إنما حسَّن الشيخ هذا السند من أجل أبي حيرة فقط، وأما مترجمنا حمَّاد فقد نصَّ الشيخ علىٰ توثيقه كما رأيت.

والأمر كما قال الشيخ؛ فقد **وثقه** أحمد، وابن معين، ووكيع، وأبو حاتم، وابن شاهين، وابن حبان، وابن خلفون، والذهبي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ١٤٩)، «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٨٥-٢٨٨)، «الكاشف».

قلت -الألباني-: لعل لفظة (الحال) زيادة من بعض النساخ، **وإلا فهي خطأ**؛ لأن مجهول الحال: من روىٰ عنه اثنان فأكثر، وهذا لم يرو عنه غير واحد -كما رأيت-».

١٥٤- (تمييز) حميد بن زَادويه، بالزاي، مجهول، من الخامسة أيضًا، ووهم من خلطه بالطويل، وقد فرق بينهما البخاري وآخرون.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧٣١-٧٣٢)**: «ثم وجدت ترجمة حميد الأزرق -بدلالة أحد الإخوة جزاه الله خيرًا- في «ثقات ابن حبان» (٤ / ١٤٨-١٤٩) أورده في (التابعين) وسمىٰ أباه «زاذويه الأزرق»، وقال: «يروي عن أنس بن مالك. روىٰ عنه ابن عون. وليس بحميد الطويل». وكذا في «تاريخ البخاري» و«الجرح والتعديل».

وقال ابن ماكولا وتبعه الحافظ في «التقريب»: «مجهول».

قلت: **وفاتهم** رواية عطية بن الحارث عنه هذا الحديث، إن كانت محفوظة فإن عطية وإن كان صدوقًا فالراوي عنه بشر بن خالد فيه جهالة كما تقدم. والله أعلم».

١٥٥- (ع) حميد بن قيس المكي الأعرج، أبو صفوان القارئ، ليس به بأس، من السادسة، مات سنة ثلاثين، وقيل بعدها.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٥٨)**: «ثقة احتج به الشيخان».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٣٩٠)**: «ثقة».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ١٦٨) و(٦/ ٤٥٥): «ثقة محتج به في الصحيحين».**

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٢١٥): «وثقه جمهور الأئمة المتقدمين،** ومنهم البخاري، ولم يضعفه أحد منهم إلا أحمد في رواية؛ فإنه قال ما قاله البيهقي (يعني: ليس بالقوي)، وهذا وإن كان لا يعني أنه «ضعيف» كما أطلق ابن عبد البر، لما هو معلوم من الفرق بين هذا وبين ما لو قال: «ليس بقوي»، ولاسيما وقد قال أحمد في رواية أخرىٰ عنه: «**ثقة**».

وقال ابن معين فيه: «**ثبت**».

ولذلك أخرج له الشيخان في «الصحيحين»؛ **فقد جاوز القنطرة يقينًا**»[1].

---

(١) **قال الحافظ ابن حجر**: «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس بالقوي، ووثقه أحمد في رواية أبي طالب عنه، وكذا ابن معين وابن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان وأبو داود والنسائي وابن خراش والعجلي ويعقوب بن سفيان، وقال الترمذي في «العلل»: سمعت محمدًا يقول: **هو ثقة**، وقال أبو زرعة الدمشقي: **هو من الثقات**، وقال ابن عدي: إنما يجيء الإنكار من جهة من يروي عنه. احتج به الجماعة». اهـ

وقال علي بن المديني -كما في «الإرشاد»-: «ذكرَ مالك بن أنس حميدًا الأعرج **فوثقه**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٢٧-٢٢٨)، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» للخليلي (١/ ٣٣١)، «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٨٦-٣٨٨)، «هدي الساري» (ص ٣٩٩-٤٠٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١-٣٢).

- وانظر: «الإرواء» (٦/ ٥٠)، «الصحيحة» (٥/ ٥٣٣).

١٥٦- (بخ م ٤) حميد بن هانئ، أبو هانئ الخَولاني، المصري، لا بأس به، من الخامسة، وهو أكبر شيخ لابن وهب، مات سنة اثنتين وأربعين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨٨٠) عند حديث يرويه حميد هذا:** «**إسناده صحيح**، وأبو هانئ اسمه حميد بن هانئ، **وهو ثقة**».

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ٢٠٢) عند حديث يرويه حميد هذا:** «**إسناده صحيح**، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي هانئ، **وهو ثقة**».

- **وقال في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٢١) **عند حديث يرويه حميد هذا:** «وهذا **إسناد صحيح**، رجاله **ثقات** رجال مسلم»[1].

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ٢٥٩، ٢٦١).

١٥٧- (ت) حميد الأعرج الكوفي القاص، الملائي، يقال: هو

---

(١) قال أبو حاتم: «**صالح**»، وقال النسائي: «**ليس به بأس**»، وقال الدارقطني: «**لا بأس به، ثقة**»، وقال ابن عبد البر: «هو عندهم **صالح الحديث لا بأس به**»، وقال ابن بشكوال: «**ثقة**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

وقال الحافظ ابن حجر: «**ثقة** محتج به عند مسلم، وقد وثقه النسائي وابن يونس وغيرهما، ولا يعرف فيه تجريح لأحد».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٣١)، «شيوخ ابن وهب» لابن بشكوال (ص٧٣)، «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٠٢-٤٠٣) مع حاشية الدكتور بشار، «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٤)، «فتح الباري» (٦/ ٩).

قلت: وفي «الصحيحة» (٢/ ٢٩١) وافق الشيخُ الحافظَ في حكمه.

(ابن عبد الله أو ابن عبيد أو) ابن عطاء أو ابن علي أو غير ذلك، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٣٩٠-٣٩١) بعد أن أورد حديثًا من طريق حميد هذا وضعَّفه جدًّا:** «وقال ابن عدي: «حميد هذا **أحاديثه غير مستقيمة، ولا يتابع عليها**».

وقال العقيلي: «حميد بن علي الأعرج **منكر الحديث**».

وقال الترمذي: «حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وحميد هو ابن علي الكوفي، قال: سمعت محمدًا يقول: حميد بن علي الأعرج **منكر الحديث**، وحميد بن قيس الأعرج المكي صاحب مجاهد ثقة...

قلت -الألباني-: فالسند **ضعيف جدًّا**، من أجل تفرد حميد هذا **الواهي** به، قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: «يروي عنه خلف بن خليفة، **واهٍ**».

وقال في موضع آخر: (**متروك**.. قال أحمد: ضعيف، وقال أبو زرعة عنه: **واهٍ**، وقال الدارقطني: **متروك**، وقال ابن حبان: يروي عن ابن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها **موضوعة**، وقال النسائي: ليس بالقوي)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٦٤٠-٦٤١) بعد أن ذكر أقوال الأئمة السابقة في حميد الأعرج، والتي تقتضي تضعيفه تضعيفًا شديدًا:** «ومن ذلك يتبين أن **الحافظ تساهل في قوله فيه في «التقريب»: (ضعيف)**»[1].

---

(١) وقال النسائي مرة: «**ليس بثقة**»، وقال مرة: «**متروك الحديث**»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، **منكر الحديث**»، وقال الدارقطني: «**متروك، وأحاديثه تشبه الموضوعة**».

=

- وانظر: «الضعيفة» (٥/ ١٦٨)، «التنكيل» (٢/ ٢٥).

❊❊❊

=

ينظر: «جامع الترمذي» (١٧٣٤)، «علل الترمذي الكبير» (٥٢٢)، «الجرح» (٣/ ٢٢٦)، «الضعفاء والمتروكين» (١٤١)، «الكامل» (٣/ ٣٩٤-٣٩٨)، «المجروحين» (١/ ٣١٩)، «سؤالات البرقاني» (٩٧)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٦٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥).

حرف الخاء المعجمة

١٥٨- (د س) خارجة بن الصَّلت البُرجُمي، بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم، الكوفي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٤٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق خارجة هذا ونقل تصحيح الحاكم له وموافقة الذهبي له: «قلت: وهو كما **قالا إن شاء الله**، فإن رجاله ثقات رجال الشيخين، غير خارجة بن الصلت، فروىٰ عنه مع الشعبي عبد الأعلىٰ بن الحكم الكلبي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، لكن قال ابن أبي خيثمة: «إذا روىٰ الشعبي عن رجل وسماه فهو **ثقة، يحتج بحديثه»**.

ذكره الحافظ في «التهذيب» وأقره، وكأنه لذلك قال الذهبي في «الكاشف»: **(ثقة)**»[1].

١٥٩- (ر) خازم، بالزاي، ابن الحسين، أبو إسحاق الحميسي، بمهملتين مصغر، البصري، نزيل الكوفة، ضعيف، من الثامنة.

(١) الذي رأيته في «الكاشف» قوله: «**محله الصدق**».

وقال ابن سعد (٦/ ١٩٧): «**كان قليل الحديث**». وانظر: «تهذيب الكمال» (٨/ ١٣) مع الحاشية.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١٢/ ٨١٠) **عند حديث يرويه خازم** هذا: «**ضعيف جدًّا**. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٩٤٣)...

أورده في ترجمة أبي إسحاق هذا... وروىٰ عن ابن معين أنه قال فيه: «**ليس بشيء**». ثم ساق له أحاديث - هذا أحدها -، ثم قال: «وله غير ما ذكرت، **وعامتها لا يتابعه أحد عليه**، وهي شبه الغرائب».

وهو مترجم في «التهذيب» مُضَعَّفًا من جمع من الأئمة، **وفاته** قول ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٨٨): (**منكر الحديث علىٰ قلة روايته، كثير الوهم فيما يرويه**، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات، **فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات طامات**)»[1].

١٦٠- (د) خالد بن دهقان القرشي مولاهم، أبو المغيرة الدمشقي، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٢/ ٣٨): (وقول الحافظ في خالد هذا: «**مقبول**» **قصور منه، فإنه ثقة، وثقه** ابن معين وغيره كما ذكر هو نفسه في «التهذيب»).

- **وقال في «غاية المرام»** (ص٢٠٢): «وقول الحافظ في ابن دهقان: «مقبول» **غير مقبول منه** علىٰ المعنىٰ الذي يريده من هذه الكلمة في اصطلاحه، يعني مقبولًا عند المتابعة وإلا فليِّن الحديث، كيف وقد **وثقه أبو مسهر ودحيم**

(١) وقال الدارقطني: «**متروك**». وقال أبو حاتم: «**شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٩٣)، «سؤالات البرقاني» (١٢٦).

وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم، وروىٰ عنه جماعة من الثقات ؟!»[١].

١٦١- (خ د ت س) خالد بن دينار التميمي، السعدي، أبو خَلْدة، بفتح المعجمة وسكون اللام، مشهور بكنيته، البصري الخيَّاط، صدوق، من الخامسة.

- قال الألباني في «مشكاة المصابيح» (٣/ ١٦٧٧): «من ثقات التابعين».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٥٠) عند حديث يرويه خالد هذا: «وهذا **إسناد صحيح** علىٰ شرط البخاري، وأبو خَلْدة: اسمه خالد ابن دينار».

- وقال في «الثمر المستطاب» (١/ ٥٧) عند حديث يرويه خالد هذا: «وهذا **سند صحيح** علىٰ شرط البخاري»[٢].

---

(١) قال الدكتور بشار: «ووثقه ابن خلفون - فيما ذكره مغلطاي- والذهبي».
وقال الذهبي في «الكاشف»: **ثقة**.
ينظر: «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٨/ ٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٧).

(٢) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: ثقة، وثقه يحيىٰ بن معين، ويزيد بن زريع، والنسائي، والترمذي، وابن سعد، والعجلي، والدارقطني، وابن حبان، وابن عبد البر، وابن خلفون، والذهبي. وأخرج له البخاري في «صحيحه»، وما علمنا فيه جرحًا، فكيف يُعدَلُ عن كل هذا إلىٰ (صدوق)؟!».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٢٨)، «جامع الترمذي» (١٨١١)، «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٢٧٥)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٨/ ٥٦-٥٨).

١٦٢- (د س ق) خالد بن عبد الله بن حسين الأموي مولاهم، الدمشقي، وقد يُنسب لجدِّه، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٧٣٦-٧٣٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق خالد هذا وصحح حديثه[1] تبعا للحاكم والذهبي: «قال ابن حبان في «الثقات» (١/ ٣٧): «عداده في أهل الشام، يروي عن أبي هريرة، روى عنه زيد بن واقد، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر».

قلت -الألباني-: وزاد ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٣٣٩) في الرواة عنه: «محمد بن عبد الله الشعيثي»، وكذا في «التهذيب»، وقال: قال البخاري: سمع أبا هريرة، وقال إسحاق بن سيار النصيبي: أظنه لم يسمع من أبي هريرة، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت -الألباني-: وقال الآجري عن أبي داود: **كان أعقل أهل زمانه»**[2].

- وقال في «الإرواء» (٨/ ٥٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق خالد هذا: «**وإسناد الجماعة حسن،** لأن خالد بن عبد الله وهو الأموي مولاهم الدمشقي **وثقه ابن حبان وحده،** وقال أبو داود: كان أعقل أهل زمانه، **وروى عنه جماعة».**

---

(١) تصحيح الشيخ لحديث خالد هذا يدل على أنه ثقة عنده وإلَّا لما صحح حديثه، وما ذكره بعد ذلك من ذِكر ابن حبان له في «ثقاته» ورواية جمع من الثقات عنه يؤكد ذلك، كما هي عادة الشيخ في مثل هؤلاء الرواة.

(٢) نقله عنه في «التهذيب» (٢/ ٦٤).

١٦٣- (م د ت س) خالد بن أبي عمران التُّجيبي، أبو عمر قاضي إفريقية، فقيه صدوق، من الخامسة، مات سنة خمس، ويقال: تسع وعشرين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٤٩٤) عند حديث يرويه خالد هذا:

«وهذا **إسناد صحيح** كما قال الحافظ في «النكت على ابن الصلاح» (٢/ ٧٣٢- ٧٣٣)، ورجاله كلهم **ثقات** رجال مسلم.

وقول المعلق عليه صاحبنا الفاضل الدكتور ربيع بن هادي: «الحق أن يقال: إن إسناده حسن»! لا وجه له عندي، لأنه قائم أو مبني على قول الحافظ في خالد بن أبي عمران هذا في «التقريب»: «صدوق».

فإن هذا **لا يستلزم التحسين فقط**، ما دام أنه خرَّج له مسلم في «صحيحه»، وقد **وثقه** ابن سعد والعجلي وابن حبان، وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

وقال ابن يونس: «كان فقيه أهل المغرب، ومفتي أهل مصر والمغرب، وكان يقال: إنه مستجاب الدعوة».

ولذا قال الذهبي في «السير» (٥/ ٣٧٨): (وكان فقيه أهل المغرب، **ثقة ثبتًا**، صالحًا ربانيًّا)».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٣٧١) عند حديث يرويه خالد هذا:

«وهذا إسناد حسن، رجاله **كلهم ثقات**[1] رجال مسلم؛ **غير القاسم** -وهو

(١) يعني: بما فيهم خالد بن أبي عمران هذا؛ فهو ثقة صحيح الحديث ليس كالقاسم حسن الحديث فقط.

ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة-، وهو حسن الحديث كما استقر عليه رأي الحفاظ مع الخلاف المعروف فيه قديمًا»[١].

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٩٦٢).

١٦٤- (بخ م) خالد بن غلَّاق، بالغين المعجمة علىٰ الصحيح، القيسي، بالقاف والمهملة، أو بالعين المهملة والشين المعجمة، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٣٧١) عند حديث يرويه خالد هذا:** «وهذا سند رجاله **كلهم ثقات**»[٢].

١٦٥- (د س) خطاب بن القاسم الحَرَّاني قاضيها، ثقة، اختلط قبل موته، من الثامنة.

---

(١) صرَّح بتوثيقه: أبو حاتم، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له الترمذي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٤٥)، «جامع الترمذي» (١٢٥٥)، «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٥٢١)، «تاريخ ابن يونس» (١٧٩)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٨/ ١٤٣).

قلت: وفي «الضعيفة» (٥/ ٥٠١) وافق الشيخُ الحافظَ وأقره علىٰ حكمه.

(٢) **قلت:** توثيق الشيخ لرجال السند كلهم، وعدم استثنائه أحدًا منهم، يدل علىٰ أن خالدًا هذا ثقة عند الشيخ.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٠٣)، ووثقه ابن سعد فيما نقله عنه الحافظان مغلطاي وابن حجر، وروىٰ له مسلم حديثًا واحدًا. وانظر: «تحرير التقريب» (١٦٦٤).

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨٦٣): «هو ثقة كما قال ابن معين وأبو زرعة في** رواية عنه.

وقال البرذعي عنه: «منكر الحديث، يقال: إنه اختلط قبل موته».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة اختلط قبل موته».

قلت -الألباني-: جزمه باختلاطه غير جيد، ولم يذكره أحد به غير أبي زرعة كما سبق، ولكنه لم يجزم به بل أشار إلىٰ عدم ثبوت ذلك فيه بقوله: «يقال...»، فإنه من صيغ التمريض كما هو معلوم»[1].

١٦٦- (ت) خلف بن أيوب العامري، أبو سعيد البلخي، فقيه أهل الرأي، ضعفه يحيىٰ بن معين، ورمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٦١-٥٦٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي كريب عن خلف هذا:** «جهِله الترمذي كما عرفت، وروىٰ عنه غير أبي كريب جماعة، مثل الإمام أحمد وأبي معمر القطيعي ومحمد بن مقاتل المروزي، **فليس بمجهول**، وروىٰ العقيلي عن ابن معين أنه قال فيه: «**بلخي ضعيف**».

---

(١) ولعل أبا زرعة رجع عن ذلك، فقد نقل عنه ابن أبي حاتم توثيقه مطلقًا. انظر: «الجرح» (٣/ ٣٨٦).

ثم قال العقيلي عقب حديثه هذا: «ليس له أصل من حديث عوف، وإنما يروىٰ هذا عن أنس، بإسناد لا يثبت».

وقال ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٣٧٠ -٣٧١): «وسألت أبي عنه، فقال: **يُروَىٰ عنه**».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان مرجئًا غاليًا، استحب **مجانبة حديثه** لتعصبه وبغضه من ينتحل السنن».

وقال الخليلي: «**صدوق** مشهور، كان يوصف بالستر والصلاح والزهد، وكان فقيهًا علىٰ رأي الكوفيين».

وأورده الذهبي في «الميزان» وقال: أبو سعيد أحد الفقهاء الأعلام ببلخ، ثم ذكر بعض ما قيل فيه مما سبق، ثم قال: قلت: كان ذا علم وعمل وتأله، زاره سلطان بلخ، فأعرض عنه.

وقال في «الضعفاء»: «مفتي بلخ، ضعفه ابن معين».

ونحوه في «التقريب» للحافظ العسقلاني.

قلت -الألباني-: ولم تطمئن نفسي لجرح هذا الرجل، لأنه جرح غير مفسر، اللهم إلا في كلام ابن حبان، ولكنه صريح في أنه لم يجد فيه ما يَجرحه إلا كونه مرجئًا، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحًا عند المحققين من أهل الحديث[1]، ولذلك رأينا البخاري يحتج في صحيحه ببعض الخوارج

---

(١) فرق ابن حبان في «ثقاته» بين (خلف بن أيوب العامري) و(خلف بن أيوب =

والشيعة والقدرية وغيرهم من أهل الأهواء، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الثقة والضبط، وكأنه لذلك لم يجزم الحافظ بتضعيف الرجل، وإنما اكتفىٰ علىٰ حكايته عن ابن معين كما فعل الذهبي، **وهذا وإن كان يشعرنا بأنه ينبئ بضعفه** إلا أنه ليس كما لو قال فيه «ضعيف» جازمًا به.

والذي أراه أن الرجل وسط أو علىٰ الأقل مستور، لأن الجرح فيه لم يثبت، كما أنه لم يوثق من موثوق بتوثيقه، وفي قول الخليلي المتقدم ما يؤيد الذي رأيت».

- **وقال في «الصحيحة» (١/ ٩٣٢) من قسم الاستدراكات**: «ثم رأيت في ترجمة (خلف بن أيوب) في «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي ما يؤيد رأيي الذي كنت انتهيت إليه هناك، وهو أنه **وسط**، فقد وصفه الذهبي بـ (الإمام المحدث الفقيه) ثم قال (٩/ ٥٤١): «وقد ليَّنه من جهة إتقانه يحيىٰ بن معين».

فأشار الذهبي إلىٰ أن تضعيف ابن معين المطلق الذي كنت نقلته عنه هناك ليس علىٰ إطلاقه، وإنما هو «من جهة إتقانه»، فمثله يكون **حسن الحديث**، والله أعلم»[1].

=

البلخي)، وكلامه هذا إنما قاله في البلخي، أما العامري -وهو مترجَمُنا- فلم يذكر فيه شيئًا.

انظر: «الثقات» (٨/ ٢٢٧- ٢٢٨)، وبهذا يزول الإشكال -إن شاء الله- حول كلام ابن حبان.

(١) قال عبد الله ابن الإمام أحمد: «حدثني أبي قال: حدثنا **خلف بن أيوب** العامري عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا الحديث نحوه، يعني خلف بن =

١٦٧ - (تمييز) خليد بن دَعلَج السدوسي، البصري، نزل الموصل ثم بيت المقدس، ضعيف، من السابعة، مات سنة ست وستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٥٠٣)**: «**قلت**:.. وهذا سند ضعيف جدًّا، خليد بن دعلج متروك».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٦٣٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق خليد هذا**: «**قلت**: وهذا سند **ضعيف جدًّا** أيضًا، خليد بن دعلج؛ قال النسائي: «**ليس بثقة**».

وعده الدارقطني في جماعة من **المتروكين**»[1].

=

أيوب العامري، وقد كنت سألت أبي عن هذا **الشيخ خلف بن أيوب فلم يثبته**..». وقال العقيلي: «حدث خلف هذا عن قيس وعوف **بمناكير**، وكان مرجئًا». وقال ابن القطان: «هذا الرجل مرجئ، ويروي عن قيس وعوف الأعرابي **المناكير**، قاله أحمد بن حنبل، ذكر ذلك عنه العقيلي، وضعفه أيضًا ابن معين، وبعض هذا كافٍ فيمن لم يوثقه أحد»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «رأس في الإرجاء، **ثقة**».
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٠١)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٢٥١-٢٥٢)، «جامع الترمذي» (٢٦٨٤)، «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» (٣/ ٩٢٩)، «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٢)، «تحرير تقريب التهذيب» (١٧٢٦).

(١) الحافظ ابن حجر هنا موافق لجمهور الأئمة الذين اقتصروا على تضعيفه فقط، فقد قال أحمد وابن معين وابن المديني وأبو داود والساجي: «**ضعيف**». وقال أبو حاتم: «**صالح، ليس بالمتين في الحديث**». وقال يعقوب بن سفيان: «هو أمثل من سعيد
=

- وانظر: «الضعيفة» (٢/ ١٢٨-١٢٩).

١٦٨- (خ) خليفة بن خيَّاط، بالتحتانية المثقلة، ابن خليفة بن خياط العصفري، بضم العين المهملة وسكون الصاد المهملة وضم الفاء، أبو عمرو البصري، لقبه شباب، بفتح المعجمة وموحدتين الأولىٰ خفيفة، صدوق ربما أخطأ، وكان أخباريًّا علامة، من العاشرة، مات سنة أربعين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٦٤١)**: «**ثقة** من شيوخ البخاري، وممن احتج بهم في «صحيحه»...

ومن هذا التخريج يتبين أن رجال الإسناد **كلهم ثقات لا شك فيهم**، سوىٰ حفص بن سليمان..».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٤٨)**: «**ثقة** احتج به البخاري، وهو أخباري علامة».

- **وقال في «الصحيحة» (١/ ٣٨٢) عند حديث يرويه خليفة هذا:**

=

ابن بشير». وقال ابن عدي: «**عامة حديثه تابعه عليه غيره**، وفي حديثه بعض إنكار، **وليس بمنكر الحديث جدًّا**».

بل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ اقتصر علىٰ تضعيفه فقط في مواطن من كتبه، انظر علىٰ سبيل المثال: «الضعيفة» (٤/ ٤٣٣) (٥/ ٢٣٩)، «الصحيحة» (٣/ ٣٤٣) (٥/ ٣٥٧).

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٥٦)، «تاريخ ابن معين (دوري)» (٤/ ٤٣٢)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢٢٢)، «الجرح» (٣/ ٣٨٤)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٥)، «الضعفاء والمتروكين» (١٧٥)، «الكامل» (٤/ ٣٣٦-٣٤٢)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٩٨).

«وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات»[١].

١٦٩- (مد) خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، الكوفي، والد خلف، صدوق، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٢٤٦)**: «لا يعرف، أورده البخاري (٢/ ١/ ١٩١)، وابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٣٧٦)، وابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٠٩)

(١) **قلت**: قول الحافظ: (**صدوق ربما أخطأ**) دقيق جدًّا؛ فقد قال يحيىٰ بن معين: «**ليس بشيء**»، وغمزه ابن المديني، وترك أبو زرعة الرواية عنه وضرب علىٰ حديثه، وقال أبو حاتم: «لا أحدث عنه، هو غير قوي».

ووثقه جماعة من أهل الشأن؛ قال ابن عدي: « **من متيقِّظي رواة الحديث.. مستقيم الحديث صدوق**». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «**كان متقنًا** عالما بأيام الناس وأنسابهم». وقال أبو داود ومسلمة بن قاسم الأندلسي: «**لا بأس به**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق**»، وقال في «المغني»: «**حافظ مصنف صدوق** تكلم فيه علي بن المديني بما لا يقدح فيه وبما لا يصح عن علي؛ **لأنه** من رواية الكديمي المتروك». ولكن قال الحافظ ابن حجر في كلام ابن المديني: «إن الحسن ابن يحيىٰ روىٰ عن ابن المديني نحو ذلك». وقال السمعاني: «كان فاضلًا عارفًا بأيام الناس، **وقد اختلف في ثقته**».

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٧٤)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٧٨-٣٧٩)، «الكامل» (٤/ ٣٨١)، «الثقات» (٨/ ٢٣٣)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٣١٧-٣١٩) مع حاشية الدكتور بشار، «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٢١٥-٢١٦)، «هدي الساري» (ص٣٩٩).

قلت: وفي «صفة الصلاة/ الأصل» (١/ ٩٩) وافق الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه.

من رواية ابنه خلف فقط»[١].

١٧٠- (د) خليفة المخزومي، الكوفي، مولىٰ عمرو بن حريث، والد فطر، لين الحديث، من الرابعة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٥٣)**: «... فطر هو: ابن خليفة المخزومي، وهو صدوق من رجال البخاري، **لكن والده مجهول**، كما يشير إلىٰ ذلك قول الذهبي في «ميزانه»: «**ما روىٰ عنه سوىٰ ابنه فطر** بن خليفة، ذكره ابن حبان في «الثقات» علىٰ قاعدته!».

وأشار الذهبي إلي تضعيف توثيقه في (الكاشف))»[٢].

١٧١- (ت) الخليل بن مُرة الضُّبعي، بضم المعجمة وفتح الموحدة، البصري، نزل الرَّقة، ضعيف، من السابعة، مات سنة ستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٠٨)**: «والخليل بن مُرَّة ضعيف **جدًّا**».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٨٦)**: «... أشار البخاري إلىٰ **اتهامه** بقوله: «**منكر الحديث**».

وقال في موضع آخر: «**فيه نظر**».

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **مجهول، تفرد بالرواية عنه** ابنه خلف بن خليفة، ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان».

(٢) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **مجهول، تفرد عنه** ابنه فطر بن خليفة، ولم يوثقه سوىٰ ابن حبان».

ولا يقول هذا إلا فيمن لا تحل الرواية عنه كما تقدم ذكره مرارًا، وإذا ثبت هذا عن إمام الأئمة فهو جرح واضح، وهو مقدم على التعديل، لاسيما إذا كان المعدِّل دون البخاري في العلم بالرجال»[1].

١٧٢- (خ د ت) خلاد بن يحيىٰ بن صفوان السّلمي، أبو محمد الكوفي، نزيل مكة، صدوق رُمِي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاري،

---

(١) حُكمُ الشيخ هنا علىٰ الخليل هذا يخالف حكمه عليه في «الصحيحة» (٢/ ١٩٩-٢٠٠) حيث وافق حكم الحافظ فقال: «وهو وإن كان ضعيفًا كما ذكرنا؛ **فليس ذلك لتهمة في صدقه**، وإنما لضعف في حفظه، وكذلك شيخه يزيد بن أبان الرقاشي، وقد قال فيه ابن عدي: «له أحاديث صالحة عن أنس وغيره، وأرجو أنه لا بأس به لرواية الثقات عنه».

وقال في الخليل: « **لم أر في حديثه حديثًا منكرًا قد جاوز الحد، وهو في جملةٍ من يكتب حديثه، وليس هو متروك الحديث**».

قلت -الألباني-: فمثلهما، وإن كان لا يحتج بحديثهما **ولكن يستشهد به**».

قلت -فواز-: وقال أبو حاتم: «ليس بقوي». وقال أبو زرعة: «شيخ صالح».

وممن ضعَّف الخليل هذا **تضعيفًا شديدًا** أبو الحسن الكوفي، حيث قال -كما في «التهذيب»-: «ضعيف الحديث، **متروك**». وقال ابن حبان: «**منكر الحديث** عن المشاهير، كثير الرواية عن المجاهيل». وقال الحافظ العراقي: «**منكر الحديث** كما قال البخاري». وقال الحافظ ابن حجر نفسه في «التلخيص الحبير» (٢/ ٢١): «**منكر الحديث**»، وقال في (٣/ ٨٤): «**واهٍ**».

ينظر: «جامع الترمذي» (٢٦٦٦، ٣٤٧٣)، «الجرح» (٣/ ٣٧٩)، «الكامل» (٤/ ٣٦٢-٣٦٩)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٢٤٠)، «المجروحين» (١/ ٣٤٨)، «طرح التثريب» (٢/ ٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠٤).

من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة، وقيل: سنة سبع عشرة.

- قال الألباني في «صفة الصلاة/ الأصل» (٢/ ٨٠٤) عند حديث يرويه خلاد هذا: «وهذا **إسناد صحيح** على شرط البخاري».

- وقال في «الإرواء» (٤/ ٣٢١) عند حديث يرويه خلاد هذا: «وهذا إسناد **رجاله ثقات** رجال الصحيح».

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٦٥٩) عند حديث يرويه خلاد هذا: «وهذا **سند صحيح** على شرط البخاري»[1].

١٧٣- (ت) خلاد بن يزيد الجُعفي، الكوفي، صدوق ربما وهم، من العاشرة، قيل: مات سنة عشرين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٠٢٢) عند حديث يرويه خلاد هذا عن شريك: «قلت: وهذا **إسناد ضعيف**، شريك -هو: ابن عبد الله القاضي-، وهو ضعيف لسوء حفظه، وكذلك ابنه عبد الرحمن. **وخلاد بن**

(١) قال أحمد: «**ثقة أو صدوق**»، وقال الدارقطني والعجلي والخليلي: «**ثقة**». وقال أبو داود: «**ليس به بأس**». وقال أبو حاتم: «**محله الصدق.. ليس بذاك المعروف**»، وقال ابن نمير: «**صدوق، إلا أن في حديثه غلطاً قليلاً**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة يهم**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٦٨)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٣١٢)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٣٦١-٣٦٢) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٢٣٤-٢٣٥).

يزيد، لم يوثقه غير ابن حبان وقال: (ربما أخطأ)»[1].

❊❊❊

(١) وفي «الصحيحة» (٢/ ٥٤٣) تبنىٰ الشيخ حكم الحافظ، وحسَّن له حديثًا.

ولعل الشيخ استقر رأيه علىٰ تضعيف خلَّاد هذا، وهو آخر **الأمرين** من الشيخ؛ إذ الجزء الثالث عشر من «الضعيفة» هو من آخر ما كتب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **ضعيف**، فقد روىٰ عنه أربعة، وما وثَّقه سوىٰ ابن حبان، وقال: «ربما أخطأ». روىٰ له الترمذي **(٩٦٣)** حديثًا واحدًا.. وقال: **غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه**. وقال البخاري: **لا يتابع عليه**. وساق له الذهبي في «الميزان» **حديثًا آخر من مناكيره**».

وصَرَّح الحافظ نفسه بتضعيفه في «التلخيص الحبير» (٢/ ٦٠١).

حرف الدال المهملة

١٧٤- (ت ق) داود بن الزِّبرقان الرّقاشي، البصري، نزيل بغداد، متروك، وكذبه الأزدي، من الثامنة، مات بعد الثمانين.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٩/ ٦٣): «ومطر الوراق؛ صدوق كثير الخطأ؛ كما في «التقريب»؛ وقال فيه عن ابن الزبرقان: «متروك، **وكذبه الأزدي**».

ولم يذكر في «التهذيب» **تكذيب الأزدي إياه**، وإنما حكىٰ عنه قوله فيه: «متروك»، **وإنما كذبه الجوزجاني كما تقدم**»[1].

١٧٥ - (ق) داود بن عجلان البلخي، نزل مكة، ضعيف، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٨٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحيم بن حبيب عن داود هذا: «**قلت**: وكلاهما متهم، أما داود فقال ابن حبان: «يروي عن أبي عقال عن أنس المناكير الكثيرة والأشياء **الموضوعة**».

وقال الحاكم والنقاش: (روىٰ عن أبي عقال **أحاديث موضوعة**)»[2].

---

(١) ينظر: «أحوال الرجال» (١٧٦).

(٢) قال يحيىٰ بن معين: «**ما أظنه بشيء**»، وقال مرة: «**ضعيف**»، وقال أبو داود: «ليس بشيء».

١٧٦- (ق) داود بن عطاء المزني، مولاهم أبو سليمان المدني أو المكي، ضعيف، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٥٠٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق** داود هذا: «**قلت**: وهذا سند **ضعيف جدًّا**. داود بن عطاء: قال البخاري: «**منكر الحديث**». وقال أحمد: «ليس بشيء» كما في «الميزان» للذهبي، وساق له هذا الحديث ثم قال: (هذا منكر جدًّا)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٢٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق داود** هذا: «قلت: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، داود بن عطاء؛ قال البخاري وغيره: «**منكر الحديث**». وقال الدارقطني: (**متروك**)»[1].

- وانظر: «الإرواء» (٣/ ١٣٩).

=

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دوري» (٥٢٧)، «المجروحين» (١/ ٣٥٤)، «الكامل» (٣/ ٥٦٢)، «المدخل إلى الصحيح» (١/ ١٣٥)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٤١٨).

(١) وقال الإمام أحمد: «**لا تحدث عنه، ليس بشيء**»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، ضعيف الحديث، **منكر الحديث**»، وقال أبو زرعة: «**منكر الحديث**»، وقال مسلم بن الحجاج: «**ذاهب الحديث**»، وقال ابن حبان: «كثير الوهم في الأخبار، **لا يحتج به بحال لكثرة خطئه وغلبته على صوابه**».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٧)، «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٤٣)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٢٠)، «سؤالات البرذعي» (٩٦)، «الكنى والأسماء» لمسلم (١٣٨٢)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٢٧٦)، «سؤالات البرقاني» (١٣٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١١٩).

١٧٧- (د س ق) دُوَيد بن نافع الأُمَوي مولاهم، أبو عيسىٰ الشامي، نزل مصر، مقبول وكان يرسل، من السادسة، وقيل: أوله معجمة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٤٠٥) بعد أن نقل حكم الحافظ في دويد هذا: «كذا قال، وفيه نظر، فقد روىٰ عنه جمع، منهم الليث بن سعد، ووثقه الذهلي وغيره، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»، وكذا قال الذهبي».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣١١): «هو ثقة عند الذهلي والعجلي. وقال أبو حاتم: «شيخ». وقال ابن حبان: (مستقيم الحديث إذا كان دونه ثقة)»[1].

❊❊❊

(١) وقال ابن خلفون: «وهو صدوق، وثقه ابن صالح والذهلي، وأحاديثه مقاربة».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٣٨)، «الثقات» (٦/ ٢٩٢)، «الكاشف»، «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٢٨٢-٢٨٣).

حرف الراء

١٧٨- (س) راشد بن داود الصنعاني - صنعاء دمشق - أبو المهلب أو أبو داود البَرسَمي، بفتح الموحدة والمهملة بينهما راء ساكنة، صدوق له أوهام، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٥٥٧-٥٥٨): «وراشد بن داود هذا مختلف فيه، فأورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «قال البخاري: فيه نظر، وقال الدارقطني: ضعيف».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له أوهام».

قلت -الألباني-: وقد وثقه ابن معين وغيره، لكن **الجرح مقدم على التعديل** لاسيما من مثل الإمام البخاري، لاسيما **وقد جرحه جرحًا شديدًا**، لأن قوله: «**فيه نظر**» هو أشد الجرح عنده، وكذلك الإمام الدارقطني، فإنه قال: «**ضعيف لا يعتبر به**»، فمثله لا يقال إلا فيمن **كان شديد الضعف**، كما هو بين عند أهل المعرفة والعلم بهذا الفن».

- **وقال في «ظلال الجنة» (٢/ ٥٠٤/ ١٠٥٩) عند حديث يرويه راشد هذا:** «إسناده ضعيف لضعف راشد بن داود، وقد تكلمت عليه وخرجت

حديثه في الضعيفة فلا داعي للإعادة»[١].

١٧٩ - (د س) رافع بن سلمة بن زياد بن أبي الجعد الغَطَفَاني مولاهم، البصري، ثقة، من السابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٧١) عند حديث يرويه رافع هذا:

«قلت: وهذا **إسناد ضعيف** رافع بن سلمة، وحشرج بن زياد **لا يعرفان** كما قال الذهبي وغيره، ووثقهما ابن حبان».

- وقال في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٥٦) عند حديث يرويه رافع هذا: «قلت: **إسناده ضعيف؛ لجهالة** رافِع وحشرج. وقد ضعفه الخطابي، وأقره المنذري»[٢].

١٨٠ - (د تم ق) رُبيح، بموحدة وبمهملة، مصغر، ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخُدري، المدني، يقال: اسمه سعيد، وربيح لقب، مقبول، من السابعة.

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٨١)، «سؤالات البرقاني» (١٥٧)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٣٨)، «تحرير تقريب التهذيب» (١٨٥٣).

(٢) قال أبو محمد بن حزم: «**مجهول**»، وقال ابن القطان: «**لا تعرف حاله**، وإن كان قد روىٰ عنه جماعة».

قلت: لكن روىٰ عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «**الثقات**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**»، وقال في «الميزان»: «ورافع **متوسط صالح الأمر**، ممن إذا انفرد بشيء عُدَّ منكرًا».

ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٩٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٣٥، ٣٦٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٤/ ٣١٥).

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٢/ ٤٧٦): «**مختلف فيه؛** فقال البخاري: «**منكر الحديث**». وقال ابن عدي: (**أرجو أنه لا بأس به**)»[(١)].

١٨١- (ت) ربيعة بن سُليم، أو ابن أبي سليم، أو بزيادة نون، التجيبي، أبو مرزوق أو أبو عبد الرحمن، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٢١٣)**: «قال الحافظ في «**الأسماء**» من «التقريب»: «مقبول»، وقال في «الكنى»: «**ثقة**».

قلت -الألباني-: وثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات، فهو **حسن الحديث** إن شاء الله تعالى»[(٢)].

- وانظر: «صحيح أبي داود» (٨/ ٤٦).

١٨٢- (ص ق) ربيعة بن ناجد الأزدي، الكوفي، يقال: هو أخو أبي صادق الراوي عنه، ثقة، من الثانية.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٤٠٠)**: «**قلت**: وربيعة بن ناجذ[(٣)]؛

---

(١) وقال أحمد: «**ليس بمعروف**»، وقال أبو زرعة: «**شيخ**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٩)، «علل الترمذي الكبير» (ص٣٤)، «الكامل» (٥/ ٣١).

(٢) وذكره ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (١٥١٣) وقال: «**من جِلَّة المصريين ومتقنيهم**».

(٣) هكذا ضبط الشيخ اسمه بالذال المعجمة، والذي وجدته في كتب التراجم التي عندي أنه بالدال المهملة، ثم وجدت أبا الأشبال قد علَّق على هذه الترجمة من «التقريب» فقال: «كذا في جميع الأصول التي عندي -يعني بالدال المهملة-، =

قال الذهبي: «**لا يكاد يعرف**».

وقول الحافظ فيه: «**ثقة**»! إنما عمدته توثيق ابن حبان والعجلي إياه، ولا يخفىٰ ما فيه، **مع أنهم لم يذكروا له راويًا غير أبي صادق هذا**».

- **وقال في «الضعيفة»** (١٠/ ٥٥١): «وهو **مجهول**؛ وإن وثقه ابن حبان والعجلي، فتساهلهما في توثيق المجهولين معروف».

- **وقال في «الصحيحة»** (٢/ ٢٧٤): «قال في «الخلاصة»: «روىٰ عنه أبو صادق الأزدي فقط»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال الذهبي في «الميزان»: «لا يكاد يعرف».

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «إنه ثقة»، **وما أدري عمدته في ذلك**، وما أراه **إلا وهمًا منه** -رحمه الله تعالىٰ-».

- **وقال في «الصحيحة»** (٧/ ٦٦٠): «**مجهول**».

- وانظر: «الضعيفة» (١٢/ ٦٤٦)، «التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان» (١٠/ ١٧١).

١٨٣ - (س ق) رفاعة بن شداد، (ويقال: عامر بن شداد) بن عبد الله بن قيس القتباني، بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة، أبو عاصم الكوفي، ثقة، من كبار الثالثة.

=

ولكن في «التاريخ الكبير» للبخاري: (ناجذ) وراجع التعليق عليه للمعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة مسلمٍ أبي صادق (٧/ ٢٦٤) تعليق رقم (٥)».

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨٠٣) بعد أن خرَّج حديثًا من طريق القتباني هذا:** «(تنبيه): (**القتباني**): هكذا وقع في بعض المصادر المذكورة في تخريج الحديث مثل «مسند أحمد»، وضبطه الحافظ في «التقريب» كما تقدم، ومنه نقلت، كالتاريخ، ووقع في بعضها: (**الفتياني**)، بكسر الفاء، وعليه أكثر كتب التراجم وغيرها، **فالظاهر أنه الصواب**، وهو ما جزم به الدكتور بشار عواد في تعليقه على «التهذيب» (٣/ ١٣٢) معتمدًا على كثير من المراجع، فليرجع إليها من شاء التفصيل».

١٨٤- (ت) روح بن أسلم الباهلي، أبو حاتم البصري، ضعيف، من التاسعة، مات سنة مائتين.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٧/ ١١): «**متروك**»[1].

١٨٥- (ت ق) روح بن جَنَاح الأموي مولاهم، أبو سعد، (ويقال: أبو سعيد) الدمشقي، ضعيف، اتهمه ابن حبان، من السابعة.

---

(١) قال عفان: «**كذاب**»، وقال علي بن المديني: «**ذهب حديثه، يعني ضاع**»، وقال البخاري: «**لا أكتب حديث روح بن أسلم.. يتكلمون فيه**». وقال ابن معين: «**ليس بذاك، لم يكن من أهل الكذب**»، وقال أبو حاتم: «**لَيِّن الحديث، يُتَكلم فيه**»، وذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين». ونقل الحافظ مغلطاي عنه وعن البرقاني أنهما قالا: «**ضعيف متروك**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٩)، «التاريخ الأوسط» (٢/ ٣١٩)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٢١)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٦).

- **قال الألباني في** «مشكاة المصابيح» (١/ ٧٥): «**ضعيف جدًّا متهم بالوضع**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٢٧٨)، (٣/ ٥١٢)، (١٤/ ٩٦٧).

❀❀❀

(١) قال دحيم: «**ثقة**»، قال أبو زرعة: «**ليس بقوي**»، وقال أبو حاتم: «**يكتب حديثه ولا يحتج به**»، وقال النسائي: «**ليس بالقوي**»، وقال ابن عدي: «**يكتب حديثه**». وسئل الدارقطني عن روح بن جناح، **متروك**؟ قال: **لا**». وقال ابن حبان: «**منكر الحديث جدًّا يروي عن الثقات ما إذا سمعها الإنسان الذي ليس بالمتبحر في صناعة الحديث شهد لها بالوضع**»، وقال الحاكم أبو عبد الله وأبو سعيد النقاش: «روى عن مجاهد **أحاديث موضوعة**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٩٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٨٩)، «الكامل» (٤/ ٥٥٢-٥٥٣)، «المجروحين» (١/ ٣٧٤)، «العلل» للدارقطني (٩/ ١٣٣)، «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٣٤-٢٣٥) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٧).

حرف الزاي

١٨٦ - (ت) الزبير بن جُنادة الهَجَري، بفتح الهاء والجيم، الكوفي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٤٢٥)**: «... قول الذهبي في (الزبير بن جنادة) من «المغني»: «فيه جهالة»! وإشارته إلىٰ تمريض توثيق ابن حبان بقوله في ترجمته من «الكاشف»: «وُثِّق»! **ومثله قول الحافظ في «التقريب»**: «مقبول»! أن ذلك كله مرجوح **عندي لتوثيق ابن معين للزبير هذا**، وبخاصة لما رأيت الذهبي نفسه قد خطأ من قال: «فيه جهالة»، يعني: ابن الجوزي، فكأنه كان اتبعه في قوله هذا، فلما تبين له خطؤه رجع عنه، فكأنه أصابه ما أصابني!».

- **وقال في تعليقه علىٰ «هداية الرواة» (٥/ ٣٤٥)**: **«وثقه ابن معين في** «سؤالات ابن الجنيد» عنه (٢٨/ ٢٧٩) وابن حبان والحاكم...

أما تجهيل أبي حاتم له بقوله: «ليس بالمشهور»؛ **فمردود** بتوثيق ابن معين ومن معه كما تقدم، وقد قال الذهبي في «الميزان»: «وأخطأ من قال: فيه جهالة، ولولا أن ابن الجوزي ذكره لما ذكرته»[1].

(١) قال الحاكم أبو عبد الله: «مروزي ثقة»، وحسَّن له الترمذي في «جامعه» (٣١٣٢).

=

- وانظر: «صحيح موارد الظمآن» (١/ ٤٦-٤٧).

١٨٧- (قد) الزبير بن موسىٰ بن ميناء المكي، مقبول، من الرابعة.

قال الألباني في «الضعيفة» (٨/ ١٢٥): «روىٰ عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، وقال الحافظ: «مقبول».

١٨٨- (ت ق) زَرْبِي، بفتح أوله وسكون الراء بعدها موحدة ثم تحتانية مشددة، ابن عبد الله الأزدي مولاهم، أبو يحيىٰ البصري، إمام مسجد هشام ابن حسان، ضعيف، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٢٥) عند حديث يرويه زربي هذا: «**ضعيف جدًّا**... وقال ابن عدي: «وأحاديث زربي وبعض متون أحاديثه منكرة».

وقال ابن حبان: «**منكر الحديث** علىٰ قلته، ويروي عن أنس ما لا أصل له فلا يحتج به».

وضعفه البخاري جدًّا، فقال: (فيه نظر)»[1].

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٨٢)، «الثقات» (٦/ ٣٣٣)، «المستدرك» (٣٣٧٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨٩).

(١) وقال البخاري مرة: «**مقارب الحديث**»، وقال الترمذي في «جامعه» (١٩١٩): «**له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**».
ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٤٥)، «علل الترمذي الكبير» (ص٣٣٠)، «الكامل» (٥/ ١٧٩)، «المجروحين» (١/ ٣٩١)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٩٦).

=

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ٢٢٧-٢٢٨)، و(١٤/ ١١٣٥).

١٨٩- (د ت ق) زفر بن وثيمة، بفتح الواو وكسر المثلثة، ابن مالك ابن أوس بن الحَدَثَان النَّصري، الدمشقي، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ٢٦٧)**: «... وهو معروف، فإنه زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدثان النصري (بالنون) الدمشقي، وقد روىٰ عنه أيضًا محمد بن عبد الله بن المهاجر.

وقال ابن القطان: «مجهول الحال، تفرد عنه محمد بن عبد الله الشعبي».

قال الذهبي في «الميزان» متعقبًا عليه: «قلت: قد وثقه ابن معين ودحيم».

وقال الحافظ في «التقريب»: (مقبول)»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٣/ ٢٠).

١٩٠- (ق) زكريا بن منظور بن ثعلبة، ويقال: زكريا بن يحيىٰ بن منظور، فنسب إلىٰ جده، القرظي، أبو يحيىٰ المدني، ضعيف، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٢١٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق**

=

قلت: وفي «الصحيحة» (٥/ ٢٣٠)، و«الضعيفة» (١٢/ ٨٩٥) نقل الشيخُ حُكمَ الحافظ واستشهد به.

(١) وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

ينظر: «تاريخ دمشق» (١٩/ ٤٥)، «الثقات» (٤/ ٢٦٤)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٩/ ٣٥٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٦٣)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٩٧-١٩٨).

زكريا هذا: «وهذا إسناد واهٍ جدًّا، زكريا بن منظور؛ قال البخاري: «منكر الحديث».

وقال الدارقطني: (متروك)»[1].

١٩١- (د س) زهير بن عثمان الثقفي، صحابي، له حديث في الوليمة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٨) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان الثقفي عن زهير هذا: «وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الله بن عثمان الثقفي؛ فإنه **مجهول** كما في «التقريب». وقد اختلفوا في صحبة زهير بن عثمان، وقد قال البخاري: «لم يصح إسناده، ولا نعرف له صحبة».

وتعقبه الحافظ في «التهذيب» بقوله: «قلت: وقد أثبت صحبته ابن أبي خيثمة وأبو حاتم الرازي وأبو حاتم بن حبان والترمذي والأزدي وقال: تفرد عنه بالرواية عبد الله بن عثمان».

قلت -الألباني-: ولذلك جزم في «التقريب» بأن له صحبة.

---

(١) وقال ابن معين في رواية: «**ليس بثقة**»، وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث، منكر الحديث**»، وقال ابن حبان: «**منكر الحديث جدًّا**»، وقال أبو بشر الدولابي: «**ليس بثقة**»، وقال الحافظ ابن حجر نفسه في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٢١): «**متروك**».
واقتصر على تضعيفه فقط الإمام أحمد، وابن معين في رواية، وابن المديني، والنسائي، وأبو حاتم، والفلاس، والساجي، وابن عدي، والحاكم أبو أحمد.
ينظر: «تاريخ ابن معين/ دوري» (٣/ ١٧٧)، «التاريخ الكبير» (١/ ١٩٩- في ترجمة محمد بن عقبة)، «الجرح» (٣/ ٥٩٧)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٩٨)، «الكامل» (٥/ ١١٩).

فإن كان ذلك بغير هذا الحديث فحسن، وإن كان به، **فالسند ضعيف، فمثله لا تثبت به الصحبة**. والله أعلم»[1].

١٩٢- (ر) زياد بن أبي زياد الجصاص، بجيم، أبو محمد الواسطي، بصري الأصل، ضعيف، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ١١١) عند حديث يرويه زياد هذا:

«**ضعيف جدًّا**. أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٨٠) من طريق الدارقطني بسنده إلىٰ زياد..... وقال: قال الدارقطني: تفرد به زياد، **وهو متروك**».

---

(١) قال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٨٧-٨٨): «وقال البخاري: لا يصح له صحبة.

كذا ذكره المزي، **وأبىٰ ذلك جماعة كثيرة**، فذكروه في الصحابة، من غير أن يعللوا ذلك ولم يترددوا، منهم: الحافظ أبو بكر بن أبي خيثمة ذكره في «تاريخه الأوسط» في جملة الصحابة، وكذلك أبو نعيم الأصبهاني الحافظ -رحمه الله تعالىٰ-، وابن منده فيما ذكره ابن الأثير، وأبو حاتم الرازي فيما ذكره ابنه، ولم يتعرض لنقضه في كتابه «المراسيل»، و«التاريخ»، وأبو القاسم ابن بنت منيع، وجده في «مسنده الكبير»، وأبو القاسم الطبراني في «معجمه» الأكبر والأوسط، وأبو أحمد العسكري، وأبو سليمان بن زبر، وابن قانع، وقال: هو ابن عثمان بن ربيعة بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف، وابن الجوزي، وابن حبان، وقال: له صحبة، وأبو عيسىٰ الترمذي، والفلاس، فيما ذكره عنه ابن السكن، وأبو الفتح الأزدي وقال: تفرد عنه بالرواية عبد الله بن عثمان، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم رضي الله عنهم».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٤١٥) عند حديث يرويه زياد هذا أيضًا:** «... وهو **ضعيف جدًّا**، فإن زيادًا هذا وهو ابن أبي زياد الجصاص؛ قال الذهبي في «الميزان»: قال ابن معين وابن المديني: **ليس بشيء**. وقال أبو زرعة: **واهٍ**.

وقال النسائي والدارقطني: **متروك**. وأما ابن حبان فقال في «الثقات»: ربما يهم. قلت -الذهبي-: بل هو مجمع علىٰ ضعفه».

- **وقال في «الضعيفة» (٨/ ٤٤٤)**: «.. لكن زياد هذا، وهو ابن أبي زياد الجصاص؛ **متروك شديد الضعف**، قال ابن المديني: «**ليس بشيء**»، وضعفه جدًّا. وقال النسائي وابن عدي والدارقطني: (**متروك**)»[1].

١٩٣- (خ م ت ق) زياد بن عبد الله بن الطفَيل العامري، البَكَّائي، بفتح الموحدة وتشديد الكاف، أبو محمد الكوفي، صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعًا كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٩-١٠)**: «قال الحافظ في ترجمة البكائي: «صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، **ولم يثبت أن وكيعًا كذبه**».

---

(١) وقال أبو حاتم: «**منكر الحديث**»، وقال ابن عدي: «واسطي **متروك الحديث**»، وقال الذهبي في «المغني»: «**تركوه**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دوري» (٤/ ٣٨٥)، «الجرح» (٣/ ٥٣٢)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٢٣)، «الكامل» (٥/ ٦٠)، «سؤالات البرقاني» (١٦٢)، «تاريخ بغداد» (٨/ ٤٧٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٢٠).

قلت: وكأن الحافظ يشير بهذا الكلام إلىٰ ما تقدم عن الترمذي من روايته عن البخاري عن محمد بن عقبة عن وكيع أنه قال في زياد: «يكذب في الحديث».

ولكنني لا أدري ما وجه تضعيفه لهذه الرواية مع أن إسنادها صحيح رجاله أئمة نقاد غير محمد بن عقبة وهو أبو المغيرة الشيباني، وهو ثقة كما قال الحافظ نفسه، ومن الممكن أن يقال: وجه ذلك، أن يكون هناك رواية أخرىٰ عن وكيع تخالف هذه الرواية، ومن الممكن أن يكون راويها أوثق من ابن عقبة هذا، ويؤيد الإمكان الأول قول صاحب «التهذيب»: «قال وكيع: هو أشرف من أن يكذب».

. **ولكن من الذي روىٰ هذا القول عن وكيع؟** حتىٰ نرىٰ هل هو أوثق أم راوي القول الأول؟»[1].

---

(١) الذي روىٰ هذا القول عن وكيع هو محمد بن عقبة نفسه، والذي رواه عن هذا هو البخاري نفسه، كما في «التاريخ الكبير» (٣/ ٣٦٠) و«ضعفاء العقيلي» (٢/ ٣٨٧)، فالسند هو هو، وبين الكلام الأول والثاني تباين عظيم، ولا شك أن ما في كتاب الشيخ نفسه أصح مما ينقله عنه تلميذه، بدليل أن العقيلي وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٨٥)، وابن عدي في «الكامل» (٥/ ٦٩)، وأبا أحمد الحاكم نقلوه كما هو في «تاريخ البخاري».

وبهذا يتبين أن الغلط والوهم من الترمذي الإمام الحافظ نفسه كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٢/ ١٦٣). فيصح بهذا تضعيف الحافظ للرواية الأولىٰ كما عبّر الشيخ -رحم الله الجميع-.

١٩٤- (س) زياد العصفري، (ويقال: دينار)، والد سفيان، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢٣٦)**: «(تنبيه): قد عرفت مما تقدم أن حبيب بن النعمان والراوي عنه **زياد العصفري** هما من رجال أصحاب السنن حاشا النسائي، ومع ذلك فالأول منهما رمز له الحافظ في كتابيه «التهذيب» و«**التقريب**» ثم الخزرجي في «الخلاصة» بـ (د ق)، ففاتهم الرمز له بـ (ت) أيضًا.

والآخر رمزوا به بـ (س) أي النسائي، ففاتهم الرمز له بالثلاثة (د ق ت)، ثم لا أدري إذا كان الرمز المذكور (س) أرادوا به سننه الكبرىٰ أم الصغرىٰ. والراجح الأول. والله أعلم»[1].

١٩٥- (تمييز) زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المدني، ثقة جليل، من الرابعة، مات سنة عشرين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ١٧٢-١٧٣) عند حديث يرويه حسين بن زيد بن الحسن عن أبيه هذا عن الحسن بن علي**: «وهذا سند ضعيف، رجاله موثقون، لكنه معلول بالانقطاع وغيره كما يأتي...

والواقع أن النفس لم تطمئن لهذا الحديث؛ لغرابته، وشبهة الانقطاع بين زيد بن الحسن وأبيه...

---

(١) انظر: «سنن أبي داود» (٣٥٩٩)، «جامع الترمذي» (٢٣٠٠)، «سنن ابن ماجه» (٢٣٧٢).

قلت: ولم يرو له النسائي شيئًا، لا في «المجتبىٰ»، ولا في «الكبرىٰ».

وأيضًا فـ (حسين بن زيد) أورده الذهبي في «المغني»، وقال: «قال أبو حاتم: تعرف وتنكر».

وأيضًا فـ (زيد بن الحسن) نفسه على جلالته، **لم يوثقه غير ابن حبان (٤/ ٢٤٥)، ولم يرو** عنه كبير ثقة!».

١٩٦ - (ت س) زيد بن عطاء بن السائب الكوفي، الثقفي، مقبول، من السابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ١٧٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق زيد هذا: «**قلت**: وإسناده حسن، رجاله ثقات معروفون غير زيد هذا، فقال أبو حاتم: ليس بالمعروف، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد روى عنه جمع»[1].

❊❊❊

---

(١) صحح له الترمذي في «جامعه» (١٣٢٠).

ينظر: «الجرح» (٣/ ٥٧٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٨٩).

قلت: وفي «ظلال الجنة» (٢/ ٥٢٦/ ١١٠٦) صَرَّح **بأنه مجهول الحال.**

حرف السين المهملة

١٩٧- (د س ق) سابق بن ناجية، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٢٩-٣٠) عند حديث يرويه سابق هذا:** «**قلت**: وهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الجهالة، والاضطراب:

١- أما الجهالة؛ فهي جهالة سابق هذا -وهو ابن ناجية-، قال الذهبي في «الميزان»: «ما روىٰ عنه سوىٰ هاشم بن بلال».

قلت -الألباني-: .. فهو مجهول العين، وقد كنت قلت في تعليقي علىٰ «الكلم الطيب» (ص٣٤- الطبعة الثانية): إنه مجهول الحال؛ فقد رجعت عنه، ولعل السبب في ذلك أنني اعتمدت يومئذٍ علىٰ قول الحافظ في «التقريب»: إنه **مقبول!** ولم أرجع إلىٰ ترجمته في «التهذيب» لأتبين أنه لم يرو عنه سوىٰ هاشم هذا، فتنبه!».

١٩٨- (د) سالم بن دينار أو ابن راشد الهجيمي، أبو جميع القزَّاز البصري، مقبول، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ٢٠٦)**: «وثقه ابن معين وغيره، وقال أحمد: «أرجو ألَّا يكون به بأس»، فقول الحافظ في «التقريب»: «مقبول»؛ مما لا وجه له **عندي** بعد توثيق من ذكرنا إيَّاه ورواية جماعة من الثقات عنه».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٨٦٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق سالم هذا:** «**قلت:** وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وفي سالم بن دينار كلام لَيِّن لا يضر، وقد وثقه ابن معين وابن حبان (٦/ ٤١١) وغيرهما»[1].

١٩٩- (م د س) سالم بن أبي سالم، سفيان بن هانئ الجَيْشَاني، بجيم مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم معجمة، مصري، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٢٢١) بعد أن أورد حديثًا من طريق سالم هذا عن أبيه:** «وقول الحافظ في الابن: «مقبول»! غير مقبول منه، لأنه روىٰ عنه جمع من الثقات، مع توثيق مسلم أيضًا إياه بإخراجه لحديثه»[2].

٢٠٠- (ت ق) سالم بن عبد الله الخياط البصري، نزل مكة، وهو سالم مولىٰ عكاشة، وقيل هما اثنان، صدوق سيئ الحفظ، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٣٩٠-٣٩١) بعد أن أورد حديثًا من طريق سالم هذا ونقل عن البيهقي قوله «وهذا أيضًا إسناد ضعيف»:** «**قلت -الألباني-:** بل هو أسوأ من ذلك، فإن سالمًا هذا -وهو ابن عبد الله-

---

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لين».
وقال الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٥٥): «**ليس بمتروك، حمل الناس عنه**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٨١)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٥٨).

(٢) قال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ١٨٣): «خرج إمام الأئمة حديثه في «صحيحه»، وكذا ابن حبان، وأبو عوانة، والحاكم، وذكره أبو عبد الله بن خلفون في «جملة الثقات». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

وإن كان قد وثقه بعضهم؛ فإنه -مع كون توثيقه في نفسه لين، كقول بعضهم: «ما أرىٰ به بأسًا»- قد ضعفه الجمهور، بل قال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال ابن معين: «**لا يسوىٰ فلسًا**»، وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٣٤٢): (كان ممن يقلب الأخبار، **وينفرد بالمعضلات** عن الثقات)»[1].

٢٠١- (ت) سالم بن عبد الواحد المرادي، الأنعُمي، بضم المهملة، أبو العلاء الكوفي، مقبول، وكان شيعيًّا، من السادسة.

---

(١) وقال أبو حاتم: «**ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به**»، وقال الدارقطني: «**ليِّن الحديث**»، وقال أحمد في رواية حرب: «**ثقة**»، وقال ابن عدي: «**ما أرىٰ بعامة ما يرويه بأسًا**»، وقال يحيىٰ بن آدم عن سفيان: «حدثنا سالم المكي، **وكان مرضيًّا**»، وقال ابن حبان: «**يقلب الأخبار ويزيد فيها ما ليس منها.. لا يحل الاحتجاج به**».
ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ١١٥)، «الجرح» (٤/ ١٨٤)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٣٢)، «الكامل» (٥/ ٤١٧)، «المجروحين» (١/ ٤٣٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٦١).

قلت -فواز-: يبدو أن حكم الحافظ ابن حجر ليس بعيدًا عن الصواب، فقد رأينا بعض الأئمة يوثق سالمًا هذا كسفيان وأحمد وابن عدي، والبعض الآخر يضعفه تضعيفا خفيفًا كأبي حاتم والدارقطني، ولم أر من ضعفه جدًّا إلا النسائي وابن معين في رواية، وإذا استحضرنا أن ابن معين والنسائي معدودان من المتشددين في الجرح زال الإشكال بإذن الله تعالىٰ، وظهر صواب حكم الحافظ، والله أعلم.

تنبيه: نقل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ عن ابن حبان أنه قال في سالم الخياط هذا: «كان ممن يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات»، وهذا وهم من الشيخ، فإن ابن حبان إنما قال هذا في ترجمة (سالم بن عجلان الأفطس) وهو مترجم عنده قبل صاحبنا هذا مباشرة، فاشتبه الأمر وانتقل بَصَرُ شيخنا الإمام -رحمه الله تعالىٰ-.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٢٣٥) عند حديث يرويه سالم هذا: «قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، غير سالم أبي العلاء، وهو مقبول الحديث كما قال الطحاوي، ووثقه ابن حبان والعجلي، وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه»[1].

٢٠٢- (ق) سالم بن عتبة بن عُوَيم بن ساعدة الأنصاري، المدني، ويقال: اسم أبيه عبد الله أو عبد الرحمن، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٣٥): «وسالم بن عتبة قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، والأولىٰ أن يقال فيه: مجهول، فإنه لا يعرف إلا في هذا الإسناد، ولم يوثقه أحد».

٢٠٣- (د س) السائب بن حُبَيْش، بمهملة وموحدة ومعجمة، مصغر، الكلاعي، بفتح الكاف، الحمصي، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣ / ٥٩) بعد أن خَرَّج حديثًا من طريق زائدة عن السائب بن حبيش هذا: «وهذا إسناد حسن، رجاله

---

(١) وقال أحمد: «الكوفيون يروون عنه». وذكره أبو العرب القيرواني وابن خلفون في كتاب «الثقات». وقال النسائي: «ضعيف الحديث».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٨٦)، «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٣٣٥٤)، «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (٢٢٩)، «شرح مشكل الآثار» (٢/ ٨٥)، «الكامل» (٤/ ٣٧٣)، «الثقات» (٦/ ٤١٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٦٠-١٦٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ١٩٣).
قلت: وفي «الضعيفة» (١٤/ ٥٠٤) تبنىٰ الشيخ تضعيفه وهو الأقرب.

ثقات رجال الصحيح؛ غير السائب بن حبيش، وهو الكَلاعي الحمصي، **وقد وثقه** العجلي وابن حبان. وقال الدارقطني: «**صالح الحديث** من أهل الشام، لا أعلم حدث عنه غير زائدة».

قلت -الألباني-: وقال الحاكم بعد أن أخرج الحديث: «**وقد عرف من مذهب زائدة أنه لا يحدث إلا عن الثقات**». ووافقه الذهبي.

وهذه فائدة لا تجدها في كتب الرجال؛ فينبغي أن تقيد.

هذا وقد ذكر في «التهذيب» راويًا آخر عنه؛ وهو حفص بن عمر بن رواحة الحلبي»[1].

- وانظر: «الثمر المستطاب» (١/ ١١٧).

٢٠٤- (٤) سِباع، بكسر أوله ثم موحدة، ابن ثابت، حليف بني زُهرة، قال: أدركتُ الجاهلية، وعدَّه البغوي وغيره في الصحابة، وابن حبان في ثقات التابعين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٧٨٥) عند حديث (أَقِرُّوا الطير علىٰ مكناتها)، يرويه سباع هذا: «ضعيف[2].. وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

---

(١) وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

ينظر: «سؤالات البرقاني للدارقطني» (٢١٣)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ٤١٣)، «معرفة الثقات» للعجلي (١/ ٣٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٨٢-١٨٣)، «البدر المنير» (٤ / ٣٨٧-٣٨٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ١٩٨).

(٢) **قال الناشر (سعد الراشد) تعليقاً علىٰ هذا الموضع**: «صحح الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ =

وفي «التلخيص»: (د، س)! فلم يصنع شيئًا! فقد قال في ترجمة سباع بن ثابت هذا: «**لا يكاد يعرف**..»... وبالجملة؛ فالحديث فيه علتان: الاضطراب، والجهالة.

أما الاضطراب فكما تقدم عن الذهبي... فإن كان المحفوظ الأول؛ **فالعلة جهالة سباع**»[1].

٢٠٥- (د) سُبَيع بن خالد، ويقال: خالد بن سبيع، ويقال: خالد بن خالد اليَشكري البصري، مقبول، من الثانية.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٥٤٣)**: «ثقة، وثقه ابن حبان والعجلي، وروىٰ عنه جمع من الثقات، فقول الحافظ فيه: «مقبول» **غير مقبول**»[2].

- وانظر: «الصحيحة» (٤/ ٤٠٠).

=

هذا الحديث في «صحيح الجامع» (٧٧ ١١)، و«صحيح سنن أبي داود»، و«الإرواء» (٤/ ٣٩١). والتخريج هنا متأخر عن تخريجه هناك -كما يظهر من خلال خط االشيخ-، أضف إلىٰ هذا: أن كلامه هنا فيه زيادة بيان وتحقيق؛ مما يرجح أن التضعيف هو الصواب».

(١) وقال ابن سعد: «**كان قليل الحديث**». وصحح ابن حجر صحبته، فذكره في القسم الأول من «الإصابة» (٣/ ٢٨).

ينظر: «الطبقات الكبرىٰ» (٥/ ٤٦٤)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ١٩٩)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٠٨).

قلت: وفي «صحيح أبي داود» (٨/ ١٨٣) أطلق عليه الشيخ التوثيق وصحح له هذا الحديث الذي معنا، ثم ضعفه الشيخ هنا وفي «ضعيف موارد الظمآن» (رقم١٧٢).

(٢) وذكره ابن خلفون في «الثقات» كما في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٢١١).

٢٠٦- (بخ) سحَّامة، بمهملتين مفتوحتين وتثقيل الثانية، ابن عبد الله أو ابن عبد الرحمن بن الأصمّ البصري أو الواسطي، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ١٢٩):** «ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد روىٰ عنه جمع من الثقات، وقال الحافظ: «**مقبول**»، **وهذا في رأيي تقصير**، وعهدي به يقول في مثله في كثير من الأحيان: «صدوق»، **وهذا هو الأولىٰ**، لأنه تابعي مُوَثَّق»[1].

٢٠٧- (خت م ٤) سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري، أخو يحيىٰ، صدوق سَيِّئ الحفظ، من الرابعة، مات سنة إحدىٰ وأربعين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧٤٦):** «مختلف فيه، قال أحمد: «ضعيف»، وكذا قال ابن معين في رواية، وقال في أخرىٰ: «صالح»، وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن سعد: «**كان ثقة** قليل الحديث»، وقال الترمذي: «تكلموا فيه من قِبل حفظه»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٩٨) وقال: «كان يخطئ».

قلت: ولهذا أورده الذهبي في رسالته المتقدمة «المتكلم فيهم» (١١١/ ١٤١)، فمثله **حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ»[2].

---

(١) **قال الذهبي في «السير» (١٠/ ٣١٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق سحامة هذا:** «هذا حديث **حسن عالٍ جدًّا، وسحامة** مذكور في كتاب «الثقات» لابن حبان، وقد أخرج له البخاري هذا الحديث في كتاب «الأدب». اهـ

(٢) وقال ابن عدي: «له أحاديث **صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرىٰ بحديثه بأسًا بمقدار ما يرويه**». وقال العجلي وابن عمار: «**ثقة**»، وقال ابن حبان أيضًا: «**رديء الحفظ**».

٢٠٨- (خت د تم س) سعد بن عياض الثُّمالي، بضم المثلثة، الكوفي، صدوق، من الثانية، وله رواية مرسلة، مات بأرض الروم.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٨٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي إسحاق السبيعي عن سعد هذا:** «قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين غير سعد بن عياض، **لم يرو عنه غير أبي إسحاق، ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول**، وقد أشار إلىٰ ذلك الذهبي بقوله في «الميزان»: «روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي فقط»[1].

٢٠٩- (ع) سعيد بن إياس الجُرَيرِي، بضم الجيم، أبو مسعود البصري، ثقة، من الخامسة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، مات سنة أربع وأربعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٣٢)**: «والجريري هو: سعيد بن إياس **وكان تغير**، وروىٰ عنه إسحاق بن يوسف -وهو الأزرق- بعد التغير -كما قال ابن الكيَّال في «الكواكب (ص١٨٣-١٨٤)-، **لكن ذلك لا يضر**

=

ينظر: «الجرح» (٤/ ٨٤)، «معرفة الثقات» (٥٦٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٨٣)، «الكامل» (٥/ ٤٣٤)، «مشاهير علماء الأمصار» (٥٣٥)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(١) وقال أبو حاتم كما في «المراسيل» (رقم٢٤٤): **«تابعي من أصحاب ابن مسعود»**.

وقال الحافظ في «التهذيب» (٢/ ٢٨٥): «وذكر مسلم أن أبا إسحاق تفرد بالرواية عنه. وقال ابن سعد: **كان قليل الحديث**».

إن شاء الله؛ **لأن تغيره كان قليلًا**؛ كما قال الذهبي في «الميزان»، وكذلك قال في «الكاشف»: (وهو حسن الحديث)».

- **وقال في تعليقه علىٰ «هداية الرواة» (٤/ ٢٠٣-٢٠٤)**: «**تحقيق القول: أنه لم يكن اختلاط الجريري فاحشًا**، كما قال ابن حبان وغيره، وهذا وجه إخراج الشيخين لحديثه من رواية بعض المذكورين بأنهم رووا عنه بعد الاختلاط، مثل خالد بن عبد الله الواسطي -عندهما-، وحماد بن أسامة، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوهاب الثقفي -عند مسلم-، وكذا أخرج حديثه من روايته يزيد بن هارون، وهو ممن روىٰ عنه أيضًا بعد الاختلاط كما في «تهذيب ابن حجر»...

فالخلاصة: أن المعتمد في سعيد الجريري **أنه حسن الحديث**، كما جزم به الذهبي في (الكاشف)»[1].

---

(١) يُفهم من ترجمة الذهبي لسعيد هذا في «الميزان» و«تذكرة الحفاظ» أنه لا يراه اختلط اختلاطًا، وإنما تغير قليلًا فقط، فقال في «الميزان» (٢/ ١٢١): «أحد العلماء الثقات، **تغير قليلًا**».

وقال في «التذكرة» (١/ ١٥٥): «وثقه جماعة، وقال أحمد بن حنبل: سألت ابن علية: أكان الجريري اختلط؟ فقال: لا، كبُر الشيخ فَرَقَّ. وأما ابن أبي عدي فقال: لا نكذب الله، سمعنا من الجريري وهو مختلط. وأما يزيد فقال: دخلت البصرة سنة اثنتين وأربعين ومائة فسمعت من الجريري **ولم ننكر منه شيئًا**».

قلت -فواز-: جمهور الأئمة المتقدمين علىٰ أنه اختلط اختلاطًا يمنع من قبول حديثه الذي رواه في حال اختلاطه، وفرقوا بين من روىٰ عنه قبل الاختلاط فحديثه مقبول، وبين من روىٰ عنه بعد الاختلاط فحديثه مردود، قال أبو حاتم:

- وانظر: «الصحيحة» (٦/ ١٥٤) (٧/ ٢٣٩).

«تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح، وهو حسن الحديث».

وقال ابن معين عن ابن أبي عدي: «لا نكذب الله، سمعنا من الجريري وهو مختلط».

وقال ابن معين: «قال يحيىٰ بن سعيد لعيسىٰ بن يونس: أسمعت من الجريري؟ قال: نعم. قال: لا ترو عنه. يعني لأنه سمع منه بعد اختلاطه». وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله، إلا أنه اختلط في آخر عمره».

وقال العجلي: «بصري ثقة، واختلط بآخره، روىٰ عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي، وكل ما روىٰ عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري وشعبة وابن علية، وعبد الأعلىٰ من أصحهم سماعًا منه قبل أن يختلط بثمان سنين».

وقال أبو داود: «أرواهم عن الجريري: إسماعيل بن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد». وقال ابن عدي: «وسعيد الجريري هذا مستقيم الحديث، وحديثه حجة من سمع منه قبل الاختلاط.. وسبيله كسبيل سعيد بن أبي عروبة، لأن سعيد بن أبي عروبة أيضًا اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه مستقيم حجة».

وقال النسائي: «من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء، وكذلك بن أبي عروبة».

وقال ابن حبان: «كان قد اختلط قبل أن يموت بثلاث سنين».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢)، «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٢٦١)، «معرفة الثقات» (٥٧٦)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٧١)، «الكامل» لابن عدي (٥/ ٥١١-٥١٤)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٢٠٦)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٩٣).

قلت: وقد وافق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في مواطن أخرىٰ من كتبه الحافظَ علىٰ حكمه. انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (١/ ٢٤٨)، «الصحيحة» (٧/ ١١٣٢)، «الضعيفة» (١٢/ ٨٨٧).

٢١٠- (٤) **سعيد بن بشير الأزدي مولاهم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشامي، أصله من البصرة أو واسط، ضعيف، من الثامنة، مات سنة ثمان أو تسع وستين.**

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٥٥) عند حديث يرويه سعيد هذا:** «**قلت**: ورجاله ثقات، إلا أن سعيد بن بشير -مع حفظه- قد تكلم بعضهم فيه، وقد وثقه جمع من الحفاظ، خلافًا لمن زعم -من الكتَّاب المعاصرين المتشددين على المرأة- أنه ضعيف جدًّا، وأوهم القراء أنه لا مُوَثق له، والواقع يكذبه، ومنهم إمام الأئمة البخاري، حتى إن الحافظ الذهبي في «الكاشف» لم يزد على قوله فيه -بعد وصفه إياه بـ (الحافظ)، وزاد في «السير» (**الصدوق**)-: «قال (خ): يتكلمون في حفظه، وهو محتمل. وقال دُحَيم: **ثقة**، كان مشيختنا **يوثقونه**»...

قلت -الألباني-: فمثله **وسط حسن الحديث لذاته، أو لغيره على الأقل**»[1].

---

(١) حُكم الشيخ هنا على سعيد هذا يخالف ما قرَّره هو نفسه في مواطن كثيرة من كتبه، حيث حكم عليه بالضعف المطلق موافقةً للحافظ ابن حجر، بل ومستشهدًا بكلامه، ومُنكِرًا على من وثقه، قال رَحِمَهُ اللهُ في «الإرواء» (٢/ ٨٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق سعيد هذا، ونقل عن الحاكم قوله: «صحيح الإسناد، وسعيد بن بشير إمام أهل الشام في عصره إلا أن الشيخين لم يخرجاه بما وصفه أبو مسهر من سوء حفظه ومثله لا ينزل بهذا القدر»، ووافقه الذهبي.

قلت -الألباني-: وفي ذلك نظر، فإن سعيدًا هذا **ضعفه الجمهور**، والذهبي نفسه =

٢١١- (د ت) سعيد بن حيان التيمي، الكوفي، والد يحيىٰ، وثقه العجلي[1]، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٢٥٤) عند حديث يرويه سعيد هذا:**

«وهذا إسناد ضعيف، علته والد أبي حيان واسمه سعيد بن حيان، قال الذهبي: «**لا يكاد يعرف**، وعنه ولده، روىٰ له الترمذي حديثًا عن علي وقال فيه: **غريب**».

وأما قول الحافظ في «تخريج الهداية» بعد أن عزاه للشافعي: «ورجاله ثقات» فإنما عمدته في ذلك توثيق ابن حبان وكذا العجلي لسعيد بن حيان، وهما من المعروفين بالتساهل في التوثيق، فلا يطمئن القلب لتفردهما بالتوثيق،

=

أورده في كتاب «الضعفاء» (ق ١٦٥-١- ٢)، وقال: «وثقه شعبة، وفيه لين، قال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: فاحش الخطأ».

قلت -الألباني-: **فهذا جرح مفسر يقدم علىٰ توثيق شعبة ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه «ضعيف»**.

وانظر أيضًا تضعيف الشيخ لسعيد هذا مطلقًا في «الصحيحة» (٢/ ٣٤٨) (٣/ ٤٨٣) (٤/ ١١٧)، و«الضعيفة» (٢/ ١١٥) (٤/ ٢٠٧) (٧/ ٤٩٣)، وغيرها من المواطن الكثيرة.

ولا شك أن العمل علىٰ تضعيف سعيد هذا، ومن قرأ ترجمته في «التهذيب» وغيره يجزم بصواب حكم الحافظ، وحكم الشيخ في غير موطن.

(١) الظاهر أن الحافظ يتبنىٰ هذا التوثيق؛ بدليل أنه أنكر علىٰ ابن القطان تجهيله لسعيد هذا مستدلًا عليه بتوثيق العجلي إيَّاه؛ فقال في «التهذيب» (٢/ ٣٠١): «لم يقف ابن القطان علىٰ توثيق العجلي، **فزعم أنه مجهول**».

وكأنه لذلك **ضَعَّف الحافظ حديثَ علي هذا** كما تقدم. والله أعلم»[1].

٢١٢- (س ق) سعيد بن أبي خالد الأحمسي، الكوفي، أخو إسماعيل، صدوق، من الثالثة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٠٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أخيه: «قلت: وهذا إسناد **ضعيف**، وفيه علتان:

الأولىٰ: جهالة أخي إسماعيل بن أبي خالد، قال الحافظ في «باب المبهمات»: «إسماعيل له أربعة إخوة: أشعث، وسعيد، وخالد، والنعمان».

قلت -الألباني-: وكلهم غير معروفين، وكلهم مترجمون في «الجرح والتعديل» وغيره، حاشا خالدًا فإني لم أر من ذكره.

ثم إن ثلاثتهم لا يُعرفون إلا برواية أخيهم إسماعيل عنهم، **ولم يوثقهم أحد، سوىٰ سعيد، فقد وثقه العجلي وابن حبان، وهما معروفان بالتساهل في التوثيق.**

وقال ابن القطان في «الوهم والإيهام» (٢/ ٥/ ١): «**لا أعرفه**».

---

(١) وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٩٠): «**لا تعرف له حال**، ولا يعرف من روىٰ عنه غير ابنه»، فتعقبه ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٧٢٢) فقال: «قد عرفه ابن حبان فذكره في «ثقاته» وذكر أنه روىٰ عنه مع ولده الحارث بن سويد».
وذكره ابن خلفون في «الثقات» كما في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٢٨٠)، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**»!

وهو من الأحاديث التي ضعفها مستنكِرًا علىٰ عبد الحق سكوته عنها!»[١].

٢١٣- (خت) سعيد بن داود بن أبي زَنْبَر، بفتح الزاي وسكون النون وفتح الموحدة، الزنبري، أبو عثمان المدني، صدوق له مناكير عن مالك، ويقال: اختلط عليه بعض حديثه، وكذبه عبد الله بن نافع في دعواه أنه سمع من لفظ مالك، من العاشرة، مات في حدود العشرين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٦٠٧) عند أثرٍ يرويه سعيد هذا عن مالك: «هو باطل - في نقدي - سندًا ومتنًا. أما السند؛ فإن سعيد بن داود الزبيدي ضعفه ابن المديني، وكذبه عبد الله بن نافع الصائغ في قصةٍ مذكورة في ترجمته في «تاريخ بغداد» و«التهذيب».

وقال الحاكم: «روىٰ عن مالك أحاديث موضوعة». وقال الخطيب وغيره: «حدث عن مالك، وفي أحاديثه نكرة». وقال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٣٢٥): (لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة الاعتبار)».

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٧٧٨) عند حديث يرويه سعيد هذا عن مالك: «منكر... وعلته سعيد هذا: قال ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٣٢٥): «يروي عن مالك أشياء مقلوبة...، لا تحل كتابة حديثه إلا علىٰ وجه الاعتبار».

وقال الذهبي في «المغني»: ضعفه أبو زرعة وغيره، وقال ابن معين: ليس بثقة»[٢].

---

(١) وقال الإمام أحمد: «سعيد لا أعرفه». «سؤالات المروذي» (١٩٤).

(٢) وقال أبو داود: «متروك الحديث».

٢١٤- (ت ق) سعيد بن زكريا القرشي، المدائني، صدوق لم يكن بالحافظ، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٩٨٨)**: «(سعيد بن زكريا المدائني أبو عمر، أو أبو عمرو)، وهذا هو الذي يصدق عليه قول الهيثمي المتقدم: «اختلف في ثقته وجرحه»؛ فقد ذكروا في ترجمته نحو عشرة أقوال متضاربة: ما بين موثق، ومضعف، ومتوسط، **ولعل أقربها** ما رواه الأثرم عن الإمام أحمد قال: «كتبنا عنه، **ثم تركناه**. فقلت له: لم؟ قال: لم يكن به -أرىٰ- في نفسه بأس، ولكن **لم يكن صاحب حديث**».

وهذا جرح مفسر؛ فمثله قد يحسن حديثه؛ **إن وجد** له شاهد أو متابع»[1].

=

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٢٠٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٤٤٦)، «المجروحين» (١/ ٤٠٩)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤١٧-٤٢٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٢٨٦-٢٨٧).

قلت: وفي «الصحيحة» (٦/ ٩٢٣) نقل الشيخ حكم الحافظ وأقرَّه.

(١) وقال أحمد وابن معين وصالح بن محمد وأبو مسعود الرازي: «**ثقة**»، وقال أحمد مرة: «**ما به بأس إن شاء الله، كتبنا عنه** أحاديث زمعة». وقال يحيىٰ بن معين مرة: «**ليس به بأس**»، وقال مرة: «**ليس بشيء**». وقال البخاري: «**صدوق**». وقال عثمان ابن أبي شيبة: «**لا بأس به صدوق**، لكنه لم يكن يعرف الحديث»، وقال أبو حاتم: «**صالح ليس بذاك القوي**». وقال الخطيب بعد أن نقل تضعيفه عن زكريا الساجي: «**خالف زكريا في هذا القول جماعة من الأئمة فوصفوا سعيدًا بالصلاح والثقة**..

ثم ساق بسنده توثيق من سبق..».

=

٢١٥- (د س) سعيد بن زياد الشيباني، المكي، مقبول، من السادسة [أيضًا].

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١١٤) عند أثر يرويه سعيد هذا عن طاووس:** «إسناده صحيح، وسعيد هذا هو ابن زياد الشيباني المكي، وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان وغيرهم، وروىٰ عنه جمع»[1].

٢١٦- (د س) سعيد بن زياد المكتب، المُؤَذِّن المدني مولىٰ جهينة، مقبول، من السادسة أيضًا.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٨١) بعد أن أورد حديثًا من طريق سعيد هذا:** «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات مشهورون غير سعيد بن زياد المؤذن، فوثقه ابن حبان وحده[2]، **لكن روىٰ عنه جمع من الثقات**».

=

ينظر: «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٧٤)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٧٢-٧٣)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٣٥-٤٣٧) مع الحاشية.

(١) وثقه ابن معين والعجلي، وقال ابن معين مرة: «صالح»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن خلفون في «الثقات». وقال الدارقطني: «لا يحتج به، ولكن يعتبر به».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دارمي» (٣٧٤)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٢)، «سؤالات البرقاني» (١٨٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٢٩٥).

(٢) (٦/ ٣٥٦).

٢١٧- (خت م د ت ق) سعيد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو الحسن البصري، أخو حماد، صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة سبع وستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٩٧)**: «سبق عن الحاكم أن مسلمًا لم يحتج بسعيد بن زيد -وهو الموافق لعدم ذكر الحافظ القيسراني إيَّاه في كتابه «رجال الصحيحين»-، **وهذا خلاف** ما في «التهذيب» وفروعه كـ «**التقريب**».

وقد أزال الإشكال الحافظ في قوله المتقدم: «أخرج له مسلم متابعة»[1] فخذها فائدة عزيزة من هذا الحافظ جزاه الله خيرًا».

٢١٨- (سي) سعيد بن سعيد التغلبي، بمثناة ومعجمة، الكوفي، أبو الصباح، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٠٨٤)**: «**ذكره ابن حبان أيضًا في «الثقات»** (٦/ ٣٦٤) لكن وقع فيه «... ابن أبي سعيد الثعلبي»! وهو خطأ كما بينت في «تيسير الانتفاع»، وقد تبين من هذا التخريج أنه **روىٰ عنه ثلاثة من الثقات**، وهم: وكيع، وأبو أسامة، ومحمد بن ربيعة الكلابي، **فهو حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ، وهذا الثالث منهم لم يُذكر في «التهذيبين» فيستدرك عليهما، والله الموفق»[2].

---

(١) وهو ما نقله عنه ابن علان، وهو في «نتائج الأفكار» (٥/ ٢٧٦).

(٢) وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيىٰ: «**لا أعرفه**» (رقم ٤٠٤)، وذكر الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٣٢): أن الأزدي ضعفه.

٢١٩- (م د) سعيد بن عبد الجبار بن يزيد القرشي، أبو عثمان الكرابيسي، البصري، نزيل مكة، صدوق، من العاشرة، مات سنة ست وثلاثين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٣٦٣) و(١٠/ ٤١٠): «ثقة من رجال مسلم».

- وقال في «ظلال الجنة» (١/ ٨٨/ ١٩٧) عند حديث يرويه سعيد هذا: «إسناده صحيح»[1].

٢٢٠- (س) سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الزُّبيدي، بضم الزاي، أبو شيبة الكوفي، قاضي الرَّيِّ، مقبول، من السادسة، مات سنة ست وخمسين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٤٥٧): «وأبو شيبة هو سعيد بن عبد الرحمن الزبيدي الكوفي، قاضي الري، وثقه ابن معين وأبو داود وابن حبان (٦/ ٣٦٥)، وقول البخاري فيه: «لا يتابع في حديثه» ليس جرحًا

=

قلت: وفي «الضعيفة» (٤/ ٢٩٦) و(١١/ ٢٣٧) حكم عليه الشيخ بالجهالة، واستشهد في الموضع الثاني بقول الحافظ.

(١) قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال أبو بكر الخطيب والذهبي: «ثقة» وذكره ابن حبان في «الثقات».

ينظر: «الجرح» (٤/ ٤٤)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٢١) مع الحاشية، «الكاشف».

مُبيَّنًا، وقد يعني به حديثًا معينًا فلا يضره[١]، فقول الحافظ فيه: «مقبول»؛ تقصير ظاهر»[٢].

٢٢١- (بخ م ٤) سعيد بن عبد العزيز التنوخي، الدمشقي، ثقة إمام سوَّاه أحمد بالأوزاعي، وقدَّمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره، من السابعة، مات سنة سبع وستين وقيل بعدها، وله بضع وسبعون.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٩٠-٦٩١) بعد أن بيَّن أن رواية أبي مسهر عنه ليست في حال اختلاطه: «وإن مما يؤيد ذلك: أن الإمام مسلمًا قد احتج في «صحيحه» برواية أبي مسهر عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد، كما في «تهذيب المزي»، وما أجد لهذا وَجهًا إلا ما تقدم، **أو أن اختلاطه كان ضَيِّقًا لا يضر، وهو الذي يَكني عنه بعضهم بأنه:** «تغير»؛ **وهو ما وصفه به الحافظ حمزة الكناني، وهذا الوصف هو الذي يلتقي مع إطلاقات أئمة الجرح الثناء عليه،** كقول أحمد: «ليس بالشام رجل أصح حديثًا منه». وقول ابن معين فيه: «حُجَّة». ونحوه كثير»[٣].

---

(١) نعم؛ هو كذلك، إنما يعني البخاري حديثًا بعينه، وقد تصرف ابن عدي في كلام البخاري، ونقله عنه المزي في «تهذيب الكمال»، فقالا: قال البخاري: لا يتابع في حديثه، وإنما قال البخاري بعد أن أورد حديثًا له: لا يتابع عليه. والفرق بين العبارتين لا يخفىٰ علىٰ عارف. انظر: حاشية «مسند أحمد/ الرسالة» (٢٥/ ١١٧).

(٢) ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٢٩٤٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢٣).

(٣) قال يحيىٰ بن معين: «قال أبو مسهر: كان سعيد بن عبد العزيز **قد اختلط قبل موته،** وكان يعرض عليه قبل أن يموت، وكان يقول: **لا أجيزها**». وقال أبو داود: «سعيد ابن عبد العزيز **تغير قبل موته**».

=

٢٢٢- (ق) سعيد بن عمارة بن صفوان الكلاعي، الحمصي، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ١٥١): «وسعيد بن عمارة قال الأزدي: «**متروك**». وقال ابن حزم: «**مجهول**».

وقال الحافظ في «التقريب»: «ضعيف». وأما الذهبي فقال في «الميزان»: «جائز الحديث» ! **والأقرب قوله في** «الكاشف»: (مستور)»[1].

٢٢٣- (سي) سعيد بن عمير بن نِيَار، بكسر النون بعدها تحتانية، وقيل: بين عمير ونيار: عقبة، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٠٨٤-١٠٨٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق سعيد بن سعيد عن سعيد بن عمير هذا، وذكر أن كليهما موثق: «أما سعيد بن عمير؛ فذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٨٧-٢٨٨)،

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣)، «تاريخ ابن معين (دوري)» (٥٣٧٧)، «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٦٢٠)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٥٤٢-٥٤٤)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٤٢).

قلت: وصفه الشيخ بالاختلاط في مواطن كثيرة من كتبه وفي بعضها استشهد بكلام الحافظ فيه. انظر على سبيل المثال: «الصحيحة» (١/ ٥١٤) و(٤/ ٦١٥) و«الضعيفة» (١٢/ ٣٧٧) و(١٣/ ٣٧٣).

ولم يصفه بالتغير فقط إلا في هذا الموطن، وقد يكون هو ما استقر عليه الشيخ؛ فإن المجلد السابع من «الصحيحة» من آخر ما كتب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٨٧): «**مجهول**».

وقال يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٣/ ١٠١): «**لا بأس به**».

وروىٰ عنه جمع من الثقات، وراجع له «تهذيب المزي» والتعليق عليه (١١/ ٢٥-٢٧)».

٢٢٤- (ت ق) سعيد بن محمد الوراق الثقفي، أبو الحسن الكوفي، نزيل بغداد، ضعيف من صغار الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٢٨٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق سعيد هذا: «ضعيف جدًّا... وسعيد هذا قال ابن معين: «**ليس بشيء**»، وقال ابن سعد وغيره: «**ضعيف**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال الدارقطني: (**متروك**)»[1].

٢٢٥- (بخ ت ق) سعيد بن مرزبان العبسي مولاهم، أبو سعد البقَّال، الكوفي الأعور، ضعيف مدلس، مات بعد الأربعين، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٣٣): «.. لكن ابن المرزبان هذا

---

(١) وقال ابن معين -في رواية المفضل الغلابي عنه-: «**ليس بثقة**»، وقال الجوزجاني: «**غير ثقة**»، وقال الذهبي في «المغني»: «**ضعفوه بمرة**»، وقال في «تلخيص المستدرك» (٣/ ١٤٥): «**متروك**».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (١٢٣٦)، «أحوال الرجال» (٣٦٥)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٧٣)، «سؤالات البرقاني» (١٧٨)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٧٣-٧٥)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٣٥-٣٣٦).

قلت: واقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه فقط في مواطن من كتبه. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٥/ ٥٣٨) و«الضعيفة» (٩/ ١٣٦).

مدلس، بل ضعفه البخاري وغيره **تضعيفًا شديدًا** وتركوه».

ثم قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في (١١/ ٣٥): «قلت: وأبو سعد البقال هو سعيد بن المرزبان، وهو متروك كما تقدم».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٣٢٠): «ضعفه شديد»**[1].

٢٢٦- (فق) سلم بن سلام، أبو المُسيَّب الواسطي، مقبول، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٩٩١)**: «روىٰ عنه جمع غفير سمَّاهم الحافظ المزي في «التهذيب»، فيهم جماعة من الثقات، فهو علىٰ شرط ابن حبان، فلا أدري لِمَ لَم يورده في «الثقات»!

وقال فيه الحافظ: «مقبول»! **وحقه عندي أن يقول: «صدوق»**، كما فهمنا من تخريجاتهم وكثير من ممارساتنا لأقوالهم في بعض التراجم»[2].

(١) قال البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال ابن معين -في رواية أحمد بن سعد بن أبي مريم-: «**ليس بشيء، لا يكتب حديثه**»، وقال -في رواية ابن محرز-: «**لم يكن بثقة**»، وقال عمرو بن علي الفلاس: «ضعيف الحديث، **متروك الحديث**»، وقال الآجري عن أبي داود: «**ليس بثقة**»، وقال النسائي مرة: «**ليس بثقة**»، وقال البرقاني عن الدارقطني: «**متروك**»، وقال ابن حبان: «**كثير الوهم، فاحش الخطأ**»، وقال عمر بن حفص بن غياث: «**تَرك أبي حديث أبي سعد البقال**».

ينظر: «معرفة الرجال لابن معين/ ابن محرز» (١٠٦)، «سؤالات الآجري» (٩٩)، «الكامل» (٥/ ٤٩٤-٤٩٩)، «المجروحين» (١/ ٣٩٨)، «سؤالات البرقاني» (١٧٦)، «تهذيب الكمال» مع تعليق الدكتور بشار (١١/ ٥٣-٥٥)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٣٧).

(٢) وفي «**الضعيفة**» (٩/ ٨) و(١١/ ٣٧٩) حكم عليه الشيخ بالجهالة واستشهد بكلام الحافظ فيه.

٢٢٧- (س) سلم بن عطية الفُقَيمي، بالفاء والقاف، مصغر، الكوفي، لين الحديث، من السادسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ١٧٩) و(٥/ ٢٠٩): «ثقة»[1].

٢٢٨- (خ ٤) سلم بن قتيبة الشَّعيري، بفتح المعجمة، أبو قتيبة الخراساني، نزيل البصرة، صدوق، من التاسعة، مات سنة مائتين أو بعدها.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٣٠٧-٣٠٨) و(٤/ ٥٥٠): «ثقة من رجال البخاري».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ١٤٩) عند حديث يرويه سلم هذا: «**إسناد صحيح** على شرط الشيخين... ذلك لأن سلم بن قتيبة **أوثق** من محمد بن كثير - وهو العبدي[2]- كما يظهر ذلك جليًّا لكل من راجع أقوال

---

(١) قال يعقوب بن سفيان: «**ثقة**». وقال أبو حاتم: «**شيخ يكتب حديثه**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ليس بالقوي**». وذكره ابن خلفون في «الثقات»، وكذا ابن حبان في (٦/ ٤١٩). ثم قال في حرف الميم من «المجروحين» (٢/ ٣٤١): «مسلم بن عطية الفقيمي، شيخ يروي عن عطاء بن أبي رباح، روىٰ عنه بدر بن الخليل الأسدي. **منكر الحديث، ينفرد عن عطاء وغيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، إذا نظر المتبحر في روايته عن الثقات علم أنها معمولة**».

لكن تعقبه أبو الحسن الدارقطني في «تعليقاته علىٰ المجروحين» فقال في (ص ٢٥٩): «قوله: مسلم بن عطية **خطأ، إنما هو سلم بن عطية**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٥)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٩٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٤٣٠-٤٣١).

(٢) وهو ثقة عند الحافظ!

أئمة الجرح والتعديل فيهما في كتب الرجال»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٦/ ٤٤١)، «الضعيفة» (١٠/ ٣٤٦).

٢٢٩- (ت ق) سلمة بن وَهرام، بالراء، اليماني، صدوق، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٣٨٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق سلمة هذا: «قلت:** وفيه علل أخرىٰ:...

الثانية: سلمة بن وهرام، ضعفه أبو داود كما في «الضعفاء» للذهبي».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٦٧): «سلمة بن وهرام **فيه ضعف، وأما الحافظ** فقال فيه: (صدوق)».

- **وقال** في «الإرواء» (٦/ ٣٠٩): «**ضعيف**»[2].

(١) قال يحيىٰ بن معين: «ثقة صدوق، ليس به بأس»، وقال أبو داود وأبو زرعة والدارقطني وابن قانع: «**ثقة**»، وقال الحاكم: «**ثقة مأمون**». وقال الذهبي: «**ثقة يهم**». وقال أبو حاتم: «**ليس به بأس، كثير الوهم، يكتب حديثه**».
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٣٩٧٧)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٦)، «سؤالات الآجري» (١٠٦٥)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٣٤٨)، «سؤالات السجزي للحاكم» (١٠٣)، «الكاشف»، «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٤٣١).

(٢) قال يحيىٰ بن معين وأبو زرعة: «**ثقة**». وقال أحمد: «روىٰ عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشىٰ أن يكون حديثه ضعيفًا». وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة». وذكره ابن حبان في «**الثقات**» وقال: «يعتبر بحديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه». وذكره العقيلي في «**الضعفاء**» وقال: «وله عن عكرمة أحاديث لا يتابع منها علىٰ شيء». وضعفه الحافظ نفسه في «التلخيص الحبير» (٤/ ٤١).

=

- وانظر: «الضعيفة» (٣/ ٢٤٠)، «الصحيحة» (٧/ ٢٢٤).

٢٣٠- (د ق) سلمة الليثي مولاهم، المدني، لَيِّن الحديث، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٣٤٧) بعد أن نقل حكم الحافظ في سلمة الليثي هذا: «أرىٰ أن الصواب أن يقال فيه: «مجهول العين»؛ لأنه لا يعرف إلا برواية ابنه فقط عنه».

- وقال في «الضعيفة» (١١/ ٨٢٥) عند حديث يرويه يعقوب بن سلمة الليثي عن أبيه هذا: «ويعقوب بن سلمة: هو الليثي مولاهم المدني، وهو مجهول الحال.

وأبوه ليِّن الحديث، كما في «التقريب»!

وحقه أن يقول في أبيه إنه مجهول، لأنه لم يذكر له في «التهذيب» راويًا غير ابنه، بل ختم ترجمته فيه بقوله: «**لا يعرف**»، وهو الذي جزم به الذهبي في (الميزان)»[1].

- وانظر: «الإرواء» (١/ ١٢٢)، «صحيح الترغيب» (٨٨).

٢٣١- (ق) سليمان بن أذنان.

=

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٥٢٧)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٧٥)، «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٥٥٣-٥٥٤)، «الكامل» (٥/ ٤٠٣)، «الثقات» (٦/ ٣٩٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٨٥).

قلت: الذي يظهر أنه صدوق إذا روىٰ عنه غير زمعة بن صالح.

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٣١٧) وقال: «ربما أخطأ».

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٢٨): «ومن العجائب أن سليمان هذا أغفلوه، ولم يترجموه، لا في «التهذيب» ولا «الخلاصة»، ولا «التقريب»، مع أنه على شرطهم، وكذلك لم يترجموا لسليم بن أذنان، ولكنه على الجادة، فإنه لم يقع له ذكر في شيء من الكتب الستة.

وجملة القول أن ابن أذنان هذا مستور، لأن أحدًا لم يوثقه غير ابن حبان».

٢٣٢- (د ت س) سليمان بن أرقم البصري، أبو معاذ، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٩٩٤): «قلت: هو ضعيف جدًّا**، قال الذهبي في «المغني»: «**واهي** الحديث، ضعفه أبو حاتم وغيره، وقال يحيى: **لا شيء**. وقال البخاري: **تركوه**. وقال في «الكاشف»: **متروك**.

وتساهل **الحافظ** فقال في «التقريب»: (**ضعيف**)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ١٠٠٥) بعد أن نقل تضعيفه الشديد عن البخاري والذهبي -وقد سبقا-**: «وأما **الحافظ فاقتصر في** «التقريب» على قوله فيه: «ضعيف»!»[1].

---

(١) قال أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني وغيرهم: «**متروك**».
وقال أحمد: «**لا يسوى حديثه شيئًا، لا يُروى عنه الحديث**». وقال ابن معين: «ليس بشيء، **ليس يسوى فلسًا**». وقال عمرو بن علي: «**ليس بثقة**، روى أحاديث منكرة». وقال مسلم في «الكنى»: «**منكر الحديث**». وقال الجوزجاني: «**ساقط**». وقال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات **الموضوعات**». وقال البخاري كما في «علل الترمذي الكبير» (٢/ ٥٩ رقم ٢٧٥): «وسليمان بن =

- وانظر: «الضعيفة» (٢/ ١٨٦، ٢٦٦)، (١١/ ٧٥٠)، «الإرواء» (١/ ١٥٨) (٤/ ١٣٣) (٦/ ٢٤٢).

٢٣٣- (ع) سليمان بن حيَّان الأزدي، أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطئ، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها، وله بضع وسبعون.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٢١)**: «ثقة احتج به الشيخان».

- **وقال في «صفة الصلاة/ الأصل» (١/ ٣٥٠)**: «قلت: أبو خالد: ثقة أخرج له الجماعة؛ فنسبة الوهم إليه دون ابن عجلان تدل على أن ابن عجلان أحسن حالًا عنده من أبي خالد! **وهذا أعجب**؛ فإن ابن عجلان فيه كلام. وأبو خالد **ثقة بلا شك** - كما قال ابن التركماني وغيره -»[1].

=

أرقم **متروك ذاهب الحديث**». وقال الحافظ ابن حجر نفسه في «التلخيص الحبير» (١/ ٢٧٥) و(٤/ ١٩): «**متروك**».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٢٥٧٧)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٦٧، ٣٩٣)، «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٠)، «الكنى» لمسلم (٣١٦٥)، «أحوال الرجال» (١٥٨)، «المجروحين» (١/ ٤١٣)، «سنن الدارقطني» (١/ ١١٠)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٩٠).

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **صدوق حسن الحديث** في أقلِّ أحواله، وهو قريب من الثقة، **وثقه** وكيع، وابن المديني، وأبو هاشم الرفاعي، وابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن معين: «صدوق وليس بحجة، وقال مرة: **ثقة**، وقال مرة: **ليس به بأس**.. وقال النسائي: **ليس به بأس**، وقال أبو حاتم: **صدوق**..».اهـ

=

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٣٨٤-٣٨٥).

٢٣٤- (م) سليمان بن داود بن رُشَيد البغدادي الأحول، أبو الربيع الخُتَّلي، بضم المعجمة وتشديد المثناة، من الحادية عشرة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ١٨٥): «ثقة من رجال مسلم»[1].

٢٣٥- (بخ) سليمان بن زيد المحاربي أو الأزدي، أبو آدم[2] الكوفي،

=

وقال ابن حبان في «المشاهير» (١٣٦١): «من متقني أهل الكوفة». وقال الذهبي في «المغني»: «ثقة مشهور».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٧)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣-٢٤)، «تهذيب الكمال» (١١/ ٣٩٦-٣٩٧).

قلت: وقد أيَّد الشيخُ حُكمَ الحافظ في مواطن من كتبه واستشهد به، انظر علىٰ سبيل المثال: «الضعيفة» (٥/ ٤٠٥) (١١/ ٣٣٧-٣٣٨)، «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٣١٥).

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «لم يُبيِّن مرتبته، وهو ثقة، وثقه صالح بن محمد البغدادي، وابن قانع، والخطيب، وأثنىٰ عليه الإمام أحمد، وهو شيخ مسلم في «الصحيح». اهـ

ينظر: «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٨-٣٩)، «تهذيب الكمال» (١١/ ٤١٣-٤١٤).

(٢) علَّق هنا أبو الأشبال الباكستاني بقولة: كذا في (د) و(ل) و(م) و(هـ) و(هد) و«تهذيب التهذيب»، وراجع «الكنىٰ» للدولابي (١/ ١١٥).

وفي «المخطوطة» و«تهذيب الكمال» و«التاريخ الكبير» للبخاري (٤/ ١٤) و«الجرح والتعديل» (٤/ ١٧): (أبو إدام)، فلعل له كنيتين: (أبو آدم وأبو إدام)، والله أعلم بالصواب.

ضعيف، رماه يحيىٰ بن معين، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦٥٣) عند حديث يرويه سليمان هذا: «قلت: وهذا إسناد واهٍ جدًّا، سليمان هذا وهو ابن زيد المحاربي قال ابن معين: «ليس بثقة، كذاب، ليس يسوىٰ حديثه فلسًا». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي». وقال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٥١): (رواه الطبراني، وفيه أبو إدام المحاربي وهو كذاب)»[(١)].

٢٣٦- (د) سليمان بن كندير، أبو صدقة العجلي، لا بأس به، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ١٩٥): «ثقة من رجال التهذيب»[(٢)].

٢٣٧- (ق) سليمان بن أبي المغيرة العبسي، بالموحدة، الكوفي، أبو عبد الله، صدوق، من السادسة.

- قال الألباني في هامش «فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ» (ص٧٠): «ثقة»[(٣)].

---

(١) وقال ابن حبان: «يروي عن البراء ما لا أصل له، وعن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يحتج بخبره».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١١٧)، «المجروحين» (١/ ٤٢٢)، «تهذيب الكمال» (١١/ ٤٣٢).

(٢) قال النسائي: «ثقة»، وأثنىٰ عليه شعبة -وهو يروي عنه-، وذكره ابن حبان في «الثقات».
ينظر: «تهذيب الكمال» (١١/ ٥٩).

(٣) قال سفيان بن عيينة: «ثقة خيار»، وقال أحمد وابن معين والعجلي: «ثقة»، وذكره =

٢٣٨- (د ت) سليمان الأسود الناجي، بالنون والجيم، البصري، أبو محمد، صدوق، من السادسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٣١٦): «ثقة اتفاقًا».**

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ١١٦) عند حديث يرويه سليمان هذا:** «قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير سليمان الأسود -ويقال: ابن الأسود-؛ وهو الناجي أبو محمد البصري، وهو **ثقة اتفاقًا**»[1].

٢٣٩- (ق) سلَّام، بتشديد اللام، ابن سليم أو سلم، أبو سليمان، ويقال له: الطويل، المدائني، متروك، من السابعة، مات سنة سبع وسبعين.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٣/ ٦٩٠): «**كذاب**».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٢٠٥): «قلت:** وسلام بن سليم هو سلام بن سلم، ويقال: ابن سليم أو ابن سليمان، والصواب الأول كما في «التهذيب»، وهو سلام الطويل المدائني، **كذاب متهم بالوضع كما تقدم مرارًا**».

=

ابن حبان وابن شاهين وابن خلفون في «الثقات». وقال أبو زرعة وحده: «**شيخ**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٥-١٤٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٨٩).

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، **وثَّقه** يحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن صالح، وابن حبان، وابن خلفون، والذهبي، ولا نعرف فيه جرحًا». اهـ
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٥٣)، «الثقات» لابن حبان (٦/ ٣٨٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ١٠٦-١٠٧).

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٤٦٥)**: «... إسناد موضوع سلام الطويل اتهمه غير واحد **بالكذب والوضع**»[1].

- وانظر كذلك: «الضعيفة» (٢/ ٣١٢) (٣/ ١٧١) (٧/ ١٣٨).

٢٤٠- (ت) سُمَير، بوزن الذي قبله، لكن آخره راء، ابن نهار، العبدي، البصري، صدوق، وقيل: هو شتير، بمعجمة ثم مثناة، صدوق، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٣٠٠) عند حديث يرويه سمير هذا:**

«قلت: **وشتير نكرة** كما في «الميزان»، فقول المنذري في «الترغيب» (٢/ ٢٣٩): «رواه أحمد والطبراني، وإسناد أحمد حسن» ليس بحسن، وكذا قول الهيثمي (١٠/ ٨٢): «رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات». وفي موضع آخر (١/ ٥٢): «رواه أحمد وإسناده جيد، وفيه سمير بن نهار وثقه ابن حبان».

---

(١) قال ابن حبان: «روىٰ عن الثقات **الموضوعات كأنه كان المتعمِّد لها**». وقال الحاكم: «روىٰ أحاديث **موضوعة**». وقال ابن خراش مرة: «**كذاب**».

وضعفه الجمهور جدًّا من غير رميٍ له بالكذب، منهم الإمام أحمد وابن معين والبخاري والنسائي وأبو حاتم وأبو زرعة وابن عدي وغيرهم، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «**متروك بالاتفاق**».

والشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسه اقتصر علىٰ الحكم عليه بالترك موافقة للحافظ في مواطن من كتبه، انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (١/ ٣٠٧)، «الضعيفة» (٤/ ١٨٠) و(١٠/ ٢٨١)، «الصحيحة» (٣/ ٣٤٧) و(٦/ ٢٦٤) و(٧/ ٩٩٢).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٦٠)، «الكامل» (٥/ ٣٣٣-٣٤١)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٧٨-٢٨٠).

فقد تبين منه أن توثيقه في الموضع الأول لبعض رجاله إنما عمدته في ذلك توثيق ابن حبان، وقد بينا في «ردنا علىٰ الشيخ الحبشي» وفي غيره أن توثيق ابن حبان مما لا ينبغي الاعتماد عليه، **لأن من قاعدته فيه توثيق المجهولين»!**

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ١٤٠):** «قلت: وهو من أوهامهما -يعني الحاكم والذهبي-؛ فإن سميرًا هذا نكرة؛ كما قال الذهبي نفسه «الميزان»، **ولم يرو عنه غير ابن واسع**»[(١)].

٢٤١- (د س) سهل بن صالح بن حكيم الأنطاكي، أبو سعيد البزاز، صدوق، من الحادية عشرة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ٩٦): «ثقة كما قال أبو حاتم وغيره»**[(٢)].

---

(١) قال الإمام أحمد: «**لا أعرفه**»، وقال الدارقطني: «**مجهول**».
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٩٨٣)، «سؤالات البرقاني» (٢١٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢١٧).

(٢) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **ثقة**، فقد **وثقه** أبو حاتم، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وأبو زكريا الأزدي، وقال النسائي: **لا بأس به**، وهو شيخه، **وهذه اللفظة** غالبًا ما يطلقها النسائي علىٰ شيوخه الثقات تحريًا...وأيضًا فإنه من شيوخ أبي داود، وهو لا يروي إلا عن ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «**ربما أخطأ**»، وهو قول لا وزن له إزاء من وثّقه من الجهابذة». اهـ
وقال عبد الحق الأشبيلي: «**كان ثقة**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة حافظ**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٩٩)، «مشيخة النسائي» (١٠٠)، «**الثقات**» (٨/ ١٩٢)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٧٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ١٣٩).

٢٤٢- (س) سهل بن هاشم بن بلال، (أبو زكريا بن أبي عقيل)، من ولد أبي سلام الحبشي، واسطي الأصل، نزل الشام، لا بأس به، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ١٠٢) عند حديث يرويه سهل هذا:**

«وقال أبو نعيم: «لم يروه عن الثوري إلا سهل بن هاشم».

قلت: وهو ثقة، ومن فوقه ثقات من رجال الشيخين، **فالسند صحيح**».

- **وقال في** «الضعيفة» (٣/ ٦٢٣): «**ثقة**»(١).

٢٤٣- (ع) سهيل بن أبي صالح ذكوان السمَّان، أبو يزيد المدني، صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا، من السادسة، مات في خلافة المنصور.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٣٣)**: «**ثقة كثير** الرواية عن أبيه».

- **وقال في** «الصحيحة» (٢/ ١٩١): «**ثقة معروف**».

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٢٢٩) عند حديث يرويه سهيل هذا:

«وهذا **إسناد صحيح** رجاله ثقات رجال مسلم غير قران هذا وهو ثقة».

- **وقال في «الثمر المستطاب» (١/ ٣٦١) عند حديث يرويه سهيل**

---

(١) قال دحيم: «ثقة»، وقال أبو داود: «**هو فوق الثقة، ولكنه يخطئ في أحاديث**»، وقال أبو حاتم: «**لا بأس به**»، وقال النسائي: «**ليس به بأس**». وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أغرب». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**لا بأس به**».
ينظر: «الجرح» (٤/ ٢٠٥)، «سؤالات الآجري» (١٥٧٤)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢١٠-٢١١).

هذا: «وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير حمزة بن المغيرة وهو المخزومي، وهو ثقة بلا خلاف»[(١)].

٢٤٤- (ت س ق) سيَّار، بتحتانية مثقلة، ابن حاتم العَنَزي، بفتح

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، **فأكثر الأئمة على توثيقه**: سفيان بن عيينة، وأحمد، والترمذي، وابن سعد، والعجلي، والنسائي في رواية، وقال في أخرى: ليس به بأس. وإنما لَيَّن أمره ابن معين وأبو حاتم وحدهما، وقد روى عنه كبار الأئمة.. واحتج به مسلم كثيرًا في «صحيحه».

وقال السلمي: سألت الدارقطني: لم ترك محمد بن إسماعيل البخاري حديث سهيل في الصحيح؟ فقال: **لا أعرف له فيه عذرًا**؛ فقد كان النسائي إذا مر بحديث لسهيل قال: **هو والله خير** من أبي اليمان ويحيى بن بكير، وغيرهما. وقال ابن عدي: ولسهيل نسخ، روى عنه الأئمة، وحدَّث عن أبيه، وعن جماعة عن أبيه. وهذا يدل على **تمييز الرجل**؛ كونه ميَّز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي **ثبت لا بأس به مقبول الأخبار**. وعندنا أن كلام ابن عدي هو القول الفصل فيه». اهـ

وقال ابن معين مرة، والنسائي مرة، والخليلي، وابن عبد البر: «**ثقة**». وقال أحمد بن صالح المصري: «**سهيل من المتقنين**». وقال الذهبي في «المغني»: «**ثقة تغير حفظه**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٤٦-٢٤٧)، «تاريخ ابن معين/ دوري» (٨١١)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١٢٦)، «جامع الترمذي» (٥٢٣)، «الكامل» (٦/ ٤٤-٤٨)، سؤالات السلمي» (١٥٨)، «سؤالات البرقاني» (٢٦٧)، «الإرشاد» للخليلي (١/ ٢١٧)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٢٣-٢٢٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ١٥٠-١٥٣).

المهملة والنون ثم زاي، أبو سلمة البصري، صدوق له أوهام، من كبار التاسعة، مات سنة مائتين أو قبلها.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٢٨٧) عند حديث يرويه سيار هذا:** «**إسناد ضعيف**؛ سيار بن حاتم، قال العقيلي: «**أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني**». وقال أبو أحمد الحاكم: «**في حديثه بعض المناكير**».

ولم يوثقه غير ابن حبان، ومع ذلك قال الذهبي: «صالح الحديث، وثقه ابن حبان»! **وقال الحافظ: (صدوق له أوهام)»!**

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٥٣٨-٥٣٩)**: «أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال: «قال القواريري: كان معي في الدكان، لم يكن له عقل، قيل: أتتهمه؟ قال: لا. وقال غيره: صدوق سليم الباطن».

فهو من الضعفاء الذين لا يحفظون، فيقعون في الخطأ، ولا يتعمدونه...

بل لو قيل فيه: إنه **لا يحتج به مطلقًا ولو لم يخالف لم يكن بعيدًا عن الصواب**»[1].

---

(١) وقال علي بن المديني: «**ما كنت أظن يُحَدِّثُ عن ذا**». وقال الأزدي: «**عنده مناكير**». وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ١٩٨): «وهو ممن **ضعفه غير واحد**، وكان جماعًا للرقائق، وقال القواريري: إنه لم يكن له عقل». وقال ابن معين: «**كان صدوقًا، ثقة، ليس به بأس، ولم أكتب عنه شيئًا قط**».

وذكره ابن خلفون في «الثقات» وقال: «روىٰ عنه جماعة من الأئمة، **وهو حسن الحديث**».

=

- وانظر: «مختصر العلو» (ص١٣١).

٢٤٥- (بخ د ت ق) سيَّار، أبو حمزة الكوفي، مقبول، من الخامسة، ووقع في الإسناد: عن سيار أبي الحَكَم عن طارق، والصواب: عن سيار أبي حمزة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٦٣٣-٦٣٤) عند حديث ذكره شاهدًا لحديث الباب، يرويه سيار: «رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٤٩) وأحمد (١/ ٤٠٧) بإسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم غير سيار، وهو سيار أبو الحكم كما وقع في رواية البخاري، وكذا الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٣٨٥) وأحمد في رواية (١/ ٤١٩)، وكذا في رواية الحاكم لهذا الحديث ببعض اختصار في «المستدرك» (٤/ ٤٤٥)، وفي حديث آخر عند أحمد (١/ ٣٨٩)، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكن قيل: إنه سيار أبو حمزة، ورجحه الحافظ في «التهذيب»..

والأول -أبو الحكم- ثقة من رجال الشيخين، وهذا -أبو حمزة- **لم يوثقه غير ابن حبان، وروىٰ عنه جمع، ولكن لم نجد حُجَّة لمن ادَّعىٰ أنه هو راوي هذا الحديث** مع تصريح الراوي عنه -وهو بشير بن سلمان- أنه سيار أبو الحكم، إلا مجرد ادعاء أنه أخطأ في ذلك وأن الصواب أنه سيار أبو حمزة[1].

=

ينظر: «معرفة الرجال لابن معين/ ابن محرز» (٣٨٨)، «سؤالات الآجري» (١٠٦٩)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١٤٥)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ١٨٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٦٣).

(١) الذي ادَّعىٰ ذلك هو الإمام أحمد في «مسنده»، نبَّه علىٰ ذلك عند حديث (٤٢٢٠/

=

ولو سلمنا بذلك **فالإسناد لا ينزل عن مرتبة الحسن لما سبق من توثيق ابن حبان إياه مع رواية جمع عنه»**.

- **وقال في «الصحيحة»** (٧/ ١٢٢٧): «وثقه ابن حبان، وصحح له الحاكم (١/ ٤٠٨) ووافقه الذهبي، فهو **حسن الحديث»**.

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٦٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي سيار**: «ورجاله كلهم ثقات رجال الشيخين إن كان سيار هو أبا الحكم كما عند البغوي، وقد قيل: إنه سيار أبو حمزة، وهو ثقة عند ابن حبان، وقد روىٰ عنه جمع من الثقات، **فهو صحيح علىٰ كل حال»**.

- وانظر: «صحيح أبي داود» (٥/ ٣٤٦)، «الصحيحة» (٦/ ٦٣٤).

٢٤٦- (ت) سيف بن عمر التميمي، صاحب (كتاب الردة)، ويقال له: الضبي، ويقال غير ذلك، الكوفي، ضعيف في الحديث، عمدةٌ في التاريخ، أفحش ابن حبان القول فيه، من الثامنة، مات في زمن الرشيد.

= الرسالة) فقال: **«وهو الصواب سيار أبو حمزة. قال: وسيار أبو الحكم، لم يحدث عن طارق بن شهاب، بشيء»**.وذهب إلىٰ هذا أيضًا يحيىٰ بن معين كما في «سؤالات ابن الجنيد» (٧٧٦). وتبعهما جماعة علىٰ هذا، منهم: أبو داود والدارقطني والمزي. انظر: «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣١٥-٣١٦).

ثم بحث الشيخ المسألة من جديد في بحث جميل، مال فيه -مع تحفظ- إلىٰ مذهب البخاري والنسائي وأبي حاتم وغيرهم من أن الراوي عن طارق بن شهاب هو سيار أبو الحكم، وليس بأبي حمزة. «الصحيحة» (٦/ ٦٧٧-٦٧٩).

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١٥١-١٥٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق سيف هذا ونقل عن السيوطي استشهاده به في رفع إشكال: «.. يقال له[1]: (أثبِت العرش ثم انقش)، فهذه الرواية في **الضعف الشديد** مثل حديث ابن عباس[2]، يكفي أن فيها: (سيف بن عمر) وهو التميمي صاحب (الفتوح)؛ قال الذهبي في «المغني»: (**متروك باتفاق**)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ١١٦٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق سيف هذا**: «قلت: وهذا إسناد ساقط بمرَّة، **المتهم** به سيف بن عمر، قال الذهبي في «المغني»: «**متروك باتفاق**». وقال ابن حبان: «**اتهم بالزندقة**».

قلت -الألباني-: أدرَك التابعين وقد **اتُّهِم**. قال ابن حبان: «يروي **الموضوعات**». فالحديث موضوع بهذا اللفظ».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٧٨٨)**: «وهو **متروك**»[3].

---

(١) أي: السيوطي.

(٢) أورده الشيخ من طريق عيسىٰ بن سوادة النخعي، وضعفه **جدًّا** بسبب عيسىٰ هذا، بل نقل عن الهيثمي **تكذيبه**.

(٣) قال أبو حاتم: «متروك **الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي**». وقال ابن معين: «**فِلسٌ خيرٌ منه**». وقال الفسوي وأبو داود: «**ليس بشيء**». وقال الدارقطني: «**متروك**». وقال ابن عدي: «وبعض أحاديثه مشهورة، **وعامتها منكرة لم يتابع عليها**». وقال الحاكم: «**اتهم بالزندقة، وهو ساقط في رواية الحديث**». وقال أبو نعيم الأصبهاني: «**ساقط الحديث، لا شيء**». وقال الحافظ ابن رجب: «وسيف هذا **مشهور بالكذب**».

=

- وانظر: «الضعيفة» (١١/ ٧٤٨).

٢٤٧- (ت ق) سيف بن هارون البُرجمي، بضم الموحدة والجيم، أبو الورقاء الكوفي، ضعيف، أفحش ابن حبان القول فيه، من صغار الثامنة أيضًا.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٤٦): «.. قلت:** قال الدارقطني في «سؤالات البرقاني عنه» (رقم ١٩٦ بترقيمي): «ضعيف، كوفي **متروك**».

قلت: فهو **شديد الضعف**. والله أعلم»[1].

❀❀❀

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٧٨)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١٦٠)، «الكامل» (٦/ ١٩)، «المجروحين» (١/ ٤٣٩)، «سؤالات البرقاني» (٢٠٠)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (١/ ١٤٥)، «الضعفاء» لأبي نعيم (٩٥)، «فتح الباري» لابن رجب (٦/ ١٥٣)، «المغني في الضعفاء» (٢٧١٦)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٦٦-٤٦٧).

(١) قال مهنّىٰ عن أحمد: «**أحاديثه منكرة**». وقال ابن معين وأبو داود: «**ليس بشيء**». وقال البرذعي: «قلت لأبي زرعة الرازي: كيف سيف ؟ **فوهَّن أمره جدًّا**». وقال ابن حبان: «يروي عن الأثبات **الموضوعات**». وقال السمعاني في «الأنساب» (١/ ٣٠٩): «يروي عن الأثبات **الموضوعات**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**تُرك حديثه**». وقال في «المغني»: «**واهٍ**».

ينظر: «سؤالات البرذعي» (٤٦٠)، «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٣١-٣٣)، «المجروحين» (١/ ٤٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٦٨).

حرف الشين المعجمة

٢٤٨ - (ل) شاذ بن يحيىٰ الواسطي، مقبول، من العاشرة.

- قال الألباني في «مختصر العلو» (ص١٦٨) عند أثر يرويه شاذ هذا:

«قلت: وهذا سند جيد، شاذ بن يحيىٰ روىٰ عنه جمع من الثقات، وذكره أحمد بخير. وعلَّق البخاري هذا الأثر في «أفعال العباد» بصيغة الجزم، فقال: (وحذر يزيد بن هارون من الجهمية فقال) فذكره»[1].

٢٤٩- (د س) شَبَث، بفتح أوله والموحدة ثم مثلثة، ابن ربعي التميمي، اليربوعي، أبو عبد القدوس الكوفي، مخضرم، كان مؤذن سَجَاح، ثم أسلم، ثم كان ممن أعان علىٰ عثمان، ثم صحب عليًّا، ثم صار من الخوارج عليه، ثم تاب، فحضر قتل الحسين، ثم كان ممن طلب بدم الحسين مع المختار، ثم ولي شرط الكوفة، ثم حضر قتل المختار، ومات بالكوفة في حدود الثمانين.

---

(١) قال أبو بكر الخلال في كتاب «السُّنَّة»: «حدثنا محمد بن إسماعيل -هو الواسطي الضرير- قال: سمعت شاذ بن يحيىٰ -وأثنىٰ عليه خيرًا-». وقال الذهبي: «شيخ صدوق».

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٤٤٢)، «السنة» للخلال (٧/ رقم ١٩٨٥)، «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٤٣٤).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٥٠٨) عند حديث يرويه شبث هذا:**
«وهذا **إسناد ضعيف**، رجاله ثقات؛ غير شبث بن ربعي؛ ذكره البخاري في «الضعفاء»، وقال: «روىٰ عنه محمد بن كعب، **لا يصح**، ولا نعلمه سمع من شبث».

ولم يذكروا عنه راويًا آخر سوىٰ سليمان التيمي؛ **فهو غير مشهور**.

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»؛ ولكنه وصفه بأنه **يخطئ**.

وهذا أدق وأصح من قول أبي حاتم فيه (٢/ ١/ ٣٨٨): (حديثه مستقيم، لا أعلم به بأسًا)»[1]!

٢٥٠- (خ خد س) شبيب بن سعيد التميمي، الحَبَطي، بفتح المهملة والموحدة، البصري، أبو سعيد، لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب، من صغار الثامنة، مات سنة ست وثمانين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٩٧٤)**: «قول الحافظ هذا **ليس علىٰ إطلاقه، بل هو مقيد** بأن يكون من روايته عن يونس بن يزيد، ومن هذا الوجه روىٰ له البخاري».

- **وقال** رَحِمَهُ اللَّهُ **في «التوسل» (ص٨٦-٨٧)**: «وشبيب هذا متكلم فيه

---

(١) وقال الأزدي والساجي: «**فيه نظر**». وقد أطال الحافظ مغلطاي ترجمته وذكر أخباره.

ينظر: «الضعفاء الصغير» (١٦٣)، «الثقات» (٤/ ٣٧١)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٤٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٠٤-٢٠٨).

وخاصة في رواية ابن وهب عنه... وأما أبوه شبيب **فملخص كلامهم** فيه أنه ثقة، في حفظه ضعف، **إلا في رواية ابنه أحمد هذا عنه عن يونس خاصة فهو حجة**، فقال الذهبي في «الميزان»: «صدوق يُغرب، ذكره ابن عدي في «كامله» فقال: ... له نسخة عن **يونس بن زيد مستقيمة** حدث عنه ابن وهب بمناكير.

قال ابن المديني: كان يختلف في تجارة إلىٰ مصر، وكتابه صحيح، **قد كتبته عن ابنه أحمد.**

قال ابن عدي: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه، وأرجو أنه لا يتعمد، **فإذا حدَّث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه يونس آخر. يعني يجود**».

فهذا الكلام يفيد أن شبيبًا هذا لا بأس بحديثه بشرطين اثنين:

الأول: أن يكون من رواية ابنه أحمد عنه.

والثاني: أن يكون من رواية شبيب عن يونس. والسبب في ذلك أنه كان عنده كتب يونس بن يزيد كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن أبيه، فهو إذا حدث من كتبه هذه أجاد، وإذا حدث من حفظه وهِم كما قال ابن عدي.

وعلىٰ هذا **فقول الحافظ في ترجمته** من «التقريب»: «**لا بأس بحديثه** من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب» **فيه نظر، لأنه أوهم أنه لا بأس بحديثه من رواية أحمد عنه مطلقًا وليس كذلك**، بل هذا مقيد بأن

يكون من روايته هو عن يونس لما سبق، ويؤيده أن الحافظ نفسه أشار لهذا القيد، فإنه أورد شبيبًا هذا في (من طعن فيه من رجال البخاري) من (مقدمة فتح الباري)، ثم دفع الطعن عنه -بعد أن ذكر من وثقه وقول ابن عدي فيه- بقوله: «قلت: أخرج البخاري من رواية ابنه عنه عن يونس أحاديث، ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية ابن وهب عنه شيئًا».

فقد أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الكلام إلى أن الطعن قائم في شبيب إذا كانت روايته عن غير يونس ولو من رواية ابنه أحمد عنه، وهذا هو الصواب كما بينته آنفًا، **وعليه يجب أن يحمل كلامه في «التقريب» توفيقًا بين كلاميه ورفعًا للتعارض بينهما»**[1].

٢٥١- (د س) شبيب بن نُعيم، أبو روح (الشامي)، ثقة، من الثالثة، أخطأ من عده في الصحابة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢١٧): «قلت: في النفس من شبيب شيء، فإنه لم يصرح بتوثيقه أحد غير ابن حبان (١/ ٨٦)، وقول أبي داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات»؛ ليس نصًّا في توثيقه لشبيب بالذات، لاحتمال أن أبا داود لم يعلم أو لم يخطر في باله حين قال ذلك أن شبيبًا من شيوخ حريز، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٣٥٨) ولم يحكِ فيه جرحًا ولا توثيقًا، ولعله لذلك قال ابن القطان: (شبيب لا تعرف له عدالة)».

---

(١) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٦/ ١٥٣-١٥٥)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٦٠-٣٦٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٤٢-٢٤٣)، «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/ ٧٦٣)، «هدي الساري» (ص٤٠٩).

- وقال في «الضعيفة» (١٤/ ١١٧٣): «لا يعرف إلا في هذا الحديث»[١].

٢٥٢- (بخ د ت ق) شدَّاد بن حيّ، أبو حيّ، الحمصي المؤذن، صدوق، من الثالثة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٣٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد بن شريح الحضرمي عن شدَّاد هذا: «... وأما أبو حيّ المؤذن فهو مثل يزيد أو دونه[٢]؛ فإنه لم يذكره أحد من النقاد غير ابن حبان

(١) وقال البزار في «مسنده» (١٠/ ٦٧): «ليس بمعروف بالنقل».

قلت: عادة الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أن يوثق من هذا حاله، بل يكتفي بمجرد رواية جماعة من الثقات عنه مع ذكر ابن حبان له في ثقاته، فكيف إذا انضم إلىٰ ذلك أنه من شيوخ حريز؟! ومترجَمُنا هذا روىٰ عنه جماعة من الثقات منهم حريز بن عثمان، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، فهو علىٰ شرط الشيخ في توثيق من هذا حاله.

قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٧٦-٤٧٧) في ترجمة شبيب هذا: «وعنه حريز بن عثمان وعبد الملك بن عمير وسنان بن قيس الشامي وجابر بن غانم السلفي. قال الآجري عن أبي داود: **شيوخ حريز كلهم ثقات**، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت (ابن حجر): نقل ابن القطان عن ابن الجارود قال: قال محمد بن يحيىٰ الذهلي: هذا شعبة وعبد الملك بن عمير **في جلالتهما يرويان عن شبيب** أبي روح.

قال ابن القطان: (شبيب رجل لا تعرف له عدالة) انتهىٰ.

وإنما أراد الذهلي برواية شعبة عنه أنه روىٰ حديثه لا أنه روىٰ عنه مشافهة، إذ رواية شعبة إنما هي عن عبد الملك عنه».

(٢) وقد نقل الشيخُ كلامَ الحافظ ابن حجر في يزيد هذا -وهو قوله فيه: «**مقبول**»- وأقرَّه علىٰ ذلك.

في «الثقات». وأشار الذهبي في «الكاشف» إلىٰ **تضعيف توثيقه** بقوله: «وُثِّق»!

وأما الحافظ فقال فيه: (صدوق)»[١]!

٢٥٣- (بخ د ق) شرحبيل بن سعد، أبو سعد المدني، مولىٰ الأنصار، صدوق اختلط بآخره، من الثالثة، مات سنة ثلاث وعشرين، وقد قارب المائة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٦٤٤-٦٤٥) عند حديث يرويه شرحبيل هذا: «وقال الحاكم: «صحيح الإسناد». وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: شرحبيل واهٍ».

وهو كما قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإن شرحبيل هذا تكلم فيه من وجهين: **الاتهام**، والاختلاط؛ ففي «الميزان»: «عن ابن أبي ذئب قال: كان شرحبيل بن سعد **متهمًا**، وقال ابن معين: **ضعيف**، وعن مالك: **ليس بثقة**، وعن سفيان قال: لم يكن أحد أعلم بالبدريين منه، أصابته حاجة وكانوا يخافون إذا جاء إلىٰ الرجل يطلب منه الشيء فلم يعطه أن يقول: لم يشهد أبوك بدرًا!

---

(١) وقال العجلي (٢١٢٩): «شامي تابعي ثقة». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٧٩)، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، فهو **صدوق** -كما قال الحافظ- علىٰ مقتضىٰ قاعدة الشيخ في أمثال هؤلاء.

بل قال هو نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الصحيحة» (٥/ ٣٥) عند حديث يرويه شداد هذا: «**وإسناده جيد**، رجاله ثقات غير أبي حي المؤذن واسمه شداد بن حي، **روىٰ عنه جمع من الثقات، ووثقه العجلي** (٤٩٦/ ١٩٣٨)، وذكره ابن حبان في (الكنىٰ) من «ثقات التابعين»، وخفي ذلك علىٰ الحافظ ابن حجر كما بينته في «تيسير الانتفاع»، وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق».

وقال أبو زرعة: **فيه لين**، وقال ابن سعد: بقي حتىٰ اختلط واحتاج، ليس يحتج به، وقال النسائي والدارقطني: **ضعيف**. زاد الثاني: **يعتبر به**، وذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال ابن عدي: **عامة ما يرويه إنكار**، وهو إلىٰ الضعف أقرب».

وأورده ابن البرقي في «باب من كان الأغلب عليه الضعف» كما في (تهذيب التهذيب)».

- **وقال في «الضعيفة» (٤/ ٢٦٨) عند حديث يرويه شرحبيل هذا:** «وهذا **سند واهٍ**، شرحبيل بن سعد أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: (قال ابن أبي ذئب: **كان متهمًا**. وقال مالك: **ليس بثقة**. وقال النسائي: **ضعيف**)».

- **وقال في «الصحيحة» (٢/ ١٨٢)**: «شرحبيل هذا **يكاد يكون متفقًا علىٰ تضعيفه**، فلم يوثقه غير ابن حبان وشيخه ابن خزيمة، **فأخرجا له في** «الصحيح». وذلك من تساهلهما الذي عُرِفَا به»[1].

(١) وقال محمد بن إسحاق: «**نحن لا نروي عنه شيئًا**»، وقال علي بن المديني: «**اتهم وترك**»، وقال ابن معين: «**ليس بشيء، ضعيف**»، وقال أبو حاتم: «**ضعيف الحديث**»، وذكره أبو العرب، وابن السكن، والبلخي، والعقيلي في جملة «**الضعفاء**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٣٨-٣٣٩)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٦٥-٦٦)، «الكامل» (٦/ ١٧٧-١٨١)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤١٤-٤١٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٢٧-٢٢٨).
قلت: وفي «الصحيحة» (٣/ ٩٧) و(٤/ ٢٨٢)، ومواطن أخرىٰ وافق الشيخ الحافظ علىٰ حكمه، واستشهد به.

٢٥٤- (د ت ق) شُرَحبيل بن مسلم بن حامد الخَولاني، الشامي، صدوق فيه لين، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٢١٢): «ثقة».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٣٤٠-٣٤١): «..... في شرحبيل كلام لا يضر، فقد قال الطبراني تحت عنوان: «ما أسند شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني»: «سمعت عبد الله بن أحمد يقول: سمعت أبي يقول: شرحبيل ابن مسلم **من ثقات المسلمين**».

ووثقه ابن نمير والعجلي وابن حبان (٤/ ٣٦٣) وضعفه ابن معين وحده!

فقول الحافظ في «التقريب»: «صدوق فيه لين»؛ **فيه لين!**»[1].

٢٥٥- (٤) شريح بن النعمان الصائدي، الكوفي، صدوق، من الثالثة.

---

(١) وقال أبو داود: «سمعت أحمد قال: ما روىٰ ابن عياش وهو إسماعيل عن شيخ **أوثق من شرحبيل بن مسلم**». وقال ابن معين -في رواية الدوري عنه-: «**ثقة**». وقال يعقوب بن سفيان: «**من ثقات** أهل الشام، حسن الحديث». وقال العجلي: «**ثقة**». ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه.

ينظر: «سؤالات أبي داود» (٢٩١)، «تاريخ ابن معين (دوري)» (٥١٢١)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٥)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (١٢/ ٤٣١)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٤٨٦).

قلت: وقد وافق الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ الحافظَ علىٰ حكمه في مواطن أخرىٰ من كتبه. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٤/ ٥١٧)، «الضعيفة» (٥/ ٤٥٩).

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٣٧٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي إسحاق السبيعي عن شريح هذا: «وهذا إسناد ضعيف، شريح بن النعمان غير مشهور، قال أبو حاتم: «**لا يحتج بحديثه، هو شبه المجهول**».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» (٣/ ١٠٨)!

وأشار إلىٰ ردهِ الذهبيُّ بقوله في «الكاشف»: «وُثِّق».

وأما في «الميزان» فقال: «جيِّد الأمر، صالح»!

فأقول: كيف هذا! ولم يوثقه أحد ممن يعتدُّ هو -فضلًا عن غيره- بتوثيقه، بل قال أبو حاتم: «**لا يحتج بحديثه**» - كما رأيت -، وليس له من الحديث إلا القليل - كما قال ابن سعد-، فلا يمكن عادة أن يُعرف به، ولم يذكروا له إلا هذا الحديث»[1].

---

(١) قال أبو إسحاق السبيعي في هذا الحديث الذي أورده الشيخ: «**وكان رجل صدق**».
وقال الترمذي في «جامعه» (١٤٩٨) عند حديث يرويه شريح هذا: «**هذا حديث حسن صحيح**؛ وشريح بن النعمان الصائدي هو كوفي من أصحاب علي».
وقال الضياء المقدسي: «شريح روىٰ عنه أبو إسحاق، وتقدم قوله: وكان رجل صدق، وروىٰ عنه سعيد بن أشوع وابنه سعيد بن شريح. وقال أبو حاتم: لا يحتج به.
وكذا عادة أبي حاتم، يقول في غير واحد ممن روىٰ له أصحاب الصحيح، يقول: لا يحتج به، ولا يبيّن الجرح، فلا نقبل إلا ببيان الجرح، والله أعلم». اهـ.
وقال ابن القطان بعد أن نقل قول أبي حاتم في شريح هذا: «**وهذا منه غير صحيح**،

٢٥٦- (د ت) شريك بن حنبل العبسي، الكوفي، وقيل: ابن شرحبيل، ثقة، من الثانية، ولم يثبت أن له صحبة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٩٩)**: «**قلت:** وهو ثقة عند الحافظ في «تقريبه»، وأما الذهبي فقال في «الميزان»: «روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي، لا يُدرىٰ من هو، وروىٰ عنه أيضًا عمير بن تميم، وثقه ابن حبان».

ولم يوثقه غير ابن حبان، **فالأقرب أنه مجهول الحال**»[1].

=

ومن عُلِمت حاله في حمل العِلم وتحصيله، وأخذ الناس عنه، ونقلت لنا سيرته الدالة علىٰ صلاحه، أو عُبِّر لنا بلفظٍ قام مقام نقل التفاصيل من الألفاظ المصطلح عليها لذلك، كثقة، ورضا، ونحو ذلك؛ لا يقبل من قائل فيه: إنه لا يحتج به، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف ولابد أن يضعفه بحجة، ويذكر جرحًا مفسرًا، وإلا لم يُسمع منه ذلك، لا هو ولا غيره كذلك».

وذكره ابن شاهين في «الثقات»، وابن خلفون وقال: «**كان رجلًا مشهورًا صدوقًا في حديثه**».

قلت -فواز-: لكن الصحيح -كما قال المعلمي- أن قول أبي حاتم (لا يحتج به) جرحٌ يقوله «فيمن هو عنده صدوق ليس بحافظ، يُحدِّث بما لا يُتقن حفظَه فيغلط ويضطرب، كما صرَّح بذلك في ترجمة إبراهيم بن مهاجر».

ينظر: «الطبقات» (٦/ ٢٢٢)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٣٣)، «الأحاديث المختارة» (٢/ ١١٤)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٧٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٤٠)، «التنكيل» (١/ ٢٣٨).

(١) قال ابن سعد في «طبقاته» (٦/ ٢٣٦): «**كان معروفًا**، قليل الحديث».

وقال صاحبا «تحرير التقريب» (٢٧٨٥): «**مجهول الحال**».

٢٥٧- (خت م ٤) شريك بن عبد الله النخعي، الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبد الله، صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا علىٰ أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٥٠٧): «لم يخرج له مسلم إلا متابعة؛** كما قال الذهبي في «الكاشف» تبعًا للمنذري، **خلافًا لمن وهم،** فراجع بيان ذلك تحت الحديث المتقدم (٩٢٩)».

- **وقال في «الضعيفة» (٩/ ٣٢٩-٣٣٠):** «... وقول الحاكم والذهبي: «احتج به مسلم» من أوهامهما، **فإنما أخرج له مسلم في المتابعات** كما صرح بذلك المنذري في خاتمة «الترغيب والترهيب».

وكثيرًا ما يقع الحاكم في مثل هذا الوهم ويتبعه عليه الذهبي علىٰ خلاف ما يظن به، فيصححان أحاديث شريك علىٰ شرط مسلم، وهي لا تستحق التحسين فضلًا عن التصحيح، فكيف علىٰ شرط مسلم؟! فليتنبه لهذا من أراد البصيرة في دينه، وأحاديث نبيه ﷺ».

٢٥٨- (م تم س) شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي، أبو يحيىٰ الكوفي، الكاتب، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ١٨١) متعقبًا قول ابن عدي في شعيب هذا:** «وشعيب عامة ما يرويه لا يتابع عليه»: «قلت: قد قال فيه أحمد: «لا بأس به، وهو صحيح الحديث».

وقال أبو حاتم: «**يكتب حديثه ولا يحتج به**».

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «**وكان ربما أخطأ**».

قلت -الألباني-: **فهو حسن الحديث إذا لم يخالِف، فإذا توبع فهو صحيح الحديث كما هنا**»[1].

٢٥٩- (د) شعيب -بَيَّاع الطيالسة- بصري، (أبو شعيب)[2]، لا بأس به، يقال: اسم أبيه بيان، من السابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٤٦٩) بعد أن أورد أثرًا عن ابن عمر

---

(١) وقال يحيىٰ بن معين: «**ليس حديثه بشيء**»، وقال ابن شاهين: «**ليس بشيء**».
وذكره ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (١٣٨٨) وقال: «**يهم ويخالف**».
ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (١٣٢)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٤٨)، «الكامل» (٦/ ٩٤-٩٦)، «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين» لابن شاهين (٢٨٤)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٢٣٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٠٣).
قلت -فواز-: الظاهر أن الرجل ضعيف، فقد ضعفه -كما سبق- ابن معين، وأبو حاتم، وابن عدي، وابن حبان، وحسَّن القول فيه أحمد، لكنه لما أخبره أبو داود أن عبد الرحمن بن مهدي قد روىٰ عنه حديثًا، قال: «ما ظننتُ أن عبد الرحمن بن مهدي يُحَدِّث عنه!». انظر: «سؤالات الآجري» (١٩١٢).
وفي «الضعيفة» (٩/ ١٤٩) و(١٢/ ٩٩٠) وافق الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه واستشهد به.

(٢) في نسخة «التقريب» التي اعتمدها الشيخ ليس فيها تسمية شعيب هذا بأبي شعيب، وبناءً علىٰ ذلك ورد تعقيب الشيخ فتنبَّه.
ثم إن الحافظ قد ذكره في الكنىٰ من «تقريبه»، وقال: «أبو شعيب صاحب الطيالسة».

من طريق شعبة عن أبي شعيب عن طاوس قال: « سئل ابن عمر...»: «وقال أبو داود: «سمعت يحيىٰ بن معين يقول: هو شعيب، يعني وهِم شعبة في اسمه».

قلت -الألباني-: ولم أدر ما هو حجته في التوهيم المذكور، إلا أن يكون مخالفة شعبة ليحيىٰ بن عبد الملك بن أبي غنية، فإنه سماه شعيبًا كما يستفاد من «التهذيب»، فإن كان هو هذا، فلا أراه يُسَلَّم له، فإن شعبة أحفظ من ابن أبي غنية كما يتبين للناظر في ترجمتيهما، فالقول قول شعبة عند اختلافهما، وقد روىٰ ابن أبي حاتم (٤/ ٣٨٩/ ٢) عن ابن معين أنه قال: «أبو شعيب الذي روىٰ عن طاوس عن ابن عمر مشهور بصري».

فلم يذكر عنه ما ذكر أبو داود عنه، مما يُشعر أن ابن معين لم يكن جازمًا بذلك، ويؤيده أن أحدًا من الأئمة لم ينقل عنه ما ذكر أبو داود، بل قال الدولابي: «سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سمعت أبي يقول: أبو شعيب سمع طاوسًا يروي عنه شعبة».

قلت -الألباني-: وهو عندي مستور وإن قال الحافظ في «التقريب»: «لا بأس به»، فإن هذا إنما قاله أبو زرعة في **«شعيب السمان»** كما ذكره الحافظ نفسه في «التهذيب»، وذهب أنه غير صاحب الترجمة، وبذلك يُشعر صنيع ابن أبي حاتم، فإنه فرَّق بينهما، **ولم أر أحدًا ممن يُوثق به قد عدَّله**. والله أعلم»[1].

---

(١) وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

٢٦٠- (بخ م ٤) شهر بن حوشب الأشعري، الشامي، مولىٰ أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٢٣٥):** «وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، كثير الإرسال والأوهام».

ورمز له هو وغيره بأنه من رجال مسلم!

لكن قد صرح المنذري في خاتمة «الترغيب» أن مسلمًا **إنما روىٰ له مقرونًا، فليُعلم».**

٢٦١- (ق) شيبة بن الأحنف الأوزاعي، أبو النضر الشامي، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «صفة الصلاة/ الأصل» (٢/ ٦٤٣) عند حديث يرويه الوليد بن مسلم عن شيبة هذا:** «..وقال عثمان الدارمي عن دحيم: كان الوليد يروي عنه. **ما سمعت أحدًا يعرفه.**

فليس فيه نفي سماع الوليد منه؛ بل نفىٰ هو عن نفسه أن يكون سمع أحدًا يعرفه.

وقد روىٰ عنه غير الوليد بن مسلم: محمد بن شعيب بن شابور، وهشام أبو عبد الله صاحب الصدقة.

=

ينظر: «الجرح» (٤/ ٣٤٨)، «الثقات» (٦/ ٤٤٠)، «تهذيب الكمال» (١٢/ ٥٣٩- ٥٤٠) مع حاشية الدكتور بشار، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٢٨٢-٢٨٣).

وقد ذكره أبو زرعة الدمشقي في ذكر نفر ذوي إسناد[1] وعلم.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

فمثله لا يقل درجة حديثه عن الحسن؛ لاسيما وأنه لم يرو شيئًا منكرًا. والله أعلم».

- **وقال في «الصحيحة» (٢/ ٥٢٩) عند حديث يرويه شيبة هذا: «قال** البوصيري في «الزوائد» (ق٣٤/ ٢): «**هذا إسناد حسن، ما علمت في رجاله ضعفًا**».

قلت: **وهو كما قال**»[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) كذا قال الشيخ (إسناد)، والصواب (أسنان) كما نقله عنه المزي وابن عبد الهادي وغيرهما.

(٢) **قال الحافظ ابن عبد الهادي في «تعليقه على العلل لابن أبي حاتم» (ص٢١٠)**: وشيبة بن الأحنف: **لا بأس به**، ذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الخامسة، وقال أبو زرعة الدمشقي في «ذكر نفر ذوي **أسنان** وعلم»: شيبة بن الأحنف. وقال أبو حاتم: سمعت دحيمًا يقول: لم أسمع من الوليد بن مسلم من حديث شيبة بن الأحنف شيئًا. وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن دحيم: كان الوليد يروي عنه، ما سمعت أحدًا يعرفه. وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات».

حرف الصاد المهملة

٢٦٢- (ت) صالح بن بشير بن وادع المُرِّي، بضم الميم وتشديد الراء، أبو بشر البصري، القاص الزاهد، ضعيف، من السابعة، مات سنة اثنتين وسبعين وقيل بعدها.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦٦٨) عند حديث يرويه صالح هذا:** «**قلت**: وهذا إسناد ضعيف، صالح المُرِّي، وهو ابن بشير؛ ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب»، وقال فيما يأتي: «**متروك الحديث**»، وهو **الأقرب إلىٰ الصواب**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ١٢٠٢-١٢٠٣) عند حديث يرويه صالح هذا:** «**قلت**: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، أورده ابن عدي في ترجمة صالح هذا، وروىٰ عن عمرو بن علي أنه قال: «**منكر الحديث جدًّا**، يحدث عن قوم ثقات بأحاديث مناكير». وعن البخاري أنه قال: «**منكر الحديث**». وعن النسائي أنه قال: (**متروك الحديث**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٢١٠)**: «**ضعيف جدًّا**، أورده الذهبي في «الضعفاء»: «قال النسائي وغيره: **متروك**». وقال الحافظ في «التقريب»: (**ضعيف**)»[1].

---

(١) وقال عبد الله بن علي بن المديني: «**ضعفه أبي جدًّا**». وقال ابن المديني مرة: «ليس =

- وانظر: «الضعيفة» (١١/ ٦٢٢).

٢٦٣- (بخ) صالح بن خوَّات بن صالح بن خوات، حفيد الذي قبله، مقبول، من الثامنة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٤٢١) عند حديث يرويه صالح هذا:
«**قلت: وإسناده حسن**، رجاله ثقات رجال الشيخين -علىٰ ضعف في النميري- غير صالح بن خوات، **وقد روىٰ عنه جماعة وذكره ابن حبان في (الثقات)**»[1].

٢٦٤- (د) صالح بن خَيوان، بفتح المعجمة، ويقال: بالمهملة، السبئي، بفتح المهملة والموحدة مقصورًا، ويقال: الخولاني، وثقه العجلي، من الرابعة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٨٤): «ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: «تابعي ثقة»!

=

بشيء، **ضعيف ضعيف**». وقال الآجري: «قلت لأبي داود: يكتب حديثه ؟ فقال: **لا**». وقال ابن عُليَّة: «رجل **ليس بثقة**»، وقال الجوزجاني: «**واهي الحديث**». وقال ابن حبان: «كان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن ونحو هؤلاء علىٰ التوهم، فيجعله عن أنس، **فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات، فاستحق الترك عند الاحتجاج**».

ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (٢٠)، «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٧٣)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٩٥)، «أحوال الرجال» (١٩٧)، «سؤالات الآجري» (٣٠٧)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٠٠)، «الكامل» (٦/ ٢١٥-٢٢٣)، «المجروحين» (١/ ٤٧١)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٢٠-٥٢١).

(١) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٤٣٥): «**ما علمت به بأسًا**».

وتعقبه الذهبي بقوله: «**قلت: ما روىٰ عنه سوىٰ بكر**»!

وقال عبد الحق: «**لا يُحتج به**»، وعاب ذلك عليه ابن القطان، وصحح حديثه، كما في «التهذيب»!

قلت -الألباني-: وما ذهب إليه عبد الحق **هو الحق** -إن شاء الله تعالىٰ- وتوثيق العجلي وابن حبان **فيه لين**، كما قد سبق»[1].

٢٦٥- (د) صالح بن رستم الهاشمي مولاهم، أبو عبد السلام الدمشقي، مجهول، من الثالثة، وهو غير أبي عبد السلام الذي روىٰ عن ثوبان علىٰ الصحيح.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٦١٧)**: «..... وثقه ابن حبَّان (٦/ ٤٥٧)، لكن قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «**مجهول**».

وتبعه العسقلاني في «التقريب»، وأشار الذهبي في «المغني» إلىٰ أنه **مجهول الحال**، فقال: «شامي مجهول. قلت: روىٰ عنه ثقتان».

قلت -الألباني-: أحدهما ابن جابر هذا، والآخر (سعيد بن أبي أيوب)»[2].

---

(١) وذكره ابن خلفون في «الثقات» وقال: «**غمزه بعضهم، وكان لا يحتج به**».

ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٨)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٢٦).

(٢) وجه مخالفة حكم الألباني لحكم الحافظ في هذا الراوي هو أن الشيخ الألباني يراه **مجهول الحال**، بخلاف الحافظ فإنه يراه **مجهول العين**، وذلك أنه ذكر في مقدمة «التقريب» في مراتب الرواة في المرتبة التاسعة: أن من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، فإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

=

٢٦٦- (خت م ٤) صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخزاز، بمعجمات، البصري، صدوق كثير الخطأ، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٤٢٥): «مختلف فيه، فقال الذهبي نفسه في «الضعفاء»: «وثقه أبو داود. وقال ابن معين: **ضعيف الحديث**. وقال أحمد: **صالح الحديث**».

وهذا هو الذي اعتمده في «الميزان» فقال: «وأبو عامر الخزاز حديثه لعله يبلغ خمسين حديثًا، وهو كما قال أحمد: **صالح الحديث**».

قلت -الألباني-: فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالىٰ، فقد قال ابن عدي: «وهو عندي لا بأس به، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًّا».

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «صدوق، كثير الخطأ».

وهذا ميل منه إلىٰ تضعيفه. والله أعلم»[1].

=

وقد ذكر المزي (١٣/ ٤٦) في الرواة عنه: سعيد بن أبي أيوب، وعبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وأبوه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر.

(١) **وثقه أيضًا** أبو داود الطيالسي، وأبو بكر البزار، ومحمد بن وضاح، وابن شاهين، وابن خلفون، والحاكم، وصحح له الترمذي في «جامعه» **(١٨٣٣)**.

وضعفه مع ابن معين الدارقطني، وأبو أحمد الحاكم. وذكره **أبو العرب**، والعقيلي، وابن البرقي في «جملة الضعفاء».

وقال أبو حاتم: «**شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به، هو صالح**». وقال ابن حبان: «من الحفاظ الذين كانوا يخطئون». وقال ابن القطان: «**مشهور، يوثقه قوم**، منهم =

٢٦٧- (د) صالح بن سُهيل النخعي، أبو أحمد الكوفي، مولىٰ ابن أبي زائدة، مقبول، من كبار الحادية عشرة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٣٥):** «ثقة، وثقه ابن حبان وأبو زرعة بروايته عنه، فإنه لا يروي إلا عن ثقة، وقد روىٰ عنه جمع، ووقع في «التقريب»: «سهل» مُكَبَّرًا[1]! وهو **خطأ كقوله فيه:** «مقبول»، فإنه **غير مقبول منه بعد توثيق من ذكرنا**»[2].

=

أبو داود الطيالسي. وقال فيه أحمد بن حنبل: **صالح الحديث**، وأخرج له مسلم. وقول ابن معين فيه: «لا شيء، معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عُهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه». وقال الذهبي: «**ثقة**، لينه ابن معين».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٤٦)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٠٣)، «الكامل» (٦/ ٢٤٢)، «تاريخ أسماء الثقات» (٥٧٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (١١٩٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٦٥)، «من تُكلم فيه وهو موثق» (١٦٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٣٠-٣٣١).

قلت: وفي «الإرواء» (٣/ ١٨٤)، و(٦/ ٨٠)، و«الصحيحة» (١/ ١٨٤) وفي مواطن أخرىٰ وافق الشيخ الحافظ في حكمه، واستشهد به.

(١) في طبعة أبي الأشبال الباكستاني وطبعة محمد عوامة، و«تحرير التقريب» مذكور علىٰ الصواب أي بالتصغير، ووقع في بعض الطبعات مُكَبرًا، وهو خطأ مطبعي نبَّه عليه أبو الأشبال الباكستاني.

(٢) وروىٰ عنه أيضًا أبو حاتم وأبو داود، وهما أيضًا لا يرويان إلا عن ثقة.

وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «الجرح» (٤/ ٤٠٥)، «الثقات» (٨/ ٣١٨)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٢٧).

٢٦٨- (مد ت) صالح بن أبي صالح الكوفي، مولىٰ عمرو بن حريث، واسم أبيه مهران، ضعيف، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٤٦٦):** «**قلت**: وهو ضعيف كما قال الحافظ في «التقريب» تابعًا في ذلك لابن معين! **والأقرب** قول النسائي فيه: «**مجهول**»، فإنهم لم يذكروا له راويًا غير أبي بكر هذا»[١].

٢٦٩- (ق) صالح بن عبد الله بن صالح العامري مولاهم، المدني، مجهول، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤٣٥): «منكر الحديث كما قال البخاري»**[٢].

٢٧٠- (د س ق) صالح بن أبي عَرِيب، بفتح المهملة وكسر الراء وآخره موحدة، واسمه قُلَيب، بالقاف والموحدة، مصغرًا، مقبول، من السادسة.

---

(١) وقال ابن حبان: «روىٰ عنه أبو بكر بن عياش **والكوفيون ممن يخطئ ويهم**، حتىٰ لا يحتج بما روىٰ مما خالف الأثبات». وذكره العقيلي في جملة «الضعفاء». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**».

قلت -فواز-: قد روىٰ عنه جماعة من الكوفيين كما قال ابن حبان، وضعفه هو وابن معين، فصح وصفه بالضعف، والله أعلم.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ١٠٨)، «المجروحين» (١/ ٤٦٥-٤٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٢٨).

(٢) وذكره أبو زرعة في «الضعفاء».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٥)، «الجرح» (٤/ ٤٠٧)، «سؤالات البرذعي» (١٥٢).

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٤٣٩)**: «ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٤٥٧) من رواية عبد الحميد بن جعفر هذا عنه، فادَّعىٰ ابن القطان أنه لا يُعرف إلا به!

فرده الذهبي في «الميزان» والحافظ في «التهذيب» بأنه **روىٰ عنه جمع آخر من الثقات**، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

وقصَّر الحافظ فقال فيه: «مقبول»!

فجرىٰ علىٰ العادة فيمن تفرد ابن حبان بتوثيقه! وليس ذلك بالأمر المُطَّرد، كما حققته في «تمام المنة» (ص ١٩٧-٢٠٧)».

- **وقال في «الإرواء» (٣/ ١٥٠)**: «قال ابن منده: «**مصري مشهور**».

وقال ابن القطان: «لا يعرف حاله ولا يعرف من روىٰ عنه غير عبد الحميد ابن جعفر».

قال الذهبي: «قلت: **بلىٰ**، روىٰ عنه حيوة بن شريح والليث وابن لهيعة وغيرهم، له أحاديث، وثقه ابن حبان».

قلت -الألباني-: فهو **حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ»[1].

---

(١) قال الحافظ مغلطاي: «خرج ابن خزيمة حديثه في «صحيحه» وكذا أبو حاتم بن حبان البستي، والحاكم النيسابوري. ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: قال ابن وضاح: سمعت أبا جعفر السبتي يقول: صالح بن أبي عريب شامي **شيخ**».
ينظر: «الإيمان» لابن منده (١/ ٢٤٨)، «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٠٦)، «الميزان» (٢/ ٢٧٥)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٤٠).

- وانظر: «الصحيحة» (٥/ ٣٣).

٢٧١- (عخ) الصبَّاح بن عبد الله العبدي، ثقة، من السادسة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٤/ ١١٨٤): «**مجهول**»[(١)].

- وانظر: «الصحيحة» (٦/ ٨٩٢).

٢٧٢- (د) صخر بن إسحاق، مولىٰ بني غفار، حجازي، ليِّن، من السادسة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ١١٠)**: «وصخر بن إسحاق **مجهول** أيضًا، كما أشار إلىٰ ذلك الذهبي بقوله: «تفرد عنه أبو الغصن ثابت بن قيس».

وقول الحافظ: «لين»؛ **مما لم أر له فيه سلفًا**، ومن قاعدته أن يقول في مثله: «مجهول»، أو: «مقبول»، والمقبول عنده من المرتبة السادسة وهي: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: (مقبول)، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث».

فلعله في هذه أطلق علىٰ صخر هذا أنه لين، يعني: حيث لا يتابع. والله أعلم».

---

(١) تفرَّد بالرواية عنه موسىٰ بن إسماعيل، وقال يحيىٰ بن معين: «**ثقة**».
وقال أبو حاتم: «**مجهول**». وقال الذهبي في «الميزان»: «**لا يعرف** وقد وُثِّق».
وقال في «المغني»: «**يجهل**».
ينظر: «الجرح» (٤/ ٤٤٣)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٠٧)، «الميزان» (٢/ ٢٨١).

- **وقال في «تخريج مشكلة الفقر» (ص٤٣)**: «وصخر بن إسحاق قال الذهبي: «ما روى عنه سوى أبي الغصن ثابت».

قلت: وعلى هذا **فهو مجهول**، فقول الحافظ في «التقريب»: «لين» **ليس كما ينبغي**، لأنه يعني أنه معروف ولكن بالضعف، مع أن أحدًا لم يصفه بذلك»[1].

٢٧٣- صخر بن عبد الله بن حرملة المُدلجي، حجازي، مقبول، من السادسة، غلط ابن الجوزي فنقل عن ابن عدي أنه اتهمه، وإنما المتهم: صخر بن عبد الله الحاجبي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ١٢٥)**: «وثقه العجلي وابن حبان، وقال النسائي: **صالح**. ولم يرو عنه غير بكر بن مضر، **فهو حسن الحديث**. والله أعلم»[2].

---

(١) وقال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ١٣٤): «**مجهول الحال**».
وانظر: «الميزان» (٢/ ٣٠٨).

(٢) وذكره ابن خلفون في «**الثقات**». وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٣/ ٣٥٢): «**صدوق**».
وقال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٩): «**مجهول الحال**، ولا يعرف روى عنه غير بكر بن مضر».
ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/ ١٢٣-١٢٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٥٨).
قلت: وفي «الضعيفة» (١٢/ ٣٦٨) حكم عليه الشيخ بالجهالة، واستشهد بكلام الحافظ فيه.

٢٧٤- (د س ق) صدقة بن سعيد الحنفي، الكوفي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٩٤) عند حديث يرويه صدقة هذا عن جميع بن عمير**: «وهذا **إسناد ضعيف جدًّا؛ من أجل** صدقة، وشيخه جميع بن عمير، وقد ذكرنا آنفًا بعض كلمات الأئمة فيهما[1].

والأول منهما ضَعَّفه أيضًا ابن وضاح. وقال الساجي: «**ليس بشيء**».

وأما ابن حبان؛ فذكره في «الثقات»! وقال أبو حاتم: (شيخ)».

٢٧٥- (بخ د ت) صدقة بن موسىٰ الدقيقي، أبو المغيرة أو أبو محمد، السُّلمي، البصري، صدوق له أوهام، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢٤٥)**: «**ضعيف لسوء حفظه**، قال المناوي في «الفيض»: «قال الذهبي: وصدقة **ضعيف**، ضعفه ابن معين وغيره، وقال المنذري: **ضعيف**».

وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوق له أوهام)».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٢٨٨)**: «وصدقة بن موسىٰ السلمي الدقيقي، أورده الذهبي في «الضعفاء» وقال أيضًا: «**ضعفوه**». وقال في «الميزان»:

(١) نقل الشيخ في مطلع التخريج عن البخاري قوله في صدقة هذا: «**عنده عجائب**».

قلت: وقال ابن قانع وابن حزم: «**ضعيف**». وقال ابن القطان الفاسي: «**لم تثبت عدالته**، ولم يثبت فيه جرح مفسر».

ينظر: «الجرح» (٤/ ٤٣٠)، «المحلىٰ» (٧/ ٥٨٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ١٩)، «الميزان» (٢/ ٢٨٥)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦١-٣٦٢).

«ضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما، قال أبو حاتم: يكتب حديثه وليس بالقوي». ثم ساق له مما أنكر عليه ثلاثة أحاديث هذا أحدها».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٠٥) عند حديث يرويه صدقة هذا:

«أخرجه البزار في «مسنده» (٢/ ٣٦/ ١١٤٤)، وقال: «لا نعلم رواه عن ثابت إلا صدقة، وهو بصري، ليس به بأس، ولم يتابع علىٰ هذا، واحتمل حديثه»...

وقد تعقبه الحافظ في «مختصر الزوائد» (١/ ١/٤٦٨/ ٧٩) بقوله: «قلت: **بل هو ضعيف**؛ لكن توبع».

كذا جزم هنا بضعفه -وهو صدقة الدقيقي-، ونحوه قول الذهبي في «الكاشف»: «ضعف».

وقال الحافظ في «التقريب»: (صدوق له أوهام)»[1].

٢٧٦- (مد) الصلت السدوسي مولاهم، تابعي، ليِّن الحديث، أرسل حديثًا، من الرابعة.

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: ضعيف، ضعفه يحيىٰ بن معين، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وأبو بشر الدولابي..وقال ابن حبان: كان إذا روىٰ قلب الأخبار حتىٰ خرج عن حدِّ الاحتجاج به. وقال الدارقطني: متروك. ولم يوثقه كبير أحد، فمن أين جاءه الصدق؟!». اهـ

وضعفه أيضًا: البيهقي والساجي، وذكره أبو العرب، والعقيلي في جملة الضعفاء.

ينظر: «الجرح» (٤/ ٤٣٢)، «جامع الترمذي» (٦٦٣)، «سؤالات الآجري» (١١٠٣)، «الكامل» (٦/ ٢٥١-٢٥٤)، «سؤالات البرقاني» (٢٢٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٦/ ٣٦٥).

- **قال الألباني في «الإرواء» (٨/ ١٧٠)**: «الصلت هذا تابعي؛ روىٰ عنه ثور ابن يزيد وحده، كما قال الذهبي، **فهو مجهول**. وقال الحافظ في «التقريب»: (ليِّن الحديث)»[١].

٢٧٧- صهيب أبو الصهباء البكري، البصري أو المدني، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٣٠٢)**: «**ثقة** كما قال أبو زرعة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وله ذِكر في صحيح مسلم (٥/ ٤٩).

وأما النسائي فقال: «ضعيف»! وهذا **جرح مبهم، فلا يُقبل**»[٢].

---

(١) قال ابن القطان الفاسي: «**لا تعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا روىٰ عنه إلا ثور بن يزيد**». وقال ابن حزم: «**مجهول**».

ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٧٩)، «تهذيب التهذيب» (٢/ ٥٥٥).

(٢) وقال العجلي: «**تابعي ثقة**» (رقم ٢١٨٥). وقال الحافظ ابن رجب: «**وأبو الصهباء، اسمه: صهيب المدني، وهو ثقة، وثقه أبو زرعة وغيره**». وذكره ابن خلفون في «**الثقات**».

ينظر توثيق أبي زرعة في «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٤٤).«فتح الباري» (٤/ ١٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٨).

حرف الضاد المعجمة

٢٧٨- ضُبارة، بضم أوَّله ثم موحدة مخففًا، ابن عبد الله بن مالك بن أبي السَّليل[١]، بفتح المهملة، الحضرمي، أبو شريح الحمصي، مجهول، من السادسة، (روىٰ عن أبيه وغيره).

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣١٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق ضبارة هذا: «قلت: وهذا الإسناد ضعيف، فإن ضُبارة بن عبد الله بن أبي سليك الألهاني ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه».

وذكره ابن عدي في «الكامل» **وساق له ستة أحاديث مناكير.**

ولذلك قال الذهبي في «الميزان»: «**فيه لين**».

وأما الحافظ؛ فذهب إلىٰ أنه مجهول»[٢].

---

(١) قال أبو الأشبال في تحقيقه علىٰ «التقريب»: «كذا في جميع الأصول التي عندي، ويأتي ضبطه الكامل في ترجمة (مالك بن أبي السليك)، وقد صرَّح المصنف بأن آخره كاف، مصغر، وراجع التهذيبين».

(٢) **فالذي يظهر**: أن الشيخ لا يرىٰ ضبارة هذا مجهولًا، بل يراه معروفًا ضعيفًا، وقد قال الحافظ نفسه في «النكت» (٢/ ٥٧٦): «**أحد الضعفاء**».

ينظر: «الكامل» (٦/ ٣١١-٣١٣)، «الميزان» (٢/ ٢٩٦).

٢٧٩- (ت) الضحاك بن حُمرة، بضم المهملة وبالراء، الأملوكي، بضم الهمزة، الواسطي، ضعيف، من السادسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥٦٨) عند حديث يرويه أبو سفيان الحميري عن الضحاك هذا: «قلت: هو -يعني أبا سفيان- صدوق وسط كما في «التقريب»، واسمه سعيد بن يحيىٰ الحميري.

ونحوه الضحاك بن حمرة، فقد اختلفوا فيه ما بين موثق ومضعف، وحسَّن الترمذي حديثه، فالإسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-»[1].

٢٨٠- (قد ت ق) الضحاك بن عبد الرحمن بن عَرزَب، بفتح المهملة وسكون الراء وفتح الزاي ثم موحدة، وقد تبدل ميمًا، أبو عبد الرحمن أو أبو زرعة الطبراني، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة.

---

(١) قد ضعَّف الشيخ الضحاك هذا في مواطن كثيرة من كتبه، مثل: «الضعيفة» (٣/ ٤٨١) و(٧/ ٣٢٦) و(٩/ ٩٨)... وهذا هو الموافق لكلام أئمة الجرح والتعديل؛ فقد قال يحيىٰ بن معين: «ليس بشيء». وقال البخاري -فيما نقل عنه الذهبي-: «**منكر الحديث، مجهول**»، وقال النسائي وأبو بشر الدولابي: «**ليس بثقة**». وقال الجوزجاني: «**غير محمود في الحديث**». وذكره الدارقطني، وأبو العرب، والساجي، والعقيلي في «جملة الضعفاء». وقال ابن شاهين: «**ثقة، قاله إسحاق بن راهويه**»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٦٢)، «أحوال الرجال» (٣٠٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ١٤٥)، «الضعفاء والمتروكين» (٢٩٩) للدارقطني، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٦٠-٢٦١)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٩٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٣).

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٣٩٩): «مجهول»[1].

٢٨١- (عخ ت) ضرار، بكسر أوله مخففًا، ابن صرد، بضم المهملة وفتح الراء، التيمي، أبو نعيم الطحان، الكوفي، صدوق له أوهام وخطأ ورمي بالتشيع، وكان عارفًا بالفرائض، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦٣١): «قال الحافظ في «زوائد البزار»: «وضرار بن صرد ضعيف جدًّا».

قلت -الألباني-: وتساهل في «التقريب» فقال: (صدوق له أوهام وخطأٌ)».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٤٣٧): «.. متروك الحديث كما قال البخاري والنسائي، وضعفه غيرهما إلا أن أبا حاتم قال فيه: صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، روىٰ حديثًا عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبيﷺ في فضيلة بعض الصحابة ينكرها أهل المعرفة بالحديث.

---

(١) قلت: لعل الشيخ يقصد -توهمًا- عبد الرحمن بن عرزب والد هذا؛ فهو المجهول كما في «التقريب» و«الصحيحة» (٣/ ١٣٦). أما ولده الضحاك هذا فقد وثقه العجلي، وابن حبان، وابن خلفون، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، منهم حريز بن عثمان.

والشيخ نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يحكم عليه بالجهالة في «الصحيحة» (٣/ ١٣٦) وإنما حكم علىٰ والده بذلك فقط.

ينظر: «الثقات» للعجلي (٧٠٨)، «الثقات» لابن حبان (٤/ ٣٨٧)، «مشاهير علماء الأمصار» (٨٨٦)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٢٧١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٩).

قلت -الألباني-: ولخص ذلك الحافظ بقوله: «صدوق، له أوهام»، ولا يخفىٰ ما فيه من التساهل».

- **وقال في «الضعيفة»** (١٣/ ١٠٦٦): «.. وقال الحافظ في «الإصابة»: «في إسناده نظر، ضرار بن صرد منسوب للرفض».

قلت -الألباني-: بل ومتهم بالكذب، قال الذهبي في «المغني»: قال البخاري: **متروك**. وقال ابن معين: **كذابان** بالكوفة؛ **هذا**، وأبو نعيم النخعي»[1].

- وانظر أيضًا: «الضعيفة» (٣/ ٥٠٨) و(١٠/ ٥١٥-٥١٦).

٢٨٢- (بخ ٤) ضمرة بن ربيعة الفلَسطيني، أبو عبد الله، أصله دمشقي، صدوق يهم قليلًا، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ١٧٠) عند حديث يرويه ضمرة هذا**: «هذا يدل علىٰ أن ضمرة قد حفظ الحديثين جميعًا، **وهو ثقة فلا غرابة** أن يروي متنين بل وأكثر بإسناد واحد، **فالصواب أن الحديث بهذا الإسناد صحيح**».

- **وقال في «الصحيحة»** (١/ ٨٠): «**ثقة**».

---

(١) وقال ابن حبان: «يروي المقلوبات عن الثقات، حتىٰ إذا سمعها من كان **داخلًا** في العلم **شهد عليه بالجرح والوهن، كان يحيىٰ بن معين يكذبه**». وقال ابن القطان: «**كذاب**»، وقال ابن الملقن: «**متروك**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٦٥) «الضعفاء والمتروكين» (٣١٠)، «ضعفاء العقيلي» (٣/ ١٥١)، «الكامل» (٦/ ٣٠٩)، «المجروحين» (١/ ٣٨٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٩٠)، «البدر المنير» (٦/ ٤١٩).

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٤٦) عند حديث يرويه ضمرة هذا: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير ضمرة بن ربيعة، وهو ثقة».

- وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٧٦٠): «ثقة».

- وقال في «ظلال الجنة» (١/ ٢٤/ ٤٣): «ثقة»[1].

٢٨٣- (د س) ضَمرة بن عبد الله بن أُنَيس الجهني، حليف الأنصار، المدني، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ١٢٤): «وثقه ابن حبان فقط، لكن روى عنه جماعة من الثقات، منهم الزهري، فهو حسن الحديث إن شاء الله تعالى إذا لم يُخالَف».

٢٨٤- (د ق) ضمضم، أبو المثنى الأُملُوكي، الحمصي، وثقه العجلي، من الرابعة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٢٢): «ثقة؛ وثقه

---

(١) وثقه أكثر الأئمة؛ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والنسائي، وابن سعد، وابن حبان، والعجلي، وابن شاهين، وابن وضَّاح، وابن صالح وغيرهم. وقال أبو حاتم: «صالح»، وقال الساجي وحده: «صدوق يهم عنده مناكير».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٦٧)، «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٧١)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣١٦-٣٢١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٣٧).

قلت: وفي «الضعيفة» (١٣/ ٨٧٧)، و«قصة المسيح الدجال» (ص٤٨) وافق الشيخ حكم الحافظ وأقره.

العجلي وابن حبان وابن عبد البر وغيرهم»[1].

❀❀❀

(١) وذكره ابن خلفون في «الثقات».

ينظر: «الثقات» (٤/ ٣٨٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٢٩) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٤٠).

حرف الطاء المهملة

٢٨٥- (د) طارق بن عبد الرحمن بن القاسم القرشي، حجازي، ثقة، من الرابعة، مات سنة تسع وعشرين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٢٥٢) عند حديث يرويه طارق هذا:

«يروي عن العلاء بن عبد الرحمن ونحوه، قال الذهبي: «**لا يكاد يعرف**، قال النسائي: **ليس بالقوي**»... **فلعله هو علة الحديث**»[(١)].

٢٨٦- (د) طالب بن حبيب بن عمرو بن سهل الأنصاري، المدني، ويقال له: ابن الضجيع، صدوق يهم، من السابعة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٣١٠ - ٣١١) عند حديث يرويه طالب هذا: «وهذا **إسناد ضعيف**، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير طالب هذا، مختلف فيه، فقال البخاري: «فيه نظر»، وهذا معناه أنه **شديد الضعف عنده**.

وقال ابن عدي: «**أرجو أنه لا بأس به**».

وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»!

---

(١) تفرَّد بالرواية عنه عكرمة بن عمار، ولم يوثقه سوىٰ العجلي (٧١٧)، وابن حبان (٤/ ٣٩٥)، وقال هذا في «المشاهير» (٥٥٨): «من سادات أهل المدينة».

وقال الذهبي في «الميزان»: «ضعيف». وقال الحافظ: «صدوق يهم».

قلت -**الألباني**-: وأورده ابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٤٩٦) من رواية اثنين عنه، وزاد في «التهذيب» ثالثًا.

فيظهر من ذلك أنه ليس بالمشهور، وكأنه لذلك لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحًا ولا توثيقًا»[1].

٢٨٧- (قد س ق) طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، التيمي، المدني، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢١)**: «لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جماعة، فهو حسن الحديث - إن شاء الله -»[2].

٢٨٨- (بخ ل) طَيسَلة، بفتح أوله وسكون التحتانية وفتح المهملة وتخفيف اللام، ابن علي البهدلي، بموحدة، اليمامي، مقبول، من الثالثة، قال البرديجي: هو ابن ميَّاس، وهو لقب علي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٩٤٠-٩٤١)**: «وأما قوله[3] في

---

(١) وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٧٢)، وقال الذهبي في «الديوان» (١٩٩٥): «واهٍ».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٦٠)، «الكامل» (٦/ ٣٥٠-٣٥٢)، «الثقات» (٦/ ٤٩٢)، «الميزان» (٢/ ٣٠٥).

(٢) قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

(٣) يعني الحافظ ابن حجر في «تقريبه».

(طيسلة): «مقبول»؛ **فإنه غير مقبول منه**، بل هو **ثقة كما قال ابن معين** فيما رواه ابن أبي حاتم عنه (٢/ ١/ ٥٠١) وهو مما ذكره ابن شاهين في «ثقاته» عن يحيىٰ، يعني ابن معين، وحكاه المزي في «تهذيبه» (١٣/ ٤٦٧) عنه، ومع ذلك كله لم يذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب»....

ولذلك قال الحافظ في «التقريب» عقب ترجمة (طيسلة بن علي) في ترجمة ابن مياس هذا: «هو الذي قبله، فرقهما المزي فوهم، وقد بينت ذلك في الأصل».

فأقول: نعم، **ولكن هذا التحقيق والتوحيد يباينه** قولك فيه: «مقبول»، ما دام أنه **روىٰ عنه جمع من الثقات**: يحيىٰ بن أبي كثير، وعكرمة بن عمار، وأبو معشر البراء، وزياد بن مخراق. زد علىٰ ذلك توثيق ابن معين الذي فاته، وابن حبان (٤/ ٣٩٨ و٣٩٩)»[1].

๑❋❋❋๑

---

(١) وذكره ابن حبان أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار» (٩٦٥) وقال: «كان خيِّرًا فاضلًا».

حرف العين

٢٨٩- (س) عاصم بن سويد بن عامر الأنصاري، القبائي، بضم القاف، إمام مسجد قباء، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٢٥٥)**: «قال فيه أبو حاتم: «شيخ محله الصدق»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٥٩) **وروى عنه جمع من الثقات**، منهم محمد بن الصباح، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، وعلي بن حجر، وثلاثتهم رووا الحديث هذا عنه، ويعقوب بن محمد الزهري كما في «التهذيب»، وأبو مصعب، وهو أحمد بن أبي بكر الزهري المدني كما في «الجرح»، وعليه فقول ابن معين فيه: «لا أعرفه» **لا يجرحه** -إن شاء الله تعالىٰ-، فقد عرفه ابن حبان والحاكم والذهبي الذين صححوا حديثه، وأبو حاتم من قبلهم»[1].

٢٩٠- (ت ق) عاصم بن عبد العزيز بن عاصم الأشجعي، المدني، صدوق يهم، من الثامنة.

---

(١) قال ابن عدي: «ويحيىٰ بن معين قال: لا أعرفه. وإنما لا يعرفه لأنه رجل قليل الرواية جدًّا، ولعل جميع ما يرويه لا يبلغ خمسة أحاديث».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٤)، «الكامل» (٨/ ٢١٤-٢١٥).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٧٣١) بعد أن أورد حديثًا من طريق عاصم هذا عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب:** «وفي الأشجعي وشيخه الحارث ضعف، كما يشير إلىٰ ذلك قول الحافظ في كل منهما: «صدوق يهم».

والأشجعي أضعف، **فإنه ضعفه الأكثر**، بل قال فيه البخاري: **(فيه نظر)**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٤٦٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق عاصم هذا، ونقل عن أبي حاتم أنه قال: (حديث منكر)**: «قلت: **وعلته عاصم هذا، فقد ضعفوه، ولم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل المعروفين**، وإنما وثقه معن بن عيسىٰ، وأما البخاري **فضعفه جدًّا** بقوله في «التاريخ» (٣/ ٢/ ٤٩٣): «**فيه نظر**»، وأقره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٣٨)»[1].

٢٩١- (ت ق) عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري، أبو عمر المدني، ضعيف، من السابعة، وهو أخو عبيد الله العمري.

---

(١) وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٢٩): «كان ممن يخطئ كثيرًا، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد». وقال الحاكم أبو عبد الله: «**الغالب علىٰ حديث الخطأ**». وقال البيهقي: «**فيه نظر**». وقال أبو زرعة، والنسائي، والبزار، والدارقطني، وابن عبد البر: «**ليس بالقوي**».

ينظر: «سؤالات البرذعي» (٢/ ٣٨٩)، «مسند البزار» (٢/ ٣٧)، «المجروحين» (٢/ ١١١)، «سنن الدارقطني» (١/ ٣٣١)، «سؤالات السجزي للحاكم» (٥٦)، «السنن الكبرىٰ» (٥/ ٥٥٩)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٣).

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٤/ ١٦٨): «**ضعيف جدًّا**».

- **وقال** في «**الصحيحة**» (١/ ٤٣٩): «... وهو يدل على ثبوت متابعة عاصم بن عمر لعاصم بن محمد، **ولكنها لا تجدي شيئًا**؛ لأن عاصم بن عمر -وهو ابن حفص العمري- **منكر الحديث** كما قال البخاري وغيره»[1].

٢٩٢- (خت م ٤) عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي، الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة بضع وثلاثين.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٣/ ٢٥٩): «**ثقة**».

- **وقال** في «الإرواء» (٨/ ٣٠) **عند حديث يرويه عاصم هذا**: «وهذا **إسناد صحيح**، رجاله ثقات».

---

(١) وقال يحيى بن معين: «**ضعيف ليس بشيء**»، وقال مسلم: «**منكر الحديث**»، وقال النسائيُّ: «**متروك الحديث**»، وقال مرة أخرى هو ومحمد بن عبد الرحيم: «**ليس بثقة**». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٥٩) وقال: «**يخطئ ويخالف**». ثم ذكره في «المجروحين» (٢/ ١٩٠) وقال: «**منكر الحديث جدًّا**، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات».
واقتصر على تضعيفه فقط: الإمام أحمد، وابن معين في رواية، وأبو حاتم، وابن عدي، والدارقطني، وابن سعد، وغيرهم.
ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٦-٣٤٧)، «الكنى» للإمام مسلم (٢١٣٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٢١)، «الكامل» (٨/ ١٨٧-١٩٦)، «سؤالات البرقاني» (٥٨٣)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥١٧-٥١٩) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١١٢).

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٣١٤) عند حديث يرويه عاصم هذا:** «وهذا **إسناد صحيح**، رجاله **ثقات** رجال الصحيح».

- **وقال في «ظلال الجنة» (٢/ ٤٢٩/ ٩١٣) عند حديث يرويه عاصم هذا:** «**إسناده صحيح**، ورجاله **ثقات** رجال مسلم، **غير كليب** وهو ابن شهاب والد عاصم، فهو صدوق كما في «التقريب»»(1).

٢٩٣- (م د ت س) عامر بن سعد البجلي، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٩٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق عامر هذا:** «**قلت**: وهذا **إسناد صحيح**، عامر بن سعد وهو البجلي،

---

(١) **قلت**: استثناء الشيخ كليبًا والد عاصم من الثقات فقط يدل على أن عاصمًا عنده (ثقة) لا (صدوق)، وقد صحح له الشيخ كثيرًا ولم أره حَسَّن له حديثًا.

وقال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **ثقة**، وثقه ابن معين، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، وابن شاهين، وابن حبان. وقال أحمد: لا بأس بحديثه، وقال أبو حاتم: صالح. ولا نعلم فيه جرحًا سوى ما نقله ابن الجوزي عن ابن المديني أنه قال: «لا يحتج بما انفرد به» ونحن نستريب في هذا النقل، لعدم وروده في المصادر المتقدمة».اهـ

وقال أحمد في رواية الميموني: «**ثقة**». وقال أحمد بن صالح المصري: «يعدُّ من وجوه الكوفيين **من الثقات**». وقال ابن سعد: «**ثقة يحتج به**». وقال ابن حبان في «المشاهير» (١٣٠٥): «**من متقني الكوفيين**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٤٩-٣٥٠)، «سؤالات الميموني» (٣٥٦)، «من كلام يحيى بن معين في الرجال/ ابن طهمان» (٦٣)، «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٤١) «تاريخ أسماء الثقات» (٨٣٣)، «تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٣٨-٥٣٩) مع الحاشية.

ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٨٦) وخرج له مسلم في «الصحيح»، وروى عنه جمع من الثقات»[1].

٢٩٤- (د ت ق) عامر بن شقيق بن جمرة، بالجيم والراء، الأسدي، الكوفي، لين الحديث، من السادسة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٨٥-١٨٧):**
«مختلف فيه، كما قال الحافظ في «التلخيص» (١/ ٤١٠)، وهذه أقوال الأئمة فيه:

قال ابن معين: «ضعيف الحديث».

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، وليس من أبي وائل بسبيل».

وقال النسائي: «ليس به بأس».

وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت -الألباني-: ووثقه من صحح حديثه، ويأتي ذكرهم، **فأقل أحوال حديثه أن يكون حسنًا إذا لم يظهر فيه علة قادحة...**

والحديث رواه ابن خزيمة أيضًا؛ كما في «التلخيص» (١/ ٤١١).

وروى منه الترمذي (١/ ٤٦).. تخليل اللحية فقط...

ثم قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وقال في «العلل الكبير»: «قال محمد -يعني: البخاري-: أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان.

---

(١) وصحح له الترمذي في «جامعه» (٣٦٥٣).

قلت: إنهم يتكلمون في هذا؟ فقال: هو حسن». نقله الحافظ في «التهذيب». ثم قال: «وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم».

ونص الحاكم: «وهذا إسناد صحيح، قد احتجا بجميع رواته؛ غير عامر بن شقيق؛ **ولا أعلم فيه طعنًا بوجه من الوجوه**»! وتعقبه الذهبي بقوله: «ضعفه ابن معين»!

قلت: **لكن وثقه من سبق ذكرهم!** ومن ضعفه لم يبين سببه، وكفىٰ بالبخاري حجة في توثيقه وتحسين حديثه»[1].

٢٩٥- (مد) عامر بن عبد الله بن لحيّ، بلام ومهملة، مصغرًا، أبو اليمان ابن أبي عامر الهوزني، بفتح الهاء وسكون الواو وفتح الزاي، الحمصي، مقبول، من الخامسة.

---

(١) قال الحافظ مغلطاي: «وفي كتاب الخلال عن أحمد بن حنبل: **ليس بثقة**. وقال أبو محمد بن حزم: هذا حديث لا يصح لأن عامرًا ليس مشهورًا بقوة النقل».
وقال المروذي: «وذكر -يعني: أحمد- عامر بن شقيق الذي روىٰ عن أبي وائل **فتكلم فيه بشيء**».
وقال ابن الملقن: «**صدوق**، ووثقه أبو حاتم بن حبان، وإن كان أبو حاتم قال: ليس بقويٍّ، وابن معين قال: ضعيف؛ **فلم يبيِّن سبب ضعفه**، ولا يقبل إلا مفسرًا. لا جرم قال البيهقي في «خلافياته» بعد ذكر هذه الطريق: قال الحاكم أبو عبد الله: لا أعلم في عامر طعنًا بوجه من الوجوه».
وقال الحافظ في «النكت»: «**قوَّاه** البخاري والنسائي وابن حبان».
ينظر: «علل الحديث ومعرفة الرجال» (٩٢)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٢٢)، «الثقات» (٧/ ٢٤٩)، «البدر المنير» (٢/ ١٧٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٣٧)، «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٤٢١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٧).

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٢٩٣) عند حديث يرويه أبو عبد الرحمن الحبلي عن عامر هذا:** «قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عامر بن عبد الله، وهو ابن لحي أبو اليمان الهوزني الحمصي، **أورده ابن حبان** في «ثقات التابعين» (١/ ١٨٧) **وروى عنه جماعة.**

وقول الذهبي في «الميزان»: «ما علمت له راويًا سوى صفوان بن عمرو»، فيرد عليه رواية الحبلي هذه عنه»[1].

٢٩٦- (ق) عائذ الله المجاشعي، أبو معاذ، قاص سليمان بن عبد الملك، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٤٦٤) تعليقًا على** حديث أورده **الخطيب التبريزي:** «في المسند (٤/ ٣٦٨) وابن ماجه (٣١٢٧)[2]، **وإسنادهما واهٍ بمرّة، فإن فيه عائذ الله عن أبي داود، والأول منكر الحديث**، والآخر يضع، ولا يغتر أحد لتصحيح الحاكم إياه وسكوت

---

(١) ويرد على الذهبي أيضًا قول ابن حبان: «**روى عنه أبو عبد الرحمن الحبلى والشاميون**».
وقال العجلي (٢٢٨٩): «أبو اليمان الهوزني، شامي تابعي **ثقة**»، وقال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (٨٧٥): «من جلة أهل الشام وصالحيهم، مات بها، **وكان ثبتًا**».
وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٣): «**لا تعرف له حال**». ورد ذلك عليه ابن المواق -كما في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ١٤٢)- بقوله: «**هو من خيار التابعين**».

(٢) أي: روى الحديث المذكور؛ أحمد في «المسند» (٤/ ٣٦٨)، وابن ماجه (٣١٢٧).

ميرك ثم القاري عليه، فقد تعقبه المنذري بقوله (٢/ ١٠١): بل واهية، عائذ الله هو المجاشعي، وأبو داود هو نفيع بن الحارث الأعمىٰ، وكلاهما ساقط.

وقال الذهبي في «تلخيصه» (٢/ ٣٨٩): قلت: «عائذ الله، قال أبو حاتم: منكر الحديث».

وفي هذا التعقب قصور لا يخفىٰ»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٣/ ١٥٨).

٢٩٧- (خ د س ق) عباد بن راشد التميمي مولاهم، البصري، البزار، آخره راء، قريب داود بن أبي هند، صدوق له أوهام، من السابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١١٧١) بعد أن نقل حكم الذهبي وابن حجر في عباد هذا: «ومن الغريب أنهما لم يشيرا إلىٰ أنه مقرون عند البخاري، وقد صَرَّح بذلك أصلهما «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، بل صرَّح به الحافظ نفسه في «مقدمة الفتح»، بل أفاد أن له حديثًا واحدًا في «الصحيح»، فقال بعد ذكر أقوال الأئمة فيه (ص٤١٢): (قلت: له في الصحيح حديث واحد في تفسير سورة البقرة بمتابعة يونس له عن الحسن البصري عن معقل بن يسار)».

---

(١) قال ابن حبان: «منكر الحديث علىٰ قلته».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٨)، «المجروحين» (٢/ ١٨٥)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٥٧).

٢٩٨- (د) عباد بن عبَّاد الرَّملي الأرسُوفِيّ، بمهملة وفاء، أبو عتبة الخوَّاص، صدوق يهم، أفحش ابن حبان فقال: يستحق الترك، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٤٥٧)**: «ثقة، لكنه سيئ الحفظ، وقد ذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وقال: «كان ممن غلب عليه التقشف والعبادة حتىٰ غفل عن الحفظ والضبط، فكان يأتي بالشيء علىٰ حسب التوهم، حتىٰ كثرت المناكير في روايته فاستحق الترك».

قلت: وهذا الحديث مما يدل علىٰ **سوء حفظه**»[1].

٢٩٩ - (خت) عبَّاد بن أبي علي البصري، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦٣٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عباد هذا: «وهذا إسناد حسن رجاله ثقات**، رجال الشيخين غير عباد بن أبي علي -وهو البصري-، وقد روىٰ عنه مع هشام هذا -وهو الدستوائي- **غيره من الثقات** وهم: حماد بن زيد وخليد بن حسان، كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ٨٤) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا- **وذكره ابن حبان في «الثقات»**، وقال الحافظ: (مقبول)»[2].

---

(١) وثقه الأئمة؛ يحيىٰ بن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي. وقال أبو حاتم: «من العبَّاد». وقال الذهبي بعد أن نقل تجريح ابن حبان له: «**العبرة بمن وثقوه**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٨٣)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٣٥)، «تاريخ الإسلام» (١٢/ ٢٠٠).

(٢) قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٦٠): «**عدالته لم تثبت**».

وفي «الضعيفة» (١٤/ ٧٠٢-٧٠٣) وافق الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه، واستشهد به.

- وانظر: «الصحيحة» (٥/ ٢٣٨).

٣٠٠- (خت ٤) عبَّاد بن منصور النَّاجي، بالنون والجيم، أبو سلمة البصري القاضي بها، صدوق رُمِيَ بالقدر، وكان يدلِّس، وتغيَّر بآخره، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٢/ ٢١٨): «**ضعيف سيئ الحفظ**»[1].

٣٠١- (ق) عباد بن يوسف الكندي، أبو عثمان الحمصي، الكرابيسي، مقبول، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٤٨٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عباد هذا:** «**قلت**: وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات معروفون غير عباد بن يوسف وهو الكندي الحمصي، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» **ووثقه غيره**، وروىٰ عنه جمع».

---

(١) ضعفه الجمهور، قال ابن معين: «**ليس بشيء**»، وقال أحمد: «**كانت أحاديثه منكرة**»، وقال علي بن المديني، وأبو حاتم، والنسائي، ويعقوب الفسوي: «**ضعيف** »، وقال أبو زرعة: «**ليِّن**»، وقال ابن سعد: «**هو ضعيف عندهم**»، وقال الجوزجاني: «**كان سيئ الحفظ فيما سمعه وتغير أخيرًا**»، وضعفه العراقي في «المغني عن حمل الأسفار في تخريج الإحياء » (٢/ ٩٩٦-٩٩٧).

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٣٦٠١)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٣)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٤)، «الجرح» (٦/ ٨٦)، «الضعفاء والمتروكين» (٤١٤)، «أحوال الرجال» (١٨٠)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٦٧-٦٨).

- وقال في «ظلال الجنة» (١/ ٣٢/ ٦٣): «ثقة إن شاء الله»[1].

٣٠٢- (ق) عباس بن جعفر بن عبد الله بن الزبرقان البغدادي، أبو محمد بن أبي طالب، أخو يحيىٰ، أصله من واسط، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٦٧٥) و(٧/ ١٣٦٢): «ثقة».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٢٣٢): «ثقة، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٤١ - ١٤٢) وغيره، مات سنة (٢٥٨)، فالإسناد صحيح»[2].

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ١١١٨).

٣٠٣- (مد) عباس بن عبد الرحمن، مولىٰ بني هاشم، مستور، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٧٨): «لا يعرف إلا برواية داود عنه كما في«تاريخ البخاري» (٤/ ١/ ٥) و«الجرح والتعديل» (٣/ ٢١١) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، فهو مجهول.

---

(١) وثقه ابراهيم بن العلاء الزبيدي الراوي عنه كما في «الكامل» (٧/ ٢٨٣)، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٧١)، وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق يغرب».

(٢) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، وثقه ابن أبي حاتم، وعبد الله بن إسحاق المدائني، وابن حبان، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وقال أبو حاتم وحده: صدوق. ولا نعلم فيه جرحًا». اهـ

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٥)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٢٠٤).

وقول الحافظ في «التقريب»: «مستور»؛ **سهو منه، لأنه** بمعنىٰ: «مجهول الحال»، وذلك لأنه نص في المقدمة أن هذه المرتبة إنما هي في (من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق)».

- **وقال في** «الضعيفة» (١٤/ ١٠٤): «**وحقه أن يقول**[1]: «**مجهول**»، لأنه من المرتبة التاسعة التي قال فيها: «... من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ (مجهول)».

فهذا الوصف يصدق عليه، فإنه مع تفرد داود عنه؛ لم يُوثَّق حتىٰ ولا من ابن حبان!»[2].

٣٠٤- (د س) عباس بن عُبَيد الله بن عباس الهاشمي، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٧/ ١٤٤١): «... وأما إعلال ابن القطان إياه بقوله: «لا يعرف حاله»، **ونحوه** قول الحافظ فيه: «مقبول»؛ **فهو مردود، ومستدرك برواية أربعة من الثقات عنه**، وذكر ابن حبان إيَّاه في «الثقات» (٥/ ٢٥٨)».

- **وقال في** «**ضعيف أبي داود/ الكبير**» (٩/ ٢٦١): «قال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»؛ يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث. وقد تفرد بهذا الحديث علىٰ هذا اللفظ، فهو ضعيف. وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» علىٰ قاعدته.

(١) يعني: الحافظ ابن حجر.

(٢) انظر: «تحرير التقريب» (٣١٧٥).

ثم استدركت فقلت: قد روىٰ عنه أربعة من الثقات، فهو ثقة»[(١)].

٣٠٥- (تمييز) عباس بن الفضل بن العباس بن يعقوب، أبو عثمان الأزرق، ضعيف، من التاسعة، خلطه ابن عدي بالموصلي فوهم، وقد كذبه ابن معين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٢٥٦-٢٥٧)**: «**واهٍ جدًّا**؛ قال الذهبي نفسه في «الضعفاء» وغيره: «قال البخاري: **ذهب حديثه**». وقال الحافظ: (ضعيف، وقد **كذبه** ابن معين)».

- **وقال في «الصحيحة»** (٧/ ١٧٣، ١٧٤): «**متروك**»[(٢)].

٣٠٦- (د س) العباس بن الوليد بن مزيد، بفتح الميم وسكون الزاي وفتح المثناة التحتانية، العذري، بضم المهملة وسكون المعجمة، البيروتي، بفتح الموحدة وآخره مثناة، صدوق عابد، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وستين، وله مائة سنة.

---

(١) **قال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ١٣٢)**: «وعباس بن عبيد الله بن عباس روىٰ عنه أيوب السختياني مع جلالته وانتقاده للرجال، حتىٰ قال أحمد: **لا تسأل عمن روىٰ عنه أيوب**، وذكره ابن حبان في (الثقات)».
وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

(٢) ونقل عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه أنه **ضعفه جدًّا**. وقال ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي يقول: **ذهب حديثه**، وترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا».
ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٥)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٣)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٣٣).

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٣٤٩) عند حديث يرويه العباس هذا:** «وهذا **سند صحيح**، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير العباس بن الوليد وأبيه، **وهما ثقتان**».

- **وقال في** «الضعيفة» (١٣/ ٥٢٥) و«الإرواء» (٦/ ٩٠): «**ثقة**»[1].

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٣٦).

٣٠٧- (د) عبد الله بن إنسان الثقفي، الطائفي، ليِّن الحديث، من السادسة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ١٩٥-١٩٦):** «عبد الله بن إنسان الطائفي في **عداد المجهولين**، قال في «التهذيب»: «روىٰ عنه ابنه محمد وابنه الآخر إن كان محفوظًا».

وأما ابن حبان، فأورده في «الثقات»! ومن غرائبه أنه قال فيه: «كان يخطئ».

وتعقبه الذهبي، فقال بعد أن أشار إلىٰ حديثه هذا: «وهذا لا يستقيم أن يقوله الحافظ إلا فيمن روىٰ عدة أحاديث، فأما عبد الله هذا فهذا الحديث أوَّل

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: ثقة عابد، فقد وثقه النسائي، وابن أبي حاتم، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، وابن حبان، وقال: كان من خيار عباد الله **المتقنين في الروايات**. وقال أبو حاتم وابن الطبَّاع: **صدوق**. ولا نعلم فيه جرحًا». اهـ

وقال النسائي مرة: «**لا بأس به**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق** صاحب ليل».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٤-٢١٥)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ١٥٧-٢٥٨) مع الحاشية، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٢٢١).

ما عنده وآخره، فإن كان قد أخطأ فحديثه مردود على قاعدة ابن حبان».

وقال ابن القطان: «**لا يعرف**»...

وقال فيه الحافظ: (.. لين الحديث)»!

- **وقال في تعليقه على** «هداية الرواة» **(٣/ ١٢٦)**: «**مجهول في نقدي**، وقال الحافظ: (ليِّن الحديث)»[1].

٣٠٨- (د س ق) عبد الله بن أبي بصير العبدي، الكوفي، وثقه العجلي، من الثالثة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٧٥-٧٨)**: «قال في «التهذيب»: «**لا يعرف له** راوٍ غير أبي إسحاق. ذكره ابن حبان في «الثقات»...».

وقال فيه العجلي: «كوفي تابعي ثقة». وقال الذهبي في «الميزان»: «**لا يعرف** إلا من رواية أبي إسحاق عنه»...

إلا أنه يبقى النظر في حال أبي بصير هذا! ويظهر أنه **كحال ابنه لا يعرف**».

- **وقال** في «تعليقه على صحيح ابن خزيمة» (٣/ ٢٥): «**لا يعرف** إلا من رواية أبي إسحاق السبيعي عنه»[2].

---

(١) ينظر: «الثقات» (٧/ ١٧)، «الميزان» (٢/ ٣٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٩٤).

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «**يُجهل**، وقد وثق».

وقال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٤-٢٦٥): «وقال أبو محمد عبد الحق: عبد الله بن أبي بصير **لا أعلم روى عنه إلا أبو إسحاق**، وهذا منه على قاعدته تضعيف الحديث لأن الشخص إذا لم يوثق ولم يرو عنه غير واحد =

٣٠٩- (خت م ٤) عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرَمة، أبو محمد المدني، المخرَمي، بسكون المعجمة وفتح الراء الخفيفة، ليس به بأس، من الثامنة، مات سنة سبعين، وله بضع وسبعون.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (١/ ٤٤٠) و«الإرواء» (٤/ ١٣): «ثقة روىٰ له مسلم»[1].

=

فهو مجهول العين والحال، **وهما هنا منتفيان**، أما عينه فقد **أسلفنا من عند الخلال راويًا عنه غير أبي إسحاق وهو أبو ضمرة والعيزار بن حريث** فيما أسلفناه، وفيما ذكره ابن ماكولا في إكماله، وهذا النظر الذي ذكرناه عن المزي. وأما حاله فلقول العجلي: كوفي تابعي ثقة. وذكره ابن خلفون في **الثقات أيضًا**».

وانظر: «التكميل في الجرح والتعديل» للحافظ ابن كثير (٣/ ٥٥/ ١٨٤٢) فقد ذكر رواية العيزار بن حريث عنه.

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **ثقة، وثقه** أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين -وقالا مرة: لا بأس به-، والبخاري، وعلي بن المديني، والعجلي، وبكّار بن قتيبة، والبرقي، والترمذي، وأبو عبد الله الحاكم. ولم يتكلم فيه سوىٰ ابن حبان، فتعقبه الذهبي، وذكر أن ذلك إسراف ومبالغة منه». اهـ

وقال أبو حاتم والنسائي: «**ليس به بأس** ».

وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات» وقال: «**وثقه ابن وضاح وغيره**». وقال الذهبي في «الكاشف»:**صدوق مُفتٍ**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ الدارمي» (٥٨٨)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢)، «جامع الترمذي» (٢٥١٩)، «تهذيب الكمال» (١٤/ ٣٧٤-٣٧٦) مع حاشية الدكتور بشار، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٢٨-٣٣٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٢٨٥)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٨).

٣١٠- (ت ق) عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي، بصري، أصله من المدينة، ضعيف، من الثامنة، يقال: تغير حفظه بآخره، مات سنة ثمان وسبعين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٤٤٤): «.. وقد ضعفوه، ومنهم ابنه علي هذا، وكفىٰ بذلك دليلًا علىٰ شدَّة ضعفه، ولهذا قال النسائي: «متروك الحديث».

قلت -الألباني-: فمثله لا يُستَشهد به».

- وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٦٥٩): «عبد الله بن جعفر -مع ضعفه الشديد- لم يخرج له الشيخان»[1].

٣١١- (بخ د ت) عبد الله بن حسَّان التميمي، أبو الجُنَيد العنبريُّ، لقبه عتريس، مقبول من السابعة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٣٩٣-٣٩٤) عند حديث يرويه عبد الله بن حسَّان هذا: «... وهذا إسناد حسن فيما بدا لي

---

(١) قال يحيىٰ بن معين: «ما كنت أكتب من حديثه شيئًا بعد أن تبيَّنت أمره»، وقال مرة: «ليس بشيء». وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جدًّا»، وقال الجوزجاني: «واهي الحديث». وقال ابن حبان: «كان ممن يهم في الأخبار حتىٰ يأتي بها مقلوبة، ويخطئ في الآثار كأنها معمولة». وقال الهيثمي: «متروك».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢-٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٣٠)، «الكامل» (٦/ ٤٨٦-٤٩٦)، «المجروحين» (١/ ٥٠٧)، «مجمع الزوائد» (٢/ ٣٢٠)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٠٩).

أخيرًا، فقد كنت ضعفته في بعض مؤلفاتي، منها «مختصر الشمائل» (٥٣)، وكانت حجتي يومئذٍ أن عبد الله بن حسان هذا لم يذكر الحافظ في «التهذيب» توثيقه عن أحد من المتقدمين! وقال في «التقريب»: «مقبول».

ثم ظهر لي أن ابن حبان قد أورده في «الثقات» (٨/ ٣٣٧)[1]، على ما حققته في كتابي الجديد «تيسير انتفاع الخلان بـ«ثقات ابن حبان» يسر الله لي إتمامه، وكنت ذكرت في المختصر أنه **روىٰ عنه جمع من الثقات**، وأزيد الآن فأقول: وفيهم بعض الحفاظ؛ كالطيالسي في مسنده (١٦٥٨)، وعفان ابن مسلم عند الترمذي في «السنن» (٢٨١٥)، و«الشمائل» (١/ ١٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥/ ٧/ ١) وغيرهما، فانظر «التيسير».

فلما وقفت علىٰ ذلك -مع توثيق الذهبي إيَّاه- **اطمأنت نفسي لتحسين حديثه**»[2].

٣١٢- (ت) عبد الله بن حَنطب بن الحارث بن عبيد بن عمر بن مخزوم، مختلف في صحبته، وله حديث مختلف في إسناده.

(١) هذا وهمٌ من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، فالذي ترجم له ابن حبان هناك هو عبد الله بن حسان القردوسي أخو هشام بن حسان، وهو غير العنبري، وقد فرَّق بينهما الإمامان البخاري وأبو حاتم.

ينظر: «التاريخ الكبير» (رقم١٩٠، ١٩٢)، «الجرح» (رقم١٨٠، ١٨١)، ولهذا لم يذكر الحافظان المزي وابن حجر في «تهذيبيهما» في ترجمة العنبري هذا ذِكرَ ابن حبان له في «الثقات»، مع حرصهما علىٰ ذلك.

(٢) قال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٢/ ٤٥٤-٤٥٥): «فإذا ترجح أن الحديث من مسند عبد الله بن حنطب؛ فهل هو صحابي أم لا؟ اختلفوا في ذلك، **وقد جزم بصحبته ابن عبد البر**[1]، وهو مقتضىٰ قوله في رواية الحاكم: (**كنت مع** رسول الله ﷺ)، ومثلها رواية ابن أبي حاتم عن ابن أبي فديك عن غير واحد، ففيها قوله: (**كنت جالسًا عند** رسول الله ﷺ). وكذلك رواية موسىٰ بن أيوب عن ابن أبي فديك؛ كما في «الإصابة» وقال عقبها: «**فهذا يقتضي ثبوت صحبته**».

قلت -الألباني-: وهو الذي نرجحه».

(١) «الاستيعاب» (٣/ ٨٩٢).

وجزم بصحبته أيضًا ابن أبي حاتم في «الجرح» (٥/ ٢٩)، وابن حبان - كما في «جامع التحصيل» - (٣٤٩).

وقال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٣١٢): وقال الترمذي في حديثه: مرسل. عبد الله بن حنطب **لم يدرك النبي**ﷺ، كذا ذكره المزي، وفيه نظر في موضعين:

الأول: كأنه اعتمد في صحبته علىٰ قول الترمذي إذ لم ير **أحدًا نصَّ** عليها، إنما رأىٰ من ذكره في كتب الصحابة من غير نصٍّ عليها، ولو رأىٰ كتاب ابن أبي حاتم حالة وضعه هذا لما أضرب عنه، فإنه لما ذكره قال: عبد الله بن حنطب له صحبة.

وقال ابن عبد البر: له صحبة وحديثه في فضائل أبي بكر وعمر مضطرب الإسناد لا يثبت.

وذكره ابن حبان في كتاب « الصحابة» الذين شرط ألا يذكر **إلا** من روىٰ وصحت لديه صحبته».

٣١٣- (ق) عبد الله بن خِراش، بالخاء المعجمة، ابن حوشب الشيباني، أبو جعفر الكوفي، ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب، مات بعد الستين.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٧/ ١٥٢٤) بعد أن ورد حديثًا من طريق ابن خراش هذا: «قلت: وهو **ضعيف جدًّا**، فإن عبد الله بن خراش متفق علىٰ تضعيفه.

وقال الساجي: «**ضعيف الحديث جدًّا**، ليس بشيء، كان **يضع الحديث**».

ونحوه قول البخاري: «**منكر الحديث**».

وجملة القول أنه **شديد الضعف، فلا يصلح للاستشهاد به**».

- **وقال** في «الإرواء» (٢/ ٢٣٥): «**متروك**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٩/ ٣٢٥).

٣١٤- (تم ق) عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي، مقبول، من الثامنة.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (١/ ٩٤٩): «لم يضعفه أحد، بل قال الدارقطني: «**صالح**» كما تقدم، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ليس بالحافظ».

ففيه إشارة إلىٰ أنه **وسط**، ويؤيده قوله في «المغني»: «**حسن الحديث**».

---

(١) وقال أبو حاتم: «**منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث**». وقال أبو زرعة: «**منكر الحديث**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة**». وقال الحافظ نفسه في «التلخيص الحبير» (٣/ ٦٥): «**متروك**».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٨٠)، «الجرح» (٥/ ٤٥)، «سؤالات البرذعي» (ص ٤٤٨)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٢٦)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٢٣).

وأما الحافظ فقال: (مقبول)»[(١)].

- وانظر: «الصحيحة» (٤/ ٣١٩).

٣١٥- (ع) عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي، أبو قلابة البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هاربًا من القضاء سنة أربع ومائة، وقيل بعدها.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١/ ١٩٤): «... ولكن أبا قلابة **مدلس**، قال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: «إمام شهير من علماء التابعين، ثقة في نفسه، إلا أنه مدلس عمن لحقهم وعمن لم يلحقهم، وكان له صحف يحدث منها **ويدلس**».

ولهذا أورده الحافظ برهان الدين العجمي الحلبي في رسالته «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٢١)، وكذا الحافظ ابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص٥) وقال: «وصفه بذلك الذهبي والعلائي».

فلو أن الحديث سلم من **علة الإرسال**، لما سلم من **عنعنة أبي قلابة**..»[(٢)].

---

(١) وقال أبو حاتم: «**مجهول لا يعرف**».

ينظر: «الجرح» (٥/ ٥٦)، «سؤالات البرقاني» (٢٤٨)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) **قلت**: وجه الفرق بين حكم الحافظ وحكم الألباني هو أن الحافظ لم يصف أبا قلابة بالتدليس، وإنما وصفه بالإرسال فقط، بخلاف الألباني فقد وصفه بالتدليس أيضًا، وفرقٌ بين الإرسال والتدليس عند الحافظ ابن حجر -رحم الله الجميع-.

٣١٦- (ق) عبد الله بن السري الأنطاكي، أصله من المدائن، زاهد صدوق، روىٰ مناكير كثيرة تفرَّد بها، من التاسعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٣/ ١١٢٦): «الصواب أن الرجل صدوق، كما قال الذهبي في «الكاشف» وتبعه الحافظ، لكنه زاد فقال: «**روىٰ مناكير كثيرة تفرد بها**».

والحق أنه بريء الذمة من هذه المناكير، فقد صرح ابن عدي في ترجمته من «الكامل» أن العلة فيها من غيره، وأنه **لا بأس به**، ومنها حديث اللعن المخرَّج في المجلد الرابع برقم (١٥٠٧)، فإن العلة فيه ممن فوقه -كما بينت هناك-، لكن وقع منِّي هناك سهو -أرجو أن يغفره الله لي- وهو أنني قلت بأن عبد الله هذا ضعيف، ولعلي كنت متأثرًا بقول الذهبي في «المغني»: «ضعفوه»، وباتهام الحافظ إيَّاه بالمناكير، والآن فقد **تبين أن الرجل صدوق، وأن المناكير من غيره**»[1].

---

(١) عبد الله بن السري هذا ضعفه كثيرون، بل رماه ابن حبان والحاكم بالوضع، قال ابن حبان: «يروي عن أبي عمران الجوني **العجائب التي لا يشك من هذا الشأن صناعته أنها موضوعة**، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل الإنباه عن أمره لمن لا يعرفه».

وقال الحاكم: «يروي عن أبي عمران الجوني **أحاديث موضوعة**».

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «يروي عن محمد بن المنكدر وأبي عمران الجوني وغيره بالمناكير، **لا شيء**».

وقال البخاري: «**لا أعرف عبد الله**». وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٤٧) =

٣١٧- (ع) عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم، أبو بكر المدني، صدوق ربما وهم، من السادسة، مات سنة بضع وأربعين.

- **قال الألباني** في «الإرواء» (١/ ٣٠٦): «ثقة محتج به في الصحيحين، وهو أعرف بحديث أبيه من غيره».

- **وقال** في «الضعيفة» (١٠/ ٢٨٩): «ثقة».

- **وقال في «الصحيحة» (١/ ٣٧٨) عند حديث يرويه عبد الله هذا:** «وهذا **سند صحيح**، رجاله كلهم ثقات معروفون من رجال مسلم».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ٥٢٢) عند حديث يرويه عبد الله هذا:** «وهذا **إسناد صحيح** أيضًا، وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند الفزاري، ثقة من رجال الشيخين»[1].

=

وقال: «عن محمد بن المنكدر، **لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به**». وقال الذهبي في «المغني»: «**ضعفوه**»، وقال في «الديوان»: «**واهٍ**». وقال البوصيري: «**ضعيف**». وقال ابن عدي وحده: «**لا بأس به**»، واعتمده الشيخ هنا -رحم الله الجميع -.

ينظر: «التاريخ الكبير» (ترجمة خلف بن تميم) (٣/ ١٩٧)، «الكامل» (٦/ ٥٧٢- ٥٧٦)، «المجروحين» (٢/ ٣٣)، «المدخل إلى الصحيح» (٨٩)، «الضعفاء» للأصبهاني (١١٠)، «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٩).

(١) قال أحمد بن حنبل: «**ثقة ثقة**»، وقال مرة: «**ثقة مأمون**»، **ووثقه** علي بن المديني، وابن معين، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، والعجلي، وابن البرقي، وابن عبد الرحيم، وابن شاهين، وابن خلفون، والذهبي. **وأخرج له البخاري** ومسلم في «صحيحيهما». **ولم يضعفه سوى أبي حاتم، وأبي زرعة الرازيين**، وقال

=

- وانظر: «الصحيحة» (١/ ٥٧١).

٣١٨- (بخ د) عبد الله بن أبي سليمان الأموي مولاهم، أبو أيوب، ويقال: اسمه سليمان، صدوق، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦٢٧) عند حديث يرويه عبد الله هذا: «قال الدارقطني: «وأبو أيوب عن أبي هريرة جماعة، **ولكن هذا مجهول**».

قلت: وهذه فائدة هامة من الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أبا أيوب عن

=

يحيىٰ القطان: «كان صالحًا تعرف وتنكر». وقال أبو داود: «**روىٰ عنه يحيىٰ**، ولم يرفعه كما رفع غيره». فيؤخذ من موقف ابن القطان هذا أن عبد الله بن سعيد ثقة عنده، لكنه ليس كشعبة، وسفيان وأضرابهما.

[وأما تضعيف الرازيِّين له: أبي حاتم وأبي زرعة، فإنهما ضعفاه بلا حجة، وجرحهما غير مفسَّر ومعارض بتوثيق الأئمة السابق ذكرهم، ولذا فإن الذهبي لما ذكر عبد الله بن سعيد هذا في «ديوان الضعفاء» (ص١٦٨ رقم ٢١٨٢) قال: «**ثقة، ضعفه أبو حاتم بلا حجَّة**»، وذكره في «من تكلم فيه وهو موثق» (رقم ١٨٠) وقال: «**ثقة، ضعفه أبو حاتم وحده**».

ولما ذكره الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (ص٤١٣)، وذكر أقوال الذين وثقوه والذين تكلموا فيه، قال: «قلت: احتج به الجماعة»، وذكره في «فتح الباري» (٧/ ٥١١) وقال: «وهو **مدني ثقة**»، فظهر بهذا قصور عبارته في «التقريب»].

استفدت ما بين المعكوفتين من حاشية الدكتور سعد الحميد علىٰ «تفسير سعيد بن منصور» (٤/ ١٢٩٧).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٧٠-٧١)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٣٩-٤٠) مع حاشية الدكتور بشار، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٣٨٣-٣٨٤).

أبي هريرة جماعة، وهذا مما لم ينبه عليه الحافظ في ترجمة أبي أيوب هذا، وقد سماه عبد الله بن أبي سليمان الأموي، قال: ويقال: اسمه سليمان.

وقال الذهبي في «الميزان»: «أبو أيوب مولىٰ عثمان عن جبير بن مطعم، لا يعرف».

قلت: فهو علة هذا الإسناد»[1].

٣١٩- (خت د ت ق) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين، وله خمس وثمانون سنة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٣٣٣-٣٣٤)**: «قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة».

ورمز له بأن البخاري روىٰ له تعليقًا، وذكر في «تهذيبه» تبعًا لأصله أن البخاري استشهد به في «الصحيح»؛ لكنه في «مقدمة الفتح» (ص٤١٤-٤١٥)

(١) جاء في حاشية «مسند أحمد/ الرسالة» (١٦/ ١٩٠): «روىٰ عنه غير واحد، ووثقه ابن معين وابن حبان، وقال أحمد: حديثه حديث مقارب، وقال أبو حاتم: من أكابر أصحاب حماد بن سلمة، شيخ، وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق، وهو كما قال. وأما ما وقع من تجهيل الدارقطني له في «سؤالات البرقاني» (ورقة ٤)، فلا ندري ما وجهه، فالرجل قد عرفه غير واحد، ووثقه ابن معين وابن حبان، والله تعالىٰ أعلم بالصواب».اهـ

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دارمي» (٤٨٥)، «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٣٦٥)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٧٥-٧٦)، «الثقات» (٥/ ٣٣).

تتبع الأحاديث التي رواها البخاري عنه بصيغة: حدثنا، أو: قال لي، أو قال -المجردة- من تسعة مواضع من «الصحيح»، فتبين أن أكثرها متابعة أو استشهادًا، والقليل منها احتجاجًا. والله أعلم.

ولكنه قال بعد أن ساق أقوال الأئمة فيه ما بين جارح وموثق: «قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيمًا، ثم طرأ عليه فيه تخليط، **فمقتضىٰ ذلك أن** ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيىٰ بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم؛ **فهو من صحيح حديثه**، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه»؛ والله أعلم».

- **وقال** في «الصحيحة» (٧/ ٥٥٩): «عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث، وهو **مستقيم الحديث فيما روىٰ عنه البخاري وأمثاله من الحفاظ**»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٦١٢-٦١٣) (٦/ ٩٩٨).

٣٢٠- (خت د س) عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزىٰ الخزاعي مولاهم، الكوفي، مقبول، من الخامسة، أغفل المزي رقم [خت]، وهو في تفسير آل عمران.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٢٣٢)**: «ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٩)، وكذا ابن خلفون، وصحح له الحاكم (٢/ ٢٤٠-٢٤١)

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٨٦-٨٧)، «المجروحين» (١/ ٥٣٤)، «الكامل» (٦/ ٥٥٧-٥٦٤)، «تهذيب الكمال» (١٥/ ٩٨-١٠٧)، «إكمال تهذيب الكمال» (٧/ ٤٠٥-٤٠٧).

والذهبي، وروى عنه جمع من الثقات، فقول الحافظ في «التقريب»: «مقبول» فهو غير مقبول، والأقرب قوله في «نتائج الأفكار» (٢ / ٣٨٠): «وهو حسن الحديث كما قاله الإمام أحمد»[1].

٣٢١- (ق) عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عامر الليثي، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف واختلط بآخره، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٩٦) عند حديث يرويه الليثي هذا: «**قلت**: وسنده **ضعيف جدًّا**، الليثي هذا قال البخاري وأبو حاتم: «**منكر الحديث**».

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١٦): (اختلط بآخره، فكان يقلب الأسانيد ولا يعلم، ويرفع المراسيل **فاستحق الترك**)».

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ١٠٧٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق الليثي هذا: «**قلت**: وهذا **إسناد واهٍ**، عبد الله بن عبد العزيز هو الليثي أبو عبد العزيز المدني، قال البخاري: «**منكر الحديث**».

وكذا قال أبو حاتم، وقال: (**عامة حديثه خطأ**)»[2].

---

(١) قال الأثرم لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: سعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبزىٰ أَخوان؟ فقال: نعم. قلت: فأيهما أحب إليك؟ فقال: **كلاهما عندي حسن الحديث**.

ينظر: «سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل» (المسألة رقم ١٤)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧٨).

(٢) وقال النسائي مرة -كما في «التهذيب» (٣/ ١٨٥)-: «**ليس بثقة**».

=

٣٢٢- (م ٤) عبد الله بن عطاء الطائفي، أصله من الكوفة، صدوق يخطئ ويدلس، من السادسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٣٥٣-٣٥٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الله هذا: «قلت: وهذا **إسناد جيِّد**، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عطاء، فهو على شرط مسلم وحده، وقد وثقه **ابن معين وابن حبان**.

وقال النسائي: «**ليس بالقوي**»!

وقال الذهبي في «الميزان»: «**صدوق** إن شاء الله»[1].

ثم ساق له قصة يؤخذ منها أنه دلَّس في حديث: «كنا نتناوب رِعيَة الإبل»، **وكأنه من هنا قال الحافظ**: «صدوق يخطئ ويدلس»!

ولعل تدليسه كان نادرًا[2]**، وخطأه يسيرًا**، ومن هنا احتج به مسلم،

=

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٤٠)، «الجرح» (٥/ ١٠٣)، «المجروحين» (١/ ٥٠٠-٥٠١).

(١) وقال البخاري: «**ثقة مكي**». وقال الترمذي: «**ثقة عند أهل الحديث**». وقال الدارقطني: «**ليس به بأس**». وذكره ابن شاهين في «الثقات» (الترجمة: ٦٢٢، ٦٦٤).

ينظر: «علل الترمذي الكبير» (٢/ ٤٤٨)، «جامع الترمذي» (٦٦٧)، «سؤالات البرقاني» (٢٤٦)، «تحرير تقريب التهذيب» (٣٤٧٩).

(٢) هذا؛ واستدلال الحافظ بقصة شعبة الطويلة في رمي عبد الله بن عطاء هذا بالتدليس فيه نظر قوي بيَّنه بيانًا شافيًا الدكتور بسام بن عبد الله بن صالح الغانم العطاوي في =

وصدَّقه الذهبي، والله أعلم».

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٣٥-٣٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن عطاء: «أقول: له علل:

الأولى: اختلاط أبي إسحاق وهو السبيعي.

الثانية: جهالة عبد الله بن عطاء، فقد فرَّق الذهبي في «**الكاشف**» بينه وبين عبد الله بن عطاء الطائفي، **خلافًا للحافظ في «التهذيب» و«التقريب» فجعلهما واحدًا** وقال: «صدوق، يخطئ ويدلس».

والظاهر ما صنعه الذهبي، وسبقه ابن أبي حاتم، ومن قبله البخاري..»[1].

٣٢٣- (ت س) عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٣٥) عند حديث يرويه عبد الله بن علي هذا**: «وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي.

=

بحثه الموسوم بـ: «أوهام في كشف الإيهام» (ص ٥٤-٥٧) الذي نشره في «ملتقى أهل الحديث».

وانظر كذلك «التدليس في الحديث» للدميني (ص ٢٠٨)، ففيه رد على الحافظ في رميه لابن عطاء هذا بالتدليس استدلالًا بقصة شعبة.

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٦٥)، «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٢).

قلت: ورجاله ثقات معروفون غير عبد الله بن علي حفيد الحسين ﷺ، وقد وثقه ابن حبان وحده، وروىٰ عنه جماعة»[1].

- وانظر: هامش «فضل الصلاة علىٰ النبيﷺ» (ص٤٠).

٣٢٤- (د س) عبد الله بن علي بن السائب بن عُبيد المُطَّلبي، مستور، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٦٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الله بن السائب، ونقل عن الشافعي قوله فيه «ثقة»:** «... عبد الله بن علي وهو ابن السائب تابعي من الثالثة عند ابن حجر، وقال فيه: (مستور)، ولم يذكر فيه توثيقًا في «التهذيب»، وفاته **تصريح الإمام الشافعي المتقدم بأنه ثقة**، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/ ١٠٧)»[2].

٣٢٥- (م٤) عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمَري، المدني، ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة إحدىٰ وسبعين وقيل بعدها.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٦٠):** «وقد رمزوا له بأنه من رجال مسلم؛ لكن ذكر ابن طاهر المقدسي في «الجمع بين

---

(١) وذكره ابن خلفون في «الثقات» كما في «إكمال» مغلطاي (٨/ ٧٤)، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

(٢) ينظر: «مسند الشافعي» (١٣٢٢)، «معرفة السنن والآثار» (٤٤٥٢)، «ثقات ابن حبان» (٥/ ٣٤).

رجال الصحيحين» (١/ ٢٧٠) أن مسلمًا روىٰ له مقرونًا، وتبعه علىٰ ذلك الذهبي في (الكاشف)».

٣٢٦- (م د س) عبد الله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموي مولاهم، ويقال له: الجعفي، نسبة إلىٰ خاله حسين بن علي، أبو عبد الرحمن الكوفي، مُشْكُدَانة، بضم الميم والكاف بينهما معجمة ساكنة وبعد الألف نون، وهو وعاء المسك بالفارسية، صدوق فيه تشيع، من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٣٠١): «ثقة من شيوخ مسلم».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ٣١٢): «ثقة»[1].

٣٢٧- (د ت ق) عبد الله بن عَميرة، بفتح أوَّله، كوفي، مقبول، من الثانية، وهو الذي يروي عن زوج درة.

٣٢٨- (تمييز) عبد الله بن عميرة بن حصن العجلي، مستور، من الثانية، خلطه ابن حبان بالذي قبله، وفرقهما غيره، وقد ينسب هذا إلىٰ جده.

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، فقد وثقه أحمد. «ضعفاء العقيلي» (٢/ ٢٨١)، وروىٰ عنه جمع من الثقات، منهم مسلم في «الصحيح»، وأبو داود في «السنن» -وهو لا يروي فيها إلا عن ثقة-، وأبو حاتم الرازي، وقال: صدوق -وهو من رسمه في ثقات شيوخه-، وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات»...» اهـ ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١١٠-١١١).

٣٢٩- (تمييز) عبد الله بن عميرة القيسي، مستور، من الثانية، خلطه ابن حبان وابن ماكولا ويعقوب بن شيبة بالأول، وهو الصواب عندي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٤٠٠-٤٠١)**: «قلت: وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ١٢٤-١٢٥) **لكن جعلهم ثلاثة**[1]: «عبد الله بن عميرة عن الأحنف. عبد الله بن عمير أبو المهاجر القيسي عن عمر. عبد الله بن عميرة بن حصين كوفي أبو سلامة، ويقال: عبد الله بن حصن العجلي، روىٰ عن حذيفة».

ذكر أن ثلاثتهم روىٰ عنهم سماك بن حرب لا غير.

وذهب الحافظ في «التقريب» إلىٰ أن **الصواب أنهم واحد** كما قال ابن حبان، **ويعكر عليه عندي** أن ابن حصين كنيته أبو سلامة، بينما القيسي الذي روىٰ عن عمر كنيته أبو المهاجر، **فلعلهما اثنان**، أحدهما عبد الله بن عميرة راوي هذا الحديث. والله أعلم».

٣٣٠- (م ق) عبد الله بن عَيَّاش، بمثناة ومعجمة، ابن عباس، بموحدة ومهملة، القِتباني، بكسر القاف بعدها مثناة ساكنة ثم موحدة، أبو حفص المصري، صدوق يغلط، أخرج له مسلم في الشواهد، من السابعة، مات سنة سبعين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٤١٧-٤١٨)**: «وقال في «التهذيب» متعقبًا المزي الذي أطلق العزو لمسلم: «قلت: حديث مسلم في الشواهد

(١) وكذا البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ١٥٩-١٦٠).

لا في الأصول».

قلت -الألباني-: والحديث الذي يشير إليه حديث عقبة بن عامر في النذر: (لِتَمشِ ولتركب). وهو مخرج في «الإرواء» (٨/ ٢١٩) من رواية الشيخين عن يزيد بن أبي حبيب بسنده عنه. وقد تابع عبد الله بن عياش سعيد بن أبي أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عند البخاري (١٨٦٦)، **ولكن هل هذا مما يسوغ القول بأن مسلمًا روىٰ له في الشواهد، والمتابعة هذه ليست عنده؟ في ذلك عندي وقفة»**[1].

٣٣١- (ر ت) عبد الله بن عيسىٰ بن خالد الخزاز، بمعجمات، أبو خلف، وقد ينسب إلىٰ جده، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٢/ ١١٧): «... عبد الله بن عيسىٰ الخزاز، قال النسائي: «ليس بثقة»، **فلا يصلح إذن حديثه للشواهد»**[2].

---

(١) هذا عجيب من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ فقد ذكر مسلم متابعين لعبد الله بن عياش بعد روايته مباشرة، الأولىٰ هذه التي ذكرها الشيخ هنا، وهي متابعة سعيد بن أبي أيوب، والثانية، متابعة يحيىٰ بن أيوب. انظر: «صحيح مسلم» (١٦٤٤).

ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: «**خرَّج له مسلم في المتابعات**». انظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ١٠٩).

(٢) وقال أبو زرعة وابن القطان الفاسي: «**منكر الحديث**». وقال ابن عدي: «**مضطرب الحديث، وليس ممن يحتج به**». وقال العقيلي: «**لا يُتَابع علىٰ أكثر حديثه**».

ينظر: «سؤالات البرذعي» (٥٢٩)، «الجرح» (٥/ ١٢٧)، «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٢٩٥)، «الكامل» (٧/ ٧٣)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٣١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢١٥).

٣٣٢- (خ ت ق) عبد الله بن المثنىٰ بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو المثنىٰ البصري، صدوق كثير الغلط، من السادسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٥٠٣-٥٠٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق ابن المثنىٰ هذا: «**قلت:** وهذا **إسناد حسن** رجاله ممن احتج بهم البخاري في «صحيحه»، غير الهيثم ابن جميل، وهو ثقة حافظ من شيوخ الإمام أحمد، وقد حدث عنه بهذا الحديث، كما رواه الخلال عن أبي داود قال: سمعت أحمد يحدث به، كما في «أحكام المولود» لابن القيم (ص ٨٨ - دمشق).

ومن العجيب أنه أتبع هذه الطريق بالطريق الأولىٰ، وقال: «قال أحمد: منكر، وضعف عبد الله بن محرر»، ولم يتعرض لهذه الطريق الأخرىٰ بتضعيف! وكذلك فعل الطحاوي وابن حزم، فيمكن اعتبار سكوتهم عنه **إشارة منهم لقبولهم إياه، وهو حري بذلك** فإن رجاله ثقات اتفاقًا، غير عبد الله بن المثنىٰ وهو ابن عبد الله بن أنس بن مالك، فإنه وإن احتج به البخاري فقد اختلفوا فيه اختلافًا كثيرًا، كما ترىٰ في «التهذيب» وغيره، وذكره الذهبي في «المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد» (١٢٩/ ١٩٠)، **فهو وسط.**

وأفاد الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٤١٦) أن البخاري لم يحتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة، وأنه إنما روىٰ له عن غيره متابعة.

قلت -الألباني-: فلعل ذلك لصلة عبد الله بعمه، ومعرفته بحديثه، فهو به أعرف من حديث غيره، فكأن البخاري بصنيعه هذا الذي أشار إليه الحافظ يوفق بين قول من وثقه وقول من ضعفه، **فهو في روايته عن عمه حجة، وفي روايته عن غيره ضعيف.**

ولعل هذا هو وجه إيراد الضياء المقدسي للحديث في «المختارة»، وسكوت من سكت عليه من الأئمة، كما أشرت إليه آنفًا»[1].

٣٣٣- (د س) عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، أبو محمد العلوي، المدني، مقبول، من السادسة، مات في خلافة المنصور.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٧٨١)**: «.. عبد الله بن محمد بن عمر ابن علي -وهو العلوي-، قد **روىٰ عنه جماعة من الثقات**، كابن المبارك وغيره، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١-٢) وقال: «يخطئ ويخالف».

وقال الذهبي في «المغني»: «قال ابن المديني: **وسط**. وقال غيره: **صالح الحديث**».

---

(١) **وقال الحافظ ابن حجر نفسه في «الفتح» (١/ ١٨٩)**: «وعبد الله بن المثنىٰ ممن تفرد البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العجلي والترمذي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي.

قلت (الحافظ): لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئًا مما أنكر عليه، وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه.

وفي الجملة **فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرًا بأمر قادح، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنىٰ هذا**، وقد قال ابن حبان لما ذكره في (الثقات): ربما أخطأ. **والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره**».

وقال في «الكاشف»: «**ثقة**».

قلت -الألباني-: وفيه مبالغة ظاهرة، **والأقرب أنه وسط**، ونحوه قول الحافظ في «التقريب»: «مقبول». والله أعلم»[1].

- وانظر: «جلباب المرأة» (ص١٧٨).

٣٣٤- (د ت ق) عبد الله بن مُرَّة أو ابن أبي مرة الزَّوفي، بفتح الزاي بعدها واو ثم فاء، صدوق، من الثالثة، أشار البخاري إلىٰ أن في روايته انقطاعًا.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير»** (١٠/ ٨٠): «عبد الله بن أبي مرة الزوفي **مجهول**؛ كما قال الذهبي في «الضعفاء»»[2].

٣٣٥- (د س) عبد الله بن مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان

---

(١) وقال الدارقطني -كما في «سؤالات البرقاني» (رقم ٨٥) -: «**ثقة**».

وذكره ابن خلفون في «الثقات»، أفاده الدكتور بشار في تعليقه علىٰ «تهذيب الكمال» (١٦/ ٩٤).

قلت: وفي «الضعيفة» (٣/ ٣٢٠) و(١٠/ ٦٤٦) وفي غيرها وافق الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه، واستشهد به.

(٢) وذكره العقيلي في «الضعفاء»، وابن عدي في «الكامل». وقال عبد الحق الأشبيلي: «ليس ممن يحتج به ولا يكاد». وقال العجلي: «تابعي ثقة». وذكره ابن حبان وابن خلفون في «الثقات».

ينظر: «ثقات ابن حبان» (٥/ ٤٥)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٦٩)، «الكامل» (٧/ ٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ١٩٤).

العبدري، الحَجَبي، المكي، من الرابعة، مات دون المائة سنة تسع وتسعين بالشام.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ١٩١): «روىٰ عنه منصور بن عبد الرحمن الحجبي وابن جريج فقط، ولم يوثقه أحد، فهو مجهول الحال، وبيَّض له الحافظ في (التقريب)».

٣٣٦- (د س ق) عبد الله بن نِسطاس، بكسر النون ومهملة ساكنة، المدني، مولىٰ كندة، وثقه النسائي، من الرابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٨/ ٣١٣) عند حديث يرويه عبد الله هذا: «قال الحاكم: «صحيح الإسناد». ووافقه الذهبي.

قلت: وفيه نظر، فإن عبد الله بن نسطاس قال الذهبي في «الميزان»: «لا يعرف، تفرد عنه هاشم بن هاشم»[1].

٣٣٧- (د ت) عبد الله بن النعمان السُّحيمي، بمهملتين، مصغر، اليمامي، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ١١٣): «عبد الله بن النعمان، وثقه ابن معين وابن حبان والعجلي، فلا يضره -بعد هذا كله- أن لم يعرفه ابن خزيمة، فمن علم حجة علىٰ من لم يعلم!».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٥١) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الله

(١) وقال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧/ ١٢٦): «تابعي ثقة». وانظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧١).

هذا عن قيس بن طلق: «وعبد الله بن النعمان وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، وقد روىٰ عنه ثقتان، وقال ابن خزيمة: «لا أعرفه بعدالة ولا جرح».

قلت -الألباني-: فحاله قريب من حال شيخه قيس بن طلق»[1].

- وانظر: «التعليق علىٰ صحيح ابن خزيمة» (٣/ ٢١١).

٣٣٨- (قد) عبد الله بن نعيم بن همَّام القيسي، الشامي، عابد لَيِّن الحديث، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ١٦٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق القيسي هذا**: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير عبد الله بن نعيم، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد روىٰ عنه جمع آخر من الثقات، ووثقه ابن نمير، ولم يعرفه ابن معين فقال: «مظلم»! يعني ليس بمشهور كما قال البناني».

- **وقال في «الضعيفة» أيضًا (١٣/ ١١١٣)**: «يبدو لي أنه وسط حسن الحديث إذا لم يخالف».

- **وقال في «الضعيفة» أيضًا (١٤/ ١٢٠٨)**: «ويبدو لي مما قيل في

---

(١) وقد قال الشيخ من قبل في ترجمة قيس هذا (٥/ ٥٠): «وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، ووهاه أبو حاتم، وقال الحافظ: صدوق.

قلت -الألباني-: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالىٰ إذا لم يُخالف».

قلت -فواز-: فيكون عبد الله بن النعمان هذا **حسن الحديث** -إن شاء الله تعالىٰ- إذا لم يُخالف.

ينظر: «تاريخ ابن معين (دارمي)» (٤٨٦)، «الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٧)، «الثقات» للعجلي (٩٠٠)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧١).

ترجمته أنه وسط حسن الحديث. والله أعلم»[1].

٣٣٩- (د ق) عبد الله بن يحيىٰ بن سلمان الثقفي، أبو يعقوب التَّوأم، بمثناة مفتوحة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة، مشهور بكنيته، وقيل: اسمه عباد أو عبادة، ضعيف، من الثامنة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٢٦) عند حديث يرويه عبد الله هذا عن ابن أبي مليكة عن أمِّه عن عائشة[2]: «وهذا إسناد حسن؛ عبد الله بن يحيىٰ؛ قال الذهبي في «الميزان»: (صويلح، ضعفه ابن معين، ومشَّاه غيره، وعن النسائي قولان)»[3].

٣٤٠- (تم س) عبد الله بن يزيد بن الصلت الشيباني، ضعيف، من العاشرة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١٣٤) عند حديث يرويه عبد الله

(١) وقال الذهبي في «الديوان» (٢٣٣٤): «ليس بشيء».
ينظر: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٢٤-٢٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٧١).
قلت: وفي «الضعيفة» (١٠/ ٣٩٨) أقرَّ الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه، واستشهد به.

(٢) قال الناشر هنا: هذا الحديث أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلي نقله هنا من «الصحيح» قائلًا: «ينقل إلىٰ «الضعيف» للمخالفة.
قلت -فواز-: وجه المخالفة، هو مخالفة عبد الله هذا لأيوب السختياني في إسناد الحديث ومتنه؛ وقد بيَّن ذلك الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المشكاة» (٣٦٨)، ولكنه ضعَّف عبد الله التوأم هذا هناك مستشهدًا بكلام الحافظ في «التقريب».

(٣) وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٦٧).
ينظر: «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٩١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٨٢).

هذا: «فالأولىٰ إعلاله بشيخه عبد الله بن يزيد بن الصلت، وهو ما فعله الهيثمي، فقال في «المجمع» (٥/ ٩٧): «رواه الطبراني، وفيه عبد الله بن يزيد البكري، ضعفه أبو حاتم».

لكن قوله: «البكري» سبق قلم، أو نظر منه إلىٰ ما قبل ترجمة ابن الصلت هذا... ثم إن اقتصاره علىٰ نسبة التضعيف فقط لأبي حاتم **تقصير**، لأنه قال فيه: «**متروك الحديث**». وقال أبو زرعة: «**منكر الحديث**»؟

وهذا يعني أنه شديد الضعف عندهما، وهو اللائق بمن يروي مثل هذا الحديث المنكر»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٧/ ٣٠٢).

٣٤١- (س) عبد الله بن يسار المكي الأعرج، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٢/ ٢٨٤): «**روىٰ عنه جماعة من الثقات**، ووثقه ابن حبان، فهو **حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ».

- وانظر: «جلباب المرأة المسلمة» (ص١٤٥-١٤٦).

٣٤٢- (د س) عبد الله بن يونس، حجازي، مجهول الحال (خ) مقبول (ح)[2]، من السادسة.

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٠١).

(٢) قال أبو الأشبال: «هكذا في نسخة المؤلف، ولعل معناه أنه مجهول الحال في اصطلاح البخاري، ومقبول في اصطلاح ابن حبان، وفي (ز) كتب (ح) فوق (مقبول)، وفي (ق) كتب (بخ) فوق (مجهول الحال)».

- **قال الألباني في هامش «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢/ ١٢٦):**

«**قلت:** فيه (عبيد الله بن يونس)[1]، قال عبد الحق: «لا يُعرف»، وأشار إلىٰ ذلك الذهبي.

وقول الحافظ: «مجهول الحال، مقبول»؛ فهو ذهول منه **غير مقبول، لمخالفته للأصول**، لأنه لم يرو عنه غير ابن الهاد كما قال الحافظ نفسه في «الفتح» (١٢/ ٥٤)».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٦١٨):** «وقول الحافظ في «التقريب»: «**مجهول الحال**» ينافي ما تقرر في «المصطلح» أن من لا يُعرف إلا برواية واحد فهو **مجهول العين**».

- **وقال في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢٤٨):** «**مجهول العين**، كما يشير إلىٰ ذلك قول الذهبي: «**ما روىٰ عنه سوىٰ يزيد بن الهاد**». وكذا في «الفتح» (١٢/ ٥٤). وقول الحافظ فيه: «مجهول الحال» **غير مقبول**؛ لمُنافاته للمقرَّرِ في أصول الحديث: أن جهالة العين لا ترتفع إلا برواية اثنين فصاعدًا»[2].

٣٤٣- (بخ م ٤) عبد الله البهيّ، بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد التحتانية، مولىٰ مصعب بن الزبير، يقال: اسم أبيه يسار، صدوق يخطئ، من الثالثة.

---

(١) هكذا ضبط الشيخ اسمه بالتصغير، والصواب ما أثبتناه، كما في «التهذيبين» وغيرهما، والظاهر أنه خطأ مطبعي لا من الشيخ رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) **وقال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٧٢):** «لا تعرف حاله، ولا يعرف له راوٍ غير يزيد بن عبد الله بن الهادي».

- **قال الألباني** في «**الضعيفة**» (١٠/ ٦٥٧-٦٥٨): «البهي هذا أورده الحافظ في فصل الألقاب من «التهذيب» وقال: «هو عبد الله **بن يسار**، مولىٰ مصعب بن الزبير»[1]، **والصواب** حذف قوله: «ابن يسار» كما فعل الخزرجي، فإنهم لم يوردوه منسوبًا إلىٰ أبيه وإنما فيمن لم ينسب إلىٰ أبيه، فقال الحافظ هناك: (عبد الله البهي مولىٰ مصعب بن الزبير أبو محمد، يقال اسم أبيه يسار، روىٰ عن عائشة وفاطمة بنت قيس و...)».

٣٤٤- (بخ) عبد الله بن عبد الرحمن البصري، ابن الرومي، أصله من خراسان، من الرابعة، مات سنة ثلاثين.

- **قال الألباني** في «هامش صحيح الأدب المفرد» (ص١٧١-١٧٢): «قلت: تفرد بتوثيقه ابن حبان (٥/ ١٧و٤٦)[2] **وبيَّض** له الحافظ في «التقريب»، **وهو عندي صدوق**؛ لأنه مع كونه تابعيًّا، فقد روىٰ عنه ثلاثة من الثقات، أحدهم: ابنه عمر الراوي عنه هذا الأثر، وقال المؤلف في «تاريخه» (٣/ ١/ ١٣٣): «روىٰ عنه ابنه عمر وحماد بن زيد، مات قبل أيوب السختياني».

ثم روىٰ بإسناده الصحيح عن حماد بن زيد: حدثنا عبد الله الرومي، ولم يكن روميًّا، كان رجلًا منا من أهل خراسان».

---

(١) وكذا جزم في «التقريب» في فصل الألقاب بأنه عبد الله بن يسار.

(٢) صرَّح الإمام الدارقطني بتوثيقه في تعليقه علىٰ «المجروحين» لابن حبان (ص ١٧٨).

وقال العجلي (٩١٤): «تابعي ثقة».

٣٤٥ - (ق) عبد الأعلىٰ بن أعين الكوفي، مولىٰ بني شيبان، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١/ ٤١١-٤١٢): «.. قال البوصيري في «الزوائد» (٤/ ١٤): «في إسناده عبد الأعلىٰ بن أعين، وهو ضعيف».

قلت: بل **ضعيف جدًّا**، قال أبو نعيم: «روىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثير المناكير»...

وقال الدارقطني: «**ليس بثقة**».

وقال ابن حبان: (لا يجوز الاحتجاج به)»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ٢٢٩-٢٣٠).

٣٤٦- (٤) عبد الأعلىٰ بن عامر الثعلبي، بالمثلثة والمهملة، الكوفي، صدوق يهم، من السادسة.

---

(١) وقال العقيلي: «**جاء بأحاديث منكرة ليس منها شيء محفوظ**...، حدث عن يحيىٰ ابن أبي كثير بغير **حديث منكر لا أصل له**».

وقال أبو زرعة - كما في «تفسير ابن أبي حاتم» (٢/ ٦٣٢) -: «**منكر الحديث ضعيف**».

وقال الحاكم: «روىٰ عن يحيىٰ بن أبي كثير **الموضوعات**».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**».

ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٥٤٠)، «المجروحين» (٢/ ١٤١)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (١٤١)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٤٣)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٩٢-٢٩٣).

- **قال الألباني** في «الإرواء» (٤/ ١٥٠): «**ضعفه** أحمد وأبو زرعة وغيرهما، وابنه أحسن حالًا منه، **خلافًا** لما يفيده كلام الحافظ في (التقريب)»[1].

- **وقال في «الصحيحة»** (٥/ ٦٦٨): «**قلت**: وعبد الأعلىٰ بن عامر -وهو الثعلبي- **ضعيف**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٤٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الأعلىٰ هذا**: «**قلت**: وهو إسناد ضعيف، **علته عبد الأعلىٰ هذا** -وهو ابن عامر الثعلبي-، قال الذهبي في «الكاشف»: «**ليِّن، ضعفه أحمد**»، زاد في «الميزان»: وأبو زرعة، وقال أحمد: روايته عن ابن الحنفية شبه الريح، كأنه لم يصححها، **وضعفها** أيضًا سفيان الثوري»[2].

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٦٦٠).

٣٤٧- (م ت س) عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطَّار البصري، أبو بكر، نزيل مكة، لا بأس به، من صغار العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين.

---

(١) قال الحافظ في ترجمة ابنه علي بن عبد الأعلىٰ: «صدوق ربما وهم».

(٢) ضعفه أيضًا يحيىٰ بن سعيد القطان وابن مهدي وأبو حاتم وابن سعد والجوزجاني والدارقطني وابن حبان وغيرهم.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٧١)، «الجرح» (٦/ ٢٥)، «الطبقات» (٦/ ٣٣٤)، «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٥٣٥)، «الكامل» (٨/ ٣٩٣-٣٩٤)، «المجروحين» (٢/ ١٤٠)، «سؤالات البرقاني» (٣٢١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٩٣).

- **قال الألباني** في «الإرواء» (٨/ ٣٠٩): «وعبد الجبار ثقة **بلا خلاف**، احتج به مسلم».

- **وقال في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٢٣٢): «ثقة من رجال مسلم»[1].

٣٤٨- (تمييز) عبد الحكم بن عبد الله، ويقال: ابن زياد القَسملي، بفتح القاف وسكون المهملة وتخفيف الميم المفتوحة واللام، ضعيف، من الخامسة.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٥/ ٤٦٤-٤٦٥) **بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الحكم هذا وضعفه جدًّا**: «..متفق علىٰ ضعفه، بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٤٣): «كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه، ولا أعلم له معه مشافهة، **لا يحل كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب**»...

ثم إن في ترجمة ابن حبان لعبد الحكم القسملي المتقدمة والراوي عنه ما يدل أنه **ضعيف جدًّا** عنده، وهو ما يفيده **قول البخاري فيه** في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢/ ١٢٩): «**منكر الحديث**».

---

(١) قال النسائي والعجلي: «**ثقة**»، وقال النسائي مرة: «**لا بأس به**»، وقال ابن حبان: «**كان متقنًا**»، وقال أحمد: «رأيته عند ابن عيينة **حسن الأخذ**»، وقال أبو حاتم: «**صالح**»، وقال الذهبي: «إمام محدث **ثقة**»، وقال في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «الثقات» للعجلي (١٠٠٦)، «الثقات» لابن حبان (٨/ ٤١٨)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٣٩٠)، «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٠١).

ولا أدري لِمَ لَمْ يذكر الحافظ في «التهذيب» هذا النص من الإمام البخاري في ترجمة عبد الحكم هذا، **فإنه مهم جدًّا** كما لا يخفىٰ علىٰ العلماء».

- **وقال** في «الضعيفة» (٧/ ٤٤١) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الحكم هذا: «**قلت**: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، آفته عبد الحكم -وهو ابن عبد الله القسملي البصري -، قال البخاري: (**منكر الحديث**)»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ٣٨٣، ٣٨٤).

٣٤٩- (خت م ٤) عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري، صدوق رمي بالقدر وربما وهم، من السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٢٨٩) عند حديث يرويه عبد الحميد هذا**: «وهذا **إسناد صحيح**، رجاله ثقات رجال الشيخين إلا أن البخاري روىٰ لعبد الحميد بن جعفر تعليقًا».

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ٣٩٩) عند حديث يرويه عبد الحميد هذا**: «وهذا **إسناد صحيح**، رجاله ثقات رجال مسلم».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ١٩) عند حديث يرويه عبد الحميد هذا:**

---

(١) وقال أبو حاتم والساجي: «**منكر الحديث**»، وقال ابن عدي: «**عامة حديثه مما لا يتابع عليه**». وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روىٰ عن أنس **نسخة منكرة لا شيء**».
ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٢٩)، «الجرح» (٦/ ٣٥)، «الكامل» (٨/ ٤٣٧- ٤٣٩)، «المجروحين» (٢/ ١٢٦)، «الضعفاء» للأصبهاني (١٣٤).

«وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الحميد بن جعفر، فهو على شرط مسلم وحده».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٢٩٣) عند حديث يرويه عبد الحميد هذا:** «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح»[1].

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ١٣).

٣٥٠- (د) عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر العمري، المدني، مجهول الحال، من الخامسة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٢٣٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الحميد هذا:** «قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات غير عبد الحميد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب[2]، فإنه مجهول الحال، كما قال

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»:** «بل: ثقة، وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وابن سعد، ويحيى بن سعيد القطان - وناهيك به في انتقاء الرجال وتشدده فيهم -، ويعقوب بن سفيان، وقال: ثقة..».اهـ

وقال علي بن المديني: «ثقة». وقال عبد الله ابن الإمام أحمد: «سمعت أبي يقول: سمعت يحيى يقول: كان سفيان يضعف عبد الحميد بن جعفر. قال أبي: عبد الحميد عندنا ثقة ثقة. يعني أظنه من أجل القدر».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠)، «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٣/ ١٥٣)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (١٠٥)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٤١٨-٤١٩).

(٢) هكذا سماه الشيخ؛ عبد الحميد بن عبد الله بن عمر، والصواب: عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر كما في «التهذيب» و«التقريب» والنسخ الأخرى لسنن =

الحافظ في «التقريب»، بل هو **مجهول العين**، لأن الذهبي قال: (ما روىٰ عنه سوىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري)».

٣٥١- (د) عبد الخبير بن قيس بن ثابت بن شمَّاس الأنصاري، ووقع عند أبي داود منسوبًا لجده، مجهول الحال، من السادسة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢٩٨)**: «أشار الذهبي إلىٰ أنه مجهول، فقال: «**تفرد عنه** فَرَج بن فَضَالة».

فقول الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال»؛ **ليس بصواب**»[1].

٣٥٢- (ق) عبد ربه بن خالد بن عبد الملك بن قدامة النميري، أبو المغلس البصري، مقبول، من العاشرة، مات سنة اثنتين وأربعين.

=

أبي داود، والشيخ اعتمد علىٰ النسخة التازية للسنن، وليس فيها ذكر (عبد الله الثانية). أفاده بمعناه الناشر لـ«صحيح أبي داود» في هامش (٨/ ٢٣٣).

(١) الذي يظهر أن عبد الخبير هذا معروف، لكن بالضعف، فقد قال البخاري: «حديثه ليس بالقائم، **عنده مناكير**». وقال أبو حاتم: «حديثه ليس بالقائم، **منكر الحديث**»، وقال ابن حبان: «**منكر الحديث جدًّا**».

وقال الشيخ الألباني نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «نقد نصوص حديثية» (ص٢٠) عند حديث في إسناده عبد الخبير هذا**: «وهذا إسناد ضعيف؛ علته من عبد الخبير هذا، والراوي عنه فرج بن فضالة، وقد ضعف حديثهما هذا إمام الأئمة البخاري فقال: عبد الخبير، روىٰ عنه فرج بن فضالة، حديثه ليس بالقائم».

ينظر: «الضعفاء الصغير» (٢٤٤)، «التاريخ الكبير» (٦/ ١٣٧)، «الجرح» (٦/ ٣٨)، «المجروحين» (٢/ ١٢٤)، «تحرير التقريب» (٣٧٨٠).

- قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ١٠٠): «لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روىٰ عنه جمعٌ من الحفَّاظ».

- **وقال في «ظلال الجنة» (٢/ ٣٤٤/ ٧٧٠) عند حديث يرويه أبو المغلس هذا:** «حديث صحيح، ورجاله رجال مسلم غير أبي المغلس، **فقد وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جماعة من الأئمة غير المصنف**»[1].

٣٥٣- (د س) عبد الرحمن بن أزهر الزهري، أبو جُبَير المدني، صحابي صغير، مات قبل الحَرَّة، وله ذكر في «الصحيحين» مع عائشة، أغفل المزي رقم (س) وهو في الأشربة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٢٧٣) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا:** «قال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

قلت: ابن عوف هذا لم يخرج له مسلم شيئًا، فهو علىٰ **شرط البخاري** وحده، وابن الأزهر لم يرمزوا له بأنه من رجال الشيخين، **ولكن الحافظ بيَّن في ترجمته من «التهذيب» أن من حقه الرمز له بذلك**، فليراجع كلامه من شاء».

٣٥٤- (د ت) عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث الواسطي، أبو شيبة، ويقال: كوفي، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٧٧):** «.. والواسطي **ضعيف جدًّا**، واتفقوا علىٰ تضعيفه كما قال النووي وغيره».

---

(١) قال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

- **وقال في «الضعيفة»** (٨/ ١٦٧): «**ضعيف جدًّا**، نقل النووي الاتفاق علىٰ تضعيفه، وجزم الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٠١) بأنه ضعيف، **وتبعه الحافظ** في (التقريب)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ١١٢٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا:** «**قلت**: وهذا **إسناد واهٍ جدًّا**، الواسطي هذا؛ قال أحمد والبخاري: «**منكر الحديث**». رواه عنهما ابن عدي.

وقول البخاري في «التاريخ الكبير»[1] (٣/ ١/ ٢٥٩).

وروىٰ عبد الله بن أحمد في «كتاب العلل» (١/ ٣٣٤) عن أبيه أنه قال فيه: «**متروك الحديث**».

قلت -الألباني-: وهو ممن اتفقوا علىٰ تضعيفه -كما قال النووي-، وذلك لكثرة مناكيره».

- **وقال في «الصحيحة» (٢/ ٣٣٦) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا:** «وقد ضعفه البخاري جدًّا فقال: «فيه نظر»؛ **فلا يصلح شاهدًا** لحديث ابن عمر».

- **وقال** في «الإرواء» (٥/ ١٠٦): «**ضعيف جدًّا**»[2].

---

(١) أي مثبت وموجود في كتابه «التاريخ الكبير».

(٢) وقال يحيىٰ بن معين: «**متروك**»، وقال مرة: «**ضعيف ليس بشيء**»، وقال أبو حاتم: «**ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به**». وضعفه أبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، وابن سعد، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان، والعقيلي، والساجي، والعجلي.

=

- وانظر: «الضعيفة» (٥/ ٣٥٩).

٣٥٥- (م د س) عبد الرحمن بن بشر بن مسعود الأنصاري، أبو بشر المدني الأزرق، مقبول، من الثالثة، وأرسل حديثًا.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (٧/ ٩٤٣): **«ثقة من رجال مسلم»**.

- **وقال في «صفة الصلاة/ الأصل» (٣/ ٩٢٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا: «إسناده صحيح على شرط مسلم»**.

- **وقال في هامش «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (ص٦٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا:** «إسناده مرسل صحيح... ذكره ابن حبان في الثقات»[1].

٣٥٦- (ت ق) عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مُلَيكة التيمي، المليكي، المدني، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٢٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق**

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٣)، «الكامل» (٧/ ١٩٤)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥١٥- ٥١٨)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣١٩-٣٢٠).

(١) وروى عنه جماعة من الجِلَّة؛ منهم: محمد بن سيرين، وإبراهيم النخعي، وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية وغيرهم..

قلت: إخراج مسلم له في «صحيحه» ورواية هؤلاء الأئمة عنه، مع تابعيته، مما يدل على ثقته، ولهذا صحح له الشيخ رَحِمَهُ اللهُ، وقال الذهبي في «الكاشف»: **«صدوق»**.

ينظر: «الثقات» لابن حبان (٥/ ٨٢)، «تهذيب الكمال» (١٦/ ٥٤٨).

عبد الرحمن هذا وضعَّفه جدًّا: «قلت: وهذا سند واهٍ جدًّا، آفته عبد الرحمن أبو محمد هذا، وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة المدني.

قال أحمد والبخاري: «**منكر الحديث**».

وقال النسائي: «**متروك الحديث**».

وقال ابن حبان: (**ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات**)».

- **وقال** في «الضعيفة» (٤/ ٣٩٢): «**ضعيف جدًّا**، قال البخاري: «**ذاهب الحديث**». وقال النسائي: (**متروك**)»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١٠/ ٦٢٥) و(١٣/ ٤٥٢- ٤٥٤).

٣٥٧- (د س) عبد الرحمن بن بوذويه، بضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة، ويقال: ابن عمر بن بوذويه الصنعاني، مقبول، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٤١) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا عن معمر عن الزهري: «وهذا **إسناد صحيح** إلىٰ معمر بذلك»[2].

- وانظر: «الإرواء» (٤/ ٣٢٧).

---

(١) وقال ابن حبان في أوَّل الكلام الذي نقله الشيخ: «**منكر الحديث جدًّا**، ينفرد عن الثقات...».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٦٠)، «الكامل» (٧/ ١٦٨-١٧١)، «المجروحين» (٢/ ١٦-١٧).

(٢) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **صدوق حسن الحديث، فقد روىٰ عنه جمع، وأثنىٰ عليه أحمد خيرًا**، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**». اهـ

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٧).

٣٥٨- (خ ٤) عبد الرحمن بن ثَروان، بمثلثة مفتوحة وراء ساكنة، أبو قيس الأودي، الكوفي، صدوق ربما خالف، من السادسة، مات سنة عشرين ومائة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٨/ ١٠٢) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا: «وهذا **إسناد صحيح** علىٰ شرط البخاري».

- وقال في «الصحيحة» (٤/ ٣٠) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا: «**وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات** رجال البخاري».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٢٧٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا: «وهذا **إسناد صحيح** علىٰ شرط البخاري»[(١)].

- وانظر: «ظلال الجنة» (١/ ١١٧/ ٢٦٥).

٣٥٩- (بخ د) عبد الرحمن بن أبي حدرد الأسلمي، المدني، مقبول، من الثالثة.

---

(١) وثقه ابن معين، وابن نمير، والعجلي وزاد: «ثبت»، والدارقطني، والذهبي، وقال النسائي: «**ليس به بأس**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «**ليس بقوي**، وهو قليل الحديث، وليس بحافظ، قيل له: كيف حديثه؟ قال: صالح، **هو لين الحديث**». وقال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، فقال: **هو كذا وكذا وحرك يده**»، ونقل عبد الله كذلك عن أبيه قوله: «**يخالف في أحاديثه**». وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٨٩).
ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٨)، «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٨٧٠)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٣٩٠)، «الثقات» للعجلي (٩٣٨)، «الثقات» لابن حبان (٥/ ٩٦) و(٧/ ٦٥)، «الكاشف»، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٢٩).

- **قال الألباني في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٧٦-٣٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات غير عبد الرحمن بن أبي حدرد الأسلمي - قال الدارقطني: «**لا بأس به**»، وذكره ابن حبان في (الثقات)»[1].

٣٦٠- (خ م مد ت س) عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الفهمي، أمير مصر، صدوق، من السابعة، مات سنة سبع وعشرين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١١٧٧) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا:** «ثقة من رجال الشيخين».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٣٦٨) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا:** «ثقة من رجال الشيخين»[2].

٣٦١- (٤) عبد الرحمن بن أبي رافع، ويقال: ابن فلان بن أبي رافع، شيخ لحماد بن سلمة، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٩٧-٣٩٨) بعد**

(١) ينظر: «سؤالات البرقاني» (٢٧٣)، «الثقات» (٥/ ٩١).

(٢) قال الدارقطني: «**ثقة حجة**». وقال الذهلي، وابن يونس: «**كان ثبتًا في الحديث**». وقال ابن حبان: «**من أثبات أهل مصر وقدماء مشايخها ومتقني أهلها**». وقال العجلي: «**ثقة**». وقال النسائي: «**ليس به بأس**»، وقال أبو حاتم: «**صالح**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٢٩)، «تاريخ ابن يونس» (٨١٤)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٥٢١)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٣٧٨)، «الثقات» للعجلي (٩٥٠)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٧٧) مع الحاشية.

أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا عن عمته سلمىٰ: «... سلمىٰ عمة عبد الرحمن بن أبي رافع... حسنة **الحديث إن شاء الله، وكذلك ابن أخيها عبد الرحمن بن أبي رافع**، قال في «التهذيب»: «روىٰ عن عبد الله بن جعفر وعن عمه عن أبي رافع، وعن عمته سلمىٰ عن أبي رافع، وعنه حماد بن سلمة، قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: **صالح**. له عند الترمذي في التختم في اليمين وآخر حديث في دعاء الكرب، وعند الباقين (يعني: من أصحاب السنن الأربعة) حديث في تعدد الغسل للطواف علىٰ النساء».

قلت -الألباني-: حديثه في دعاء الكرب راجعته في كتاب «الدعاء» عند الترمذي فلم أجده!

وأما حديثه في التختم في اليمين، فأخرجه في (١/ ٣٢٤- طبع بولاق)، باب (ما جاء في لُبس الخاتم في اليمين) من (كتاب اللباس) ثم قال عقبه: «وقال محمد بن إسماعيل: هذا أصح شيء رُوِي في هذا الباب».

فقول البخاري هذا -مع العلم أن في الباب أحاديث أخرىٰ **صحيحة** الأسانيد، بعضها في صحيح مسلم- **يفيد أن ابن رافع هذا ثقة عنده**»[1].

- وانظر: «الثمر المستطاب» (١/ ٢٦).

٣٦٢- (س) عبد الرحمن بن زياد، وقيل: ابن أبي زياد، مولىٰ بني

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٢).

قلت: وقد وافق الشيخ حكم الحافظ واستشهد به في مواطن من كتبه، انظر: «الضعيفة» (٦/ ٥١٠)، «الصحيحة» (٥/ ٦٣، ٧٤) (٥/ ٤٠١).

هاشم، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٩٤٦)**: «روى عنه الأعمش أيضًا، ووثقه ابن معين والعجلي، وقال البخاري: «فيه نظر».

قلت -الألباني-: فهو حسن الحديث - إن شاء الله تعالى -.

وقال الحافظ: (مقبول)»[1]!

٣٦٣- (ت ق) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٥٨)**: «**متروك شديد الضعف**».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٥٠٦)**: «**ضعيف جدًّا**، قال الحاكم: (روى عن أبيه **أحاديث موضوعة**، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه)».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ١١٣٢)**: «وعبد الرحمن هذا **ضعيف جدًّا، متهم**».

- **وقال في «الإرواء» (١/ ٢٨٣)**: «**لا يستشهد به لشدة ضعفه**»[2].

---

(١) ينظر: «تاريخ ابن معين (دارمي)» (٥٥٩)، «الجرح» (٥/ ٢٣٦)، «معرفة الثقات» (١٠٤٠)، «ثقات ابن حبان» (٧/ ٧٤).

(٢) وقال البخاري وأبو حاتم: «ضعفه علي بن المديني **جدًّا**». وقال البخاري: «**لا أروي عنه**». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي الحديث، كان في نفسه صالحًا، وفي الحديث **واهيًا**». وقال ابن سعد: «كان كثير الحديث، **ضعيفًا جدًّا**». وقال ابن حبان: «كان =

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٩٠)، و«ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ ٤٦).

٣٦٤- (بخ) عبد الرحمن بن عباس القرشي، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «هامش ضعيف الأدب المفرد» (ص٨٩)**: «وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»! وحقه أن يقول فيه: «مجهول» لأنه من المرتبة التاسعة عنده التي قال فيها: (من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول).

قلت: وهذا هو حال القرشي هذا فتنبه».

٣٦٥- (ق) عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو القاسم المدني، العمري، نزيل بغداد، متروك، من التاسعة، مات سنة ست وثمانين (ومائة).

=

يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتىٰ كثر ذلك في روايته.. **فاستحق الترك**». وقال الساجي: «**منكر الحديث**». وقال الطحاوي: «حديثه عند أهل العلم بالحديث في **النهاية من الضعف**». وقال الحاكم وأبو نعيم: «روىٰ عن أبيه **أحاديث موضوعة**».

واقتصر علىٰ تضعيفه فقط الإمام أحمد ويحيىٰ بن معين وأبو زرعة والترمذي وابن عدي وغيرهم.

ينظر: «علل الترمذي الكبير» (١٣٥،٦٥)، «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٨٤)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٣٣)، «الطبقات» (٥/ ٤١٣)، «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٣٩٦-٤٠٠)، «المجروحين» (٢/ ٢٢)، «شرح مشكل الآثار» (٧/ ٦٧)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٣٤٤).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٨/ ١٤٣) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا:** «قلت: وهذا **موضوع**؛ آفته العمري هذا؛ قال أحمد: **كان كذابًا**. وتركه غيره»[1].

٣٦٦- (م س) عبد الرحمن بن عبد الله أو ابن أبي عبد الله المازني، أبو حمزة البصري، جار شعبة، ويقال: إنه ابن كيسان، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (٦/ ٧٩٧): «**ثقة**».

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ٤٠٠):** «**ثقة** من رجال مسلم».

- **وقال في «الثمر المستطاب» (٢/ ٦٧٦) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا:** «وإسناده **صحيح** أيضًا رجاله **كلهم ثقات** رجال مسلم»[2].

٣٦٧- (د ت ق) عبد الرحمن بن عمرو بن عَبَسة السُّلَمي، الشامي، مقبول، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة.

---

(١) وقال ابن معين مرة: «**كَذَّاب**». وقال أبو حاتم: «**كان يكذب**». وقال النسائي، وأبو زرعة، والدارقطني، وغيرهم: «**متروك**». وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه مناكير إما إسنادًا وإما متنًا».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٤٣٦٤)، «معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين/ ابن محرز» (٩٤)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٥٣)، «الكامل» (٧/ ١٢٥- ١٣١)، «سؤالات السلمي» (٢٨٤).

(٢) روىٰ عنه شعبة بن الحجاج، ويونس الإسكاف. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الدارقطني: «**ليس بالقوي**».

ينظر: «سؤالات البرقاني» (٥٧٨ و٥٧٩)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٤٩).

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦١٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا: «قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون غير عبد الرحمن بن عمرو هذا، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، وصحح له الترمذي وابن حبان والحاكم كما في (التهذيب)».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٩) وهو يرد وينكر علىٰ حسان عبد المنان في تضعيفه لحديث العرباض بن سارية المروي من طريق عبد الرحمن بن عمرو هذا: «عبد الرحمن هذا روىٰ عنه أيضًا جمع من الثقات، ووثقه ابن حبان، وذكره مسلمة في (الطبقة الأولىٰ) من التابعين، ووثقه أيضًا كل الحفاظ الذين صرَّحوا بصحة حديثه -وهم جمع سيأتي تسميتهم- غير الثلاثة الذين سماهم هذا المكابر، وصرح الذهبي في «الكاشف» بأنه صدوق»[1].

٣٦٨- (ت س) عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني، ويقال: الأزدي، مختلف في صحبته، سكن حمص.

---

(١) وقال الحافظ أبو نعيم في «الضعفاء» (١/ ٤٦-٤٧) بعد أن روىٰ بإسناده حديث العرباض بن سارية المشهور من طريق عبد الرحمن بن عمرو هذا: «هذا حديث جيد صحيح من حديث الشاميين، وقد روىٰ هذا الحديث عن العرباض بن سارية ثلاثة من تابعي الشام معروفين مشهورين: عبد الرحمن بن عمرو السلمي و...».
ووصفه أبو زرعة الدمشقي بأنه من الأكابر الذين رووا عن العرباض بن سارية. «تاريخه» (١/ ٦٠٦)، سؤال رقم (١٧٢٠)، وصحح له الترمذي في «جامعه» (٢٦٧٦).

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦١٧-٦١٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق ربيعة بن يزيد عن الصحابي عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني:**
«... وأما قول ابن عبد البر في الحديث ورواية ابن أبي عميرة: «لا تصح صحبته، ولا يثبت إسناد حديثه».

فهو وإن **أقره الحافظ عليه في «التهذيب» فقد رده في «الإصابة» أحسن الرد** متعجبًا منه، فقد ساق له في ترجمته عدة أحاديث **مصرحًا فيها بالسماع من النبي** ﷺ، ثم قال:....

قلت -الألباني-: فلا جرم أن جزم بصحبته أبو حاتم وابن السكن، وذكره البخاري وابن سعد وابن البرقي وابن حبان وعبد الصمد بن سعيد في الصحابة، وأبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولىٰ من الصحابة الذين نزلوا حمص، كما في «الإصابة» لابن حجر، **فالعجب منه كيف لم يذكر هذه الأقوال أو بعضها علىٰ الأقل في «التهذيب» وهو الأرجح، وذكر فيه قول ابن عبد البر المتقدم وهو المرجوح!**

وهذا مما يرشد الباحث إلىٰ أن **مجال الاستدراك عليه** وعلىٰ غيره من العلماء مفتوح علىٰ قاعدة: كم ترك الأول للآخر!.

ومما يرجح هذا القول إخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في «مسنده» كما تقدم، فإن ذلك يشعر العارف بأن ابن أبي عميرة صحابي عنده، وإلا لما أخرج له، لأنه يكون مرسلًا لا مسندًا»[1].

(١) وجزم بصحبته أيضًا الترمذي، ويعقوب الفسوي، والخطيب البغدادي.

٣٦٩- (د) عبد الرحمن بن قيس العتكي، أبو رَوح البصري، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٢٢٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا: «وهذا إسناد حسن... بل هو أبو رَوح العَتَكِيّ البصري، روىٰ له المصنف هذا الحديث فقط، وقد روىٰ عنه جماعة من الثِّقات، منهم يحيىٰ القطان.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج هو وشيخه ابن خزيمة حديثه هذا في «صحيحيهما» -كما في «التهذيب»-، وصححه الحاكم والذهبي كما يأتي».

٣٧٠- (د ت) عبد الرحمن بن أبي كريمة، والد إسماعيل السدّي، مجهول الحال، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٤٤): «قال الذهبي: «ما روىٰ عنه سوىٰ ولده».

قلت -الألباني-: فهو مجهول العين، وقول الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال»! لعله سبق قلم، فإن مجهول الحال هو الذي روىٰ عنه اثنان فصاعدًا، وهذا لم يرو عنه غير ابنه إسماعيل، كما سبق عن الذهبي، وهو ظاهر

=

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٣)، «جامع الترمذي» (٤٢١٣)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٨٧)، «الاستيعاب» (٢/ ٨٤٣)، «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٥٣٩)، «الإصابة» (٤/ ٣٤٢).

كلام الحافظ في «التهذيب»، حيث لم يذكر له راويًا غير ابنه».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير»** (٨/ ١١٨): «لم يوثقه أحد -اللهم إلا ابن حبان، وهو معروف بتساهله في التوثيق- وما حدَّث عنه سوىٰ ولده -كما قال الذهبي في الميزان- وسكت عنه في «الكاشف» فلم يوثقه.

وقول الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال»! **لا يتماشىٰ مع القواعد،** لأن شرط مجهول الحال أن يروي عنه اثنان فصاعدًا، فتنبه!».

- وانظر: «الضعيفة» (١٠/ ٣٧٤).

٣٧١- (ع) عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي، لا بأس به وكان يدلس - قاله أحمد، من التاسعة مات سنة خمس وتسعين (ومائة).

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٧/ ٣٧) وفي «الإرواء» (١/ ١٠٢): «**ثقة**».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٢٧١) عند حديث...:** «وهذا **إسناد صحيح** علىٰ شرط الشيخين»[1].

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»:** «بل: ثقة، أطلق توثيقه الأئمة: ابن معين في أصح الروايات عنه، والنسائي، والبزار، والدارقطني، وابن شاهين، وابن حبان، والذهبي. وقال أبو حاتم: صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين..». اهـ

وقال ابن سعد: «كان شيخًا ثقة كثير الغلط»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٣٥).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٨٢)، «الطبقات» (٦/ ٣٩٢)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٣٨٠)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٨٩) مع الحاشية.

٣٧٢- (بخ ت) عبد الرحمن بن محمد، عن جدته، عن أم سلمة، وعنه داود بن أبي عبد الله، مولىٰ بني هاشم، كذا وقع في رواية البخاري، وبيَّن في التاريخ أنه عبد الرحمن بن محمد بن زيد بن جدعان، وعند الترمذي عن ابن جدعان، فنسبه إلىٰ جد أبيه، وثقه النسائي، من الرابعة.

قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ١١٥) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا: «ورجاله ثقات، غير عبد الرحمن، وهو ابن محمد بن زيد بن جدعان، قال ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٢٨٠-٢٨١): «روىٰ عن عائشة، روىٰ عنه عبد الرحمن ابن أبي الضحاك».

قلت: وقد روىٰ عنه أبو جعفر الفراء أيضًا هذا الأثر، **فهو مجهول الحال**»[1].

٣٧٣- (د ق) عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، أبو سلمة الحمصي، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٣٦-١٣٧): «وثقه العجلي، وروىٰ عنه جماعة،** منهم حريز بن عثمان، وقد قال أبو داود: **شيوخ حريز كلهم ثقات»**.

- **وقال في «الصحيحة» (٣/ ٩٠):** «قال ابن المديني: «**مجهول**»، لكن

(١) وقال في «الضعيفة» (٩/ ٣٥٣): «وثقه النسائي وابن حبان، وروىٰ عنه جمع».
وهذا توثيق منه له.
ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٩٣-٣٩٥).

قال أبو داود: «شيوخ حريز كلهم ثقات»، وقال العجلي في «الثقات» (ق٣٤/ ٢ - ترتيب الهيثمي): «شامي تابعي **ثقة**»، ونقله عنه الحافظ في «التهذيب» ولم يزد، **وفاته** أنه ذكره ابن حبان أيضًا في «ثقاته» (١/ ١٣١ - الظاهرية)، **وقد روىٰ عنه جماعة من الثقات** كما في (التهذيب)».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٢٠٦)**: «ثقة، قال المصنف: (شيوخ حريز كلهم **ثقات**).

وقال العجلي: «شامي تابعي **ثقة**»[1].

وانظر: «الصحيحة» (٥/ ٢١٠، ٢٦٤).

٣٧٤- (تمييز) عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، أبو ميسرة المصري، مقبول، من الثامنة، مات سنة ثمان وثمانين، وله سبعون سنة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ١١٣) عند حديث يرويه عبد الرحمن هذا: «أخرجه الحاكم (١/ ٤). وقال: «رواته مصريون **ثقات**». ووافقه الذهبي.

وأقول: رجاله كلهم رجال مسلم غير عبد الرحمن بن ميسرة، وهو أبو ميسرة الحضرمي المصري، لم يوثقه أحد غير الحاكم كما رأيت، **لكن**

(١) ووثقه ابن خلفون كما في «إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مغلطاي (٨/ ٢٣٩).

ولما قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ١٠٩): «مجهول الحال لا يعرف»؛ رد عليه الذهبي في «الرد علىٰ ابن القطان» (ص ٤٨) بقوله: «قلت: **شيوخ حريز كلهم ثقات**»، وقال في «الكاشف»: «**ثقة**»، وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٢٠٩): «**معروف ثقة**».

روىٰ عنه جمع غير ابن وهب، وقال أبو عمر الكندي: كان فقيهًا عفيفًا؛ **فهو حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ».

- **وقال في «الصحيحة»** (٦/ ٧٦٧): «لم يوثقه غير الحاكم، وهو متساهل في التوثيق كابن حبان والعجلي، وقد وثقه أيضًا (٨٣٥)، فلا تطمئن النفس لما تفردوا به من التوثيق، لاسيما والحافظ قال في عبد الرحمن هذا: «مقبول». يعني عند المتابعة. وإلا فلين الحديث كما نبَّه عليه في المقدمة.

وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢/ ٢٨٥)، ولم يزد فيه علىٰ قوله: «روىٰ عن عقيل بن خالد. روىٰ عنه عبد الله بن وهب».

قلت: فأحسن أحواله أنه **مجهول الحال**.

ثم بدا لي أنه ينبغي أن يسلك به مسلك الثقات، لأنه قد روىٰ عنه جمع آخر من الثقات غير ابن وهب، منهم سعيد بن عفير ويحيىٰ بن بكير، وغيرهم كما في «التهذيب»، ولعله من أجل ذلك أشار إلىٰ توثيقه الهيثمي، فقال في «المجمع» (٧/ ١٣٥): (رواه الطبراني، **ورجاله ثقات**)»[1].

٣٧٥- (خ م د س) عبد الرحمن بن نمر، بفتح النون وكسر الميم، اليحصبي، أبو عَمرو الدمشقي، ثقة، لم يرو عنه غير الوليد، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١٤/ ٩٩٦-٩٩٧): «(عبد الرحمن بن نمر) هذا مختلف فيه، ضعفه ابن معين وغيره، ووثقه ابن حبان وغيره، ولم يرو عنه غير الوليد بن مسلم، وروىٰ له الشيخان **متابعة**، فمثله **يُحَسَّن حديثه**

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٥١-٤٥٢)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٠٦).

عند المتابعة، ويُستَنكر عند التفرد والمخالفة»[1].

٣٧٦- (د ق) عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي، أبو نُعيم النخعي، سبط إبراهيم النخعي، صدوق له أغلاط، أفرط بن معين فكذبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق، من التاسعة، مات سنة إحدىٰ عشرة، وقيل: سنة ست عشرة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٤٧١-٤٧٢) بعد أن أورد حديثًا بثلاثة أسانيد مدارها علىٰ عبد الرحمن هذا: «قلت: وهذه الأسانيد الثلاثة كلها ضعيفة جدًّا، لأن مدارها علىٰ عبد الرحمن النخعي، قال الذهبي في «الضعفاء»: «ليس بشيء، وكذبه يحيىٰ بن معين، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه».

قلت -الألباني-: وقد أشار إلىٰ شدة ضعفه الإمام البخاري بقوله -كما في «التهذيب»-: (فيه نظر، وهو في الأصل صدوق).

قلت -الألباني-: وكأنه يعني أنه صدوق في نفسه، شديد الضعف في حفظه.

---

(١) ضعفه ابن معين وأبو حاتم وابن عدي، وذكره العقيلي في «ضعفائه»، ووثقه أبو داود والذهلي وابن حبان وأبو أحمد الحاكم وابن البرقي، وصحح حديثه عن الزهري دحيم وأبو زرعة الدمشقي.

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (١٤٠)، «الجرح» (٥/ ٢٩٥)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٤٤٥)، «الثقات» (٧/ ٨٢)، «الكامل» (٧/ ١٦١-١٦٣)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٠٨)، «تحرير التقريب» (٤٠٣٠).

ثم إن في إسناده الأول والثاني شيخه أبا مالك النخعي عبد الملك بن حسين، وهو مثله في الضعف أو أشد، فقد قال الحافظ في «التقريب»: «متروك»، مع أنه ألان القول في أبي نعيم الراوي عنه؛ فقال فيه: (صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه))».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٤٧٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا:** «قلت: وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**، آفته عبد الرحمن هذا، وقد عرفت في الحديث السابق أنه **شديد الضعف**»[(١)].

٣٧٧- (ت ق) عبد الرحمن بن واقد بن مسلم البغدادي، أبو مسلم الواقدي، أصله بصري، صدوق يغلط، من العاشرة، مات سنة سبع وأربعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٥٦٧):** «عبد الرحمن بن واقد:

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»:** «بل: **ضعيف جدًّا**، كذَّبه يحيىٰ بن معين، وقال الدارقطني: متروك. وضعَّفه أحمد بن حنبل، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو داود، والنسائي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، والعقيلي، وابن عدي، وقال البخاري: «**فيه نظر**، وهو في الأصل صدوق»، وهذه إشارة إلىٰ ضعف روايته في الحديث. وقال أبو حاتم وحده: **لا بأس به، يكتب حديثه**». اهـ

وقال ابن القطان الفاسي: «**كذَّاب**».

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٥٥٥و٨٦٢)، «الجرح» (٤/ ٢٦٥) و(٥/ ٢٩٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٤٣٩)، «الكامل» (٧/ ٢١٥-٢١٨)، «علل الدارقطني» (١٤/ ٢٢٤)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٩٠)، «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٦٦-٤٦٧).

هو أبو مسلم البغدادي؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٨٣)، وقال ابن عدي (٤/ ٣١٨): «**حدث بالمناكير عن الثقات، وسرق الحديث**».

واعتمده الذهبي في «المغني»، وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «صدوق يغلط».

- **وقال في «الضعيفة» (٨/ ٣١٤)**: «وعبد الرحمن بن واقد؛ حاله كالحماني، قال ابن عدي: «حدث بالمناكير عن الثقات، **يسرق الحديث**».

قلت: فلا أدري أيّهما **سرقه** من الآخر!».

- **وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٧٤٧) عند حديث «يقول الله ﷻ: من شغله ذكري عن مسألتي، أعطيته أفضل ما أعطي السائلين»**: «**وسرقه بعضهم**؛ فرواه بإسناد صحيح عن حذيفة بلفظ حديث الترجمة...

أخرجه ابن عساكر في «جزء فضيلة ذكر الله ﷻ» (ق ٢/ ٢) عن **عبد الرحمن بن واقد الواقدي** قال: حدثنا سفيان بن عيينة...

قال ابن عدي: «يحدث بالمناكير عن الثقات، **ويسرق الحديث**».

ثم ذكر له حديثًا **سرقه**، وقال -عن عبدان الأهوازي-: «وهو فيه أبطل، أو قال: الباطل».

وأما ابن حبان؛ فذكره في (الثقات)»[1]!

(١) ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣٨٣)، وحسَّن ابن معين الظنَّ فيه. انظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٧٥-٤٧٦).

٣٧٨- (د) عبد الرحمن بن وَردان الغفاري، أبو بكر المكي المؤذن، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٨٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن هذا:** «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عبد الرحمن بن وردان، قال ابن معين: «**صالح**».

وقال أبو حاتم: «**ما بحديثه بأس**»، وذكره ابن حبان في «**الثقات**».

وقال الدارقطني: (ليس بقوي)»[1].

٣٧٩- (ق) عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصَّلت الهروي، مولىٰ قريش، نزل نيسابور، صدوق له مناكير وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب، من العاشرة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢٩٦): «.. قلت: لم ينفرد بذلك العقيلي**[2]، بل تابعه محمد بن طاهر، فقال أيضًا: «**كذاب**»، كما نقله الحافظ

(١) وقال الدارقطني مرة: «**صالح**»، وقال مرة: «**يعتبر به**»، وذكره ابن شاهين وابن خلفون في «الثقات»، وقال الذهبي، وابن الملقن: «**صدوق**».
ينظر: «الجرح» (٥/ ٢٩٥)، «سؤالات البرقاني» (٢٧٢، ٥٧٦)، «الثقات» (٥/ ١١٤)، «البدر المنير» (٢/ ١٧٢)، «الكاشف»، «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٢٤٩).

(٢) تكذيب العقيلي نقله عنه مسلمة -سماعًا منه- في كتاب «الصلة» كما في «الاكتفاء بتنقيح كتاب الضعفاء» (٢/ ٤٣٢) للحافظ مغلطاي، و«تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٨)، وليس هو في «الضعفاء» كما قد يتبادر إلىٰ الذهن.

نفسه في «التهذيب»، وذكر فيه عن أبي الحسن -وهو الدارقطني-: وهو **متهم بوضعه** -يعني هذا الحديث- لم يحدث به إلا من سرقَه منه، فهو الابتداء في هذا الحديث».

- **وقال في** حاشية «الباعث الحثيث» (١/ ١٦٤): «**متروك**».

- **وقال في «الضعيفة» (٦/ ٥١٩-٥٢٠) بعد أن نقل قول الحاكم: «وأبو الصلت ثقة مأمون»:** «.. فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: لا والله، **لا ثقة ولا مأمون**».

وقال في كتابه «الضعفاء والمتروكين»: «اتهمه بالكذب غير واحد، قال أبو زرعة: **لم يكن بثقة**. وقال ابن عدي: **متهم**، وقال غيره: رافضي».

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب».

قلت -الألباني-: لم يوثقه أحد سوىٰ ابن معين، وقد اضطرب قوله فيه علىٰ وجوه:

الأول: أنه **ثقة**. رواه عنه الدوري، أخرجه الحاكم (٣/ ١٢٦)، والخطيب في «التاريخ» (١١/ ٥٠).

الثاني: **ثقة صدوق**. رواه عنه عمر بن الحسن بن علي بن مالك في «التاريخ» (١١/ ٤٨).

الثالث: **ما أعرفه بالكذب**. وقال مرة: لم يكن عندنا من أهل الكذب. رواه عنه ابن الجنيد، أخرجه في «التاريخ» (١١/ ٤٩).

وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز في «جزء معرفة الرجال» ليحيىٰ بن معين (ق ٤/ ٢): «وسألت يحيىٰ عن أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي، فقال: ليس ممن يكذب»، ورواه عنه الخطيب (١١/ ٥٠).

الرابع: قال أبو علي صالح بن محمد وقد سُئل عن أبي الصلت: رأيت يحيىٰ بن معين **يحسن القول** فيه. كذا أخرجه الخطيب عنه.

وأخرجه الحاكم (٣/ ١٢٧) من طريق أخرىٰ عنه قال: «دخل يحيىٰ بن معين ونحن معه علىٰ أبي الصلت، فسلَّم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول -رحمك الله- في أبي الصلت؟ فقال: هو **صدوق**».

الخامس: ما أعرفه! أخرجه الخطيب (١١/ ٤٩) من طريق عبد الخالق ابن منصور قال: وسألت يحيىٰ بن معين عن أبي الصلت، **فقال**: فذكره.

وقال الخطيب: «قلت: أحسب عبد الخالق سأل يحيىٰ بن معين عن حال أبي الصلت قديمًا، ولم يكن يحيىٰ إذ ذاك يعرفه، ثم عرفه بعد».

قلت -الألباني-: وهذا جمع حسن بين هذه الأقوال، علىٰ أنها باستثناء القول الأخير لا تعارض كبير بينها كما هو ظاهر، إلا أن القول الثالث: «ما أعرفه بالكذب» ليس نصًّا في التوثيق، لأنه لا يثبت له الضبط والحفظ الذي هو العمدة في الرواية.

فيبدو لي -والله أعلم-: أن ابن معين لم يكن جازمًا في توثيقه، ولذلك اختلفت الرواية عنه، وسائر الأئمة قد ضعفوه وطعنوا فيه، **فالعمدة**

عليهم دونه»[1].

٣٨٠- (ق) عبد السلام بن عبد القدوس بن حبيب، أبو محمد الكلاعي، بفتح الكاف وتخفيف اللام، الدمشقي، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٣/ ١٦٨): «... **ضعيف جدًّا**، ضعفه أبو حاتم، وقال أبو داود: «عبد القدوس ليس بشيء **وابنه شر منه**».

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٥٠-١٥١): «**يروي الموضوعات**،

---

(١) **وقال الذهبي في «السير» (١١/ ٤٤٧) بعد أن نقل توثيق ابن معين لأبي الصلت هذا: «قلت**: جبلت القلوب علىٰ حب من أحسن إليها، وكان هذا بارًّا بيحيىٰ، ونحن نسمع من يحيىٰ دائمًا، ونحتج بقوله في الرجال، **ما لم يتبرهن لنا وَهَنُ رجلٍ انفرد بتقويته**، أو قوة من وهاه».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: **لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف ولم يحدثني عنه**، أما أبو زرعة **فأمر أن يضرب علىٰ حديث أبي الصلت وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه**». وقال النسائي: «**ليس بثقة**». وقال الجوزجاني: «سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو **أكذب من روث حمار الدجال**، وكان قديمًا متلوثًا في الأقذار».

وقال ابن حبان: «يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق **العجائب** في فضائل علي وأهل بيته **لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ شيعي متهم مع صلاحه**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٤٨)، «أحوال الرجال» (٣٧٩)، «الكامل» (٨/ ٤٣٢)، «المجروحين» (٢/ ١٣٥-١٣٦)، «ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٣٨-٥٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٧)، «تحرير التقريب» (٤٠٧٠).

وروىٰ عن إبراهيم بن أبي عبلة...».

- **وقال** في «الضعيفة» (١٢/ ٨٥٦): «وهو **ضعيف جدًّا**، كما قال الهيثمي»[1].

٣٨١- (د ت س) عبد العزيز بن أبي سليمان الهُذَلي مولاهم، أبو مودود المدني القاصّ، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢٧٩): «قلت**: وهو ثقة، كما قال أحمد وابن معين وأبو داود وابن المديني وغيرهم، فقول الحافظ فيه: «**مقبول**» **غير مقبول**، ولعله سبق قلم منه أو من النساخ».

- **وقال** في «الضعيفة» (٦/ ١٤٤): «**وهو ثقة كما قال أحمد** وجمع من الأئمة، وقول الحافظ فيه: «مقبول» فقط **غير مقبول منه**، ولعله سبق قلم، فالرجل ثقة كما ذكرنا»[2].

---

(١) وقال العقيلي: «**لا يتابع علىٰ شيء من حديثه**». وقال ابن عدي: «**ما يرويه غير محفوظ**». وقال الحاكم: «عبد السلام بن عبد القدوس الشامي عن إبراهيم بن أبي عبلة عن هشام بن عروة، **أحاديث موضوعة**». وقال أبو نعيم الأصبهاني: «**لا شيء**».
ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٣/ ٥٥١)، «الكامل» (٨/ ٤٢٩)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (١٣٨)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٣٧)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٢٩-٤٣٠).

(٢) وقال ابن شاهين: «**ثقة ثقة**».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٥٢٦)، «تاريخ ابن معين (دوري)» (٣٧٤٢)، «الجرح» (٥/ ٣٨٤)، «تاريخ أسماء الثقات» (٩٣٨)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٠).

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٧٧).

٣٨٢- (٤) عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة الجُمَحي، المكي، المؤذن، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٤٢٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد العزيز هذا: «وهذا **إسناد حسن** -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عبد العزيز بن عبد الملك، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»[1]، وروىٰ عنه -غير ابن جريج- ابنه إبراهيم وأبو سعيد محمد بن سعيد الطائفي، **وصحح له** الترمذي وابن خزيمة، كما يأتي».

٣٨٣- (ق) عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي، ضعيف، ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٧٦): «**متروك**»[2].

---

(١) بحثت عنه في «الثقات» فلم أجده! وإنما وجدته ترجم لأبيه عبد الملك بن أبي محذورة (٤١٢٧).

وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤٨): «**مجهول الحال**».

وقال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الثمر المستطاب» (١/ ١٥١): «**وهو غير معروف الحال** كما قال الحافظ في (التلخيص)».

قلت -فواز-: وهذا أصوب؛ فقد روىٰ عنه ثلاثة، ولم يوثقه أحد.

(٢) قال الدارقطني: «**متروك**»، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث، لم يحدِّث عنه غير إسماعيل»، وقال أبو زرعة: «**مضطرب الحديث، واهي الحديث**»، وقال أبو حاتم: «هو عندي عجيب **ضعيف الحديث منكر الحديث**، يكتب حديثه؛ يروي أحاديث =

٣٨٤- (ق) عبد الكريم بن عبد الرحمن البَجَلي، الكوفي، مقبول، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٤٣٧): «قال ابن حبان: (مستقيم الحديث)»[1].

٣٨٥- (د) عبد الملك بن حبيب المِصِّيصي، أبو مروان البزَّاز، مقبول، من العاشرة، مات في حدود الأربعين.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٤٤٢) عند حديث يرويه عبد الملك هذا:** «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين

=

مناكير، ويروي أحاديث حسانًا»، وقال أبو داود: «**ليس بشيء**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة، ولا يكتب حديثه**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دوري» (٥١٢٧)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٨٧-٣٨٨)، «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٦٥٧)، «سؤالات البرقاني» (٢٩٩)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٤٤-٤٤٥).

قلت: واقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه فقط في مواطن أخرىٰ من كتبه موافقة للحافظ، انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٦/ ١١٣٩) و«الضعيفة» (٦/ ٣٥) (٧/ ٩٨).

(١) قال أبو بكر الأثرم: «وذكر لأبي عبد الله: **عبد الكريم الخَزَّاز؟ فحمل عليه**، وقال: ذاك الذي يروي عن أبي إسحاق، وتبسم».

ينظر: «سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل» (٢٦)، «الثقات» (٨/ ٤٢٣) لكن وقع فيه (عبد الكريم بن عبد الكريم البجلي)، والصواب ما في «سؤالات الأثرم» و«تهذيب المزي» وغيرهما.

غير أبي مروان هذا؛ فلم يوثقه أحد، **لكن روىٰ عنه جمع من الثقات** والحفاظ -غير المؤلف-»[1].

حكم عليه الشيخ بالجهالة في «الصحيحة» (٦/ ٧٠٦) وفي «الإرواء» (٢/ ١٤٢).

٣٨٦- (م د ت ق) عبد الملك بن الربيع بن سبرة بن معبد الجهني، وثقه العجلي، من السابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٩٩-٤٠٠) عند حديث يرويه عبد الملك هذا:** «وهذا **إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات؛ غير عبد الملك بن الربيع بن سبرة.. وثقه العجلي، **وروىٰ عنه جماعة من الثقات، وقد صحح له** من يأتي ذكره؛ فهو كما قال الذهبي: **صدوق إن شاء الله**. ضعفه يحيىٰ بن معين فقط..».

- **وقال في** «الإرواء» (١/ ٢٦٧): «**حسن الحديث إذا لم يخالف**».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٦٦٠-٦٦١) عند حديث يرويه عبد الملك هذا:** «وقد يبدو - بادي الرأي - أنه ضعيف من أجل ما قيل في عبد الملك هذا،

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **صدوق حسن الحديث**، فقد روىٰ عنه جمع، منهم أبو داود في «سننه»، وهو لا يروي فيها إلا عن ثقة عنده. وعدَّه عثمان بن خرّزاد من أصحاب أبي إسحاق الفزاري المتقدمين». اهـ. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٨/ ٣٠٠-٣٠١).

قلت: وفي «الصحيحة» (٦/ ٧٠٦) و«الإرواء» (٢/ ١٤٢) حكم عليه الشيخ بالجهالة.

وهو الذي كنت ذهبت إليه قديمًا، فأوردته في الكتاب الآخر برقم (٢٧٦٠)، ثم تنبهت لحقيقتين هامتين:

الأولى: توثيق العجلي إيَّاه، وهو وإن كان متساهلًا في التوثيق في نقدي، فهو في ذلك كابن حبان عندي، إلا أنه قد اقترن معه **تصحيح ابن خزيمة والحاكم والذهبي لهذا الحديث**، وأقره على تصحيحه الإمام النووي في «المجموع» (٣/ ٢٤٨-٢٤٩) وتصحيحهم جميعًا ومعهم الترمذي لحديث الصبي كما تقدم، **وذلك يعني أن عبد الملك ثقة عندهم** كما هو ظاهر.

والأخرى: تصريح الإمام الذهبي بذلك، فقال في «الميزان»: **(صدوق** إن شاء الله، ضعفه يحيى بن معين فقط)»[1].

٣٨٧- (تمييز) عبد الملك بن عبد الرحمن الشامي، نزيل البصرة، أبو العباس، ضعيف، من التاسعة أيضًا، ووهم من خلطه بالذي قبله[2].

- قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٤٢٠-٤٢١) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمرو بن علي، حدثني عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري أبو العباس -وكان صدوقًا-: «..... وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢٤٦) من طريق

---

(١) ضعفه ابن معين، وابن حبان، وقال هذا في «المجروحين» (٢/ ١١٥): «**منكر الحديث جدًّا**، يروي عن أبيه ما لم يتابع عليه، سمعت الحنبلي يقول: سمعت ابن زهير يقول: سئل يحيى بن معين عن أحاديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال: **ضعيف**».

وذكره ابن خلفون «الثقات». «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ٣٠٩).

(٢) والذي قبله هو عبد الملك بن عبد الرحمن بن هشام أبو هشام الذماري.

المفضل بن غَسَّان الغلَّابي قال: حدثنا عبد الملك بن عبد الرحمن أبو العباس الشامي..

وروىٰ العقيلي عن البخاري أن عبد الملك هذا منكر الحديث، ضعفه عمرو بن علي جدًّا، ثم روىٰ عن عمرو بن علي أنه قال فيه: «كذاب».

قلت -الألباني-: وأنت ترىٰ أن عمرو بن علي قد قال في رواية تمام عنه: «وكان صدوقًا».

وقد نقلوا عنه أنه قال في موضع آخر: «وكان ثقة».

وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلىٰ أنهما اثنان؛ الأول: عبد الملك بن عبد الرحمن بن هشام أبو هشام الذماري الأبناوي، وهو الذي وثقه عمرو بن علي.

والآخر: عبد الملك بن عبد الرحمن الشامي أبو العباس، وهو الذي ضعفه عمرو بن علي وغيره.

واستظهر الذهبي أنهما واحد، وهو الذي ينشرح له صدري، لأن هذا الحديث مداره علىٰ عبد الملك بن عبد الرحمن، فوقع في طريق تمام أنه الذماري، وفي طريق العقيلي أنه الشامي، وفي الطريقين معًا أن كنيته أبو العباس، وهذا ينافي تخصيص المضعف بهذه الكنية **كما فعل الحافظ، فالظاهر أنه رجل واحد**، وإنما اضطر الحافظ إلىٰ جعلهما رجلين لاختلاف قول عمرو بن علي فيه، **والخطب في مثله سهل**، فقد يختلف اجتهاد الحافظ في الراوي

حسب ما يبدو له ويرِد إليه مما يحمله علىٰ التوثيق أو التضعيف»[1].

٣٨٨- (ت) عبد الملك بن عيسىٰ بن عبد الرحمن بن العلاء بن جارية، بالجيم والتحتانية، الثقفي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٥٨-٥٥٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الملك هذا:** «قلت: وإسناده جيد، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الملك هذا، قال أبو حاتم «صالح»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٧٥)، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، منهم عبد الله بن المبارك، وهو الذي روىٰ عنه هذا الحديث، فلا أدري لماذا لم يحسنه الترمذي علىٰ الأقل؟!

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي»[2].

---

(١) فرَّق بينهما إمام الصنعة أبو عبد الله البخاري في «تاريخه الكبير» (٥/ ٤٢٢)، وابن أبي حاتم في «الجرح» (٥/ ٣٥٥- ٣٥٦)، وقال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» (٣/ ٤٧٥): «والصواب التفريق بينهما، فأما الشامي فهو المكنىٰ بأبي العباس، وهو الذي يروي عن الأوزاعي وإبراهيم بن أبي عبلة، وهو الذي قال فيه البخاري: (منكر الحديث) وتبعه أبو زرعة، وقال فيه أبو حاتم: (ليس بالقوي)، وضعفه عمرو ابن علي.

وأما الذماري، فهو المكنىٰ بأبي هشام، واسم جده أيضًا هشام، وهو الذي قال فيه أبو حاتم: شيخ، ولم يذكر فيه البخاري في «التاريخ» جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ووثقه عمرو بن علي». اهـ

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٦١)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٨٢).

٣٨٩- (خت ت ق) عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي، الأنصاري، المدني، ضعيف، من الثامنة، مات بعد السبعين ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٦٤٥)**: «.. وقد ضعفه غير واحد، كما زعم الكوثري، وحاله في الحقيقة **شرٌّ من ذلك**، فقد قال فيه البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، **فهو شديد الضعف**، لا يستشهد به كما تقرر في مصطلح الحديث».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ١٠٥) عند حديث يرويه عبد المهيمن هذا**: «قلت: وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**. علَّته عبد المهيمن هذا، قال البخاري وأبو حاتم: «**منكر الحديث**». وقال النسائي (٢/ ١٤١): «**ليس بثقة**». وفي موضع آخر: «**متروك الحديث**». وقال ابن حبان (٢/ ١٤١): (ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليه من كثرة وهمه، فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به)»[1].

٣٩٠- (ع) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصَّلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة تغيَّر قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين، عن نحو من ثمانين سنة.

---

(١) وقال الحاكم: «روىٰ عن آبائه **أحاديث موضوعة**»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روىٰ عن آبائه **أحاديث منكرة، لا شيء**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**».
ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٣٧)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٦٧)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٨٦)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (١٣٦). «الضعفاء» لأبي نعيم (١٣٨)، «تهذيب التهذيب» (٣/ ٤٩٣).

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٦٢٨): «قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة تغيَّر قبل موته بثلاث سنين».

قلت: لكن قال الذهبي: (قلت: لكن ما ضرَّ تغيُّره حديثَه؛ فإنه ما حدَّث بحديث في زمن التغيُّر)»[1].

٣٩١- (ق) عبيد الله بن جرير بن عبد الله البَجلي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٠٦٨): «لم يوثقه غير ابن حبان (٥/ ٦٥)، لكن قد روىٰ عنه ثقتان آخران، فهو -مع تابعيته- حسن الحديث إن شاء الله تعالىٰ»[2].

٣٩٢- (د) عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحِميري البصري، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ١٧): «ترجمه ابن أبي حاتم فقال (٢/ ٢/ ٣١١): «بصري، سمع أباه والشعبي، وروىٰ عنه حماد بن سلمة ومنصور بن زاذان وهشام وأبان العطار وسلمة بن علقمة. سئل يحيىٰ بن معين عنه، فقال: لا أعرفه، يعني لا أعرف تحقيق أمره».

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «الثابت أن الناس حُجِبوا عنه عند تغيُّره، فلم يُحَدِّث في حال اختلاطه، كما ذكر أبو داود فيما نقله العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٧٥)..، فلا معنىٰ لذكر اختلاطه بعد هذا لأنه يلبِّس».اهـ

قلت: وفي «الصحيحة» (٧/ ١٩٨) جزم الشيخ باختلاطه.

(٢) وذكره ابن خلفون في «الثقات» كما في «إكمال» مغلطاي (٩/ ٧).

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/ ١٨٨).

قلت -الألباني-: وأنا أعلم أن ابن حبان متساهل في التوثيق، ولكن رواية أولئك الجماعة الثقات عنه دون أن يظهر منه ما ينكر عليه **لَمَا يجعل القلب يطمئن لحديثه**، ولعل هذا هو السبب في عدم إيراد الذهبي إياه في «الميزان»، وعليه فالحديث **حسن** عندي»[1].

٣٩٣- (س ق) عبيد الله بن خليفة، أبو الغَريف، بفتح المعجمة وآخره فاء، الهمداني، المرادي، الكوفي، صدوق رمي بالتشيع، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ١٤١) عند حديث يرويه أبو الغريف هذا:**

«**وسنده ضعيف**، أبو الغريف هذا قال أبو حاتم: «ليس بالمشهور، **قد تكلموا فيه**، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة» كما في «الجرح» (ج٢/ ٢/ ٣١٣)، وأصبغ عنده **لين الحديث**».

- **وقال في«الإرواء» (٢/ ٢٤٣) عند حديث يرويه أبو الغريف هذا:**

«إننا لا نسلم بصحة إسناده؛ لأن أبا الغريف هذا لم يوثقه غير ابن حبان وعليه اعتمد المشار إليه في تصحيح إسناده، وقد ذكرنا مرارًا أن ابن حبان متساهل في التوثيق فلا يعتمد عليه، لاسيما إذا عارضه غيره من الأئمة، فقد قال أبو حاتم الرازي: «ليس بالمشهور. قيل: هو أحب إليك أو الحارث الأعور؟ قال: الحارث أشهر، وهذا **قد تكلموا فيه**، وهو شيخ **من نظراء أصبغ** ابن نباتة».

---

(١) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ١٧٠): «صدوق».

قلت: وأصبغ هذا لَيِّن الحديث عند أبي حاتم، ومتروك عند غيره، فمثل هذا لا يُحَسَّن حديثه فضلًا عن أن يصحح!»[1].

- وانظر: «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٨٣-٨٤).

٣٩٤- (بخ ٤) عبيد الله بن زَحر، بفتح الزاي وسكون المهملة، الضَّمري مولاهم، الإفريقي، صدوق يخطئ، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٧٦-١٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبيد الله هذا: «**قلت**: وهذا سند واهٍ جدًّا، قال ابن حبان (٢/ ٦٢-٦٣): عبيد الله بن زحر منكر الحديث جدًّا، يروي الموضوعات عن الأثبات، وإذا روىٰ عن علي بن يزيد أتىٰ بالطامات، وإذا اجتمع في إسنادٍ خبر عبد الله وعلي ابن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم.

وقال الذهبي في «الضعفاء»: (له صحيفة غرائب عن علي بن يزيد، ليس بحجة)».

- وقال في «الضعيفة» (٤/ ٣٢٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبيد الله هذا عن أبي المنيب: «**قلت**: وعبيد الله بن زحر وأبو المنيب واسمه عبيد الله بن عبد الله ضعيفان، والأول أشدهما ضعفًا»[2].

---

(١) وقال يعقوب بن سفيان، والدارقطني: «ثقة».

ينظر: «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٢٠٠)، «سؤالات السلمي» (٢٨٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ١٥-١٦)، «تحرير تقريب التهذيب» (٢/ ٤٠٤/ ٤٢٨٦).

(٢) وقال علي بن المديني: «منكر الحديث»، وقال يحيىٰ بن معين: «كل حديثه عندي

٣٩٥- (د ت ق) عبيد الله بن أبي زياد القَدَّاح، أبو الحصين المكي، ليس بالقوي، من الخامسة، مات سنة خمسين ومائة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٨٤) عند حديث يرويه عبيد الله هذا: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير عبيد الله بن أبي زياد- وهو القدَّاح أبو الحصين المكي-؛ وهو **حسن الحديث** إذا لم يخالف»[1].

=

ضعيف»، وقال مرة: «**ليس بشيء**»، وقال أبو مسهر: «عبيد الله بن زحر **صاحب كل معضلة**، وإن ذلك لبيّن على حديثه»، وقال الدارقطني: «عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد **نسخة باطلة**»، وقال السمعاني: «.. **عبيد الله بن زحر** ومطرح بن يزيد وهما **ضعيفان واهيان**».

واقتصر على تضعيفه فقط: الإمام أحمد -في رواية حرب عنه-، وأبو حاتم، ويعقوب ابن سفيان، وابن عدي، والدارقطني، والعجلي، وذكره العقيلي في «الضعفاء»، ووثقه جماعة، منهم الإمام أحمد -في رواية أبي داود عنه-، والبخاري، والنسائي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٥)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٧٢)، «الكامل» لابن عدي (٧/ ٢٣٤-٢٣٧)، «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٣٢٤)، «الأنساب» (١/ ٢٠٥)، «تهذيب الكمال» مع تعليق الدكتور بشار عليه (١٩/ ٣٨-٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ١١).

(١) اختلفت أقوال الأئمة فيه؛ فقد ضعفه يحيى بن معين في أكثر الروايات عنه، وقال النسائي في رواية: «**ليس بثقة**»، وقال في أخرى: «**ليس بالقوي**». وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بالقوي ولا بالمتين، وهو صالح الحديث، يكتب حديثه، ومحمد ابن عمرو بن علقمة أحب إلي منه، يحول اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنفه

=

٣٩٦- (خت) عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجُعفي، أبو مسلم الكوفي، قائد الأعمش، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٥٧٠) عند حديث يرويه عبيد الله هذا: «موضوع بهذا التمام. رواه الطبراني في «الصغير» (ص ١٠)... وقال: «لم يروه عن الأعمش إلا أبو مسلم».

قلت: **وهو متهم** كما أشار إليه البخاري بقوله: «في حديثه نظر».

=

البخاري»، وضعفه أبو داود، وأبو أحمد الحاكم، وابن الجارود، وابن حبان، وقال: «**وكان رديء الحفظ كثير الوهم**، لم يكن في الإتقان بالحال الذي يقبل ما انفرد به، فلا يجوز الاحتجاج بأخباره إلا بما وافق فيها الثقات». وذكره البخاري، والعقيلي في «الضعفاء».

وقال الإمام أحمد، والنسائي في رواية، وابن عبد الرحيم، وابن شاهين: «**ليس به بأس**»، وقال يحيىٰ القطان: «**كان وسطًا لم يكن بذاك**»، وقال يحيىٰ بن معين في رواية ابن أبي مريم، والعجلي: «**ثقة**». وقال الحاكم لما خرج حديثه في «المستدرك»: «**كان من الثقات**». وقال ابن عدي: «**حدث عنه الثقات ولم أر في حديثه شيئًا منكرًا فأذكره**». **وصحح له** الترمذي (٩٠٢، ٣٤٧٨).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣١٥-٣١٦)، «الضعفاء الصغير» للبخاري (٢١٤)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٦٩)، «المجروحين» (٢/ ٣٢)، «الكامل» (٧/ ٢٤٣)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٢-٤٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٢٠-٢١)، «تحرير تقريب التهذيب» (٢/ ٤٠٥/ ٤٢٩٢).

قلت: وفي «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٧٠) و«الإرواء» (٦/ ٨٠) و«الضعيفة» (٢/ ٥٠) وفي مواطن أخرىٰ وافق الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه.

وقال أبو داود: «عنده أحاديث موضوعة».

وقال ابن حبان: (كثير الخطأ، فاحش الوهم، ينفرد عن الأعمش وغيره بما لا يتابع عليه)»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٢/ ١٩١-١٩٢).

٣٩٧- (بخ د س ق) عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مَوهَب التيمي، ويقال: عبد الله، روى عن عمه عبيد الله، المُقَدَّم ذكره قبل ثلاث، ليس بالقوي، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٧٢٠-٧٢١)**: «مختلف فيه، وقد روى عنه جماعة، وقال الحافظ: «ليس بالقوي»، **والذي ظهر لي من مجموع كلامهم أنه حسن الحديث** إلا أن يخالف، وفي هذه الحالة يُنظر في حديثه. والله أعلم».

- **وقال في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص٢٤)**: «وهو مختلف فيه، **ولعل الأرجح أنه حسن الحديث** كما هو قول ابن عدي فيه»[2].

---

(١) وقال العقيلي: «**في حديثه عن الأعمش وهم كثير**». وقال أيضًا: «**روى عنه جماعة من أئمة الحديث وحفاظه، وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه**».

ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٧٣)، «المجروحين» (١/ ٢٨٩) في ترجمة الحسن بن الحسين، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٢٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٣).

(٢) **وثقه** ابن معين في رواية إسحاق بن منصور وابن طهمان، وضعفه في رواية الدوري.

=

٣٩٨- (د ت ق) عبيد الله بن علي بن أبي رافع المدني، يعرف بعَبَادل، ويقال فيه: علي بن عبيد الله، لين الحديث، من السادسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٣٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق هشام بن سعد عن عبيد الله هذا: «قلت: وهذا إسناد حسن، ورجاله ثقات رجال مسلم على ضعف في هشام غير عبيد الله، وهو ابن علي بن أبي رافع، نسب لجده، قال ابن معين: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «لا بأس بحديثه»، وذكره ابن حبان في (الثقات)».

- وقال في «الصحيحة» (٥/ ٩٣): «ثقة»[1].

٣٩٩- (ع) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي، الكوفي، أبو محمد، ثقة كان يتشيع، من التاسعة، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل

=

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال ابن شاهين: «صالح». وقال النسائي: «ليس بالقوي». وقال ابن عدي: «حسن الحديث، يكتب حديثه». وقال العجلي: «ثقة». وقال الذهبي في «المغني»: «صالح الحديث». وذكره العقيلي وابن الجوزي في «ضعفائهما».

ينظر: «الجرح» (٥/ ٣٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٥٢)، «الكامل» (٧/ ٢٤٥)، «تاريخ أسماء الثقات» (٩٦٤)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (١٩/ ٨٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢١).

(١) وقال أبو حاتم في تتمة كلامه السابق: «ليس منكر الحديث. قلت: يحتج بحديثه؟ قال: لا هو يحدث بشيء يسير، وهو شيخ». وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٧): «صويلح الحديث، فيه شيء».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٢٨).

من أبي نعيم، واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة على الصحيح.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١٧٤-١٧٥)**: «.... لعل إعلاله بـ (عبيد الله بن موسىٰ) -وهو: ابن أبي المختار العبسي- أولىٰ، وذلك لسببين اثنين:

أحدهما: أن (عبيد الله) -وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين؛- **ففيه كلام كثير** -كما تراه في «التهذيب» وغيره-، **وكان له تخاليط، ومنكرات،** مع غلو في التشيع، قال ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ٤٠٠): «كان ثقة صدوقًا إن شاء الله، كثير الحديث، حسن الهيئة، وكان يتشيع، **ويروي أحاديث في التشيع منكرة، فضعف بذلك عند كثير من الناس**».

وفي «التهذيب»: (قال أبو الحسن الميموني: وذُكر عنده -يعني: أحمد ابن حنبل- (عبيد الله بن موسىٰ)، فرأيته **كالمنكر له**. قال: **كان صاحب تخليط، وحدث بأحاديث سوء، أخرج تلك البلايا فحدث بها.**

قيل له: فابن فضيل؟ قال: لم يكن مثله، كان أستر منه، وأما هو فأخرج **تلك الأحاديث الردية)**»[(١)].

---

(١) **قال الحافظ في «هدي الساري» (ص ٤٢٣)**: «من كبار شيوخ البخاري، سمع من جماعة من التابعين، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والعجلي، وعثمان بن أبي شيبة، وآخرون، وقال ابن سعد: «كان ثقة صدوقًا حسن الهيئة وكان يتشيع ويروي أحاديث في التشيع منكرة وضعف بذلك عند كثير من الناس». وعاب عليه أحمد غلوه في التشيع مع تقشفه وعبادته. وقال أبو حاتم: «كان أثبتهم في إسرائيل». =

٤٠٠- (د) عبيد الله بن هُرَير، مصغر، ابن عبد الرحمن بن رافع بن خَديج الأنصاري، الحارثي، المدني، مستور، من السابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٨١٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبيد الله هذا: «وإسناده حسن في نقدي؛ عبيد الله بن هرير روىٰ عنه آخرون، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٥١)»[1].

٤٠١- (بخ ت ق) عبيد الله بن الوليد الوَصَّافي بفتح الواو وتشديد المهملة، أبو إسماعيل الكوفي، العجلي، ضعيف، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٣٥٥) بعد أن نقل حكم الحافظ في عبيد الله هذا: «قلت: والأقرب قول ابن عدي فيه: «الوَصَّافي ضعيف جدًّا، يتبين ضعفه علىٰ حديثه».

=

وقال ابن معين: «كان عنده جامع سفيان الثوري، وكان يستضعف فيه».

قلت: لم يخرج له البخاري من روايته عن الثوري شيئًا واحتج به هو والباقون». اهـ

وقال يعقوب بن سفيان: «منكر الحديث».

ينظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٦٨-٧١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٤-٣٦).

قلت: وقد أطلق الشيخ توثيقه في مواطن عدة من كتبه موافقة للحافظ -رحم الله الجميع-.

(١) قال أبو الحسن بن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٩٤): «وعبيد الله مجهول الحال. قال البخاري: حديثه ليس بالمشهور. وقال ابن أبي حاتم: روىٰ عنه إبراهيم بن جعفر، [وإبراهيم بن إسماعيل]، وابن أبي فديك، وأهمله، فهو عنده مجهول».

وقول البخاري يعني به حديثًا معينًا كما قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٢٠).

وفي ترجمته ساق له هذا الحديث في جملة ما أُنكر عليه من حديثه، وكذلك صنع الذهبي في «الميزان»، وذكر أن النسائي والفلاس قالا في الوَصَّافي: «**متروك**»، أي: **شديد الضعف**.

وقال ابن حبان في «الضعفاء والمتروكين» (٢/ ٦٣): «منكر الحديث جدًّا، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه المتعمِّد له **فاستحق الترك**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ١٩٦)**: «وقال ابن عدي: «الوصافي ضعيف **جدًّا**، يتبين ضعفه علىٰ حديثه»، **وهو كما قال، واقتصر الحافظ علىٰ قوله فيه: (ضعيف)**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٩/ ٤٦٠) (٧/ ١٥٦).

٤٠٢- (د ق) عبيد بن أبي عبيد، واسم أبي عبيد كثير، مولىٰ أبي رُهم بضم الراء وسكون الهاء، (لقبه أشياخ كوثا)، مقبول، من الثالثة.

---

(١) وقال علي بن المديني: «كان ضعيفًا **ليس بشيء**»، وقال الدارقطني: «**متروك**»، وقال الحاكم: «روىٰ عن محارب **أحاديث موضوعة**»، وقال الساجي: «عنده مناكير، **ضعيف الحديث جدًّا**»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «يحدث عن محارب **بالمناكير لا شيء**»، وقال البيهقي: «**ضعيف جدًّا**»، وقال الذهبي: «**أحد المتروكين**»، وقال ابن الملقن: «**متروك**».

ينظر: «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٠١)، «الضعفاء والمتروكين» (٣٥٣)، «الكامل» (٧/ ٢٣٤)، «العلل للدارقطني» (١٣/ ٢٢٤)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٢٤)، «السنن الكبرىٰ» (٦/ ٧٣)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ٢١٦)، «البدر المنير» (٧/ ٤٤٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧).

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٢٨): «وعبيد بن أبي عبيد وثقه العجلي وابن حبان، وروىٰ عنه جماعة من الثقات»[(١)].

٤٠٣- (ت) عبيد بن واقد القيسي أو الليثي، أبو عباد، ضعيف، من التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٢٥١): «ضعيف جدًّا»[(٢)].

٤٠٤- (خ ٤) عَبيدة بن حُميد الكوفي، أبو عبد الرحمن المعروف بالحذَّاء التيمي أو الليثي أو الضبِّي، صدوق نحويٌّ ربما أخطأ، من الثامنة، مات سنة تسعين، وقد جاوز الثمانين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٤١٠): «ثقة من رجال البخاري».

(١) وذكره ابن خلفون في «الثقات».

وقال العقيلي في ترجمة عيسىٰ بن شعيب بن ثوبان: «وعبيد بن أبي عبيد مجهول».

وقال ابن القطان الفاسي: «لا تعرف له حال، ولا يعرف له كبير شيء من الحديث، إنما هي ثلاثة أو نحوها عن أبي هريرة».

ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٤٩٧)، «ثقات ابن حبان» (٥/ ١٣٥)، «ثقات العجلي» (١١٨٣)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٥٤)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٩٤).

(٢) قال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث يكتب حديثه».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٥)، «الكامل» (٨/ ٤٨٢).

قلت: وفي «الصحيحة» (٥/ ٢٣٠) و(٦/ ١٢٦٦)، وفي غيرها وافق الشيخُ حكمَ الحافظ، واستشهد به.

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٦٢٤) عند حديث يرويه عبيدة هذا:** «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٨٧، ٤٤٨) عند حديث يرويه عبيدة هذا:** «وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٢٦٧) عند حديث يرويه عبيدة هذا:** «وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال البخاري»[1].

٤٠٥- (ق) عبيس بن ميمون التيمي، أبو عبيدة الخزاز، البصري العَطَّار، ضعيف، من الثامنة.

---

(١) وثقه ابن معين في رواية، وعثمان بن أبي شيبة، وابن نمير، وابن عمار، والدارقطني، وابن سعد. وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات». وقال ابن معين في رواية: «**ما به المسكين من بأس**، ليس له بَختٌ»، وحكىٰ أبو داود عن الإمام أحمد أنه قال: «**ليس به بأس**»، وكذا قال النسائي، وقال الأثرم: «أحسن أبو عبد الله الثناء علىٰ عبيدة بن حميد جدًّا، ورفع أمره، وقال: ما أدري ما للناس وله، ثم ذكر صحة حديثه فقال: كان قليل السقط، وأما التصحيف فليس تجده عنده»، وقال ابن المديني: «**أحاديثه صحاح**، وما رويت عنه شيئًا»، وقال مرة: «**ما رأيت أصح حديثًا من عبيدة الحذاء، ولا أصح رجالًا**»، وقال العجلي: «**لا بأس به**»، وقال يعقوب بن شيبة: «شيخ كتب الناس عنه، ولم يكن من الحفاظ المتقنين»، وقال الساجي: «ليس بالقوي في الحديث، هو من أهل الصدق». وقال ابن عبد الهادي: «**ثقة من رجال الصحيح**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٩٢)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٥٧-٢٦٢)، «تنقيح التحقيق» (١/ ٣١٢)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ١٠٩-١١٠)، حاشية «التفسير من سنن سعيد بن منصور» (٥/ ٦٦).

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢٩١-٢٩٢) عند حديث يرويه عبيس هذا: «قال العقيلي: «عبيس: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن أحاديث حدثنا بها خلف بن هشام البزار عن عبيس بن ميمون؟ فقال أبي: **أحاديث عبيس أحاديث مناكير**»...

وقال البخاري: «**منكر الحديث**»، ثم قال العقيلي: «ولا يتابع عليه».

وذكر ابن عدي نحوه، ثم قال: «**وعامة ما يرويه غير محفوظ**».

وقال ابن حبان: «ويروي عن الثقات **الموضوعات تَوهُّمًا لا تعمدًا**».

قلت: فهو **ضعيف جدًّا، لا ضعيف فقط كما ترجمه الحافظ في (التقريب)**».

- **وقال في «الضعيفة»** (٨/ ٣٠): «**متروك الحديث**؛ كما قال الفلاس. وقال ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٣٤) عن أبيه: (**ضعيف الحديث، منكر الحديث**)».

- **وقال في «الضعيفة»** (١١/ ٢٠٨): «**ضعيف جدًّا**، قال البخاري وغيره: (**منكر الحديث**)»[1].

(١) وقال يحيىٰ بن معين مرة، والفلَّاس، وأبو داود في رواية، والساجي، وأبو أحمد الحاكم: «**متروك**». وقال البخاري مرة: «**لا يكتب حديثه**». وقال النسائي: «**ليس بثقة**». ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٣٤)، «التاريخ الكبير» (٧/ ٧٩)، «الضعفاء الصغير» (٢٣١٧)، «الضعفاء» للعقيلي (٥/ ٣٦)، «المجروحين» (٢/ ١٧٨)، «الكامل» (٨/ ٥٣٣)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٧٨-٢٧٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ١١٧).

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ١٣٧)، (١٠/ ١٥٤).

٤٠٦- (ق) عتَّاب بن زياد الخراساني، أبو عمرو المروزي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتي عشرة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٢٤٠) عند حديث يرويه عتاب هذا:** «وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين؛ غير عتاب بن زياد، وهو ثقة».

- **وقال في «الإرواء» (٨/ ١٩١):** «ثقة».

- **وقال في «الصحيحة» (١/ ٧٤٨):** «قال ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ١٣) عن أبيه: (ثقة)»[1].

٤٠٧- (بخ د) عتبة بن عبد الملك السهمي، بصري، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٤٢٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق عتبة هذا عن زرارة بن كريم:** «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عتبة وزرارة، وقد وثقهما ابن حبان، وروىٰ عنهما

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، وثَّقه أبو حاتم الرازي، وابن سعد، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات». وقال أحمد: ليس به بأس، وعدَّه من أصحاب ابن المبارك القدماء، ولا نعلم فيه جرحًا».اهـ

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣)، «الثقات» (٨/ ٥٢٢)، «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٣٧٧)، «تهذيب الكمال» (١٩/ ٢٩٢).

جمع من الثقات»[١].

٤٠٨- (٤) عثمان بن إسحاق بن خرشة، بمعجمتين بينهما راء مفتوحات، القرشي، العامري، المدني، وثقه ابن معين في رواية الدوري، من الخامسة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٣٩٤): «غير مشهور بالرواية كما قال ابن عبد البر، وقال الذهبي: (لا يعرف)»[٢].

٤٠٩- (س) عثمان بن عبد الله بن الأسود الطائفي، مقبول، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٤٨٣-٤٨٤): «... ولقد تنبهت وأنا أكتب هذا البحث لنكتتين هامتين جدًّا:

---

(١) قال الحافظ أبو زرعة العراقي في «طرح التثريب» (٥/ ١٢): «زرارة بن كريم -بفتح الكاف- روىٰ عنه جماعة وذكره ابن حبان في «الثقات»، والراوي عنه في سنن أبي داود عتبة بن عبد الملك كذلك، وباقي رجاله لا يحتاج إلىٰ الفحص عنهم، فليس في إسناده من هو غير معروف، فإن كان فيهم من ليس معروفًا عند البيهقي فهو معروف عند غيره». اهـ

(٢) قد وثقه ابن معين، وصحح له الترمذي، وذكره ابن حبان، وابن خلفون في «الثقات»، وقال ابن عبد البر: «وعثمان هذا لا أعرفه بأكثر من رواية ابن شهاب عنه حديث الجدة هذا عن قبيصة بن ذؤيب، وأقول فيه كما قال ابن معين في ابن أكيمة إذ سئل عنه وقال: حسبك برواية ابن شهاب عنه، هذا علمي فيه».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٨٨٠)، «جامع الترمذي» (٢١٠١)، «التمهيد» (١١/ ٩٠)، «الثقات» (٧/ ١٩٠)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ١٣٧).

الأولىٰ: أن الحافظ عدَّه من التابعين بقوله آنفًا: «من الخامسة»، **ولا مستند له في ذلك** -فيما أعلم- إلا كونه رویٰ عن عبد الله بن هلال الثقفي، ولا يستقيم ذلك في نقدي إلا إذا وجد أمران اثنان:

أولهما: ثبوت صحبة الثقفي هذا، ولا سبيل إلىٰ ذلك، لأنه لم يذكر فيه سماعًا ولا رؤية.

وثانيهما: أن يذكر عثمان هذا سماعه من الثقفي، وهذا ما لم يفعل كما ترىٰ، نقول هذا علىٰ افتراض ثبوت الصحبة وهيهات!

والنكتة الأخرىٰ: أنني رأيت ابن حبان قد أورد عثمان هذا في ثقات أتباع التابعين (٧/ ١٩٧) قائلًا: «يروي عن عبد الله بن هلال، روىٰ عنه إبراهيم بن ميسرة»، فإن كان ابن الأسود من أتباع التابعين وابن هلال صحابيًّا فيكون الإسناد منقطعًا بينهما، وبمثله لا تثبت الصحبة ولو صرح بما يدل عليها، أو يكون المؤلف أخطأ في جزمه بصحبته ويكون تابعيًّا، وهذا هو الأقرب كما يستفاد من كلام ابن عبد البر المتقدم».

٤١٠- (د ق) عثمان بن عبد الله بن أوس بن أبي أوس الثقفي، الطائفي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٣٦): «لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روىٰ عنه جمع من الثقات».

- وقال في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ٦٩-٧٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلىٰ عن عثمان هذا: «وهذا

إسناد ضعيف عندي، رجاله ثقات غير عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلىٰ...

ثم قال بعد أن حكىٰ تضعيف الأئمة لعبد الله هذا: وعثمان بن عبد الله بن أوس لم يوثقه غير ابن حبان! لكن روىٰ عنه جماعة.

وقال الحافظ: «مقبول»، يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث -كما هي قاعدته-.

وأما الذهبي فقال: (محله الصدق)»[1].

٤١١- (د س ق) عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، المعروف بالطرائفي، صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فَضُعِّفَ بسبب ذلك حتىٰ نسبه ابن نمير إلىٰ الكذب، وقد وثقه ابن معين، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٠٥٢)**: «قلت: وذكره الحافظ في «المرتبة الخامسة» من «طبقات المدلسين»؛ لقول ابن حبان فيه (٢/ ٩٧): «يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتىٰ إذا سمعها المتتبع؛ لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره؛ ألزقت به تلك الموضوعات

---

(١) الظاهر أن الشيخ يرجح حكم الذهبي، لأنه حَكَم في مطلع تخريجه علىٰ رجال الإسناد بأنهم كلهم ثقات -بما فيهم عثمان هذا- ولم يستثن إلا عبد الله بن عبد الرحمن ويؤيده أن الشيخ ذكر أنه روىٰ عنه جماعة وذكره ابن حبان في «ثقاته»، ومن عادة الشيخ أنه يوثق من هذا حاله.

انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٢/ ٤٤٠/ ٤٤٨٧).

وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الثقات».

قلت: ولم يذكروه في الرواة عن (عبيدة بنت نايل)؛ **فكأنه دلَّس عنها**»[1].

٤١٢- (خد ق) عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو مسعود المقدسي، ضعيف، من السابعة، مات سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة إحدى وخمسين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ١٣٠) وهو يرد على ابن التركماني في تقوية حال عثمان هذا وأبيه عطاء اعتماداً على أحسن ما قيل فيه من التعديل: «.. فقد أعرض الرجل عن كل ما قيل في عثمان من الجرح، كقول الحاكم -مع تساهله-: «**يروي عن أبيه أحاديث موضوعة**».

وقول الساجي: «**ضعيف جدًّا**».

وغير ذلك مما تراه في «التهذيب» وغيره.

وكذلك فعل في أبيه عطاء، فلم يعرج على ماقيل فيه من الجرح المُفَسَّر..

---

(١) وذكره الشيخ في مواطن كثيرة من كتبه، ولم يصفه بالتدليس، بل اقتصر فيه على كلام الحافظ. انظر على سبيل المثال: «الصحيحة» (٦/ ١١٦٠، ١١٧١)، «الضعيفة» (٦/ ١٩٦).

وانظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٢/ ٤٤١/ ٤٤٩٤).

فإن سلم منه فلن يسلم من ابنه لشِدَّة ضعفه. والله ﷻ أعلم»[١].

٤١٣- (خت د ق) **عثمان بن عمر بن موسىٰ بن عبيد الله بن معمر التيمي، المدني قاضيها، مقبول، من السادسة، مات في خلافة المنصور.**

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٤٢٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق عثمان هذا: «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير عثمان بن عمر بن موسىٰ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروىٰ عنه جماعة»[٢].

---

(١) قال البخاري: «عثمان بن عطاء لا شيء». وقال عمرو بن علي: «منكر الحديث»، وقال مرة: «متروك الحديث». وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «ضعيف الحديث جدًّا»، وقال علي بن الجنيد: «متروك». وقال ابن البرقي: «ليس بثقة»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روىٰ عن أبيه أحاديث منكرة»، وقال ابن الجوزي في «الموضوعات»: «متروك عند المحدثين».

واقتصر الأئمة الباقون علىٰ تضعيفه فقط.

ينظر: «علل الترمذي الكبير» (١٤٥)، «الجرح» (٦/ ١٦٢)، «سنن الدارقطني» (٣/ ١٦٣)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (١١٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٥٥)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ١٧١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٨٨).

(٢) **نقل الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٩١) عن يربوع أنه قال:** «رأيت الدارقطني قد ذكره في «العلل» كثيرًا، وقال: لا يكاد يمر للزهري حديث مشهور يتوسع فيه الرواة إلا كان هذا من جملتهم.

قلت (الحافظ): ورأيته قد رجح كلامه في بعض المواضع».

وقال في «فتح الباري» (١٠/ ٣٤): «وقد ذكر عثمان الدارمي أنه سأل يحيىٰ بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدني عن أبيه عن الزهري فقال: لا أعرفه ولا أعرف أباه. =

٤١٤- عثمان بن عُمير، بالتصغير، ويقال: ابن قيس، والصواب: أن قيسًا جدّ أبيه، وهو عثمان بن أبي حُميد أيضًا، البَجَلي، أبو اليقظان الكوفي الأعمىٰ، ضعيف واختلط، وكان يدلس ويغلو في التشيع، من السادسة، مات في حدود الخمسين ومائة.

- **قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٢١٠): «قلت: وهو واهٍ كما قال المنذري**، وقال الحافظ في «التقريب»: ضعيف، واختلط، وكان يدلس»[(١)].

=

قلت (الحافظ): وقد عرفهما غيره، وذكره الزبير بن بكار في النسب عن عثمان المذكور فقال: إنه ولي قضاء المدينة في زمن مروان بن محمد ثم ولي القضاء للمنصور ومات معه بالعراق. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأكثر الدارقطني من ذكره في «العلل» عند ذكره للأحاديث التي تختلف رواتها عن الزهري، وكثيرًا ما ترجح روايته عن الزهري. والله أعلم».

وانظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٢/ ٤٤٤/ ٤٥٠٥).

(١) قال الإمام أحمد: «كان عبد الرحمن بن مهدي ترك حديث أبي اليقظان عثمان بن عمير»، وقال أحمد وأبو زرعة: «ضعيف الحديث»، وقال يحيىٰ بن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، وقال الجوزجاني: «منكر الحديث، سمعت ابن حنبل يقول: هو منكر الحديث وفيه ذاك الداء»، وقال ابن حبان: «كان ممن اختلط حتىٰ لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات ولا الذي انفرد به عن الأثبات، لاختلاط البعض بالبعض»، وقال الدارقطني: «متروك».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (١/ ٤٨٣) و(٢/ ٥٣٦)، «تاريخ ابن معين (دوري)»

=

٤١٥- (ق) عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل أو أبو علي البصري، ويقال: اسم أبيه عبد الله، ضعيف، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٢١٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عثمان هذا وحكم عليه بالوضع:** «... وقال ابن عدي: «هذا يرويه ابن أبي جعفر عن علي بن الحكم وعن ابن أبي جعفر عثمان بن مطر، **ولعل البلاء من عثمان**».

قلت -الألباني-: وقال ابن حبان: «كان ممن يروي **الموضوعات** عن الأثبات».

وقال البخاري: «**منكر الحديث**»، وضعفه غيره».

- **وقال في «الضعيفة» (١١/ ٦٩٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق عثمان هذا:** «قلت: وهذا موضوع، **آفته عثمان بن مطر**، وقال ابن حبان (٢/ ٩٩): (كان ممن يروي **الموضوعات** عن الأثبات)»[1].

=

(٣/ ٤٥٨)، «سؤالات البرذعي» (٢/ ٤٣٠)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٦١)، «أحوال الرجال» (٢٣)، «المجروحين» (٢/ ٦٨-٦٩)، «سؤالات البرقاني» (٣٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٩٢).

(١) وقال يحيىٰ بن معين: «**كان ضعيفًا ضعيفًا**»، وقال مرة: «**ضعيف، لا يكتب حديثه**». وقال ابن المديني: «**ضعيف جدًّا**»، وقال أبو حاتم، وأبو أحمد الحاكم: «**منكر الحديث**». وقال النسائي مرةً: «**ليس بثقة**»، وقال صالح بن محمد: «**لا يكتب حديثه**». ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٥٣)، «الجرح» (٦/ ١٦٩)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٢٢٧)، «الكامل» (٣/ ٤٨١) و(٨/ ٣٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٩٧).

- وانظر: «الضعيفة» (٦/ ٤٣٣) و(١٢/ ١١٧).

٤١٦- (س) عثمان بن مَوهَب، عن أنس، مقبول، من الخامسة، وهو غير عثمان بن عبد الله بن موهب.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٤٤٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق عثمان هذا: «قلت: وهذا سند حسن، رجاله كلهم ثقات غير عثمان بن موهب، وهو غير عثمان بن عبد الله بن موهب، قال ابن أبي حاتم (٣/ ١٦٩) عن أبيه: «صالح الحديث».

وقال الحافظ في «التقريب»: (مقبول)»[1].

٤١٧- (بخ د) عثمان بن نَهيك، بفتح النون، الأزدي، أبو نَهيك البصري، القارئ، مقبول، من الرابعة[2].

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٠٩): «قلت: وهذا سند جيد -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي نهيك، واسمه عثمان بن نهيك كما جزم الحافظ تبعًا لابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ١٧١)، وذكر أنه روىٰ عنه جماعة من الثقات، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن القطان: لا يعرف.

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٤): «تفرد عنه زيد بن الحباب، لكن قال أبو حاتم: صالح الحديث».

(٢) وفي «الكنىٰ» قال: «ثقة».

وتناقض فيه الحافظ، فإنه في الأسماء قال: «مقبول»، وفي «الكنىٰ» قال: «ثقة».

والظاهر أنه وسط حسن الحديث، لأنه تابعي، وقد روىٰ عنه الجماعة، فهو في حكم مستوري التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه».

٤١٨- (س) عرفجة بن عبد الله الثقفي أو السّلمي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤٨٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق شعبة عن عطاء بن السائب عن عرفجة هذا: «قلت: وهذا إسناد جيد، فإن عطاء بن السائب وإن كان قد اختلط فإن من رواته عنه شعبة، وهو قد روىٰ عنه قبل الاختلاط...

وعرفجة هو ابن عبد الله الثقفي، وقد روىٰ عنه منصور بن المعتمر أيضًا وغيره، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: (كوفي تابعي ثقة)»[1].

٤١٩- (د س ق) عروة بن رُوَيم، بالراء، مصغرًا، اللخمي، أبو القاسم، صدوق يرسل كثيرًا، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين علىٰ الصحيح.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٢٤): «ثقة».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ٣٣٨-٣٣٩) عند حديث يرويه عروة

(١) انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٣/ ٨/ ٤٥٥٦).

هذا: «وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال «الصحيح»؛ غير عروة بن رويم، وهو ثقة من أهل الأردن»[١].

٤٢٠- (د) عروة بن محمد بن عطيَّة السعدي، عامل عمر بن عبد العزيز علىٰ اليمن، مقبول، من السادسة، مات بعد العشرين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٠١٤-١٠١٥) عند حديث يرويه عروة هذا عن أبيه محمد: «قلت: وهذا إسناد ضعيف، لجهالة محمد بن عطية، فإنه لا يعرف إلا برواية ابنه عروة هذا، وأما ابن حبان فوثقه (٥/ ٣٥٩) علىٰ قاعدته المعروفة. ووهم الحافظ أو تساهل، فقال فيه: «صدوق».

وهذا الوصف ابنه أولىٰ به، لأنه روىٰ عنه جمع من الثقات، كما كنت قلته تحت الحديث المتقدم في المجلد الثاني رقم (٥٨١)، وكنت ذكرت هناك أنه مجهول الحال، ثم ترجح عندي في «تيسير الانتفاع» أنه وسط حسن الحديث لرواية الجماعة عنه. والله أعلم»[٢].

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة يرسل كثيرًا، فقد وثَّقه ابن معين، ودحيم، والنسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: عامة أحاديثه مراسيل».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٩٦)، «الثقات» (٥/ ١٩٦)، «سؤالات البرقاني» (٤١٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٨-١٠).

(٢) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٨٧) وقال: «يخطيء، وكان من خيار الناس، وَلِيَ اليمن عشرين سنة ثم خرج حين خرج منها ومعه سيف ومصحف فقط».

٤٢١- (ت ق) عطاء بن قرة السَّلولي، بفتح المهملة وضم اللام الخفيفة، صدوق، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٢٩٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق عطاء هذا وذكر أن له عللًا: «الأولىٰ: عطاء بن قرة، لم يوثقه غير ابن حبان.

وقال علي بن المديني: (شامي، لا أعرفه)»[1].

٤٢٢- (بخ د ت ق) عطية بن سعد بن جُنادة، بضم الجيم بعدها نون خفيفة، العَوفي، الجَدَلي، بفتح الجيم والمهملة، الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلسًا، من الثالثة، مات سنة إحدىٰ عشرة.

- قال الألباني في «التوسل» (ص٦٥) بعد أن نقل قول الحافظ في عطية هذا: «...كان علىٰ الحافظ أن يبين نوع تدليسه، فإن التدليس عند المحدثين علىٰ أقسام كثيرة أشهرها ما يلي:

الأول: أن يروي الراوي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره

---

(١) قال الحافظ في «تهذيبه» (٤/ ١٣٠): «قال أبو زرعة: وكان من خيار عباد الله، وذكره ابن حبان في «الثقات»، روىٰ له الترمذي وابن ماجه حديثًا واحدًا في «الزهد»، وقال (ت): حسن غريب».

قلت -فواز-: عادة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُحَسِّن لمن هذا حاله، فقد روىٰ عن عطاء هذا جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ٢٥٢)، وحسَّن له الترمذي (٢٣٢٢) حديثًا.

ثم رأيت الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحسِّن حاله بناءً علىٰ ما سبق عن ابن حجر في «الصحيحة» (٢/ ١٥٤) و(٦/ ٧٠٣)، مؤيدًا ذلك بقول الذهبي فيه في «المغني»: «صدوق».

ولم يلقه، موهمًا أنه سمعه منه، كأن يقول: عن فلان، أو: قال فلان.

الثاني: أن يأتي الراوي باسم شيخه أو لقبه علىٰ خلاف المشهور به تعمية لأمره، وقد صرحوا بتحريم هذا النوع إذا كان شيخه غير ثقة فدلَّسه لئلا يعرف حاله، أو أوهم أنه رجل آخر من الثقات علىٰ وفق اسمه أو كنيته، وهذا يعرف عندهم بتدليس الشيوخ.

قلت -الألباني-: وتدليس عطية من هذا النوع المحرم كما كنت بينته في كتابي «الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة».

ولهذا كنت أحب للحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ أن ينبه علىٰ أن تدليس عطية من هذا النوع الفاحش ولو بالإشارة، كما فعل في «طبقات المدلسين» إذ قال: «مشهور بالتدليس القبيح» كما سبق»[1].

---

(١) **قال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (٢/ ٨٢٣)**: «قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: «هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنِّيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد قال أبو سعيد».
قال عبد الله: ونا أبي نا أبو أحمد الزبيري سمعت الثوري قال: سمعت الكلبي قال: «كنَّاني عطية بأبي سعيد».
لكن الكلبي لا يعتمد علىٰ ما يرويه، وإن صحت هذه الحكاية عن عطية، فإنما تقتضي التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري ويصرح في بعضها بنسبته». اهـ
قلت: كلام الحافظ النقاد ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ تضمَّن فائدتين:
الأولىٰ: تشكيك الحافظ في ثبوت تدليس عطية؛ وذلك لأن واصفه بالتدليس هو
=

٤٢٣- (ت ق) عُفَير، بالتصغير، بن معدان الحمصي المؤذن، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٢٢٣) عند حديث يرويه عفير هذا: «وهذا إسناد ضعيف جدًّا، بل الغالب أنه موضوع علىٰ سليم بن عامر الثقة، فإن في متن الحديث من المبالغة ما لا نعرفه في الأحاديث الصحيحة، وآفته عندي عفير هذا، فإنه متهم. قال أبو حاتم: «يكثر عن سليم عن أبي أمامة بما لا أصل له».

قلت: وهذا منه، وتقدم له حديث آخر موضوع برقم (٢٩١)».

- وقال في «الصحيحة» (٦/ ١٠٨٩): «متروك، وقد تقدمت له عدَّة أحاديث موضوعة تدل علىٰ حاله».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٣٨): «ضعيف جدًّا، كما تقدم مرارًا».

- وقال في «الضعيفة» (٨/ ٤٥٦): «متروك، ضعيف جدًّا».

- وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٣٦٥): «لا يصلح للاستشهاد به»[1].

= الكلبي نفسه، والكلبي كذاب، فكيف يُقبل نقله في جرح راوٍ أو وصفه بالتدليس؟!! ولعل الإمام أحمد لذلك لم يجزم بالخبر، وإنما قال: (بلغني).

الفائدة الثانية: إن صحَّت الحكاية التي ذكرها الكلبي عن عطية فإنما تقتضي التوقف فيما يحكيه عطية عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري ويصرح في بعضها بنسبته.

(١) قال الإمام أحمد: «ضعيف، منكر الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال =

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٤٦١)، و«الضعيفة» (٥/ ٤٦٠).

٤٢٤- (ت) عقبة بن علقمة اليشكري، بفتح التحتانية وسكون المعجمة وضم الكاف، أبو الجَنُوب بفتح الجيم وضم النون وآخره موحدة، كوفي، ضعيف، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٩٣٤) بعد أن نقل عن أبي حاتم قوله في عقبة هذا «لا يشتغل به»، وعن ابن معين «هؤلاء حمالة الحطب»: «والحديث قال في «المجمع» (١/ ٢٢٧): «رواه أبو يعلىٰ والبزار، وأبو الجنوب ضعيف».

كذا قال! وفيه تساهل ظاهر -مما سبق- وإن تبعه الحافظ في (التقريب)»[1].

=

البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث جدًّا إلا أنه رجل فاضل، كان مؤذنهم بحمص، وكان من أفاضلهم، إلا أن حديثه ضعيف جدًّا»، وقال أبو حاتم: «واهي الحديث، لا يُشتغل بروايته وبحديثه، منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة ولا يكتب حديثه». وقال الحافظ ابن رجب في «فتحه» (٥/ ٢٧١): «ضعيف جدًّا».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٥٠٨٨)، «التاريخ الأوسط» (٢/ ١٧٤رقم ٢١٩٩)، «سؤالات البرذعي» (ص٣٧٢)، «الجرح» (٧/ ٣٦)، «العلل» لابن أبي حاتم (٢/ ١٧٢ - رقم ٢٠١١)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٢٠/ ١٧٧-١٧٨).

(تنبيه): سقطت هذه الترجمة من المطبوع من «تهذيب» ابن حجر.

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣١٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٥٤).

٤٢٥- (د) عَقِيل، بفتح أوله، ابن جابر بن عبد الله الأنصاري، المدني، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٥٨) **بعد أن أورد** حديثًا من طريق عقيل هذا: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله ثقات رجال مسلم غير عقيل بن جابر، فقال الذهبي في «الميزان»: «**فيه جهالة، ما روىٰ عنه سوىٰ صدقة بن يسار**»!

كذا قال! وقد قال الحافظ في «التهذيب»: «وقد روىٰ جابر البياضيُّ عن ثلاثة من ولد جابر عن جابر، فيحصل لنا راوٍ آخر- وإن كان ضعيفًا عن عقيل مع صدقة، لأن جابرًا له ثلاثة أولاد رووا الحديث؛ هذا وعبد الرحمن ومحمد».

وعقيل **وثقه ابن حبان وغيره ممن صحح حديثه**، كما يأتي.

والحديث قال النووي في «المجموع» (٢/ ٥٥): (رواه أبو داود **بإسناد حسن**، واحتج به أبو داود)»[1].

٤٢٦- (بخ د س) عقيل بن شبيب، بمعجمة وموحدتين، وقيل: سعيد، مجهول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٩٦): «مجهول الحال»**[2].

(١) وقال أبو حاتم - كما في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٨) -: «**لا أعرفه**».

(٢) تفرد بالرواية عنه محمد بن مهاجر، وهو الأنصاري، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان (٧/ ٢٩٤). وقال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٣٨٠): «غير معروف

٤٢٧- (د) عَقيل بن مُدرِك السُّلمي أو الخَولاني، أبو الأزهر الشامي، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «ظلال الجنة» (ص ٤٧٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق عقيل هذا:** «إسناده حسن، رجاله ثقات معروفون غير عقيل بن مدرك، فلم يوثقه غير ابن حبان، **لكن روىٰ عنه جمع من الثقات**»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٢/ ٩٤).

٤٢٨- (د) عَقِيل بن مَعقل بن منبه اليماني، ابن أخي وهب، صدوق، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٦١٢):** «هو ثقة اتفاقًا، فقول الحافظ فيه «صدوق»... **فهو تقصير لا وجه له عندي**»[2].

=

الحال، ولا مذكور بأكثر من رواية محمد بن مهاجر عنه». وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٩٨): «لا يعرف هو ولا الصحابي إلا بهذا الحديث، تفرد به محمد بن مهاجر عنه».

قلت: وفي «الإرواء» (٤/ ٤٠٨-٤٠٩) وافق الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه، واستشهد به.

(١) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٤٩٤): «شامي صدوق».

وفي «الإرواء» (٦/ ٧٩) ارتضىٰ الشيخ حكم الحافظ، واستشهد به.

(٢) لم يحكِ الحافظ في «تهذيبه» توثيقه إلا عن الإمامين أحمد وابن معين، وكلاهما قال: «ثقة». وقال ابن حبان: «كان متقنًا فاضلًا». وقال ابن شاهين: «ثقة»، وقال ابن القطان: «ثقة».

=

٤٢٩- (ي م ٤) علقمة بن وائل بن حُجر، بضم المهملة وسكون الجيم، الحضرمي، الكوفي، صدوق إلا أنه لم يسمع من أبيه، من الثالثة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٣٠٩) بعد أن نقل قول الحافظ في علقمة هذا:** «هذا عندنا غير صحيح، **فقد ثبت سماع علقمة** من أبيه **لهذا الحديث وغيره**، فقال البخاري في «جزء رفع اليدين» (ص٦-٧): حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين: أنبأنا قيس بن سُليم العنبري قال: سمعت علقمة بن وائل بن حجر: **حدثني أبي** قال:... **وهذا إسناد صحيح متصل مسلسل بالسماع**.

وأخرج مسلم (٥/ ١٠٩) حديثًا آخر من طريق أخرىٰ عن علقمة بن وائل **أن أباه حدثه** قال:... الحديث. فقد صحَّ سماع علقمة من أبيه»[1].

=

ينظر: «الجرح» (٦/ ٢١٩)، «مشاهير علماء الأمصار» (١٥٤٠)، «ثقات ابن حبان» (٧/ ٢٩٤)، «تاريخ أسماء الثقات» (١١٠٦)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٤١٢).

(١) سماع علقمة بن وائل من أبيه ثابت وإن نفاه يحيىٰ بن معين -كما في «تحفة التحصيل» (٢٣٣)-، وقد أثبته البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٤١) والترمذي في «جامعه» (١٤٥٤)، والمثبت مقدم علىٰ النافي، والنصوص التي ذكرها الشيخ تدل علىٰ ذلك.

قال الشيخ شعيب في تعليقه علىٰ «سير أعلام النبلاء» في ترجمة وائل بن حجر ﷺ (٢/ ٥٧٣-٥٧٤): «**سماع علقمة من أبيه ثابت**، فإنه قد **صرح بالتحديث** في غير ما حديث عنه **خلافًا لما قاله الحافظ** في «التقريب»، فقد أخرج النسائي في «سننه» (٢/ ١٩٤)، (باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع): أخبرنا سويد بن

=

=

نصر، قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك، عن قيس بن سليم العنبري، قال: حدثني **عقمة بن وائل، قال: حدثني أبي** قال: صليت خلف رسول الله ﷺ...». **وإسناده صحيح.**

وأخرجه البخاري في «جزء رفع اليدين»: حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين، أنبأنا قيس بن سليم العنبري قال: **سمعت علقمة بن وائل بن حجر، حدثني أبي..**

وأخرج مسلم في «صحيحه» (٤٠١) في الصلاة، (باب وضع يده اليمنىٰ علىٰ اليسرىٰ بعد تكبيرة الاحرام تحت صدره فوق سرته): حدثنا زهير بن حرب، حدثنا عفان، حدثنا همام، حدثنا محمد بن جحادة، حدثني عبد الجبار بن وائل، عن **علقمة بن وائل ومولىٰ لهم أنهما حدثاه عن أبيه** وائل بن حجر أنه رأىٰ النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة..

وأخرج مسلم (١٦٨٠) في القسامة، باب صحة الاقرار: حدثنا عبيدالله بن معاذ العنبري، حدثنا أبي، حدثنا أبو يونس، عن سماك بن حرب أن **علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه** قال: إني لقاعد..

وقد قال الترمذي في «سننه» بعد أن أخرج حديث علقمة بن وائل، عن أبيه..(١٤٥٤) في الحدود، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت علىٰ الزنا: هذا حديث حسن غريب صحيح، وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه وهو أكبر من عبد الجبار ابن وائل، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه.

ونَصَّ البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٤١) علىٰ أن **علقمة بن وائل سمع أباه.**

وما جاء في «نصب الراية» عن الترمذي في «علله الكبير» (ص٢١٣)؛ قال: سألت محمد بن إسماعيل: هل سمع علقمة من أبيه؟ فقال: إنه ولد بعد موت أبيه بستة أشهر؛ فإنه وهم وإن صح النقل عنه، فإن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال ذلك في حق أخيه عبد الجبار كما في «التاريخ الكبير» (٦/ ١٠٦-١٠٧) -[وكما في «علل الترمذي الكبير» نفسه ص٢٥٣]-، والترمذي نفسه يقول عقب الحديث الذي أخرجه في

=

٤٣٠- (ق) عليٌّ بن زياد اليمامي، (كذا وقع عنده)، صوابه: أبو العلاء ابن زياد، واسمه عبد الله، تقدم، وهو ضعيف، من التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٢٢١) بعد أن أورد حديثًا من طريق عليٍّ هذا وحكم عليه بالوضع: «قلت: وآفته علي، والصواب: عبد الله، كما في رواية الحاكم، كما جزم به في «التهذيب»، وهو مع أنه ليس من رجال مسلم؛ فقد قال فيه البخاري: (منكر الحديث، ليس بشيء)»[1].

٤٣١- (بخ م ٤) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن

=

«سننه» (١٤٥٣): «وسمعت محمدًا يقول: عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر».

ونقل أبو داود عن ابن معين كما في «تهذيب التهذيب» أن عبد الجبار مات أبوه وهو حمل.

وقال السمعاني في «الأنساب»: أبو محمد عبد الجبار بن وائل بن حجر الكندي يروي عن أمه وعن أبيه، وهو أخو علقمة، ومن زعم أنه سمع أباه فقد وهم، لأن وائل بن حجر مات وأمه حامل به، وضعته بعده بستة أشهر.

قلت: وكون عبد الجبار ولد بعد موت أبيه فيه نظر أيضًا، فقد أخرج أبو داود (٧٢٣) في الصلاة: باب رفع اليدين في الصلاة، والطحاوي (١١٥١) من طريق محمد بن جحادة: حدثني **عبد الجبار بن وائل بن حجر قال: كنت غلامًا لا أعقل صلاة أبي**، قال: فحدثني علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال: صليت مع رسول الله ﷺ،... وإسناده صحيح». اهـ

(١) وقال البيهقي: «منكر الحديث».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٩٥)، «شعب الإيمان» (٤/ ٣٩٤).

جُدعان التيمي، البصري، أصله حجازي، وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، ينسب أبوه إلىٰ جدِّ جدِّه، ضعيف، من الرابعة، مات سنة إحدىٰ وثلاثين، وقيل قبلها.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٣٨٩-٣٩٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عليٍّ هذا: «أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: «صالح الحديث»، وقال الحافظ: «ضعيف»، ورمزا له بأنه روىٰ له مسلم، **فأطلقا! وإنما روىٰ له مقرونًا بثابت البُناني** كما في «الجمع بين رجال الصحيحين» (١/ ٣٥٨-٣٥٩)».

٤٣٢- (س) علي بن أبي سارة الشيباني، بالمعجمة، أو الأزدي، البصري، ويقال: علي بن محمد بن أبي سارة، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٦٥-٣٦٦): «قلت: **وهو ضعيف جدًّا.**

قال البخاري: «في حديثه نظر»[1].

وقال أبو داود: «**تركوا حديثه**».

وقال ابن حبان: (غلب علىٰ روايته المناكير **فاستحق الترك**)».

- وقال في «الضعيفة» (١١/ ٣٠٣): «متروك».

---

(١) الذي رأيته في «التاريخ الكبير» (٢٣٩٧): «فيه نظر»، ولا شكَّ أن هذه العبارة أدق في الحكم علىٰ الراوي.

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ١١٤٣): «**ضعيف جدًّا، متروك**»[1].

٤٣٣- (ق) علي بن ظَبْيَان، بمعجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم تحتانية، ابن هلال العبسي، بالموحدة، الكوفي، قاضي بغداد، ضعيف، من التاسعة، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٤٣٣)**: «**وعلي بن ظبيان ضعيف جدًّا**، قال ابن معين: «**كذاب خبيث**».

وقال البخاري: «**منكر الحديث**».

وقال النسائي: (**متروك**)»[2].

٤٣٤- (م د س ق) علي بن أبي طلحة سالم، مولىٰ بني العباس، سكن حمص، أرسل عن ابن عباس ولم يره، من السادسة، صدوق قد يخطئ، مات سنة ثلاث وأربعين.

---

(١) وقال الذهبي في «الكاشف» وابن الملقن: «**متروك**».
ينظر: «سؤالات الآجري» (٣٢٤)، «المجروحين» (٢/ ٧٩)، «البدر المنير» (٥/ ٢٢٤).

(٢) وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث جدًّا**». وقال أبو حاتم وأبو الفتح: «**متروك**». وقال يعقوب بن سفيان: «**لا يكتب حديثه**». وقال ابن نمير: «**ضعيف الحديث يخطئ في حديثه كله**».
ينظر: «سؤالات البرذعي» (٤٢٩)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٩١)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٣٣)، «المجروحين» (٢/ ٨٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٠٥- ٢٠٦).

- **قال الألباني في «ظلال الجنة» (ص٣٤٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق علي بن أبي طلحة مولىٰ بني أمية:** «ما أظنه أدرك زمان معاوية، وقد صرحوا في ترجمته أنه لم ير ابن عباس....

قلت -الألباني-: ما ذكرته آنفًا في علي بن أبي طلحة؛ جريت فيه علىٰ أنه علي بن أبي طلحة سالم مولىٰ بني العباس، الذي أخرج له مسلم وأصحاب السنن إلا الترمذي، ثم تنبهت لما وقع في هذا الإسناد أنه مولىٰ بني أمية وذاك مولىٰ بني العباس، فافترقا، ثم تأكدت من ذلك حينما رأيت ابن أبي حاتم قال في ترجمته (٣/ ١/ ١٩١): «قال أبي: وعلي بن أبي طلحة هما رجلان، فالذي روىٰ عنه معاوية بن صالح وأبو فضالة وداود بن أبي هند فهو شامي، والذي روىٰ عنه الكوفيون روىٰ عنه الثوري وحسن بن صالح»، يعني فهو كوفي.

ومن الغريب أن الحافظ في «التهذيب» ذكر أن الخطيب حكىٰ مثل هذا التفريق عن الإمام أحمد، وقال الخطيب: «والصواب أنهما واحد».

ووجه الغرابة: أن الحافظ أقره علىٰ ذلك وجرىٰ عليه في «التقريب» فلم يترجم إلا لمولىٰ بني العباس، وما دلت عليه رواية المصنف هذه أنه غيره واتفق عليه الإمامان أحمد بن حنبل وأبو حاتم أولىٰ بالاعتماد. والله أعلم»[1].

---

(١) قال الإمام أحمد -كما في «العلل» لابنه (٣/ ٢٧٩)-: «وعلي بن أبي طلحة هما رجلان، هذا الشامي روىٰ عنه معاوية بن صالح وأبو فضالة، وروىٰ عنه داود بن

٤٣٥- (ق) علي بن عروة القرشي، الدمشقي، متروك، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٤٣٠): «وعلي بن عروة كذَّاب يضع الحديث».**

- **وقال** في «الضعيفة» (١/ ٢٤١): «وضَّاع».

- **وقال** في «الضعيفة» (٩/ ٢٣٥): «**يضع الحديث**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٦/ ٤١).

٤٣٦- (ت ق) علي بن يزيد بن أبي زياد الألهاني، أبو عبد الملك الدمشقي، صاحب القاسم بن عبد الرحمن، ضعيف، من السادسة، مات سنة بضع عشرة ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٣٣٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق**

=

أبي هند، **والذي روىٰ عنه الكوفيون** روىٰ عنه الثوري وحسن بن صالح، والذي رأىٰ حجاج إنما رأىٰ هذا الذي حدث عنه سفيان وحسن، ولا أراه أدرك الشامي».
وانظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٣٤٧-٣٤٨).

(١) قال صالح بن محمد: «عثمان بن عبد الرحمن الوقَّاصي **كان يضع الحديث، وعلي بن عروة أكذب منه**»، وقال ابن حبان: «**يضع الحديث**». وقال الذهبي: «تركوه حتىٰ إن صالح بن محمد جزرة قال:**حديثه كذب كله**». وقال الحافظ السخاوي: «**كذاب**».
ينظر: «المجروحين» (٢/ ٨٣)، «تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٢٧)، «المقاصد الحسنة» (ص ١٣٨).

عبيد الله بن زحر عن علي هذا: «قلت: وهذا سند ضعيف جدًّا، علته علي بن يزيد وهو الألهاني، أو عبيد الله بن زحر.

أما الألهاني، فقال البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال أبو زرعة: «**ليس بالقوي**»، وقال الدارقطني: (**متروك**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٨/ ١٧٣):** «.. **متروك**، كما قال الدارقطني، وقال البخاري: (**منكر الحديث**)».

- **وقال في** «الصحيحة» (٤/ ٥٦٤): «**متروك**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١٤/ ١٢٦٢)

٤٣٧- (س) علي أبو الأسود الكوفي، صوابه: سهل أبو الأسد، غلط شعبة في اسمه وكنيته، قاله الدارقطني وغيره، مقبول، من الرابعة.

---

(١) وقال يعقوب الفسوي: «**واهي الحديث**، كثير المنكرات». وقال أبو حاتم: «**ضعيف الحديث، حديثه منكر**»، وقال الأزدي والبرقي: «**متروك**». وقال أبو أحمد الحاكم: «**ذاهب الحديث**». وقال ابن حبان: «وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد والقاسم أبو عبد الرحمن لا يكون متن ذلك الخبر إلا **مما عملت أيديهم**». وقال أيضًا: «**منكر الحديث جدًّا**». وقال العراقي: «**ضعيف جدًّا**».

قلت: واقتصر الشيخ في «الصحيحة» (٦/ ١٠٢٣) على تضعيفه فقط موافقة للحافظ، وصرح بأنه يصلح للاستشهاد.

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٠١)، «الضعفاء الصغير» (٢٥٥)، «الجرح» (٦/ ٢٠٨)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٣٢)، «المجروحين» (٢/ ٢٩، ٨٥)، «طرح التثريب» (٢/ ٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٣٧-٢٣٨).

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٣١١): «قلت: وسهل هذا ثقة كما قال ابن معين، وقال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١/ ٧٤)»[١].

٤٣٨- (ت ق) عمار بن سيف الضبّي، بالمعجمة ثم الموحدة، أبو عبد الرحمن الكوفي، ضعيف الحديث، وكان عابدًا، من الثامنة، إلا أنه قديم الموت، مات بعد الستين ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٧٧) عند حديث يرويه عمار هذا:** «قلت: وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**، عمار بن سيف أورده الذهبي في «الضعفاء»، وقال: (قال الدارقطني وغيره: **متروك**)»[٢].

---

(١) وقال ابن عبد البر، وابن القطان: «**ثقة**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٠٦)، «بيان والوهم والإيهام» (٤/ ٣٥٩)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٣٨٩-٣٩٠).

(٢) وقال البخاري: «**منكر ذاهب**»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر **الحديث**». وقال ابن عدي: «**منكر الحديث**». وقال ابن حبان: «كان ممن يروي المناكير عن المشاهير حتىٰ ربما سبق إلىٰ القلب **أنه كان المتعمد لها**، فبطل الاحتجاج به لما أتىٰ من **المعضلات** عن الثقات».

ينظر: «التاريخ الصغير» (٢٤٧٧)، «الجرح» (٦/ ٣٩٣)، «الكامل» (٧/ ٤٤١)، «المجروحين» (٢/ ١٨٨-١٨٩)، «سؤالات البرقاني» (٣٧٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤١).

قلت: واقتصر الشيخ في «الضعيفة» (٧/ ٤١) و(١١/ ٤٠) و(١٤/ ٢٢٢) علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ.

٤٣٩- (د) عمار بن عُمارة، أبو هاشم الزعفراني، البصري، لا بأس به، من السابعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١١/ ٩٢) و«صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٢٤): «**ثقة**»[١].

٤٤٠- (د) عُمارة بن عبد الله بن طُعمة، بضم المهملة، المدني، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ١٤٥-١٤٦):**

«ذكره ابن حبان في «الثقات»، **لكن قد روىٰ عنه** -غير ابن إسحاق- **ثقات** آخرون، منهم مالك كما في «التهذيب»، **ومالك لا يروي إلا عن ثقة**، كما بيَّن ذلك الحافظ السيوطي في أول رسالته «إسعاف المبطأ برجال الموطأ»، **وكأن الحافظين الذهبي والعسقلاني ذهلا عن هذه الحقيقة، وإلا لما قال** الأول منهما في المترجَم: «وُثِّق»! والآخر: «مقبول»! فإنهما إنما يقولان ذلك فيمن توثيق ابن حبان له غير مقبول فتأمل!».

---

(١) وثقه الإمام أحمد، وقال الدوري عن ابن معين: «**ثقة**». وقال أبو حاتم: «**صالح ما أرىٰ به بأسًا**». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن شاهين والذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**». وقال أبو الوليد الطيالسي: حدثنا عمار أبو هاشم صاحب الزعفراني **وكان ثقة**. وقال البخاري: «**فيه نظر**». وذكره العقيلي في «الضعفاء».

ينظر: «الجرح» (٦/ ٣٩١)، «بحر الدم» (٧٣٠)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٤٠٢)، «الثقات» (٧/ ٢٨٦)، «تاريخ أسماء الثقات» (٨٧٨)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٤٣).

٤٤١- (س) عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، المدني، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٣٨٤-٣٨٥) عند حديث يرويه عمر هذا: «وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١/ ١٥٤): «إسناده صحيح»!

كذا قال! وعمر بن أبي بكر هذا لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روىٰ عنه جمع... والسند حسن، وقد صححه العراقي كما سبق».

٤٤٢- (ق) عمر بن حبيب بن محمد العدوي، القاضي، البصري، ضعيف، من التاسعة، مات سنة ست أو سبع ومائتين.

- قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ٨٥): «وعمر بن حبيب ضعيف كما في «التقريب»، وفي «التلخيص» (١٢٧): «متروك»، وهو الأقرب إلىٰ الصواب».

- وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٨٣٢): «.. ضعيف -كما قال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٧٣) -، بل هو أسوأ من ذلك، فقد قال ابن معين: «كان يكذب».

وقال البخاري في «التاريخ» (٣/ ٢/ ١٤٨): «يتكلمون فيه».

وقال ابن حبان في «الضعفاء»: (كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، حتىٰ إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد أنها معمولة)»[1].

(١) وقال الأثرم: «سمعت أبا عبد الله ذكره فقال: قدم علينا هاهنا، ولم نكتب عنه حرفًا، وكان مستخفًّا به جدًّا». وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف، لا يكتب حديثه». وقال العجلي: «ليس بشيء».

=

٤٤٣- (س) عمر بن أبي خليفة حجَّاج العبدي، البصري، مقبول، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ١١٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق نعيم بن حماد عن عمر بن أبي خليفة هذا: «وقال -أي: العقيلي-: «عمر هذا منكر الحديث»، ونقل عن موسىٰ بن هارون أنه قال: «وهذا الحديث منكر».

وأما البزار فقال: «إسناده حسن»، وهذا أقرب إلىٰ الصواب، فإن عمر هذا قال فيه أبو حاتم: «صالح الحديث»، وقال عمرو بن علي: (من الثقات)»[1].

٤٤٤- (ت ق) عمر بن رَاشد بن شَجَرة، بفتح المعجمة والجيم، اليمامي، ضعيف، من السابعة، ووهم من قال: إن اسمه عمرو، وكذا من زعم أنه ابن أبي خثعم.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ١٣٩-١٤٠): «متهم بالوضع، قال

=

وضعفه تضعيفًا ليِّنًا أبو حاتم وأبو زرعة وابن عدي والساجي والبزار.

ينظر: «الجرح» (٦/ ١٠٤)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٣٠)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١٢٩)، «معرفة الثقات» (١٣٣٤)، «المجروحين» (٢/ ٦١-٦٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٥٩).

(١) وقال ابن عدي: «يحدث عن محمد بن زياد القرشي بما لا يوافقه أحد عليه».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٥٢)، «الكامل» (٧/ ٣٢٦)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١٣٥)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٦).

أبو حاتم: «وجدتُ حديثه كذبًا وزورًا»[١].

وقال الحاكم وأبو نعيم: (يروي عن مالك أحاديث موضوعة)».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٢٨-٢٩): «ضعيف جدًّا**، قال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال أحمد: (حديثه ضعيف ليس بمستقيم، حدث عن يحيىٰ بن أبي كثير بأحاديث مناكير)»[٢].

- وانظر: «الإرواء» (٢/ ٢٥٣).

٤٤٥- (٤) عمر بن رُوبة، بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة، التغلبي، صدوق، من الرابعة.

---

(١) رحم الله الألباني أسد السنة؛ فقد وهم، إنما قال أبو حاتم هذا الكلام في ترجمة عمر بن راشد أبي حفص المديني، مولىٰ عبد الرحمن بن أبان بن عثمان (٥٦٩)، وهو غير مترجمِنا هذا (عمر بن راشد بن شجرة)، وقد ترجم له أيضًا ابن أبي حاتم برقم (٥٦٧).

(٢) ونقل الجوزجاني في «أحوال الرجال» (١٩٩) عن أحمد أنه قال: «**لا يساوي حديثه شيئًا**». وقال أبو بكر البزار: «**منكر الحديث**، حدث عن يحيىٰ وغيره بأحاديث مناكير». وقال ابن حبان: «كان ممن يروي **الأشياء الموضوعات عن ثقات أئمة**، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب». وقال في «المقتنىٰ» (١٦٦٧): «واهٍ». وقال ابن معين، وأبو داود: «**ضعيف**»، وقال أبو زرعة: «**ليِّن الحديث**».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٠٨)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠٧)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٧٤)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١٣٨)، «المجروحين» (٢/ ٥٤)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٠٢-٢٠٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٨).

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٠١): بعد أن أورد حديثًا من طريق عمر بن روبة هذا:** «وهذا **إسناد ضعيف**، رجاله ثقات رجال البخاري غير عمر بن روبة، وقد اختلفوا فيه، فوثقه دحيم وابن حبان، وضعفه من ذكرنا آنفًا، وقال ابن عدي: «أحاديثه ليست بالكثيرة، وإنما أنكروا أحاديثه عن عبد الواحد النصري».

وهذا كأنه يعني **التفريق** بين ما رواه عن عبد الواحد -فهو منكر-، وما رواه عن غيره -فيقبل-، **ولعله القول الأعدل**. والله أعلم».

- **وقال في «الإرواء» (٦/ ٢٤) عند حديث يرويه عمر هذا عن عبد الواحد النصري:** «**ضعيف**.. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه».

وقال ابن عدي في ترجمة التغلبي هذا: «**فيه نظر**، سمعت ابن حماد ذكره عن البخاري، **وإنما أنكروا عليه أحاديثه** عن عبد الواحد النصري».

وقال البيهقي: **هذا غير ثابت**، قال البخاري: عمر بن روبة التغلبي عن عبد الواحد النصري **فيه نظر**. وقال الذهبي: **ليس بذاك**»[1].

---

(١) قال البخاري: «**فيه نظر**». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث. فقلت: تقوم به الحجة؟ فقال: لا، ولكن صالح».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٥٥)، «الجرح والتعديل» (٦/ ١٠٨)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٠٥)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٦٩)، «تحرير تقريب التهذيب» (٣/ ٧١/ ٤٨٩٥).

٤٤٦- (د ت ق) عمر بن زيد الصنعاني، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٩٥١) عند حديث يرويه عمر هذا:** «قلت: وهذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير (عمر بن زيد) -وهو: الصنعاني-: لا يعرف، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح» (٦/ ١٠٩) برواية معمر عنه ولم يزد... **مجهول**»(١).

٤٤٧- (د) عمر بن السائب بن أبي راشد المصري، مولىٰ بني زُهرة، أبو عمرو، صدوق فقيه، من السادسة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢٤٦-٢٤٧): «**عمر بن السائب نفسه **لم تثبت عندي عدالته**، فإنه لم يوثقه أحد غير ابن حبان، وتساهله في

(١) قال البخاري في «التاريخ» (٦/ ١٥٧): «**فيه نظر**».

وقال الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني في «تعليقاته علىٰ المجروحين» (ص ١٧١): «غلط أبو حاتم في هذا، عمر بن زيد الذي حدث بحديث الهر صنعاني، **لا أعلم روىٰ عنه غير عبد الرزاق**. وأما حديث محارب، عن جابر، فالراوي له عمر بن يزيد، وهو قاضي المدائن، ضعيف، يروي عن محارب بن دثار، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي إسحاق السبيعي والكوفيين أحاديث أباطيل، لا يتابع عليها، يروي عنه: **يحيىٰ بن أبي بكير** بن مهران ومحمد بن معاوية بن صالح». اهـ

وقال الذهبي في «الكاشف»: «روىٰ عنه عبد الرزاق **فقط**».

وأما تعقب الحافظ له في «تهذيبه» (٤/ ٢٧٠) بقوله: «روىٰ عنه يحيىٰ بن أبي بكير» فقد سبق الجواب عنه في كلام الدارقطني السابق.

قلت: وقول الشيخ: «ذكره ابن أبي حاتم برواية معمر عنه» سبق قلم منه، أراد الشيخ عبد الرزاق -كما في «الجرح» وغيره-، فسبق قلمه إلىٰ معمر.

التوثيق معروف، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ١١٤) ولم يحكِ فيه توثيقًا، **فهو في حكم المستورين**، وأما الحافظ فقال **مِن عنده** أنه: «**صدوق**»، ثم بدا لي أنه لعل ذلك لأنه روىٰ عنه أيضًا الليث بن سعد وابن لهيعة وأسامة بن زيد»[1].

٤٤٨- (د ت) عمر بن سفينة، مولىٰ أم سلمة، صدوق، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٨٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمر هذا: «**قلت**: وهذا **سند ضعيف**، وله **علتان**:

الأولىٰ: عمر بن سفينة، قال الذهبي في «الميزان»: «لا يُعرف، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال البخاري: إسناده مجهول».

وأورده العقيلي في «الضعفاء» (ص ٢٨٢) وقال: (حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به)»[2].

٤٤٩- (ق) عمر بن شَبَّة، بفتح المعجمة وتشديد الموحدة، ابن عُبيدة

---

(١) وروىٰ عنه أيضًا عمرو بن الحارث، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٧٥)، فهو علىٰ مقتضىٰ قاعدة الشيخ في مثل هؤلاء: «صدوق حسن الحديث».

(٢) وقال أبو حاتم: «**شيخ**»، وقال العجلي (١٣٤٧): «**تابعي ثقة**».

وقال الدارقطني في«الضعفاء والمتروكون» (١٠): «إبراهيم بن عمر بن سفينة، يقال له: بُرَيه، حَدَّث عنه أبو معشر البراء، **لا يعرف أبوه إلا به**». وقال ابن عدي: «له أحاديث أفراد لا تروىٰ إلا من طريق بُرَيه عن أبيه -يعني: عمر بن سفينة-».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ١٦٠)، «الجرح» (٦/ ١١٣)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ١٥٦)، «الكامل» (٧/ ٤٠٥)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٤).

ابن زيد النميري، بالنون، مصغر، أبو زيد بن أبي معاذ البصري، نزيل بغداد، صدوق، له تصانيف، من كبار الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وستين، وقد جاوز التسعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٢٩)**: «وعمر بن شبة ثقة مثل الكرابيسي أو خير منه، فقد صرح جماعة من الأئمة بتوثيقه كالدارقطني والخطيب وغيرهما، ولم يتكلم فيه أحد بسوء»[1].

٤٥٠- (ق) عمر بن صُهبان، ويقال: اسم أبيه محمد الأسلمي، أبو جعفر المدني، خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ، ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبعٍ وخمسين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٦٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمر هذا**: «**قلت**: وهو **ضعيف جدًّا**، قال الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»: «**تركوه**».

---

(١) وثَّقه الدارقطني، ومسلمة بن قاسم، والخطيب البغدادي، والخليلي، والذهبي، وابن حبان، وقال: «**مستقيم الحديث**». وقال أبو حاتم وابنه: «**صدوق**»، وقال يعقوب بن سفيان: «**لا بأس به**».

ينظر: «الجرح» (٦/ ١١٦)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ١١٣)، «**الثقات**» (٨/ ٤٤٦)، «تاريخ بغداد» (١١/ ٢٠٨-٢١٠)، «الإرشاد» (٢/ ٦٠٣)، «**الكاشف**»، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ٧٣).

قلت: وفي «الضعيفة» (١٤/ ٣٦، ١٢٦٨) اقتصر علىٰ الحكم عليه بالصدق موافقة للحافظ.

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «ضعيف»، **وما ذكره الذهبي أصح**.

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ١٣٥)**: «**ضعيف جدًّا**، قال البخاري: «**منكر الحديث**».

وقال الدارقطني: (**متروك الحديث**)»[1].

- وانظر: كذلك «الضعيفة» (٢/ ٢٣٩) و(٨/ ١٦٢) و(١٢/ ٨٨٨)، «الإرواء» (١/ ١١٨).

٤٥١- (بخ) عمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني، صدوق، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٢٧٣) عند حديث يرويه عمر هذا:**

---

(١) وقال أحمد: «**لم يكن بشيء، أدركته ولم أسمع منه**». وقال الدوري عن ابن معين: «**لا يسوىٰ حديثه فلسًا**». وقال علي بن المديني: «**كان ضعيفًا، لا يكتب حديثه، وليس بشيء**». وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث **واهي الحديث**». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، **منكر الحديث، متروك الحديث**». وقال الأزدي والدارقطني: «**متروك الحديث**»، وقال ابن عدي: «**عامة أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه، وغلبت علىٰ حديثه المناكير**»، وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات التي إذا سمعها من الحديث صناعته **لم يشك أنها معمولة**». وقال الحافظ ابن رجب في «فتحه» (٤/ ٢٢٦): «**فيه ضعف شديد**».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (١١٩٦)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (١٩٠)، «التاريخ الكبير» (٦/ ١٦٥)، «الجرح» (٦/ ١١٦)، «الضعفاء» للنسائي (٤٦٩)، «الكامل» (٧/ ٣١٧-٣١٨)، «المجروحين» (٢/ ٥٢)، «العلل» للدارقطني (٩/ ٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٧٩-٢٨٠).

«وأما قول الهيثمي: «وبقية رجاله ثقات»؛ ففي هذا الإطلاق نظر؛ لأن عمر بن طلحة - وهو ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني - مختلف فيه؛ قال أبو زرعة: «ليس بالقوي». وقال أبو حاتم: «محله الصدق». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن عدي: (بعض حديثه مما لا يتابعه عليه أحد)»[1].

٤٥٢- (ت ق) عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، وقد ينسب إلىٰ جده، ووهم من زعم أنه عمر بن راشد، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٦٨١) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمر هذا وحكم عليه بأنه ضعيف جدًّا:** «... وقال الترمذي: «حديث غريب لا نعرفه إلا عن عمر بن أبي خثعم، وسمعت محمد بن إسماعيل (يعني: البخاري) يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم منكر الحديث، وضعفه جدًّا».

وقال الذهبي في ترجمته: (له حديثان منكران، هذا أحدهما)».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٣٤١):** «ضعيف جدًّا».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٥١٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمر هذا:** «قلت: وهذا موضوع، آفته ابن أبي خثعم هذا، قال البخاري: «ضعيف الحديث، ذاهب الحديث»، وضعفه جدًّا.

---

(١) وقال الذهبي: «لا يكاد يُعرف»، وقال مرة: «مجهول».

ينظر: «الجرح» (٦/ ١١٦)، «الكامل» (٧/ ٣٩٢)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢١٧)، «ديوان الضعفاء» (٣٠٧٢).

وقال ابن حبان (٢/ ٨٣): (كان ممن يروي **الموضوعات** عن ثقاتٍ أئمةٍ، لا يحل ذكره في الكتب إلا علىٰ سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا علىٰ جهة التعجب)»[1].

٤٥٣- (خ م س) عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوَّام الأسدي، المدني، أمه أم حكيم بنت عبد الله بن الزبير، مقبول، من السادسة، وهم من زعم أنه عمر بن عروة، وأن عبد الله في نسبه وَهم.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٧/ ١٩٤): «**ثقة** من رجال الشيخين».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٤٩٦) عند حديث يرويه عمر هذا**: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله **ثقات رجال الشيخين** غير ابن إسحاق».

- **وقال في «الصحيحة» (١/ ٤٨٠) عند حديث يرويه عمر هذا**: «وهذا **سند صحيح علىٰ شرط الشيخين**، وأصله عندهما»[2].

---

(١) وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث**، حَدَّث عن يحيىٰ بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها». وقال ابن عدي: «**منكر الحديث**».
ينظر: «سؤالات البرذعي» (٥٤٣)، «جامع الترمذي» (٤٣٥)، «علل الترمذي الكبير» (٦١)، «الكامل» (٧/ ٤٢٧).

(٢) **قلت**: تصحيح الشيخ لسند هذا الحديث وعلىٰ شرط الشيخين يدل علىٰ أن عمرَ ابن عبد الله هذا ثقة عنده، وإلا لَمَا صَحَّح حديثه، وهذا واضح.
قلت: ولم يجرحه أحد، وروىٰ عنه ستة، منهم داود بن شابور (ثقة)، وابن جريج (ثقة فقيه)، ويزيد بن الهاد (ثقة مكثر)، وابن إسحاق (إمام المغازي)، وذكره ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ١٦٦)، **وصحح** له ابن خزيمة والحاكم، وأخرج له البخاري ومسلم والنسائي.

- وانظر: «الإرواء» (٤/ ٢٣٨).

٤٥٤- (بخ د) عمر بن قيس الماصر، بكسر المهملة وتخفيف الراء، أبو الصبَّاح، بمهملة وموحدة شديدة، الكوفي، مولىٰ ثقيف، صدوق ربما وَهِم، ورمي بالإرجاء، من السادسة.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (٢/ ٤٣٣): «ثقة».

- **وقال في** «الإرواء» (٥/ ١٦٧): «ثقة احتج به مسلم»[1].

٤٥٥- (د) عمر بن نَبهان، بفتح النون وسكون الموحدة، العبدي، ويقال: الغُبري، بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة، بصري، خال محمد ابن بكر، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٢/ ١٠٧) **بعد أن أورد حديثًا من طريق عمر هذا:** «**قلت**: وهو ضعيف جدًّا؛ عمر بن نبهان، قال ابن معين. «ليس بشيء»[2].

---

(١) **قال صاحبا** «**تحرير التقريب**»: «بل: ثقة، ومن عجب أن يقول فيه المصنف: «صدوق ربما وهم».. فقد وثَّقه الأئمة: ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وأحمد بن صالح المصري، وذكره ابن حبان، وابن شاهين في «الثقات»، **ولا نعلم أحدًا قال فيه:** (صدوق)!». اهـ

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

ينظر: «الجرح» (٦/ ١٢٩)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٩٥)، «الثقات» (٧/ ١٨١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٩٥).

(٢) كما في نقل ابن أبي حاتم عن الدوري عنه، والظاهر أن ابن أبي حاتم أخطأ علىٰ

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ٩٠): (يروي المناكير عن المشاهير **فاستحق الترك**)».

٤٥٦- (ت ق) عمر بن هارون بن يزيد الثقفي مولاهم، البلخي، متروك، وكان حافظًا، من كبار التاسعة، مات سنة أربع وتسعين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٦٥٥) و(٢/ ١١، ٤٥) و(١١/ ٢٦٨): «**كذَّاب**»[1].

=

الدوري في هذا النقل، فقد نقل أحمد بن سعيد بن مرابا السوسي عن الدوري عن ابن معين قال: «**صالح الحديث**»، وفي «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٢/ ٤٣٥) قال ابن معين: «**ثقة**»، فتبين خطأ رواية ابن أبي حاتم عن عباس الدوري عن يحيىٰ، والله أعلم.

وقال أبو داود: «سمعتُ أحمد **يَذُمُّه**». وقال أبو حاتم، وعمرو بن علي، ويعقوب بن سفيان: «**ضعيف**». وقال البخاري: «**لا يتابع في حديثه**».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٠٢)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣٦٨)، «الجرح» (٦/ ١٣٨)، «المتفق والمفترق» (٣/ ١٦٠٩)، «تهذيب الكمال» مع تعليق بشار (٢١/ ٥١٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠١-٣٠٢).

(١) **كذَّبه** يحيىٰ بن معين في رواية، وصالح بن محمد. **وضعفه جدًّا**: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والنسائي، وأبو علي الحافظ، وابن حبان. **وضَعَّفه** الباقون.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ١٤١)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/ ١٢٢-١٢٣)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٢-٣٠٤).

قلت: واقتصر الشيخ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ ما قال الحافظ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الإرواء» (٤/ ٣١٢)، «الضعيفة» (٣/ ٤٠٦) (٩/ ١٣٠).

٤٥٧- **عمرو بن أُحَيحَة، بمهملتين، مصغر، ابن الجُلَاح، بضم الجيم وتخفيف اللام، الأنصاري، المدني، مقبول، من الثالثة، ووهِم من زعم أن له صحبة، فكأن الصحابي جد جده، وافق هو اسمه واسم أبيه.**

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٦٧-٦٨) عند حديث يرويه عمرو هذا:** «... أما الحافظ فأعله في «التلخيص» (٣/ ١٧٩) بقوله: «وفي هذا الإسناد عمرو بن أحيحة، وهو مجهول الحال».

قلت -الألباني-: قد اختلف فيه رأي الحافظ، فهو هنا يُجَهِّله، ونحوه قوله في «التقريب»: «مقبول»، يعني عند المتابعة.

وأما في «تهذيب التهذيب»[1] فقد انتهىٰ رأيه إلىٰ أنه صحابي روىٰ عن صحابي، يعني خزيمة بن ثابت، **ولعل هذا أقرب إلىٰ الصواب**، فإن الراوي عنه عبد الله بن علي وهو ابن السائب تابعي من الثالثة عند ابن حجر، وقال فيه: (مستور)، ولم يذكر فيه توثيقًا في «التهذيب»، وفاته تصريح الإمام الشافعي المتقدم بأنه ثقة، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/ ١٠٧)»[2].

---

(١) وكذا في «الإصابة» (٤/ ٥٩٨).

(٢) **قال أبو عمر بن عبد البر:** «ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه فيمن روىٰ عن النبيﷺ من الصحابة. قال: وسمع من خزيمة بن ثابت، روىٰ عنه عبد الله بن علي بن السائب. وهذا لا أدري ما هو، لأن عمرو بن أحيحة هو أخو عبد المطلب بن هاشم لأمه، وذلك أن هاشم بن عبد مناف كانت تحته سلمىٰ بنت زيد من بني عدي بن النجار، فمات عنها، فخلف عليها بعده أحيحة بن الجلاح، فولدت له عمرو بن أحيحة، فهو أخو عبد المطلب لأمه.

=

٤٥٨- (٤) عمرو بن بُجدان، بضم الموحدة وسكون الجيم، العامري، بصري، تفرد عنه أبو قلابة، من الثانية، لا يعرف حاله.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٤٩)**: «وثقه ابن حبان، وقال العجلي: «بصري تابعي ثقة»، ووثقه أيضًا **جماعة ممن صححوا حديثه هذا**، ويأتي ذكرهم، ولذلك قال الحافظ في «التلخيص» (٢/ ٣٣٩): «وغفل ابن القطان فقال: إنه مجهول».

قلت -الألباني-: يعني مجهول الحال، كما صرح به الزيلعي (١/ ١٤٩) عنه، **ثم غفل الحافظ ابن حجر** نفسه فقلد ابن القطان، فقال في «التقريب»: «**لا يعرف حاله**»!

ثم رأيت الذهبي قال: «مجهول الحال»! وذلك لأنه لم يرو عنه غير أبي قلابة»[1].

=

هذا قول أهل النسب والخبر، وإليهم يرجع في مثل هذا، ومحال أن يروي عن النبيﷺ وعن خزيمة بن ثابت من كان في السن والزمن اللذين وصفت. وعساه أن يكون حفيدًا لعمرو بن أحيحة يُسمَّىٰ عَمرًا فَنُسب إلىٰ جده. وإلا فما ذكره ابن أبي حاتم وهم لا شك فيه. وبالله التوفيق».

ورجح المزي في «تهذيبه» والذهبي في «الكاشف» والخزرجي في «الخلاصة» أنه صحابي.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٠)، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١١٦١-١١٦٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٦).

(١) وقال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: عمرو بن بجدان معروف؟ قال: لا».

=

٤٥٩- (د فق) عمرو بن ثابت، وهو ابن أبي المقدام الكوفي، مولىٰ بكر بن وائل، ضعيف رُمي بالرفض، من الثامنة، مات سنة اثنتين وسبعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٢٥٢) عند حديث يرويه عمرو هذا:** «**قلت:** وهذا إسناد موضوع، رجاله كلهم ثقات غير عمرو بن ثابت، وهو **رافضي متروك**، متفق علىٰ تضعيفه، بل قال ابن حبان (٢/ ٧٦): «كان **يروي الموضوعات**، لا يحل ذكره إلَّا علىٰ سبيل الاعتبار».

=

وقال علي بن المديني: «**لم يرو عنه غيره**»، يعني: أبا قلابة. وروىٰ له الترمذي حديثًا في «جامعه» (١٢٤) وقال: «**حسن صحيح**».

وقال الحافظ ابن الملقن في «البدر المنير» (٢/ ٦٥٣-٦٥٧): «وقال البيهقي في «خلافياته»: عمرو بن بجدان ليس له راوٍ غير أبي قلابة، **وهو مقبول عند أكثرهم**، لأن أبا قلابة ثقة... وخالف ابن القطان فزعم أنه لا يعرف لعمرو بن بجدان حال، وأخطأ، فإن العجلي قال: إنه بصري **تابعي ثقة**، وإنما روىٰ عنه أبو قلابة.

قلت (ابن الملقن): **لا يضر تفرده عنه**... وقد صرح بتوثيق عمرو العجلي كما سلف، ووثقه أيضًا أبو حاتم بن حبان، وقد صحح حديثه أيضًا الحاكم وابن حبان كما سلف، وتصحيح الحاكم له مع قوله: إن البخاري ومسلمًا لم يخرجاه، إذ لم يجدا لعمرو راويًا غير أبي قلابة توثيق له، ولولا قيام المقتضي عنده لتصحيح حديثه لما أقدم عليه مع اعترافه بما يشبه الجهالة من التفرد المذكور». اهـ

وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ١٥٤): «وثقه العجلي **وغفل** ابن القطان فقال: إنه مجهول».

وقال المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (١/ ٣٣٠): «**وقد غفل** الحافظ أيضًا فإنه قال في «التقريب»: لا يعرف حاله».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٨٩): (رواه الطبراني، وفيه عمرو ابن ثابت النكري[1]، وهو **متروك**)».

- **وقال في «الضعيفة»** (١٠/ ٤٩٨): «وعمرو بن ثابت رافضي خبيث؛ كما قال أبو داود، وهو **متروك الحديث**؛ كما قال النسائي. وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات». وضعفه الجمهور»[2].

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ٤٧) و(١٣/ ٩٤٤) و(١٤/ ١٢٧١).

٤٦٠- (ت ق) عمرو بن جابر الحضرمي، أبو زرعة المصري، ضعيف شيعي، من الرابعة، مات بعد العشرين ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٩٩) عند حديث يرويه عمرو هذا:** «قلت: وهذا سند **ضعيف جدًّا**، عمرو هذا قال الذهبي: (**هالك**، قال أحمد: روىٰ عن جابر **مناكير**، وبلغني أنه كان **يكذب**، وقال النسائي: **ليس بثقة**)»[3].

---

(١) في «تهذيب التهذيب» وفي أصله «تهذيب الكمال»: (البكري) وليس (النكري)، والظاهر أنه خطأ مطبعي.

(٢) قال ابن معين: «**ليس بثقة ولا مأمون**». وقال النسائي: «**متروك الحديث**». وقال العجلي: «**واهي الحديث**». وقال الذهبي في «المغني» وابن الملقن والسخاوي: «**متروك**».
ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٢٥٥٢)، «الجرح» (٦/ ٢٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٥٠)، «معرفة الثقات» (١٣٦٩)، «البدر المنير» (٣/ ٦٣)، «المقاصد الحسنة» (٤١١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٠٩-٣١٠).

(٣) وقال الجوزجاني: «**غير ثقة**». وقال الأزدي: «**كذاب**».

=

٤٦١- (ق) عمرو بن الحُصَين العُقَيلي، بضم أوَّله، البصري ثم الجَزَري، متروك، من العاشرة، مات بعد الثلاثين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ١١٤): «وعمرو بن الحصين هذا كذَّاب».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ١١٩): «كذاب كما قال الخطيب وغيره»[1].

- وانظر: كذلك «الضعيفة» (١/ ١١٥، ٦١٤) و(٢/ ٧) و(٣/ ٤٤١) و(٥/ ١٦).

٤٦٢- (تمييز) عمرو بن خالد، أبو حفص الأعشىٰ، منكر الحديث، من التاسعة، ويقال: هو عمرو بن خالد أبو يوسف الأسدي، وفرق بينهما ابن عدي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٥-٦) عند حديث يرويه عمرو هذا: «وهذا موضوع؛ آفته عمرو بن خالد الأعشىٰ، قال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ٧٩): «يروي عن الثقات الموضوعات؛ لا يحل الرواية عنه إلا علىٰ سبيل الاعتبار».

=

وقال ابن حبان: «لا يحل الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه إلا علىٰ وجه التعجب».
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ١٤٦)، «أحوال الرجال» (٢٧١)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٤٨)، «المجروحين» (٢/ ٣٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣١٠-٣١١).

(١) قال الخطيب البغدادي في «تاريخه» (٥/ ٣٩٠): «كان كذابًا».

وقال ابن عدي -وكنَّاه بأبي حفص-: «رواياته غير محفوظة».

وقال أبو نعيم: «روىٰ عن هشام بن عروة **الموضوعات**»...

قال الحافظ: «قلت: فرَّق ابن عدي بين عمرو بن خالد أبي حفص الأعشىٰ هذا وبين عمرو بن خالد أبي يوسف الأعشىٰ، فزاد في ترجمة أبي يوسف أنه أسدي...».

قلت -الألباني-: أقرَّ الحافظُ ابنَ عدي علىٰ التفريق المذكور! **وأنا أرىٰ أنهما واحد**، بدليل رواية الطبراني في الوجه الثالث، فقد جمع فيهما بين كنيته (أبي حفص) -وهي للأول اتفاقًا-، وبين نسبته (الأسدي) -التي هي لأبي يوسف عند ابن عدي-، فدلَّ علىٰ أنهما واحد، ويبقىٰ الفرق بين الكنيتين، فيمكن أن تكون إحداهما خطأ من بعض الرواة -وهو الظاهر-، لأن الحسن بن شبل العبدي -الذي روىٰ عنه وكناه بهذه الكنية- متهم، كما يأتي في الحديث التالي.

ثم رأيت الذهبي مال في «المغني» إلىٰ أنهما واحد»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١٣/ ٧).

٤٦٣- (ت ق) عمرو بن دينار البصري الأعور، قَهرَمان آل الزبير،

---

(١) وقال الدارقطني: «**متروك**».

ينظر: «الكامل» (٧/ ٥٧١-٥٧٢)، «سؤالات البرقاني» (٣٧٣)، «الضعفاء» لأبي نعيم (١٦٧)، «معجم الطبراني الكبير» (١٠٠٣٥)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٠-٣٢١).

يكنى أبا يحيى، ضعيف، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٤٤): «شديد الضعف»[١].

٤٦٤- (تمييز) عمرو بن سعيد الخَولاني، ضعيف، من الخامسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٧٦) عند حديث يرويه عمرو هذا:

«قلت: وهو حديث موضوع، لوائح الوضع عليه ظاهرة، آفته الخولاني هذا.

قال الذهبي: «حدَّث بموضوعات». ثم ساق له هذا الحديث.

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٢٧٤) من رواية الطبراني في «الأوسط»، وقال: (قال ابن حبان: عمرو بن سعيد الذي يروي هذا الحديث الموضوع عن أنس؛ لا يَحِلُّ ذكره إلا على جهة الاعتبار للخواص)»[٢].

---

(١) قال أحمد: «ضعيف منكر الحديث»، وقال ابن معين: «ذاهب»، وقال مرة: «لا شيء»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث.. وعامة حديثه منكر»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال البخاري: «فيه نظر». وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال علي بن الجنيد: «شبه المتروك»، وقال ابن حبان: «كان ممن ينفرد بالموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٢)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٢٩)، «المجروحين» (٢/ ٣٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٢٢).

قلت: واقتصر الشيخ على تضعيفه فقط في مواطن أخرى من كتبه موافقة للحافظ، انظر على سبيل المثال: «الصحيحة» (٤/ ٢٥٧)، (٦/ ٤٣٠) و«الضعيفة» (٣/ ٢٥١).

(٢) وقال ابن طاهر المقدسي: «كان يضع الحديث».

ينظر: «المجروحين» (٢/ ٣٤)، «معرفة التذكرة» (رقم ٢٦٩).

٤٦٥- (تمييز) عمرو بن عامر البَجَلِي، الكوفي، والد أسد بن عمرو، مقبول من السادسة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٠٤-٣٠٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق شريك عن عمرو هذا:** «(تنبيه): عمرو بن عامر البَجَلِي، أبو أسد بن عمرو، أورده المزي في «التهذيب» تمييزًا بعد ترجمة عمرو بن عامر الأنصاري الذي أشار إلىٰ أنه من رجال الستة! وتبعه علىٰ ذلك الحافظ في «التهذيب» و«التقريب»!

وقد وهِما، فإنه من رجال المصنف[1] كما ترىٰ».

٤٦٦- (ع) عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة، الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، بفتح المهملة وكسر الموحدة، ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بآخره، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٨٨):** «قال الحافظ في «التقريب»: «ثقة اختلط بآخِرِهِ»، **ونسي أن يصفه بالتدليس أيضًا**، فقد وصفه بذلك جماعة من الحفاظ، منهم ابن حبان وأبو جعفر الطبري وحسين الكرابيسي وغيرهم، ولذلك أورده الحافظ ابن حجر في (طبقات المدلسين)».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٣٨) بعد أن نقل حكم الحافظ:** «وفاته وَصفُهُ بالتدليس! مع أنه قد أورده في المرتبة الثالثة من رسالته

(١) يعني: أن عَمرًا هذا من رجال أبي داود في سننه، فحقُّه ألا يُذكر تمييزًا.

«طبقات المدلسين»، فقال (ص١٤): «مشهور بالتدليس، وهو تابعي ثقة، وصفه النسائي وغيره بذلك».

وكذلك أورده الحافظ برهان الدين الحلبي في «التبيين» (ص ١٣)».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٤١١)**: «... ثقة حجة، وقد رماه بعضهم **بالتدليس**، فتصريح زهير بن معاوية بسماعه من الأسود قد دفع شبهة تدليسه.

وفيه شبهة أخرىٰ، وهو أنه كان قد شاخ ونسي، **ولكنه لم يختلط** كما قال الذهبي.

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: **(اختلط بآخره)**»[1]!

٤٦٧- (ق) عمرو بن عثمان بن سيار الكِلابي مولاهم، الرقي، ضعيف وكان قد عَمي، من كبار العاشرة، مات سنة سبع عشرة أو تسع عشرة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ٢٤)**: «**متروك** كما في «المجمع» (٢/ ١٥٨)، وقال الحافظ في «التقريب» و«التلخيص»: (ضعيف)»[2].

---

(١) **الظاهر**: أن هذا مذهب الشيخ قديمًا، وإلا فكتبه التي كتبها بعد «صحيح أبي داود» طافحة بوصف السبيعي بالاختلاط وموافقة ابن حجر في ذلك، انظر علىٰ سبيل المثال: «الضعيفة» (٦/ ٢٥٩، ٣١٥)، (٨/ ٢٦٥، ٢٧٦)، (٩/ ١٢٠، ١٤٣)، (١١/ ٤٣، ٥١٨).

(٢) قال النسائي والأزدي: «متروك». وقال أبو حاتم: «يتكلمون فيه كان شيخًا أعمىٰ بالرقة يحدث الناس من حفظه **بأحاديث منكرة** لايصيبونه في كتاب، **أدركته ولم أسمع منه**، ورأيت من أصحابنا من أهل العلم من قد كتب عامة كتبه، **لايرضاه** =

٤٦٨- (ت) عمرو بن مالك الراسبي، بمهملة وموحدة، أبو عثمان البصري، ضعيف، من العاشرة، مات بعد الأربعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٦١٤)**: «**كذاب**؛ كما قال البخاري، وأشار ابن عدي إلىٰ أنه **كان يسرق الحديث**، فقال عقب الحديث في ترجمة (جارية بن هرم): (يقال: إنه حديث يحيىٰ بن بسطام، وأن الباقين الذين رووه عن جارية سرقوه منه)».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ٢٩٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمرو بن حصين الكذَّاب**: «... وعمرو بن الحصين تابعه عند أبي نعيم عمرو بن مالك الراسبي، وهذه متابعة **لا تجدي**؛ لأن الراسبي هذا قال فيه ابن عدي: «**يسرق الحديث**».

قلت -الألباني-: وتركه أبو زرعة، فلا يبعد أن يكون **سرقه** من عمرو ابن الحصين».

- **وقال في «الضعيفة» (٣/ ١٨٤)**: «**ترك** التحديث عنه أبو حاتم وأبو زرعة، وقال ابن عدي في «الكامل» (ق٢٨٥/ ٢): (**منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث**)»[1].

= **وليس عندهم بذلك**». وقال الدارقطني: «**ضعيف**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٤٩)، «الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٣٩٢)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ١٤٨-١٤٩).

(١) وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة جارية بن هرم (١/ ٣٥٦): «عمرو بن مالك الراسبي **تالف**».

=

٤٦٩- (عخ ٤) عمرو بن مالك النكري، بضم النون، أبو يحيىٰ أو أبو مالك البصري، صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة تسع وعشرين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٢١١)**: «... فإن عمرًا هذا لم يوثقه غير ابن حبان (٧/ ٢٢٨ و٨/ ٤٨٧)، وهو متساهل في التوثيق، حتىٰ إنه ليوثق المجهولين عند الأئمة النقاد كما سبق التنبيه علىٰ ذلك مرارًا[1]، **فالقلب لا يطمئن لما تفرد بتوثيقه**، ولاسيما أنه قد قال هو نفسه في مالك هذا: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه يحيىٰ عنه، يخطئ ويغرب»[2].

فإذا كان من شأنه أن يخطئ ويأتي بالغرائب؛ فالأحرىٰ به ألا يُحتج بحديثه إلا إذا توبع عليه لكي نأمن خطأه، فأما إذا تفرد بالحديث كما هنا؛ **فاللائق به الضعف**»[3].

=

ينظر: «الجرح» (٦/ ٢٥٩)، «الكامل» (٣/ ١٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٠٩)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٥٩).

تنبيه: قال الدكتور بشار بعد أن ساق كلام ابن عدي في مترجمنا هذا: «إلا أنه (ابن عدي) وهم في اسمه فسماه: عمرو بن مالك النكري، وقد أشار إلىٰ ذلك الذهبي وابن حجر.

قلت: واقتصر الشيخ في مواطن علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ، واستشهادًا بحكمه. انظر: «الصحيحة» (٤/ ٥٠٤)، «صفة الصلاة/ الأصل» (١/ ١٦٩).

(١) علَّق الشيخ هنا بقوله: انظر (ص٨٠/ الحديث رقم ٢٣).

(٢) علَّق الشيخ هنا بقوله: كذا نقله الحافظ في «التهذيب»، وليس في مخطوطة الظاهرية من «الثقات» (٢/ ٢١٢) ولا في المطبوعة قوله: «يخطئ ويغرب».

(٣) قال يحيىٰ بن معين والذهبي: «ثقة».

=

٤٧٠- (د س) عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنبي، بفتح الجيم وسكون النون بعدها موحدة، الكوفي، لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٩٠):** «.. أبو مالك الجنبي والد عمار -واسمه عمرو بن هاشم-، قال الحافظ: «لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان».

قلت -الألباني-: قد ضعفه جدًّا إمام الأئمة البخاري؛ فقال: **(فيه نظر)**».

- **وقال في «الصحيحة» (٤/ ٥٣٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمرو هذا عن جُوَيبر الضحاك:** «وهذا سند **ضعيف جدًّا**، جويبر متروك، وابن هاشم قريب منه»[1].

=

ينظر: «سؤالات ابن الجنيد» (٧١٠)، «الميزان» (٣/ ٢٨٨).

قلت: ومال الشيخ في هامش «فضل الصلاة على النبي ﷺ» (ص٨٦) إلى توثيقه، فقال: «**ثقة** كما قال الذهبي، وقال الحافظ: صدوق له أوهام».

(١) وقال الإمام أحمد: «**صدوق**، ولم يكن صاحب حديث»، وقال ابن معين: «**لم يكن به بأس**»، وقال أبو حاتم: «**لين الحديث، يكتب حديثه**». وقال مسلم في «الكنى»: «**ضعيف**»، وقال النسائي: «**ليس بالقوي**»، وقال ابن حبان: «**كان ممن يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديثه الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره**». وقال ابن عدي: «**وهو صدوق إن شاء الله**»، وقال أبو أحمد الحاكم: «**ليس بالقوي عندهم**»، وقال الذهبي في «المقتنى»: «**ليِّن**».

ينظر: «الجرح» (٦/ ٢٦٧)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٨١)، «الكنى» لمسلم (٣٠٦٧)، «المجروحين» (٢/ ٤٢)، «الكامل» (٧/ ٦٠٥-٦٠٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٦٩).

قلت (فواز): الظاهر أن حكم الحافظ ابن حجر على عمرٍو هذا دقيق، فقد رأيتَ =

٤٧١- (ق) عمرو بن الوليد بن عَبَدة، بفتحتين، السهمي، مولىٰ عمرو بن العاص، مصري، صدوق، من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٢٩٥) عند حديث يرويه عمرو هذا:

«وهذا **إسناد ضعيف**؛ عمرو بن الوليد -وهو السهمي المصري- **مجهول**، قال الذهبي في «الميزان»: (ما روىٰ عنه سوىٰ يزيد بن أبي حبيب)»[1].

=

الأئمة الكبار يُضعفونه تضعيفًا خفيفًا، بل قد وثقه ابن معين وابن عدي.

وأما قول البخاري فيه: (فيه نظر) فالظاهر أنه لا يريد بها هنا التضعيف الشديد، يدل علىٰ ذلك ما جاء في «علل الترمذي الكبير» (١٤٠): «وسألت محمدًا عن أبي مالك الجنبي فقال: أبو مالك عمرو بن هاشم الجنبي **مقارب الحديث**».

ووافق الشيخُ الحافظَ في مواطن من كتبه. انظر: «الإرواء» (٤/ ٢٤١)، «الضعيفة» (١١/ ٤٢٠).

(١) **قال الشيخ نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ في «تحريم آلات الطرب» (ص٥٧-٥٨)**: «مقتضىٰ قول الذهبي في الميزان: «وما روىٰ عنه سوىٰ يزيد بن أبي حبيب» أنه مجهول، **لكن قد ذكره يعقوب بن سفيان في ثقات المصريين** من «المعرفة» (٢/ ٥١٩)، وكذلك ذكره ابن حبان في ثقات التابعين (٥/ ١٨٤)، ولذا قال الحافظ في التقريب: صدوق».

وقال في «الصحيحة» (٢/ ٢٥٠-٢٥١): «إلا أن عمرو بن الوليد قال الذهبي: « ما روىٰ عنه سوىٰ يزيد بن أبي حبيب». لكن يبدو من ترجمته أنه كان فاضلًا معروفًا، فقال ابن يونس: كان من أهل الفضل والفقه. وذكره يعقوب بن سفيان في «ثقات أهل مصر». وكذلك ذكره ابن حبان في «الثقات». وقضية إخراج ابن خزيمة لحديثه في «الصحيح» أنه ثقة عنده، وهذا هو الذي ترجح لي، فالحديث جيد. والله أعلم».

انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٧٢).

٤٧٢- (بخ س) عمران بن ظَبيان، بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تحتانية، الكوفي، ضعيف ورُمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حبان، وأرَّخه سنة سبع وخمسين، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٤٦٤)**: «وقال الحافظ: «ضعيف، رمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حبان»!

كذا قال! وهو يعني أن ابن حبان أورده في «الثقات» أيضًا، **وهذا وهم من الحافظ** تبع فيه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣٣٥)، فإنه قال: «وذكره ابن حبان في (الثقات)»، كما تبعه من جاء بعده، وكذا المعلق على «التهذيب»، والمعلق على «مسند أبي يعلى»!

والحقيقة أنه لم يتناقض، لأن الذي ذكره في «الثقات» (٧/ ٢٣٩) هو غير هذا، فإنه قال: «عمران بن ظبيان، أبو حفص المدني، مولى أسلم، روى عنه أهل المدينة، وهو خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، مات سنة سبع وخمسين ومائة».

قلت -الألباني-: فهذا غير ذاك، كما هو ظاهر من كونه مدنيًّا، وخال إبراهيم بن أبي يحيى، وغير ذلك مما هو مشروح في «تيسير الانتفاع».

وأزيد هنا فأقول: إن الكوفي متأخر الوفاة عن هذا، فقد ذكر يعقوب ابن سفيان (٢/ ٦٢٠) أن سماع سفيان منه سنة ثنتين وتسعين. والله أعلم.

ومنه يتبين خطأ آخر للحافظ، وهو أنه نسب سنة الوفاة المتقدمة لعمران الكوفي! ولم يقع ذلك للحافظ المزي، وأما المُعَلِّق فقد استدركها

عليه عازيًا لـ «ثقات ابن حبان»!!

وشيء آخر **لعله خطأ ثالث**، وهو أنه نقل تضعيف ابن حبان مخالفًا للسياق المتقدم، فقال: «قال ابن حبان في «الضعفاء» أيضًا: فحُش خطؤه حتىٰ بطل الاحتجاج به»!

وإنما تحفظت بقولي: «لعله خطأ ثالث»، لأني لست علىٰ يقين من صحة المنقول عن مطبوعة «الضعفاء»، فأخشىٰ أن يكون وقع فيها شيء من الخطأ أو في أصلها. والله أعلم».

٤٧٣- (د ق) عمران بن عبدٍ، بغير إضافة، المَعَافري، أبو عبد الله المصري، ضعيف، من الرابعة.

- **قال الألباني** في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٣٥١): «**مجهول**»[(١)].

---

(١) قال يحيىٰ بن معين: «ضعيف، **حدث عنه الإفريقي**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يروي عن عبد الله بن عمرو، **روىٰ عنه المصريون، يعتبر** بحديثه من غير حديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي عنه».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ليِّن**».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» (٤/ ٣٨٣) بعد أن نقل عن ابن حبان قوله السابق: «وشَرَط أنه يعتبر حديثه من غير رواية الإفريقي عنه، فكأنه لم يوثقه لأنه ليس له راوٍ غير الإفريقي، **وقد ذكره يعقوب بن سفيان في ثقات المصريين، وقال العجلي: مصري** تابعي ثقة، وقال ابن القطان: **لا يعرف حاله».**

ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٣٥٧)، «ثقات ابن حبان» (٥/ ٢٢٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ١٤٩).

٤٧٤- (د ت) عمران بن موسىٰ بن عمرو بن سعيد بن العاص، أخو أيوب، مقبول، من السابعة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٢١٣-٢١٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق عمران هذا: «وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير عمران بن موسىٰ، وقد وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه -غير ابن جريج-: إسماعيل ابن عُلَيَّة، وحسَّن له الترمذي وغيره كما يأتي»[1].

٤٧٥- (٤) عمير بن يزيد بن عمير بن حبيب الأنصاري، أبو جعفر الخَطمي، بفتح المعجمة وسكون الطاء، المدني، نزيل البصرة، صدوق، من السادسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٣٥٣) و«الصحيحة» (١/ ٥٠): **«ثقة اتفاقًا»**[2].

---

(١) قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٥٧٣): «عمران بن موسىٰ **لا أعرف حاله**، ولا أعرف روىٰ عنه إلا ابن جريج». وقال الذهبي في «المغني»: «**لا يكاد يعرف**».

ونقل الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/ ٢٣٤) **توثيقه** عن الحاكم.

(٢) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **ثقة، فقد اتفقوا علىٰ توثيقه**، فقد وثقه ابن معين، والنسائي، وابن مهدي، وابن نمير، والعجلي، والطبراني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، ولا نعلم فيه جرحًا».

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣٩١-٣٩٣) مع الحاشية، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٣).

٤٧٦- (د) عنبسة بن سعيد القطَّان الواسطي أو البصري، ضعيف، من السابعة، لم يصح أن أبا داود روىٰ له، بل لابن أبي رائطة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ١١٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق عنبسة هذا: «وهذا إسناد ضعيف جدًّا، عنبسة هذا وهو القطان الواسطي أو البصري؛ قال الذهبي في «الضعفاء»: (قال الفلاس: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف)»[1].

٤٧٧- (خ د س ق) عوف بن الحارث بن الطفيل بن سَخبَرة، بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها موحدة مفتوحة، الأزدي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٩٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عوف هذا: «وهذا إسناد جيد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عوف هذا، وثقه ابن حبان وروىٰ عنه جماعة من الثقات»[2].

- وانظر: «الصحيحة» (٢/ ٤٠).

---

(١) وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث يأتي بالطامات». وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا علىٰ قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات». وقال الدارقطني: «متروك».

ينظر: «الجرح» (٦/ ٣٩٩)، «الكامل» (٨/ ٢٧٢-٢٧٤)، «سؤالات البرقاني» (٣٣٦)، «المجروحين» (٢/ ١٦٩)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٩٧).

(٢) قال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (٥٢٠): «من جِلَّة أهل المدينة».

٤٧٨- (د) **عون بن كَهمَس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، مقبول، من التاسعة.**

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٣٥٨):** «.. وعون بن كهمس فيه[1] ثقة -كما حققته في ترجمته من (تيسير الانتفاع)»[2].

٤٧٩- (س) **العلاء بن هلال بن عمر بن هلال الباهلي، أبو محمد الرقِّي، فيه لين، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة، وله خمس وستون.**

- **قال الألباني في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٩٦): «**ضعيف جدًّا**».

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ٤٨٥) عند حديث يرويه العلاء هذا:** «**ضعيف جدًّا**... رواه الديلمي (٢/ ٩٠)...

وهذا إسناد ضعيف؛ العلاء والد هلال: هو العلاء بن هلال بن عمر بن هلال بن أبي عطية الباهلي أبو محمد الرقي؛ قال أبو حاتم: «**منكر الحديث؛** ضعيف الحديث، عنده عن يزيد بن زريع **أحاديث موضوعة**»، وقال النسائي: (روىٰ -يعني: هلالًا- عن أبيه **غير حديث منكر**، فلا أدري منه أُتي أو من أبيه)»[3].

---

(١) أي: في طريق الحديث الذي يعنيه الشيخ.

(٢) **روىٰ عنه جمع من الثقات**، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٨٢)، وقال أبو داود -كما في «سؤالات الآجري» (١٠٦٣)-: «**لم يبلغني إلا خير**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

(٣) وقال ابن حبان: «**كان ممن يقلب الأسانيد ويغير الأسماء، لا يجوز الاحتجاج به بحال**».

=

٤٨٠- (م ق) عياض بن عمرو الأشعري، صحابي، له حديث، وجزم أبو حاتم بأن حديثه مرسل، وأنه رأىٰ أبا عبيدة بن الجراح، فيكون مخضرمًا.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٢٨٠):** «.. علىٰ أن الحافظ قد جزم في «التقريب» بأن عياضًا هذا صحابي، **ولم يذكر مستندًا يعتد به**، اللهم إلا قوله: «جاء عنه حديث يقتضي التصريح بصحبته، ذكره البغوي في معجمه، وفي إسناده لين»[1]، وليس يخفىٰ أنه **لا تثبت الصحبة بمثل هذا الإسناد واللين**. والله أعلم»[2].

٤٨١- (تمييز) عيسىٰ بن شعيب بن ثوبان الدِّيلي، بكسر الدال بعدها تحتانية، المدني، فيه لين، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٥٩):** «فقوله -السمعاني- في عيسىٰ:

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦١)، «مشيخة النسائي» (١٦٣)، «المجروحين» (٢/ ١٧٦)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤١٩-٤٢٠)، «تحرير التقريب» (٣/ ١٣٢/ ٥٢٥٩).

قلت: وفي «الصحيحة» (٢/ ٣٤٧) و«الإرواء» (٢/ ١٩٥) وافق الشيخُ الحافظَ في حُكمه.

(١) ذكر هذا الحافظ في كتابه «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٢٥).

(٢) وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أيضًا: «**ليست له صحبة**». «العلل»، رقم (٦٠٤).

وقال البغوي -كما في «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٧)-: «عياض بن عمرو الأشعري سكن الكوفة **ويُشَك في صحبته**». وانظر: «تحرير التقريب» (٣/ ١٣٥/ ٥٢٨٠).

«القسملي». نبهني إلىٰ أنه غير الدِّيلي، فهو إذن عيسىٰ آخر، **مجهول لا يعرف**. والله أعلم.

ولو فرض أنه الديلي، **فهو مثله في الجهالة**، قال الذهبي فيه: «**لا يعرف**».

ثم ساق له حديثًا وقال: (هذا خبر موضوع)»[1].

٤٨٢- (د سي ق) عيسىٰ بن عبد الله بن مالك الدَّار بن عياض العمري مولاهم، وقيل فيه: عبد الله بن عيسىٰ، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٣٣٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق عيسىٰ هذا: «قلت: **وإسناده حسن**، لولا أن عيسىٰ هذا قال ابن المديني: «مجهول، لم يَروِ عنه غير محمد بن إسحاق»، ولذا قال في «التقريب»: «مقبول».

لكن قد روىٰ عنه جمع من الثقات ترتفع بهم الجهالة عنه، ولذلك ملتُ في «تيسير الانتفاع» إلىٰ أنه **حسن الحديث ما لم يخالف**»[2].

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: **مجهول، تفرد بالرواية عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي**، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العقيلي: لا يتابع علىٰ حديثه».
ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٤/ ٤٩٧)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣١٥).

(٢) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢٣١).
ونقل الحافظ العراقي في ذيل «الميزان» (ص١٦٧) عن ابن القطان قوله: «**حاله مجهولة**»، ثم تعقبه بقوله: «قلت: **ذكره ابن حبان في الثقات، وروىٰ عنه جماعة**».
واعتمد الحافظ ابن رجب قول ابن المديني فيه. انظر: «الفتح» (٧/ ٣٠٧-٣٠٨).

٤٨٣- (عس) عيسىٰ بن مسعود بن الحَكَم الأنصاري، الزُّرَقي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٥٤٠): «وثقه ابن حبان (٧/ ٢٣٦) وقد روىٰ عنه ثلاثة من الثقات، ذكر منهم اثنين في «التهذيب»، وفاتهما هذا الثالث - وهو صالح بن كيسان - وهو ثقة ثبت فقيه».

٤٨٤- (ت ق) عيسىٰ بن ميمون المدني، مولىٰ القاسم بن محمد، يعرف بالواسطي، ويقال له: ابن تَليدان، بفتح المثناة، (ويقال له: طفيل بن سخبرة)، وفرَّق بينهما ابن معين وابن حبان، وابن ميمون، ضعيف، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٣٦٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق عيسىٰ هذا: «.. قلت: وعلته عيسىٰ بن ميمون هذا، قال الحافظ: «ضعيف»».

قلت: وهو أسوأ من ذلك، فقد قال الذهبي في «المغني»: «قال عبد الرحمن ابن مهدي: استعديت عليه وقلت: ما هذه الأحاديث التي تروي عن القاسم عن عائشة؟! فقال: لا أعود. قال البخاري: (منكر الحديث)».

- وقال في «الضعيفة» (٣/ ٦٦١): «... وهو ضعيف جدًّا، قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: (يروي أحاديث كلها موضوعات)».

- وقال في «الضعيفة» (١٤/ ١١٧٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عيسىٰ هذا: «قلت: وهذا موضوع، آفته عيسىٰ بن ميمون -وهو القرشي

المدني- مولىٰ القاسم، **اعترف بوضع الأحاديث**، قال الذهبي في «المغني»: «قال عبد الرحمن بن مهدي: استعديت عليه وقلت: ما هذه الأحاديث التي تروي عن القاسم عن عائشة؟! فقال: لا أعود. قال البخاري: **منكر الحديث**».

- **وقال في** «الإرواء» (٦/ ٣٤٩): «**متروك الحديث** كما قال أبو حاتم»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٦٣٤) و(١٣/ ٨٨) و(٦/ ٦٧) و(٧/ ٤٠٥).

٤٨٥- (بخ د ت س) عيسىٰ بن هلال الصدفي، المصري، صدوق، من الرابعة.

- **قال الألباني في تعليقه علىٰ «هداية الرواة» (٢/ ٣٩١)**: «أورده ابن أبي حاتم (٦/ ٢٩٠/ ١٦١١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (١/ ١٦٢) علىٰ قاعدته في توثيق المجهولين.

ومع ذلك؛ فقد قال الحافظ فيه: «صدوق»! خلافًا لقاعدته الغالبة في أمثال هذا، فإنه يقول فيهم: «مجهول» أو «مقبول»، يعني عند المتابعة. والله أعلم».

---

(١) وقال ابن معين: «**ليس بثقة**». وقال الفلاس والنسائي: «**متروك الحديث**». وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث**».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٣٤٧١)، «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٠١)، «الجرح» (٦/ ٢٨٧)، «سؤالات البرذعي» (٣٩٧)، «سؤالات الآجري» (٥٨٦)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٢٥)، «ضعفاء العقيلي» (٤/ ٥٠٩-٥١١)، «المجروحين» (٢/ ٩٩).

- **وقال في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٧٠) عند حديث يرويه** عيسىٰ هذا: «وهذا إسناد ضعيف عندي، رجاله ثقات؛ غير الصدفي هذا؛ فإنه لم يوثقه فيما ذكروا غير ابن حبان، ولم يعتد الذهبي بتوثيقه كما سبق بيانه في حديث آخر..».

- **وقال في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص٦٢)**: «أورده ابن أبي حاتم (٣/ ١/ ٢٩٠) برواية جمع عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقد وثقه ابن حبان فقط، فهو **مجهول الحال**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٢٤)**: «وعيسىٰ بن هلال الصدفي ذكره الفسوي في ثقات التابعين في مصر، وفي ترجمته ساق الحديث. وكذلك ذكره ابن حبان في «الثقات»! (٣/ ١٩٣).

وقال الحافظ في «التقريب»: «صدوق».

قلت -الألباني-: فمثله حسن الحديث **لكن أشار الذهبي إلىٰ تليين توثيقه** بقوله في «الكاشف»: «وُثِّق»، بل قال في حديث آخر له ذكره في «الكبائر» (ق ٢٨/ ٢): **«ليس إسناده بذاك»**.

وقال أبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب» (ق ١٩٨/ ١): **«حديث غريب»** ولعلي أتوجه إلىٰ تخريج الحديث المشار إليه في مناسبة أخرىٰ -إن شاء الله تعالىٰ-، ولذلك **لم ينشرح الصدر لتقوية حديث الترجمة لو صح إسناده إليه**. والله أعلم»[1].

---

(١) روىٰ عنه جماعة من بلده، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وصحح له الترمذي حديثًا برقم (٢٥٨٨).

حرف الغين

٤٨٦- (ع) غالب بن خُطاف، بضم المعجمة، وقيل: بفتحها، وهو ابن أبي غَيلان القطَّان، أبو سليمان البصري، صدوق، من السادسة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤١١): «ثقة، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، واحتج به الشيخان في (صحيحيهما)»[1].

٤٨٧- (ت) غطيف بن أَعيَن الشيباني، الجَزَري، ويقال بالضاد المعجمة، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٨٦٢) بعد أن نقل عن الترمذي قوله: «حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب،

---

(١) وقال الإمام أحمد: «ثقة ثقة». وقال ابن معين -في رواية إسحاق- والنسائي وابن سعد: «ثقة». وقال أبو حاتم: «صدوق صالح». وقال الذهبي: «ثقة مشهور... وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بين. وقال أحمد بن حنبل: ثقة ثقة.
قلت: لعل الذي ضعفه ابن عدي غالب آخر، فيتأمل ذلك». اهـ
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٠٦)، «الطبقات» (٧/ ٢٧١)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٨)، «الكامل» (٨/ ٥٦٣)، «المغني في الضعفاء» (٤٨٥١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٥٠-٤٥١)، «تحرير التقريب» (٣/ ١٤٧/ ٥٣٤٦).

وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»: «قلت: فهو علة الحديث، وهي جهالة (غطيف بن أعين)، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣١١) برواية عبد السلام هذا فقط، وكذلك ذكره البخاري وابن أبي حاتم، وذكرا له في «التهذيب» راويًا آخر، وهو (إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة)، ولكنه متروك.

وأما قول الحافظ فيه: «قلت: ضعفه الدارقطني»؛ **فأقول**: ظن الدارقطني أنه هو (روح بن غطيف)، بيَّنه الذهبي بقوله في «الميزان»: «ضعفه الدارقطني، وقال: روىٰ عنه القاسم بن مالك المزني فقال: روح بن غطيف»، فتعقبه الذهبي بقوله: (قلت: أظن ذا آخر)»[1].

٤٨٨- غيلان بن أنس الكلبي مولاهم، أبو يزيد الدمشقي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٣٧٢)**: «.. وهو مقبول عند

---

(١) **قلت**: وجه مخالفة حكم الشيخ الألباني لحكم الحافظ في هذا الراوي: هو أنَّ الحافظ ابن حجر يراه ضعيفًا، وهذا معناه أنه معروف، لكن بالضعف، وليس بمجهول كما ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، فالجهالة والضعف وصفان متناقضان كما في «الصحيحة» (٧/ ٨٦٦).

ويظهر أن الصواب مع الإمام الترمذي والشيخ الألباني -رحمهما الله تعالىٰ- في حكمهما بجهالة غطيف هذا، والحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ إنما بنىٰ حكمه علىٰ قول الدارقطني، وفيه ما فيه كما سبق، والله أعلم.

ابن حجر، وقد وثقه ابن حبان (٩/ ٣)، وقد روىٰ عنه أربعة أو خمسة عند ابن عساكر، فهو **حسن الحديث**. والله أعلم»[١].

ꕥ ❋ ❋ ❋ ꕥ

(١) وفي «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ٢١٦)، و«الصحيحة» (١/ ٧٢) وافق الشيخ حكم الحافظ واستشهد به. وانظر: «تحرير التقريب» (٣/ ١٥١/ ٥٣٦٧).

حرف الفاء

٤٨٩- (ي) فُدَيك بن سليمان، ويقال: ابن أبي سليمان، ويقال: اسم أبيه قيس، القَيسَراني، العابد، مقبول، من التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٧٤٥): «هو في «ثقات» ابن حبان (٩/ ١٣)، وقد روىٰ عنه جمع من الحفاظ الثقات، كالبخاري -في «جزء القراءة»- ودحيم والذهلي وأبو مسعود الرازي وغيرهم، فهو حسن الحديث -إن شاء الله تعالىٰ-».

٤٩٠- (د) فروة بن مجاهد أو مُجَالد اللَّخمي مولاهم، الفلسطيني الأعمىٰ، مختلف في صحبته، وكان عابدًا.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٥٥٢) عند حديث يرويه فروة هذا: «هذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير فروة بن مجاهد، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروىٰ عنه جماعة، وقال البخاري: (كانوا لا يشكون أنه من الأبدال)».

- وقال في «الصحيحة» (٦/ ٨٥٩): «ثقة»[1].

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ١٢٧)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٦٥).

٤٩١- (خ م د ت س) الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج البغدادي، أصله من خراسان، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين، وقد جاوز السبعين.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ٩٢): «ثقة محتج به في الصحيحين».**

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٢٠٧)**: «ثقة من شيوخ الشيخين».

- **وقال في** «ظلال الجنة» (١/ ٢٤٠/ ٥٤٥): «**ثقة**»[1].

٤٩٢- (مد س) فضيل بن فَضَالة الهَوزَني، بفتح الهاء والزاي بينهما واو ساكنة، الشامي، مقبول أرسل شيئًا، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٣٣٩)**: «صدوق روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وهو من رجال (التهذيب)»[2].

٤٩٣- (بخ د س ق) فضيل بن ميسرة، أبو معاذ البصري، الأزدي، صدوق، من السادسة.

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة**، فقد روى عنه الجم الغفير من الثقات، وروى عنه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، **ووثقه النسائي**، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي: «كان أحد الدواهي»، قال الخطيب: يعني في الذكاء والمعرفة **وجودة الأحاديث**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٦٣)، «مشيخة النسائي» (١٥٦)، «تاريخ بغداد» (١٢/ ٣٦١).

(٢) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٢١٦): «**كان ثقة**».

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٦٥)**: «.. الفضيل بن ميسرة، مع كونه صدوقًا ثقة؛ ففي روايته عن أبي حريز خاصة نظر، فقد ذكروا في ترجمته: عن يحيىٰ بن سعيد قال: «قلت للفضيل بن ميسرة: أحاديث أبي حريز؟ قال: سمعتها فذهب كتابي، فأخذته بعد ذلك من إنسان». **فالعلة منه أو من شيخه**»[1].

٤٩٤- (س) فلفُلة بن عبد الله الجُعفي، الكوفي، مقبول، من الثانية.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ١٣٤) عند حديث يرويه فلفلة هذا**: «وهذا **إسناد جيد** موصول، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير فلفلة هذا، واسم أبيه عبد الله، أورده ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٩٢-٩٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/ ١٨٥)، وروىٰ عنه جماعة من الثقات كما في (التهذيب)»[2].

---

(١) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٨٦).

(٢) وقال العجلي (١٣٦١): «ثقة».

حرف القاف

٤٩٥- (س) قتادة بن الفضيل بن قتادة الحَرَشي، بمهملتين مفتوحتين ثم معجمة، أبو حميد الرّهاوي، مقبول، من التاسعة، مات سنة مائتين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٢٨٢)**: «.. علىٰ أن قتادة بن الفضل -ووقع في «التهذيب» و«التقريب»: (الفضيل)[1] **خطأ**- لم يوثقه غير ابن حبان (٩/ ٢٢).

وقال أبو حاتم: «شيخ».

وقال الحافظ: «**مقبول**».

قلت -الألباني-: وقد عرفت اصطلاحه في هذا اللفظ، ولكنِّي أرىٰ أنه ينبغي أن يُفَسَّر هنا في قتادة هذا بمعناه اللغوي، أي **مقبول مطلقًا**، لأنه روىٰ عنه جمع من الثقات، منهم أحمد بن سليمان أبو الحسن الرهاوي الحافظ الثقة، فهو **مقبول الحديث** إلا إذا ثبت وهمه. والله أعلم».

- **وقال في «الضعيفة» (١١/ ٧٤٥-٧٤٦)**: «قال أبو حاتم: «شيخ».

(١) في بعض النسخ المخطوطة والمطبوعة أيضًا: «قتادة بن الفضل»، وهو سهو من الناسخ. قاله أبو الأشبال الباكستاني.

وذكره ابن حبان في «الثقات». وروى عنه جمع، **ومع ذلك قال فيه الحافظ:** (مقبول)».

- **وقال في «الصحيحة»** (٧/ ٦٧٤): «وقتادة بن الفضيل؛ وقع عند «أبي عوانة»: (الفضل) مكبرًا؛ وهو مما قيل فيه؛ كما قال ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٤١ و٩/ ٤٢)، فليس خطأ مطبعيًّا كما قد يظن، وهو **ثقة عندي**؛ كما في (تيسير الانتفاع)»[1].

٤٩٦- (م ٤) قرة بن عبد الرحمن بن حيويل، بمهملة مفتوحة ثم تحتانية، وزن جبريل، المعافري، المصري، يقال: اسمه يحيى، صدوق له مناكير، من السابعة، مات سنة سبع وأربعين.

- **قال الألباني في هامش «رياض الصالحين»** (ص٤٤٣): «**ضعيف لسوء حفظه**، وقد بسطت أقوال العلماء في جرحه في الحديث الثاني من (إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل)».

- **وقال** في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٧٨): «**ضعيف عند الجمهور**».

- **وقال** في «الصحيحة» (١/ ٧٤٨): «**ضعيف من قبل حفظه**»[2].

(١) وذكره ابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (١١٤٦) وقال: «**كان ثقة**».

(٢) قال أحمد بن حنبل: «**منكر الحديث جدًّا**»، وقال أبو داود: «في حديثه نكارة». **وضعَّفه** يحيى بن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني. **ووثقه** يعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال ابن عدي: «لم أَرَ في حديثه حديثًا منكرًا جدًّا فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به».

=

٤٩٧- (د) قشير، بمعجمة، مصغر، ابن عمرو، مستور، من السادسة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٤٦): «مجهول كما قال الدارقطني.

وقال ابن القطان: «مجهول الحال».

وقال الحافظ: «مستور».

والأول أدق، كما حققته في (تيسير الانتفاع)»[1].

٤٩٨- (م د ت) قطن بن نُسَير، بنون ومهملة، مصغر، أبو عبَّاد البصري، الغُبَري، بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة، الذارع، صدوق يخطئ، من العاشرة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٥٣٨-٥٣٩) عند حديث يرويه قطن هذا: «وهو مختلف فيه، روىٰ له مسلم في «صحيحه» حديثًا واحدًا،

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣١-١٣٢)، «الكامل» (٨/ ٦٤٥-٦٤٦)، «سنن الدارقطني» (١/ ٢٢٩)، «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٥٨١-٥٨٣).

قلت: واقتصر الشيخ في مواطن من كتبه علىٰ حكاية كلام الحافظ موافقًا ومؤيدًا له. انظر علىٰ سبيل المثال: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٢٠١).

(١) ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٠٠) وتبعه المزي وابن حجر في «تهذيبيهما» والذهبي في «الميزان» أن قشيرًا هذا روىٰ عنه اثنان هما: داود بن أبي هند والنضر بن مخراق، وعلىٰ هذا يكون الأمر كما قال ابن القطان وابن حجر، ويكون حكمهما أدق من حكم الدارقطني الذي يفيد أن جهالته عينية. والله أعلم.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وضعفه أبو زرعة، وقال ابن عدي: «**يسرق الحديث ويوصله**».

وقال ابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ١٣٨): «سئل أبو زرعة عنه؟ فرأيته **يحمل عليه**. ثم ذكر أنه روىٰ أحاديث عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس مما أنكر عليه».

قلت: **فالحديث من مناكيره**، لا من مناكير شيخه جعفر...

لا يقال: قد تابعه قطن بن نسير كما تقدم، لأننا نقول: قد عرفت من قول ابن عدي المتقدم فيه: أنه **يسرق الحديث ويوصله. فمن الممكن أن يكون سرقه من سيار هذا، والله** ﷻ أعلم»[١].

٤٩٩- (بخ) قَنَان، بنون خفيفة، ابن عبد الله النَّهمي، بفتح النون وسكون الهاء، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (٣/ ٤٨١): «**قلت**: وقنان **حسن الحديث، فقد وثقه ابن معين**، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٢٤٩)»[٢].

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٣٨)، «الكامل» (٨/ ٦٤٣).

(٢) وقال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: سمعت يحيىٰ بن آدم يقول: **قنان ليس من بابتكم**، قال أبي: كان يحيىٰ قليل الذكر للناس، ما سمعته ذاكرًا أحدًا غير قنان».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٤٦٥٢)، «الجرح والتعديل» (٧/ ١٤٨)، «الضعفاء والمتروكين» (٤٩٨).

- وانظر: «الصحيحة» (٥/ ٣٧٤)، «الإرواء» (٣/ ٢٤٠)، «صفة الصلاة» (٢/ ٥٩٤).

٥٠٠- (د) قيس بن ثابت بن قيس بن شمَّاس الأنصاري، وقد يُنسَب إلىٰ جدِّ أبيه، مقبول، من الثانية.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢٩٨) بعد أن نقل حكم الحافظ في قيس هذا:** «والصواب ما أشار إليه الذهبي أنه مجهول العين: (ما رأيت روىٰ عنه سوىٰ ابنه عبد الخبير)».

٥٠١- (مد) قيس بن رافع القَيسي، الأشجعي، المصري، مقبول، من الثالثة، وهم من ذكره في الصحابة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١١٥٠):** «.. قيس بن رافع القيسي، وهو تابعي ثقة روىٰ عنه من الثقات سبعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣١٥)، ووثقه الحاكم أيضًا في جملة من المصريين (١/ ٢١٢)».

- وانظر: «ظلال الجنة» (٢/ ٢٢٣/ ١٩٠٥).

٥٠٢- (ق) قيس، أبو عمارة الفارسي، مولىٰ الأنصار، فيه لين، من السابعة، مات قبل الستين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٣٧٩):** «... وذكر -يعني: الحافظ في «التهذيب»- أنه روىٰ عن المُتَرجم ثلاثة، وفاته رابع، وهو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المسيبي، وهو صاحب حديث الشفاعة عند العقيلي، وكل هؤلاء الرواة الأربعة ثقات.

ولذلك وجدت نفسي قد عزفت عن قول الحافظ في «التقريب»: «فيه لين»، وذلك بعد أن كنت اعتمدته في هذا الحديث، فأوردته في «الضعيفة» برقم (٦١٠).

وملتُ إلىٰ توثيق ابن حبان إياه (٩/ ١٥)، لأن قول البخاري المتقدم: «فيه نظر» جرح غير مفسر، وقد قاله في الحديث الأول؛ حديث العيادة كما أفاده العقيلي.

ومع أن هذا الحديث قد جاء من طريق آخر كما تقدم في كلام العقيلي... فقد تعقب ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٠٧٠)[1] قول البخاري المذكور بقوله: «وهذا الذي أشار إليه البخاري إنما هو حديث واحد، ولا يتبين الضعف في الرجل إذا كان له حديث واحد».

قلت -الألباني-: وهذا نقد سليم جيد، ولكن الرجل له أكثر من حديث واحد، فقد ذكر العقيلي اثنين منهما كما سبق، وحديث الترجمة حديث ثالث، وله شاهد كنت خرجته في «الإرواء» تحت هذا الحديث (٣/ ٢١٧)، فحديثه معروف غير مستنكر، فإذا انضم إلىٰ ذلك رواية الثقات الأربعة عنه؛ **اطمأنت النفس إلىٰ توثيق ابن حبان له** وصحة حديثه الذي لم يخالف فيه، ولعل هذا هو الذي حمل الذهبي علىٰ **توثيقه** في «كاشفه». والله أعلم»[2].

(١) وفي طبعة دار الكتب العلمية (٧/ ١٧١).

(٢) قال فيه البخاري: «فيه نظر»، وذكره العقيلي في «ضعفائه» وساق له حديثين، وقال: «**لا يتابع عليهما جميعًا**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».
ينظر: «التاريخ الصغير» (٢٠٩٠)، «ضعفاء العقيلي» (٥/ ١١٦-١١٧).

٥٠٣- (عس) قيس العبدي، والد الأسود، مقبول، من الثانية، وفي الحديث الذي أخرجه له النسائي اضطراب.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٣٨٧) عند حديث يرويه قيس هذا:

«وهذا **سند صحيح** رجاله كلهم ثقات، وقيس والد الأسود؛ وثقه النسائي وابن حبان»[(١)].

❊❊❊

(١) ينظر: «الثقات» (٥/ ٣١٢).

حرف الكاف

٥٠٤- (ق) كثير بن سليم الضَّبِّي، ضعيف، من الخامسة، وهو غير كثير بن عبد الله الأيلي، ووهم ابن حبان فجعلهما واحدًا.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٨٣٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق كثير هذا: «قلت: وهذا موضوع، آثار الصنع عليه ظاهرة، وهو من صنع كثير هذا، فقد قال فيه ابن حبان (٢/ ٢٢٣): «كان ممَّن يروي عن أنس ما ليس من حديثه من غير رؤيته، ويضع عليه، ثم يحدث به».

ونحوه قول أبي حاتم فيما رواه ابنه عنه (٣/ ٢/ ١٥٢): (ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يروي عن أنس حديثًا له أصل من رواية غيره)».

- وقال في «الضعيفة» (٢/ ١١٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق كثير هذا: «قلت: وهذا سند ضعيف جدًّا من أجل كثير هذا، قال البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي والأزدي: «متروك»، وضعفه غيرهم»[1].

---

(١) وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال ابن معين: «لا يكتب حديثه».

ينظر: «الجرح» (٧/ ١٥٢)، «التاريخ الكبير» (٧/ ٢١٨)، «الضعفاء والمتروكين» (٥٠٩)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٥٦).

٥٠٥- كثير بن عبد الله السامي الناجي، مولاهم، أبو هاشم البصري.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨٣٥): «سقطت** ترجمته من «التقريب» وهي في أصله «التهذيب» عقب ترجمة (كثير بن سليم الضبي)».

- وانظر: «الصحيحة» (١/ ٢٩٩).

٥٠٦- (ر د ت ق) كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، المدني، ضعيف، أفرط من نسبه إلىٰ الكذب، من السابعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٢/ ٢٣١): «... **متهم أيضًا بالكذب**».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٤٩٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي غزية عن كثير هذا ونقل اتفاق الأئمة علىٰ تضعيف أبي غزية بل واتهام بعضهم له: «قلت:** ومثله أو **أسوأ** منه شيخه كثير بن عبد الله المزني، فقد **كذَّبه جمع،** منهم أبو داود وابن حبان، وتقدمت له أحاديث.

قلت -الألباني-: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، كثير هذا هو ابن عبد الله ابن عمرو بن عوف، قال الشافعي وأبو داود: «**ركن من أركان الكذب**».

وقال الدارقطني وغيره: (**متروك**)»[1].

---

(١) وقال الإمام أحمد: «**منكر الحديث، ليس بشيء**»، وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث**»، وقال النسائي: «**متروك الحديث**»، وقال ابن حبان: «**منكر الحديث جدًّا، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة**»، وقال ابن عبد البر: «**ضعيف منسوب إلىٰ الكذب، لا يحتج به ولا بمثله**»، وقال ابن القطان: «**متروك الحديث**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**».

=

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ١٣٠، ١٧٧)، «الإرواء» (٣/ ١٠٩) و(٥/ ١٤٤)، «دفاع عن الحديث النبوي» (ص٧٩).

٥٠٧- (بخ د) كثير بن عبيد التيمي مولاهم، رضيع عائشة، نزل الكوفة، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٤٥٩): «حمصي ثقة».**

- **وقال في «الصحيحة» (٥/ ٢٠٩)**: «لم يوثقه غير ابن حبان، لكنه روىٰ عنه جمع من الثقات، وصحح له الحاكم (٤/ ١٠) حديثًا آخر يأتي برقم (٢٢٥٥)، ووافقه الذهبي أيضًا، فهو **حسن الحديث** -إن شاء الله تعالىٰ-».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٢٦)**: «روىٰ عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، **فهو صدوق**».

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٨٩).

٥٠٨- (س) كثير بن قاروَندا، بقاف ونون ساكنة قبلها واو مفتوحة، كوفي، نزل البصرة، أبو إسماعيل، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٣٥٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق كثير هذا**: «**قلت**: وهذا إسناد حسن، ورجاله ثقات معروفون غير كثير

=

ينظر: «الجرح» (٧/ ١٥٤)، «الضعفاء والمتروكين» (٥٠٤)، «الكامل» (٨/ ٦٤٧-٦٦٠)، «المجروحين» (٢/ ٢٢٦)، «سؤالات السلمي» للدارقطني (ص٢٧٢/ رقم ٣١٢)، «التمهيد» (١٩/ ٢١)، «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٦١)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٥٩).

ابن قاروند، هكذا أورده في «التهذيب» ولم يذكر خلافًا في اسم أبيه، ورواية الطبراني تثبته، ويؤيده أن ابن أبي حاتم أورده في كتابه (٣/ ٢/ ١٥٥): «كثير ابن قنبر» وفقًا لرواية الطبراني، وذكر أنه روىٰ عنه علاوة علىٰ يزيد بن زريع والنضر بن شميل: روح بن عبادة وعلي بن عبد العزيز.

وزاد في «التهذيب» مكانهما: «ويوسف بن خالد السمتي والفضل بن سليمان».

قلت -الألباني-: السمتي متهم، وسائرهم ثقات قد رووا عنه، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، فهذا مع اتفاق أولئك الثقات علىٰ الرواية عنه، **مما يلقي الطمأنينة في القلب علىٰ الاحتجاج بحديثه**. والله أعلم»[1].

٥٠٩- (د ت س فق) كثير بن أبي كثير البصري، مولىٰ ابن سمرة، مقبول، من الثالثة، ووهم من عَدَّه صحابيًّا.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٧/ ٣٠٠): «وثقه ابن حبان (٥/ ٣٣٢) والعجلي، **وروىٰ عنه جمع من الثقات** غير قتادة من التابعين الأجلاء، مثل محمد بن سيرين ومنصور بن المعتمر وأيوب السختياني، ولذلك رد الحافظ من جهَّله فقال في «التهذيب»: «وزعم عبد الحق تبعًا لابن حزم أنه مجهول! فتعقب ذلك عليه ابن القطان بتوثيق العجلي».

وعليه **فما أنصَفَهُ الحافظ** حين قال في «التقريب»: «مقبول»، ولا الذهبي

---

(١) قال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤١): «لا تعرف حاله، وإن كان قد روىٰ عنه جماعة».

حين قال في «الكاشف»: «وُثِّق»، ولذلك **فالصواب: أنه ثقة**».

- وانظر: «الصحيحة» (٤/ ٤١٨)، «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٢١٤).

٥١٠- (د) كثير بن كليب الحضرمي أو الجهني، حجازي.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٩٥)**: «قلت: وعلىٰ ما صوبه الحافظ؛ كان عليه أن يفرد لكثير هذا ترجمة خاصة في «التهذيب»، وفي «التقريب»، **ولم يفعل ذلك**، لا هو ولا الخزرجي! **وهذا مما يستدرك عليهم**».

٥١١- (د) كعب بن ذُهل أو ابن زمل، فيه لين، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٥٨٧)**: «قال الذهبي في ترجمة كعب هذا من «الكاشف»: «**مجهول**، وتمَّام واهٍ».

قلت -الألباني-: وهذا هو **الصواب** فيهما.

وأما قول الحافظ في كعب: «فيه لين»؛ **فهو نابٍ عن القواعد العلمية**، لأنه لم يرو عنه غير تمَّام هذا الواهي»[١].

٥١٢- (ق) كلثوم بن جَوشَن الرَّقي، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٣٣٧)**: «وقال[٢]: «كلثوم بن جوشن يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الثقات **الموضوعات**»!

---

(١) قال البزار في «مسنده» (١٠/ ٢٥): «وكعب بن ذهل **حدَّث عنه غير تمام**... وكعب **ليس بالقوي في الحديث**».

(٢) يعني: ابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٢٣٥-٢٣٦).

كذا قال! وهو من غُلوائه ومبالغاته، فقد ذكره أيضًا في «ثقاته» (٧/ ٣٥٦) **وهو أقرب**، فقد قال ابن أبي حاتم (٣/ ١٦٤): «سألت أبي عن كلثوم ابن جوشن، فقال: **ضعيف الحديث**».

وروىٰ عن ابن معين أنه قال: «**ليس به بأس**».

ووثقه البخاري كما في «تهذيب الحافظ» وغيره، **فهو وسط حسن الحديث** إن شاء الله تعالىٰ»[1].

٥١٣- (بخ ت) كنانة، مولىٰ صفية، يقال: اسم أبيه نُبَيه، مقبول، ضعفه الأزدي بلا حجة، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١/ ١٩٠-١٩١): «وكنانة هذا مجهول الحال لم يوثقه غير ابن حبان، **ثم استدركت فقلت**: لكن قد روىٰ عن كنانة جمعٌ، منهم زهير، وحُديج ابنا معاوية، ومحمد بن طلحة بن مصرف، وسعدان بن بشير الجهني، وكل هؤلاء الأربعة ثقات، يضم إليهم يزيد بن مغلس الباهلي، وثقه جماعة وضعفه آخرون، فسبيل من روىٰ عنه هؤلاء أن يُحشَر في زمرة من قيل فيه: (صدوق)، كما حققته أخيرًا في بحث مستفيض فريد في «**تمام المنة**» (ص٢٠٤- ٢٠٦)»[2].

---

(١) وقال أبو داود والأزدي: «**منكر الحديث**».

ينظر: «الجرح» (٧/ ١٦٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ٥٧١-٥٧٢).

(٢) وقال العجلي في «ثقاته» (١٥٦٠): «تابعي ثقة». وانظر: «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٣٠-٢٣١).

حرف اللام

٥١٤- (د ت ق) لِمَازة، بكسر اللام وتخفيف الميم وبالزاي، ابن زَبَّار، بفتح الزاي وتثقيل الموحدة وآخره راء، الأزدي، الجهضمي، أبو لبيد البصري، صدوق ناصبي، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٤٣): «لُمَازة بن زَبَّار، وهو **بضم اللام** كما قال المنذري وهو ظاهر كلام ابن ماكولا في «الإكمال»، وأما الحافظ ابن حجر فقال في «التقريب»: إنه بكسر اللام! فالله أعلم»(١).

✽✽✽

(١) ورجَّح الضم أيضًا ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٤٥٧)، والعيني في «عمدة القاري» (١٦/ ١٦٦)، بل الحافظ ابن حجر نفسه رجَّح الضم في كتابه «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، فقال في (٣/ ١٢٢٨): «لمازة **بالضم** وتخفيف الميم وزاي، أبو لبيد تابعي».

قلت: وفي «الإرواء» في موضعين منه (٥/ ١٢٩، ٣٣٨) تابع الألباني الحافظَ على ضبطه بالكسر.

حرف الميم

٥١٥- (خ ٤) محمد بن أبان بن وزير البلخي، أبو بكر بن أبي إبراهيم المستملي، يلقب حمدويه، وكان مستملي وكيع، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين، وقيل بعدها بسنة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ١٥٦): «ثقة.. منتقدٌ في بعض رواياته عن عبد الرزاق»[1].

٥١٦- (ق) محمد بن إبراهيم بن العلاء الدمشقي، أبو عبد الله الزاهد، نزيل عَبَّادان، منكر الحديث، من التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٩٩): «وضَّاع».

- وقال في «الضعيفة» (٥/ ٣٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا وحكم عليه بالوضع: «قلت: وهو عندي موضوع، محمد بن إبراهيم هذا؛ قال الدارقطني: «كذاب».

وقال ابن عدي: «عامة أحاديثه غير محفوظة».

وقال ابن حبان: «لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، كان يضع الحديث».

---

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٧٦-٧٩)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٢٩٦-٣٠٠).

قال الذهبي في «الميزان»: (صدق الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ، وابن ماجه؛ فما عرفه)».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٥٣٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا وحكم عليه بالوضع: «قلت: وهذا موضوع، آفته محمد بن إبراهيم -وهو الشامي- قال الدارقطني: «كذاب». وقال ابن حبان: (يضع الحديث)»[1].

٥١٧- (د) محمد بن أحمد القرشي، عن الحميدي، لعله (ابن يزيد ابن عبد الله بن يزيد) الجمحي، أبو يونس المدني، وهو صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين، ويحتمل أن يكون النيسابوري، واسم جده أنس، وهو صدوق من هذه الطبقة، مات سنة تسع وسبعين، ويحتمل أن يكون بن مدويه الماضي قبل.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٢٦٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا: «قلت: وهذا سند ضعيف ورجاله ثقات غير محمد بن أحمد القرشي، ضعفه الدارقطني، وهو محمد بن أحمد بن أنس القرشي النيسابوري، وقال الحافظ في «اللسان»: (قرأت بخط الحسيني أن الذهبي اتهمه بالوضع)»[2].

---

(١) وقال الحاكم والنقاش: «روى أحاديث موضوعة».

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «روى عن الوليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق وبقية وسويد بن عبد العزيز موضوعات». ينظر: «سؤالات البرقاني» (٤٢٣)، «المجروحين» (٢/ ٣١٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١١-١٢).

(٢) ونقل الذهبي توثيقه عن محمد بن صالح بن هانئ.

ينظر «تاريخ الإسلام» (٢٠/ ٤٢٦)، «لسان الميزان» (٥/ ٣٣).

٥١٨- (عخ) محمد بن أسعد التَّغلبي، بسكون المعجمة، أبو سعيد المصيصي، كوفي الأصل، لَيِّن، من العاشرة، ويقال فيه: محمد بن سعيد.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٥٧٠) عند حديث يرويه محمد هذا:** «وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات غير التغلبي هذا؛ فقال أبو زرعة والعقيلي: **(منكر الحديث)**»[١].

- وانظر: «ظلال الجنة» (رقم ٩٧٩).

٥١٩- (د ق) محمد بن إسماعيل بن عياش، بالتحتانية والمعجمة، الحمصي، عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع، من العاشرة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥-٦):** «ومحمد بن إسماعيل بن عياش قال الهيثمي (٧/ ١٣٥): «ضعيف». وبيَّن وجهه الحافظ في «التقريب» بقوله: «عابوا عليه أنه حدَّث عن أبيه بغير سماع».

لكنه أفاد في «التهذيب» **فائدة هامة فقال:** «وقد أخرج أبو داود عن محمد بن عوف عنه عن أبيه عدَّة أحاديث، لكن يرونها (الأصل: يروونها) بأن محمد بن عوف رآها في أصل إسماعيل».

قلت -الألباني-: **فإذا صح هذا، فرواية ابن عوف عنه قوية لأنها مدعمة بموافقتها لما وجده ابن عوف في أصل إسماعيل، وهي وجادة معتبرة،** كما لا يخفى على المهرة».

- **وقال في** «صحيح أبي داود / الكبير» (٢/ ٧) بعد أن أورد حديثًا من

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٥/ ٢٠٦).

طريق محمد بن عوف قال: قرأت في أصل إسماعيل بن عياش. قال ابن عوف: ونا محمد بن إسماعيل عن أبيه: ثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد.

قلت -الألباني-: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات؛ غير محمد بن إسماعيل؛ فقال المصنف[1]: «لم يكن بذاك، قد رأيته ودخلت حمص غير مرة وهو حي؛ وسألت عمرو بن عثمان عنه؟ فذمه». وقال أبو حاتم: «لم يسمع من أبيه شيئًا، حملوه على أن يحدِّث فحدث»[2].

قلت -الألباني-: وإنما اعتمدنا في تصحيحه على قول محمد بن عوف: «قرأت في أصل إسماعيل بن عياش». وهذه وجادة صحيحة من ثقة في أصل ثقة؛ وهي حجة على المعتمد؛ انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٦٩)».

- وانظر: «الضعيفة» (٤/ ١٩)، و«الصحيحة» (٦/ ٦٢٢).

٥٢٠- (د س) محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، أبو القاسم الكوفي، مقبول، من الثانية، ووهم من ذكره في الصحابة، مات سنة سبع وستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٣٧٦):** «... وهو في عداد مجهولي الحال، فقد أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١/ ١٦) وابن أبي حاتم (٣/ ٢/ ٢٠٦) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، نعم ذكره **ابن حبان** في «الثقات» (٣/ ٢٣١)، **وروى عنه جمع من الثقات، فمثله حسن الحديث**

---

(١) يعني أبا داود.

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ١٨٩-١٩٠)، «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٨٣-٤٨٤)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٧).

عندي إذا لم يخالَف».

- وقال في «الصحيحة» (٢/ ٣٠٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات رجال مسلم غير محمد بن الأشعث، وقد وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جماعة، وهو تابعي كبير».

٥٢١- (ت) محمد بن ثابت بن سباع الخُزَاعي، صدوق، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٧٨٥-٧٨٦): «... وإن كان المحفوظ الوجه الأخير؛ كان فيه علة ثالثة، وهي جهالة محمد بن ثابت هذا، فإنه لم يرو عنه غير ابنته جبرة، وإلا سباع بن ثابت إن كان محفوظًا، وبرواية ابنته عنه ذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٦٩)، وقد أشار الذهبي إلىٰ ضعف توثيقه إياه في «الكاشف»، وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «صدوق»، وفيه نظر عندي. والله أعلم».

- وقال في «الإرواء» (٤/ ٣٩١): «ليس بالمشهور، ولم يوثقه غير ابن حبان»[1].

٥٢٢- (بخ) محمد بن ثابت، ويقال: ابن عبد الرحمن بن شُرَحبيل العبدري، أبو مصعب الحجازي، وقد ينسب إلىٰ جدِّه، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «التعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان» (٨/ ١٥٥): «وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

---

(١) انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٣/ ٢١٩/ ٥٧٦٨).

وأقول: بل هو صدوق لرواية جمع من الثقات عنه كما في (التهذيب)»[1].

٥٢٣- (ت ق) **محمد بن ثابت، عن أبي حكيم وأبي هريرة[2]، مجهول، من السادسة، وقيل: هو حفيد شُرحبيل المتقدم.**

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٤٣١)**: «فاعلم أن محمد بن ثابت قد تُرجم له هكذا غير منسوب إلىٰ قريش، وأنه روىٰ عن أبي حكيم وأبي هريرة، وأنه لم يَروِ عنه غير موسىٰ بن عبيدة، ولذلك حكموا بجهالته، ولكن ذكر الحافظ المزي ثم العسقلاني في «تهذيبيهما» أنه هو محمد بن ثابت بن شرحبيل من بني عبد الدار، واستشهدا له برواية الطبراني هذه التي ذكر فيها أنه القرشي، ثم قالا -واللفظ للمزي-: «وهذا يقوي ما قاله يعقوب بن شيبة من أنه محمد بن ثابت بن شرحبيل» [3].

---

(١) منهم: عبد الله بن أبي بكر بن حزم، وعبد الرحمن بن جبير المصري، ومحمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، ومحمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، ويزيد بن عبد الله ابن قسيط.

(٢) عَلَّق أبو الأشبال هنا بقوله: في «المخطوطة»: «عن أبي حكيم»، وفي أكثر النسخ المطبوعة: «عن أبي هريرة»، فجمعنا كليهما، وراجع «تحفة الأحوذي» (٤/ ٢٧٨ و٢٨٨).

(٣) **قلت**: المزي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يجزم بذلك وإنما استظهر ذلك، والحافظ ابن حجر لم يؤيده في ذلك بل تعقبه، وسأسوق كلام المزي ثم كلام ابن حجر من «تهذيب ابن حجر» ليتبين المراد:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة (محمد بن ثابت عن أبي حكيم وأبي هريرة): «وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا نفهم من محمد هذا. **وزعم يعقوب بن شيبة أنه محمد** =

قلت -الألباني-: وهذا هو الراجح عندي، لأنهم ذكروا له أيضًا رواية عن أبي هريرة، وأنه قرشي، فالتفريق بينهما صعب، وعليه فهو صدوق، لأنهم ذكروا أنَّ ابن شرحبيل هذا قد روىٰ عنه جمع، ووثقه ابن حبان».

٥٢٤- (بخ) محمد بن الحارث بن سفيان بن عبد الأسد المخزومي، المكي، مقبول، من السادسة.

= ابن ثابت بن شرحبيل من بني عبد الدار، يعني: المتقدم. ومما يؤيده أن عبد الله بن نمير وابن أبي زائدة رويا عن موسىٰ بن عبيدة عنه عن أبي هريرة حديثًا ونسباه قرشيًّا، والله أعلم.

قلت -ابن حجر-: لكن قال علي بن المديني: محمد بن ثابت عن أبي حكيم لا نعلم أحدًا روىٰ عنه غير موسىٰ بن عبيدة. فيحتمل أن الذي روىٰ عن أبي هريرة هو ابن شرحبيل وأن هذا رجل مجهول كما قال هؤلاء الأئمة أن موسىٰ بن عبيدة روىٰ عنهما جميعًا».اهـ

فظهر بهذا أن الحافظ ابن حجر يخالف المزي في جعله محمد بن ثابت الراوي عن أبي حكيم وأبي هريرة شخصًا واحدًا وهو ابن شرحبيل - **وهو ما رجحه الشيخ هنا** -، وإنما هو شخصان؛ أحدهما ابن شرحبيل وهو الراوي عن أبي هريرة، والآخر مجهول وهو الراوي عن أبي حكيم كما قال علي بن المديني.

ثم رجعت إلىٰ «العلل» لابن المديني (ص١٨٣) فوجدته صَرَّح بأن محمد بن ثابت الراوي عن أبي حكيم هو ابن شرحبيل، فلا أدري هل سقط ذلك من نسخة الحافظ أم هو الذهول والنسيان؟!

قال علي بن المديني: «رواه موسىٰ بن عبيدة عن **محمد بن ثابت بن شرحبيل من بني عبد الدار، ولا أعلم روىٰ عنه إلا موسىٰ بن عبيدة**. ورواه عن أبي حكيم مولىٰ، ولَا أحد روىٰ عن أبي حكيم هذا إلا من هذا الطريق».

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٤٢)**: «ذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٠٧-٤٠٨) برواية ثقتين عنه: ابن جريج -هنا- أحدهما، والآخر: سفيان بن عيينة، وروىٰ عنه ثلاثة ثقات آخرون، سمَّاهم في «التهذيب»، **فهو ثقة** -إن شاء الله- فقول الحافظ عنه في «التقريب»: «مقبول»**! غير مقبول**؛ لأن المعهود منه في أمثاله أن يقول: «صدوق»...

وقد وثقه الهيثمي، فقال عقب الحديث (٧/ ٣٢٧): **(ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن الحارث بن سفيان، وهو ثقة)**».

٥٢٥- (ت) محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، بالسكون، ثم المعشاري، أبو الحسن الكوفي، نزيل واسط، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٣٢٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق الهمداني هذا وحكم عليه بالوضع: «كذَّبه** ابن معين وأبو داود».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٣٢٨-٣٢٩)**: «محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني **الكذَّاب** المذكور في الحديث المتقدم»[1].

(١) وقال النسائي: «**متروك الحديث**»، وقال الدارقطني: «**لا شيء**». وقال ابن حبان: «**منكر الحديث**، يروي عن الثقات **المعضلات**، وكان أحمد بن حنبل يقول: رأيته وكان **لا يسوىٰ شيئًا**». وقال الذهبي: «**هالك**»، وقال السخاوي: «**كذاب**».
ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (٣/ ٢٩٩)، «تاريخ ابن معين» (دوري)» (١٨٠٨)، «الجرح» (٧/ ٢٢٥)، «الضعفاء والمتروكين» (رقم٥٣٧)، «ضعفاء العقيلي» (٥/ ٢٣٢)، «سؤالات البرقاني» (٤٧١)، «المجروحين» (٢/ ٢٨٧-٢٨٨)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٨٨)، «المقاصد الحسنة» (ص١٨٣).

٥٢٦- (د) محمد بن حفص القطان، أبو عبد الرحمن البصري، خال عيسىٰ بن شاذان، مقبول، من الحادية عشرة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ١٣٦-١٣٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد بن حفص هذا:** «وهذا إسناد حسن... ومحمد بن حفص القطان **ذكره ابن حبان في** «الثقات»، **وروىٰ عنه جماعة،** وقال الحافظ: «مقبول».

وبالجملة **فالإسناد عندي حسن**»[1].

٥٢٧- (خت د س) محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي، المدني، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٩٠) عند حديث يرويه محمد هذا:** «قلت: وهذا **إسناد صحيح،** رجاله كلهم **ثقات** رجال مسلم، وفي محمد بن حمزة الأسلمي **كلام لا يضر**»[2].

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٩٩): «محمد بن حفص القطان عن سفيان بن عيينة، بغدادي **متهم بالكذب.** وقيل: هو خال عيسىٰ بن شاذان، روىٰ عنه أبو داود. وقال ابن منده: حدث عن سفيان ويحيىٰ القطان بالمناكير».

واقتصر في «الكاشف» و«تاريخ الإسلام» (١٧/ ٣١٧) علىٰ نقل توثيق ابن حبان له فقط! فلعل هذا غير ذاك، والله أعلم. وانظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٣/ ٢٣٠/ ٥٨٢٥).

(٢) روىٰ عنه جمع، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٥٧)، وقال الحافظ في «التهذيب» (٥/ ٧٧): «ضعفه ابن حزم، وعاب ذلك عليه القطب الحلبي، وقال: لم يضعفه قبله أحد. وقال ابن القطان: لا يعرف حاله».

٥٢٨- (د ت ق) محمد بن حُميد بن حَيَّان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٦٥): «.. ففي «التقريب»: «حافظ ضعيف».

وأقول: بل هو متهم، أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: (قال أبو زرعة: كذاب. وقال صالح: ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن الشاذكوني)».

- وقال في «الضعيفة» (٣/ ٣٥٣-٣٥٤): «قلت: بل هو ضعيف جدًا، كما يتبين لمن راجع أقوال أئمة الجرح فيه، ولهذا قال الذهبي في «الضعفاء»: (قال أبو زرعة: كذاب. وقال صالح: ما رأيت أحذق بالكذب منه ومن الشاذكوني)».

- وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٤٥٦): «ضعيف جدًّا، كذَّبه جماعة من الأئمة، منهم أبو زرعة الرازي»[1].

---

(١) قال البخاري: «فيه نظر»، وقال أبو حاتم: «كذاب لا يحسن يكذب»، وقال الجوزجاني: «غير ثقة»، وقال ابن خراش: «كان والله يكذب»، وقال النسائي مرة: «كذاب»، وقال صالح بن محمد الحافظ: «كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه». وقال في موضع آخر: «كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحدًا أجرأ علىٰ الله منه». وقال الحافظ العراقي: «أحد الكذابين».

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٦٩)، «سؤالات البرذعي» (ص ٧٣٩)، «أحوال الرجال» (٣٨٢)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٥٩)، «المغني عن حمل الأسفار» (١/ ١٥١)، =

- وانظر: «الضعيفة» (١/ ٩٢-٩٣) و(١٠/ ٦٩٦).

٥٢٩- (ت ق) محمد بن أبي حميد إبراهيم الأنصاري، الزرَقي، أبو إبراهيم المدني، لقبه حمَّاد، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١/ ٦٧٠): «ومحمد بن أبي حميد ضعيف جدًّا، قال البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال النسائي: (**ليس بثقة**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ١٠٣): «قلت: قد اتهمه البخاري بقوله فيه: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، فمثله في مرتبة من لا يستشهد بحديثه ولا يعتبر به»**[1].

٥٣٠- (ق) محمد بن ذَكوان البصري، الأزدي، الجهضمي مولاهم، خال ولد حماد بن زيد، ووهم من جعله اثنين، ضعيف، من السابعة.

=

«تهذيب التهذيب» (٥/ ٧٨-٨٠).

قلت: وفي «الضعيفة» (٦/ ٢٤٣) تبنَّىٰ الشيخُ حكمَ الحافظ، فقال: «القول فيه ما قال الحافظ في «التقريب»».

(١) وقال ابن معين وأبو حاتم والترمذي والساجي: «**منكر الحديث**»، وقال الجوزجاني: «**واهي الحديث**»، وقال البخاري أيضًا: «**ضعيف ذاهب الحديث، لا أروي عنه شيئًا**»، وقال ابن حبان: «كان كثير الخطأ، **فاحش الوهم**، يروي المناكير عن المشاهير، **حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه المتعمِّد لها**، لا يجوز الاحتجاج بخبره».

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٧٠)، «علل الترمذي الكبير» (٤٦١)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٣٣)، «جامع الترمذي» (٤٨٩)، «أحوال الرجال» (٢١٦)، «المجروحين» (١/ ٢٥٣)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٨١).

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥١٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا: «قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا، محمد بن ذكوان؛ قال النسائي: «ليس بثقة». وضعفه الدارقطني وغيره»[١].

٥٣١- (ت) محمد بن سالم الرَّبَعي، البصري، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٢٥٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا ونقل قول الترمذي فيه: «حديث حسن غريب، ومحمد بن سالم شيخ بصري»**: «قلت -الألباني-: وقال الضياء: «سئل أبو حاتم عنه فقال: **لا بأس به**»[٢].

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢/ ٢٦٧)، فالحديث **صحيح الإسناد**، وكذلك قال الحاكم ووافقه الذهبي».

٥٣٢- (تمييز) محمد بن سعيد الطائفي، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٨/ ٣١٥) عند حديث يرويه الطائفي هذا**: «قلت: وهذا **إسناد واهٍ جدًّا**؛ محمد بن سعيد هذا ذكره ابن حبان في «الضعفاء» وقال: «**لا يحل الاحتجاج به بحال**، روىٰ عن ابن جريج عن عطاء».

---

(١) وقال أبو حاتم والبخاري والنسائي: «**منكر الحديث**».

ينظر «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥١)، «التاريخ الصغير» (٢/ ٥١)، «الضعفاء والمتروكين» (٥٤٩)، «الكامل» (٩/ ٢٣٤-٢٣٧)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٩٤-٩٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٣).

فذكر هذا الحديث، وقال: «وهذا خبر **باطل**».

وقال أبو نعيم: (روىٰ عن ابن جريج خبرًا **موضوعًا**)»[(١)].

٥٣٣- (س ق) محمد بن سليمان المدني، القُبائي، بضم القاف وتخفيف الموحدة وبالمد، نزيل كرمان، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٣٢٠-١٣٢١)**: «وثقه ابن حبان (٧/ ٣٧٢)، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، عددهم في «التهذيب» ستة، وصحح له الحاكم والذهبي كما رأيت.

فقوله[(٢)] في «الكاشف»: «وُثِّق»! ليس عندي كما ينبغي، **ومثله قول الحافظ**: «مقبول»، **وحقه أن يقولا**: «صدوق» كما قالوا فيمن هو أدنىٰ منه شهرة وأقلّ عنه رواية».

- وانظر: «الثمر المستطاب» (٢/ ٥٧١).

٥٣٤- (ق) محمد بن سليمان بن هشام الشَّطَوي، بفتح المعجمة والمهملة، أخو هشام ابن بنت سعيدة بنت مطر، بصري، نزل بغداد، ضعيف، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٤٦٩) عند حديث يرويه محمد هذا:**

«قلت: وهذا **إسناد واهٍ جدًّا**، رجاله ثقات، رجال مسلم غير محمد بن سليمان هذا وهو ابن هشام أبو جعفر الخزاز المعروف بابن بنت مطر الوراق، **وهو متهم**.

---

(١) ينظر: «المجروحين» (٢/ ٢٧٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١١٦).

(٢) أي: الذهبي.

قال الذهبي: «ضعفوه بمرة. قال ابن حبان: **لا يجوز الاحتجاج به بحال**. وقال ابن عدي: **يوصل الحديث ويسرق**». ثم ساق له **أحاديث من أكاذيبه!**»[1].

٥٣٥- (د) محمد بن سليمان الأنباري، أبو هارون بن أبي داود، صدوق، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين.

- **قال الألباني في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٤٣) و(٢/ ١٣٢) و(٣/ ١٩٤، ٢٤٩) و(٤/ ١٠٩، ١٥٧) و(٥/ ٢٤٣) و(٧/ ٣٦٨): «**ثقة**»[2].

٥٣٦- (تمييز) محمد بن سنان بن يزيد القزاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد، ضعيف، من الحادية عشرة، مات سنة إحدىٰ وسبعين ومائتين.

---

(١) **قال ابن حبان**: «منكر **الحديث** بين الثقات، كأنه كان **يسرق الحديث**، يعمد إلىٰ أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها شيوخهم، **لا يجوز الاحتجاج به بحال**».

وقال ابن عدي: «**وابن بنت مطر هذا أظهر أمرًا في الضعف وأحاديثه عامتها مسروقة سرقها من قوم ثقات ويوصل الأحاديث**».

وقال أبو علي النيسابوري: «**ضعيف منكر الحديث**». وقال السمعاني: «**كان منكر الحديث**، ضعيفًا في الرواية».

ينظر: «المجروحين» (٢/ ٣٢٢)، «الكامل» (٩/ ٣٩٢-٣٩٤)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٩٢)، «الأنساب» (٣/ ٤٢٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٢٢).

(٢) **قال صاحبا** «تحرير التقريب»: «بل: ثقة... ووثقه الخطيب، وأبو علي الجياني، ومسلمة بن قاسم الأندلسي، ولا يعلم فيه جرح، بل لا نعلم للمؤلف سلفًا في قوله: (صدوق)».

ينظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٨٧)، «تسمية شيوخ أبي داود» لأبي علي الجياني (١٣٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٢٣).

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٤/ ١٤٠): «**متهم**».

- **وقال** في «الضعيفة» (١٤/ ٨٢٩): «..... محمد بن سنان القزاز **كذَّبه أبو داود وابن خراش** -كما ذكر الذهبي نفسه في «الميزان» و«المغني»-»[1].

٥٣٧- (٤) محمد بن شعيب بن شَابُور، بالمعجمة والموحدة، الأموي مولاهم، الدمشقي، نزيل بيروت، صدوق صحيح الكتاب، من كبار التاسعة، مات سنة مائتين وله أربع وثمانون.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٢/ ١٦٧) و(٧/ ٦٧٥)، وفي «الضعيفة» (٣/ ١١٣): «**ثقة اتفاقًا**».

---

(١) وقال يعقوب بن شيبة: «قال لي علي بن المديني: ما سمع هذا الحديث من روح غيري، وغير سهل بن أبي خدويه».

قلت -فواز-: كأنه يكذبه في ادِّعاء السماع لهذا الحديث من روح بن عبادة.

قال الحافظ في «التهذيب»: «إن كان عمدة من كذبه كونه ادعىٰ سماع هذا الحديث من ابن عبادة فهو جرح لين لعله استجاز روايته عنه بالوجادة. وقال مسلمة في «الصلة»: محمد بن سنان القزاز يكنىٰ أبا الحسن بصري **ثقة** أنا عنه ابن الأعرابي. وكذا كناه الخطيب». اهـ

وقال الحاكم عن الدارقطني: «**لا بأس به**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٩)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٤٠٥-٤٠٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٢٤-١٢٥).

قلت: واقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه فقط في «الضعيفة» (٧/ ٤٥٨) و«الصحيحة» (١/ ٧٧٨)، (٣/ ١٥٧).

- وقال في «الصحيحة» (٦/ ١١٣٦)، وفي «الثمر المستطاب» (٢/ ٥٥٢): «ثقة»[(١)].

٥٣٨- (تمييز) محمد بن طلحة بن يحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله التيمي، لا يعرف حاله، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ١٩٠)**: «مجهول أيضًا لا يعرف إلا بهذه الرواية، وقد أورده الحافظ في «تهذيبه» تمييزًا، وقال: «وعنه عبد الله بن محمد القرشي، قال ابن القطان: لا يعرف حاله».

وكذا قال في «التقريب»، فهو **مجهول العين كما هو ظاهر**»[(٢)].

٥٣٩- (د) محمد بن عبد الله بن أبي حمَّاد الطَّرَسُوسي القطان، مقبول، من الحادية عشرة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٣٤٠)**: «روىٰ عنه جماعة من الثقات، **منهم أبو داود** في «المراسيل»، والنسائي خارج «السنن»، **وكان أحمد يكرمه**، فهو مستور. وقال الحافظ: «مقبول».

---

(١) قال صاحبا **«تحرير التقريب»**: «بل: ثقة، فقد وثَّقه ابن المبارك، وابن عمار الموصلي، ودحيم، وأبو داود، وقال: محمد بن شعيب في الأوزاعي ثبت، وابن عدي، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال أحمد: ما أرىٰ به بأسًا، وما علمت إلا خيرًا. **ولا نعلم فيه جرحًا معتبرًا**».

ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٣٧٣-٣٧٤).

(٢) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٤٤).

قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله»[1].

٥٤٠- (د) محمد بن عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، مقبول، من الثامنة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ١٣٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا: «وهذا **إسناد حسن،** رجاله ثقات رجال مسلم غير محمد بن عبد الله بن طاوس، وقد وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جمع من الثقات.

وفي «التقريب»: (مقبول)».

- وانظر: «صفة الصلاة/ الأصل» (٣/ ١٠٠٠).

٥٤١- (د س ق) محمد بن عبد الله بن ميمون بن مُسَيكة، بمهملة، مصغر، الطائفي، وقد يُنسب لجدِّه، مقبول، من السادسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٥٩): «قال الذهبي في «الميزان»: «روىٰ عنه وبرة بن أبي دليلة فقط، وقد قال أبو حاتم: «روىٰ عنه الطائفيون»، وذكره ابن حبان في الثقات».

وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول».

قلت -الألباني-: وقد أثنىٰ عليه خيرًا الراوي عنه وبرة بن أبي دليلة كما تقدم في سند الحديث، فهو **حسن** إن شاء الله تعالىٰ»[2].

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٤٧٣).

(٢) وقال ابن المديني: «**مجهول، لم يرو عنه غير وبرة**».

ينظر: «الثقات» (٧/ ٣٧٠)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٦٩).

٥٤٢- (د ق) محمد بن عبد الرحمن بن البَيلَماني، بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة، ضعيف، وقد اتهمه ابن عديٍّ وابن حبان، من السابعة.

- **قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٦٨) تعليقًا على حديث أورده الخطيب التبريزي**: «موضوع أيضًا، وفيه محمد بن عبد الرحمن ابن البيلماني، قال ابن حبان: حدث عن أبيه بنسخة شبيهًا بمائتي حديث كلها موضوعة.

وقال الحاكم: روى عن أبيه عن ابن عمر **المعضلات**».

- **وقال في «الإرواء» (٢/ ٢٣٤)**: «... وقال ابن عدي: (محمد بن الحارث عامة ما يرويه غير محفوظ).

قلت -الألباني-: وشيخه في هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن - وهو ابن البيلماني - **أشد ضعفًا** منه، فقد **اتهمه** ابن عدي وابن حبان، وذهب بعضهم إلى أن الآفة منه في كل ما يرويه ابن الحارث عنه. والله أعلم».

- **وقال في «الضعيفة» (٦/ ٢٩٥-٢٩٦)**: «وفي «الأحكام الكبرى» (١٦٨/ ٢) لعبد الحق قال: «البيلماني ضعيف عندهم».

قلت: بل هو شديد **الضعف** متهم **بالكذب**؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٥٤)».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ١٣١-١٣٢)**: «... **قلت**: الحمل فيه على ابن البيلماني أولى من الحمل فيه على ابن الحارث، فإن هذا قد وثقه بعضهم،

بخلاف ابن البيلماني فإنه متفق علىٰ توهينه، وقد أشار إلىٰ ما ذهبت إليه بعض الأئمة، فقال الآجري: سألت أبا داود عن ابن الحارث فقال: بلغني عن بندار قال: ما في قلبي منه شيء، **البلية من ابن البيلماني**، وقال البزار: مشهور ليس به بأس، وإنما تأتي هذه الأحاديث من ابن البيلماني...

ثم أليس من العجائب أن يورد السيوطي هذا الحديث في «الجامع الصغير» مع تعهده في مقدمته أن يصونه مما تفرد به كذاب أو وضاع، مع أن الحديث فيه **ذاك الكذاب ابن البيلماني**»[1].

٥٤٣- (٤) محمد بن عبد الملك بن زنجويه البغدادي، أبو بكر الغزال، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين.

- **قال الألباني** في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٣٧٣): «لا يشك أحد- ممن له معرفة بأحوال الرجال ومنزلتهم في الحفظ والضبط- أن الإمام أحمد هو أحفظ وأتقن **من مئات مثل الغزال**، فإنه الإمام المتفق علىٰ جلالته وحفظه وإتقانه، **بخلاف** محمد بن عبد الملك الغزال؛ فإنه وإن وثقه

---

(١) وقال يحيىٰ بن معين: «**ليس بشيء**»، وقال البخاري وأبو حاتم والنسائي: «**منكر الحديث**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**واهٍ**»، وقال الحافظ ابن حجر نفسه: «.. وابن البَيلَمَانيِّ **ضعيفٌ جدًّا**، وأبوهُ ضعيفٌ أيضًا».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دارمي)» (٧٤٠)، «التاريخ الكبير» (١/ ١٦٣)، «الجرح والتعديل» (٧/ ٣١١)، «الضعفاء والمتروكين» (٥٢٦)، «سؤالات الآجري» (٣٧٩)، «الكامل» (٩/ ١٨٩-١٩٥)، «المجروحين» (٢/ ٢٧٣)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (١٧٤)، «التلخيص الحبير» (١/ ٨٤).

النسائي وابن حبان، وقال فيه أبو حاتم[1]: «صدوق»؛ فإنه **ليس مشهورًا، بل ولا معروفًا بالضبط والحفظ**، بل قد قال فيه مسلمة: «**ثقة كثير الخطأ**».

وقد أشار إلىٰ نحو هذا المعنىٰ أبو حاتم بقوله فيه: «صدوق»، يعني أنه بالمنزلة التي **دون من قيل فيه**: «ثقة»، فقال ابنه في «الجرح والتعديل» (١/ ١/ ٣٧): (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل علىٰ مراتب شتىٰ، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت؛ فهو ممن يحتج بحديثه.

وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به؛ فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية)».

- **وقال** في حاشية «جلباب المرأة المسلمة» (١٧٥): «**سيئ الحفظ**»[2].

(١) قائل هذا هو عبد الرحمن بن أبي حاتم، وليس أباه. ينظر «الجرح» (٨/ ٥).

(٢) قال الحافظ العراقي: «قال ابن القطان: وهو **مجهول الحال** لم أجد له ذكرًا.

قلت (العراقي): هذا عجيب من أبي الحسن، وهو كثير النقل من كتاب ابن أبي حاتم، وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه فقال:... **وهو صدوق**».

ثم قال العراقي: قلت: **ووثقه النسائي أيضًا**، وروىٰ عنه جماعة **من الأئمة**، منهم أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه **وإبراهيم** الحربي وإسماعيل **القاضي** وعبد الله بن أحمد وأبو يعلىٰ الموصلي وابن صاعد وآخرون، **فمن هذه ترجمته كيف تكون حاله مجهولة ؟!**

ولكن الذي أوقع أبا الحسن في **ذلك** كون ابن أبي حاتم **لم يصفه بأنه الغزال** ونسبه إلىٰ جده، ثم إن صاحب «الكمال» ترجمه ترجمتين، مرة نسبه إلىٰ **جده**، ومرة ذكره من غير ذكر جده، ووصفه بأنه الغزال وهو وهم، وقد ذكره علىٰ **الصواب** ابن عساكر في «أسماء شيوخ النبل» فنسبه إلىٰ جده ووصفه بأنه الغزال، ونقل توثيق النسائي

٥٤٤- (ق) محمد بن عبيد الله، بالتصغير، ابن أبي رافع الهاشمي مولاهم، الكوفي، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٤٩٩)**: «.. وهو ضعيف جدًّا، وهو من شيعة الكوفة، فهو آفته».

- **وقال في** «الضعيفة» (٦/ ١٣٨): «**ضعيف جدًّا**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٥٠٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق ابن أبي رافع هذا**: «قلت: وإسناده -مع ذلك- **واهٍ جدًّا**، فإن ابن أبي رافع **متروك**، كما تقدم قريبًا تحت الحديث (٤٨٨٢)».

- **وقال في** حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٥٣٩): «**متروك**»[1].

=

له، وتبعه علىٰ ذلك المزي في «تهذيبه» والذهبي في مختصره». انظر: «ذيل ميزان الاعتدال» (ص١٨٣).

ينظر: «الثقات» (٩/ ١٣٠)، «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٥)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٧)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٨٩).

(١) قال البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر **الحديث جدًّا، ذاهب**»، وقال الدارقطني: «**متروك وله معضلات**»، وقال ابن حبان: «**منكر الحديث جدًّا**، يروي عن أبيه ما ليس يشبه حديث أبيه، فلما غلبت المناكير علىٰ روايته **استحق الترك**، كان يحيىٰ بن معين شديد الحمل عليه»، وقال محمد ابن طاهر المقدسي: «**متروك**».

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ١٧١)، «الجرح» (٨/ ٢)، «سؤالات البرقاني» (٤٧٤)، «المجروحين» (٢/ ٢٥٨)، «معرفة التذكرة» (٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ١٩٢).

- وانظر: «الضعيفة» (١٢/ ١٩١-١٩٢).

٥٤٥- (ع) محمد بن عبيد، بغير إضافة، ابن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب، ثقة يحفظ، من الحادية عشرة، مات سنة أربع ومائتين.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٧/ ١٣٩٤-١٣٩٥) عند حديث يرويه الطنافسي هذا: «ثم هو بهذا اللفظ منكر جدًّا عندي؛ لمخالفته للفظ الأول: فإنه متواتر عن أبي هريرة ﷺ، ومن الظاهر أن محمد بن عبيد -وهو الطنافسي- هو العلة، فإنه كان يضطرب فيه، فتارة يرويه بلفظ الجماعة: «غفر له»، ولذلك أودعه أبو عوانة في «صحيحه» ومن طريقه، وتارة يرويه باللفظ المخالف.

فيبدو لي أن ابن عبيد هذا -مع اتفاق الحفاظ علىٰ توثيقه- **كانت له بعض الأوهام**، ولذلك قال الإمام أحمد -فيما رواه ابنه صالح عنه- قال: «كان يظهر السنة، **وكان يخطئ ولا يرجع عن خطئه**»؛ كما في «تهذيب التهذيب».

وقد وقفت له علىٰ حديث صحيح المتن، رواه بإسناده المتقدم عن أبي هريرة، خالف فيه الجماعة، أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣/ ٤١) من طريق العباس بن محمد الدوري عنه به. وقال الدوري: «وهذا حديث غريب».

قال البيهقي: «وهذا؛ لأن الجماعة إنما رووه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، ومحمد بن عبيد رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. والله أعلم».

قلت: فهذا خالف فيه الجماعة في الإسناد، فهو شاذ سندًا، وذاك خالف فيه الجماعة لفظًا، فهو شاذ متنًا».

- **وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٥٠٥):** «و(محمد بن عبيد الطنافسي) **فمع كونه** من رجال الشيخين؛ فقد أورده الذهبي في «المغني» وقال: (صدوق مشهور. قال أحمد بن حنبل: **يخطئ ويصرّ**)»[1].

٥٤٦- (بخ) محمد بن عثمان بن سيار البصري، نزيل واسط، مقبول، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١١٠٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد بن عثمان عن ثابت البناني:** «... محمد بن عثمان بن سيار القرشي البصري، سكن واسط، فقد ذكروا أنه روىٰ عن ثابت البناني وذيال ابن عبيد بن حنظلة وغيرهما.

وعنه جماعة منهم محمد بن أبي بكر المقدمي كما يأتي في الحديث بعده، وأبو عباد يحيىٰ بن عباد المذكور في إسناد هذا الحديث.

فيحتمل عندي أن يكون هو هذا، **فإن كان كذلك فالحديث صحيح، وإلا فهو حسن.** والله ﷻ أعلم».

---

(١) قال الحافظ في «هدي الساري» (٤٤١): «محمد بن عبيد الطنافسي من شيوخ أحمد بن حنبل، قال: إنه كان صدوقًا ولكن يعلىٰ أخوه **أثبت منه**، وقال في رواية أخرىٰ: **كان يخطئ ويصرّ**. وهذا علىٰ ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث، لكن وثقه في رواية الأثرم، وكذا وثّقه ابن معين والعجلي والنسائي وابن سعد وابن عمار وزاد: كان أبصر إخوته بالحديث وكان يعلىٰ أحفظهم.

قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، **ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد**». اهـ

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ١١٠٥) عند حديث يرويه محمد هذا:**
«وهذا إسناد حسن لذاته على الأقل؛ لما عرفت في الحديث الذي قبله من حال محمد بن عثمان هذا»[١].

٥٤٧- (د كن) محمد بن عطية بن عروة السعدي، صدوق، من الثالثة، مات على رأس المائة، ووهم من زعم أن له صحبة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٥١٢-٥١٣):** «محمد بن عطية أورده[٢] في «ثقات التابعين»، وقال: «يروي عن أبيه - وله صحبة - عداده في أهل اليمن، روى عنه عروة».

وكذا ذكر البخاري وابن أبي حاتم أنه روى عنه عروة، فلم يذكروا له راويًا غيره، وكأنه لذلك قال الذهبي في «الميزان»: «تفرد بالرواية عنه ولده الأمير عروة».

ويرده هذا الحديث، فإنه من رواية فياض عنه كما ترى، والسند إليه صحيح على شرط مسلم، وهذه فائدة هامة لا تجدها في كتب الرجال المعروفة حتى ولا في «التهذيب»، **ومع ذلك** قال في «التقريب»: «صدوق»[٣]! فعَض عليها بالنواجذ».

---

(١) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٣٨).
وقال الدارقطني: «مجهول» كما في «سؤالات البرقاني» (٤٤٨).

(٢) يعني: ابن حبان.

(٣) يعني: فحقه أن يقول: «مجهول الحال».

- **وقال في الضعيفة (١٣/ ١٠١٤): «قلت:** وهذا إسناد ضعيف **لجهالة محمد بن عطية**، فإنه لا يعرف إلا برواية ابنه عروة هذا، وأما ابن حبان فوثقه (٥/ ٣٥٩) على قاعدته المعروفة.

ووهم الحافظ أو تساهل، فقال فيه: (صدوق)»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٢/ ٥١).

٥٤٨- (ت) محمد بن عمار بن سعد القرظ، مستور، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٥٩٧) عند حديث يرويه محمد هذا: «فالإسناد حسن؛** محمد بن عمار **وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع».**

- **وقال في «الصحيحة» (٣/ ٩٥):** «روى عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان»[2].

٥٤٩- (٤) محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، صدوق، من السادسة، وروايته عن جدِّه مرسلة، مات بعد الثلاثين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢١٩) عند حديث يرويه محمد**

---

(١) وقال ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ترجمة:٩٧٤): «**ربما خالف على قلة روايته**».

(٢) قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: عبد الله بن **محمد بن عمار بن سعد**، وعمار، وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد، **عن آبائهم، عن أجدادهم**، كيف حال هؤلاء؟ قال: **ليسوا بشيء**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٥/ ١٥٧)، «الضعفاء» للعقيلي (٢/ ٣٠٠).

هذا، بعد أن نقل تصحيح الحاكم له وموافقة الذهبي له: «قلت: وفي هذا نظر؛ لأن محمد بن عمر بن علي ليس بالمشهور، وقد ترجمه ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ١٨/ ٨١) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات» علىٰ قاعدته! وأورده الذهبي في «الميزان» وقال: «**ما علمت به بأسًا**، ولا رأيت لهم فيه كلامًا، وقد روىٰ له أصحاب السنن الأربعة».

ثم ذكر له حديثًا رواه النسائي ثم قال: «وأورده عبد الحق الإشبيلي في «أحكامه الوسطىٰ»»، وقال: إسناده ضعيف. وقال ابن القطان: هو كما ذكر ضعيف، **فلا يعرف حال محمد بن عمر**. ثم ذكر له بعد حديث كريب عن أم سلمة (قلت: فساق هذا ثم قال:) أخرجه النسائي، قال ابن القطان: فأرىٰ حديثه حسنًا. يعني لا يبلغ الصحة».

قلت: فأنت ترىٰ أن ابن القطان تناقض في ابن عمر هذا، فمرة يحسِّن حديثه، ومرة يضعفه، **وهذا الذي يميل القلب إليه؛ لجهالته**»[1].

٥٥٠- (ق) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، المدني، القاضي، نزيل بغداد، متروك، مع سعة علمه، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين وله ثمان وسبعون.

---

(١) ووثقه في «الضعيفة» (١٠/ ٦٤٦) (١٤/ ٧٨١) و«الصحيحة» (٧/ ٩٩)، وفي مواطن أخرىٰ.

قلت: ولعل رأي الشيخ استقر علىٰ توثيقه؛ لأن المجلد الرابع عشر من «الضعيفة» والسابع من «الصحيحة» من آخر ما كتب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، **ثم هو إلىٰ ذلك روىٰ عنه جماعة من الثقات**، وعادة الشيخ أن يُحَسِّن لمثل هؤلاء.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٢١٣): «كذَّاب**، كذبه أحمد والنسائي وغيرهما».

- **وقال في «الضعيفة» (٧/ ٣٨٠)**: «قال الحافظ: «متروك مع سعة علمه».

قلت -الألباني-: **وقد كذَّبه جماعة من الأئمة**، منهم أحمد والشافعي والنسائي وغيرهم»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٧/ ٤١٤)، (٨/ ٣٢٤، ٣٤١)، (٩/ ١٢٥).

٥٥١- (تمييز) محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي، أبو سهل البصري، مشهور بكنيته، واختلف في اسم جده، ضعيف، من السابعة.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ١٧٧-١٧٩) عند حديث يرويه محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله ابن زيد**: «وفي الرواة اثنان، كل منهما اسمه محمد بن عمرو الأنصاري؛ أحدهما: مدني، والآخر: بصري، يكنىٰ أبا سهل الواقفي.

(١) قال علي بن المديني: «الواقدي **يضع الحديث**». وقال مرة: «ليس هو بموضع للرواية، وإبراهيم بن أبي يحيىٰ **كذاب**، وهو عندي **أحسن حالًا من الواقدي**».
وقال أبو داود: «لا أكتب حديثه ولا أحدث عنه، ما أشك أنه كان **يفتعل الحديث**».
وقال بندار: «ما رأيت **أكذب منه**». وقال إسحاق بن راهويه: «هو عندي **ممن يضع**».
وحكىٰ أبو العرب عن الشافعي قال: «كان بالمدينة سبع رجال **يضعون الأسانيد**، أحدهم الواقدي». وحكىٰ ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: «**كان يضع**».
ينظر: «الجرح» (٨/ ٢٠)، «الكامل» (٩/ ٣٢٠-٣٢٥)، «المجروحين» (٢/ ٣٠٣)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢١٧-٢٢٠).

وقد **اختلف** في راوي هذا الحديث:

فذهب **المزي إلى أنه الأول**؛ حيث ذكر أنه روى حديث الأذان عن عبد الله بن محمد عن عبد الله بن زيد، وأنه من رجال **أبي داود**. وتبعه على ذلك الذهبي...

وقد **وُجِد الدليل القاطع على أنه البصري؛ خلافًا** لما ذهبوا إليه، فقال الحافظ - عقب كلمته السابقة-: «وقرأت بخط ابن عبد الهادي: **أنه أبو سهل الذي أفرده المزي بعده**، واستدل لذلك بأن الحديث الذي أخرجه أبو داود له في الأذان وقع في «مسند أحمد» من الطريق المذكورة؛ فوقع مُكَنًّى: أبا سهل».

قلت: وهو في «المسند» (٤/ ٤٢)...

وقال الطيالسي في «مسنده» (رقم ١١٠٣): ثنا محمد بن عمرو **الواقفي** عن عبد الله بن محمد الأنصاري... به.

ومن طريقه: أخرجه البيهقي (١/ ٣٩٩)، ثم قال: «هكذا رواه أبو داود عن محمد بن عمرو. ورواه معن عن محمد بن عمرو الواقفي عن محمد بن سيرين عن محمد بن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن زيد. قال البخاري: فيه نظر».

فقد اتفق زيد بن الحُبابِ والطيالسي ومعنٌ: على أنه ليس هو المدني؛ بل هو البصري الواقفي أبو سهل»[1].

---

(١) **قلت**: وإذ الأمر كذلك؛ فوجه **المخالفة في هذه الترجمة** هو: أن الحافظ **لم يجعل الواقفي هذا من رجال أبي داود، بخلاف الألباني**؛ فقد برهن بالأدلة على أن محمد بن عمرو راوي هذا الحديث في سنن أبي داود هو الواقفي أبو سهل، فهو من رجال أبي داود.

٥٥٢- (ع) محمد بن فضيل بن غزوان، بفتح المعجمة وسكون الزاي، الضبِّي مولاهم، أبو عبد الرحمن الكوفي، صدوق عارف رُمِي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٨٩): «ثقة من رجال الشيخين».

- وقال في «الصحيحة» (٤/ ٢٢٣) و(٧/ ٧٩٨): «ثقة محتج به في (الصحيحين)».

- وقال في «الصحيحة» (٦/ ١١٠٨): «ثقة»[1].

٥٥٣- (تمييز) محمد بن كثير القرشي، الكوفي، أبو إسحاق، ضعيف، من التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٥٦٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا ونقل قول الهيثمي في «المجمع»: «وفيه محمد بن كثير الكوفي وهو ضعيف»: «قلت -الألباني-: حاله شر من ذلك، فقد قال فيه أحمد: «خرقنا حديثه».

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **ثقة**، فقد احتج به الشيخان في «صحيحيهما»، ووثقه ابن معين، وابن سعد، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن المديني: **ثقة ثبت في الحديث**، وقال الدارقطني: **كان ثبتًا في الحديث**، وقال أحمد: كان يتشيع، **وكان حسن الحديث**، وقال أبو زرعة: **صدوق من أهل العلم**، وقال النسائي: **ليس به بأس**، وقال أبو حاتم: **شيخ**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٧-٥٨)، «سؤالات السلمي» (٣٤١)، «تاريخ أسماء الثقات» لابن شاهين (١٢٥٦)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٤٢).

وقال ابن المديني: «كتبنا عنه عجائب، وخَطَطتُ على حديثه».

وقال البخاري: (منكر الحديث)».

- **وقال في** «الضعيفة» (١١/ ٦١٣-٦١٤): «.. لكن محمد بن كثير الكوفي **متهم**، قال البخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ٢١٧): «**منكر الحديث**».

وقال ابن حبان (٢/ ٢٨٧): «كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات التي إذا سمعها مَنِ الحديث صناعته علم أنها **معمولة أو مقلوبة، لا يحتج به بحال**».

وفي «ميزان الذهبي»: «قال أحمد: **خرقنا حديثه**. وقال البخاري: كوفي **منكر الحديث**. وقال ابن المديني: كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه. ومشَّاه ابن معين».

قلت -الألباني-: وساق له ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٥٥-٢٥٦) **أحاديث منكرة جدًّا، تدل على سوء حاله**، وقال: (وهو **منكر الحديث** عن كل من يروي عنه، **والبلاء منه**)»[1].

٥٥٤- (ق) محمد بن مالك الجُوزجاني، أبو المغيرة، مولى البراء،

---

(١) رحم الله الشيخ الألباني فقد وهم على ابن عدي؛ وإنما قال هذا في ترجمة محمد ابن كثير بن مروان بن سويد الفهري، وأما مترجمُنا هذا فقد قال فيه في (٦/ ٢٥٣): «**منكر الحديث**، سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري».

وقال في آخر ترجمته بعد أن ساق له عدة أحاديث مستنكرة..: «ولابن كثير غير ما ذكرت، **والضعف** على حديثه ورواياته بيِّن». وانظر «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥٠).

صدوق يخطئ كثيرًا، من الرابعة.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٤/ ٣٤٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا: «**قلت**: وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير محمد بن مالك، وهو أبو المغيرة الجوزجاني مولىٰ البراء، قال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٨٨) عن أبيه: «**لا بأس به**»، واضطرب فيه ابن حبان، فذكره في كتابيه «الثقات»[1] و«الضعفاء»! وقال فيه: «كان يخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». وقال في الأول منهما: (لم يسمع من البراء شيئًا)»[2].

٥٥٥- (د) محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي مولاهم، العسقلاني، المعروف بابن أبي السري، صدوق عارف له أوهام كثيرة، من

---

(١) لم يذكره في «الثقات» علىٰ ما حققه الشيخ في «الضعيفة» (١٤/ ٢٦٣-٢٦٤) حيث قال: «ما عزاه -يعني: الهيثمي- لابن حبان من القول والتوثيق، إنما يعني: أنه ذكره في كتابه «الثقات»، وهو ما صرح به الحافظ المزي في «التهذيب»، **وتبعه الحافظ العسقلاني** في «تهذيبه»، **ولم نره** في «الثقات» المطبوع، ولا ورد له ذكر في «جامع فهارس الثقات» للأخ حسين إبراهيم زهران، ولا في فهرسي «تيسير الانتفاع»، بل ولا في كتاب الهيثمي نفسه «ترتيب الثقات»! فلعله وقع له ولغيره في بعض النسخ. والله أعلم».

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «**فيه لين**».

وأما جَزمُ ابن حبان بعدم سماع محمد بن مالك من البراء؛ فهذا ذكره في ترجمة عبد الله بن عقيل من «الثقات» (٨/ ٣٤٤).

قلت: وفي «الضعيفة» (١٠/ ٣٥٤) و(١٤/ ٢٦٣) تبنّىٰ الشيخُ حُكمَ الحافظ وأقرّه.

العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٢/ ٣٢٣): «.. **وهو متهم**».

- **وقال في** «**الإرواء**» (٤/ ٢٤٤): «وهذا سند ضعيف من أجل ابن أبي السري واسمه محمد بن المتوكل العسقلاني، فإنه **ضعيف وقد اتهم**»[١].

---

(١) لم أجد فيما اطلعت عليه من المصادر من اتهم ابن أبي السري هذا أو ضعفه تضعيفًا شديدًا، بل هو مختلف فيه؛ وثقه ابن معين، وقال ابن حبان: «**كان من الحفاظ**»، وقال الذهبي: «**ثقة**». وقال ابن القطان الفاسي: «وابن أبي السري محمد بن المتوكل **ثقة حافظ**، ولكثرة محفوظه أحصيت عليه أوهام، **لم يُعَدَّ** بها كبيرَ الوهم، وإنما هي معايب عدت علىٰ نبيل، وسقطات أحصيت علىٰ فاضل». وقال أبو حاتم: «**ليِّن الحديث**»، وقال ابن عدي: «**كثير الغلط**». وقال ابن وضاح: «كان كثير الحفظ، **كثير الغلط**». وقال مسلمة بن قاسم: «**كان كثير الوهم وكان لا بأس به**».

ينظر «سؤالات ابن الجنيد» (ترجمة ٥٥٤)، «الثقات» (٩/ ٨٨)، «الجرح والتعديل» (٨/ ١٠٥)، «من تكلم فيه وهو موثق» (ص ١٦٨)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢١٨)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٥٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥٣-٢٥٤).

قلت: وأخشىٰ ما أخشاه أن يكون الشيخ وهم في هذه الترجمة، **اختلطت** عليه ترجمة محمد بن المتوكل هذا بترجمة أخيه الحسين بن المتوكل، فإن حسينًا هذا متهم بالفعل، بل كذبه أخوه محمد، وقد مرت ترجمته في هذا البحث المتواضع، وفيها قال الشيخ الألباني: «**اتهمه أهله الأقربون**، فقال أخوه محمد بن أبي السري: لا تكتبوا عن أخي، **فإنه كذاب**».

ومما يؤكد ذلك: أن الشيخ نفسه قال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ١١٣): «محمد بن المتوكل العسقلاني فيه ضعف من قبل حفظه»، فضعفه تضعيفًا خفيفًا ولم يُوَهِّه. والله أعلم.

٥٥٦- (تمييز) محمد بن مُجيب، بالجيم، وزن مُطيع، الثقفي، الكوفي الصائغ، نزيل بغداد، متروك، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٥٧)**: «**كذَّاب عدو الله** كما قال ابن معين وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث»».

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٢٢٤): «**الكذَّاب**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١٢/ ٢٤٦).

٥٥٧- (ر) محمد بن مرداس الأنصاري، البصري، مقبول، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١١/ ٥٣٧): «**روى عنه جمع من الثقات والأئمة، منهم البخاري** في «جزء القراءة»، **وذكره** ابن حبان في «**الثقات**». وأما أبو حاتم فقال: (مجهول)!».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٦٤١-٦٤٢) متعقبًا الهيثمي**: «... فإعلاله به أولى من إعلاله بشيخ البزار محمد بن مرداس **بدعوى أنه مجهول، فقد روى عنه جمع من الحفاظ**، منهم البخاري في «جزء القراءة»، وقال ابن حبان في «ثقاته» (٩/ ١٠٧): **(مستقيم الحديث)**»[2].

---

(١) ينظر «تاريخ ابن معين (دوري)» (رقم ٤٥٢٢)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٩٦).

(٢) وقال البزار في «مسنده» (١٣/ ٥٠٤ - رقم ٧٣٣٤): «ومحمد بن مرداس **ليس به بأس، صدوق**».

قلت -فواز-: وهو من شيوخ البزار الذين أكثر عنهم في «المسند»، فهو من

- وانظر: «الصحيحة» (٦/ ٤٦٢).

٥٥٨- (خت م ٤) محمد بن مسلم الطائفي، واسم جده سوس، وقيل: سوسن، بزيادة نون في آخره، وقيل: بتحتانية بدل الواو فيهما، وقيل: مثل حنين، صدوق يخطئ من حفظه، من الثامنة، مات قبل التسعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٦٦٨)**: «قال الحافظ في «التقريب»: «صدوق، يُخطئ من حفظه».

وذكر أيضًا أنه من رجال مسلم، **فأوهم أنه احتج به! وليس كذلك**، فقد ذكر في أصله «تهذيب التهذيب» أنه ليس له في (م) إلا حديث واحد متابعة».

٥٥٩- (ق) محمد بن موسىٰ بن أبي نُعيم الواسطي، (وقد ينسب إلىٰ جده)، الهُذلي، صدوق، لكن طرحه ابن معين، من العاشرة، مات سنة ثلاث وعشرين، وقد رویٰ عنه أبو داود خارج السنن.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد هذا**: «قلت: وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات معروفون، وطَرحُ ابن معين لمحمد بن أبي نعيم لا يُلتفتُ **إليه بعد توثيق أحمد**

=

العارفين به وبحديثه، وخفي هذا النقل العزيز علىٰ الحافظين المزي وابن حجر فلم يذكراه في «تهذيبيهما»، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

وقال الحافظ الذهبي في «الميزان» (٤/ ٢٦٣): «وذكره ابن حبان في الثقات **فأصاب**».

وأبي حاتم إياه»[١].

٥٦٠- (ع) محمد بن ميمون المروزي، أبو حمزة السكري، ثقة فاضل، من السابعة، مات سنة سبع أو ثمان وستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦٠-٦١)**: «**قلت**: واسم أبي حمزة محمد بن ميمون، وهو ثقة فاضل محتج به في «الصحيحين» كما في «التقريب»، **لكن فيه كلام يسير**، فقال النسائي: «لا بأس به إلا أنه كان قد فقد بصره في آخر عمره، فمن كَتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد».

وذكره ابن القطان الفاسي فيمن **اختلط** كما في «التهذيب».

وقال أبو حاتم: «**لا يحتج به**» كما في «الميزان».

قلت -الألباني-: فمثله يحتج به -إن شاء الله تعالىٰ- إذا لم يخالف، **وأما مع المخالفة فلا»**[٢].

---

(١) قال ابن أبي حاتم: «سمعت أحمد بن سنان يقول: محمد بن موسىٰ بن أبي نعيم **ثقة صدوق**». وقال: «سألت أبي عنه فقال: **صدوق**». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٧٥). وقال ابن عدي: «**وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات**».

ينظر: «الجرح» (٨/ ٨٣)، «الكامل» (٩/ ٣٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٨٦).

(٢) وقال الإمام أحمد في رواية ابن هانئ -كما في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٧٥٤)-: «كان قد ذهب بصره، وكان ابن شقيق قد كتب عنه وهو بصير، قال: وابن شقيق أصح حديثًا ممن كتب عنه من غيره». وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ١٥): «**ليس بالقوي**». ثم قال في (١٩/ ٢٢٥): «**ثقة**».

ينظر: «الجرح» (٨/ ٨١)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢٨١)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٩٠).

٥٦١- (ق) محمد بن نُعيم بن المُجمِر المدني، مجهول الحال، من السابعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٣/ ٧٩٠-٧٩١): «هو مجهول -كما قال أبو حاتم، وتبعه الذهبي في «المغني»-.

وأما الحافظ فقال في «التقريب»: «**مجهول الحال**».

وكأن ذلك لأنه ذكر في «التهذيب» أنه روىٰ عنه الواقدي وإسماعيل بن داود بن مخراق وإسماعيل بن أبي أويس.

والواقدي وابن مخراق متروكان، فهل يَخرج شيخهما بروايتهما مع ابن أبي أويس من جهالة العين؟ **ذلك ما لا أظنه**، ولا أعلم إن كان أحد تعرض لهذا البحث فيما أذكر...

والخلاصة: أن محمد بن نعيم هذا لم يرو عنه ثقة إلا إسماعيل بن أبي أويس، **فهو مجهول**».

٥٦٢- (ت عس فق) محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبو عبد الله بن أبي فروة الرّهاوي، ليس بالقوي، من التاسعة، مات سنة عشرين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٢٦٧) عند حديث يرويه محمد هذا**: «وهذا **سند واهٍ** من أجل يزيد بن سنان، وابنه محمد، **وهو أشد ضعفًا من أبيه**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٤٦٢) عند حديث يرويه محمد هذا**: «وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**؛ محمد بن يزيد بن سنان وأبوه ضعيفان، **والابن**

أشد ضعفًا من أبيه»[1].

٥٦٣- (ت ق) محمد بن يعلىٰ السلمي، أبو ليلىٰ الكوفي، لقبه زُنبور، بضم الزاي والموحدة بينهما نون ساكنة وآخره راء، ضعيف، من التاسعة، مات بعد المائتين.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (١/ ٥٦٨): «**متروك**».

- **وقال في** «الضعيفة» (٢/ ٢٣٤) و(٥/ ٢٤١): «**ضعيف جدًّا**».

- **وقال في** «الضعيفة» (٦/ ٥٠٤): «**ضعيف جدًّا**، قال البخاري: «**ذاهب الحديث**». وقال أبو حاتم: (**متروك الحديث**)»[2].

---

(١) قال البخاري: «أبو فروة مقارب الحديث، **إلا أن ابنه محمدًا يروي عنه مناكير**». وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: ليس بالمتين هو **أشد غفلة من أبيه**»، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «أبو فروة الجزري ليس بشيء، **وابنه ليس بشيء**». وقال الترمذي: «**ولا يتابع محمد بن يزيد علىٰ روايته وهو ضعيف**»، وقال الدارقطني: «**ضعيف**». وقال النسائي: «**ليس بالقوي**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٢٨)، «الجامع» (٢٩١٨)، «سؤالات الآجري» (١٨١٣)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣١٢).
واقتصر الشيخ في مواطن كثيرة من كتبه علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.
انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (٦/ ٨٦) (٧/ ٩٣٣)، «الضعيفة» (٦/ ١٩٢، ٣٩٧) (١٢/ ٧٠).

(٢) وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال الساجي: «**منكر الحديث**»، وقال العجلي: «كتبت عنه **وترك الناس حديثه**»، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ، حتىٰ يجيء بما يحدث به مقلوبًا، فإذا سمعه مَن الحديث صناعته علم أنه **معمول أو مقلوب**، =

٥٦٤- (د) محمد بن يونس بن موسىٰ بن سليمان الكديمي، بالتصغير، أبو العباس السامي، بالمهملة، البصري، ضعيف، ولم يثبت أن أبا داود روىٰ عنه، من صغار الحادية عشرة، مات سنة ست وثمانين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ١٣٦): «قال ابن عدي: قد اتهم بالوضع.

وقال ابن حبان: لعله وضع أكثر من ألف حديث، وكذَّبه أبو داود وموسىٰ بن هارون والقاسم بن المطرز.

وقال الدارقطني: (يُتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يَخبر حاله)».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٢٠٩): «قال الحافظ: «ضعيف». كذا قال! وهو أسوأ مما ذكر، فقد قال ابن عدي: «قد اتهم الكديمي بالوضع».

ونحوه قول الدارقطني: «يُتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يَخبر حاله». وقال ابن حبان: (لعله وضع أكثر من ألف حديث)».

- وقال في «الضعيفة» (١/ ٤٩٤): «وضاع مشهور».

- وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٢٨٤): «وهو كذاب وضَّاع».

=

فلا يجوز الاحتجاج به فيما خالف الثقات من الروايات ولا فيما انفرد وإن لم يخالف الأثبات»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «متروك».

ينظر: «الجرح» (٨/ ١٣٠)، «ضعفاء العقيلي» (٥/ ٤١٩)، «الكامل» (٩/ ٣٧٦-٣٧٧)، «المجروحين» (٢/ ٢٧٧-٢٧٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣١٧).

- **وقال في** «الضعيفة» (١٤/ ١٠٨٣): «.. (محمد بن يونس الكديمي)، من المتروكين، وقد كذَّبه غير واحد من الحفاظ، **وألان القول فيه ابن حجر،** فقال في «التقريب»: (ضعيف)»[1]!

- وانظر: «ضعيف الجامع/ هامش» (١/ ٦٣).

٥٦٥- (ق) الماضي بن محمد بن مسعود الغافقي، أبو مسعود المصري، كاتب المصاحف، ضعيف، من التاسعة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٢٦٨-٢٦٩) عند حديث يرويه الماضي هذا:** «وهذا سند واهٍ، وله علتان:

الأولىٰ: ضعف ليث بن أبي سليم.

والأخرىٰ: الماضي بن محمد وهو مجهول، **منكر الحديث** كما تقدم[2]».

- **وقال في «الضعيفة»** (١/ ٧٠٣): «قال ابن عدي: «مصري، **منكر الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ولا أعلم روىٰ عنه غير ابن وهب»**.

---

(١) وقال ابن عبد الهادي: «**متهم بالكذب ووضع الحديث**».
ينظر: «سؤالات الآجري» (١٨٥٦)، «الكامل» (٩/ ٤٢٨)، «المجروحين» (٢/ ٣٣٢)، «سؤالات حمزة» (٧٤)، «سؤالات الحاكم» (١٧٣)، «الصارم المنكي» (٢٨٦)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٢٠-٣٢٣).

(٢) انظر: «الضعيفة» (١/ ٢٦٧).

وقال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٤٢) عن أبيه: «لا أعرفه، والحديث الذي رواه باطل». وهو منكر الحديث؛ كما قال ابن عدي»[1].

٥٦٦- (خت د ت ق) مبارك بن فَضَالة، بفتح الفاء وتخفيف المعجمة، أبو فَضَالة البصري، صدوق يدلس ويُسَوِّي، من السادسة، مات سنة ست وستين علىٰ الصحيح.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٩٥٠-٩٥٢) بعد أن نقل حكم الحافظ في مبارك هذا: «قوله فيه: (ويسوّي) خطأٌ -لعله سبق قلم- والصواب الاقتصار علىٰ قوله فيه (يدلِّس) وذلك لأمرين:

الأول: أن هذا الذي اتفق عليه الحفاظ الذين رموه بالتدليس، مثل يحيىٰ بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وأبي داود، وأبي زرعة وغيرهم، وكلهم قالوا: «إذا قال: «حدثنا» فهو ثبتٌ، أو ثقة».

وقال يحيىٰ، وعبد الرحمن بن مهدي -واللفظ له-: «لم نكتب لـ (المبارك) شيئًا إلا شيئًا يقول فيه: سمعت الحسن».

وقد ذكرت بعض أقوالهم هناك، وهذا التدليس هو الذي يسميه الحافظ في «طبقات المدلسين» بتدليس الإسناد، وهو المراد عندهم عند الإطلاق،

(١) وقال الدارقطني: «والماضي هذا يحدث بالأباطيل». وقال الذهبيُّ في «الكاشف»: «فيه جهالة وله ما ينكر».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٤٢)، «الكامل» (١٠/ ٣٩-٤٠)، «تعليقات الدارقطني علىٰ (المجروحين) لابن حبان» (ص ١٧٩).

وهو أن يسقطَ منه شيخه.

وأما تدليس التسوية فهو يصنع ذلك لشيخه -كما في «الطبقات»- مسقِطًا شيخ شيخِه، وقد اشتهر بهذا النوع من التدليس الوليدُ بن مسلمٍ تلميذُ الإمام الأوزاعي، فكان يسقطُ من إسناده شيخَ الأوزاعيّ، وقد يغفلُ عن هذا النوع من التدليس بعضُ المعاصرين فيمشِّي حديثه إذا صرَّح بالتحديث عن شيخه! وضربت عليه مثلًا في الاستدراك برقم (١٠)، فراجِعه، ونبَّهت علىٰ تدليس الوليد هذا في أكثرَ من حديث تقدَّم (٢٥٦، ٢٦٥، ٣٠٢).

والمقصود أن هذا النوع من التدليس **لم أرَ أحدًا من المتقدمين** رمىٰ به (المبارك).

وأما قول الإمام أحمد فيه: «يقولُ في غير حديثٍ عن الحسن: حدثنا عمران بن حصين»، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك كما في «الميزان»، قال الحافظ في «التهذيب»: «يعني أنه يصرِّحُ بسماع الحسنِ من هؤلاء (يعني عمران وغيره)، وأصحاب الحسن يذكرونه بالعنعنة»؛ هذا كل ما جاء في ترجمة (المبارك) مما يمكن أن يكون مستندَ الحافظ في رميه إياه بتدليس التسوية، وهو -كما ترىٰ- لا صلة له به مطلقًا، بل هو نقيضه تمامًا، فإن الحسن -وهو البصريُّ- معروفٌ بالتدليس، فإذا عنعن عن عمران أو غيره، احتمل أن يكون بينهما راوٍ أسقطه الحسن، فإذا صَرَّح (المبارك) بتحديث الحسن فيكون قد أوصله، فهذا نقيض تدليس التسوية تمامًا كما هو ظاهرٌ جليٌّ.

وغاية ما يستفاد من قول أحمد هذا رميُ (المبارك) بالخطأ في تصريحه

بالتحديث بين الحسن وعمران مخالفًا في ذلك الثقات، وإن مما لا شك فيه أن (المبارك) في حفظه ضعفٌ، ولذلك نزل حديثه من مرتبة الصحيح إلىٰ مرتبة الحسن، بشرط التصريح بالتحديث طبعًا، ولذلك قال الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»: «لم يبلغ حديثه درجة الصحة».

وقال في «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٢٨٤): «قلت: هو حسنُ الحديث، ولم يذكره ابن حبَّان في «الضعفاء»، وكان من أوعية العلم».

والخلاصة: أن الحافظ وَهِمَ في وصف (المبارك) بتدليس التسوية، وأن الرجل إذا صرح بالتحديث عن شيخه فهو حسنُ الحديث، والله أعلم».

- وانظر: «الضعيفة» (١٣/ ١٠٨٣).

٥٦٧- (ع) مبشِّر، بكسر المعجمة الثقيلة، ابن إسماعيل الحلبي، أبو إسماعيل الكلبي مولاهم، صدوق، من التاسعة، مات سنة مائتين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٣٦٦) و«الضعيفة» (١١/ ٣٨):** «**ثقة** من رجال الشيخين».

- **وقال** في «الصحيحة» (٧/ ١٠٤٥): «**ثقة**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٥٨٨-٥٨٩) تعليقًا علىٰ قول الهيثمي «رواه الطبراني، وفيه مبشر بن إسماعيل، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه البخاري وغيره»**: «قلت -الألباني-: وفي هذا الإعلال نظر من وجوه:

الأول: إعلاله بمبشر -وهو الحلبي- ليس بشيء، **لأنه ثقة**؛ كما قال الذهبي وغيره، ومن رجال الشيخين، إلا أن البخاري روىٰ له متابعة.

الثاني: قوله: «ضعفه البخاري وغيره»، فهو بالنسبة للبخاري وهم محض!

لأنه ليس له أصل في شيء من كتب الرجال التي هي من مراجعه، وأوسعها «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، **والأئمة علىٰ توثيقه**، كابن معين كما تقدم عنه هو وأحمد وغيرهما، ولم يضعفه أحد غير ابن قانع، وقوله غير مقنع، لأنه كان اختلط..

وإذا عرفت ذلك فقوله: «... وغيره» قد يشعر أن هناك مضعِّفين غير ابن قانع، ولا سيما إذا نظر إلىٰ قوله بعد توثيق ابن معين: «وغيره»؛ فإنهم جمع، فتأمل! وقد أشار الذهبي في «الميزان» إلىٰ رد تضعيف ابن قانع بقوله في مبشر: «صدوق عالم مشهور، تُكُلِّمَ فيه بلا حُجَّةٍ، خرَّج له البخاري مقرونًا».

وقوله: «مقرونًا» ليس دقيقًا، لأن البخاري إنما روىٰ له في الحديث (١١٥٢) متابعة وهذا مما استفدته من الحافظ في «مقدمة الفتح» (ص ٤٤٣) فإنه قال متعقبًا الذهبي في قوله: «تكلم فيه بلا حجة»، قال الحافظ: (كذا قال! ولم يذكر من تَكَلَّم فيه، **ولم أر فيه كلامًا لأحد من أئمة الجرح والتعديل**، لكن قال ابن قانع في «الوفيات»: إنه ضعيف. وابن قانع ليس بمعتمد..)»[1].

---

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: «بل: ثقة، فقد وثقه ابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن سعد، وزاد: **كان مأمونًا**، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في

٥٦٨- (د س) المثنىٰ بن عبد الرحمن الخزاعي، مستور، من الثالثة.

- **قال الألباني في هامش «رياض الصالحين» (ص٣٢٢)**: «مجهول كما قال ابن المديني».

- **وقال في «الإرواء» (٧/ ٢٦)**: «المثنىٰ هذا، أورده الذهبي نفسه في «الميزان» وقال: «لا يعرف، تفرد عنه جابر بن صبح، قال ابن المديني: مجهول». ولهذا قال الحافظ في «التقريب»: (مستور)»[1].

٥٦٩- (د س) مجالد بن عوف أو عوف بن مجالد، حجازي، صدوق، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧٠٩-٧١١) عند حديث يرويه مجالد هذا**: «وهذا إسناد حسن أيضًا لولا أن مجالدًا هذا لم يوثقه غير ابن حبان (٧/ ٢٩٦) ...

ولولا ذلك لكان من الواضح القول بأن الخطأ من مجالد بن عوف لما عرفت من جهالته»[2].

=

«الثقات»...». وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ الدارمي» (٧٦٠)، «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٤٧١)، «الثقات» (٩/ ١٩٣)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٤٣).

(١) ينظر: «تحرير التقريب» (٣/ ٣٤٦/ ٦٤٧٢)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٤٧).

(٢) روىٰ عنه أبو الزناد، وقال: «كان امرأ صدق ما علمت»، وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الذهبي: «لا يعرف، تفرد عنه أبو الزناد وأثنىٰ عليه».

=

٥٧٠- (د س ق) مجيبة، بضم أوله وكسر الجيم بعدها تحتانية ثم موحدة، أبو مجيبة الباهلي، وقيل: هي امرأة (ق) من الصحابة، بحديث في الصوم (س).

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢٨٣) عند حديث يرويه مجيبة هذا: «إسناده ضعيف؛ **لجهالة** مجِيبة الباهلية، وقيل: مجيبة الباهلي، وقيل غير ذلك. قال الذهبي: «**غريب لا يعرف**»... وهي **مجهولة**. لم يرو عنها غير أبي السلِيل»[(١)].

٥٧١- (د س) محبوب بن موسىٰ، أبو صالح الأنطاكي الفرّاء، صدوق، من العاشرة، لم يصحَّ أن البخاري أخرج له، مات سنة إحدىٰ وثلاثين، وله ثمانون.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨٧٨)، وفي «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٥٨) و(٧/ ٣١٩، ٣٢٩، ٣٦٩، ٣٨١): «ثقة»[(٢)].

=

ينظر: «الثقات» (٧/ ٢٩٦)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٩)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥١).

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: **مجهول، تفرد أبو السّليل** ضريب بن نقير **بالرواية عنه** (أو عنها)، فلا يعرف إلا بهذا الحديث المضطرب، فكيف تصح الصحبة بمثل هذا؟».

ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٢١)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٢) قال أبو حاتم: «هو أحب إلي من المسيب بن واضح»، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «**ثقة** لا يلتفت إلىٰ حكاياته إلا من كتاب»، وقال العجلي: «**ثقة صاحب**

=

٥٧٢- (س ق) مُحَرَّر بن أبي هريرة، الدوسي، المدني، مقبول، من الرابعة، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز.

- قال الألباني في «الإرواء» (٤/ ٣٠١): «أورده ابن حبان في «الثقات» (١/ ٢٣٥) وقال: «روىٰ عنه الشعبي وأهل الكوفة».

قلت -الألباني-: وروىٰ عنه غيرهم من الكبار كالزهري وعطاء وعكرمة، فهو ثقة - إن شاء الله - فقول الحافظ فيه «مقبول» **غير مقبول!**»[1].

٥٧٣- (بخ مد ق) محرز بن عبد الله الجزري، أبو رجاء، مولىٰ هشام ابن عبد الملك، صدوق يدلس، من السابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٠٢) عند حديث يرويه محرز هذا: «وهذا **إسناد صحيح**، رجاله كلهم **ثقات معروفون**، وأبو رجاء اسمه محرز بن عبد الله الجزري؛ قال أبو داود: «**ثقة**».

وكذا **وثقه** أبو حاتم، وذكره ابن حبان في «**الثقات**» وقال: (كان يدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين فيه السماع عن مكحول وغيره)».

=

سنة». وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «متقن فاضل». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**». وقال الدارقطني وحده: «**صويلح ليس بالقوي**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٩)، «سؤالات الآجري» (١٧٧٦)، «الثقات» (٩/ ٢٠٥)، «سؤالات السلمي للدارقطني» (٣٣٠)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٥٩)، «التنكيل» (٢/ ٨٣-٨٤).

(١) وقال معاوية بن صالح: «سمعت يحيىٰ بن معين يقول في تسمية تابعي أهل المدينة ومحدثيهم: محرر بن أبي هريرة». «تاريخ دمشق» (٥٧/ ٧٥).

- **وقال في «الضعيفة» (٩/ ٤٤٠): «ثقة»**[1].

٥٧٤- (ت) مختار بن نافع التيمي، ويقال: العُكلي، أبو إسحاق التمَّار الكوفي، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ١١٣-١١٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق مختار هذا وضعَّفه جدًّا:** «والمختار بن نافع؛ قال النسائي وغيره: **«ليس بثقة»**.

وقال البخاري: **«منكر الحديث»**.

وقال ابن حبان: **«منكر الحديث جدًّا»**...

وأما الحاكم فقال: «صحيح على شرط مسلم».

فتعقبه الذهبي في الموضع الآخر، فقال: (كذا قال، **ومختار ساقط**، قال النسائي وغيره: **ليس بثقة)**».

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة يدلس، فقد روىٰ عنه جمع، ووثقه أبو حاتم، وأبو داود، والذهبي، وذكره ابن حبان في «الثقات»..».
قلت: وقال أبو داود مرة: **«ليس به بأس»**.
تنبيه: توثيق أبي حاتم، قد نقله عنه المزي، وأحال الدكتور بشار علىٰ «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٤٥)، فرجعت إليه، فلم أجده زاد علىٰ كلمة (شيخ)، وأستبعد أن يكون هذا راجع إلىٰ اختلاف النسخ، بدليل أن الحافظ ابن حجر -وهو من هو- لم ينقل هذا التوثيق في «تهذيبه» وقد رأىٰ نقل المزي له فلم يعبأ به.
ينظر: «سؤالات الآجري» (١٦٢٨)، «الثقات» (٧/ ٥٠٤)، «الكاشف»، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٦١).

- وقال في «الضعيفة» (١٠/ ٥٠٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق مختار هذا: «قلت: وهذا إسناد ضعيف جدًّا مسلسل بالعلل، وشرها المختار هذا -وهو ابن نافع التيمي التمار الكوفي-؛ قال البخاري: «منكر الحديث».

وكذا قال النسائي وأبو حاتم. وقال ابن حبان: (كان يأتي بالمناكير عن المشاهير؛ حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه المتعمد لذلك)»[1].

٥٧٥- (بخ س) مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلَّىٰ الأنصاري، الزرقي، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٨١٩-٨٢٢) عند حديث يرويه مروان هذا:** «قلت: وهذا موضوع؛ **المتهم به مروان بن عثمان**: روىٰ الخطيب عقب هذا الحديث بإسناده عن النسائي أنه قال: «ومن مروان بن عثمان حتىٰ يصدق علىٰ الله؟!». وقال أبو حاتم فيه: «ضعيف»...

والحديث قال الحافظ في ترجمة أم الطفيل من «الإصابة»: «أخرجه الدارقطني... ومروان متروك، قال ابن معين: ومن مروان حتىٰ يصدق».

كذا وقع فيه: (ابن معين).. وهو خطأ ذهني أو قلمي، والصواب: (النسائي)...

وجملة القول: أن إسناد هذا الحديث ضعيف جدًّا، والمتن بهذا

(١) وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم والساجي: «منكر الحديث».
ينظر: «الضعفاء الصغير» (رقم ٣٥٧) و«التاريخ الصغير» (٢/ ٩٣)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١١)، «المجروحين» (٢/ ٣٤٢)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٦٩).

اللفظ موضوع»[١].

٥٧٦- (م د ت س) المستمر بن الريَّان، بالتحتانية، الإيادي، الزهراني، أبو عبد الله البصري، ثقة عابد، من السادسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ١١٧) بعد أن أورد أثرًا عن أنس من طريق المستمر هذا، قال: (رأيت أنسًا...): «(تنبيه): تقدم في أثر أنس أن المستمر بن الريان رآه، فهذا يدل علىٰ أنه من صغار التابعين، فهذا **ينافي جعل الحافظ** إياه في «التقريب» من الطبقة السادسة، **فحقه أن يجعله من الطبقة الخامسة**، لأنه يصدق عليه قوله في مقدمة «التقريب» بعد أن ذكر طبقات التابعين: «الخامسة: الطبقة الصغرىٰ منهم الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش»، ولأنه لا يصدق عليه قوله بعدها: «السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج».

لا يقال: لعل الحافظ لم يقف علىٰ رؤية المستمر لأنس، لأننا نقول: قد ذكر ذلك هو نفسه في «التهذيب»، **فلعله نسي ذلك**. والله أعلم».

٥٧٧- (د) مِسْحَاج، بكسر أوله وسكون ثانيه ثم مهملة وآخره جيم، ابن موسىٰ الضبي، أبو موسىٰ الكوفي، مقبول، من الخامسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٣٦٤): «وهذا إسناد **صحيح**، رجاله رجال الصحيح؛ غير المسحاج بن موسىٰ، **وهو ثقة**».

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٧٢)، «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣١٣).

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٦٥٢، ٦٥٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق مسحاج هذا:** «أخرجه الإمام أحمد (٣/ ١١٣): حدثنا أبو معاوية حدثنا مسحاج الضبي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره.

قلت: وهذا **إسناد صحيح** ثلاثي من ثلاثيات أحمد -رحمه الله تعالىٰ-...

وإذا عرفت معنىٰ الحديث وأنه ليس فيه ما زعمه ابن حبان من تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافر، سقط قوله: أن الحديث منكر، وأن راويه مسحاج لا يحتج به، ولاسيما **وقد وثقه من هو أعلىٰ كعبًا منه في هذا الفن،** فقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه (٤/ ١/ ٤٣٠) أن يحيىٰ بن معين قال فيه: ثقة. وقال أبو زرعة: **لا بأس به،** وفي «الميزان» و«التهذيب» عن أبي داود أنه قال أيضًا: **ثقة**»[1].

٥٧٨- (تمييز) مسلم بن سالم الجهني، بصري، كان يكون بمكة، ضعيف، ويقال فيه: مسلمة، بزيادة هاء.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٨/ ١٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق مسلم هذا:** «قلت: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا،** مسلم بن سالم وهو الجهني، قال أبو داود: (**ليس بثقة**)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٥٢١):** «**ضعيف جدًّا،** قال أبو داود:

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣٠)، «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٤٤٢-٤٤٣)، «تحرير التقريب» (٣/ ٣٦٧/ ٦٥٩٧).

(ليس بثقة)»[1].

- وانظر: «دفاع عن الحديث النبوي» (ص١٠٦-١٠٧).

٥٧٩- (م) مسلم بن قَرَظة، بفتحات والظاء معجمة، الأشجعي، ابن أخي عوف بن مالك، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٧-١٨): «روىٰ عنه ثلاثة من الثقات:** رزيق بن حيان، وربيعة بن يزيد، ويزيد بن يزيد بن جابر؛ كما في «تاريخ البخاري» (٤/ ١/ ٢٧٠-٢٧١) وساق له هذا الحديث، و«جرح ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ١٩٢)، و«ثقات ابن حبان» (٥/ ٣٩٦)، و«تاريخ ابن عساكر» (١٦/ ٤٨٢)، ولذلك جزم الذهبي في «الكاشف» بأنه «**ثقة**»، وصحح حديثه هذا مسلم وأبو عوانة وابن حبان، وكذلك البيهقي بإقراره لتصحيح مسلم، ثم هو إلىٰ ذلك من كبار التابعين المشهورين؛ كما يدل علىٰ ذلك أقوال مؤلفي «الطبقات»؛ فقد روىٰ ابن عساكر عن ابن سعد أنه أورده في (الطبقة الثانية) من تابعي الشام، وعن أبي زرعة الدمشقي أنه ذكره في الطبقة التي تلي أصحاب النبيﷺ وهي العليا. وهكذا قال يعقوب الفسوي في «المعرفة» (٢/ ٣٣٣).

وقد احتج أحمد في عدم جواز الخروج علىٰ الأئمة بهذا الحديث، وذكر أنه جاء من غير وجه كما رواه عنه الخلال في «السنة» (١- ٣/ ١٢٩- تحقيق الزهراني)».

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤١٠).

- وقال في «الصحيحة» (٢/ ٧١١- قسم الاستدراكات) وهو يرد على حسان عبد المنان في تجهيله لمسلم بن قرظة هذا: «وجَهِل أن إخراج هؤلاء الثلاثة له في «صحاحهم» إنما هو منهم توثيق له، أعني: مسلمًا وابن حبان وأبا عوانة، كما أنه تجاهل إيراد ابن حبان إياه في «الثقات» (٥/ ٣٩٦)، وجزم الذهبي في «الكاشف» بأنه ثقة، ولذلك لم يسع شيخه شعيبًا الأرناؤوط إلا أن يقول في تعليقه على «الإحسان» (١٠/ ٤٤٩): «إسناده قوي على شرط مسلم»، وكيف لا والرجل تابعي مشهور كما قال البزار؟!

وذكره يعقوب بن سفيان في الطبقة العليا من تابعي أهل الشام في كتابه «المعرفة» (٢/ ٣٣٣)، ونحوه ما في «تاريخ ابن عساكر» (١٦/ ٤٨٢) عن أبي زرعة الدمشقي أنه ذكره في الطبقة التي تلي أصحاب النبي ﷺ وهي العليا... كل هذا قالوه في ابن قرظة وحديثه، والرجل يعله بجهالته!».

٥٨٠- (ت ق) مسلم بن كيسان الضبي، الملائي البرَّاد الأعور، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف، من الخامسة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٣/ ٣٩٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق مسلم هذا: «**قلت**: وهذا سند **ضعيف جدًّا**، مسلم هذا هو ابن كيسان الكوفي الملائي وهو **ضعيف جدًّا**، قال ابن معين: «**ليس بثقة**». وقال البخاري: «يتكلمون فيه»، وقال في موضع آخر: «**ذاهب الحديث لا أروي عنه**». وقال النسائي: (**متروك**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٤٧٣) بعد أن نقل عن الحاكم تصحيح**

حديث لمسلمٍ هذا: «ورده الذهبي بقوله: «**قلت: مسلم تالف**»... وقال في «الضعفاء»: «**تركوه**». **وأما الحافظ**، فقال: (**ضعيف**)».

- **وقال في** «الضعيفة» (٥/ ٤٧٤): «**والأعور متروك**»[(١)].

- وانظر: «الضعيفة» (٩/ ٢٦٧) (١٠/ ١٣).

٥٨١- (د س ق) مسلم بن مِشكم، بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الكاف، الخزاعي، أبو عبيد الله[(٢)] الدمشقي، كاتب أبي الدرداء، ثقة مقرئ، من كبار الثالثة.

- **قال الألباني في** «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص٣٤٣) **بعد أن أورد حديثًا من طريق مسلم هذا:** «وأبو عبيد الله هو مسلم بن مشكم الذي سبق.

---

(١) وقال أحمد: «**لا يكتب حديثه**»، وقال الفلاس: «**منكر الحديث جدًّا**»، وقال ابن الجنيد والدارقطني: «**متروك**»، وقال الجوزجاني: «**غير ثقة**»، وقال الساجي: «**منكر الحديث**».

ينظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤٧٦)، «تاريخ ابن معين (دوري)» (٢/ ٥٦٣)، «الضعفاء» للنسائي (رقم ٥٦٨)، «أحوال الرجال» (٤٧)، «سؤالات البرقاني» (٤٩١)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤١٢).

(٢) قال أبو الأشبال الباكستاني: «كذا في «تهذيب الكمال»، وهو الصواب، راجع «الكنى» للدولابي (٢/ ٦٤)، وسيأتي عند المصنف في «الكنى» أيضًا.

وفي جميع الأصول التي عندي و«تهذيب التهذيب»: (أبو عبد الله)، وهو سهو من المصنف، والله أعلم».

واعلم أنه وقع هنا «أبو عبيد الله» بتصغير (عبيد)، وفي الذي قبله «أبو عبيدة» وفيما تقدم (٧٣٧) «أبو عبد الله» مكبرًا، وكذلك وقع في «التهذيب» و«التقريب»[١] وغيرهما، **والصواب الأول مصغرًا**، فقد أورد مسلمًا هذا الدولابي في «الكنىٰ» (٢/ ٦٤) في باب (من كنيته أبو عبيد الله)، وكذلك وقع في «الجرح والتعديل» (٤/ ١/ ١٩٤)، ومثله في «تاريخ البخاري» كما قال محققه اليماني».

٥٨٢- (م د س ق) مسلم بن هيصم العبدي، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الإرواء»** (٨/ ٣٦): «ومسلم بن هيضم[٢] لم يوثقه غير ابن حبان، **لكن روىٰ عنه ثلاثة من الثقات**، ثم هو تابعي، **فهو حسن الحديث** -إن شاء الله تعالىٰ-»[٣].

٥٨٣- (عخ د ت ق) مِشرح، بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وآخره مهملة، ابن هاعان المعافري، بفتحتين وفاء، المصري، أبو مصعب، مقبول، من الرابعة، مات سنة ثمان وعشرين.

---

(١) إلا أنه ذكره علىٰ الصواب في «الكنىٰ».

(٢) هكذا وقع في «الإرواء» بالضاد المعجمة، ووقع كذلك في بعض نسخ «التقريب» وكذا في «تهذيب التهذيب» علىٰ ما أفاده الشيخ نفسه في «صحيح أبي داود الكبير» (٧/ ٣٦٩)، ونبَّه هناك إلىٰ أنه تصحيف، والصواب أنه بالصاد المهملة كما في «التقريب» (طبعة أبي الأشبال وطبعة محمد عوامة)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٨)، و«الثقات» (٥/ ٣٩٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٤٧)، و«الكاشف».
وانظر: تعليق المعلمي علىٰ «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٧٤).

(٣) انظر: «تحرير تقريب التهذيب» (٣/ ٣٧٦/ ٦٦٥٠).

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٥٢١) بعد أن أورد حديثًا من طريق مشرح هذا: «**قلت**: وهذا **إسناد حسن**، رجاله ثقات علىٰ ضعفٍ في مشرح بن هاعان، كما بينت في «تيسير الانتفاع» **ردًّا** علىٰ قول الحافظ فيه: «**مقبول**»! وقد قال فيه ابن عدي: (**صدوق لا بأس به**)».

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٢٨٩): «مشرح بن هاعان **وثقه ابن معين وغيره**، وضعفه بعضهم، وهو **حسن الحديث عندي**، وقد وثقه جمع».

- وقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ١٤٨) بعد أن ذكر اختلاف أئمة الجرح والتعديل في مشرحٍ هذا وساق أقوالهم في ذلك: «ثم تبين أن كلام ابن حبان **لا يُنزِل حديثه عن مرتبة الحسن**، لأنه لما أورده في «الثقات» وقال: «يخطئ ويخالف»، **وقد وثقه جمع كابن معين وغيره**، وقول الحافظ: «مقبول» -بالمعنىٰ الذي نص عليه في المقدمة- **مرفوض**»[1].

---

(١) **ووثقه العجلي**، وابن القطان الفاسي، والذهبي في «الكاشف». وقال أحمد بن حنبل: «مشرح بن هاعان، **معروف**، وذكر جماعة رووا عنه من المصريين». ولما ذكر عثمان الدارمي توثيق ابن معين له تعقبه بقوله: «ومشرح **ليس بذاك، وهو صدوق**».

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «**يخطئ ويخالف**»، وقال في «المجروحين» (٢/ ٣٦٧): «روىٰ عن عقبة بن عامر أحاديث مناكير لا يتابع عليها، روىٰ عنه ابن لهيعة والليث وأهل مصر. والصواب في أمره ترك ما انفرد من الروايات والاعتبار بما وافق الثقات».

=

- وانظر: «الضعيفة» (٣/ ٤٢٧) و«الصحيحة» (٤/ ٣٧٧، ٥٠٧) و«النصيحة» (ص ١٨٨).

٥٨٤- (م ٤) مِصدَع، بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، أبو يحيىٰ الأعرج المعرقب الأجرد، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٣٣-٦٣٤): «وثقه مسلم بإخراجه** له في «صحيحه» كما تقدم، ووثقه ابن حبان وابن شاهين والعجلي، ثم تناقض ابن حبان فذكره في «الضعفاء» أيضًا! وخَفِيَ حاله علىٰ الحافظ، فقال: «مقبول»!

وأما الذهبي فقال في «الكاشف»: (صدوق)»[1].

٥٨٥- (د) مُطيع بن راشد البصري، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٥٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق مطيع هذا وحسَّن إسناده:** «قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: «وقال أبو داود: أثنىٰ عليه شعبة».

قال في «عون المعبود»: «فدلالة شعبة لزيد علىٰ مطيع بن راشد لأخذ

=

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣١-٤٣٢)، «تاريخ ابن معين/ دارمي» (٧٥٥)، «ثقات العجلي» (١٥٧٦)، «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٠٤)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٢٥-٤٢٦).

(١) ينظر: «ثقات العجلي» (١٥٧٧)، «الثقات» لابن شاهين (١٤٠٧)، «المجروحين» (٢/ ٣٧٩).

الحديث منه تدل علىٰ أن شعبة كان **حسن الرأي** في مطيع بن راشد، وإلا لم يدل علىٰ من كان مستور الحال وضعيفًا عنده. قال السيوطي: قال الشيخ ولي الدين: ومطيع بصري.

قال الذهبي: إنه لا يعرف، لكن قال زيد بن الحباب: إن شعبة دلَّه عليه، **وشعبة لا يروي إلا عن ثقة، فلا يدل إلا علىٰ ثقة**، وهذا هو المقتضي لسكوت أبي داود عليه. انتهىٰ».

قلت -الألباني-: ويؤيد ذلك ما نقلناه آنفًا عن «التهذيب» من ثناء شعبة عليه... وقال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٥٠): «**إسناده حسن**». والله ﷻ أعلم»[١].

٥٨٦- (خ د ت س) معاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري، الزُّرقي، المدني، صدوق، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٧٤٠)**: «**فيه نظر**، فإنه لم يوثقه غير ابن حبان، وحكىٰ أبو الفتح الأزدي عن عباس الدوري عن ابن معين أنه قال فيه: «**ضعيف**».

قال الأزدي: «**ولا يحتج بحديثه**»، كما في «التهذيب».

وقد روىٰ عنه جمع، ولم يذكر فيه البخاري في «التاريخ» وابن أبي حاتم في كتابه جرحًا ولا تعديلًا، فهو **مجهول الحال** إن لم يكن ضعيفًا.

(١) ينظر: «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٤٣).

وأما الحافظ فقال: (صدوق)»[١]!

٥٨٧- (ت ق) معاوية بن يحيىٰ الصدفي، أبو روح الدمشقي، سكن الري ضعيف وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري، من السابعة.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١/ ٢٦٢-٢٦٣): «**ضعيف جدًا**، قال ابن معين: «**هالك** ليس بشيء».

وقال أبو حاتم: «**ضعيف، في حديثه إنكار**».

وقال النسائي: «**ليس بثقة**».

وقال الحاكم أبو أحمد: «يروي عنه الهقل بن زياد عن الزهري أحاديث **منكرة شبيهة بالموضوعة**».

وقال الساجي: «**ضعيف الحديث جدًا**».

وهكذا باقي أقوال الأئمة كلها متفقة علىٰ تضعيفه ليس فيهم من وثقه..».

- **وقال في** «الضعيفة» (١/ ٢٧١، ٢٨٨): «**ضعيف جدًا**»[٢].

---

(١) وقال الإمام أحمد: «**لا بأس به**». وقال الذهبي: «**ثقة**».

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (رقم ٢٩٥)، «تاريخ ابن معين/ الدوري» (٥١٣٤)، «الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٢١)، «تاريخ الإسلام» (٧/ ٢٦٠)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٤٨).

(٢) وقال أحمد بن حنبل: «**تركناه**»، وقال أبو زرعة: «**ليس بقوي. أحاديثه كلها مقلوبة** ما حدث بالري، والذي بالشام أحسن حالًا»، وقال الجوزجاني: «**واهي**

٥٨٨- (خ م خد س ق) معبد بن كعب بن مالك الأنصاري، السلمي -بفتحين-، المدني، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٣٤٦) عند حديث يرويه معبد هذا: «قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات»[1].

٥٨٩- (د س) معروف بن سويد الجذامي، أبو سلمة المصري، مقبول، من السابعة، مات سنة خمسين تقريبًا.

=

الحديث»، وقال النسائي مرة: **«متروك الحديث»**.

وقال ابن عدي بعد أن ساق له عدة روايات مما أنكر عليه: «وهذه الأحاديث التي أمليت غير محفوظة ولمعاوية غير ما ذكرت، عن الزهري وغيره. **وعامة رواياتها فيها نظر**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨٣-٣٨٤)، «الضعفاء» للنسائي (٥٦١)، «أحوال الرجال» (رقم ٢٩٨)، «الضعفاء» للعقيلي (٥/ ٤٧٩)، «الكامل» (٩/ ٦٦٣-٦٦٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٤٦٦).

قلت: وفي «الإرواء» (٥/ ٢٣) و«الصحيحة» (٥/ ٦٢١) و«الثمر المستطاب» (١/ ١٥٤) اقتصر الشيخ على تضعيفه فقط، مستشهدًا في ذلك بكلام الحافظ.

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «**بل: ثقة، فقد روىٰ عنه جمع، ووثقه العجلي**، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروىٰ له البخاري ومسلم في «صحيحيهما»، ولا نعلم فيه جرحًا».

قلت: قال ابن هانئ: وسمعته يقول (يعني أبا عبد الله): آل كعب بن مالك، **كلهم ثقات**، كلٌّ مرويٌّ عنه الحديث.

ينظر: «سؤالات ابن هانئ» (٢١٥٢)، «الثقات» لابن حبان (٥/ ٤٣٢)، «الثقات» للعجلي (١٦٠١).

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٢٦): «معروف هذا وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جماعة من الثقات»[١].

٥٩٠- (ق) معروف بن عبد الله الخيَّاط، أبو الخطاب الدمشقي، ضعيف، من الخامسة، وكان مُعمَّرًا، عاش مائة وثلاثين سنة أو أزيد.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦٦٣)**: «وقال[٢] في ترجمة عمر بن حفص الدمشقي: «أعتقد أنه وضع علىٰ معروف الخياط أحاديث، كما سيأتي في ترجمة معروف، وقد زعم أنه بلغ مائة وستين سنة».

وأقره الحافظ في الترجمتين، **ولكنه وهم** في ترجمة معروف فذكر فيها أنه بلغ مائة.. إلخ ما ذكره الذهبي في ترجمة عمر، **وبناء علىٰ وهمه هذا** قال في ترجمة معروف من «التقريب»: «وكان معمرًا عاش مائة و... » إلخ».

٥٩١- (خ ت س ق) معن بن محمد بن معن بن نضلة الغفاري، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٢٥٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق معن هذا**: «**قلت**: ورجاله ثقات رجال الشيخين[٣]، مع أن معنا والد

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

(٢) يعني: الذهبي في «الميزان» (٣/ ١٩٩).

(٣) هكذا نصَّ الشيخ علىٰ أن مسلمًا أيضًا أخرج لمعنٍ هذا، وهو رَحِمَهُ اللَّهُ تابع في ذلك للحافظ ابن حجر في «تهذيبه» و«تقريبه»، وهو وهمٌ منهما -رحمهما الله-، فإن مسلمًا لم يخرج له شيئًا، كما في «تهذيب الكمال» و«الكاشف».

محمد لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جمع من الثقات، وأخرج له الشيخان»[١].

٥٩٢- (ت) المغيرة بن سعد بن الأخرم الطائي، مقبول، من الخامسة، ووهم من خلطه بالذي قبله.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٤٦٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق المغيرة هذا: «**قلت**: وهذا **إسناد جيد**، رجاله كلهم **ثقات** رجال مسلم غير المغيرة بن سعد وهو ابن الأخرم الطائي، روى عنه جمع من الثقات، وقال العجلي: كوفي ثقة. وذكره ابن حبان في (الثقات)».

٥٩٣- (د) المغيرة بن فروة الثقفي، أبو الأزهر الدمشقي، ومنهم من قلبه، مشهور بكنيته، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٢١٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق المغيرة هذا: «وهذا إسناد صحيح... وبقية رجاله ثقات رجال البخاري غير المغيرة بن فروة، وقد وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات»[٢].

---

(١) قال الدارقطني: «**ثقة**»، وقال البزار: «**ليس به بأس**»، وقال الحافظ نفسه في «الفتح» (١/ ٩٤): «**مدني ثقة قليل الحديث**». ينظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم (٤٧٢)، «مسند البزار» (١٥/ ٢٩٧).

(٢) وقال العراقي -ردًّا على ابن القطان-: «**وليس بمجهول الحال**، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى عنه جماعة». «ذيل ميزان الاعتدال» (ص١٩٤).

٥٩٤- (ت) المفضل بن صالح الأسدي النخَّاس، بالخاء المعجمة، الكوفي، ضعيف، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٧-٨) عند حديث يرويه الحسن بن أبي جعفر الجفري وعبد الله بن داهر المتروكان: «قلت: لكنهما قد توبعا؛ فقد رواه المفضل بن صالح عن أبي إسحاق به. أخرجه الحاكم (٢/ ٣٤٣) و(٣/ ١٥٠) وقال: «صحيح علىٰ شرط مسلم»!

ورده الذهبي بقوله: «قلت: مفضل خرج له الترمذي فقط، ضعفوه». وقال في الموضع الآخر: «مفضل واهٍ».

قلت: يعني: **ضعيف جدًّا**؛ فقد قال فيه البخاري: «**منكر الحديث**». وقال ابن عدي: «أنكر ما رأيت له: حديث الحسن بن علي»... فمتابعته مما **لا يُستَشهد بها**»[1].

٥٩٥- (خ) مُقَدَّم، بوزن محمد، ابن محمد بن يحيىٰ بن عطاء بن مقدَّم الهلالي، المقدَّمي، الواسطي، صدوق ربما وهم، من العاشرة.

(١) وقال أبو حاتم: «**منكر الحديث**»، وقال ابن حبان: «**منكر الحديث**، كان ممن يروي المقلوبات عن الثقات حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه كان المتعمد لها من كثرته **فوجب ترك الاحتجاج به**». وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٣/ ١٦٣): «**واهٍ**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٣١٦-٣١٧)، «التاريخ الصغير» (٢٠٤٤)، «المجروحين» (٢/ ٣٥٦).

قلت: وفي «تمام المنة» (ص٤٠٣)، و«الصحيحة» (٦/ ١٩٨) وافق الشيخُ حكمَ الحافظ واستشهد به.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٧/ ٦٥): «ثقة كما قال البزار وغيره».

- **وقال في «الصحيحة»** (٣/ ١٩٥): «ثقة من شيوخ البخاري في صحيحه»[1].

٥٩٦- (سي) المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام، بزاي، الأسدي، الحِزامي، والد إبراهيم، مقبول، من الثامنة، مات سنة إحدىٰ وثمانين.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٧/ ٦٦٥-٦٦٦): «لم يوثقه غير ابن حبان (٧/ ٥١٨ و٩/ ١٧٦) وقال الحافظ: «مقبول»!

فأقول -الألباني-: بل هو **ثقة فاضل**، كما يظهر من ترجمته في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٤٤-٢٤٥)، وتوثيق ابن حبان إياه، **وكثرة الرواة الثقات عنه**، وفيهم بعض الحفاظ والفقهاء[2]، فراجع «تهذيب المزي» و(تيسير الانتفاع)».

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، فقد روىٰ عنه جمع من الثقات، منهم البخاري في «الصحيح»، ووثقه البزار والدارقطني، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال وحده: يغرب ويخالف».
ينظر: «مسند البزار» (١٧/ ٣٠٩)، «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٥٠٠)، «هدي الساري» (ص٤٤٥).

(٢) منهم: أشهب بن عبد العزيز، وأصبغ بن الفرج، وعبد الله بن وهب المصريون، ومصعب ابن عبد الله الزبيري رواي الموطأ وغيرهم.. انظر: «تهذيب الكمال» (٢٨/ ٥٠٣).
وأثنىٰ عليه الزبير بن بكار والخطيب كما في «تاريخ بغداد» في الموضع الذي أحال عليه الشيخ.

٥٩٧- (د س ق) مهاجر بن عمرو النبال، بنون وموحدة ثقيلة، شامي، مقبول، من الرابعة أيضًا.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٥٠) عند حديث يرويه مهاجر هذا:** «وهذا **إسناد شامي حسن**، رجاله ثقات، علىٰ كلام يسير في البَهرَاني، وقد توبع.

ومهاجر-والد عمرو- هو النَّبَّال الشامي، وثقه ابن حبان، **لكن روىٰ عنه جماعة من الثقات**».

- **وقال** في «جلباب المرأة المسلمة» (٢١٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق مهاجر هذا: «وهذا **إسناد حسن**، كما قال المنذري في «الترغيب» (٣/ ١١٢)، ورجال **إسناده ثقات** كما قال الشوكاني.

قلت -الألباني-: وهم من رجال البخاري غير المهاجر، وهو ابن عمرو الشامي... وقد وثقه ابن حبان (٥/ ٤٢٨) و(٧/ ٤٨٦)، وروىٰ عنه جماعة من الثقات».

٥٩٨- (ت س ق) مهاجر بن مخلد، أبو مخلد، ويقال: أبو خالد، مولىٰ البكرات، بفتح الموحدة والكاف، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٣٢٩-٣٣٠):** «قال ابن معين: «**صالح**». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الساجي: «**صدوق**».

وقال أبو حاتم: «**لين الحديث ليس بذاك، وليس بالمتقن، يكتب حديثه**».

قلت -الألباني-: فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن. والله أعلم»[1].

- وانظر: «الثمر المستطاب» (٢/ ٧٨٨).

٥٩٩- (بخ د ق) مهاجر بن أبي مسلم دينار الشامي، الأنصاري، مولىٰ أسماء بنت يزيد، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٢٨٤-٢٨٥) عند حديث يرويه مهاجر هذا:** «**قلت:** وهذا **إسناد جيد**، رجاله ثقات معروفون غير المهاجر -وهو ابن أبي مسلم الشامي الأنصاري- مولىٰ أسماء بنت يزيد، وقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم برواية جمع آخر من الثقات، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٢٥٥).

قلت: فمثله **يحتج به** في التابعين».

- **وقال في «الصحيحة» (٢/ ٤٦٦-٤٦٧) عند حديث يرويه مهاجر هذا:** «**قلت:** وهذا **إسناد جيد**، رجاله كلهم ثقات رجال «الصحيح» غير مهاجر وهو ابن أبي مسلم، **روىٰ عنه جماعة من الثقات** غير ابنه محمد هذا، **وذكره** ابن حبان في (الثقات)».

- وانظر: «الصحيحة» (٥/ ١٧٣)، وحاشية «جلباب المرأة المسلمة» (١٩٦).

---

(١) وقال العجلي (١٦٤٤): «بصري ثقة». وذكره ابن شاهين في كتاب «الثقات».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٦٢)، «الثقات» (٧/ ٤٨٦)، «إكمال تهذيب الكمال» (١١/ ٣٨١)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٣٢-٥٣٣).

٦٠٠- (د عس) مهنأ بن عبد الحميد، أبو شبل، بكسر المعجمة وسكون الموحدة، ويقال: أبو سهل البصري، ثقة، من كبار العاشرة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٣٩٣-٣٩٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق مهنأ بن يحيىٰ[1]: «.. وأما إعلال المناوي إياه بتدليس بقية، وجهالة مهنأ بن يحيىٰ؛ فمردود بأن بقية قد صرح بالتحديث في الطريقين، وأن مهنأ بن يحيىٰ ليس مجهولًا...

وإنما المجهول مهنأ بن عبد الحميد. ومع ذلك فقد وثقه أبو داود»[2].

٦٠١- (د س) موسىٰ بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٩٥) عند حديث يرويه موسىٰ هذا: «وقال النووي في «المجموع» (٣/ ١٧٤): «**إسناده حسن**»، **وهو كما قال،** فإن موسىٰ بن ابراهيم هذا وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة **وسط كما قال ابن المديني**».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ١٩٦) عند حديث يرويه

---

(١) وهو غير مهنأ بن عبد الحميد صاحب الترجمة.

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

قلت: روىٰ عنه الإمام أحمد وإسحاق بن منصور وغيرهما... **ووثقه** أبو داود وعلي بن مسلم الطوسي -كما في «الميزان» (٤/ ٣٩٤)-، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٠٤)، فيُستغرب من الشيخ كيف لم يوثقه!

موسىٰ **هذا**: «وهذا **إسناد حسن**، رجاله رجال مسلم غير موسىٰ بن إبراهيم -وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي-، **وهو حسن الحديث**، قال ابن المديني فيه: «**وسط**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له في «صحيحه»، وكذا شيخه ابن خزيمة كما يأتي، ولذا قال النووي في «المجموع» (٣/ ١٧٤): (**إسناده حسن**)»[1].

- وانظر: «صفة الصلاة/ الأصل» (١/ ١٦٧).

٦٠٢- (د عس ق) موسىٰ بن أيوب بن عامر الغافقي، بمعجمة وفاء ثم قاف، المصري، مقبول، من السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٣٨)**: «وثقه ابن معين[2] **وأبو داود وغيرهما**، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، فمن عجائب الحافظ في «التقريب» أنه قال فيه: «مقبول»! يعني لين الحديث إلا عند المتابعة،

---

(١) قال ابن المديني: «**كان صالحًا وسطًا**». ونقل الحافظ ابن رجب عن يحيىٰ بن معين أنه قال في موسىٰ هذا: «**ثبتٌ**»، وقال مرة: «**ليس به بأس**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «سؤالات عثمان بن أبي شيبة لابن المديني» (١٠٣)، «الثقات» (٥/ ٤٠٢)، «فتح الباري» لابن رجب (٢/ ٣٣٩)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٣٩).

(٢) لكن ضعَّف الإمامان يحيىٰ بن معين وعلي بن المديني رواياته عن عمِّه إياس بن عامر المرفوعة خاصة. انظر: «الضعفاء» للعقيلي (٥/ ٤٢٩)، «سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني» (رقم ٢٢٩).

وقال الحافظ ابن رجب في «الفتح» (٧/ ١٧٦): «موسىٰ، وثقة ابن معين وأبو داود وغيرهما، لكن ضعف ابن معين رواياته عن عمه المرفوعة خاصة».

وقال في عمّه[1]: «صدوق»! مع أنه لم يوثقه غير العجلي وابن حبان، ولم يرو عنه غير ابن أخيه»[2].

- وانظر: «الضعيفة» (١٢/ ٦٧٤).

٦٠٣- (د ق) موسىٰ بن جُبَير الأنصاري المدني الحَذَّاء، مولىٰ بني سلمة، نزيل مصر، مستور، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧٧١-٧٧٢)**: «روىٰ عنه جمع من **الثقات** منهم الليث بن سعد وبكر بن مضر وعمرو بن الحارث ويحيىٰ بن أيوب، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٥١) وقال: «يخطئ ويخالف». وقال الحافظ: «مستور».

قلت -الألباني-: والصواب قول الذهبي المتقدم: «**ثقة**» لرواية الجماعة عنه، وقد يكون له أخطاء كما يشير إليه قول ابن حبان المتقدم».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٤٤١)**: «ونحوه موسىٰ -وهو ابن جبر الأنصاري-، فقد قال فيه ابن القطان أيضًا: «لا يعرف حاله»، وقال الحافظ:

---

(١) وهو إياس بن عامر الغافقي، وقد سبق ذكره في كتابنا هذا برقم (٥٩).

(٢) وقال علي بن المديني: «كان ثقة، وأنا أنكر من أحاديثه أحاديث رواها عن عمه فكان يرفعها». وقال أبو داود: «مصري ثقة»، وقال يعقوب بن سفيان: «**ثقة**». وقال العجلي: «**مصري لا بأس به**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة فقيه**».
ينظر «تاريخ ابن معين (دوري)» (٥١٣٢)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (رقم ٢٢٩)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٥)، «سؤالات الآجري» (رقم ١٥٤٠)، «معرفة الثقات» (١٨١٣)، «تهذيب الكمال» مع تعليق الدكتور بشار (٢٩/ ٣٣).

«مستور»! مع أنه قد روىٰ عنه جمع كبير من الثقات، لكن قال ابن حبان في «ثقاته»: «ثقة يخطئ»! وهذا لا يضره، فهو وسط»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٣/ ١٢).

٦٠٤- (د) موسىٰ بن عامر بن عمارة بن خُريم الناعم، بالمعجمة، مصغر، وبالنون والمهملة، المري، أبو عامر بن أبي الهيذام، بفتح الهاء وسكون التحتانية ثم معجمة، الدمشقي، صدوق له أوهام، من العاشرة، مات سنة خمس وخمسين.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير»** (٨/ ٢٦١): «قال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة** مكثر عن الوليد».

وأما قول الحافظ: «صدوق له أوهام»! **فلا وجه له عندي**، لأن أحدًا لم يضعفه لا تصريحًا ولا تلويحًا، بل أشار ابن عدي - فيما رواه عن المؤلف[2]- إلىٰ جلالة قدره بقوله: «حديثه عن الوليد عن الأوزاعي يشبه حديث هِقلٍ».

وهِقل - بكسر أوله وسكون القاف - قال الذهبي: «**إمام مُفتٍ ثبت**».

ثم قال ابن عدي: (ومن لم يلحق هشامًا ودُحيمًا؛ كانوا يجعلونه عوضًا منهما)»[3].

---

(١) وقال البزار في «مسنده» (١٢/ ٢٤٨): «**ليس به بأس**».

(٢) يعني: أبا داود.

(٣) وقال الذهبي في «الميزان» (٤/ ٤٠٢): «**صدوق صحيح الكتب، تكلم فيه بعضهم بغير حجة**، ولا يُنكر له تفرده عن الوليد، فإنه أكثر عنه». وانظر: «تحرير التقريب» (٣/ ٤٣٣/ ٦٩٧٩).

٦٠٥- (س) موسىٰ بن عبد الله بن موسىٰ الخزاعي، أبو طلحة البصري، مقبول، من كبار الحادية عشرة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٤٥٢)**: «أبو طلحة الخزاعي من شيوخ النسائي، وقال: «**لا بأس به**»، وروىٰ عنه غيره من الثقات، **فلا أدري لم قنع الحافظ بقوله فيه**: «مقبول» ولم يوثقه!»[1].

٦٠٦- (ت ق) موسىٰ بن عُبيدة، بضم أوله، ابن نشيط، بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة، الربذي، بفتح الراء والموحدة ثم معجمة، أبو عبد العزيز المدني، ضعيف ولاسيما في عبد الله بن دينار، وكان عابدًا، من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ٢٥٩)**: «... وإن كان شيخه موسىٰ ابن عبيدة **ضعيفًا جدًّا** كما قال ابن كثير في «التفسير» (٣/ ١٤١)».

- **وقال في «الإرواء» (٥/ ٢٥٧)**: «**متروك**، قال الذهبي في «الضعفاء»: «ضعفوه، وقال أحمد: **لا تحل الرواية عنه**».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ١٦٦)**: «قلت:.. وهذا إسناد ضعيف من أجل موسىٰ بن عبيدة، **فإنه واهٍ**»[2].

---

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق».

ينظر: «مشيخة النسائي» (١٣٩).

(٢) قال الجوزجاني: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: **لا تحل الرواية عندي عنه**»، وقال أحمد مرة وأبو حاتم والساجي: «**منكر الحديث**»، وقال البخاري: «لم أخرج عن

٦٠٧- (د س ق) موسىٰ بن أبي عثمان الكوفي، مقبول، من السادسة أيضًا، ووهم من خلطه بالذي قبله، وقد فرق بينهما ابن أبي حاتم.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٤٤٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق موسىٰ هذا: «وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله ثقات معروفون غير موسىٰ بن أبي عثمان، وهو الكوفي، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: «**شيخ**».

قلت: وقد روىٰ عنه شعبة هذا الحديث، **وهو لا يروي إلا عن ثقة** كما ذكروا، وروىٰ عنه الثوري أيضًا وغيرهما»[1].

٦٠٨- (ت) موسىٰ بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، المكي، أخو سعيد، والد أيوب، مستور، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢٥١): «وللحديث علة ثالثة، وهي

=

موسىٰ بن عبيدة، **ولا أحدث عنه**»، وقال مرة: «أنا **لا أكتب حديث** مجالد، ولا موسىٰ **ابن عبيدة**»، وقال النسائي مرة: «**ليس بثقة**»، وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق **ضعيف الحديث جدًّا**». وقال الحافظ ابن رجب: «**ضعيف جدًّا** من قبل حفظه».

ينظر: «أحوال الرجال» (٢٠٨)، «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٩١)، «علل الترمذي الكبير» (١/ ٢٠٨ رقم ١٠٨ و٢٦٤)، «الجرح» (٨/ ١٥١- ١٥٢)، «فتح الباري» لابن رجب (٥/ ١٤٥)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٥٣-٥٥٥).

(١) قال الثوري: «**نِعم الشيخ كان**». وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٤٥٤) وقال: «**من سادات أهل الكوفة وعبادهم**».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٩٠)، «الجرح» (٨/ ١٥٣).

جهالة موسىٰ بن عمرو بن سعيد، قال الذهبي: «ما حدث عنه سوىٰ ولده أيوب بن موسىٰ». وقال الحافظ في «التقريب»: (مستور)»[1].

٦٠٩- (د س ق) موسىٰ بن مروان، أبو عمران التمَّار البغدادي، نزل الكوفة، مقبول، من العاشرة، مات بالرقة سنة ست وأربعين.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ٣٠٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق موسىٰ هذا: «وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الرقِّي هذا، وقد وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جمع من الثقات»[2].

٦١٠- (د) موسىٰ بن مسلم بن رومان، كذا وقع، والصواب: صالح بن مسلم بن رومان، وقد ينسب لجده، ضعيف، من السادسة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢١١-٢١٢) عند حديث يرويه موسىٰ هذا: «قلت: إسناده ضعيف؛ لعنعنة أبي الزبير، وجهالة ابن رومان، والصواب في اسمه: صالح بن مسلم بن رومان، أخطأ فيه يزيد: وهو ابن هارون...

ثم قال الشيخ: مجهول الحال كما قال الذهبي تبعًا لأبي حاتم»[3].

---

(١) ينظر: «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٠٧)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٢٥-١٢٦).

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «صدوق». وروىٰ عنه أبو داود وبقي بن مخلد وهما لا يرويان إلا عن ثقة.

(٣) لم أجد تجهيل أبي حاتم لصالح هذا، وإنما ضَعَّفَه كما في نقل ابنه عنه. وقال يحيىٰ ابن معين: «ضعيف». وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ حتىٰ خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد». وقال ابن حجر في «التهذيب» (٥/ ٥٦٢): «وقال أبو حاتم: مجهول، =

٦١١- (د س) مؤمل بن الفضل الجزري، أبو سعيد، صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاثين أو قبلها.

- **قال الألباني في** «الصحيحة» (١/ ٣٧٢) و«صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٤٢٦) و(٤/ ٦٨) و(٦/ ٢٠٠) و(٧/ ١٧١، ٢٤١): «**ثقة**»[1].

٦١٢- (٤) ملازم بن عمرو بن عبد الله بن بدر، أبو عمرو اليمامي، لقبه لزيم، صدوق، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٨٣)**: «وملازم هذا **ثقة بلا خلاف يذكر**».

=

وضعفه الأزدي. قد أفصح أبو داود عن علته فالصواب أنه صالح، أخطأ يزيد في اسمه».

قال الدكتور بشار: «الرجل ضعيف، فإن كان اسمه صالح كما جزم أبو داود فهو ضعيف لاتفاق يحيىٰ بن معين وأبي حاتم علىٰ تضعيفه. وإن كان اسمه موسىٰ **فهو مجهول** لقول الذهبي والأزدي، والله تعالىٰ أعلم».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١٤)، «المجروحين» (١/ ٤٦٥)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٥١)، «ميزان الاعتدال» (٤/ ٤١٢).

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»**: بل: **ثقة**، فقد روىٰ عنه جمع من الثقات الرفعاء، **منهم أبو حاتم ووثقه**، وأبو داود، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر له العقيلي حديثًا واحدًا لم يتابع علىٰ إسناده، فكان ماذا؟». قلت: وقال الإمام أحمد: «**زعموا لا بأس به**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٣١٩)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٧٥)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٨٥).

- وقال في «الضعيفة» (١٠/ ١١٠): «ثقة»[١].

٦١٣- (د تم س ق) ميسرة بن يعقوب، أبو جميلة، بفتح الجيم، الطهوي، بضم الطاء المهملة، الكوفي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٣٦٠) عند حديث يرويه ميسرة هذا: «وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، أبو جميلة اسمه ميسرة بن يعقوب الطهوي صاحب راية علي، روىٰ عنه جماعة، وذكره ابن حبان في (الثقات)».

٦١٤- (د س) ميسرة، أبو صالح الكندي، الكوفي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٩٩-٣٠٠) عند حديث يرويه ميسرة هذا: «والإسناد حسن، رجاله ثقات؛ غير هلال بن خباب، وهو حسن الحديث. وميسرة أبو صالح لم يوثقه غير ابن حبان، لكن روىٰ عنه جمع».

٦١٥- (س) ميمون بن الأصبغ[٢]، بالغين المعجمة، ابن الفرات

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، فقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وابن حزم، والذهبي. وقال أبو حاتم: لا بأس به، صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٣٥-٤٣٦)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ١١٩)، «سؤالات البرقاني» (٤٩٤)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٨٨-١٩١).

(٢) وقع في نسخة «التقريب» التي حققها أبو الأشبال الباكستاني (الأسبغ) بالسين، وهو خطأ، ولست أدري من أين جاء بهذا؟! فقد وقع علىٰ الصواب بالصاد (الأصبغ) في طبعات «التقريب» الأخرىٰ، كطبعة مؤسسة الرسالة التي حققها
=

النصيبي، أبو جعفر، مقبول، من كبار الحادية عشرة، مات سنة ست وخمسين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٥٠٧-٥٠٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق ميمون بن الأصبغ هذا:** «قلت: وهذا إسناد حسن... وميمون بن الأصبغ، روىٰ عنه **جماعة** منهم النسائي وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الهيثمي (٦/ ٢٢٩): (رواه الطبراني، ورجاله **ثقات**)».

- **وقال في «الضعيفة» (٦/ ١١١) بعد أن أورد حديثًا من طريق ميمون بن الأصبغ هذا عن ابن أبي مريم عن القاسم بن عبد الله:** «قلت: القاسم هذا كذاب؛ كما قال ابن معين. وقال أحمد «يكذب ويضع الحديث». وبقية **رجال الإسناد ثقات؛ غير العائذي هذا فإني لم أجد له ترجمة**»[1].

٦١٦- (عس) ميمون الكردي، أبو بصير، بفتح الموحدة، وقيل: النون، مقبول، من السادسة.

=

عادل مرشد، وطبعة محمد عوامة، و«تحرير التقريب»، وكذا جميع كتب الرجال التي ترجمت له، كـ«الجرح والتعديل» (٨/ ٢٤٠)، و«ثقات ابن حبان» (٩/ ١٧٤)، و«الأنساب» للسمعاني (٥/ ٤٩٦)، و«طبقات الحنابلة» (١/ ٣٣٢) لابن أبي يعلىٰ، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٠٠)، و«تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٧٣)، و«الكاشف».

وكذا وقع علىٰ الصواب في كتب المتون التي أخرجت له، كـ«سنن النسائي» (٣١٩٣)، و«صحيح ابن حبان» (٢٨٢٦)، و«مسند البزار» (٨٢٩، ٤٣٣٨)، ومعاجم الطبراني «الكبير والأوسط والصغير».

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٣/ ١١): «ميمون الكردي وثقه أبو داود وابن حبان، وقال ابن معين: «**ليس به بأس**»، وفي رواية: (**صالح**)»[(١)].

٦١٧- (ت ق) ميمون، أبو حمزة الأعور القصَّاب، مشهور بكنيته، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (٤/ ٢٨٢): «أبو حمزة ليس من رجال الصحيح، **علىٰ شدة ضعفه**»[(٢)].

❊❊❊

---

(١) وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد عنه: «**ثقة**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٨)، «سؤالات ابن الجنيد» (٤٤٨)، «ثقات ابن حبان» (٧/ ٤٧٢)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٢) قال الإمام أحمد: «**متروك الحديث**»، وقال مرة: «**ضعيف الحديث**»، وقال ابن معين: «**ليس بشيء لا يكتب حديثه**»، وقال البخاري: «**ضعيف ذاهب الحديث**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال الجوزجاني والدارقطني: «**ضعيف جدًّا**»، وقال ابن حبان: «**كان فاحش الخطأ كثير الوهم يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، تركه أحمد ويحيىٰ بن معين**»، وقال يعقوب بن سفيان: «**ليس بمتروك الحديث، ولا هو حجة**»، وقال أبو حاتم: «**ليس بقوي، يكتب حديثه**».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال/ عبد الله» (٣٢١٤)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٢٣٥-٢٣٦)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٦٥)، «المجروحين» (٢/ ٣٣٧-٣٣٨)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٢٣٧-٢٤٣)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٧٨).

قلت: وفي «الضعيفة» (١١/ ٦١٩) و(١٠/ ٢١) اقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه موافقة للحافظ.

حرف النون

٦١٨- (د ت س) ناجية بن كعب الأسدي، عن علي، ثقة، من الثالثة أيضًا، ووهم من خلطه بالأول.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٩٤٣)**: «**مجهول** كما قال ابن المديني، قال: «لا أعلم أحدًا روىٰ عنه غير أبي إسحاق».

قلت -الألباني-: فمن **الغريب جدًّا أن يوثقه الحافظ** في «التقريب» ولم يرو عنه غيره وغير ابنه يونس بن أبي إسحاق علىٰ قول، ولم يوثقه أحد غير العجلي وابن حبان المعروفين بتساهلهما في توثيق المجهولين، وألا يوثق (أبا يزيد المدني) المتقدم مع توثيق ابن معين ورواية الثقات عنه ورواية البخاري! فجلَّ وتعالىٰ من لا يسهو ولا ينسىٰ»[1].

٦١٩- (ت) ناصح بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن التميمي، المحلِّمي،

(١) قال يحيىٰ بن معين: «**صالح**»، وقال أبو حاتم: «**شيخ**».

وقال ابن حبان: «كان شيخًا صالحًا، إلا أن في حديثه **تخليطًا لا يشبه حديث أقرانه الثقات عن علي، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد**».

ينظر: «الجرح» (٨/ ٤٨٦)، «المجروحين» (٢/ ٤٠١)، «تحرير تقريب التهذيب» (٤/ ٦/ ٧٠٦٥).

بالمهملة وتشديد اللام، أبو عبد الله الحائك، صاحب سماك بن حرب، ضعيف، من كبار السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٢٤٩) عند حديث يرويه ناصح هذا: «ضعيف جدًّا**.. أخرجه البزار في «مسنده».. وقال البزار: «لا نعلمه يُروَىٰ عن جابر إلا بهذا الإسناد، وناصح؛ لين الحديث، وقد **تركوه**».

ويخالف هذا **الحديث الواهي**».

- **وقال في «الضعيفة» (٤/ ٣٦٢) عند حديث يرويه ناصح هذا: «ضعيف جدًّا**.. وسكت عنه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: ناصح **هالك**». وقال في «الضعفاء»: «قال ابن معين وغيره: **ليس بثقة**». وقال الحافظ في «التقريب»: (ضعيف)»[1].

٦٢٠- (٤) نبهان المخزومي مولاهم، أبو يحيىٰ المدني، مكاتب أم سلمة، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الرد المفحم» (ص ٦٣-٦٤): «مجهول العين** كما أفاده البيهقي وابن عبد البر[2]، وقريب منه قول الحافظ في«التقريب»:

---

(١) وقال البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال الفلاس: «روىٰ عن سماك بن حرب أحاديث منكرة، **متروك ضعيف الحديث**»، وقال أبو حاتم: «**ضعيف الحديث، منكر الحديث**».

وقال الحافظ نفسه في «الفتح» (١١/ ٢٤٣): «**ضعيف جدًّا**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٣)، «التاريخ الكبير» (٨/ ١٢٢).

(٢) انظر: «السنن الكبرىٰ» (١٠/ ٣٢٧)، «التمهيد» (١٦/ ٢٣٦).

«مقبول»، فإنه يعني أنه غير مقبول إلا عند المتابعة كما نص عليه في مقدمة «التقريب»...

علىٰ أن قوله: «مقبول» وإن كان مؤيِّدًا لضعف الحديث **فهو غير مقبول، لأن حقه أن يقول مكانه: «مجهول»** لما تقدم من تفرد الزهري عنه، وما في «تهذيبه»: أنه روىٰ عنه أيضًا محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة، **فهو غير محفوظ** كما حققه البيهقي، وشرحته هناك في (الضعيفة)»[1].

(١) قال في «الضعيفة» (١٢/ ٩٠٠-٩٠١): «فإن قيل: كيف قال ابن عبد البر: «لا يعرف إلا برواية الزهري عنه»، وقد ذكر الحافظ له راويًا آخر عنه، وهو محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة؟

قلت: نعم، هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم، خلافًا للبخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ١٣٥)؛ فإنه لم يذكر غير الزهري، وتبعه ابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٥٨٦)، **وهذا هو الصواب**، وذلك لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلىٰ إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة علىٰ نبهان مولىٰ أم سلمة مدار طريقه علىٰ الزهري عنه.

ومنها: طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما.

لكن خالف قبيصة بن عقبة فقال: عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولىٰ أم سلمة يقال له: نبهان... فذكر الحديث.

أخرجه الطبراني (٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٧). فأسقط الزهري وجعل محله محمدًا هذا.

قال البيهقي (١٠/ ٣٢٧): «وذكر محمد بن يحيىٰ الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة روىٰ عن الزهري قال: كان لأم سلمة مكاتب يقال له: نبهان. ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه. فعاد الحديث إلىٰ رواية الزهري».

قلت: ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا -وهو الفريابي- أولىٰ بالقبول من رواية قبيصة، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان...».

٦٢١- (٤) نُبَيح، بمهملة، مصغر، بن عبد الله العنزي، بفتح المهملة والنون ثم زاي، أبو عمرو الكوفي، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٧٩٨): «وثقه أبو زرعة**، وروىٰ عنه جماعة كما في «الخلاصة»، فقول الحافظ في «التقريب»: «**مقبول**» فيه **قصور في حقه**».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ٤٤٨-٤٤٩): «وثقه أبو زرعة والعجلي** وابن حبان، وصحح له الترمذي -وصرح بتوثيقه-، وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وروىٰ عنه أبو خالد الدالاني أيضًا، **وأما الحافظ** فقال: (مقبول)، وهذا منه هنا **غير مقبول**، لتوثيق من ذكرنا أولًا، ولكونه تابعيًّا ثانيًا، ولهذا قال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ثم رأيت الحافظ ابن حجر نفسه يوثقه في «الإصابة» (١/ ١٣) فالحمد لله» [(١)].

٦٢٢- (ت ق) نزار بن حيَّان الأسدي، مولىٰ بني هاشم، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في** «ظلال الجنة» **(١/ ١٤٦/ ٣٣٢)** عند حديث يرويه نزار هذا: «**إسناده ضعيف جدًّا**، نزار بن حيان ذكره ابن حبان في «الضعفاء»

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٨)، «ثقات ابن حبان» (٥/ ٤٨٤)، «معرفة الثقات» للعجلي (١٨٤١)، «تهذيب الكمال» (٢٩/ ٣١٤)، «ميزان الاعتدال» (٥/ ١٠)، «لسان الميزان» (٧/ ٤٠٨).

وقال: (يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه، حتىٰ يسبق إلىٰ القلب أنه **المتعمد لذلك)**».

- **وقال في «ظلال الجنة» (١/ ١٥٢/ ٣٤٤) عند حديث يرويه نزار هذا:** «إسناده **ضعيف جدًّا من أجل** نزار بن حيَّان»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٤/ ٢٧٠).

٦٢٣- (ق) نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الورَّاق البصري، ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع، من صغار التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٤٧٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق نصر هذا وحكم عليه بالوضع:** «وهذا إسناد موضوع، **المتهم** به نصر هذا.. قال ابن معين: **(كذَّاب)**».

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٥٦٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق نصر هذا وحكم عليه بالوضع:** «... قال ابن معين: **(كذَّاب)**».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٩٣):** «.. **كذَّاب**، كما تقدم مرارًا».

- **وقال في «الضعيفة» (٤/ ١١٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق نصر هذا عن يحيىٰ بن العلاء:** «**قلت**: وهذا **سند موضوع**، آفته نصر بن حماد ويحيىٰ بن العلاء، وهما **كذابان**».

- **وقال في «الإرواء» (٣/ ٢١٨):** «واهٍ **جدًّا**، قال ابن معين: «**كذاب**»،

(١) ينظر: «المجروحين» (٢/ ٤٠٠)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٩٥).

وقال النسائي: (ليس بثقة)»[1].

- وانظر: «الإرواء» (٣/ ٥٣).

٦٢٤- (س ق) نصر بن علقمة الحضرمي، أبو علقمة الحمصي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٢٦٠-١٢٦١)**: «... وأما قول الحافظ في «التقريب»: «مقبول»! **فمن أوهامه**، لأنه قد وثقه ابن حبان (٧/ ٥٣٧)، وأخرج له حديثًا في «صحيحه» (٥١٠/ ٢٠٩٠- الموارد)، لكن في الطريق إليه ضعف، ولذلك خرجته في «الضعيفة» (٥٧٦٦)، **وكذلك وثقه دُحيم، وروى عنه جمع من الثقات** كما ذكر ذلك الحافظ نفسه في «التهذيب»، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: **(ثقة)**».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ٢٩٨)**: «ونصر بن علقمة - وهو الحضرمي الحمصي- **وثقه دحيم وابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات**. فقول الحافظ فيه: «مقبول»! **غير مقبول كما هو ظاهر؛ لأنه في معنىٰ: مجهول، وهل يستقيم هذا وقد وثقه دحيم؟!**».

---

(١) وقال مسلم: «**ذاهب الحديث**»، وقال أبو زرعة وصالح بن محمد: «**لا يكتب حديثه**»، وقال أبو حاتم والأزدي: «**متروك الحديث**»، وقال ابن القطان: «**متروك**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «حافظ متهم».

ينظر: «الكنىٰ والأسماء» للإمام مسلم (رقم ٧٩٥)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٧٠)، «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٢٨٣)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٥٩٧).

٦٢٥- (ت) النضر بن منصور الذهلي[1]، الفزاري، وقيل غير ذلك في نسبه، أبو عبد الرحمن الكوفي، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٩٣٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق النضر هذا:** «قلت: وهو **ضعيف جدًّا**، النضر هذا قال البخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ٩١): «**منكر الحديث**»، **وهذا منه تضعيف شديد**، ونحوه قول ابن حبان (٣/ ٥٠): «**منكر الحديث جدًّا**». وقال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٧٩) عن أبيه: (**شيخ مجهول، يروي أحاديث منكرة**)»[2].

- وانظر: «الضعيفة» (٩/ ٢٢٥) (١٤/ ٤٠٧).

٦٢٦- (خ مق د ت ق) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، صدوق يخطئ كثيرًا، فقيه عارف بالفرائض، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين على الصحيح، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم.

---

(١) **قال هنا صاحبا «تحرير التقريب» (٤/ ١٨)**: «شطح قلم المؤلف فكتب: «**الذهلي**»، وليس بشيء، فلا نعرف أحدًا نسبه ذهليًّا، وأثبتنا ما في نسخة الميرغني والتهذيبين».

(٢) وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال مرة: «**ضعيف**».

وحكى الساجي في «الضعفاء» عن ابن معين أنه قال فيه: «**منكر الحديث**»، وقال الدارقطني أيضًا: «**منكر الحديث، لا يتابع في حديثه**». وقال ابن الملقن: «**ضعيف جدًّا**».

ينظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢٢١٧-٢٢١٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٠٩)، «البدر المنير» (٢/ ٢٤٤).

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (٢/ ٢٢٧): «**ضعيف جدًّا**».

- **وقال** في «الضعيفة» (٧/ ١٣٦): «**ضعيف متهم**».

- **وقال** في«الضعيفة» (٤/ ٣٥٠): «**متهم بالكذب**»[1].

٦٢٧- (س) نعيم بن دجاجة الأسدي، الكوفي، مقبول، من الثانية.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٩٦١) عند حديث يرويه المنهال ابن عمرو عن نعيم هذا:** «قلت: وهذا **إسناد صحيح**؛ المنهال بن عمرو ثقة من رجال البخاري، وفيه كلام لا يضر.

---

(١) وفي «الضعيفة» (١٤/ ١١٣٧) أيَّد حُكمَ الحافظ واستحسنه، فقال: «وقد لخَّص الخلافَ فيه الحافظُ في «التقريب» أحسن تلخيص». وانظر «الضعيفة» **أيضًا** (١٣/ ١٠٠).

قلت -فواز-: لم يتهم نعيمًا بالكذب إلا **بعض المجهولين** فيما حكىٰ الدولابي والأزدي، قال الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» (٥/ ٦١٧-٦١٩): «**وقال أبو الفتح الأزدي:** (**قالوا:** كان يضع الحديث في تقوية السنة وحكايات مزورة في ثلب أبي حنيفة كلها كذب) انتهىٰ.

وقد تقدم نحو ذلك عن الدولابي واتهمه ابن عدي في ذلك، وحاشىٰ **الدولابي** أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه، فإنه **مجهول متهم، وكذلك من نقل عنه الأزدي بقوله: (قالوا)، فلا حجة في شيء من ذلك لعدم معرفة قائله**، وأما نعيم فقد **ثبتت عدالته وصدقه**، ولكن في حديثه أوهام معروفة، وقد قال فيه الدارقطني: «إمام في السنة **كثير الوهم**»، وقال أبو أحمد الحاكم: «**ربما يخالف في بعض حديثه**»، وقد مضىٰ أن ابن عدي يتتبع ما وهم فيه، **فهذا فصل القول فيه**». انتهىٰ كلام الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ونعيم بن دجاجة، ذكره ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٤٦١) برواية ثقتين آخرين عنه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في كتابه في «ثقات التابعين» (٥/ ٤٧٨)، والظاهر أنه كان حيًّا في زمن النبيﷺ، ولذلك ألزم الحافظُ من صنَّف في الصحابة أن يذكروه فيهم. راجع كتابه (التهذيب)»[1].

٦٢٨- (د) نملة بن أبي نملة الأنصاري، المدني، مقبول، من الثانية.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧١٢-٧١٣)**: «**قلت**: في «التقريب»: إنه «مقبول»، فهو في عداد المجهولين، فالإسناد علىٰ هذا ضعيف...

ثم ظهر لي أنني كنت مخطئًا في اعتمادي علىٰ قول الحافظ: «مقبول»، الذي يعني أنه غير مقبول عند التفرد، وذلك أنه هو نفسه قد ذكر في ترجمة (نملة بن أبي نملة) من «التهذيب» أنه: «روىٰ عنه -غير الزهري- عاصم ويعقوب ابنا عمر بن قتادة، وضمرة بن سعيد ومروان بن أبي سعيد، وذكره ابن حبان في «الثقات» وأخرج حديثه في صحيحه».

قلت -الألباني-: فهؤلاء جمعٌ -أكثرهم ثقات- مع كونه تابعيًّا يروي عن أبيه، وعهدي بالحافظ ومن قبله الذهبي أنهم يقولون في مثله: «صدوق»، وأنهم يحسنون أو يُجَوِّدون حديثه لغلبة الظن في صدقه، وسلامة حديثه من الخطأ. والله ﷻ أعلم»[2].

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

(٢) قال الحافظ العراقي تعقيبًا علىٰ تجهيل ابن القطان الفاسي لنملة هذا: «**قلت: ذكره ابن حبان في الثقات، وروىٰ عنه جماعة**، منهم الزهري وعاصم بن عمر بن قتادة وغيرهما».

٦٢٩- (ق) نهشل بن سعيد بن وردان الورداني، بصري الأصل، سكن خراسان، متروك وكذبه إسحاق بن راهويه، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٤٣٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق نهشل بن سعيد هذا: «قلت: وهذا موضوع، آفته نهشل هذا، فإنه كذاب، روىٰ عن الضحاك الموضوعات، وتقدم له حديثان موضوعان (٨١٩ و١٦٨٦)».

- وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٥٩١): «لكن نهشل بن سعيد كذَّاب معروف».

- وقال في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٦٩): «كذَّاب كما قال ابن راهويه»[1].

٦٣٠- (س) نهشل بن مجمّع الضبي، الكوفي، صدوق، من السابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ١٧٣): «ثقة؛ كما قال ابن معين».

=

ينظر: «الثقات» (٥/ ٤٨٥)، «ذيل ميزان الاعتدال» (ص ٢٠١)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٢٦-٦٢٧).

(١) وقال أبو داود الطيالسي: «نهشل كذَّاب»، وقال الحاكم أبو عبد الله: «روىٰ عن الضحاك بن مزاحم الموضوعات وقد روىٰ عن داود بن أبي هند حديثًا منكرًا، كذبه إسحاق الحنظلي وغيره»، وقال الهيثمي والشوكاني: «كذَّاب».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ١١٥)، «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٦)، «المدخل إلىٰ الصحيح» (٢٠٩)، «مجمع الزوائد» (١/ ٢٤٠)، «الفوائد المجموعة» (ص٢٦٨)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٢٩).

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ١٠٢) عند حديث يرويه نهشل هذا:**
«وهذا سند صحيح»[1].

✿✿✿

(١) **قال صاحبا «تحرير التقريب»:** «بل: ثقة، فقد وثقه ابن معين، وأبو داود، ويعقوب ابن سفيان، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به، يكتب حديثه»».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٨/ ٤٩٥)، «تهذيب التهذيب» (٥/ ٦٢٩).

حرف الهاء

٦٣١- (د) هارون بن تميم.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ١٤٥) عند حديث يرويه هارون هذا: «قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير هارون هذا، ولم أجد من ترجمه! وليس هو في «التهذيب»، ولا في «التذهيب» وغيرهما من كتب رجال الستة؛ **وهذا على شرطها!** والله أعلم».

٦٣٢- (د) هارون بن عبَّاد الأزدي، أبو محمد الأنطاكي، مقبول، من العاشرة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٥٦) بعد أن خرج حديثًا من طريق زياد بن أيوب وهارون بن عبَّاد الأزدي عن إسماعيل بن إبراهيم: «**قلت**: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين من طريق زياد.

وأما متابعة هارون؛ فمقبول عند الحافظ... **ويبدو لي أنه ضعيف الحفظ**؛ فقد خالف زياد بن أيوب في تسميته صاحبة القصة بـ (حمنة) وسمَّاها زياد بـ (زينب) وهو الصواب؛ لما عرفت من ثقة زياد»[1].

---

(١) وفي «صحيح أبي داود» (٣/ ٦٥) و«ضعيف أبي داود» (٢/ ٣٥٥) حكم عليه الشيخ بجهالة الحال.

٦٣٣- (ق) هارون بن مسلم البصري، مستور، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٦٥٥)**: «وهارون هذا مستور كما قال الحافظ، **لكن روىٰ عنه ثلاثة من الثقات** كما بينته في «تيسير الانتفاع»، ولذا **حَسَّنت إسناده** في «تمام المنة» (ص ٢٩٦-٢٩٧)».

- **وقال في «الصحيحة» في (١/ ٩٣٧) من الاستدراكات وهو يرد علىٰ حسان عبد المنان في تضعيفه لحديث الباب تمسكًا بقول الحافظ في هارون هذا: «مستور»**: «أما استشهاد مدِّعي التضعيف بقول الحافظ في هارون: «**مستور**»، وقوله في مقدمته: «من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور أو مجهول الحال».

فأقول: مجهول الحال خير من مجهول العين، ولذلك فَرَّق بينهما الحافظ في المرتبة وفي التعريف، ففي الأول قال: «السابعة: من روىٰ..»، وفي الآخر قال: «التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول».

إلا **أنني ألاحظ** أن قوله في المرتبة السابعة: «ولم يوثق» **لا ينطبق علىٰ هارون هذا،** لأنه قد وثقه ابن حبان صراحة، والذين صححوا حديثه ضمنًا، ولهذا كنت ذهبت إلىٰ تحسين إسناده كما تقدم»[1].

---

(١) قال علي بن المديني، وأبو حاتم: «**مجهول**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٤)، «فتح الباري» لابن رجب (٤/ ٥٩).

٦٣٤- (ق) هارون بن هارون بن عبد الله التيمي، المدني، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٦١١-٦١٢): «ضعيف جدًّا..** ولكني أرى أنهما في شدة الضعف سواء، فالأول[1] قد قال فيه البخاري وغيره: «منكر الحديث».

وقال ابن حبان (٣/ ٢٠): «كان ممن يروي عن الأعرج ما ليس من حديثه، وعن غيره ما ليس من حديث الأثبات، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به».

وقال في أخيه هارون[2] (٣/ ٩٤): «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة فقط». وضعفه غيره».

- **وقال في «الضعيفة» (٥/ ٤٨١-٤٨٢) عند حديث يرويه هارون هذا:** «موضوع. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ١٢٦) من طريق هارون بن هارون أبي عبد الله التيمي: سمعت عبد الرحمن الأعرج يحدث عن أبي هريرة مرفوعًا به.

أورده في ترجمة (هارون) هذا، وقال: «**أحاديثه عن الأعرج وغيره مما لا يتابعه الثقات عليه**»...

(١) وهو محرر بن هارون بن عبد الله التيمي، قال فيه الحافظ: «متروك».

(٢) وهو مترجمنا هذا.

وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ٩٤): «**كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار؛ لأهل الصناعة فقط**».

قلت: وسيأتي له حديث آخر **موضوع** برقم (٦٥٨٩)».

- **وقال في «الإرواء» (١/ ٩٨-٩٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق هارون هذا**: «.. وقال البيهقي: «قال أبو أحمد -يعني: ابن عدي-: أحاديثه عن الأعرج وغيره **مما لا يتابعه الثقات عليه**».

وقال ابن حبان: «**يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به**».

قلت -الألباني-: فمثله لا يُستشهد به ولا كرامة»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٥/ ٤٨١) و(٧/ ٤٣٧-٤٣٨).

٦٣٥- (ت) هارون، أبو محمد، شيخ للحسن بن صالح بن حي، مجهول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٣١٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق هارون هذا**: «.. فإن الحديث ضعيف ظاهر الضعف، **بل هو موضوع من أجل هارون**، فقد قال الحافظ الذهبي في ترجمته بعد أن نقل عن الترمذي

(١) وقال أبو حاتم وابن ماكولا: «**منكر الحديث**»، وقال البخاري: «**لا يتابع في حديثه**»، وقال النسائي، والدارقطني: «**ضعيف**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٩٨)، «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٢٠).

تجهيله إياه: «قلت: أنا أتهمه بما رواه القضاعي في «شهابه»»، ثم ساق له هذا الحديث.

قلت -الألباني-: هو فيه برقم (١٠٣٥)»[1].

٦٣٦- (بخ ٤) هانئ بن هانئ الهمداني، الكوفي، مستور، من الثانية.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ١٩٧): «مجهول عند المحدثين، ولم يوثقه منهم إلا بعض المتساهلين، وهذه ترجمته في «التهذيب»: «روىٰ عنه أبو إسحاق السبيعي وحده. قال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات». وذكره ابن سعد في الطبقة الأولىٰ من أهل الكوفة، قال: وكان يتشيع. وقال ابن المديني: مجهول. وقال حرملة عن الشافعي: هانئ بن هانئ لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يُثبتون حديثه لجهالة حاله».

قلت -الألباني-: ومن الثابت في علم المصطلح أن الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته جهالة عينية، فهو إذن مجهول العين لتفرد أبي إسحاق عنه كما عرفت من «تهذيب الحافظ» ولذلك فقوله في هانئ هذا في «التقريب»: «مستور»! غير مقبول منه، لأن هذا إنما يقال في مجهول الحال، كما نصَّ هو عليه في مقدمة التقريب)».

- وانظر: «الضعيفة» (٨/ ١٨٢، ١٨٣).

٦٣٧- (٤) هبيرة بن يريم، بتحتانية أوَّله، وزن عظيم، الشبامي[2]،

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «مجهول». وانظر: «الميزان» (٤/ ٢٨٨).

(٢) قال أبو الأشبال الباكستاني: «كذا في (المخطوطة)، وهو الصواب، وفي أكثر النسخ المطبوعة: «الشيباني»، وهو خطأ مطبعي».

بمعجمة ثم موحدة خفيفة، ويقال: الخارفي، بمعجمة وفاء، أبو الحارث الكوفي، لا بأس به، وقد عِيب بالتشيع، من الثانية.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١١٢٠)**: «.. فيبقىٰ النظر في حال (هبيرة) -وهو ابن يريم الشيباني-، قال الذهبي في «المغني»: «**تفرد عنه أبو إسحاق**. قال ابن خراش: كان يُجهز علىٰ قتلىٰ صفين. وقال أبو حاتم: **شبيه المجهول**. وقال الجوزجاني: كان مختاريًّا».

ووثقه ابن حبان! وقال الحافظ في «التقريب»: «**لا بأس به، وقد عِيب بالتشيع**».

وجملة القول أن النفس **لم تطمئن لثبوت هذا الأثر** عن ابن مسعود، لا من طريق أبي الأحوص، **ولا من طريق هبيرة**»(١).

٦٣٨- (د) هُرَير، بالتصغير، ابن عبد الرحمن بن رافع بن خديج الأنصاري، المدني، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٨٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق هرير هذا**: «**قلت**: وهذا إسناد **صحيح** -إن شاء الله تعالىٰ-، فإن هرير بن عبد الرحمن **ثقة** كما روىٰ ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ١٣١) عن ابن معين».

---

(١) قال الأثرم عن أحمد: «**لا بأس بحديثه**، هو أحسن استقامة من غيره». وقال يحيىٰ بن معين: «**هو مجهول**»، وقال النسائي: «**ليس بالقوي**». وقال ابن سعد: «كان معروفًا **وليس بذاك**»، وقال ابن خراش: «**ضعيف**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٩)، «تهذيب الكمال» مع تعليق الدكتور بشار عليه (٣٠/ ١٥١-١٥٢)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٨).

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٨١٦).

٦٣٩- (٤) هشام بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة، (وقد ينسب إلىٰ جده)، أبو عبد الرحمن المدني، القرشي، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٣٢٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق هشام هذا:** «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير هشام بن إسحاق، قال أبو حاتم: «شيخ»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له في «صحيحه» كما يأتي، **وروىٰ عنه جماعة من الثقات**»[1].

- وانظر: «الإرواء» (٣/ ١٣٤).

٦٤٠- (٤) هشام بن عمرو الفزاري، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٧٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق هشام هذا وصححه لذاته:** «**قلت:** ورجاله ثقات رجال الصحيح غير الفزاري هذا، ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة، ومع ذلك **وثقه ابن معين وأبو حاتم وأحمد**، وذكره ابن حبان في (الثقات)».

- **وقال في** «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ١٦٩) عند حديث يرويه هشام هذا: «قلت: **إسناده صحيح، وحسنه الترمذي**...

---

(١) وصحح له الترمذي في «جامعه» (٥٥٨).

وقال ابن القطان: «**هو من الشيوخ**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٢)، «بيان الوهم والإيهام» (٢/ ٢٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٢).

قال أبو داود: «هشام أقدم شيخ لحماد، وبلغني عن يحيىٰ بن معين أنه قال: لم يرو عنه غير حماد بن سلمة».

قلت: ومع ذلك؛ فقد قال ابن معين في تمام كلامه المذكور: «وهو ثقة». وقال أبو حاتم: «ثقة شيخ قديم». ووثقه أحمد أيضًا، وابن حبان»[1].

٦٤١- (س) هلال بن حق، بكسر المهملة، أبو يحيىٰ البصري، مقبول، من السابعة.

- قال الألباني في حاشية «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ١٢١) عند حديث يرويه هلال هذا: «وإسناده حسن؛ فإن هلالًا روىٰ عنه جمع من الثقات ووثقه ابن حبان».

- وقال في «الإرواء» (٦/ ٣٩): «روىٰ عنه جماعة من الثقات، ووثقه ابن حبان، وفي «التقريب»: «مقبول».

٦٤٢- (خت د) هلال بن أبي هلال أو ابن أبي مالك، وهو ابن ميمون، وقيل غير ذلك في اسم أبيه، أبو ظلال، بكسر المعجمة وتخفيف اللام، القسملي، بفتح القاف وسكون المهملة، البصري، ضعيف، مشهور بكنيته، من الخامسة.

٦٤٣- تمييز «هلال بن أبي هلال بصري، مجهول، لم يرو عنه إلا

---

(١) وقال الفسوي: «ثقة».

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (رقم ٣٣٦٦)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧٦)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٦٤)، «الثقات» (٧/ ٥٦٨).

يحيىٰ بن المتوكل، من الخامسة أيضًا، ووهم من خلطه بالذي قبله».

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٣٠٢) بعد أن نقل عن ابن حبان تفريقه بين الرجلين: «وكذلك فرق بينهما البخاري فيما ذكره الحافظ، ولم يتبين لي ذلك، والأقرب أنهما واحد، وهو مقتضىٰ كلام الحافظ المزي[1].

وما رواه يحيىٰ بن المتوكل ليس صريحًا في المغايرة، وهذا لو كان ابن المتوكل - وهو أبو عقيل - ثقة، فكيف وهو ضعيف؟!».

- وقال في «الضعيفة» (٣/ ٤٠٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي ظلال القسملي: «قلت: وهذا إسناد واهٍ جدًّا، أبو ظلال واسمه هلال بن ميمون، قال الذهبي: واهٍ بمرة، قال ابن معين والنسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال البخاري: عنده مناكير»[2].

٦٤٤- (ق) هياج بن بسطام التميمي، البرجمي بضم الموحدة والجيم بينهما راء ساكنة، أبو خالد الهروي، ضعيف، روىٰ عنه ابنه خالد منكرات شديدة، من السابعة، مات سنة سبع وسبعين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٥٣): «وهياج بن بسطام متروك

---

(١) وهو مقتضىٰ كلام ابن أبي حاتم في «الجرح» (٩/ ٧٣)، فقد ترجم لأبي ظلال القسملي فقط وذكر في الرواة عنه يحيىٰ بن المتوكل.

وفي «الضعيفة» (١٢/ ٥٩٧) جزم الشيخ بأنهما اثنان وفرَّق بينهما، واستشهد بكلام الحافظ في «التقريب».

(٢) وقال النسائي مرة: «ليس بثقة».

الحديث أيضًا كما قال أحمد وغيره»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (٩/ ٣٥٥).

๑ ❋ ❋ ❋ ๑

(١) وفي «الضعيفة» (١٣/ ٧١٧-٧١٨) اقتصر الشيخ على تضعيفه فقط موافقة للحافظ.

حرف الواو

٦٤٥- (د ق) وحشي، بفتح أوله وسكون المهملة ثم معجمة، ابن حرب ابن وحشي بن حرب الحبشي، الحمصي، مستور، من الثامنة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٨٧٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق وحشي هذا عن أبيه عن جده: «وأما ابنه وحشي فقد روى عنه جمع من الثقات، وقال العجلي: (لا بأس به)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٥٦٤) فأصاب»[١].

٦٤٦- (د عس ق) الوضين، بفتح أوله وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم نون، ابن عطاء بن كنانة، أبو عبد الله أو أبو كنانة الخزاعي، الدمشقي، صدوق سيئ الحفظ ورمي بالقدر، من السادسة، مات سنة ست وخمسين، وهو ابن سبعين.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٢٦٠): «والوضين بن عطاء

(١) وقال صالح جزرة: «لا يشتغل به ولا بأبيه». وقال الذهبي في «الكاشف»: «لَيِّن». وقال ابن القطان فيه وفي أبيه حرب: «لا تعرف حالهما»، وصحح له الضياء حديثًا في «المختارة» (١/ ١٣٣).

ينظر: «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٥٩٩)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧١).

أورده ابن أبي حاتم برواية جمع من الثقات عنه، وروىٰ عن ابن معين أنه قال فيه: «**لا بأس به**»، وعن أحمد: «**ثقة ليس به بأس**»، وعن أبي حاتم: «**نعرف وننكر**».

قلت -الألباني-: فمثله لا ينزل حديثه عن مرتبة الحسن».

- **وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٦٨)**: «الوضين بن عطاء مختلف فيه، وقد وثقه أحمد وابن معين ودُحَيم وغيرهم.

وقال الآجري عن المؤلف إنه «**صالح الحديث**»، وضعفه ابن سعد والجوزجاني وغيرهما، وقال ابن عدي: «ما أرىٰ **بأحاديثه بأسًا**».

قلت -الألباني-: **فهو حسن الحديث علىٰ أقل الدرجات** إذا لم يظهر خَطَؤه»[1].

---

(١) حكم الشيخ هنا علىٰ الوضين هذا يخالف حكمه عليه في مواطن أخرىٰ، فقد حكم عليه بالضعف -موافقةً لحكم الحافظ- في «الضعيفة» (١/ ٤١٧) و(٣/ ٢٠٩، ٣٠٩) و(٥/ ١٨١) و(٧/ ١٣٢).

قلت: الظاهر أن رأي الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ استقر علىٰ توثيق الوضين هذا، ويؤيد ذلك أن الجزء السادس من «الصحيحة» هو من آخر ما كتب الشيخ، فيكون اجتهاد الشيخ تغير واستقر علىٰ هذا. والله أعلم.

ولا شك أن هذا الرأي هو الصواب -إن شاء الله-، فقد وثق الوضين هذا **جمع من الأئمة**، منهم الإمام أحمد وابن معين ودحيم وأبو زرعة الدمشقي، وقال ابن عدي: «**ما أرىٰ بأحاديثه بأسًا**»، وقال الآجري عن أبي داود: «**صالح الحديث**»، وقال البزار عند حديث يرويه الوضين هذا: «**وإسناده حسن كل من فيه معروف بالنقل مشهور**». وقال ابن حبان: «**من أثبات أهل الشام**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: =

٦٤٧- (٤) وكيع بن عُدُس، بمهملات وضم أوله وثانيه، وقد يفتح ثانيه، ويقال: بالحاء بدل العين، أبو مصعب العقيلي، بالفتح، الطائفي، مقبول، من الرابعة.

- **قال الألباني في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (ص٢٠١)**: «وعدس بضم العين المهملة، ويقال «حدس» بالحاء المهملة، وهكذا وقع في الرواية المتقدمة وهو الصواب **كما قال الإمام أحمد** في «المسند» (٤/ ١١)، وهذا من الفوائد التي خلت منها كتب الرجال! فإنهم لم يحكوه عنه، بينما نقلوا عن ابن حبان أنه قال في «الثقات»: (أرجو أن يكون الصواب حدس بالحاء، سمعت عبدان الجواليقي يقول ذلك)»[1].

=

«ثقة، وبعضهم ضعفه».

ينظر: «العلل ومعرفة الرجال» (رقم ٤٤٨٠)، «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٠)، «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (١/ ٣٩٤/ ٨٩٤)، «الكامل» (١٠/ ٢٩٥-٢٩٧)، «مسند البزار» (١٠/ ٤٢)، «مشاهير علماء الأمصار» (رقم ١٤٦٣)، «ميزان الاعتدال» (٥/ ٨٣)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٧٦).

(١) وانظر أيضًا: «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ١٨٩ رقم ١٩٥٩).

وقال ابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٤٩٦): «وأرجو أن يكون الصواب **بالحاء**، سمعت عبدان الجواليقي يقول: الصواب حدس، وإنما قال شعبة عدس **فتابعه الناس**».

ورجح هذا أيضًا الطبراني في «معجمه الكبير» (١٩/ ٢٠٤).

ورجح الترمذي (عدس)، قال رَحِمَهُ اللهُ في «جامعه» تحت رقم (٢٢٧٩ و٣١٠٩): «وروىٰ حماد بن سلمة عن يعلىٰ بن عطاءٍ فقال: عن وكيع بن حُدُسٍ، وقال شعبة وأبو عَوانة وهُشيم: عن يعلىٰ بن عطاء عن وكيعِ بن عُدُسٍ، **وهذا أصح**».

- **وقال في «الضعيفة» (١١/ ٥٠١) بعد أن أورد حديثًا من طريق وكيع هذا:** «قال البيهقي عقبه: «تفرد به يعلىٰ بن عطاء عن وكيع بن حدس».

والذهبي نفسه لما أورده في «الميزان»؛ قال: «لا يعرف، تفرد عنه يعلىٰ ابن عطاء».

قلت: فهو **مجهول العين**، وليس مجهول الحال؛ كما قال ابن القطان فيما نقل عنه في «التهذيب»، ولا مجهول الصفة؛ كما زعم الكوثري في تعليقه علىٰ «الأسماء» وفي تعليقه علىٰ «السيف الصقيل» (ص ٩٦)!»[1].

٦٤٨- (ق) الوليد بن بُكَيْر، بالتصغير، التميمي، أبو جناب، بفتح الجيم ثم نون[2]، الكوفي، ليِّن الحديث، من الثامنة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢٧٧):** «والوليد بن بكير. قال الذهبي:

---

(١) وقال ابن قتيبة: «**لا يعرف**»، وقال ابن حبان: «**من الأثبات**»، وقال الجورقاني: «**صدوق صالح الحديث**». وصحح له الترمذي وابن خزيمة.

ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٢٣)، «مشاهير علماء الأمصار» (رقم٩٧٣)، «الأباطيل والمناكير والصحاح» (١/ ٢٣٢).

(٢) **قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هامش «الضعيفة» (٥/ ٢٧٧) تعليقًا علىٰ لفظة (أبي جناب):**

«كذا في مسودتي، وكذلك هو في «تفسير ابن كثير» من رواية ابن أبي حاتم و«تهذيب التهذيب».

وفي «الميزان»: «أبو خباب» بالخاء المعجمة ثم باء موحدة. وكذا في «تهذيب المزي»، **وهو الصواب** كما في «الإكمال» و«التوضيح»، وقالا: «**متروك الحديث**».

ينظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/ ٤٧٣)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٨٣).

«ما رأيت من وثقه غير ابن حبان، قال أبو حاتم: شيخ». لكن نقل الحافظ عن الدارقطني أنه قال: «متروك الحديث». فتوثيق ابن حبان مردود».

٦٤٩- (د) الوليد بن زَوران، بزاي ثم واو ثم راء، وقيل بتأخير الواو، السلمي، الرقي، ليِّن الحديث، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ١٣٠):** «روىٰ عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات» (١/)[1]، فمثله **حسن الحديث**»[2].

٦٥٠- (بخ د ت ق) الوليد بن عبد الله بن أبي ثور الهمداني، الكوفي، وقد يُنسب لجده، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وسبعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٢٣٤) عند حديث يرويه الوليد هذا:** «وهذا **إسناد واهٍ**؛ الوليد هذا هو: ابن عبد الله بن أبي ثور الهمداني، ضعفه الجمهور، وقال أبو زرعة: «منكر **الحديث** يهم كثيرًا». وقال محمد بن عبد الله بن نمير: (**كذاب**)»[3].

---

(١) «الثقات» (٧/ ٥٥٠).

(٢) قال أبو داود: «سمعت أحمد يقول: قيل له: الوليد بن زوران؟ قال: **هذا يحدث عنه** أبو المليح، **فما لي به تلك المعرفة**». وقال ابن حزم، وابن حجر: «**مجهول**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٣٢٥)، «المحلىٰ» (١/ ٢٨٢)، «التلخيص الحبير» (١/ ٢٧٤).

(٣) وقال يحيىٰ بن معين: «**ليس بشيء**»، وقال أحمد: «**ضعيف الحديث**»، وقال أبو حاتم: «**يكتب حديثه، ولا يحتج به**». وقال ابن حبان: «**منكر الحديث جدًّا في أحاديثه** =

٦٥١- (عخ د ت) الوليد بن قيس بن الأخرم التجيبي، بضم المثناة، المصري، مقبول، من الخامسة، مات على رأس المائة.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (١/ ٥٢٠): «.. الوليد هذا لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، **لكن روى عنه جماعة**، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، **فحديثه يحتمل التحسين**»[1].

٦٥٢- (بخ م ٤) الوليد بن أبي الوليد، عثمان، وقيل: ابن الوليد، مولى عثمان، أو ابن عمر، المدني، أبو عثمان، لين الحديث، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٢/ ٦٠): «قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٢٠): «جعله البخاري اسمين، قال أبي: هو واحد. سئل أبو زرعة عنه؟ فقال: **ثقة**».

قلت -الألباني-: وهذا التوثيق **مما فات الحافظ ابن حجر**، فلم يذكره في ترجمة الوليد هذا من «التهذيب» ولم يَحْكِ فيه توثيقًا سوى توثيق ابن حبان

=

أشياء لا تشبه أحاديث الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها **معمولة أو مقلوبة**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢-٣)، «سؤالات البرذعي لأبي زرعة» (٢٢٠)، «الضعفاء» للعقيلي (٦/ ٢٢٣-٢٢٤)، «المجروحين» (٢/ ٤٢١) «الكامل» (١٠/ ٢٦٨-٢٧٠)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٨٧).

قلت: وفي «الضعيفة» (٩/ ١٣٩) اقتصر الشيخ على تضعيفه فقط، موافقةً للحافظ.

(١) **علّق الشيخ هنا فقال: ثم ترجح عندي أنه صدوق** لرواية الجماعة عنه، كما في كتابي الجديد «تيسير الانتفاع»، خلافًا لمن ظنَّ أن كل من وثقه ابن حبان فهو مجهول، كما حققته في «تمام المنة»، **ووثقه العجلي** (١٩٤٦).

الذي أورده في «الثقات» (١/ ٢٤٦)، وهو متساهل في التوثيق معروف بذلك، ولذلك لا يعتمده المحققون من العلماء، وعلىٰ هذا جرىٰ الحافظ في «التقريب» فقال فيه: «**لين الحديث**»، وظني أنه لو وقف علىٰ توثيق أبي زرعة إياه **لوثقه ولم يلينه**. والله أعلم».

- **وقال في «الصحيحة» (٢/ ٥٩٩-٦٠٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق الوليد هذا ونقل تصحيح الحاكم وموافقة الذهبي له:** «ويبدو لي الآن أنه كذلك، فإن رجاله كلهم -عدا الصحابي- رجال مسلم، وقد كنت قلت في تعليقي علىٰ «المشكاة» (٥٠٣٦): «إسناده لين»، وذلك بناء علىٰ قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الوليد هذا من «التقريب» «لين الحديث»، وهو أخذ ذلك مما ذكره في ترجمته من «التهذيب» وليس فيها من التوثيق غير قول ابن حبان في «الثقات»: «ربما خالف علىٰ قلة روايته».

قلت -الألباني-: وقد فاته قول ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٢٠): «سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال: **ثقة**».

فلما وقفت علىٰ هذا التوثيق من مثل هذا الإمام اعتمدته، **لأنه أقعد بهذا العلم من ابن حبان**، مع عدم مخالفته إياه في الجملة في هذه الترجمة».

- **وقال في تعليقه علىٰ «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ١١٥/ ٢٤٨٢):** «وقول الحافظ في الوليد أبي عثمان: «لين الحديث»، **مردود؛ فإنه اعتمد في ذلك علىٰ ما ترجم له في «التهذيب»**، ولم يذكر فيه توثيقًا سوىٰ **أن ابن حبان** ذكره في «الثقات» وقال: «ربما خالف». وفاته أن أبا زرعة **سئل عنه؟ فقال: «ثقة»**، كما رواه ابن أبي حاتم عنه (٤/ ٢/ ٢٠).

كما أن الترمذي لما أخرج الحديث (٢٣٨٣) قواه بقوله: «حديث **حسن غريب**»، وكذلك الحاكم بقوله (١/ ٤١٩): «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي»[1].

﴿ ❋❋❋ ﴾

---

(١) وقال عباس الدوري عن يحيىٰ بن معين: «الوليد بن أبي الوليد **ثقة**». وقال علي بن المديني: «كان **صالحًا وسطًا**»، وقال البخاري: «كان **فاضلًا** من أهل المدينة». وقال يعقوب بن سفيان: «مصري **ثقة**». وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه، **فقال فيه خيرًا**»، وقال الذهبي: «مصري **ثقة**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دوري» (٥١٥٨)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٤٧)، «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٦)، «سؤالات البرذعي» (٧٥٥)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٥)، «سؤالات أبي عبيد الآجري» (١٥٤٤)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٣١/ ١٠٨-١٠٩)، «الكاشف».

قلت: وكل هذا مما فات الإمامين: ابن حجر والألباني، والكمال لله وحده.

حرف اليـاء

٦٥٣- (ت) يحيىٰ بن أبي أنيسة، بنون ومهملة، مصغر، أبو زيد الجزري، ضعيف، من السادسة، مات سنة ست وأربعين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٥٨٤) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا**: «قلت: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، يحيىٰ بن أبي أنيسة -وهو الجزري-؛ قال الذهبي في «المغني»: (مشهور، قال أحمد وغيره: **متروك**)»[1].

---

(١) وقال ابن معين في رواية ابن طهمان عنه: «**ليس بثقة**»، وقال ابن المديني: «**ضعيف لا يُكتب حديثه**».
وقال أخوه زيد بن أبي أنيسة: «**أخي يحيىٰ يكذب**»، وقال النسائي والدارقطني: «**متروك الحديث**»، وقال الجوزجاني: «**غير ثقة**»، وقال يعقوب بن سفيان: «**ضعيف، لا يكتب حديثه إلا للمعرفة**»، وقال الفلاس: «**كان يحيىٰ بن أبي أنيسة ضعيفًا في الحديث، واجتمع أصحاب الحديث علىٰ ترك حديثه إلا من لا يعلم**»، وقال ابن سعد: «**كان ضعيفًا، وأصحاب الحديث لا يكتبون حديثه**»، وقال الساجي: «**متروك الحديث، ضعيف جدًّا**». وقال الذهبي: «**تالف**».
ينظر: «من كلام أبي زكريا في الرجال، رواية ابن طهمان» (٥٥)، «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣٠)، «الضعفاء والمتروكين» (٦٣٩)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٢)، «سؤالات حمزة للدارقطني» (٣٨٢)، «الكاشف»، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١١٥-١١٦).

- وانظر: «الإرواء» (٦/ ٩٤).

٦٥٤- (د) يحيىٰ بن الحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إبراهيم الزهري، المدني، مجهول الحال، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٢١٨) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا عن أشعث بن إسحاق:** «.. يحيىٰ بن الحسن هذا؛ قال الذهبي: «مدني لا يكاد يعرف حاله، **تفرد عنه** موسىٰ بن يعقوب».

وقال الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال».

قلت -الألباني-: ومثله أشعث بن إسحاق، بل هو الذي يستحق أن يوصف بأنه مجهول الحال، فإنه روىٰ عنه جماعة ووثقه ابن حبان، **وأما الأول** فلم يرو عنه غير موسىٰ بن يعقوب، فهو **مجهول العين** أيضًا لا الحال فقط!».

٦٥٥- (ق) يحيىٰ بن خِذام، بكسر المعجمة، ابن منصور السقطي، البصري، مقبول، من التاسعة، مات سنة اثنتين وخمسين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٨٠٥):** «**قلت:** يحيىٰ هذا ذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٦٦)، لكن وقع فيه (ابن حزام) بالحاء المهملة والزاي! وهو تصحيف[1].. وهو **صدوق** كما قال الذهبي في «الميزان».

وقول الحافظ: «**مقبول**» **مرفوض غير مقبول**، فقد روىٰ عنه جماعة من الثقات والحفاظ، منهم ابن خزيمة».

---

(١) قال الذهبي في «الميزان» (٥/ ١١٤): «قلت: **أخطأ** من قال ابن حزام».

٦٥٦- (خ) يحيىٰ بن أبي زكريا يحيىٰ الغساني، أبو مروان الواسطي، أصله من الشام، ضعيف، ما له في البخاري سوىٰ موضع واحد متابعة، من التاسعة، مات سنة تسعين ومائة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٢٤٦) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا: «وذكر ابن طاهر المقدسي في «رجال الصحيحين» (٢/ ٥٦٨/ ٢٢٠٩) أن البخاري روىٰ له في آخر «الاعتصام» مفردًا، وفي سائر المواضع مقرونًا.

وأشار الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أن هذا الحديث عند البخاري متابعة، وكذلك ذكر في «التقريب»، **لكن نصه فيه يخالف ما تقدم عن ابن طاهر**، فإنه قال: «ضعيف، ما له في البخاري سوىٰ موضع واحد متابعة».

وهذا يخالف أيضًا قوله في ترجمته في «مقدمة فتح الباري» (ص٤٥١): (أخرج له البخاري حديثًا واحدًا عن هشام عن أبيه عن عائشة في (الهدية)، وقد توبع عليه عنده)».

٦٥٧- (ت س) يحيىٰ بن سام، بمهملة، ابن موسىٰ الضبي، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٤/ ١٠٢): «لا بأس به»[1].

٦٥٨- (تمييز) يحيىٰ بن سعيد العطَّار، بمهملة وآخره راء، الأنصاري، الشامي، ضعيف، من التاسعة أيضًا، مات قبل الذي قبله بمدة.

---

(١) **روىٰ عنه جمع**، وقال أبو داود: «بلغني أنه لا بأس به»، قال الآجري: **وكأنه لم يرضه.** وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٣٠). ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣١٧).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٧٦) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا:** «وهذا **إسناد تالف**، يحيىٰ بن سعيد، قال ابن حبان: «**يروي الموضوعات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به**». ويحيىٰ بن العلاء كذاب يضع الحديث..».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٣٩٩) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا:** «.. ولا أستبعد أن يكون يحيىٰ هو ابن سعيد العطار المتقدم في كلام ابن الجوزي؛ لأنه هنا من روايته عن أبي المهاجر كما هناك.

فإن كان كذلك؛ **فالسند ضعيف جدًّا**، لأن يحيىٰ بن سعيد هذا قد ضعفه الجمهور؛ بل قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/ ١٢٣): **(كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، والمعضلات عن الثقات)**»[1].

---

(١) وقال ابن معين: «**ليس بشيء**»، وقال الجوزجاني والعقيلي: «**منكر الحديث**»، وقال ابن عدي: «**بيِّن الضعف**»، وقال الجورقاني عند حديث يرويه غلام خليل عن الشامي عن العطار هذا: «وثلاثتهم باتفاق النقاد.. **ظلمات بعضها فوق بعض، اتفق علىٰ إسقاط حديثهم وتفردهم**»، وقال الدارقطني: «**ضعيف**». وقال الحافظ نفسه في «الفتح» (١٣/ ١٠٦): «**ضعيف جدًّا**».

وقال أبو داود: «**جائز الحديث**»، وقال محمد بن مصفىٰ الراوي عن العطار هذا: «**ثقة**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دارمي» (٨٧٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٦/ ٣٦١)، «الكامل» (١٠/ ٥١٥)، «سؤالات السلمي للدارقطني» (٤١١)، «الأباطيل والمناكير» (٤٦٩)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٣٧-١٣٨).

قلت: واقتصر الشيخ في مواطن أخرىٰ من كتبه علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ. انظر علىٰ سبيل المثال: «الصحيحة» (١/ ٦٥٢) (٧/ ٩٩٣-٩٩٤)، «الضعيفة» (٤/ ٤٤٠) (٩/ ١٦٤، ٤١٢).

٦٥٩- (بخ د) **يحيىٰ بن عبد العزيز، أبو عبد العزيز الأردني، بضم الهمزة والمهملة بينهما راء ساكنة ثم نون ثقيلة، نزل اليمامة، مقبول، من السابعة، وهو والد أبي عبد الرحمن الشافعي.**

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (١٣/ ١١١٣-١١١٤): «.. وأما يحيىٰ بن عبد العزيز -وهو الأردني- فهو أحسن حالًا من عبد الله بن نعيم[1] وإن قال ابن معين: «ما أعرفه»، فقد عرفه أبو حاتم فقال: «**ما بحديثه بأس**»، وروىٰ عنه ثلاثة من الثقات أحدهم الوليد بن مسلم هنا»[2].

٦٦٠- (ت ق) **يحيىٰ بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب، بفتح الميم والهاء بينهما واو ساكنة، التيمي، المدني، متروك، وأفحش الحاكم فرماه بالوضع، من السادسة.**

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (١٣/ ٥٤٩): «قال الحافظ في «التقريب»: «متروك، **وأفحش الحاكم**، فرماه بالوضع».

قلت -الألباني-: هو -يعني: الحاكم- **مسبوق إلىٰ ذلك**، فقد قال فيه ابن حبان في «الضعفاء» (٣/ ١٢١): (يروي عن أبيه **ما لا أصل له**، وأبوه ثقة)!».

٦٦١- (قد ق) **يحيىٰ بن عثمان التيمي مولاهم، أبو سهل البصري، ضعيف، من الثامنة.**

---

(١) وقد قال فيه الشيخ قبل أسطر: «وسط حسن الحديث إذا لم يخالف».

(٢) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٥٠).

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٧٠)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ١١٧).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٤٨٠) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا:** «قلت: وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**؛ **آفته** يحيىٰ بن عثمان -وهو البصري صاحب الدستوائي-؛ قال ابن معين والبخاري: «**منكر الحديث**». وقال النسائي: «**ليس بثقة**».وتناقض فيه ابن حبان؛ فذكره في «الثقات»، ثم أعاده في «الضعفاء» فقال: (**منكر الحديث جدًّا، لا يجوز الاحتجاج به**)»[(١)].

٦٦٢- (تمييز) يحيىٰ بن عثمان الحربي، أصله من سجستان فنزل بغداد، صدوق تكلموا في روايته عن هقل، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤٢٤) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا عن هقل:** «وقال -يعني العقيلي-: «يحيىٰ بن عثمان الحربي عن هقل لا يتابع علىٰ حديثه عن الأوزاعي».

قلت: يحيىٰ هذا **ثقة** كما يأتي وكذا شيخه هقل، ولا يضر الثقة ألا يتابع علىٰ حديثه».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ٩٨٤) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا عن هقل:** «قلت: وهذا **إسناد صحيح**، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم؛ غير يحيىٰ بن

---

(١) وقال مسلم: «**منكر الحديث**».

ينظر: «التاريخ الصغير» (١٩٤)، «الكنىٰ والأسماء» للإمام مسلم (١٥٠٠)، «الضعفاء» للعقيلي (٦/ ٣٨٧)، «تهذيب الكمال» (٣١/ ٤٦٥).

قلت: وفي «الإرواء» (٨/ ٢٠٦)، و«الضعيفة» (٨/ ٢٢٠) اقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ -رحمهما الله-.

عثمان - وهو أبو زكريا الحربي البغدادي-؛ قال أبو زرعة: «**ثقة**». وقال ابن معين: «**ليس به بأس**»، كما في «الميزان» و«التعجيل»، و«تاريخ الإسلام» (١٧/ ٤٠٣). وفاتهما قول صالح بن محمد جزرة: «**صدوق**، وكان من العباد»؛ رواه عنه الخطيب (١٤/ ١٩١)، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال (٩/ ٢٦٣): (**ربما وهم**)»[1].

٦٦٣- (د ت س) يحيىٰ بن علي بن يحيىٰ بن خلَّاد بن رافع الأنصاري، الزرقي، المدني، مقبول، من السادسة، مات سنة تسع وعشرين.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ١١-١٢) عند حديث يرويه يحيىٰ هذا: «قلت: وهذا إسناد صحيح علىٰ شرط البخاري...

وأخرجه الترمذي (٢/ ١٠١).. وقال الترمذي: «حديث حسن»...

(تنبيه): اقتصار الترمذي علىٰ تحسين الحديث **قصور ظاهر؛ فإن إسناده صحيح لا غبار عليه...**»[2].

---

(١) وقال يحيىٰ بن معين في رواية مهنا بن يحيىٰ: «**ثقة**».

قلت: وجه المخالفة بين حكم الحافظ وحكم الشيخ، هو **أن الشيخ يرىٰ يحيىٰ بن عثمان هذا ثقة أو صدوقًا مطلقًا حتىٰ في روايته عن هقل**، وهذا بخلاف حكم الحافظ كما رأيت.

ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٦/ ٣٨٨)، «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٩٤-١٩٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٩).

(٢) **الظاهر**: أن الشيخ لم ينتبه لوجود يحيىٰ هذا في السند بدليل حكمه عليه بأنه علىٰ شرط البخاري، والبخاري لم يرو ليحيىٰ هذا، وإنما روىٰ لأبيه... وقد حكم الشيخ

٦٦٤- يحيىٰ بن عُمَير المدني البزاز، مولىٰ بني نوفل، مقبول، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٣٩٥)**: «**قلت**: قال أبو حاتم: صالح **الحديث**، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٠١)، وقال الذهبي: «**صدوق**»، **وهذا هو المعتمد**، فقول الحافظ: «مقبول»، **غير مقبول**، وقد روىٰ عنه أربعة من الثقات».

- **وقال في الصحيحة (٧/ ٤٠٩)**: «ويحيىٰ بن عمير قال ابن أبي حاتم عن أبيه (٩/ ١٧٨/ ٧٣٨): «صالح الحديث».

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٦٠٢)، وقد روىٰ عنه جمع من الثقات غير ابن أبي أويس -وهو إسماعيل-، فهو **حسن الحديث** علىٰ الأقل، ولذلك قال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق**».

وهذا أصح من قول الحافظ فيه: «مقبول»**! وذلك؛ لرواية الثقات عنه، وهم خمسة**..».

٦٦٥- (خت د) يحيىٰ بن قيس الكندي، كوفي، مستور، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٢٢)**: «لم يوثقه أحد -فيما علمت- إلا ابن حبان (٧/ ٦٠٨)، ولذلك قال الحافظ في «التقريب»: «مستور»، لكن

=

نفسه بجهالة يحيىٰ هذا في مواضع من كتبه. انظر: «صفة الصلاة» (١/ ٣٢٣)، «الثمر المستطاب» (١/ ٢٠٤-٢٠٥).

قد روىٰ عنه أربعة من الثقات فهو صدوق -كما ذكرت في «تيسير الانتفاع»-، والله أعلم»[1].

٦٦٦- (ق) يحيىٰ بن كثير، أبو النضر، صاحب البصري، ضعيف، من كبار التاسعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٩٨٨-٩٨٩) بعد أن نقل قول العقيلي في يحيىٰ هذا (منكر الحديث) وقول ابن حبان فيه (يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم): «فلا يُلتفت إلىٰ قول السيوطي في «الدر» (٥/ ٣١٦) بعد أن عزاه للطبراني وابن مردويه: ... بسند ضعيف! فإنه وقف عند قول الحافظ في يحيىٰ هذا في التقريب: «ضعيف»، وحاله أسوأ من ذلك لو رجع إلىٰ ترجمته في «التهذيب»، ولذلك لما أورده الذهبي في «الضعفاء» قال: «قال الدارقطني: متروك»، وقال الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٩٩): (رواه الطبراني في «الأوسط»، وفيه يحيىٰ بن كثير صاحب البصري، وهو متروك، وابنه كثير ضعيف أيضًا)».

- وقال في «الضعيفة» (٦/ ٨٢): «ويحيىٰ بن كثير أبو النضر متروك كما قال الدارقطني»[2].

---

(١) وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٠٢): «**محله الصدق**».

(٢) وقال أبو حاتم: «**ذاهب الحديث جدًّا**»، وقال النسائي: «**ليس بثقة**»، وقال مسلم: «**كثير الغلط والوهم**»، وقال العقيلي: «**منكر الحديث**»، وقال الساجي: «**ضعيف الحديث جدًّا، متروك الحديث**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٣)، «الكنىٰ والأسماء» للإمام مسلم (٣٤١٥)، =

٦٦٧- (مق د) يحيىٰ بن المتوكل المدني، أبو عقيل، بالفتح، صاحب بهية، بالموحدة، مصغر، ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبع وستين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٨/ ٣٦٧-٣٦٨):** «ويحيىٰ بن المتوكل متفق علىٰ تضعيفه، بل قال عمرو بن علي الفلاس: «**فيه ضعف شديد**».

وقال ابن حبان: «ينفرد بأشياء ليس لها أصول، لا يرتاب الممعن في الصناعة **أنها معمولة**».

قلت -الألباني-: فقول الحافظ فيه في «التقريب»: «**ضعيف**» فيه **قصور، بل هو أسوأ من ذلك**»[1].

- وانظر: «الضعيفة» (١٣/ ٥٧١) (١١/ ٣٠٥).

٦٦٨- (بخ م ٤) يحيىٰ بن يمان العجلي، الكوفي، صدوق عابد يخطئ كثيرًا، وقد تغيَّر، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وثمانين.

«ضعفاء العقيلي» (٦/ ٣٩٦)، «المجروحين» (٢/ ٤٨٣)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٦٦).

(١) وقال ابن معين في رواية الغلابي، والساجي: «**منكر الحديث**»، وقال الجوزجاني: «**أحاديثه منكرة**».

وقال الحافظ نفسه في «الفتح» (٣/ ٢٤٦): «..وهو حديث ضعيف جدًّا؛ لأن في إسناده أبا عقيل مولىٰ بهية، **وهو متروك**».

واقتصر جمهور الأئمة علىٰ تضعيفه فقط، منهم أحمد بن حنبل، وابن معين في رواية الدوري عنه، وابن المديني، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وغيرهم.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ١٨٩-١٩٠)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٦٧-١٦٨).

قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١٠٦٨-١٠٦٩): «وهو صدوق يخطئ كثيرًا، وكان تغير كما في «التقريب»، وأما قول المعلق على «مسند أبي يعلى»: «وقد صحح مسلم حديثه في الزهد رقم (٢٩٧٢)»؛ ففيه تدليس لعله غير مقصود، لأن مسلمًا لم يحتج به وإنما قرنه بـ «عبدة بن سليمان» وهو الكلابي ثقة ثبت، فتصحيح مسلم لحديثه، وليس لحديث يحيى كما زعم، **فكان الحق أن يقال: روى له مقرونًا.**

ومن الغريب أن فؤاد عبد الباقي قد لفت نظر القراء في الحاشية إلى هذا المعنى، ومع ذلك لم يتنبه له المعلق المشار إليه، أو أنه لم يأخذ به، لأنه رأى المترجمين له قد رمزوا له بأنه من رجال مسلم **كالحافظ** في كتابيه، وكأبي نصر الكلاباذي في «الجمع بين رجال الصحيحين» **أطلقوا ولم يقيدوا** بأنه مقرون عنده».

٦٦٩- (بخ ت ق) يزيد بن أبان الرقاشي، بتخفيف القاف ثم معجمة، أبو عمرو البصري القاصّ، بتشديد المهملة، زاهد ضعيف، من الخامسة، مات قبل العشرين.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٩): «ضعيف جدًّا.** قال النسائي وغيره: «**متروك**»، وضعفه آخرون».

- **وقال في «الضعيفة» (٢/ ٨٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد هذا: «قلت:** وهذا سند **ضعيف جدًّا**، يزيد هو ابن أبان، وهو **متروك** كما قال النسائي وغيره»[1].

---

(١) وقال شعبة: «لأن **أقطع الطريق** أحب إليَّ من أن **أروي عن يزيد**»، وقال أبو طالب =

- وانظر: «الضعيفة» (١١/ ٦٢٢)، (١٣/ ١٠٣٣).

٦٧٠- (بخ) يزيد بن أيهم، بتحتانية، وزن أحمر، يكنىٰ أبا رواحة، الشامي، مقبول، من الخامسة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٨١٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد هذا: «وهذا سند حسن، يزيد بن أيهم روىٰ عنه جماعة من الثقات، منهم صفوان هذا، ومحمد بن حميد، وإسماعيل بن عياش، وقد وثقه ابن حبان».

- وانظر: «ظلال الجنة» (٢/ ٥٤٨/ ١١٧٨).

٦٧١- (بخ د تم س) يزيد بن بَابَنُوس، بموحدتين بينهما ألف ثم نون مضمومة وواو ساكنة ومهملة، بصري، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في هامش «مختصر الشمائل المحمدية» (ص١٩٦) تعليقًا علىٰ حديث رقم (٣٢٨): «قلت: رجال إسناده ثقات إلا يزيد بن بابنوس، ما روىٰ عنه غير أبي عمران الجوني، وقال الدارقطني: «**لا بأس به**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، **فهو حسن الإسناد** -إن شاء الله تعالىٰ-».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٣٥٤): «يزيد بن بابنوس؛

=

عن أحمد: «**لا يكتب حديث يزيد**. قلت: فلم ترك حديثه، لهوىٰ كان فيه ؟ قال: لا، ولكن كان **منكر الحديث**». وقال مسلم والنسائي وأبو أحمد الحاكم: «**متروك الحديث**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٥١)، «الكنىٰ والأسماء» لمسلم (٢٣٢٣)، «الضعفاء والمتروكين» (٦٤٢)، «ضعفاء العقيلي» (٦/ ٣٠٩)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ١٩٠).

قال البخاري: «كان ممن قاتل عليًّا». وقال ابن عدي: «**أحاديثه مشاهير**». وقال الدارقطني: «لا بأس به». وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم: (مجهول))»[1].

٦٧٢- (ت ق) يزيد بن سنان بن يزيد التميمي، أبو فروة الرّهاوي، ضعيف، من كبار السابعة، مات سنة خمس وخمسين، وله ست وسبعون.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٦٥)**: «وقد ضعفه[2] أبو حاتم، لكن الراوي عنه يزيد بن سنان أشد ضعفًا، فقد قال النسائي فيه: «**ضعيف متروك الحديث**». وقال مرة: «**ليس بثقة**».

والحديث أورده السيوطي في «الجامع» من رواية أبي نعيم وحده، وتعقبه المناوي بقوله: «أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: يزيد **متروك**،

---

(١) قال الذهبي في «تلخيص المستدرك» (٤/ ٦١٩): «وابن بابنوس **فيه جهالة**»، وقال ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٤٥٨): «**ويزيد هذا لا تعرف حاله في الحديث**، ولا روى عنه غير أبي عمران».

تنبيه: قال الدكتور بشار عواد في حاشية «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٩٣) تعليقًا على ترجمة يزيد هذا: «وذكر ابن الجوزي في «الضعفاء» أن أبا حاتم قال فيه (**مجهول**)، وتابعه في ذلك ابن حجر في زياداته على «التهذيب»، **لكن الحافظ زكي الدين المنذري تعقب ابن الجوزي في حاشية نسخته المخطوطة من ضعفائه فذكر أنه لم يجد قول أبي حاتم. قال بشار: الحق مع الحافظ المنذري**».

ينظر: «الكامل» (١٠/ ٧١٤)، «الثقات» (٥/ ٥٤٨)، «سؤالات البرقاني» (٥٥٩)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٩٢-٩٣).

(٢) يعني: محمد بن أيوب شيخ يزيد بن سنان في هذا الحديث.

وتبعه علىٰ ذلك المؤلف في مختصره الكبير فأقره ولم يتعقبه بشيء».

قلت -الألباني-: وقد أصاب السيوطي هناك في «اللآلئ» (٢/ ١٤٠)، وأخطأ في إيراده في «الجامع»، فقد جزم المحقق ابن القيم في «المنار» (ص ٤٩) بأنه حديث موضوع، وسبقه ابن الجوزي (٢ / ٢٣٥)».

- وقال في «الضعيفة» (١٤/ ٨١٥-٨١٦) عند حديث يرويه محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه يزيد هذا: «قلت: وهذا إسناد ضعيف أيضًا؛ مسلسل بالعلل؛ محمد بن يزيد بن سنان وأبوه: ضعيفان، قال أبو حاتم في الابن محمد: «ليس بشيء، هو أشد غفلة من أبيه، مع أنه كان رجلًا صالحًا، لم يكن من أحلاس الحديث». وقال أبو داود عن الولد والوالد: «**ليس بشيء**».

ووثقه ابن حبان وغيره.

والظاهر أن والده أسوأ؛ فقد قال فيه النسائي: «**متروك الحديث**». وقال مرة: «**ليس بثقة**». وقد اتفقوا علىٰ تضعيفه، ولم يوثقه أحد»[1].

---

(١) وقال أحمد بن حنبل: «**ليس حديثه بشيء**»، وقال مرة: «**لا ينبغي أن يكتب حديثه**».
وقال يحيىٰ بن معين: «**ليس بثقة**»، وقال علي بن المديني: «**ضعيف الحديث**».
وقال أبو حاتم: «**محله الصدق، وكان الغالب عليه الغفلة، يُكتب حديثه ولا يُحتج به**».
وقال البخاري: «**مقارب الحديث، إلا أن ابنه محمدًا يروي عنه مناكير**».
ينظر: «سؤالات ابن هانئ للإمام أحمد» (٢١٩٦، ٢٣٠٨)، «تاريخ ابن معين/ دوري» (٥٠٢٣)، «سؤالات البرقاني» (٥٦٠)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٥٦-١٥٧).
قلت: وفي «الصحيحة» (٥/ ٣٦)، و«الضعيفة» (٤/ ٣٩٦) اقتصر الشيخ علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ -رحمهما الله-.

٦٧٣- (د) يزيد بن صالح -ويقال: صليح، بالتصغير، وهو أكثر- الرحبي، الحمصي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٤٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد هذا: «وهذا إسناد صحيح، ذكره المصنف من طريقين عن حريز بن عثمان -وهو ثقة من رجال البخاري- عن يزيد بن صالح -أو صليح-، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال المصنف[1]: (شيوخ حريز كلهم ثقات)»[2].

٦٧٤- (بخ ت ق) يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي، بواو ساكنة بعدها مهملة، أبو داود، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٣٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد هذا: «وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير والد إدريس -واسمه: يزيد بن عبد الرحمن الأودي-، وثقه ابن حبان والعجلي، وصحح له الترمذي وابن حبان والحاكم والذهبي حديث: «حسن الخلق..». وانظر: «التعليق الرغيب» (٣/ ٢٥٦/ ٤)».

- وقال في «الصحيحة» (٢/ ٦٦٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد

---

(١) هو الإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) قال الدارقطني: «لا يعتبر به»، وقال الذهبي: «لا يكاد يعرف».

ينظر: «الثقات» (٥/ ٥٤١)، «سؤالات البرقاني» (٥٤٩)، «ميزان الاعتدال» (٥/ ١٦٠).

هذا: «وإسناده حسن، فإن يزيد هذا وثقه ابن حبان والعجلي، وروىٰ عنه جماعة».

٦٧٥- (ق) يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي، النوفلي، ضعيف، من السادسة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١١٠٩-١١١٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق يزيد هذا: «قلت: وهذا إسناد **ضعيف جدًّا**، آفته (يزيد النوفلي) هذا، فإنه مجمع علىٰ ضعفه -كما قال الذهبي في «المغني»-، ولذلك جزم الحافظ بضعفه في «التقريب».

وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث**»، **وغلَّظ فيه القول جدًّا.**

وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث **منكر الحديث جدًّا**».

وقال البخاري: «**أحاديثه شبه لا شيء**»، **وضعفه جدًّا.**

وقال النسائي: «**متروك الحديث**».

فهذا تضعيف شديد من هؤلاء الأئمة النقاد»[1].

---

(١) وقال أحمد: «**ضعيف الحديث**»، وقال يحيىٰ بن معين: «**ليس بشيء**»، وقال علي ابن المديني: «**لا أروي عنه شيئًا، ولا أحدِّث عنه شيئًا**»، وقال البخاري مرة: «**ذاهب الحديث**»، وقال ابن عدي: «**عامة ما يرويه غير محفوظ**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٧٨-٢٧٩)، «معرفة الرجال/ ابن محرز» (٥٧، ١٥٥٩)، «علل الترمذي الكبير» (ص٤٢٢/ رقم ١٠٨)، «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (٦٤٥)، «الكامل» (١٠/ ٦٧٥)، «تهذيب الكمال» (٣٢/ ١٩٨-٢٠٠).

٦٧٦- (ق) يزيد بن عبد، بغير إضافة، المزني، الحجازي، مجهول الحال، من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة، وإنما روىٰ عن أبيه.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦٥٢): «مجهول العين، وليس مجهول الحال كما جزم به الحافظ في «التقريب»، وإن أورده ابن حبان في «الثقات» (١/ ٢٦١)».

- وقال في «الإرواء» (٤/ ٣٨٩): «لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير أيوب بن موسىٰ القرشي، فهو مجهول العين، وقول الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال»! تسامح».

٦٧٧- (خ ٤) يزيد بن أبي مريم -يقال: اسم أبيه: ثابت- الأنصاري، أبو عبد الله الدمشقي، إمام الجامع، لا بأس به، من السادسة، مات سنة أربعين أو بعدها.

- قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٧٨) عند حديث يرويه يزيد هذا: «وهذا إسناد صحيح موصول عندي، رجاله كلهم معروفون ثقات من رجال الصحيح».

- وقال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٣٦٦) عند حديث يرويه يزيد هذا: «وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات رجال «الصحيح»، وفي هشام بن عمار كلام معروف مع كونه من شيوخ البخاري»[1].

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: ثقة، وثقه البخاري، وابن معين، ودحيم، وأبو حاتم، والعجلي، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وذكره ابن حبان في «الثقات»، =

٦٧٨- (ت) يزيد بن يوسف الرحبي، بفتح الراء والمهملة بعدها موحدة، الصنعاني، صنعاء دمشق، ضعيف، من التاسعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٤٥٩)**: «.. لكن في الطريق إليه يزيد بن يوسف، وهو **ضعيف جدًّا**، قال الهيثمي (١/ ٨٤): «رواه الطبراني في «الكبير»، وفيه يزيد بن يوسف الصنعاني، وهو ضعيف **متروك الحديث**». وقال الذهبي في «المغني»: (**تركوه**)»[1].

٦٧٩- (م د س) يعقوب بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي، أخو نافع، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٦٦٨)**: «وأما قول الحافظ في

=

وروىٰ له البخاري في «الصحيح». وتفرَّد الدارقطني، فقال: **ليس بذاك**».اهـ.

وقال أحمد بن حنبل: «**كان ثقة**». وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٩١)، «سؤالات أبي داود للإمام أحمد» (٢٨١)، «علل الترمذي الكبير» (ص٢٩٢/ رقم٤٩٤)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٢١).

(١) قال يحيىٰ بن معين - في نقل ابن شاهين عنه -: «**كان كذَّابًا**»، وقال مرة: «**ليس بثقة**»، وقال مرة: «**لا يساوي شيئًا**». وقال النسائي: «**متروك الحديث**»، وقال صالح بن محمد الحافظ: «**تركوا حديثه**». وقال البرقاني: «سألت أبا الحسن الدارقطني عن يزيد بن يوسف الدمشقي، فقال: **متروك**.. وقال لنا مرة أخرىٰ: اختلفوا فيه، فيحيىٰ بن معين يغمز عليه، **وليس يستحق الترك عندي**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دوري» (٥٠٥٣، ٥٢٩٣)، «سؤالات البرقاني» (٥٥٠)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٢٩).

يعقوب بن عاصم هذا -وهو الثقفي-: «مقبول»! فهو مرفوض منه، لأنه تقصير في حقه، فإنه مع إخراج مسلم له، وتوثيق ابن حبان إيَّاه؛ روىٰ عنه جماعة من الثقات، فمثله لا ينبغي التوقف في توثيقه، ولذا قال الذهبي في «الكاشف» فيه: (ثقة)».

٦٨٠- (ت ق) يعلىٰ بن شبيب المكي، مولىٰ آل الزبير، ليِّن الحديث، من الثامنة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ١٦٢-١٦٣): «مجهول الحال، لم يوثقه غير ابن حبان، ولهذا قال الحافظ في «التقريب»: (لين الحديث)»[1].

٦٨١- (ت ق) يوسف بن إبراهيم التميمي، أبو شيبة الجوهري، الواسطي، ضعيف، من الخامسة.

قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ١٣٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق يوسف هذا وحكم عليه بالوضع: «... وهذا إسناد ساقط، آفته يوسف هذا، قال ابن حبان: «يروي عن أنس ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه». وقال البخاري: (صاحب عجائب)»[2].

---

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: صدوق حسن الحديث، فقد روىٰ عنه جمع من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

(٢) وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، منكر الحديث، عنده عجائب».

ينظر: «الجرح» (٩/ ٢١٨)، «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٧٧)، «المجروحين» (٢/ ٤٨٧).

٦٨٢- (بخ د ت سي ق) يوسف بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «النصيحة» (ص ٧١-٧٢) وهو يرد علىٰ قول حسان ابن عبد المنان: «يوسف بن أبي بردة مجهول الحال، وتوثيق ابن حبان والعجلي له ليس بشيء»:** «الجواب من وجوه:

الأول: أن التعليل المذكور ليس علىٰ إطلاقه، فكثيرًا ما رأينا الحفاظ النقاد من المتأخرين يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان، كالإمام الذهبي والحافظ العسقلاني..

الثاني: أنه جَهِل -أو تجاهل- تصريح الحاكم بتوثيقه، فقال عقب الحديث: «هذا حديث صحيح، فإن يوسف بن أبي بردة من **ثقات** آل أبي موسىٰ»، **ووافقه** الذهبي.

الثالث: ومن ذلك أن توثيقه مقبول إذا وافقه أحد من الحفاظ النقاد الموثوق بتوثيقهم، كالحافظ المزي والذهبي والعسقلاني وأمثالهم، وهذا قد وثقه الذهبي فقال في «الكاشف»: «يوسف بن أبي بردة، سمع أباه، وعنه إسرائيل وسعيد بن مسروق، **ثقة**».

رابعًا: تصحيح حديثه من الجمع المذكور، يدل علىٰ أنه ثقة عندهم..»[١].

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٥٩).

(١) وقال العجلي (٢٠٥٦): «كوفي ثقة». انظر: «المستدرك» للحاكم (١/ ٢٦١/ ٥٦٣).

٦٨٣- (ق) يوسف بن محمد بن صيفي، ويقال: ابن يزيد بن صيفي ابن صهيب بن سنان، مقبول، من الثامنة.

- قال الألباني في الضعيفة (٤/ ٢٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق يوسف هذا وضعَّفه جدًّا: «قال الذهبي: «قلت: **سنده واهٍ**».

وأقول -الألباني-: يوسف هذا أورده الذهبي في «الضعفاء والمتروكين»، وقال: (قال البخاري: **فيه نظر**)»[1].

٦٨٤- (ق) يوسف بن محمد بن المنكدر التيمي، ضعيف، من السابعة.

- قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٤٧٢): «.. **ويوسف هذا متروك**».

- وقال في «الضعيفة» (١٠/ ١٤) عند حديث يرويه يوسف هذا: «وهذا **إسناد ضعيف جدًّا**، قال الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٧): «ويوسف هذا **متروك**. وقال ابن عدي: **أرجو أنه لا بأس به**».

وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/ ١٣٦): (**يروي عن أبيه ما ليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة**)»[2].

---

(١) وقال أبو حاتم: «**لا بأس به**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/ ٢٧٨).
ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٨)،«تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٥٩).

(٢) وقال أبو زرعة: «**صالح**»، وقال أبو حاتم: «**ليس بقوي، يكتب حديثه**»، وقال النسائي والدولابي: «**متروك الحديث**»، وقال الآجري عن أبي داود: «**ضعيف**»، وقال العقيلي: «**لا يتابع على حديثه**»، وقال الذهبي: «ضعفه أبو داود وغيره، وما =

٦٨٥- (ق) يوسف بن ميمون المخزومي مولاهم، الكوفي الصباغ، ضعيف، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٣٧): «ضعيف جدًّا، قال البخاري** في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢/ ٣٨٤)، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٢٣٠): **(منكر الحديث جدًّا)»**[1].

٦٨٦- (بخ ٤) يونس بن خباب، بمعجمة وموحدتين، الأسيدي، مولاهم الكوفي، صدوق يخطئ، ورمي بالرفض، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٥٦٨): «متهم».**

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٢٤) بعد كلام: «قلت:** أصاب البزار، وأخطأ المعلق المشار إليه خطأً فاحشًا، وخلَّط خلطًا قبيحًا بين راويين، أحدهما ثقة، وهو يونس بن يزيد الأيلي في إسناد أبي يعلىٰ، **والآخر واهٍ، وهو يونس ابن خباب»**[2].

=

هو **بمتروك**، قد قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٢٩)، «الضعفاء والمتروكين» (٦١٨)، «الكامل» (١٠/ ٤٣٣-٤٣٦)، «ضعفاء العقيلي» (٦/ ٤٤٣)، «تاريخ الإسلام» (١١/ ٤٠٧)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٦٠).

(١) وقال أبو زرعة: «**واهي الحديث**»، وقال النسائي مرة: «**ليس بثقة**».

ينظر: «سؤالات البرذعي» (٤٥٩، ٦٩١)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٦٢).

(٢) قال البخاري: «**منكر الحديث**»، وقال أبو حاتم: «**مضطرب الحديث، ليس بالقوي**»، وقال الجوزجاني: «**كذاب مفتر**»، وقال النسائي: «**ليس بالقوي، مختلف فيه**»، وقال =

٦٨٧- (د س) يونس بن سيف الكلاعي، الحمصي، مقبول، من الرابعة، ووهم من سمَّاه يوسف.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٤٦): «وثقه الدارقطني وغيره، وروىٰ عنه جمع من الثقات، فقول الحافظ فيه: «**مقبول**» -يعني: عند المتابعة-، فهو **غير مقبول**، بل هو **ثقة حجة**».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٢١١): «قال البزار: «**صالح الحديث**»، والدارقطني: «**ثقة**»، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وروىٰ عنه -غير الزبيدي محمد بن الوليد-: ثور بن يزيد ومعاوية بن صالح وآخرون...»[1].

٦٨٨- (م ق) يونس بن أبي يعفور، بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء، واسمه وقدان، بالقاف، العبدي، الكوفي، صدوق يخطئ كثيرًا، من الثامنة.

=

مرة: «**ليس بثقة**»، وقال ابن حبان: «**لا تحل الرواية عنه**.. ينفرد بالمناكير التي يرويها عن الثقات والأحاديث الصحاح التي يسرقها عن الأثبات فيرويها عنهم».

ونقل ابن الجوزي والذهبي أن يحيىٰ بن سعيد **كذبه**.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٣٨)، «أحوال الرجال» (٢٢)، «المجروحين» (٢/ ٤٩٣)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٣٨٦٥)، «المغني في الضعفاء» (٧٢٦٣)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٦٩).

(١) وقال ابن سعد: «**كان معروفًا، له أحاديث**»، وقال الذهبي في «الكاشف»: «**ثقة**».

ينظر: «الطبقات الكبرىٰ» (٧/ ٤٥٨)، «مسند البزار» (١٠/ ١٣٨)، «سؤالات البرقاني» (٥٦٤)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٠-٢٧١).

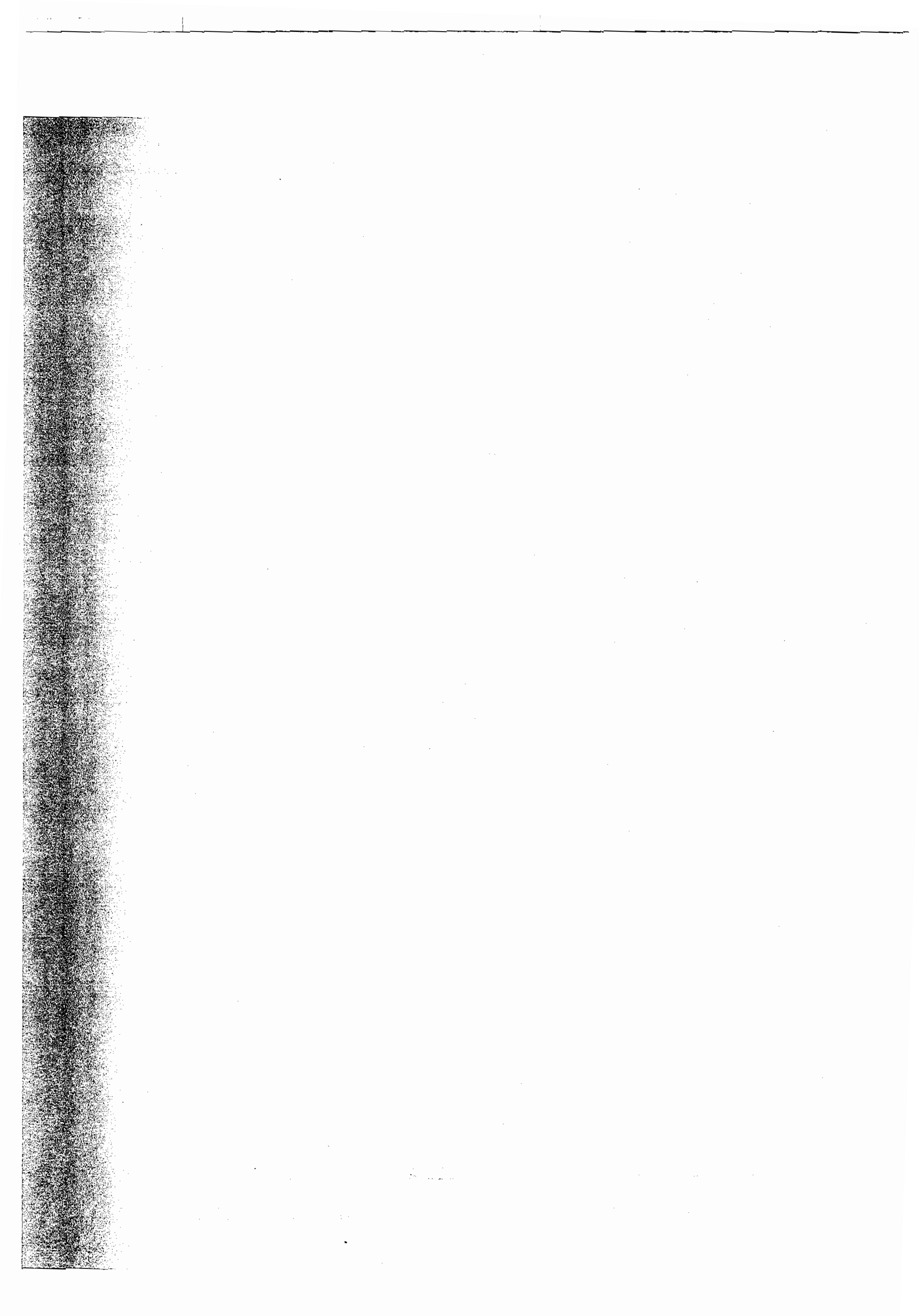
- **قال الألباني في «غاية المرام» (ص٦٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق يونس هذا:** «**قلت:** وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله ثقات رجال مسلم غير الحضرمي وهو ثقة حافظ، غير أن يونس بن أبي يعفور فيه ضعف، قال الذهبي في «الميزان»: «ضعفه ابن معين والنسائي وأحمد، وقال أبو حاتم: **صدوق**، وقال آخر: صالح الحديث، وقد خرج له مسلم».

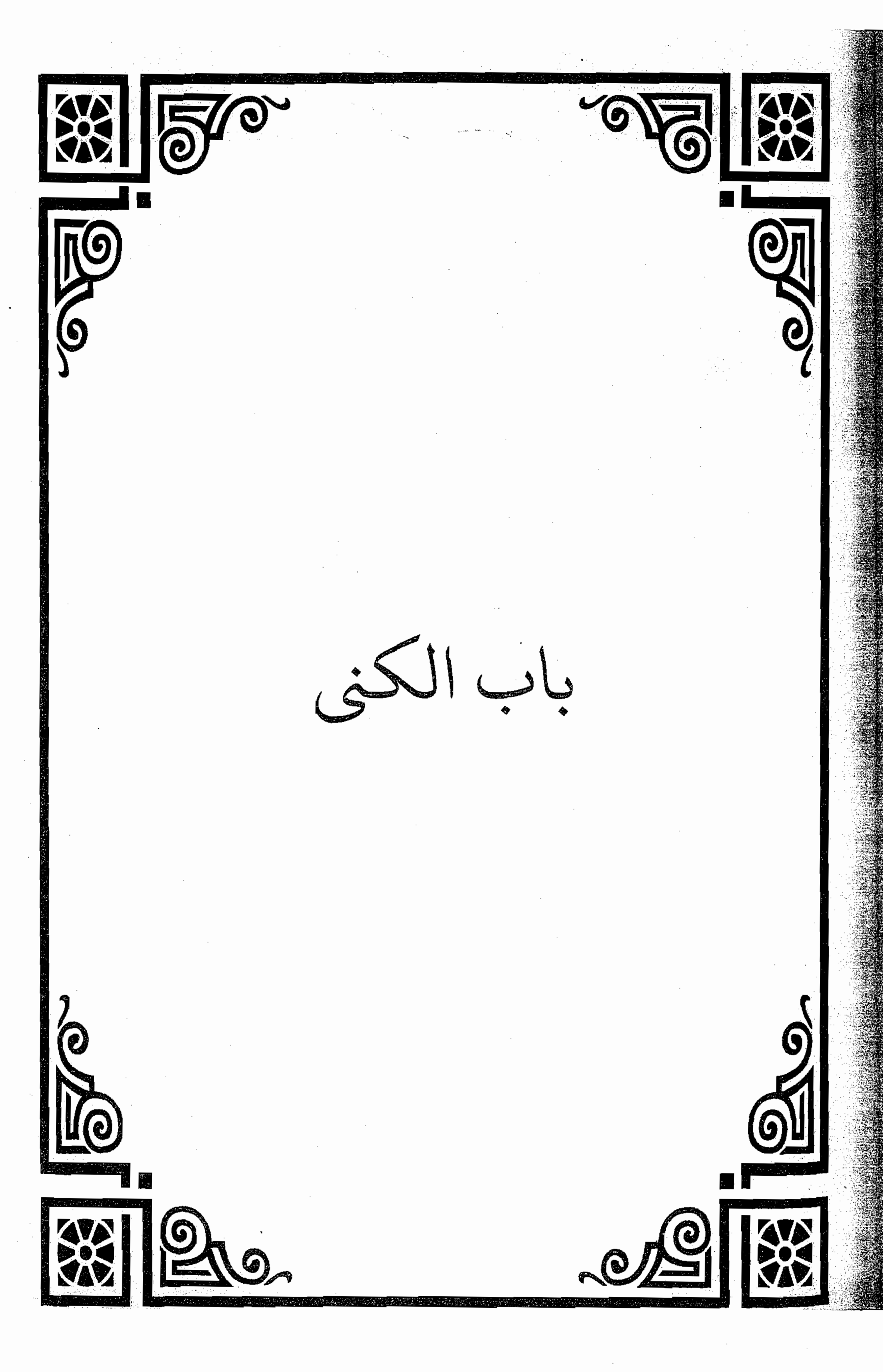
وأما الحافظ فقال في «التقريب»: (يخطئ كثيرًا)»[1].

꧁❋❋❋꧂

(١) وقال الدارقطني: «**ثقة**»، وقال العجلي: «**لا بأس به**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٢٤٧)، «الضعفاء والمتروكون» للنسائي (٦٢١)، «سؤالات البرقاني» (٥٦٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٧٧-٢٧٨).





باب الكنى

حرف الألف

٦٨٩- (د) أبو أمامة، ويقال: أبو أميمة التيمي، الكوفي، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٤١٥): «ثقة، وثقه ابن معين وغيره، ولم يتكلم فيه أحد، فقول الحافظ فيه «مقبول»! غير مقبول، فتنبه»[1].

- وانظر: التعليق على «صحيح ابن خزيمة» (٤/ ٣٥٠).

❀❀❀

(١) وقال أبو زرعة: «لا بأس به». وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٣١) مع تعليق العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٨٦).

حرف الباء الموحدة

٦٩٠- (د ت ق) أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني، الشامي، وقد ينسب إلىٰ جده، قيل: اسمه بكير، وقيل: عبد السلام، ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط، من السابعة، مات سنة ست وخمسين.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ٦٩٦): «ضعيف جدًّا»[1].

٦٩١- (م د س) أبو بكر بن عُمارة بن رُوَيبَة، براء وموحدة، مصغر، الثقفي، الكوفي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٠٩): «وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جماعة من الثقات الأثبات، واحتج به مسلم وأبو عوانة في

(١) ضعفه جدًّا: أبو زرعة، وابن حبان، والدارقطني، وابن عدي.. واقتصر الباقون علىٰ تضعيفه فقط.

ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٠٤-٤٠٥)، «المجروحين» (٢/ ٥٠٠)، «سؤالات البرقاني» (٥٩٦)، «الكامل» (٢/ ٤٥٧-٤٦٥)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٢٩٥-٢٩٦).

قلت: واقتصر الشيخ في مواطن من كتبه علىٰ تضعيفه فقط موافقة للحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

انظر علىٰ سبيل المثال: «الضعيفة» (٤/ ٢٧٦) (١١/ ٣٦).

صحيحيهما، وهو من التراجم التي سقطت من كتاب الحافظ «تهذيب التهذيب»! ثم استدركها في «التقريب» فقال: «مقبول»! كذا قال، وهو ثقة لِما سبق»[(١)].

٦٩٢- (س) أبو بكر بن الوليد بن عامر الزُّبيدي، بضم الزاي، مشهور بكنيته، واسمه صَمصُوم، بمهملتين الأولىٰ مفتوحة والثانية مضمومة بينهما ميم ساكنة، مجهول الحال، من السابعة. وهو أخو محمد المشهور.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٣٧٣)**: «...لكنَّ عاصمًا هذا **مجهول** كما قال الذهبي، وأبو بكر الزبيدي **مثله**، كما يشير إلىٰ ذلك قول الذهبي: «**ما حدَّث عنه سوىٰ بقية**».

ونحوه في «التهذيب»، فقوله في «التقريب»: «مجهول الحال»؛ **مما لا وجه له**، كما يقتضيه علم مصطلح الحديث[(٢)]. والله أعلم».

---

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». ينظر: «ثقات ابن حبان» (٥/ ٥٦٣)، «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٥).

(٢) يعني: الذي يقتضيه علم مصطلح الحديث أن يقول فيه: (مجهول العين).

حرف الحاء المهملة

٦٩٣- (مد) أبو حازم الأنصاري البياضي مولاهم، صحابي، له حديث، وقيل: لا صحبة له.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ١٩٣) عند حديث يرويه أبو حازم هذا: «مختلف في صحبته، وقد أخرج حديثه هذا أبو داود في «المراسيل»، كأنه يشير إلىٰ أنه لم تثبت عنده صحبته، ولم أره ذُكِر في حديث آخر إلا الحديث الآتي، وهو في كل منهما لم يصرح بما يدل علىٰ صحبته، ولا الراوي عنه ذكر ذلك، علىٰ أن الإسناد إليه غير ثابت؛ كما رأيت»[1].

❀❀❀

(١) قال صاحبا «تحرير التقريب»: «بل: مجهول، فقد تفرَّد الأعمش بالرواية عنه، ولم يوثقه أحد، وحديثه مرسل عند أبي داود في «المراسيل» (٢٩٥)».

حرف الخاء المعجمة

٦٩٤- (د ت ق) أبو خالد الوالبي، بموحدة قبلها كسرة، الكوفي، اسمه هرمز، ويقال: هرم، مقبول، من الثانية، وفد علىٰ عمر، وقيل: حديثه عنه مرسل، فيكون من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٢/ ٦٥٣): «قال في «التقريب»: «مقبول»؛ أي: لين الحديث، كذا قال، وفيه نظر، لأنه روىٰ عنه جمع من الثقات غير فطرٍ هذا، وهو غير الأحمسي.

وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥١٤)، ولهذا قال الذهبي في «الكاشف»: «**صدوق**»، فهو **مقبول مطلقًا**».

- **وقال في «الصحيحة»** (٣/ ٣٤٦): «روىٰ عنه جمع من الثقات، وأورده فيهم ابن حبان، وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، **فهو جيِّد الحديث**».

- **وقال في تعليقه علىٰ «هداية الرواة»** (١/ ٣٨٧): «ليس بالمشهور كثيرًا، ولذلك زعم بعضهم أنه مجهول.

وقال ابن أبي حاتم (٩/ ٣٦٥) عن أبي زرعة: «**لا أدري من هو! لا أعرفه**».

غير أن الحافظ ابن حجر نقل عن أبي حاتم أنه قال: «**صالح الحديث**»،

وذكره ابن حبان في «الثقات» وروى عنه جماعة من الثقات، فهو عندي حسن الحديث. والله أعلم».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٩٥٤): «معروف برواية جمع من الثقات عنه...**

ثم قال الشيخ بعد كلام: رابعًا: **وقد يكون من الأخطاء: الرمز للوالبي بأنه من رجال الترمذي**، لأنه لم ينسبه أولًا، **ولأنه غيره ثانيًا، إلا إن كان روى** له حديثًا آخر مصرحًا بنسبته أو اسمه. والله أعلم»[1].

❀❀❀

(١) قد صرح الترمذي باسمه عند حديث رقم (٢٤٥)، باب (من رأى الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن أورد حديثًا من طريق حماد عن أبي خالد غير منسوب: «**وأبو خالد يقال هو أبو خالد الوالبي، واسمه هُرمُز وهو كوفي**».

حرف الراء

٦٩٥- (بخ ت) أبو الربيع المدني، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٣٦٢)**: «وأبو الربيع هذا كأنه مجهول، وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٨٢)، ولكن روىٰ عنه ثلاثة.

وفي التقريب: «إنه مقبول».

ثم رأيت الذهبي قال في «الكاشف»: «**صدوق**».

قلت -الألباني-: وهذا هو **الصواب** -إن شاء الله تعالىٰ-».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ١٠٧١-١٠٧٢)**: «روىٰ عنه أيضًا سماك بن حرب ويزيد بن أبي زياد، وقال أبو حاتم: «**صالح الحديث**»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٨٢)، وحسن له الترمذي، وقال الذهبي: «صدوق».

وأما اقتصار الحافظ فيه علىٰ قوله: «مقبول» فهو **غير مقبول**، والحق في أمثاله ما قاله الذهبي: «**صدوق**»، وكثيرًا ما أرىٰ الحافظ يوافقه، والله الهادي».

٦٩٦- (د ت ق) أبو ربيعة الإيادي، مقبول، من السادسة، قيل: اسمه عمر بن ربيعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ١٩١) عند حديث يرويه أبو ربيعة هذا:**

«وهذا إسناد ضعيف. أبو ربيعة؛ اسمه عمر بن ربيعة، قال أبو حاتم: (منكر الحديث)»[1].

❀❀❀

(١) ونقل أبو حاتم توثيقه عن ابن معين، وهو مما فات المزي ومتابعيه. ينظر: «الجرح» (٦/ ١٠٩).

حرف السين المهملة

٦٩٧- (ق) أبو سعد المدني، عن أبي رافع، قيل: هو شرحبيل بن سعد.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٢٥١-٢١٦):

«وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي سعد هذا؛ فقال الذهبي: «**لا يعرف**». وقال الحافظ: «قيل: هو شرحبيل بن سعد».

قلت: ويدور في خَلَدِي أنه سعيد بن أبي سعيد المقبري؛ فإن كنيته أبو سعد المدني كما تقدم.

وقد وجدت ما يؤيد ذلك من كلام المتقدمين، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (رقم ٢٨٩): «سألت أبي عن حديث رواه المؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن مُخَوَّل عن سعيد المقبري عن أم سلمة قالت: نهانا رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل ورأسه معقوص؟ قال أبي: إنما روي عن مخول عن أبي سعيد [كذا] عن أبي رافع، وكنية سعيد المقبري: أبو سعيد [كذا]، وأخطأ مؤمل؛ إنما الحديث عن أبي رافع».

قلت: كذا في الموضعين: (أبو سعيد) ! والظاهر أنه خطأ مطبعي، والصواب: (أبو سعد)؛ فإنها كنيته كما ذكرنا آنفًا.

والمقصود: أن أبا حاتم جزم أن حديث مخول: عن سعيد المقبري أبي سعد، وأن مؤملًا أصاب في ذلك، لكنه أخطأ في قوله: عن أم سلمة! وإنما الصواب: عن أبي رافع...

فإذا ثبت أن أبا سعد هذا هو سعيد المقبري؛ فينتج من ذلك أن للحديث عنه راويين...».

- وانظر: «صفة الصلاة/ الأصل» (٢/ ٧٤٥).

٦٩٨- (د ق) أبو سعيد الحُبْرَاني، بضم المهملة وسكون الموحدة، الحمصي، ويقال: أبو سعد الخير، اسمه زياد، وقيل: عامر، وقيل: عمر. مجهول، من الثالثة.

٦٩٩- (تمييز) أبو سعيد الخَير، بفتح المعجمة وسكون التحتانية، الأنماري، صحابي، له حديث، وقد وهم من خلطه بالذي قبله، ووهم أيضًا من صحَّف الذي قبله به.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٢٥)**: «.. ويلاحظ أنه ذكر[1] أبا سعيد الخير تمييزًا عن الذي قبله، ورمز له بأنه من رجال أبي داود وابن ماجه! **ولو عكس ذلك لأصاب**، لِما سبق ذكره من أنهما أخرجاه عن الخير، لا عن الحبراني كغيرهما، فتنبه»[2].

(١) يعني: الحافظ ابن حجر في «التقريب».

(٢) الأمر كما قال الشيخ، فأبو داود وابن ماجه لم يخرجا لأبي سعيد الحبراني، وإنما خرجا لأبي سعيد الخير. انظر «سنن أبي داود» (٣٥) و«سنن ابن ماجه» (٣٣٧).

٧٠٠- (م د ت س) أبو سعيد، مولىٰ المَهري، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ٢٧١) عند حديث يرويه يزيد بن أبي سعيد عن أبيه أبي سعيد هذا: «قلت: وهذا إسناد حسن، وهو علىٰ شرط مسلم، ورجاله كلهم ثقات؛ غير يزيد بن أبي سعيد؛ فإنه غير مشهور...

وأما والده أبو سعيد المَهرِي مولاهم؛ فقد روىٰ عنه جماعة من الثقات، ووثقه العجلي وابن حبان»[1].

---

(١) قال ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٦٠/ ٣٧٤٣): «ثقة مأمون». وذكره يعقوب بن سفيان في «المعرفة» (٢/ ٥٢٤) في «ثقات تابعي أهل مصر». وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

حرف الصاد المهملة

٧٠١- (ق) أبو صالح الأشعري، الشامي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٩٨-٩٩): «قال أبو حاتم[1]: «لا بأس به»، وروى عنه جماعة من الثقات، ولذلك جزم الذهبي في «الميزان» بأنه ثقة.

وقال الحافظ في «التقريب»: (مقبول)»[2]!

٧٠٢- (بخ ت ق) أبو صالح الخوزي، لين الحديث، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٣٢٤): «.. وأما شيخه أبو صالح الخوزي؛ فَحَشرُه في زمرة المجهولين هو اللائق بمثله، لأنهم لم يذكروا راويًا عنه سوى أبي المليح هذا، لولا أن أبا زرعة قال فيه: «لا بأس به»، كما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٢/ ٣٩٣) وأقره، ولذلك قال الحافظ ابن كثير في «التفسير» (٧/ ٣٠٩) عقب الحديث، وقد ساقه من طريق أحمد

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٩٢).

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٩٢)، «تهذيب الكمال» (٣٣/ ٤١٣-٤١٤)، «ميزان الاعتدال» (٥/ ٢٥٥).

بأحد إسناديه: «تفرد به أحمد، وهذا إسناد **لا بأس به**»، وهذا **عين ما كنت قلته** في السلسلة الأخرىٰ[1] تحت الحديث (٢١)، وقد ذكرت ذلك بالمناسبة، فقلت ثَمَّ: «وهو **حديث حسن**».

وقد أشكل هذا علىٰ بعض الطلبة من إخواننا الكويتيين ونسب إلي أنني صححت الحديث، والواقع أنني **حسنته فقط** كما ذكرت آنفًا، بل ورددت علىٰ الحاكم تصحيحه إياه تحت الحديث المشار إليه»[2].

٧٠٣- (ت فق) أبو الصهباء الكوفي، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١٣/ ١٠): «قلت: قال الذهبي في «الكاشف»: (أبو الصهباء الكوفي: عن سعيد بن جبير، وعنه حماد بن زيد وعدة، **ثقة**)»[3].

❊❊❊

(١) أي: «السلسلة الضعيفة».

(٢) وقال ابن معين في رواية الدورقي عنه: «**ضعيف**».

ينظر: «الكامل» (١٠/ ٧٤٨)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٢).

قلت: وفي «الضعيفة» (٩/ ٤١-٤٢) **جزم الشيخ بجهالته**؛ فقال: «هو كما قال الحاكم: **مجهول**، لم يذكروا له راويًا غير أبي المليح هذا. ومن الغريب أنهم لم ينقلوا قول الحاكم هذا في ترجمته..».

(٣) **قلت**: اقتصار الشيخ هنا علىٰ نقل حكم الذهبي في أبي الصهباء هذا يدل علىٰ أنه يتبنىٰ حكمه، وهو كذلك علىٰ قاعدة الشيخ التي سار عليها؛ فقد **روىٰ عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان** في «الثقات» (٧/ ٦٥٧).

حرف الطاء المهملة

٧٠٤- (د سي ق) أبو طُعمة، بضم أوله وسكون المهملة، شامي، سكن مصر، وكان مولىٰ عمر بن عبد العزيز، يقال: اسمه هلال، مقبول، من الرابعة، ولم يثبت أن مكحولًا رماه بالكذب.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٥٩٦) بعد أن حقق أن هلالًا هو نفسه أبو طعمة: «فتبين لي مما تقدم أن هلالًا هو أبو طعمة كما جزم بذلك الذهبي وغيره، وإذا كان الأمر كذلك فهو ثقة كما قال الذهبي في كُنىٰ «الكاشف»، خلافًا لقول الحافظ: «مقبول»، لرواية جمع من الثقات عنه وتوثيق ابن عمار الموصلي إياه».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٥٥) عند حديث يرويه أبو طعمة هذا: «قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين؛ غير هلال -وهو مولىٰ عمر بن عبد العزيز، يكنىٰ بأبي طعمة، وهو بها أشهر-؛ وثقه ابن عمار الموصلي، وروىٰ عنه جمع. وأما الحافظ فقال: (مقبول... ولم يثبت أن مكحولًا رماه بالكذب!)»[1].

---

(١) انظر توثيق ابن عمار الموصلي في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٦-٣٦٧)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ٢٥٧).

٧٠٥- أبو طلحة الأسدي، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٧٩٥) بعد أن أورد حديثًا عن أنس بن مالك ﷺ من طريق أبي طلحة الأسدي هذا: «وهذا إسناد جيد كما قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ٢٣٦ -المعرفة - لبنان)، وكنت خالفته في ذلك في «الضعيفة» (رقم ١٧٦) اعتمادًا مني علىٰ أن الحافظ قال في ترجمة أبي طلحة الأسدي من «التقريب»: «مقبول»، يعني عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، يضاف إلىٰ ذلك أنه لم يحكِ في «التهذيب» توثيقه عن أحد.

ثم إن أحد إخواننا المشتغلين بهذا العلم -جزاه الله خيرًا- لفت نظري -و«الضعيفة» تحت الطبع مجددًا- إلىٰ أن ابن حبان وثقه (٣/ ١٦٦/ ب) من «ترتيب الهيثمي»، فرجعت إلىٰ «ثقات ابن حبان» فوجدته قد أورده في «ثقات التابعين» منه (٥/ ٥٧٤) برواية أبي العميس عنه، وقد روىٰ عنه ثقتان آخران كما ذكرت في كتابي الجديد «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان» يسر الله إتمامه، أحدهما إبراهيم القرشي هذا، وكأنه لذلك قال الذهبي في ترجمته من «الكاشف»: «صدوق». **من أجل ذلك رجعت إلىٰ قول العراقي المذكور، واعتمدته».**

- وقال في «الضعيفة» (١/ ٥) وهو يبين سبب تراجعه عن تضعيف حديثٍ: «والسبب في ذلك أنني كنت قلت في راويه أبي طلحة الأسدي: «لم يوثقه أحد...».

وذلك ثقة مني بالحافظ ابن حجر، فإنه لم يحك توثيقه عن أحد، ولقوله عنه في «التقريب»: «مقبول»!

فكتب أحد إخواني المكلفين بالنظر في الكتاب لإعداده لهذه الطبعة أن الهيثمي قد أورده في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان»، فرجعت إلىٰ أصله «الثقات»، فوجدته فيه، وتابعت البحث والتحقيق فتبين لي أنه صدوق، وأن الحافظ كان في قوله المذكور غير مصيب»[1].

❁❁❁

---

(١) **قلت**: روىٰ عنه غير من سمىٰ الشيخ: الأعمش، وعبد الملك بن عمير، والركين بن الربيع، وهو مترجم في «ثقات ابن حبان» (٥/ ٥٧٤)، وحسَّن له الضياء حديثًا في «المختارة» (٧/ ٢٩١).

وقال يحيىٰ بن معين في «تاريخه/ الدوري» (٢٥٦٨): «**لا أدري من أبو طلحة؟**».

وقال الحافظ في «الفتح» (١١/ ٩٣): «**ليس بمعروف**».

حرف الظاء المعجمة

٧٠٦- (بخ د ت سي ق) أبو ظَبيَة، بفتح أوله وسكون الموحدة بعدها تحتانية، ويقال: بالمهملة وتقديم التحتانية، والأول أصح، السُّلفي، بضم المهملة، الكَلاعي، بفتح الكاف، نزل حمص، مقبول، من الثانية.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ١٤٢)**: «وقول الحافظ في أبي ظبية: «مقبول» **غير مقبول**، بل هو قصور، فإن الرجل **قد وثقه جماعة من المتقدمين، منهم ابن معين**، وقال الدارقطني: «**ليس به بأس**»، وقد روىٰ عنه جماعة من الثقات».

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ٨٥١)**: «.. روىٰ عنه جمع من الثقات غير ثابت البناني، فاقتصار الحافظ علىٰ قوله فيه«مقبول» **غير مقبول**! لاسيما وقد **وثقه ابن معين وغيره**، كما كنت ذكرت تحت الحديث (٥٩٥)، وأزيد هنا فأقول: قال المنذري في «الترغيب» (١/ ٢٠٧): **(شامي ثقة)**»[1].

وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٢٢٥)، «الصحيحة» (١/ ١٣٦).

---

(١) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٧٣)، وقال شهر بن حوشب -كما في «التهذيب»-: «**كان من أفضل رجل بالشام**». وقال الأعمش -كما في «التهذيب» أيضًا-: «**كانوا لا يعدلون به رجلًا** إلا رجلًا صحب محمدًا ﷺ».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٩٩)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٦٩).

حرف العين

٧٠٧- (ت) أبو عاتكة البصري أو الكوفي، اسمه طريف بن سلمان، أو بالعكس، ضعيف، وبالغ السليماني فيه، من الخامسة.

- **قال الألباني في هامش «حقيقة الصيام» (ص٣٩)**: «قال الحافظ: «ضعيف، وبالغ السليماني فيه».

قلت: سبقه إلىٰ ذلك الإمام البخاري فإن قوله فيه: «**منكر الحديث**» معناه عنده: لا تحل الرواية عنه. كما في «الميزان» للذهبي، و«اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير وغيرهما».

- **وقال في «الضعيفة» (١/ ٦٠١)**: «... فآفة الحديث أبو عاتكة هذا، وهو متفق علىٰ تضعيفه، بل ضعفه **جدًّا** العقيلي كما رأيت، والبخاري بقوله: «**منكر الحديث**»، والنسائي: «**ليس بثقة**». وقال أبو حاتم: «**ذاهب الحديث**»، كما رواه ابنه عنه (٢/ ١/ ٤٩٤)، وذكره السليماني فيمن عرف **بوضع الحديث**...».

ثم قال الشيخ في (ص ٦٠٣) بعد كلام وهو يتعقب السيوطي في قوله عن أبي عاتكة هذا «ولم يُجَرَّح بكذب ولا تهمة»: «ثانيًا: قوله: «إن أبا عاتكة لم يجرح بكذب» يخالف ما سبق عن السليماني، بل وعن النسائي إذ قال

«ليس بثقة»، لأنه يتضمن تجريحه بذلك كما لا يخفىٰ»[١].

٧٠٨- (بخ س ق) أبو عامر الألهاني، اسمه عبد الله بن غابر[٢]، تقدم.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ١٤١)**: «وأبو عامر الهوزني اسمه عبد الله بن لُحَي، وهو ثقة، **ولكن يبدو أنه غير الألهاني**؛ فإن هذا أورده ابن أبي حاتم في «الكنىٰ» (٤/ ٢/ ٤١١)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وكذلك أورده في «الكنىٰ» ابن حبان في «الثقات» (١/ ٢٧١-٢٧٢)، وأما عبد الله بن لحي فقد أورداه في «الأسماء»، فهذا دليل علىٰ التفريق، **وإن كان صنيع الحافظ ابن حجر يدل علىٰ خلاف ذلك**، فإنه أورد أبا عامر الألهاني في «الكنىٰ» وقال: «اسمه عبد الله بن عامر. تقدم».

فرجعنا إلىٰ «الأسماء» فلم نجد فيها من اسمه عبد الله بن عامر وكنيته أبو عامر من هذه الطبقة[٣]، ولكن وجدناه يقول: «عبد الله بن عامر بن لحي

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٥٧)، «الجرح» (٤/ ٤٩٤)، «الضعفاء والمتروكين» (٣١٩)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٧١).

(٢) علَّق أبو الأشبال الباكستاني هنا فقال: «كذا في (نسخة المصنف) و(ز) إلا أن فيهما بدون نقطة الغين والباء، وفي بقية النسخ و«التهذيبين»: (عبد الله بن عامر)، وهو خطأ، راجع «تحفة الأشراف» (٢/ ١٣٣)».

(٣) **قلت**: بلىٰ؛ قد ذكره الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الأسماء»، فقال: «عبد الله بن غابر، بمعجمة ثم موحدة، الألهاني، بفتح الهمزة بعدها لام ساكنة، أبو عامر الحمصي، ثقة، من الثالثة».

والذي أوقع الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا هو التحريف الذي وقع في اسم أبي عبد الله =

في ترجمة عبد الله بن لحي»؛ ففيه إشارة إلىٰ أن عبد الله بن عامر المكنىٰ بأبي عامر الألهاني؛ هو عنده عبد الله بن عامر بن لحي المكنىٰ بأبي عامر الهوزني، ويناقضه أنه فرّق في «الكنىٰ» بينهما[1]، وهو الصواب والله أعلم».

٧٠٩- (ق) أبو عبد ربٍّ الدمشقي الزاهد، ويقال: أبو عبد ربه، أو عبد رب العزة، قيل: اسمه عبد الجبار، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: قسطنطين، وقيل: فلسطين، وهو غلط، مقبول، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٤٥٩)**: «وهو تابعي، وثقه ابن حبان[2]، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، وروىٰ له ابن حبان في «الصحيح»، ولذا قال الذهبي: «صدوق». وهذا أصح من قول الحافظ فيه: (مقبول)».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٢٩٢)**: «صدوق كما قال الذهبي».

- وانظر: «الصحيحة» (٤/ ٣١٢).

٧١٠- (س ق) أبو عبيدة بن حذيفة بن اليمان الكوفي، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١١١١)**: «.. وهو عندي وسط، كما بينت في «تيسير انتفاع الخلان» يسر الله إتمامه بمنِّه وكرمه».

(غابر)؛ حيث وقع في نسخ «التقريب» الأخرىٰ -ومنها نسخة الشيخ- و«التهذيبين»: (عبد الله بن عامر)، وهو خطأ كما سبق في تنبيه أبي الأشبال -جزاه الله خيرًا-.

(١) وكذلك في «الأسماء»، انظر التعليق السابق.

(٢) «الثقات» (٥/ ٨١).

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٢٧٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي عبيدة هذا: «وإسناده **حسن**، رجاله كلهم ثقات غير أبي عبيدة هذا، فلم يوثقه غير ابن حبان (١/ ٢٧٥)، **لكن روىٰ عنه جماعة من الثقات**»[1].

- وانظر: «الصحيحة» (٧/ ٧٩٦).

٧١١- (م د س ق) أبو عبيدة بن عبد الله بن زَمعة بن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد العزىٰ القرشي، الأسدي، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في هامش «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٢٤٠) عند حديث يرويه أبو عبيدة هذا: «وهذا إسناد **حسن**، رجاله كلهم رجال مسلم؛ إلا أنه لم يخرِّج لابن إسحاق إلا مقرونًا، وقد صرح بالتحديث.

وأبو عبيدة بن عبد الله **روىٰ عنه جمع من الثقات**، وروىٰ له مسلم في «الرضاع» (٤/ ١٦٩)».

- وقال في «الصحيحة» (٣/ ٣٤٩) عند حديث يرويه أبو عبيدة هذا: «وهذا إسناد **حسن** كما قال الحافظ في «الفتح» (١/ ٢٥٠) **ورجاله ثقات** كما قال البوصيري في «الزوائد» (٣٧/ ٢)»[2].

- وانظر: «الإرواء» (٧/ ٢٢٣) **فقد صحح له الشيخ حديثًا تفرَّد به.**

٧١٢- (د) أبو عبيدة بن عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، يقال: اسمه عبَّاد، مقبول، من التاسعة.

---

(١) وثقه أيضًا العجلي (٢١٩٩).

(٢) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٣٠) عند حديث يرويه أبو عبيدة هذا: «وهذا سند صحيح رجاله كلهم ثقات، وابن الأشجعي هو أبو عبيدة بن عبيد الله بن عبد الرحمن، روىٰ عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات» وسماه عبَّادًا، وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، يعني عند المتابعة، لكن رواية أحمد هنا عن كتاب أبيه وجادة جيدة، فلا يوهن من الحديث أنه ناوله إياه ابنه أبو عبيدة، علىٰ أن القلب يميل إلىٰ تقوية حديثه ما دام أنه قد روىٰ عنه أولئك الثقات وفيهم الإمام أحمد، بالإضافة إلىٰ توثيق ابن حبان إياه»[1].

٧١٣- (س) أبو عتبة، هو أحمد بن الفرج؛ تقدموا.

- قال الألباني في هامش «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٦٨): «وقد وهِم المزي في «التهذيب» والحافظ في «التقريب»، وتبعهما الخزرجي في «التذهيب»، فأوردوه[2] في «الكنىٰ» فيمن تقدم اسمه ولم يتقدم!!».

٧١٤- (د ت) أبو عثمان الأنصاري، المدني، قاضي مَرو، قيل: اسمه عمر، وقيل: عمرو، وأبوه سالم أو سلم أو سليم، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٨/ ٤٥) عند حديث يرويه أبو عثمان هذا: «ورجاله ثقات معروفون غير أبي عثمان هذا واسمه عمرو، ويقال: عمر بن سالم، وقد وثقه أبو داود وابن حبان، وروىٰ عنه جماعة، فالسند

---

(١) ينظر: «ثقات ابن حبان» (٨/ ٤٣٤)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٥٩-٦٠).

(٢) يعني: أبا عتبة هذا.

عندي صحيح»[١].

٧١٥- (خت د ت س) أبو عثمان التَّبَّان، بمثناة ثم موحدة ثقيلة، مولىٰ المغيرة بن شعبة، قيل: اسمه سعيد، وقيل: عمران، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٤٥٨) عند حديث يرويه التبان هذا: «ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي عثمان هذا، وهو التبان، روىٰ عنه مع منصور بن المعتمر ابنه موسىٰ ومغيرة بن مقسم، وحسن له الترمذي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

قلت -الألباني-: فهو حسن الإسناد، أو علىٰ الأقل يحتمل التحسين».

٧١٦- (٤) أبو العجفاء، بفتح أوله وسكون الجيم، السّلمي، البصري، قيل: اسمه هرم بن نسيب، وقيل بالعكس، وقيل بالصاد بدل السين المهملتين، مقبول، من الثانية، مات بعد التسعين فيما ذكره البخاري.

- قال الألباني في «الإرواء» (٦/ ٣٤٧): «وثقه ابن معين والدارقطني، وروىٰ عنه جماعة من الثقات، فلا يلتفت بعد هذا إلىٰ قول الحافظ فيه: «مقبول»، يعني لين الحديث عند التفرد، فكيف هذا مع توثيق الإمامين المذكورين إياه ؟!»[٢].

---

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». ينظر: «الثقات» (٧/ ١٧٦)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٨٣).

(٢) وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥١٤)، وصحح له الترمذي حديثًا في «جامعه» (١١١٤). ينظر: «الجرح» (٩/ ١١٠)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٨٥).

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٣٣٦).

٧١٧- (تمييز) أبو علقمة الفَروي الأصغر، هو عبد الله بن هارون بن موسىٰ بن أبي علقمة الأكبر، وهو ضعيف، من الحادية عشرة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٤/ ٣٢٨-٣٢٩) عند حديث يرويه أبو علقمة هذا: «وهذا إسناد ضعيف جدًّا؛ أبو علقمة هذا قال الدارقطني: «متروك الحديث». وقال الذهبي: «منكر الحديث». وفي «التقريب»: (ضعيف)»[1].

٧١٨- (سي) أبو عمر الصِّيني، بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها نون، يقال: اسمه نشيط، وهو وهم، ووهم أيضًا من قال فيه: الضبي، بالمعجمة والموحدة، مقبول، من السادسة، وروايته عن أبي الدرداء مرسلة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٩٠٣): «روىٰ عنه جماعة، ولم يوثق.

وقال الحافظ ابن حجر: «مقبول، وروايته عن أبي الدرداء مرسلة».

قلت -الألباني-: لعل اعتماد الحافظ في هذا علىٰ رواية شريك، وفيه ما ذكرت!»[2].

٧١٩- (بخ) أبو العنبس الثقفي، اسمه محمد بن عبد الله أو ابن عبد الرحمن ابن قارب، مقبول، من الرابعة.

---

(١) وقال الحاكم أبو أحمد: «منكر الحديث».

ينظر: «ميزان الاعتدال» (٥/ ٢٦٨)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٨٩).

(٢) يعني: أن شريكًا سيِّئ الحفظ، كما ذكر الشيخ ذلك قبل الكلام الذي نقلناه عنه.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٦١٣) عند حديث يرويه أبو العنبس هذا:** «**قلت**: وهذا **إسناد جيد**، رجاله ثقات رجال البخاري غير أبي العنبس -وهو الثقفي-، فقد وثقه ابن حبان[1] وروىٰ عنه جماعة من الثقات، **فمثله يحتج به في التابعين**».

٧٢٠- (د ق) أبو العنبس الكوفي، العدوي، صاحب أبي العَدَبَّس، قيل: اسمه الحارث بن عبيد، مقبول، من السادسة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ١٤٨) عند حديث يرويه أبو العنبس هذا:** «وهذا **إسناد حسن عندي**، فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي العنبس -وهو العدوي الكوفي-، **روىٰ عنه جماعة من الثقات غير إسرائيل، منهم شعبة ومسعر وأبو عوانة**، وذكره ابن حبان في (الثقات)»[2].

٧٢١- (س) أبو عون الأعور الأنصاري، الشامي، اسمه عبد الله بن أبي عبد الله، مقبول، من الخامسة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٨٦١)**: «ثقة كما قال الذهبي علىٰ ما رجحته في «تيسير الانتفاع»، **خلافًا للحافظ**»[3].

---

(١) «الثقات» (٥/ ٣٧٢).

(٢) وقال ابن معين: «**ثقة**».

ينظر: «تاريخ ابن معين/ دارمي» (٩١٦)، «الثقات» (٦/ ١٧٧).

(٣) وقال العجلي (٢٢٢٠): «**شامي ثقة**».

٧٢٢- (د ق) أبو عياش بن النعمان المعافري، المصري، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في هامش «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ١٤٢) بعد أن كان ضعف حديثًا من طريق أبي عياش هذا في «ضعيف أبي داود»: «ينقل إلىٰ «الصحيح»، لتصحيح ابن خزيمة والحاكم والذهبي، ورواية ثلاثة من الثقات عن أبي عياش مع تابعيَّته»[1].

٧٢٣- (بخ م) أبو عيسىٰ الأسوَاري، البصري، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦٣٦)عند حديث يرويه الأسواري هذا: «قلت: إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير أبي عيسىٰ الأسواري، فأخرج له مسلم متابعة، ووثقه الطبراني وابن حبان وروىٰ عنه جماعة».

- وقال في «الصحيحة» (١/ ٥٥٥) تحت حديث رقم ٣٠٨- الطبعة الأولىٰ): «وثقه الطبراني وابن حبان، فذكره في «الثقات» (١/ ٢٧١)، وروىٰ عنه ثلاثة منهم، أحدهم قتادة، ولذلك قال البزار: «إنه مشهور».

وقول من قال فيه «مجهول» أو «لم يرو عنه غير قتادة» فبحسب علمه، وفوق كل ذي علم عليم، فقد جزم في «التهذيب» أنه روىٰ عنه ثابت البناني وقتادة وعاصم الأحول.

قلت -الألباني-: وهؤلاء جميعًا ثقات، فبهم ترتفع الجهالة العينية،

---

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠١).

وبتوثيق من ذكرنا تزول الجهالة الحالية -إن شاء الله تعالىٰ-، **لاسيما وهو تابعي**، ومن مذهب بعض المحدثين كابن رجب وابن كثير تحسين حديث المستور من التابعين، وهذا خير من المستور كما لا يخفىٰ»[1].

٧٢٤- (د) أبو عيسىٰ الخراساني، نزيل مصر، التميمي، اسمه سليمان بن كيسان، وقيل: محمد بن عبد الرحمن أو ابن القاسم، مقبول، من السادسة، وحديثه عن ابن عمر مرسل.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٥٧٧)**: «وقول الحافظ في أبي عيسىٰ الخراساني: «مقبول» **تقصير غير مقبول، فالرجل ثقة** -كما قال ابن حبان والذهبي- **وروىٰ عنه جمع من الثقات**»[2].

- وانظر: «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٥٣-١٥٤).

---

(١) وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة».

ينظر: «ثقات ابن حبان» (٥/ ٥٨٠)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ١٦٥-١٦٦)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٠٢).

(**تنبيه مهم**): كلام الشيخ هذا غير موجود في الطبعة الجديدة لـ«الصحيحة» -أعني: طبعة دار المعارف-، بل هو موجود في الطبعة الأولىٰ -طبعة المكتب الإسلامي-؛ وذلك أن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ كان قد وهم في ذكر أحد الطرق -والتي فيها أبو عيسىٰ هذا- كشاهد لحديث الترجمة، وقد نبه علىٰ ذلك هو نفسه -رحمه الله تعالىٰ- في طبعة دار المعارف (١/ ٦١٩)، فلم يحذف هذا الكلام لأجل تغير اجتهاده في مترجمنا هذا وإنما حذفه لسبب آخر، وهو وهمه كما سبق.

(٢) ينظر: «ثقات ابن حبان» (٦/ ٣٩٢)، «الكاشف» (٦٧٧٤).

حرف الكـاف

٧٢٥- (عخ د ت س) أبو كثير الزُّبَيدي، بالتصغير، الكوفي، اسمه زهير ابن الأقمر، وقيل: عبد الله بن مالك، وقيل: جمهان أو الحارث بن جمهان، مقبول، من الثالثة، وقيل: إن زهير بن الأقمر غير عبد الله بن مالك، فالله أعلم.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٣٨١) عند حديث يرويه أبو كثير هذا: «قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال «الصحيح»؛ غير أبي كثير -وهو الزُّبَيدِي الكوفي، اختلفوا في اسمه-، وثقه النسائي وغيره»[1].

٧٢٦- (س) أبو كثير، مولىٰ آل جحش، ويقال: مولىٰ الليثيين، ثقة، من الثانية، ويقال: له صحبة، ومنهم من ضبطه بالموحدة والتأنيث، (أي: أبو كبيرة).

---

(١) إن كان هو زهير بن الأقمر، فقد وثقه النسائي كما قال الشيخ، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢٦٤)، وصحح له الترمذي حديثًا في «جامعه» (٣٤٨٢)، وقال الذهبي في «الكاشف»: «ثقة». انظر: «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢١٩-٢٢٠).

قلت: وفي «الصحيحة» (٣/ ٢٦١) وافق الحافظ علىٰ حكمه.

- **قال الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ١٣٦)**: «أورده ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٤٢٩ و٤٣٠) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وكذلك قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١٢٧): «مستور»، وأورده ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٧٠)، ومع ذلك فقد قال فيه الحافظ في «التقريب»: «**ثقة**»**!** وذكر في «التهذيب» أنه روىٰ عنه جماعة من الثقات، وأنه ولد في حياة النبي ﷺ، **فمثله حسن الحديث** -إن شاء الله تعالىٰ-، لاسيما في الشواهد»[1].

❊❊❊

(١) وقال الحافظ نفسه في «الفتح» (١/ ٦٢٠): «**لم أجد فيه تصريحًا بتعديل**».

حرف الميم

٧٢٧- (ت كن) أبو المثنىٰ الجهني، المدني، مقبول، من الثالثة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٧٤٠)**: «أورده ابن حبان في الثقات (١/ ١٧٢)، وروىٰ عنه ثقتان آخران، وقال ابن معين: **«ثقة»**، وكذا قال الذهبي في «الكاشف».

وأما ابن المديني فقال: **«مجهول»**.

وقال الحافظ في «التقريب»: **(مقبول)**!»[1].

٧٢٨- (ت ق) أبو المثنىٰ الخزاعي، (الكعبي)، اسمه سليمان بن يزيد، ضعيف، من السادسة.

- **قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٤٦٢)**: «... فيه أبو المثنىٰ سليمان بن يزيد، وهو واهٍ كما قال المنذري (٢/ ١٠١)، والذهبي في «التلخيص» (٤/ ٢٢٢)»[2].

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٤٤)، «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٥١).

(٢) قال أبو حاتم: «**منكر الحديث** ليس بقوي»، وقال ابن حبان: «**يخالف الثقات** في الروايات، **لا يجوز الاحتجاج** به ولا الرواية عنه إلا للاعتبار»، وقال ابن الملقن: «**سليمان بن يزيد** أبو المثنىٰ الكعبي الخزاعي، تركه بعضهم، وقال الرازي: **منكر**

٧٢٩- (س) أبو مروان الأسلمي، اسمه مغيث، بمعجمة ومثلثة، وقيل: بمهملة ثم مثناة مشددة ثم موحدة، وقيل: اسمه سعيد، وقيل: عبد الرحمن، له صحبة إلا أن الإسناد إليه بذلك واهٍ، وهو والد عطاء بن أبي مروان المدني.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ١٤١)**: «وثقه العجلي وابن حبان، وقال النسائي: «**غير معروف**»، وقد قيل إن له صحبة، **ولم يثبت**»[١].

- وانظر: «تمام المنة» (ص ٢٣٠-٢٣١).

٧٣٠- (ي د ص) أبو مريم الثقفي، اسمه قيس المدائني، مجهول، من الثانية.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٦٨٧-٦٨٨)**: «.. وإذا كان الأمر كذلك؛ فما حال الثقفي هذا وقد تقدم قول الدارقطني والعسقلاني فيه: «مجهول»؟

فأقول: إذا كان لم يَروِ عنه غير الأخوين المسمَّيين آنفًا، وكان أحدهما -وهو عبد الملك- ليس له إلا راوٍ واحد، فهو مجهول العين -كما ذكرت في «تيسير الانتفاع»-، وعليه **يترجح عندي** أن شيخه هذا -الثقفي- يكون **مجهول الحال**. والله أعلم»[٢].

الحديث، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به وخالف في «ثقاته» فذكره فيها».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/ ١٤٩)، «المجروحين» (٢/ ٥٠٥)، «البدر المنير» (٩/ ٢٧٤)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٢١-٤٢٢).

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٢٦-٤٢٧).

(٢) **وجه المخالفة بين حكم الحافظ وحكم الألباني**: هو أن الحافظ يرى أن أبا مريم

٧٣١- (بخ) أبو مزرِّد، بتشديد الراء بعد الزاي، اسمه عبد الرحمن بن يسار، وهو والد معاوية، مقبول، من الثالثة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٩٨) عند حديث يرويه أبو مزرد هذا: «**قلت**: ورجاله ثقات، فإن عبد الرحمن بن يسار وثقه **ابن معين**، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وبقية رجاله معروفون، **فالسند جيد**»[(١)].

- وانظر: «الإرواء» (١/ ١١٠)

٧٣٢- (د ق) أبو المعتمر بن عمرو بن رافع المدني، مجهول الحال، من السادسة.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٧٢)**: «وعمر بن خلدة أبو المعتمر[(٢)]؛

=

هذا مجهول العين وإن أطلق لفظة مجهول، فقد بيَّن اصطلاحه في هذا حيث قال في مقدمة «التقريب» في بيان مراتب الرواة: **التاسعة**: من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: «**مجهول**».

فإذا أطلق الحافظ لفظة (مجهول) فالمقصود بها الجهالة العينية.

(١) جهدت في البحث عن توثيق ابن معين لأبي مزرد هذا فلم أجده، ولم أجد أحدًا نقله عنه، وإنما نقلوا عنه توثيقه لعبد الرحمن بن يسار عم محمد بن إسحاق -كما في «الجرح» (١٤٢٥) -، وهذا هو الذي ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ٦٧)، وليس لأبي مزرد ذكرٌ في «ثقاته»، فلعل الأمر اشتبه على الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وبناءً على هذا يكون أبو مزرد هذا **مجهول العين**، لأنه لم يرو عنه غير ابنه معاوية، ولم يوثقه أحد. والله تعالى أعلم وأحكم. وانظر: «تحرير التقريب» (٤/ ٢٧١/ ٨٣٦٣).

(٢) جعل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عمرَ بن خلدة وأبا المعتمر شخصًا واحدًا، والواقع خلاف

=

قال الذهبي نفسه في «الميزان»: «لا يُعرف».

وقال أبو داود عقب الحديث على ما في بعض نسخ «السنن»: «من يأخذ بهذا؟! أبو المعتمر من هو؟!» أي: لا يعرف.

وقال الحافظ في «التقريب»: «مجهول الحال».

قلت -الألباني-: بل هو **مجهول العين**، لأنه لم يرو أحد عنه غير ابن أبي ذئب».

- **وقال في هامش «سبل السلام» (٣/ ١٣٢): «والصواب أنه مجهول العين**؛ لأنه لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب».

٧٣٣- أبو مقاتل السَّمَرقندي (اسمه حفص بن سلم)، مقبول، من الثامنة.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (٣/ ٣٩٧): «**كذاب**».

- **وقال في «الضعيفة» (١٣/ ٢٩٥-٢٩٦): «متهم بالوضع**، فقد كذبه ابن مهدي وغيره... وقال الذهبي في (الكنىٰ/ الميزان): «**أحد التلفىٰ**»، وكذا في «اللسان».

ووقع في (كنىٰ التقريب): «أبو مقاتل السمرقندي: مقبول، من الثامنة. ت»!

=

ذلك، فهما شخصان، وعمر بن خلدة هو شيخ أبي المعتمر في الإسناد هذا، فلعل الشيخ تصحفت عليه صيغة (عن) إلىٰ كلمة (بن) فظن الشخصين رجلًا واحدًا، وقد ترجم الحافظ لكل منهما، فقال في ترجمة عمر بن خلدة: «**ثقة**».

ولا أدري كيف وقع له هذا! فقد ترجمه في «اللسان» -تبعًا لأصله «الميزان»- ترجمة سيئة جدًّا، وذكر له بعض الموضوعات التي اتُّهِم بها، وذلك تحت اسمه (حفص بن سلم)»[1].

وانظر: «الضعيفة» (١٤/ ٥٦).

---

(١) كذبه وكيع بن الجراح أيضًا. وقال السليماني: «هو في عداد من يضع الحديث»، وقال الحاكم والنقاش: «روى أحاديث موضوعة». ووهَّاه الدارقطني.
وقال ابن حبان: «يأتي بالأشياء المنكرة التي يعلم من كتب الحديث أنه ليس لها أصل يرجع إليه.. وكان قتيبة بن سعيد يحمل عليه شديدًا ويضعفه بمرة، وقال: كان لا يدري ما يحدث به. وكان عبد الرحمن بن مهدي يكذبه».
ينظر: «المجروحين» (١/ ٣١٣)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٥١٠) و(٥/ ٢٩٢)، «تهذيب التهذيب» (ترجمة حفص بن سلم الفزاري) (١/ ٦١٩).

حرف الهاء

٧٣٤- (د) أبو هاشم الدوسي، ابن عم أبي هريرة، مجهول الحال، من الثالثة.

- **قال الألباني في هامش «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢/ ٣٨) بعد أن نقل حكم الحافظ:** «وهو وهم منه، فإن هذا مجهول العين، لم يَروِ عنه غير أبي يسار هذا، ولذا قال الذهبي: (لا يعرف)»[١].

٭٭٭

(١) وقال الدارقطني في «العلل» (١١/ ٢٣١): «مجهول».

حرف الياء

٧٣٥- (بخ د ت ق) أبو يحيىٰ القتات، بقاف ومثناة مثقلة وآخره مثناة أيضًا، الكوفي، اسمه زاذان، وقيل: دينار، وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبان، وقيل: عبد الرحمن، لين الحديث، من السادسة.

- قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٥٤) عند حديث يرويه سفيان الثوري عن أبي يحيىٰ هذا: «وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير أبي يحيىٰ القتات ففيه ضعف، لكن قال أحمد في رواية الأثرم عنه: «روىٰ إسرائيل عن أبي يحيىٰ القتات أحاديث مناكير جدًّا كثيرة، وأما حديث سفيان عنه فمقارب»، ففيه إشارة إلىٰ أن حديثه من رواية سفيان -وهو الثوري- حسن لا بأس، قال عبد الحق الأشبيلي في «كتاب التهجد» (ق ٦٥/ ١) في قول البخاري في أبي ظلال: «مقارب الحديث»: (يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي: لا بأس به)».

- وقال في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٥١-٥٢) عند حديث يرويه سفيان الثوري عن أبي يحيىٰ هذا: «وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين؛ غير أبي يحيىٰ القتات؛ وهو ضعيف؛ ضعفه أحمد وابن معين -في رواية- والنسائي، وقال ابن معين -في رواية-: «ثقة».

وفصَّل **أحمد** رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال -في رواية الأثرم عنه-: «روىٰ إسرائيل عن أبي يحيىٰ القتات أحاديث مناكير جدًّا كثيرة. وأما حديث سفيان عنه فمقارب».

قلت: وهذه الرواية -علىٰ أنها ليست حديثًا مرفوعًا- من رواية سفيان عنه، كما ترىٰ؛ **فهي حسنة الإسناد** -إن شاء الله تعالىٰ-»[1].

٧٣٦- (بخ م ق) أبو يحيىٰ، مولىٰ آل جعدة المخزومي، مدني، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٣٦٩) بعد أن نقل حكم الحافظ في أبي يحيىٰ هذا: «وهذا منه عجيب، فقد روىٰ ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٤٥٧) عن ابن معين أنه قال فيه: «**ثقة**»، واعتمده الذهبي في «الميزان» فقال أيضًا: «**ثقة**»، ويقوِّي ذلك أن مسلمًا أخرج له حديثًا واحدًا، كما في «تهذيب الكمال»، ووثقه ابن حبان أيضًا»[2].

٧٣٧- (خ س) أبو يزيد المدني، نزيل البصرة، مقبول، من الرابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٩٤٣): «وقول الحافظ في «التقريب»: «أبو يزيد المدني نزيل البصرة، مقبول»! فهو **من أوهامه**، فقد روىٰ عنه جماعة من الثقات، **ووثقه ابن معين**، وأخرج له البخاري».

- وقال في «الصحيحة» (٧/ ١٤٣٦): «**ثقة**، روىٰ له البخاري، كما في

(١) ينظر: «الضعفاء» للعقيلي (٣/ ٣٩٤)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٧-٤٥٨).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٧)، «الثقات» (٥/ ٥٧٧).

«الكاشف»، وأما قول الحافظ فيه: «مقبول»! فهو مرفوض! كيف لا وقد وثقه ابن معين وأحمد، وروىٰ له البخاري ؟!»[(١)].

٧٣٨- (ق) **أبو اليمان المصري، وقع كذلك عنده في الطهارة، والصواب: أبو لقمان، واسمه: محمد بن عبد الله بن خالد الخراساني، مستور، من الحادية عشرة.**

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٣/ ١١٤١) بعد أن أورد أثرًا عن الشافعي ورد في «سنن ابن ماجه» (١/ ١٧٥) من رواية أبي الحسن بن سلمة عن أحمد بن موسىٰ بن معقل عن أبي اليمان المصري قال: سألت الشافعي..

قال رَحِمَهُ اللَّهُ **بعد أن نقل حكم الحافظ:** «حقه أن يقول: «**مجهول**»، لأنه قال في «المقدمة» في صدد ذكر مراتب التوثيق: «**السابعة**: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال».

وهو لم يذكر له راويًا في «التهذيب» غير (أحمد بن موسىٰ بن معقل) كما تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك.

ثم إنه وقع في وهم آخر، وهو أنه نسب هذا الأثر لابن ماجه في ترجمة أحمد هذا وشيخه أبي اليمان، **وبالتالي جعلهما من رجال ابن ماجه.**

والواقع أن الأثر من زيادات أبي الحسن بن سلمة القطان علىٰ «سنن ابن ماجه»، وهو راوي «السنن»، وأحمد بن موسىٰ إنما هو شيخه -أعني:

---

(١) وقال أبو داود: «سألت أحمد عنه فقال: **تسأل عن رجل روىٰ عنه أيوب!**».
ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٨)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٤٥٩).

أبا سلمة- وأبو اليمان من رجاله، ولذلك لم يترجم لهما المزي في «تهذيب الكمال» ولا الذهبي في «الكاشف»، فاقتضى التنبيه»[1].

ﷺ ❋❋❋ ﷺ

(١) إذا كان الصواب عند الحافظ أن أبا اليمان هذا هو أبو لقمان محمد بن عبد الله؛ فقد ترجم لهذا الأخير في «التهذيب»، وذكر أنه **روى عنه جماعة**، وقال في «التقريب»: «مقبول»، فيكون الحكم عليه بجهالة الحال ليس بعيدًا عن الصواب.

من نُسب إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه ونحو ذلك

٧٣٩- (بخ) ابن حسنة الجهني، مستور، لم يسم، من الثالثة.

- قال الألباني في «هامش ضعيف الأدب المفرد» (ص٢٣-٢٤): «مجهول العين؛ لأنه لا يعرف إلا برواية سعيد هذا عنه، فقول الحافظ فيه: «مستور» يتنافىٰ مع قوله في مقدمة «التقريب» في مراتب المترجمين عنده: «السابعة: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يُوَثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو: مجهول الحال»، ولذلك قال الذهبي: (لا يعرف)».

٧٤٠- (د) ابن أبي عقيل.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٥٥): «وابن أبي عقيل؛ لم أعرفه، ولم يورده الخزرجي في «الخلاصة»، ولا الحافظ في «التهذيب»، وفي «التقريب»؛ لم يوردوه في باب من نسب إلىٰ أبيه أو جده... إلخ!».

٧٤١- (ت) ابن وهب بن منبِّه، مجهول، من السادسة، وكان لوهب ثلاثة أولاد: عبد الله وعبد الرحمن وأيوب.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٩٧) بعد أن أورد حديثًا من «سنن الترمذي» و«معجم الطبراني الكبير» من طريق أبي بكر بن عياش عن إدريس

ابن بنت وهب بن منبه عن أبيه (وقال الطبراني: عن وهب بن منبه)، عن ابن عباس رفعه: «**قلت -الألباني-**: وهو ضعيف الإسناد، لأن إدريس ابن بنت وهب بن منبه - واسم أبيه سنان- **ضعفه ابن عدي**، وقال الدارقطني: «**متروك**» كما في «الميزان»، ولم يقع في الترمذي تسميته، بل وقع فيه عن ابن وهب بن منبه، ولذلك **لم يعرفوه في «التهذيب»** وغيره، وقالوا: **إنه مجهول**، وقد عرفت اسمه من الزيادة المشار إليها من «المعجم الكبير»، فقوله في رواية الترمذي: «عن أبيه» إنما يعني جده لأمه تجوزًا، كما بينته رواية الطبراني».

❊❊❊

فيمن قيل فيه: ابنُ أخي فلان

٧٤٢- (د) ابن أخي جابر بن عبد الله.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ٣٨١)**: «أغفلوه[1] ولم يوردوه لا في «التهذيب» ولا في «الخلاصة» ولا في «التقريب» ولا في «الميزان» في فصل: (فيمن قيل ابن أخي فلان)».

٧٤٣- (ت س ق) ابن أخي زينب الثقفية امرأة ابن مسعود، كأنه صحابي، ولم أره مسمىً.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١١٦٥)**: «**مجهول** كما قال المنذري في «الترغيب» (٤/ ١٥٨) و«مختصر السنن» (٥/ ٣٦٣).

فمن **الغرائب** قول الحافظ في «التقريب»: «كأنه صحابي ولم أره مسمىً»! **كذا قال**، وكنت نقلته عنه قديمًا في «الصحيحة»، دون أن يفتح لي بشيء عليه، والآن أقول: **إنه مجرد ظن منه لا دليل عليه**، فإني أقول: ألا يحتمل أن يكون ابن صحابي؟ **بل لعل هذا أولىٰ**»[2].

---

(١) يعني: أغفلوه مع أنه من رجال أبي داود، فهو علىٰ شرطهم.

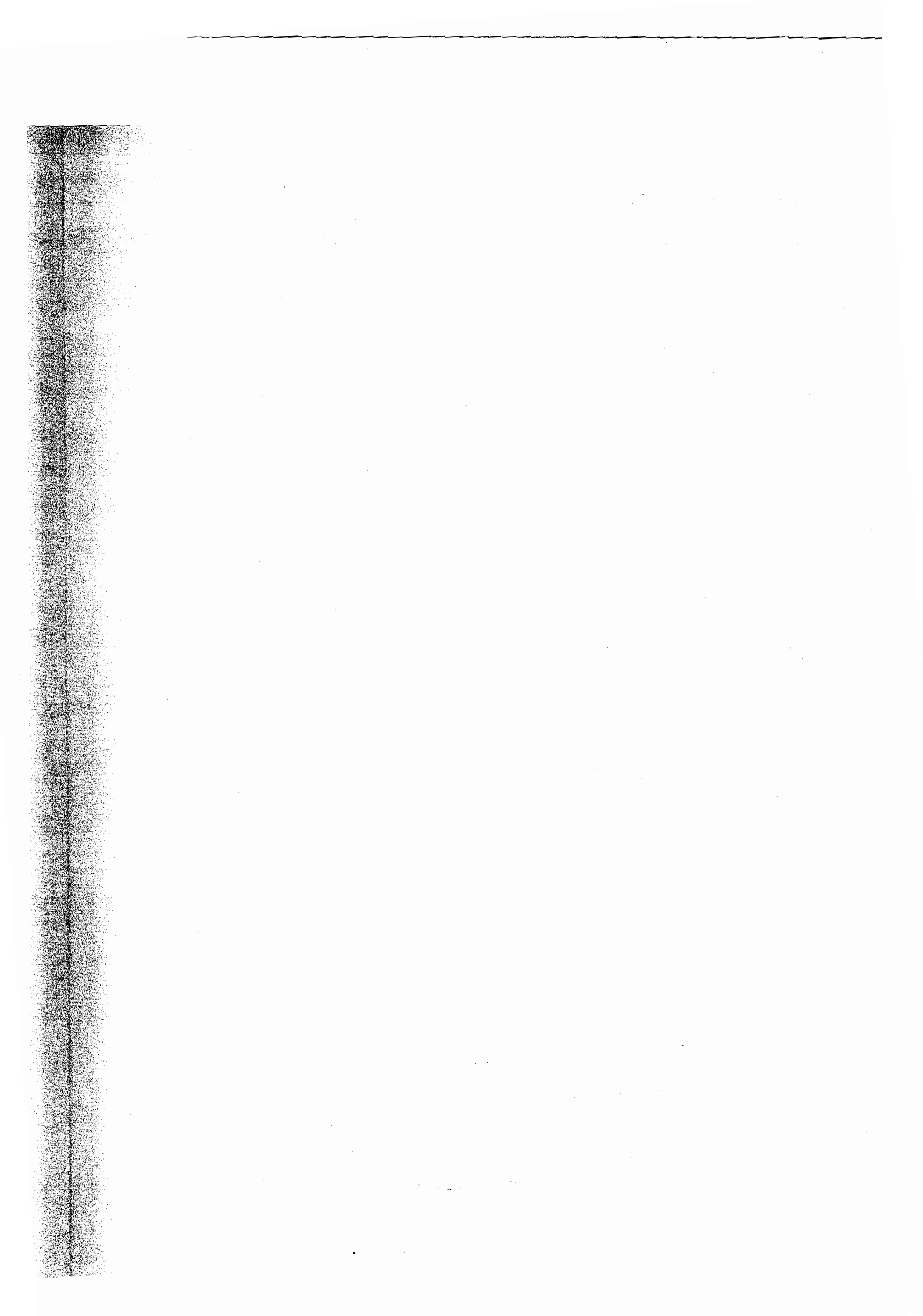
(٢) تفرد بالرواية عنه عمرو بن الحارث بن المصطلق، ويحيىٰ بن الجزار، كما في «التهذيب» (٦/ ٤٨١).

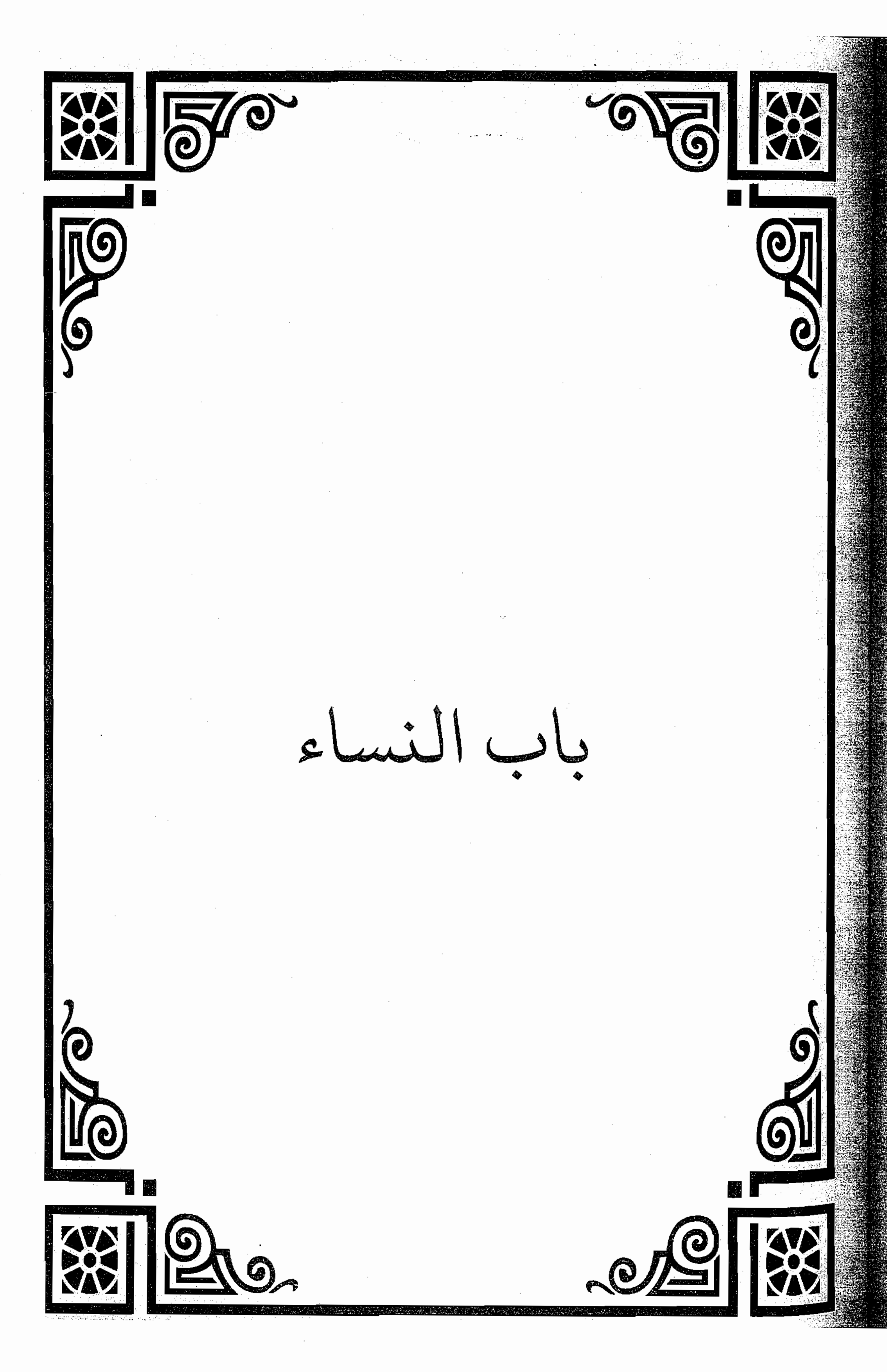
باب المبهمات بترتيب من روى عنهم

٧٤٤- حَمَل بن بشير بن أبي حدرد، عن عمه أبي حدرد، اسم عمه عبد الله بن أبي حدرد (صحابي، وقع ذكره في «الصحيح» دون رواية).

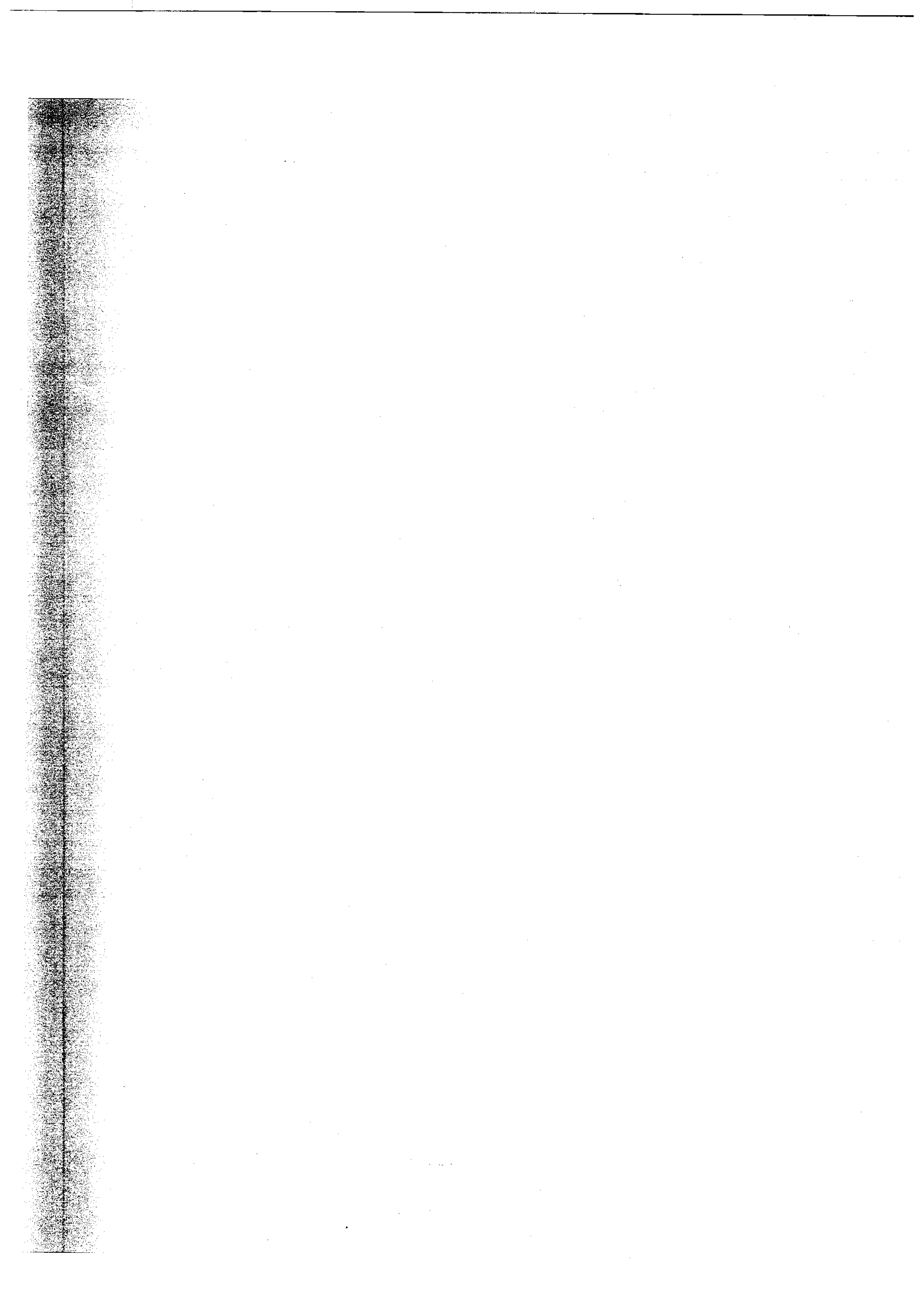
- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٣٤٥) بعد أن قال في عمِّ حَمَل هذا: «وعمه لم أعرفه»: «قد أورده الحافظ ابن حجر في آخر «التهذيب» باب المبهمات فقال (١٢/ ٣٦٦): «لعل اسم عمّه: عبد الله بن أبي حدرد»، ثم إنه أورده كذلك في «التقريب»، **لكنه جزم به مُسقِطًا** حرف الترجي (لعلّ)! **وهذا مما أستبعده جدًّا**، لأن عبد الله بن أبي حدرد قد أوردوه في الصحابة، مثل ابن أبي حاتم وابن حبان (٣/ ٢٣١)، ومن قبلهما البخاري في التاريخ (٣/ ١/ ٧٥)، وظاهر صنيعه أنه هو أبو حدرد نفسه!

وطوّل ترجمته الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٢٩٤-٢٩٦) وفيها اختلاف واضطراب، من الصعب استخلاص الصواب منه بيسر! لكن المهم أننا لم نر أحدًا ذكر راويًا آخر شارك هذا الصحابي في اسمه واسم أبيه، وهو عم حَمَل هذا، **فهو إذن مجهول**. والله تعالى أعلم».





باب النساء



حرف الحاء المهملة

٧٤٥- (د س) حكيمة بنت أميمة، لا تعرف، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٥٣) بعد أن أورد حديثًا من طريق حكيمة هذه: «وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير حكيمة هذه، وقد ذكرها ابن حبان في «الثقات»، وقد قال الذهبي في (فصل النسوة المجهولات) من «الميزان»: (وما علمت في النساء من اتُّهمت ولا من تركوها)»[1].

٧٤٦- (٤) حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية، المدنية، زوج إسحاق ابن أبي طلحة، وهي والدة ولده يحيىٰ بن إسحاق، مقبولة، من الخامسة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٣١-١٣٢) عند حديث ترويه حميدة هذه: «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخبن؛ غير حميدة هذه، وقد ذكرها ابن حبان في «الثقات»، وقد أشار إلىٰ توثيقها من صحح حديثها هذا، كما يأتي ذكرهم، وهي زوجة إسحاق بن عبد الله هذا؛ وقد روىٰ عنها ابنها يحيىٰ أيضًا...

(١) قال الذهبي في «الميزان» (١/ ٥٣٩): «غير معروفة»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٤٨٤): «ثقة».

قلت: وأيضًا؛ فإن حميدة قد وثقها ابن حبان كما سبق؛ وهو وإن كان معروفًا بالتساهل في التوثيق؛ **غير أنه قد أيَّده في ذلك تصحيح من صحح الحديث** من الأئمة الفحول، كالبخاري وغيره ممن سبق ذكرهم»[1].

﴿✻✻✻﴾

---

(١) **صحح حديثها الذي تفرَّدت به** في طهارة سؤر الهر: الترمذي في «جامعه» (٩٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٠٤)، وابن حبان في «صحيحه» (١٢٩٩)، والحاكم في «مستدركه» (١/ ٢٦٣)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٥٤١) وقال: «**وهذا إسناد ثابت صحيح**».

قلت: وفي «الضعيفة» (١٠/ ٣٨١) و«الإرواء» (رقم١٧٣) أقر الشيخُ الحافظَ علىٰ حكمه ووافقه.

حرف الخاء المعجمة

٧٤٧- (م ٤) خيرة، أم الحسن البصري، مولاة أم سلمة، مقبولة، من الثانية.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ١٠٣٩): «خرَّج لها مسلم وأصحاب** السنن الأربعة، وروىٰ عنها **جمع من الثقات** غير حفصة بنت سيرين، منهم ابناها الحسن وسعيد، وذكرها ابن حبان في «الثقات» (٤/ ٢١٦)، وأخرج لها في «الصحيح» (٥٣٨٥ و٦٧٣٦) حديثين، وهما في «مسلم»، فلا أدري مع هذا كله لِمَ بيَّض لها الذهبي في «الكاشف»، واقتصر الحافظ علىٰ قوله: **(مقبولة)!**».

- **وقال في «الصحيحة» (٦/ ٨٨٥)**: «وأم الحسن -وهو البصري- اسمها (خيرة)، وهي **ثقة** كما في «ثقات ابن حبان» (٤/ ٢١٦)، وقول الحافظ فيها: «مقبولة»؛ **تقصير منه غير مقبول، فقد روىٰ عنها جمع من الثقات، مع كونها تابعية**».

❀❀❀

حرف الزاي

٧٤٨- (٤) زينب بنت كعب بن عُجرة، زوج أبي سعيد الخدري، مقبولة، من الثانية، ويقال: لها صحبة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٦٢٦-٦٢٧) رقم (٢٤٧٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق زينب بنت كعب هذه: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات معروفون، غير زينب بنت كعب، فقال في «التجريد»: «صحابية، تزوجها أبو سعيد الخدري». قال الحافظ في «الإصابة» بعد أن عزاه للتجريد: «وكأن سلفه فيه أبو إسحاق بن الأمين، فإنه ذكرها في ذيله على «الاستيعاب»، وكذا ذكرها ابن فتحون، وذكرها غيرهما في التابعين، وروايتها عن زوجها أبي سعيد، وأخته الفريعة في «السنن الأربعة» و«مسند أحمد». روى عنها ابنا أخويها سعد بن إسحاق، وسليمان بن محمد ابني كعب بن عجرة. وذكرها ابن حبان في (الثقات)».

قلت -الألباني-: وذكرها الذهبي في «فصل النسوة المجهولات» في آخر «الميزان». وقال الحافظ في «التقريب»: «مقبولة، من الثانية، ويقال: لها صحبة».

قلت: وابنا أخويها سعد وسليمان ثقتان، وقد رويا عنها فهي على ما

تقتضيه القواعد الحديثية **مجهولة الحال**، إن لم تثبت صحبتها، **فمثلها مما يطمئن القلب لحديثها**. والله أعلم»[١].

---

(١) استقر عمل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ توثيق زينب هذه بعد أن كان يحكم بجهالتها ويضعف رواياتها.

قال في «الضعيفة» (١٢/ ٢٠٨/ ٥٥٩٧): (تنبيه هام): كنت ذهبت في «الإرواء» إلىٰ أن إسناد حديث فريعة -وهو من طريق زينب هذه عنها- ضعيف، **ثم بدا لي أنه صحيح** بعد أن اطلعت علىٰ كلام ابن القيم فيه، وتحقيق أنه صحيح، بما لم أره لغيره -جزاه الله خيرًا-، وازددت قناعة حين علمت أنه صححه مع الترمذي ابن الجارود وابن حبان والحاكم والذهبي، ومن قبلهم محمد بن يحيىٰ الذهلي الحافظ الثقة الجليل، وأقرهم الحافظ في «بلوغ المرام»، والحافظ ابن كثير في «التفسير».

وجاء في هامش «صحيح أبي داود» (٧/ ٦٩) تعليقًا علىٰ حديث ترويه زينب هذه عن الفريعة بنت مالك في اعتداد المتوفىٰ عنها زوجها في بيت زوجها: «أشار الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ نقل هذا الحديث من «الضعيف» قائلًا: ينقل إلىٰ «الصحيح»، وراجع «الإرواء» والتعليق الجديد عليه، **والتعليق علىٰ ترجمة زينب في** «ترتيب ثقات ابن حبان»».

وقال الحافظ ابن القطان الفاسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩٤-٣٩٥): «وقول علي بن أحمد بن حزم: زينب بنت كعب **مجهولة**، لم يرو حديثها غير سعد بن إسحاق، وهو غير مشهور بالعدالة... وعندي أنه ليس كما ذهب إليه، بل الحديث صحيح؛ فإن سعد بن إسحاق ثقة، وممن وثقه النسائي، **وزينب كذلك ثقة**، وفي تصحيح الترمذي إياه **توثيقها** وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة ألا يروي عنه إلا واحد، والله أعلم».

وقال الإمام العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الزاد» (٥/ ٦٨٠-٦٨١) وهو يرد علىٰ =

حرف السين المهملة

٧٤٩- (د س ق) سَلمىٰ، عمَّة عبد الرحمن بن أبي رافع، مقبولة، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٩٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الرحمن بن أبي رافع عن عمَّته سلمىٰ هذه: «روىٰ عنها أيضًا أيوب بن الحسن بن علي بن أبي رافع وزيد بن أسلم والقعقاع بن حكيم، وذكرها ابن حبان في «الثقات»، فهي **حسنة الحديث** إن شاء الله».

❀❀❀

=

ابن حزم: «وأما قوله: إن زينب بنت كعب **مجهولة**، فنعم مجهولةٌ عنده، فكان ماذا؟ وزينبُ هذه من التابعيات، وهيٰ امرأة أبي سعيد، روىٰ عنها سعد بن إسحاق ابن كعب، وليس بسعيد، وقد ذكرها ابن حبان في كتاب الثقات... فهذه امرأة تابعية كانت تحتَ صحابي، وروىٰ عنها **الثقات**، ولم يُطعن فيها بحرف، واحتج الأئمة بحديثها وصححوه».

وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ١٢٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق زينب هذه: «وهذا إسناد جيد علىٰ شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة».

حرف الشين المعجمة

٧٥٠- (بخ) شميسة، بالتصغير، بنت عزيز العَتَكية، البصرية، مقبولة، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٢٤-٦٢٥): «أوردها المزي في «التهذيب»، وقال: «روىٰ عنها شعبة بن الحجاج وهشام بن حسان»، ثم ساق لها هذا الأثر، ولم يَحْكِ فيها جرحًا ولا تعديلًا، وتبعه الحافظ، وهذه غريبة منهما! نتجت من غريبة أخرىٰ، وهي أن ابن أبي حاتم أوردها في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٣٩١) فوقع فيه علىٰ أنها رجل، ففيه: «شميسة روىٰ عنه شعبة».

ثم روىٰ بسنده عن عثمان بن سعيد قال: سألت يحيىٰ بن معين؛ قلت: شميسة؟ قال: «ثقة».

وعلق عليه محققه الفاضل بقوله: «شميسة امرأة، فالصواب: (روىٰ عنها).. ولم يذكر المزي ولا ابن حجر توثيق ابن معين لها، كأنهما لم يعثرا علىٰ ذكرِ المؤلف لها في أسماء الرجال، وقد وقع له مثل هذا في «دقرة» كما تقدم في باب الدال»...

وإن مما يؤيد الخطأ المذكور؛ أن يزيد بن الهيثم قد روىٰ -في جزء

«من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال» تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف- مثلما روىٰ عثمان بن سعيد عنه، فقال (١٠٥/ ٣٣٣): «قيل له: فشميسة ؟ قال: **ثقة**، روىٰ عنها شعبة وابن أبي حازم والدراوردي، **ليس بها بأس**».

قلت -الألباني-: وهذه فائدة هامة تضم إلىٰ ترجمة شميسة في «تهذيب المزي» وفروعه... وجملة القول: أن **(شميسة) هذه ثقة**».

❀❀❀

حرف العين

٧٥١- (تم) عبيدة بنت نابل، مقبولة، من السابعة.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٩٣٦)**: «ذكرها ابن حبان في «الثقات» (٧/ ٣٠٧) برواية الخَصيب بن ناصح عنها، وقد **روىٰ عنها جمع** آخر منهم معن بن عيسىٰ، كما ترىٰ في هذا الإسناد، وإسحاق بن محمد الفروي كما في «التهذيب» وعثمان بن عبد الرحمن الحراني كما قال البزار في «البحر الزخار» (٤/ ٤٤) ورواية الفروي عنها عنده برقم (١٢٠٥-١٢٠٨)، ورواية الحراني عنها برقم (١٢٠٩)، **فهي صدوقة، خلافًا** لقول الحافظ فيها «مقبولة»!

ولذلك لم يذكرها الذهبي في (فصل النساء المجهولات) في آخر «الميزان»، بل **صحح حديثها** كما يأتي»[(١)].

٧٥٢- (ت ق) عُدَيسة، بالتصغير والمهملة، بنت أهبان الغفارية، مقبولة، من الثالثة.

---

(١) وقال إسحاق بن محمد بن الفروي الراوي عنها: «حدثتني عبيدة بنت نابل، **وكانت امرأة صدق**». انظر: «الأحاديث المختارة» للضياء (٣/ ٢١٦).

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٣٦٨)**: «وعُدَيسة لم يوثقها أحد فيما علمت، لكنها تابعية وابنة صحابي، وقد روى عنها ثلاثة كما تقدم، فالنفس تطمئن لثبوت حديثها، فلا جرم حسنه الترمذي. والله أعلم».

ﮋ ❃❃❃ ﮊ

حرف الكاف

٧٥٣- (عخ) كريمة بنت الحَسحاس المزنية، ثقة، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٤١٢) بعد أن نقل قول الذهبي في كريمة هذه من «الميزان»: «تفرد عنها إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر»: «يشير إلىٰ **أنها مجهولة**، ومع ذلك وثقها ابن حبان، وليس ذلك منه بغريب، **ولكن الغريب أن يوافقه الحافظ ابن حجر**، فيقول في ترجمتها من «التقريب»: «ثقة»! مع أنه لم يوثقها غير ابن حبان، وعهدي به في مثلها من الرواة الذين تفرد ابن حبان بتوثيقه أن يقول مقبول أو مجهول، وهذا الذي يناسب كلامه المشروح في مقدمة كتابه «لسان الميزان» حول توثيق ابن حبان، وأنه يوثق المجهولين».

٧٥٤- (د) كيِّسة، بتحتانية ثقيلة ثم مهملة، بنت أبي بكرة الثقفية، البصرية، لها عن أبيها حديث في الحجامة، لا يعرف حالها، من الثالثة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٢٧٨): «قلت: وكيسة **مجهولة**، تفرد عنها ابن أخيها بكار بن عبد العزيز، كما في «الميزان»، فقول الحافظ: «لا يعرف حالها» **ليس بدقيق، وحقه أن يقال**: «لا تعرف»، أو: «مجهولة»، لأنها **مجهولة العين**، لا مجهولة الحال فقط!».

حرف الميم

٧٥٥- (ي د ت س) مرجانة، والدة علقمة، تكنىٰ أم علقمة، علق لها البخاري في الحيض، وهي مقبولة، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٦/ ٢٦٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق مرجانة هذه: «وهذا إسناد حسن، أو محتمل للتحسين علىٰ الأقل، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أم علقمة -واسمها مرجانة-، روىٰ عنها أيضًا بكير بن الأشجِّ، ذكرها ابن حبان في «الثقات». وقال العجلي: «مدنية تابعية ثقة»، وصحح لها الترمذي كما يأتي».

٧٥٦- (د ت ق) مُسَّة، بضم أولها والتشديد، الأزدية، أم بُسَّة، بضم الموحدة والتشديد أيضًا، مقبولة، من الثالثة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١١٧-١١٨) عند حديث ترويه مُسَّة هذه: «قلت: وهذا إسناد حسن -إن شاء الله تعالىٰ-، رجاله كلهم ثقات؛ غير مُسَّة -بضم أولها والتشديد-؛ قال ابن القيم في «التهذيب»: «وقد روىٰ عنها أبو سهل كثير بن زياد والحكم بن عتيبة ومحمد ابن عبيد الله العرزمي وزيد بن علي بن الحسين».

وهو يشير بذلك إلىٰ ارتفاع جهالة عينها برواية هؤلاء عنها؛ وكأنه يرد

بذلك على ابن القطان؛ حيث قال-كما في «نصب الراية» (١/ ٢٠٥)-: «لا يعرف حالها ولا عينها، ولا تعرف في غير هذا الحديث»!

قال في «عون المعبود»: (وأجاب عنه في «البدر المنير»، فقال: ولا نُسلِّم جهالة عينها، وجهالة حالها مرتفعة؛ فإنه روى عنها جماعة: كثير بن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن علي بن الحسين، ورواه محمد بن عبيد الله العزرمي عن الحسن عن مسة أيضًا؛ فهؤلاء رووا عنها، وقد أثنى على حديثها البخاري، وصحح الحاكم إسناده. فأقل أحواله أن يكون حسنًا. انتهى)»[1].

- وانظر: «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٢٠).

٧٥٧- (ت) مُنية، بسكون النون بعدها تحتانية، ابنة عبيد بن أبي برزة، لا يعرف حالها، من الرابعة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٣٤) بعد أن نقل حكم الحافظ في منية هذه: «**قلت:** لعل الأولى أن يُقال: «**لا يعرف عينها**»، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في «الميزان»: (**تفردت عنها** أم الأسود)».

❀❀❀

(١) وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ٤٤٠): «**مجهولة الحال**»، ونقل ثَمَّ عن الدارقطني قوله: «**لا تقوم بها حجة**».

قلت: وفي «الإرواء» (١/ ٢٢٢) و«الثمر المستطاب» (١/ ٤٦) حكم عليها بالجهالة.

الكنى من النساء

٧٥٨- (ق) أم بلال بنت هلال الأسلمية[1]، ثقة، من الثانية، ويقال: لها صحبة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١/ ١٥٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق محمد بن أبي يحيىٰ مولىٰ الأسلميين عن أمه عن أم بلال بنت هلال عن أبيها مرفوعًا:** «وهذا سند ضعيف من أجل أم محمد بن أبي يحيىٰ، فإنها مجهولة كما قال ابن حزم (٧/ ٣٦٥)، وقال: «وأم بلال **مجهولة**، ولا ندري لها صحبة أم لا».

قال السندي: «قال الدميري: أصاب ابن حزم في الأول، وأخطأ في الثاني، فقد ذكر أم بلال في الصحابة: ابن منده وأبو نعيم وابن عبد البر، ثم قال الذهبي في «الميزان»: **إنها لا تعرف**، ووثقها العجلي».

قلت -الألباني-: الحق ما قاله ابن حزم فيها، فإنها لا تعرف إلا في هذا الحديث، ومع أنه ليس فيه التصريح بصحبتها ففي الإسناد إليها جهالة كما علمت، فأنَّىٰ ثبوت الصحبة لها؟!».

---

(١) قال أبو الأشبال الباكستاني: كذا في «المخطوطة»، وهو الصواب، وفي أكثر النسخ المطبوعة: «الأسدية».

٧٥٩- (د) أم داود بن صالح بن دينار التمار.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٣٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق أم داود هذه:** «وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات غير أم داود بن صالح، أوردها الذهبي في «فصل من لم تسم» من فصل النسوة المجهولات.

وقد أغفلها الحافظ في «تهذيب التهذيب»، وفي «**التقريب**»، والخزرجي في «الخلاصة»، فلم يوردوها في (الكنىٰ)، ولا أعلم اسمها!».

٧٦٠- (ت ق) أم صالح بنت صالح، لا يُعرف حالها، من السابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٥٤٦-٥٤٧)**: «لم يوثقها أحد فيما علمت، بل أشار الذهبي إلىٰ أنها **مجهولة**، فقال في «الميزان»: «**تفرد عنها** سعيد بن حسان المخزومي».

وقال الحافظ في «التقريب»: «لا يعرف حالها».

قلت -الألباني-: فهي **مجهولة العين**، فهي علة الحديث. والله أعلم».

٧٦١- (د) أم عبد الملك بن أبي محذورة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٤١٤)**: «أم عبد الملك ابن أبي محذورة؛ لم أعرفها ولم أعرف اسمها؛ **وقد أغفلوها فلم يوردوها** في (فصل الكنىٰ من النساء)».

٧٦٢- (ت ق) أم مساور الحميرية، لا يعرف حالها، من الرابعة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٦١٧)**: «... وقال[1] في ترجمة

(١) يعني: الذهبي.

والدة مساور: «تفرد عنها ابنها»، يعني أنها **مجهولة**»[١].

٧٦٣- (بخ د س ق) أم موسىٰ، سُرِّية عليٍّ، قيل: اسمها فاختة، وقيل: حبيبة، مقبولة، من الثالثة.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٥٨٥) عند حديث ترويه أم موسىٰ هذه: «وقال الهيثمي في «المجمع» (٩/ ٢٨٨- ٢٨٩): «رواه أحمد وأبو يعلىٰ والطبراني، ورجالهم رجال (الصحيح)؛ غير أم موسىٰ، وهي **ثقة**».

قلت: ترجمتها في «التهذيب» كالتالي: «أم موسىٰ، سرية علي بن أبي طالب، قيل: اسمها فاختة، وقيل: حبيبة. روت عن علي بن أبي طالب، وعن أم سلمة. روىٰ عنها مغيرة بن مقسم الضبي. قال الدارقطني: **حديثها مستقيم، يخرج حديثها اعتبارًا**».

قلت: وقال العجلي: كوفية تابعية **ثقة**.

والمغيرة بن مقسم ثقة من رجال الشيخين، ولكنه **كان يدلس**، ولم يصرح بالسماع من أم موسىٰ عند أحد من مخرجي الحديث، فتحسين بعض المعلقين لإسناده غير حسن».

❀❀❀

(١) يقصد الشيخ أنها **مجهولة العين**، بدليل تفرد ابنها عنها، وهذا بخلاف حكم الحافظ، فإنه حكم عليها **بجهالة الحال**.

فصل في بيان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ثم نساء

٧٦٤- (د) بكَّار بن يحيىٰ عن جدته.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ١٤٣) عند حديث يرويه بكار بن يحيىٰ عن جدته:** «وهذا إسناد ضعيف؛ من أجل بكار وجدته.

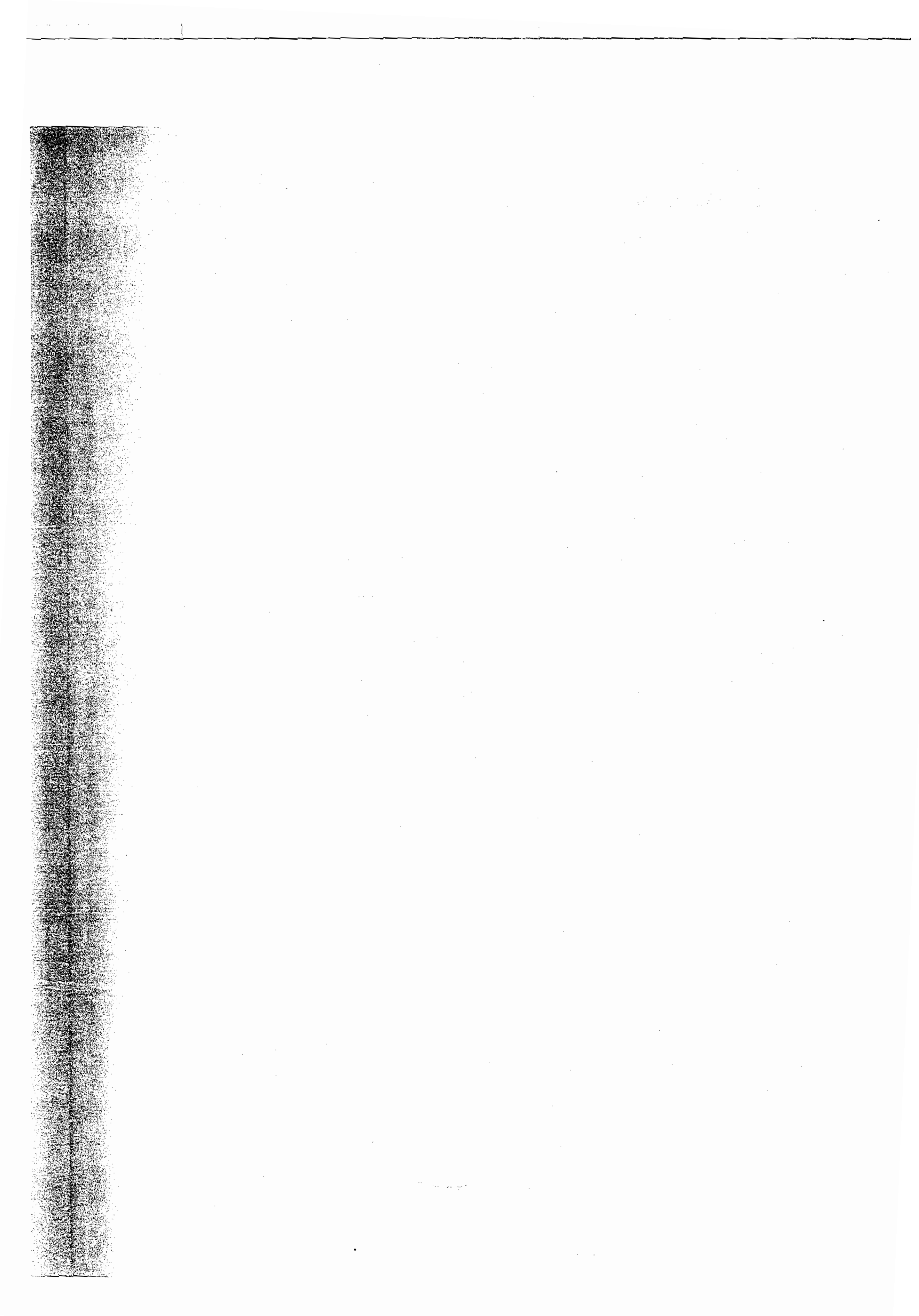
أما بكار؛ فقال الذهبي في «الميزان»: «روىٰ عنه ابن مهدي فقط». قال الحافظ: «قلت: في «الثقات» لابن حبان: بكار بن يحيىٰ، روىٰ عن سعيد بن المسيب، وعنه الفضل بن سليمان النُميرِيُّ. فلا أدري هو ذا أو غيره؟!». وقال في «التقريب»: إنه «مجهول».

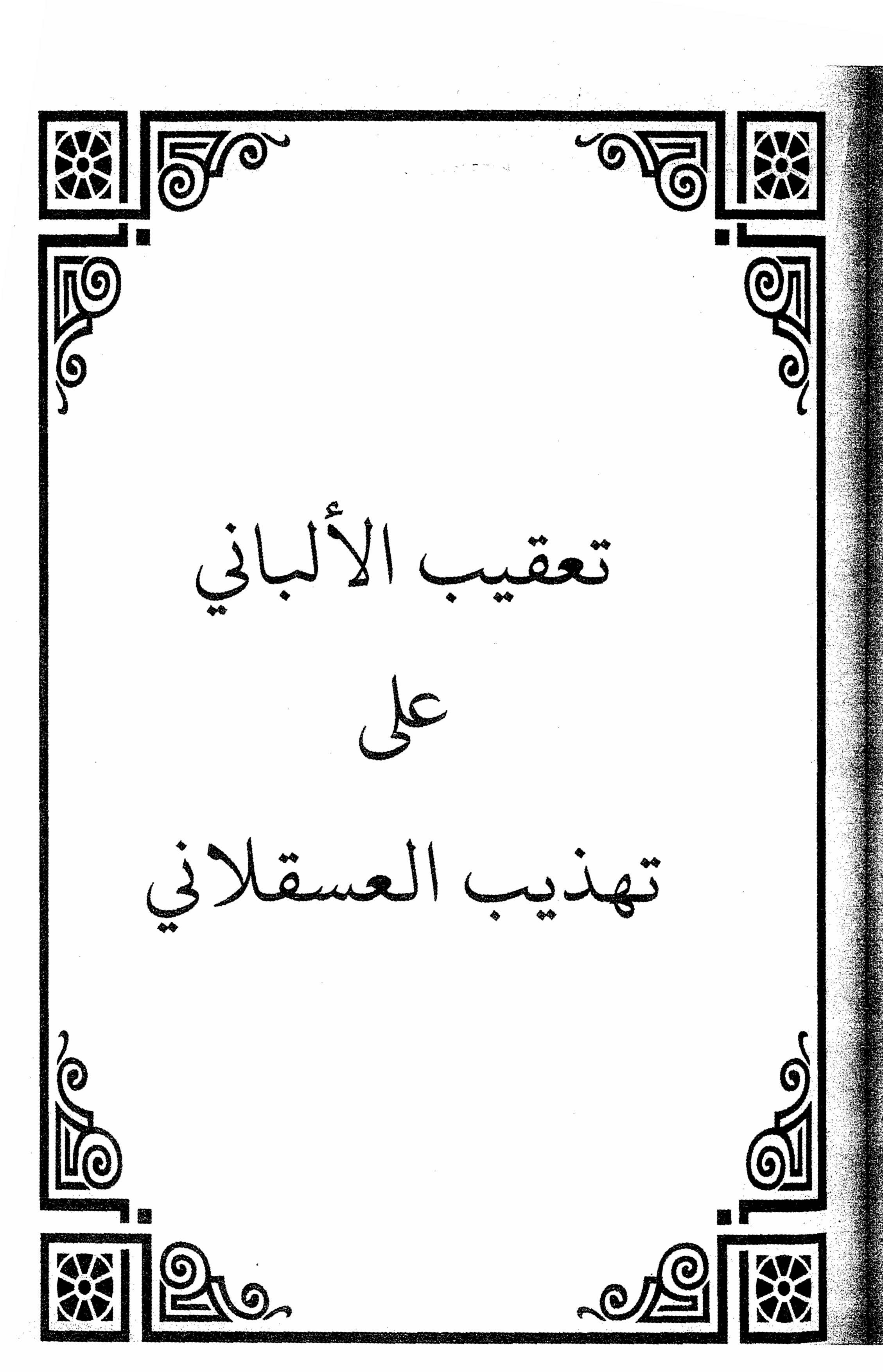
وأما جدته؛ **فلم أعرفها! ولم يوردوها في** (فصل المبهمات من النساء)!».

٧٦٥- (بخ د) عمارة بن غراب عن عمته.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ١١٤):** «وعمة ابن غراب لم أعرفها! **ولم يوردها الحافظ في** «فصل بيان المبهمات من النسوة علىٰ ترتيب من روىٰ عنهن رجالًا ونساء»! فهي مجهولة».

❀❀❀

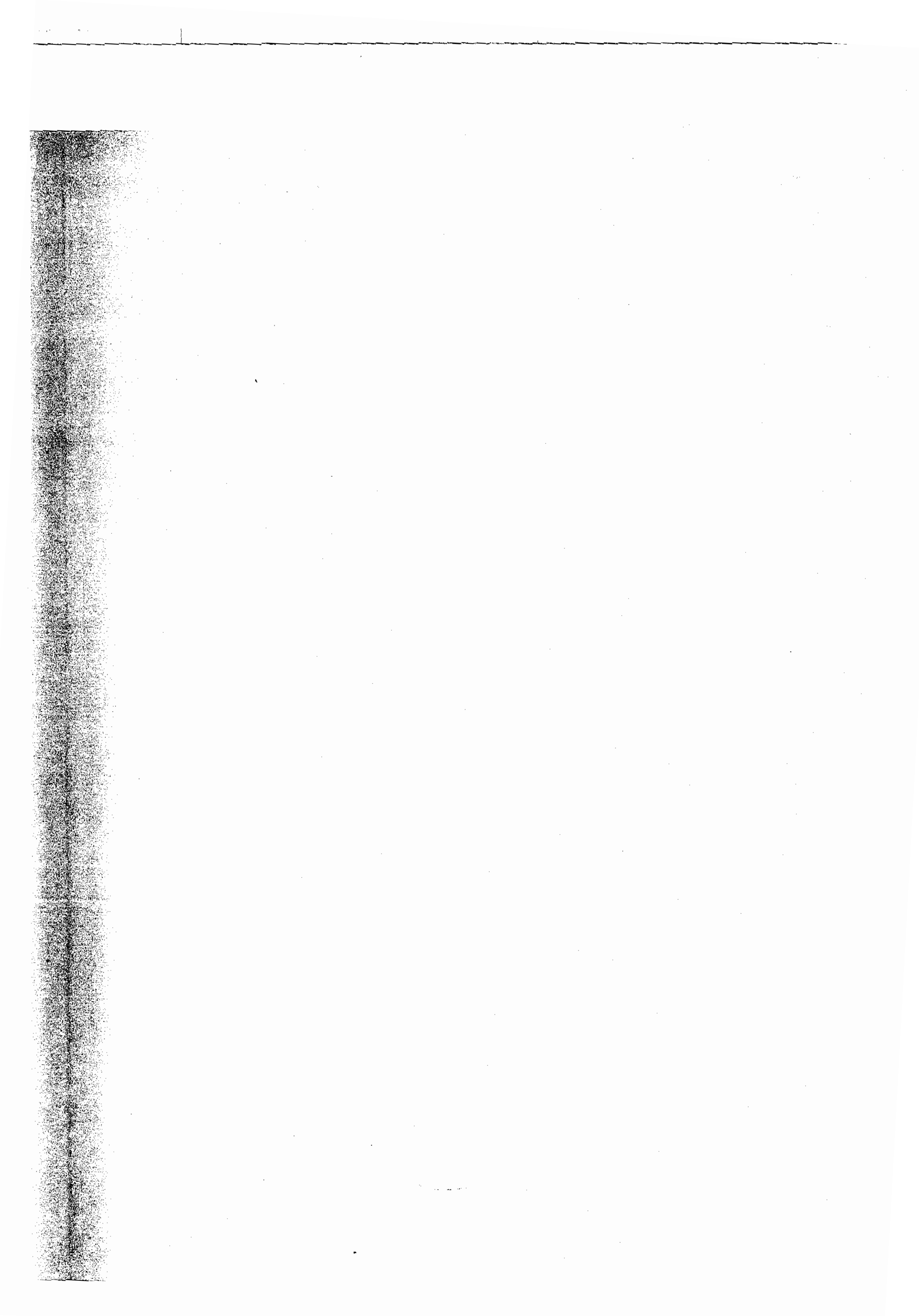




تعقيب الألباني

على

تهذيب العسقلاني



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد: فغير خافٍ على أهل العلم وطلابه تلك الجهود الجبارة التي بذلها أئمة الحديث المصنفون في السنة وعلومها، والتي امتدت إلى منتصف القرن التاسع الهجري.

وكان أجود هذه المصنفات وأحسنها، وأغزرها فائدة وعائدة -في رجال الكتب الستة- كتاب: «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**» للحافظ الكبير والمحدث النحرير جمال الدين أبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢ هـ)، فقد فاق به الكتب المتقدمة في هذا الشأن، ونهج للناس منهجًا لم يُسلَك.

ولما كان بهذه المنزلة الرفيعة والمكانة الجليلة؛ تعلقت به قلوب فحول العلماء، وعكفوا علىٰ العناية به اختصارًا واستدراكًا وتعقيبًا، حتىٰ كمُل البدر وتمَّ.

وكان من هؤلاء الفحول الذين اعتنوا بالكتاب -اختصارًا وتهذيبًا- الحافظ البارع ابن حجر شهاب الدين أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، فألَّف كتابه النافع المبارك: «**تهذيب التهذيب**»، الذي صار هو المعتمد والمُعوَّل عليه عند أهل العلم، دون ما سواه من المختصرات التي اعتنت أيضًا بكتاب المزي.

❊❊❊

سبب تأليف الحافظ لهذا الكتاب

أما عن سبب تأليفه لهذا الكتاب؛ فقد أبان هو نفسه عن ذلك.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه[1]: «أما بعد: فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألَّفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سرور المقدسي، وهذبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي، من أجلِّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وقعًا، ولاسيما التهذيب، فهو الذي وفَّق بين اسم الكتاب ومسماه، وألَّف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب.

ولكن قصرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس علىٰ الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبي، ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم «الكاشف» إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلىٰ الاطلاع علىٰ ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابا سماه «تذهيب التهذيب» أطال فيه العبارة، ولم يعد ما في التهذيب غالبًا، وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير

(١) «تهذيب التهذيب» (١/ ٧٣).

من التوثيق والتجريح، اللذيْن عليهما مدار التضعيف والتصحيح.

هذا وفي «التهذيب» عدد من الأسماء لم يُعرِّف الشيخ بشيء من أحوالهم، بل لا يزيد علىٰ قوله روىٰ عن فلان، روىٰ عنه فلان أخرج له فلان، وهذا لا يروي الغلة ولا يشفي العلة.

فاستخرت الله تعالىٰ في اختصار «التهذيب» علىٰ طريقة أرجو الله أن تكون مستقيمة...». اهـ

فبيَّن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا النصِّ أن سبب تأليفه لهذا الكتاب هو:

- ضعف الهمم وتقاصرها عن مطالعة كتاب المزي بسبب طوله وتَشَعُّب مباحثه.

- أنَّ من هذَّب الكتاب أو تعقَّبه كالذهبي، قد وقع في أوهام أو تقصيرٍ مما دفعه لتأليف الكتاب.

- ترك المزي لعدد من الرواة لم يُعرِّف بشيء من أحوالهم.

❀❀❀

منهج الحافظ في «تهذيبه»

أبان الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ عن منهجه في مقدمة كتابه «التهذيب»[1]. بما يغني عن كثيرٍ من البيان والتطويل.

ومن خلال كلامه اتضح أن منهجه كالآتي:

- اقتصر علىٰ ذكر ما يفيد الجرح والتعديل، فحذف ما ذكره المزي مما يتعلَّق بأخلاق الراوي، وعبادته، أو حكاية رويت عنه، أو غير ذلك.

- حذف منه ما أطال به المزيُّ الكتابَ من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات، والأبدال، وغير ذلك، وهو نحو ثلث الكتاب.

- حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزيُّ استيعابهم، لأنه لا سبيل إلىٰ استيعاب ذلك وحصره، واقتصر علىٰ الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مُكْثرًا.

- إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه إلا واحد، فإن الحافظ يجتهد وينقِّب له علىٰ راوٍ ثانٍ حتىٰ ترتفع جهالة عينه.

- إذا كانت الترجمة قصيرة لم يحذف منها شيئًا في الغالب، وإن كانت

(١) (١/ ٧٣-٧٦).

متوسطة اقتصر علىٰ ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلة اقتصر علىٰ من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلا لمصلحة مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه يذكر جميع شيوخه أو أكثرهم، كشعبة ومالك وغيرهما.

- لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة علىٰ حروف المعجم، كما التزم ذلك المزي، وإنما ذكر من أكثر عنهم الرواية، ومن برَّز في الحفظ، وإن كان له ابن أو قريب قدَّمه في الغالب.

- زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق مما لم يذكره المزي.

- أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنىٰ مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة للمصلحة.

- حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضعَ تقتضي المصلحةُ عدمَ حذف ذلك.

- لم يحذف من تراجم «تهذيب الكمال» أحدًا، بل ربما زاد فيهم من هو علىٰ شرطه.

- ما كان من ترجمة زائدة مستقلة كتب اسم صاحبها واسم أبيه بالأحمر.

- صدَّر ما زاده في أثناء التراجم بقوله: (قلت)، فجميع ما بعد كلمة (قلت) إلىٰ آخر الترجمة؛ فهو من زيادات ابن حجر.

- أعاد التراجم التي حذفها المزي من أصل «الكمال»، والتي كان الحافظ عبد الغني قد ذكرها بناءً علىٰ أن بعض الستة أخرج لهم، فحذفها المزي بسبب عدم وقوفه علىٰ روايتهم في شيء من الكتب الستة، ونبَّه الحافظ علىٰ من وقف له علىٰ رواية في شيء من الكتب الستة.

- زاد نقولًا مهمة لبعض الأئمة لم يذكرها المزي، التقطها من كتاب الذهبي «تذهيب التهذيب»، وكتاب مغلطاي «إكمال تهذيب الكمال».

❀❀❀

فكرة هذا البحث اللطيف

لا يختلف اثنان -إن شاء الله- من أهل الحديث والدراية في أن العلامة الكبير والمحدث الشهير محمدًا ناصر الدين الألباني -قدَّس الله روحه- كان رأس أهل الحديث في هذا العصر، ومُقَدَّمهم في هذه الصنعة التي كادت أن تُمحىٰ معالمها إلا عند ثلة قليلة لا يجاوزون عدد رءوس اليد الواحدة، حمل لواء السنة المحمدية في أوانه، وكتب الكتب النفيسة في خدمتها، وضحَّىٰ بالغالي والنفيس في سبيل نصرتها، حتىٰ صار مرجع الناس في التصحيح والتضعيف.

وقد كنت -بفضل الله وحمده- مررتُ علىٰ جلِّ كتب هذا الإمام النحرير بغرض القراءة والاستفادة والتدرب علىٰ طريقته في التخريج والتصحيح والتضعيف، فوقفت في ثنايا ذلك علىٰ تعقبات له -ليست بالقليلة- علىٰ الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تهذيبه»، فأحببتُ أن أجمعها في كتاب لطيف حتىٰ يعمَّ بها النفع، ويكمل بها «التهذيب».

❀❀❀

عملي وطريقتي في هذا البحث اللطيف

١- قمت باستقراء ودراسة كتب العلامة الألباني[١]، وبالأخص منها: «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة»، و«إرواء الغليل»، و«صحيح أبي داود وضعيفه الكبير»، وعُنيت بهذه الكتب عناية خاصَّة.

٢- رتبت أسماء الرواة المترجم لهم علىٰ ترتيب الحافظ نفسه في «تهذيبه».

٣- اعتمدت في نقل ترجمة الراوي من «التهذيب» علىٰ طبعة (دار المعرفة) التي حققها خليل مأمون شيحا ورفقاؤه.

٤- إذا كان كلام الشيخ طويلًا فقد أحذف منه ما لا يخلُّ وأضع مكان الحذف نقاطًا؛ طلبًا للاختصار.

٥- لم آلُ جهدًا في تعزيز كلام الألباني بكلام من سبقه من الأئمة إن وُجد، وكذا أفعل مع الحافظ ابن حجر، إن رأيت أن الحقَّ في جانبه[٢].

(١) إلا ما قَصُر عنه الباع وحَجُب عنه البصر، وهو ما كان في حكم المفقود، أو لم يطبع بعد، أو طبع قديمًا ولم يعد موجودًا في السوق.

(٢) فلم يكن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ مصيبًا في كلِّ تعقباته، بل لحقه هو نفسه الاستدراك في بعض المواضع.

وختامًا لهذه المقدمة المتواضعة أقول:

أيها القارئ له، والناظر فيه: إن هذا الكتيِّب الذي بين يديك، إنما هو جهد المقلِّ، بذل فيه صاحبه جهدًا، وأنفق عليه وقتًا، فما كان فيه من حق وصواب فمن الله المانِّ والمتفضل به، وما كان فيه من زلل فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء.

والله المسئول أن يجعله لوجهه خالصًا، وأن ينفع به مؤلفه وقارئه وكاتبه في الدنيا والآخرة؛ إنه سميع الدعاء، وأهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكتبه

فواز بن محمد رشيد الجزائري

الجزائر العاصمة -حرسها الله-

حرف الألف

١ - (ق) أحمد بن موسىٰ بن معقل.

- **قال الألباني في** «الضعيفة» (١٣/ ١١٤٠-١١٤١): «(تنبيه): وأما ما جاء في «سنن ابن ماجه» (١/ ١٧٥) -تحت الحديث (٢٢٥)- **من رواية أبي الحسن ابن سلمة**: حدثنا أحمد بن موسىٰ بن معقل: حدثنا أبو اليمان المصري قال: «سألت الشافعي عن حديث النبيﷺ: (يرش بول الغلام..)..

ثم إنه[1] **وقع في وهم آخر**، وهو أنه نسب هذا الأثر لابن ماجه في ترجمة أحمد هذا وشيخه أبي اليمان، وبالتالي جعلهما من رجال ابن ماجه، **والواقع أن الأثر من زيادات أبي الحسن بن سلمة القطان علىٰ «سنن ابن ماجه»**، وهو راوي «السنن»، وأحمد بن موسىٰ إنما هو شيخه -أعني: أبا سلمة[2]-، وأبو اليمان من رجاله، ولذلك لم يترجم لهما المزي في «تهذيب الكمال»، ولا الذهبي في «الكاشف»، فاقتضىٰ التنبيه».

---

(١) يعني: الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» (١/ ١٢٠)، حيث قال في ترجمة أحمد بن موسىٰ بن معقل هذا: «روىٰ ابن ماجه عنه عن أبي اليمان المصري عن الشافعي سؤالًا في الطهارة، وهو في بعض النسخ دون بعض».

(٢) يقصد الشيخ: أبا الحسن بن سلمة.

٢- (ق) إبراهيم بن أعين الشيباني، العجلي، البصري.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ٢٤٠-٢٤٢): «واعلم أن هناك راويين كل منهما يسمَّىٰ إبراهيم بن أعين، أحدهما هذا، وهو العجلي البصري كما في «الجرح» و«ثقات ابن حبان» (٨/ ٥٧) تبعًا للبخاري في «التاريخ»... وهذا هو الذي قال فيه أبو حاتم ما تقدم عنه..

وزاد ابن أبي حاتم علىٰ البخاري وابن حبان فأضاف (الشيباني) إلىٰ (العجلي البصري).

والآخر: إبراهيم بن أعين، أفرده ابن أبي حاتم عن الذي قبله، فقال: «روىٰ عن الثوري (وهذا كوفي)، روىٰ عنه أبو سعيد الأشج وقال: كان من خيار الناس».

لكن الحافظ[1] **جعل هذا والذي قبله واحدًا، فقال عقب هذا**: فيظهر لي أن الذي روىٰ عنه الأشج غير الشيباني، وقد فرق بينهما ابن حبان في «الثقات»، فذَكر ما تقدم في أن ابن حبان تبعًا لمن قبله؛ وَصَفَ الأول بالعجلي البصري، وبرواية أبي همام عنه، ثم قال الحافظ: فهذا هو شيخ الأشج، وقد أخرج له ابن خزيمة في «صحيحه»، ثم قال ابن حبان: إبراهيم ابن أعين الشيباني عداده في أهل الرملة، روىٰ عنه هشام بن عمار، يغرب، فهذا هو الذي ضعفه أبو حاتم. والله أعلم.

(١) في «التهذيب» (١/ ١٣٤) في ترجمة إبراهيم بن أعين الشيباني.

قلت -الألباني-: ولي على هذا الكلام ملاحظتان:

الأولى: أن جزمه بأن هذا الشيباني الرملي هو الذي ضعفه أبو حاتم مردود، بتصريح ابنه أن الذي ضعفه أبوه هو العجلي البصري ثم المصري.

والأخرى: أنه لم يأت بأيٍّ حجة على ما ادعاه أن إبراهيم بن أعين الذي روى عنه الأشج هو هذا العجلي البصري، كيف وقد وصف شيخ الأشج هذا بأنه كوفي؟! وكأنه أخذ ذلك من روايته عن الثوري وهو كوفي كما تقدم مني.

نعم، قد تفرد ابن أبي حاتم بوصف العجلي بالشيباني أيضًا دون البخاري، ويبدو أن الجمع بينهما خطأ، وأن الصواب حذف نسبة (الشيباني) عن (العجلي) لأنهما لا يجتمعان كما أفاده الدكتور بشار فيما نقله في تعليقه على «تهذيب المزي» (٢/ ٥٣-٥٤) عن العلامة مغلطاي، وعن الحافظ الخطيب، فراجعه إن شئت.

وعليه يكون إبراهيم بن أعين الشيباني الرملي هو غير العجلي البصري، والله ﷻ أعلم»(١).

٣- (سي ق) إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، أبو شيبة بن أبي بكر بن أبي شيبة، الكوفي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٦٦٥-٦٦٦) عند حديث يرويه

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٢)، «الجرح» (٢/ ٨٧)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (١/ ١٨٦-١٨٧).

أبو شيبة هذا: «.. وقال البيهقي: «هذا ضعيف، والحمل فيه على أبي شيبة كما أظن».

قلت: وهو الصواب، وإن تعقبه الحافظ بقوله في «التلخيص» (١/ ١٣٨): «قلت: أبو شيبة -هو: إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة- احتج به النسائي، ووثقه الناس، ومن فوقه احتج بهم البخاري؛ فالإسناد حسن».

وأقول: هذا هو المتبادر من ظاهر الإسناد؛ ولذا كنت تبعته على تحسينه قديمًا في «أحكام الجنائز»، وبخاصة أنه قال في «التهذيب» -متعقبًا قول البيهقي المذكور-: «**ووهم في ذلك**، وكأنه ظنه جدَّه إبراهيم بن عثمان، فهو المعروف بأبي شيبة أكثر مما يعرف بها هذا، وهو المُضَعَّف، كما سيأتي».

قلت -الألباني-: **وهذا مما أستبعده جدًّا** عن الحافظ البيهقي، وذلك لأمور:

الأول: أن **التوهيم المذكور** كان يمكن التسليم به لو أن أبا شيبة لم يُسَمَّ في إسناده، أما وهو قد سُمِّي بـ: (إبراهيم بن عبد الله) -كما رأيت-؛ **فكيف يعقل أن يختلط على مثل الحافظ البيهقي بجده إبراهيم بن عثمان؟!**

الثاني: أنه يؤكد ما ذكرت اختلاف طبقتهما، والبعد الشاسع بين وفاتيهما بنحو مائة سنة! فالجد عند الحافظ من الطبقة السابعة - مات سنة (١٦٩)-، أي فوق طبقة شيخ شيخه سليمان بن بلال في هذا الحديث، فهو عنده من الطبقة الثامنة - مات سنة (١٧٧) -، والحفيد عنده من الطبقة الحادية عشرة -مات سنة (٢٦٥)-! **فهل يمكن أن يخفى هذا التفاوت**

الشاسع على الحافظ البيهقي؟!».

٤ - (د فق) إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه، أبو هشام.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٢٧٧) وهو يتكلم عن سماع وهب ابن منبه من جابر ﷺ، وبعد أن نقل عن ابن معين قوله: «ولم يسمع وهب من جابر شيئًا»، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد تعقبه الحافظ المزي، فقال في «تهذيب الكمال»: «روى أبو بكر بن خزيمة في «صحيحه» عن محمد بن يحيى عن إسماعيل بن عبد الكريم عن إبراهيم بن عقيل عن وهب بن منبه قال: هذا ما سألت عنه جابر ابن عبد الله، وأخبرني أن النبي ﷺ كان يقول: (أوكوا الأسقية وأغلقوا الأبواب... الحديث).

وهذا إسناد صحيح إلى وهب بن منبه.

وفيه رد على من قال إنه لم يسمع من جابر، فإن الشهادة على الإثبات مقدمة على الشهادة على النفي، وصحيفة همام (أخو وهب) عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاة أبي هريرة قبل جابر، فكيف يستنكر سماعه منه، وكانا جميعًا في بلد واحد؟».

ورده الحافظ في «تهذيب التهذيب»، فقال: «قلت: أما إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام، فأما أخوه وهب الذي وقع فيه البحث فلا ملازمة بينهما[1]، ولا يحسن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد،

---

(١) وقال الحافظ أبو زرعة العراقي في «تحفة التحصيل» (ص٣٣٨) تعليقًا على كلام المزي: «وفيما قاله آخرًا نظر؛ لأنه لا يلزم من تقريب سماع همام من جابر تقريب سماع وهب من جابر، فلينظر».

فإن الظاهر أن ابن معين كان يُغَلِّط إسماعيل في هذه اللفظة عن وهب: «سألت جابرًا»، والصواب عنده: عن جابر. والله أعلم».

وأقول -الألباني-: لا دليل عندنا علىٰ اطلاع ابن معين علىٰ قول وهب: «سألت جابرًا»، وعلىٰ افتراض اطلاعه عليه ففيه تخطئة الثقة بغير حجة، وذا لا يجوز، ولاسيما مع إمكان السماع، والبراءة من التدليس، **فإن هذا كافٍ في الاتصال عند مسلم والجمهور، ولو لم يثبت السماع، فكيف وقد ثبت؟**

وقد ذكر الحافظ في ترجمة عقيل هذا أن البخاري غلق -يعني في «صحيحه»- عن جابر في تفسير سورة النساء أثرًا في الكهان، وقد جاء موصولًا من رواية عقيل هذا عن وهب بن منبه عن جابر.

قلت -الألباني-: ذكر هناك (٨/ ٢٥٢) أنه وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال: **سألت جابر** بن عبد الله عن **الطواغيت**.. ففيه التصريح أيضًا بالسماع. وبالله التوفيق»[1].

٥- (د ق) الأسود بن ثعلبة، الكندي، الشامي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٤/ ١٣٧) عند حديث يرويه الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن نسي (إذا مضىٰ للنفساء سبع، ثم رأت الطهر، فلتغتسل

---

(١) قال يحيىٰ بن معين في إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبه: «ثقة، رجل صدق، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر ليست بشيء، إنما هو كتاب وقع إليهم، **ولم يسمع وهب من جابر شيئًا**».

ينظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ١٤٠)، «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٥٨-٢٥٩).

ولتصل): «ضعفه البيهقي من أجل الأسود بن ثعلبة الشامي، فقد قال فيه ابن المديني: «لا يعرف»، كما في «الميزان». وذكر له في «التهذيب» عن عبادة بن الصامت قال: (علمت ناسًا من أهل الصفة القرآن...) الحديث. وعنه عبادة بن نسي.

قال ابن المديني: «لا أحفظ عنه غير هذا الحديث».

قلت: **ويستدرك عليهم هذا الحديث**، فإنه ثابت الإسناد إليه»[1].

٦- (ع) أوس بن عبد الله الربعي، أبو الجوزاء البصري، من ربعة الأزد.

- قال الحافظ في «التهذيب» في ترجمة أبي الجوزاء هذا نقلًا عن ابن عدي: «... وقول البخاري: «في إسناده نظر»؛ يريد أنه لم يَسمع من مثل ابن مسعود، **وعائشة**، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده وأحاديثه مستقيمة.

قلت -الحافظ-: حديثه عن عائشة في الافتتاح بالتكبير عند مسلم، وذكر ابن عبد البر في «التمهيد» **أيضًا أنه لم يسمع منها**، وقال جعفر الفريابي في «كتاب الصلاة»: ثنا مزاحم بن سعيد، ثنا ابن المبارك، ثنا إبراهيم بن

---

(١) ويستدرك عليهم أيضًا بحديث عبادة بن الصامت: (ما تعدون الشهادة فيكم؟)؛ فهو ثابت الإسناد إليه، وقد رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٥/ ٣١٦)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/ ٢٧٨)، والبزار في «مسنده» (٧/ ١٥٢/ ٢٧١٠)، وقال ابن كثير في «جامع المسانيد» (رقم ٥٦٨٧): «لا بأس بإسناده».

وقال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٢١٠): «وذكر البخاري في (التاريخ الكبير) له حديثًا غير الحديثين اللذين عند المزي، وهو: قولهﷺ: **(ما تعدون الشهيد)**».

طهمان، ثنا بديل العقيلي عن أبي الجوزاء قال: أرسلت رسولًا إلىٰ عائشة يسألها فذكر الحديث، فهذا ظاهره أنه لم يشافهها، لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها علىٰ مذهب مسلم في إمكان اللقاء، والله أعلم».

- **قال الألباني في حاشية «مشكاة المصابيح» (١/ ٢٤٧) بعد أن ساق كلام الحافظ السابق**: «قلت: **إمكان اللقاء لا يكفي هنا**، بل لابد من ثبوته أيضًا، كما ثبت وجود الواسطة بينهما، لاسيما وقد نفىٰ أولئك الأئمة سماعه منها، **ولو كان جواب الحافظ عن مسلم صحيحًا** لكان إعلال كل حديث بالانقطاع لمجرد إمكان اللقاء مع تصريح الأئمة بعدم السماع إعلالًا مردودًا، ولكان الحديث صحيحًا، **وهذا مما لا يمكن القول به** من حديثيٍّ عارفٍ بطرق أئمة الحديث في نقد الأحاديث وإعلالها، والله أعلم»[1].

---

(١) **قال الحافظ رشيد الدين العطار بعد أن نقل قول ابن عبد البر في نفيه سماع أبي الجوزاء من عائشة**: «قال شيخنا الحافظ أبو الحسين يحيىٰ بن علي -أسعده الله-: وإدراك أبي الجوزاء هذا لعائشة ﭫ معلوم لا يختلف فيه، وسماعه منها جائز ممكن لكونهما جميعًا كانا في عصر واحد، وهذا ومثله محمول علىٰ السماع عند مسلم ﷺ كما نصَّ عليه في مقدمة كتابه الصحيح، إلا أن تقوم دلالة بينة علىٰ أن ذلك الراوي لم يلق من روىٰ عنه أو لم يسمع منه شيئًا، فحينئذٍ يكون الحديث مرسلًا والله أعلم.

وقد روىٰ البخاري في تاريخه عن مسدد عن جعفر بن سليمان عن عمرو بن مالك النكري عن أبي الجوزاء قال: أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها، قال البخاري: في إسناده نظر.

قلت -العطار-: ومما يؤيد قول البخاري ﭬ ما رواه محمد بن سعد كاتب =

٧- (د س ق) إياس بن عبد الله بن أبي ذباب، الدوسي.

- **قال الألباني في «غاية المرام» (ص١٥٦-١٥٧)**: «قال الحافظ في «التهذيب»: «جزم أحمد بن حنبل والبخاري وابن حبان بأن لا صحبة له، ولم يخرج أحمد حديثه في «مسنده»، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكره في الصحابة، **والراجح صحبته**».

قلت: **لم يظهر لي وجه الترجيح** مع جزم أولئك الأئمة بخلافه، **وهو لم يذكر أيَّ دليل علىٰ ما ادَّعاه من الترجيح**، كيف وابن حبان الذي تناقض رأيه فيه لمَّا ذكره في (الصحابة) لم يجزم بأنه منهم، بل قال: «يقال: إن له صحبة» كما في «الإصابة» للحافظ نفسه، قال: «ثم أعاده في التابعين» وقال: «لا يصح عندي أن له صحبة[1]. روىٰ له أبو داود والنسائي وغيرهما حديثًا

=

الواقدي وكان ثقة عن عارم عن حماد بن زيد عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء قال: جاورت ابن عباس في داره اثنتي عشرة سنة، فذكره ولم يذكر عائشة، وهذا أولىٰ بالصواب. والله أعلم».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ١٧)، «الكامل» لابن عدي (٢/ ٣٣١)، «التمهيد» لابن عبد البر (٢٠/ ٢٠٥)، «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٩٣)، «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٢/ ٢٩٣-٢٩٥)، «غرر الفوائد المجموعة» (ص٣٣٨-٣٣٩)، «تحفة التحصيل» (ص٣٢).

(١) وذكره ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (ص٦١/ رقم١٨٤) ضمن مشاهير الصحابة بمكة، وقال: «كان ممن شهد حجة المصطفىٰ ﷺ وعقل عنه»، ثم ذكره مرة أخرىٰ في مشاهير التابعين من أهل مكة (ص ١٣٤/ رقم٥٩٦)، وقال: «ليس

=

بإسناد صحيح، لكن قال ابن السكن: لم يذكر سماعًا. وقال البخاري: لا نعرف له صحبة».

قلت: **فالراجح إذن أن لا صحبة له؛** وعليه فالحديث مرسل ضعيف. والله أعلم».

❊❊❊

=

يصح عندي صحبته، فلذلك حططناه عن طبقة الصحابة إلى التابعين».

قلت: وممن جزم بصحبته: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان كما في «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٨٠).

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤٠)، «المراسيل» لابن أبي حاتم (رقم ٢٥) -وفيه كلام أحمد من رواية أبي بكر الأثرم عنه-، «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٠٦).

حرف البـاء

٨- (د) بكر بن مُبَشِّر بن حبر[1] الأنصاري.

- **قال الألباني** في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ١٦) عند حديث يرويه إسحاق بن سالم عن بكر بن مبشر الأنصاري قال: «كنت أغدو مع أصحاب رسول الله ﷺ إلىٰ المصلىٰ يوم الفطر ويوم الأضحىٰ، فنسلك بطن بطحان حتىٰ نأتي المصلىٰ، فنصلي مع رسول الله ﷺ، ثم نرجع من بطن بطحان إلىٰ بيوتنا»، وبعد أن أعلَّه بجهالة إسحاق بن سالم:

«وقال الحافظ في ترجمة بكر من «التهذيب»: «وأثْبتَ ابن حبان وابن عبد البر وابن السكن صحبته، وقال: إن إسناد حديثه صالح، وصححه الحاكم، وقال ابن القطان: لا تُعْرف صحبته من غير هذا الحديث، وهو غير صحيح»[2]. كذا قال.

---

(١) قال الدكتور بشار عواد في حاشيته علىٰ «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٢٧) في ترجمة بكر بن مبشّر هذا: «تصحَّف في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم و«الإصابة» لابن حجر إلىٰ: (خير)، وفي «تهذيب» ابن حجر إلىٰ: (حبر) بالمهملة».
يعني: والصحيح أنه بالجيم المعجمة؛ كما في «التاريخ الكبير» للبخاري (٢/ ٩٤)، و«ثقات ابن حبان» (٣/ ٣٧)، و«تهذيب الكمال».

(٢) «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٦).

قلت: ولعلَّ وجه قول ابن القطان في الحديث: «وهو غير صحيح»: أنه معارض لما ثبت عنه ﷺ عن غير واحد من أصحابه أنه: كان إذا خرج إلىٰ العيد؛ رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه[1].

أخرجه البخاري وغيره من حديث جابر، ومضىٰ في الكتاب الآخر (١٠٤٩) [٢٥٤- باب] من حديث ابن عمر.

وأما غَمْز الحافظ إياه بقوله: «كذا قال»؛ فلم يظهر لي وجهه، والله أعلم».

❁❁❁

=

وقال الذهبي في «الميزان» (١/ ١٩٨) في ترجمة إسحاق بن سالم الراوي عن بكر هذا: «لا يُعرف إسحاق وبكر بغير هذا الخبر».

(١) **قال بدر الدين العيني في «شرح سنن أبي داود» (٤/ ٥٠٧):** «وفي بعض النسخ (لسنن أبي داود): «فنسلك طريق بطحان، ثم نرجع من بطن بطحان»، فإن كان طريقها من غير بطنها يكون فيه اختلاف الطريق، وإن كان هو هو فليس فيه اختلاف الطريق، وكذا في النسخة الأولىٰ ليس فيه اختلاف الطريق».

حرف التاء

٩- (س) توبة أبو صدقة الأنصاري، البصري، مولى أنس.

- **قال الألباني في «الإرواء» (١/ ٢٨٠):** «قلت: وذكر في الرواة عنه في «التهذيب» أبا نعيم ووكيعًا، **وما أظن ذلك إلا وهمًا**، فإنهما لم يدركاه ولا غيره من التابعين»[١].

۞۞۞

(١) نعم، الأمر كما قال الشيخ؛ فإن توبة هذا من صغار التابعين، وهو من الطبقة الخامسة عند الحافظ في «تقريبه»، بخلاف أبي نعيم ووكيع فإنهما من الطبقة التاسعة عند الحافظ، وهؤلاء قطعًا لم يدركوا التابعين.

حرف الجيم

١٠- (د س ق) جعفر بن مسافر بن راشد التنيسي، أبو صالح الهذلي، مولاهم.

- قال الألباني في «الضعيفة»(٣ / ٥٤-٥٥) عند حديث يرويه جعفر بن مسافر عن كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون عن عمر مرفوعًا، وبعد أن بيَّن أنه ضعيف وله علتان: «.. الثانية: وهي أن راويه عن جعفر بن برقان ليس هو كثير بن هشام كما هو ظاهر هذا الإسناد، بل بينهما رجل متهم، بيَّن ذلك الحسن بن عرفة فقال: حدثنا كثير بن هشام الجزري عن عيسىٰ بن إبراهيم الهاشمي عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران به...

ثم رجعت إلىٰ «التهذيب» فرأيته قد تنبه لهذه العلة، فقال متعقبًا لقول النووي الذي نقلته عنه آنفًا: «فمشىٰ علىٰ ظاهر السند، وعلته أن الحسن بن عرفة رواه عن كثير، فأدخل بينه وبين جعفر رجلًا ضعيفًا جدًّا، وهو عيسىٰ بن إبراهيم الهاشمي.

كذلك أخرجه ابن السني والبيهقي من طريق الحسن، فكأن جعفرًا كان يدلس تدليس التسوية، إلا أني وجدت في نسختي من ابن ماجه تصريح كثير بتحديث جعفر له، فلعل كثيرًا عنعنه فرواه جعفر عنه بالتصريح، لاعتقاده

أن الصيغتين سواء من غير المدلس، لكن ما وقفت علىٰ كلام أحد وصفه بالتدليس، فإن كان الأمر كما ظننت أولا، وإلا فيسلم جعفر من التسوية ويثبت التدليس في كثير، والله أعلم».

قلت -الألباني-: **لكن أحدًا لم يصف أيضًا بالتدليس كثيرًا هذا، فالأقرب** أن جعفرًا وهم في سنده؛ فأسقط عيسىٰ منه كما سبق مني، فإنه موصوف بالوهم كما عرفت من «تقريب» الحافظ، وسلفه في ذلك ابن حبان، فإنه قال فيه في «الثقات»: (كتب عن ابن عيينة، ربما أخطأ)»[1].

١١- (بخ د ت س فق) جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي، القمي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٣٧٤)**: «(فائدة): ذكر الحافظ في «التهذيب» أن ابن حبان نقل في «الثقات» عن أحمد بن حنبل توثيق جعفر

---

(١) **قلت**: ثم تنبه الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ هذه العلة الخفية؛ فقال في «نتائج الأفكار» (٤/ ٢٤٣-٢٤٤): «ثم وجدت في سند ميمون علة خفية تمنع من الحكم بصحته وبحسنه، وذلك أن ابن ماجه أخرجه عن جعفر بن مسافر -وهو شيخ وسط قال فيه أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: صالح، وقال ابن حبان في الثقات: يخطئ- رواه عن كثير بن هشام -وهو ثقة من رجال مسلم- عن جعفر بن برقان بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف -وهو من رجال مسلم أيضًا لكنه مختلف فيه، والراجح أنه ضعيف في الزهري خاصة-، وهذا من حديثه عن غير الزهري، وهو ميمون بن مهران.
وأخرجه ابن السني من طريق الحسن بن عرفة -**وهو أقوىٰ من جعفر بن مسافر**- عن كثير بن هشام، **فأدخل** بين كثير وجعفر بن برقان **عيسىٰ بن إبراهيم الهاشمي**، **وهو ضعيف جدًّا نسبوه إلىٰ الوضع، فهذه علة قادحة تمنع من الحكم بصحته لو كان متصلًا وكذا بحسنه»**.

ابن أبي المغيرة هذا، وهو في «ثقات ابن حبان» (٦/ ١٣٤)، ولكن **ليس فيه هذا التوثيق**.

نعم، هو في «العلل ومعرفة الرجال» لعبد الله بن أحمد، قال (٢/ ١٥٩/ ١٠٥٧): «سمعت أبي يقول: جعفر بن أبي المغيرة القمي -وهو جعفر المصور- **ثقة**، وهو جعفر بن دينار».

وهذه فائدة عزيزة خلت منها الأمهات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات».

١٢- (تمييز) جُمَيع بن عمير، بصري.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ١٨٨)**: «ثم إن الحافظ قد أورده[1] في «التهذيب» تمييزًا، برواية آخر عنه، وقال: «قلت: له في «الموضوعات» لابن الجوزي حديث باطل في شيعة علي».

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وأما في «التقريب»، فجزم بأنه ضعيف.

وهذا مما لا وجه له عندي، فإنه لم يَروِ تضعيفه عن أحد، **وفي ظَنِّي أنه تَوَهَّم أنه هو آفة هذا الحديث الباطل، كما يشعر به كلامه في «التهذيب»، وفاته أن الآفة من شيخه سوار بن مصعب**، وهو متهم كما تقدم، فالصواب أن يقال فيه: «مجهول الحال». كما هي قاعدة أهل الحديث».

---

(١) يعني: جُمَيعًا هذا.

حرف الحاء المهملة

١٣ - (خت ٤) الحارث بن عمير، أبو عمير البصري، نزيل مكة، والد حمزة.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٢/ ١٣٨-١٣٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحارث هذا، وحكم عليه بالوضع، ونقل عن ابن حبان قوله في هذا الحديث: «موضوع لا أصل له»: «وأقره[١] في «الميزان»، والحافظ في «التهذيب» ولكنه قال: «والذي يظهر لي أن العلة فيه ممن دون الحارث»[٢]، ومال إليه الشيخ المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «التنكيل» (٢/ ٢٢٣).

قلت -الألباني-: بل علته الحارث هذا، لأن مدار الحديث علىٰ محمد ابن زنبور عنه، وابن زنبور لم يتهمه أحد، بخلاف الحارث فقد علمتَ قول ابن حبان والحاكم فيه، بل كذبه ابن خزيمة كما يأتي، **فهو آفة هذا الحديث،** وقد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ٢٤٥) وقال: (تفرد به الحارث، قال ابن حبان: كان يروي عن الأثبات الموضوعات، روىٰ هذا الحديث

---

(١) يعني: أن الحافظين الذهبي وابن حجر أقرَّا ابن حبان علىٰ حكمه علىٰ الحديث بالوضع.

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٧٤).

ولا أصل له. وقال ابن خزيمة: الحارث كذاب، ولا أصل لهذا الحديث)».

١٤- (ت ق) الحارث بن النعمان بن سالم الليثي، ابن أخت سعيد بن جبير.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٤٢٦-٤٢٧) بعد أن نقل تضعيف الحارث هذا عن البخاري والنسائي: «وأما ابن حبان، فذكره في «الثقات» (٤/ ١٣٥). وذكر الحافظ في «التهذيب»[1] أنه ذكره في «الضعفاء» أيضًا؛ ولكنه غير موجود في النسخة المطبوعة منه. والله أعلم».

١٥- (ق) حبيب بن أبي حبيب إبراهيم، ويقال: مرزوق، ويقال: رُزيق الحنيفي، أبو محمد المصري، كاتب مالك.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٧) عند حديث يرويه حبيب هذا عن هشام بن سعد: «قال ابن الجوزي: «حديث لا أصل له، وحبيب ليس بثقة، كان يكذب. وقال يحيىٰ: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال ابن عدي: كان يضع الحديث».

قلت: وزاد ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤١٤): «أحاديثه موضوعة». وقال ابن حبان (١/ ٢٦٥): «يروي عن الثقات الموضوعات، كان يُدْخِلُ عليهم ما ليس من أحاديثهم».

(تنبيه): **اختلط** في «تهذيب التهذيب» كلام ابن عدي المتقدم بكلام

(١) (١/ ٤٧٩).

ابن حبان هذا، فقد سقط من طابع «التهذيب» قوله: «وقال ابن عدي»، فالتصق كلامه بكلام ابن حبان! فاقتضىٰ التنبيه».

١٦- (س) حُرُّ بن مِسكين الأودي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/):** «وأما أبو مسكين فهو حُرُّ بن مسكين، فقال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦/ ٩)، **وخفي حاله علىٰ الحافظ**، فلم يذكر في ترجمته من «التهذيب» إلا ما ذكره ابن حبان، **ففاته** أنه روىٰ عنه جماعة من الثقات، وتوثيق ابن معين وأبي حاتم إياه!

ولذلك قال في «التقريب»: «مقبول»! فتنبه»[1].

١٧- (م ت فق) حرب بن ميمون الأكبر، الأنصاري، أبو الخطاب البصري.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٢٧١-٢٧٢) بعد أن ذكر وهمًا للحافظ في ترجمة حرب بن ميمون الأصغر: «.. ولعله من هذا القبيل ما جاء** في أول ترجمة **الأكبر** من «تهذيب التهذيب» قال: «روىٰ له مسلم حديثًا في تكثير الطعام عند أم سليم، **والآخر** في قولهﷺ لأنس: (اطلبني أول ما تطلبني

---

(١) وقال يعقوب بن سفيان: «لا بأس به»، وقال العجلي: «**ثقة في عداد الشيوخ**»، وقال الذهبي: «**وهو حسن الحديث، لم يضعفه أحد**».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢٧٧)، «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٨)، «تاريخ الإسلام» (٨/ ٣٩٦).

عند الصراط)»، فإنه يوهم أن الحديث الآخر (اطلبني أول..) رواه مسلم أيضًا، وليس كذلك، ولولا أنه كان رمز له في رأس الترجمة بأنه أخرج له مسلم والترمذي وابن ماجه في «التفسير» لكان يمكن حمل قوله: «والآخر» علىٰ الترمذي، ولكن ذكره لابن ماجه عقبه يمنع منه إلا بتكلف ظاهر».

١٨- (تمييز) حرب بن ميمون الأصغر، العبدي، أبو عبد الرحمن البصري، العابد.

- قال الألباني في «الصحيحة» **(٦/ ٢٧١) بعد أن أورد حديثًا من طريق حرب بن ميمون الأكبر الأنصاري، ورجَّح أنه غير حرب بن ميمون الأصغر العبدي:** «.. **وبهذه المناسبة لابد من التنبيه علىٰ وهم أيضًا وقع في** ترجمة (الأصغر) هذا من «تهذيب التهذيب» لابن حجر، فقد قال (٢/ ٢٢٧): «قال المزي: وقد جمع بينهما غير واحد، وهو الصحيح -إن شاء الله تعالىٰ-».

والذي رأيته في «تهذيب الكمال» للحافظ المزي **خلافه، فإنه بعد أن** ترجم للأكبر أتبعه بترجمة الأصغر، وقال في آخرها: «ذكرناه للتمييز بينهما، وقد جمعهما غير واحد، **وفرَّق بينهما غير واحد، وهو الصحيح** -إن شاء الله تعالىٰ-».

فالظاهر أنه سقط من الناسخ أو الطابع لـ «تهذيب التهذيب» **جملة** (وفرق بينهما غير واحد)، **فاختلَّ المعنىٰ.** والله أعلم».

١٩- (بخ) حرملة بن عبد الله التميمي، العنبري، صحابي.

- قال الألباني في «الضعيفة» **(٣/ ٦٨١) عند حديث يرويه عبد الله بن**

حسان عن حبان بن عاصم عن صفية ودحيبة عن أبيهما عليبة عن جدهما حرملة هذا، وبعد أن أعلَّ الحديث بجهالة عبد الله بن حسَّان، وذكر الاختلاف والاضطراب في هذا الحديث؛ هل يرويه عن حرملة عليبة -وهو مجهول-، أم يرويه عنه حفيدتاه: صفية ودحيبة بإسقاط أبيهما عليبة:

«.. ولكن يعارض هذا أن ابن أبي حاتم قال في ترجمة حرملة من كتابه (١/ ٢/ ٢٧٢): «بصري له صحبة، روىٰ عنه صفية ودحيبة ابنتا عليبة، سمعت أبي يقول ذلك..».

وعلىٰ هذا جرىٰ الحافظ في «التهذيب» وغيره، خلافًا لصنيعه في «الإصابة» كما سبقت الإشارة إليه، **ولا أعلم مستندًا لهذا سوىٰ رواية عبد الله بن حسان هذه، وهي مضطربة كما رأيت،** ولعل ذلك منه؛ فإنه غير معروف بالضبط والحفظ، ولاسيما قد خولف من ضرغامة كما سبق»[1].

٢٠- (م س ق) حرملة بن يحيىٰ بن عبد الله بن حرملة بن عمران التجيبي، أبو حفص المصري.

- قال الألباني في هامش «الضعيفة» (١٣/ ١١١٨) تعليقًا علىٰ قول عبد الله بن محمد الفرهاذاني في حرملة بن يحيىٰ هذا: (ضعيف). نقله عنه الذهبي في «المغني»: «هكذا في «الكامل»[2]، وكذلك وقع في نقل الحافظ

---

(١) جزم بصحبته أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٦٦) وغيره كما ذكر الشيخ.

(٢) (٢/ ٤٥٨).

المزي عنه في «تهذيبه» وهو الصواب، ووقع في «**تهذيب الحافظ**»[١]: «**صعب**». وهذا **تحريف خفي** على المعلِّق على «الكامل» فنقله عنه مشككًا في صحة اللفظ الأول!»[٢].

٢١- (ع) الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد مولى الأنصار.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (٧/ ٣٣) بعد أن أورد حديثًا[٣] من طريق الحسن البصري قال: حدثنا جندب بن **عبد الله** مرفوعًا: «**كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح فجزع، فأخذ سكينًا فحز بها يده..**» بعد أن خرَّجه من الصحيحين وغيرهما:

«(**تنبيه**): في هذا الإسناد فائدة هامة لم أر من نبَّه عليها، بل وقع في بعض الكتب ما ينافيها، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة الحسن البصري بعد أن ذكر عن أبيه أنه سمع من جمع من الصحابة، ولم يسمع من جمع آخر منهم، قال أبو حاتم: «لم يصح له السماع من جندب»[٤]. **وحكاه الحافظ عنه في «التهذيب» وأقرَّه!**

---

(١) (١/ ٥٢١).

(٢) ووقع على الصواب كذلك في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ١٩٧).

(٣) هو في «صحيح البخاري» (٣٤٦٣)، وأخرجه مسلم (١١٣) وفيه قال الحسن: «**إي والله؛ لقد حدثني بهذا الحديث جندب عن رسول الله ﷺ في هذا المسجد**».

(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤١).

بينما تعقبه المزي في أصله «تهذيب الكمال» **بتصريحه بالتحديث في هذا الإسناد! وكأنه لم يقع لهم**؛ أو على الأقل **لم يستحضروا هذا الإسناد**؛ بل هذه الأسانيد التي صحت عن الحسن بتصريحه بسماعه من جندب، ومؤكدًا ذلك بقوله: «في هذا المسجد....».

وهناك أحاديث أخرى صرَّح فيها الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسماعه من جندب رضي الله عنه؛ كالحديث الذي في «معجم الطبراني» (رقم ١٦٦٠).

وقد تقدم حديث الترجمة برقم: (١٤٨٥)».

- **وقال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٨٦-١٨٧) بعد أن حكى خلاف العلماء في سماع الحسن من سمرة**: «.. وأيضًا؛ فإن في «مسند أحمد» (٥/ ١٢): ثنا هشيم: ثنا حميد عن الحسن قال: جاءه رجل فقال: إن عبدًا له أبق، وإنه نذر-إن قدر عليه- أن يقطع يده؟ فقال الحسن: **ثنا سمرة** قال: (قلَّما خطب النبيﷺ خطبة؛ إلا أمر فيها بالصدقة؛ ونهى فيها عن المثلة).

قال الحافظ[1]: «وهذا يقتضي سماعه منه لغير حديث العقيقة».

قلت: لكن رواه قتادة عن الحسن فقال: عن الهيَّاج بن عمران: أن عمران أبق له غلام، فجعل لله عليه: لئن قدر عليه ليقطعن يده، فأرسلني لأسأل، فأتيت سمرة بن جندب فقال... فذكر الحديث نحوه.

---

(١) في «التهذيب» (١/ ٥٤٤).

أخرجه المصنف في «الجهاد»، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- (رقم ٢٣٩٣).

قد أدخل قتادة بين الحسن وسمرة: الهياج بن عمران؛ **وهذا يخدج فيما ادَّعاه** الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، وسيأتي تحقيق الكلام فيه هناك -إن شاء الله تعالى-».

- وقال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٥٤٤) عند حديث يرويه الحسن البصري عن الأسود بن سريع مصرحًا فيه بالسماع منه، وبعد أن حقَّق القول في سماعه منه: «ويبدو لي أن الحافظ المزي معنا في إثبات السماع منه؛ بدليل أنه لما ذكر شيوخ الحسن البصري (٦/ ٩٧) مصرحًا بعدم إدراكه لبعضهم، أو الخلاف فيه كما هي عادته -وذلك من دقته وتحقيقه جزاه الله خيرًا- قال: «.. والأسود بن سريع (س)»؛ فلم يذكر في سماعه منه شكًّا بله نفيٍ، **خلافًا للحافظ** في (تهذيبه)»[1].

٢٢- (ت ق) الحسن بن علي النوفلي، الهاشمي، والد أبي جعفر الشاعر.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٧٤١) عند حديث يرويه الحسن هذا: «وأما ما ذكره في «التهذيب» عن ابن حبان أنه قال: «حديث باطل».

فأظن أنه وهم عليه؛ فإن ابن حبان لم يخرج هذا الحديث في ترجمة

(١) حيث نقل فيه (١/ ٥٤٤) عن ابن معين وأبي داود والبزار عدم سماعه من الأسود ابن سريع، ولم يتعقبهم بشيء.

الحسن هذا، وإنما أخرج له حديثين آخرين، قال فيها: «إنهما حديثان باطلان»[١].

أقول هذا بيانًا للواقع، وإن كنت أرىٰ أن هذا الحديث أحق منهما بالبطلان».

٢٣- (د) الحسن بن يحيىٰ بن هشام الرُزِّي، أبو علي البصري.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٢٦٥-٢٦٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق الحسن بن يحيىٰ بن هشام الرزي: «وذكر في «التهذيب» أنه ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «مستقيم الحديث، وكان صاحب حديث».

فأقول -الألباني-: أورده فيمن روىٰ عن أتباع التابعين.. **ولم يقع فيه** ولا في «ترتيبه» للهيثمي قوله: «مستقيم الحديث».

ثم إن ابن حبان لم يجاوز في نسبه أباه يحيىٰ[٢]، ووقع في «التهذيب» منسوبًا إلىٰ جده هشام ومكنيًّا بـ: أبي علي، وكذلك كناه في «الجرح» (١/ ٢/ ٤٤)، وقال: «نزيل الرملة»، ثم قال: «محله الصدق، كتبت عنه بالرملة»، وسَمَّىٰ جده «السكن».

وكأن الحافظ ابن حجر لم يقف علىٰ هذا، فإنه قال: «وقال ابن عساكر

---

(١) «المجروحين» (١/ ٢٨٠).

(٢) انظر: «الثقات» (٨/ ١٨٠)، ونسبه إلىٰ جده هشام أيضًا الحافظ ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٣) في ترجمة جَوْن بن قتادة، وكذا الدارقطني -كما في «سؤالات السلمي»- (١١٤).

في «النُّبَّل»: أظنه ابن يحيىٰ بن السكن الذي سكن الرملة، فإن كان هو فإنه مات سنة (٢٥٧)».

قلت -الألباني-: لا أدري مستند الحافظ في هذا التعقب! مع مخالفته لقول ابن أبي حاتم فيه، وإعراضه عن ذكره إياه في «لسان الميزان»، ولا رأيته في «الميزان» فضلًا عن «التهذيب» وفروعه».

٢٤- (بخ ق) حكيم بن أفلح، حجازي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٥/ ١٨٨):** «(تنبيه): حكيم بن أفلح جاء في ترجمته من «تهذيب التهذيب» أنه ذكره ابن حبان في «الثقات»، **ولم أره في النسخة المطبوعة منه، ولا جاء ذلك في أصله** «تهذيب المزي»، لكن المعلق الفاضل عليه قد عزاه إليه، وذكره الهيثمي في «ترتيب الثقات»، فالله أعلم».

۞ ❋ ❋ ❋ ۞

حرف الخاء

٢٥- (ر) خازم بن الحسين، أبو إسحاق الحميسي، البصري.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٢/ ٨١٠) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي إسحاق الحميسي: «وهو مترجم في «التهذيب»[١] مُضَعَّفًا من جمع من الأئمة، **وفاته** قول ابن حبان في «الضعفاء» (١/ ٢٨٨): (منكر الحديث على قلة روايته، كثير الوهم فيما يرويه، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات طامات)».

٢٦- (ع): خالد بن ذكوان، أبو الحسين، ويقال: أبو الحسن المدني.

- **قال الألباني** في «الضعيفة» (١٤/ ٥٥١-٥٥٢): «(تنبيه): سبق قول ابن خزيمة: «فإن في القلب من خالد بن ذكوان».

وقد نقله عنه الحافظ في ترجمة (خالد) من «التهذيب»[٢] بزيادة فيه

---

(١) (٢/ ٥٢).

(٢) (٢/ ٥٨).

قلت: ونقله هكذا أيضًا في «إتحاف المهرة» (٢١٤٢٨)، وفي هذا كثير من الزيادات ليست موجودة في المطبوع من «الصحيح»، فلا أستبعد أن تكون هذه =

فقال: «... خالد بن ذكوان حسن الحديث، وفي القلب منه».

وأنا أظن أن هذه الزيادة «حسن الحديث» **مقحمة**. والله أعلم».

❀❀❀

=

الزيادة (حسن الحديث) في النسخة الخطية التي يمتلكها الحافظ، خاصة وأنه نقلها هكذا بحرفها في موضعين من كتابيه «التهذيب» و«الإتحاف».

حرف الراء

٢٧- (بخ ٤) راشد بن سعد المقرائي، ويقال: الحبراني الحمصي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٦٤)**: «قال الحافظ العسقلاني[1]: «وفي روايته عن أبي الدرداء نظر».

قلت: **يبدو لي أن في هذا القول تسامحًا كبيرًا**؛ فإن من المعروف عند العلماء أن مثله إنما يقال في الأمر المحتمل، وليس فيما هو مجزوم به كما هو الشأن في هذه الرواية؛ فإن في وفاته أقوالًا، أكثرها أنه مات قبل عثمان بسنة، وعثمان توفي سنة (٣٥)، فيكون بين وفاتيهما نحو (٧٤) أربع وسبعين سنة، **فمثله لا يمكن أن يسمع منه من كانت وفاته سنة (١٠٨)** كالمقرائي هذا، إلا أن يكون مُعَمَّرًا قديم الولادة، وهذا غير معروف عنه، والأصل عدمه، **فهو لم يسمع منه جزمًا.**

وإذا كان من ذكرنا من الأئمة قد نفوا سماعه من ثوبان -ووفاته سنة (٥٤)-، ومن سعد بن أبي وقاص -ووفاته سنة (٥٥)-، فكذلك يقال في روايته عن عائشة أنه لم يسمع منها؛ لأنها توفيت سنة (٥٧)، **فأولىٰ وأولىٰ**

(١) «التهذيب» (٢/ ١٣٩).

الجزم بأنه لم يسمع من أبي الدرداء، وهو قديم الوفاة كما بيَّنا».

٢٨- (ت س) ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عم النبيﷺ، له صحبة.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١١٢-١١٤) عند حديث يرويه ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس:** «ولما ترجم الحافظ المزي لربيعة الصحابي وذكر تحته هذا الحديث؛ استشكل ذلك فقال: وقد قيل: إن ربيعة بن الحارث راوي هذا الحديث رجل آخر من التابعين، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عن أبيه... (فذكر ما تقدم آنفًا)[1]، وإن سن ربيعة الصحابي قريب

---

(١) وهو ما نقله الشيخ عنه من «العلل» (١/ ١٣٢): «قلت لأبي: من ربيعة بن الحارث؟ قال: هو: ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. قلت: سمع من الفضل؟ قال: أدركه. قلت: يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال: حسن».

وقد قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ بعد جواب أبي حاتم هذا وكلام للبخاري نقله قبله (١٤/ ١١١-١١٢): «قلت: ومن هذه الأجوبة تكونت في الذهن إشكالات، أحدها يتعلق بالجواب الذي نحن في صدد بيانه، والإشكال هو: إذا كان (ربيعة بن الحارث) في هذا الحديث هو (ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب)، وهو صحابي معروف مترجم في (الصحابة)، بل وابنه (عبد المطلب) مترجم أيضًا في الصحابة، وقصة إرساله مع الفضل بن العباس من أبويهما ربيعة والعباس إلى النبيﷺ ليؤمرهما على الصدقة مروية في «صحيح مسلم» (٣/ ١١٨) من حديث عبد المطلب هذا نفسه.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يصح مع هذا قول أبي حاتم فيه بأنه أدرك الفضل، أي: عاصره، ولم يلقه؟! ثم قوله: بأنه لا يحتج به، وأن حديثه حسن فقط ويصر =

من سن عمه العباس بن عبد المطلب، ثم أشار إلىٰ قصة الإرسال، ثم قال (٩/ ١١١-١١٢): «وفي ذلك دلالة ظاهرة علىٰ أن ربيعة بن الحارث -راوي هذا الحديث- رجل آخر مع ما في إسناد حديثه من الاختلاف، والله أعلم».

وتعقبه الحافظ بقوله: «قلت: ليس في هذا دلالة ظاهرة علىٰ أنه غيره، بل روايته عن الفضل من رواية الأكابر عن الأصاغر»!

وأقول -الألباني-: كان يمكن القول بهذا لو أن (ابن العمياء) كان ثقة حافظًا، وصرح في روايته عن (ربيعة) أنه (ابن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي)، والأمران معدومان هنا، ففي كل الطرق لم يزد علىٰ قوله (ربيعة بن الحارث)، فمن أين نأخذ أنه (ابن عبد المطلب الهاشمي)؟

أما الأمر الأول فقد سبق أنه مجهول حتىٰ عند الحافظ، **فما ادعاه أنه**

=

علىٰ ذلك... فهذا وذاك يدل دلالة واضحة علىٰ أن ربيعة هذا ليس بصحابي عند أبي حاتم، بل هو آخر تابعي أدرك عصر الصحابة. ويؤيد هذا قوله في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٤٧٣): «ربيعة بن الحارث: روىٰ عن الفضل بن عباس. روىٰ عنه عبد الله بن نافع ابن العمياء».

وكأنه في ذلك تابع للبخاري، فإنه قال عقب حديث الليث -وقد ساقه تحت ترجمة (ربيعة بن الحارث)-: «لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض».

وقد تبعهما ابن حبان، فأورده في طبقة (التابعين) من كتابه «الثقات» (٤/ ٢٣٠)، ولكنه ذكر (ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب) في (الصحابة)، وأرَّخ وفاته سنة (٢٣)، وعلىٰ ذلك جرىٰ المؤلفون في (الصحابة).

من باب (رواية الأكابر عن الأصاغر) مجرد دعوى.

وأيضًا، فإن من المستبعد جدًّا أن يخفى ذلك على الحفاظ الثلاثة: البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان، ولاسيما و(ربيعة بن الحارث الهاشمي) ليس له رواية عن رسول الله ﷺ، وإنما جاء ذكره في القصة المتقدمة، وهي من رواية ابنه المطلب ابن ربيعة...

والخلاصة: أنه ليس لدينا ما يرجح أن راوي هذا الحديث هو (ربيعة الهاشمي) الصحابي، وبخاصة أنه لم يذكر في الرواة من الصحابة -كما تقدم-.

فالظاهر أنه غيره -كما استظهره الحافظ المزي-. والله أعلم».

٢٩- (بخ د) ردَّاد الليثي، وقال بعضهم: أبو الردَّاد، وهو الأشهر.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٢/ ٥١) عند حديث يرويه إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن أبيه، بعد أن خرَّجه من مسند الإمام أحمد (١/ ١٩١):

«وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير عبد الله بن قارظ والد إبراهيم، فلم أجد من ترجمه، ولا ذكروه في شيوخ ابنه إبراهيم، فكأنه غير مشهور، وفي كلام ابن حجر[(١)] ما يشعر بذلك، فإنه قال بعد أن صوب رواية معمر المتقدمة: «وللمتن متابع، رواه أبو يعلى بسند صحيح من طريق عبد الله بن قارظ عن عبد الرحمن بن عوف من غير ذكر أبي الرداد فيه».

وفاته أن هذه الطريق في مسند أحمد أيضًا».

---

(١) في «التهذيب» (٢/ ١٦٥).

حرف الزاي

٣٠- (د س ق) الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري، ويقال: الزبرقان بن عبد الله ابن عمرو بن أمية.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٤١) بعد أن أورد حديثًا من طريق الزبرقان هذا عن عمِّه عمرو بن أمية الضمري: «وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات، والزبرقان هو ابن عبد الله الضمري، وقيل إنه الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري...

قال الحافظ في ترجمة الزبرقان بن عمرو: «قلت: **لم يفرق البخاري -فمن بعده- بينهما** إلا ابن حبان ذكر هذا في ترجمة مفردة عن الذي روىٰ عنه كليب بن صبح، وفي كتاب ابن حبان من هذا الجنس أشياء يضيق الوقت عن استيعابها، من ذكره الشخص في موضعين وأكثر، **فلا حجة في تفرقته**، إذ لم ينصَّ علىٰ أنهما اثنان»..

قلت -الألباني-: وسواءً كان الصواب في نسبه أنه الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية، أو الزبرقان بن عمرو بن أمية؛ فإنه لا يتفق مع قوله في هذا الحديث: عن عمه عمرو بن أمية، فإن عمرًا علىٰ القولين ليس هو عَمَّ الزبرقان، بل هو إما والده أو جده! **فإذا صح قوله هذا عن عمه عمرو، ولم يكن وهمًا**

من بعض الرواة؛ فهو دليل واضح على صواب ما صنع ابن حبان من التفريق. والله أعلم»[١].

٣١- (د) الزبير بن خريق الجزري، مولى بني قشير.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٥٩): «وأما قوله في ترجمة الزبير هذا من «التهذيب»: «روى له أبو داود حديثًا واحدًا في التيمم».

ثم قال: «قال أبو داود عقب حديثه في كتاب «السنن»: ليس بالقوي».

قلت -الألباني-: وليس هذا في نسخة «عون المعبود»، ولا في النسخة

---

(١) **قال الدكتور بشار عواد في حاشية «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٨٦) في ترجمة الزبرقان هذا:** «وقال مغلطاي متعقبًا المزي: وفي تفرقة المزي بين الزبرقان بن عبد الله الضمري وبين الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري نظر... ولأن البخاري وغيره لم يفرقوا بينهما، بل جعلوهما ترجمة واحدة، والله تعالى أعلم (٢/ الورقة ٣٣)، وأخذ الحافظ ابن حجر كلامه من غير روية فقال: «قلت: لم يفرق البخاري فمن بعده بينهما إلا ابن حبان...».

قال أفقر العباد أبو محمد البندار بشار بن عواد: **بل فرق بينهما أستاذ المحدثين البخاري**، فذكر أولًا ترجمة الزبرقان بن عمرو بن أمية الضمري (٣/ الترجمة ١٤٤٦) ثم قال بعد ترجمتين: «زبرقان عن عمرو بن أمية، روى عنه كليب بن صبح» (٣/ الترجمة١٤٤٩).

كما فرق بينهما علامة الرجال أبو حاتم الرازي على ما نقل عنه ابنه عبد الرحمن في الجرح والتعديل (الترجمتان: ٢٧٦٥و٢٧٦٦) وكفى بهما، وتابعهما ابن حبان، والذهبي وغيرهما».

التي صححها وطبعها حديثًا الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من «السنن»! **فلعل ذلك في بعض النسخ القديمة من الكتاب!»**[(١)].

٣٢- (د س) زهير بن عثمان الأعور الثقفي. عداده في الصحابة الذين نزلوا البصرة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٨) عند حديث يرويه عبد الله بن عثمان الثقفي عن زهير هذا: «وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الله بن عثمان الثقفي؛ فإنه مجهول كما في «التقريب». وقد اختلفوا في صحبة زهير بن عثمان، وقد قال البخاري: «لم يصح إسناده، ولا نعرف له صحبة»[(٢)].

وتعقبه الحافظ في «التهذيب» بقوله: «قلت: وقد أثبت صحبته ابن أبي خيثمة وأبو حاتم الرازي وأبو حاتم بن حبان والترمذي والأزدي وقال: تفرد عنه بالرواية عبد الله بن عثمان».

---

(١) **قال الدكتور بشار عواد في حاشية «تهذيب الكمال» (٩/ ٣٠٤) في ترجمة الزبير هذا:** «وقال الدارقطني: ليس بالقوي (السنن ١/ ١٩٠ في الطهارة، باب: جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح)، قال الدارقطني بعد إرادة هذا الحديث: لم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خريق وليس بالقوي.... وزعم العلامة مغلطاي - وتابعه ابن حجر علىٰ عادته- أن أبا داود قال في كتاب السنن إثر تخريج حديثه: ليس بالقوي. قال بشار: لم أجده في المطبوع، فلعله في رواية أخرىٰ، أو هو من الوهم، والله أعلم».

قلت: والأقرب أنه وهم وسبق نظر؛ لأن كلام أبي داود الذي نقله الحافظ هو عين كلام الدارقطني.

(٢) «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٢٥).

قلت -الألباني-: ولذلك جزم في «التقريب» بأن له صحبة.

فإن كان ذلك بغير هذا الحديث فحسن، وإن كان به، **فالسند ضعيف فمثله لا تثبت به الصحبة.** والله أعلم»[(١)].

෴❋❋❋෴

(١) **قال الحافظ مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٥/ ٨٧-٨٨):** «وقال البخاري: لا يصح له صحبة. كذا ذكره المزي، **وأبىٰ ذلك جماعة كثيرة،** فذكروه في الصحابة، من غير أن يعللوا ذلك ولم يترددوا، منهم: الحافظ أبو بكر بن أبي خيثمة ذكره في «تاريخه الأوسط» في جملة الصحابة، وكذلك أبو نعيم الأصبهاني الحافظ -رحمه الله تعالىٰ-، وابن منده فيما ذكره ابن الأثير، وأبو حاتم الرازي فيما ذكره ابنه، ولم يتعرض لنقضه في كتابه «المراسيل»، و«التاريخ»، وأبو القاسم ابن بنت منيع، وجده في «مسنده الكبير»، وأبو القاسم الطبراني في «معجمه» الأكبر والأوسط، وأبو أحمد العسكري، وأبو سليمان بن زبر، وابن قانع، وقال: هو ابن عثمان بن ربيعة بن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عوف بن ثقيف، وابن الجوزي، وابن حبان، وقال: له صحبة، وأبو عيسىٰ الترمذي، والفلاس، فيما ذكره عنه ابن السكن، وأبو الفتح الأزدي وقال: تفرد عنه بالرواية عبد الله بن عثمان، والإمام أحمد بن حنبل، وغيرهم رضي الله عنهم».

حرف السين

٣٣- (٤) سعيد بن بشير الأزدي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٢٥٠)**: «.. محمد بن بكار - وهو ابن بلال العاملي الدمشقي-، وهو ثقة، وقول الأخ علي رضا في تعليقه على «تهذيب الطبري» أنه: (ابن ريان).. خطأ منه، **قلَّد فيه الحافظ ابن حجر في «تهذيبه»، وهو سبق قلم منه** -والله أعلم- في ترجمته لـ (سعيد بن بشير)[1]، بخلاف أصله «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، فإنه فيها -كما ذكرت- (ابن بلال)، وهكذا على الصواب وقع فيه في ترجمة (محمد بن بكار) نفسه، وكذا هو في«الجرح والتعديل»، وكذلك وقع في الترجمتين من «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٧/ ٢١٠) و(١٥/ ١٣٩)»[2].

٣٤- (د س ق) سعيد بن أبي خيرة البصري.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٧٤٧-٧٤٨) عند حديث يرويه عَبَّاد بن العوام عن داود بن أبي هند عن سعيد بن أبي خيرة عن أبي هريرة:**

---

(١) حيث ذكر أن من الرواة عن سعيد بن بشير هذا: محمد بن بكار **بن الريان**.

(٢) ووقع على الصواب أيضًا في: «التاريخ الكبير» (١/ ٤٤)، «الثقات» لابن حبان (٩/ ٦٠)، «المتفق والمفترق» للخطيب (١٢١٣).

«لم يذكروا له -يعني: سعيد بن أبي خيرة- رواية عن غير الحسن البصري، وله في «السنن» حديث آخر من رواية داود عنه عن الحسن عن أبي هريرة.. أورده ابن حبان في (أتباع التابعين) من كتابه «الثقات» (٦/ ٣٦٠).

والآخر: أنه لم يذكر له هو (ابن حبان) والبخاري راويًا غير داود هذا، وجزم ابن المديني بأنه لم يرو عنه غيره؛ لكن تعقبه الحافظ في «التهذيب» بأنه روىٰ عنه أيضًا عبَّاد بن راشد وسعيد بن أبي عروبة.

وأقول: **لعلَّ ذكر عبَّاد من الرواة عنه سبق نظر أو قلم**؛ فإنك تراه في هذا الإسناد راويًا عن داود، وليس عن سعيد بن أبي خيرة»[1].

٣٥- (ع) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، القرشي، المخزومي.

- قال الألباني في «أحكام الجنائز» (ص٦٨/ هامش) بعد أن نقل عن الحافظ في «تهذيبه» إثبات سماع ابن المسيب من عمر: «قلت: وفيما ذكره في عمر نظر، لا يتسع المجال الآن لبيانه»[2].

---

(١) رحم الله الشيخ؛ فهو الذي سبق قلمه أو نظره! فالحافظ ذكر عباد بن راشد -وهو تابع في ذلك للحافظ المزي-، والذي في إسنادنا هو عبَّاد بن العوام.

(٢) سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر، ومثل هذا يحمل علىٰ الاتصال والصحة، إذ إن ابن المسيب من أعلم الناس بأقضية عمر وفقهه، بل كان عبد الله بن عمر يبعث إلىٰ سعيد إن أشكل عليه شيء من أقضية أبيه، وسعيد وإن لم يكن سمع من عمر كل ما رواه عنه بالاتفاق، إلا أنني لا أعلم أحدًا ممن تقدم من الحفاظ أطلق القول برد روايته عن عمر ﷺ.

وأسند ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٦٠) عن أبي طالب قال: «قلت =

٣٦- (خ د ت) سَليم -بالفتح- ابن حيان بن بسطام، الهذلي، البصري.

- قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٥٤٨): «.. سَليم هذا -وهو بفتح المهملة- أخرج له الشيخان؛ كما في «الجمع بين رجال الصحيحين» و«تهذيب الكمال» و«الكاشف» و«التقريب»، ووقع في أصله[1]: (خ د ت)، ولعله من تحريف النسَّاخ».

٣٧- (ق) سليمان بن أذنان.

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٢٢٨): «ومن العجائب أن سليمان هذا أغفلوه، ولم يترجموه، لا في «التهذيب» ولا «الخلاصة»، ولا «التقريب»، مع أنه علىٰ شرطهم».

٣٨- (خت م د ت س) سليمان بن قَرْم بن معاذ التيمي، الضبي، أبو داود النحوي.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ١٣٣) عند حديث يرويه يعقوب بن إسحاق الحضرمي عن سليمان بن معاذ التيمي: «ورواية

=

لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن مثل سعيد بن المسيب ثقة من أهل الخير. قلت: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة، وقد رأىٰ عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟!». «التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل» (ص ٢٩٧).

(١) يعني: «تهذيب التهذيب» الذي هو أصل «تقريب التهذيب».

وفي «تهذيب الكمال» و«التقريب» الرمز له بأنه روىٰ له الجماعة.

المصنف هذه ترد قول «التهذيب»: (لم يقل أحد سليمان بن معاذ إلا الطيالسي)»[(١)].

٣٩- (د س) سواء الخزاعي، أخو مغيث.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٢٨٩) عند حديث يرويه سواء هذا:** «وهذا إسناد حسن، رجاله كلهم ثقات معروفون؛ غير سواء الخزاعي؛ قال في «التقريب»: «مقبول». وقال الذهبي في «الكاشف»: «وثق».

قلت: يشير إلىٰ تمريض توثيقه -كما هي عادته في هذا الكتاب-، وهو يعني- علىٰ الغالب- أنه وثقه ابن حبان؛ **وقد صرَّح بذلك الحافظ** في «التهذيب»، **ولم أره في «ثقاته» المطبوع في الهند؛ فالظاهر أنه سقط من الطابع أو الناسخ**، فليراجع له «ترتيبه» للحافظ الهيثمي -فقد بلغتي أنه علىٰ وشك الصدور-.

وقد ذكر الحافظ أنه روىٰ عنه ثقتان آخران؛ فمثله يحسن بعض العلماء حديثه، وهو قَمِنٌ بذلك، والله أعلم».

٤٠- (ت ق) سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي، مولاهم، الدمشقي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١١/ ٥٥٥) وهو يترجم لسويد هذا:** «... وضعفه غيرهم؛ منهم ابن حبان؛ إلا أنه اضطرب كلامه فيه، فضعفه جدًّا في أول ترجمته، ثم لينه في آخرها، فقال في «الضعفاء» (١/ ٣٥٠-٣٥١):

(١) يعني: أن يعقوب بن إسحاق الحضرمي تابع أبا داود الطيالسي في تسمية أبي سليمان: (معاذ).

«كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلىٰ من سمعها أنها عُمِلت عمدًا».

ثم قال: «والذي عندي في سويد: تَنَكُّب ما خالف الثقات من حديثه، والاعتبار بما روىٰ مما لم يخالف الأثبات، والاحتجاج بما وافق الثقات، **وهو ممن أستخير الله فيه؛ لأنه يقرب من الثقات**»!

وقد أشار الذهبي في «الميزان» إلىٰ هذا التناقض؛ ورد تليينه إياه؛ فقال: «وقد هرت -أي: طعن- ابن حبان سويدًا، ثم آخرَ شيء قال: «وهو ممن أستخير الله فيه؛ لأنه يقرب من الثقات». قلت: لا، ولا كرامة، بل هو واهٍ جدًّا».

ولخَّص الحافظ في «التهذيب» كلام ابن حبان بفقرتيه، **فظهر فيه التناقض دون أن يشير أنه من ابن حبان**، فقال: (وضعفه ابن حبان جدًّا، وأورد له أحاديث مناكير، ثم قال: وهو ممن أستخير الله فيه؛ لأنه يقرب من الثقات))!

٤١- (بخ د ت ق) سَيَّار، أبو حمزة الكوفي.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٦٣٣-٦٣٤) عند حديث ذكره شاهدًا لحديث الباب، يرويه سيار: «رواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٤٩) وأحمد (١/ ٤٠٧) بإسناد صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم غير سيار، وهو سيار أبو الحكم كما وقع في رواية البخاري، وكذا الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤/ ٣٨٥)، وأحمد في رواية (١/ ٤١٩)، وكذا في رواية الحاكم لهذا الحديث ببعض اختصار في «المستدرك» (٤/ ٤٤٥)، وفي حديث آخر عند أحمد (١/ ٣٨٩)، وهو ثقة من رجال الشيخين، لكن قيل: إنه سيار أبو حمزة، ورجحه الحافظ في «التهذيب»..

وذكر الحافظ المزي أنه ذكره ابن حبان في «الثقات»، **فقال الحافظ ابن حجر**: «ولم أجد لأبي حمزة ذكرًا في «ثقات ابن حبان»، فينظر».

قلت: **هو عنده في «أتباع التابعين» قبيل ترجمة سيار أبي الحكم** (٦/ ٤٢١ - هندية). وكذلك ترجمه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢/ ١٦٠) وابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٢٥٥).

والأول ثقة من رجال الشيخين، وهذا لم يوثقه غير ابن حبان، وروىٰ عنه جمع، **ولكن لم نجد حجَّة لمن ادَّعىٰ أنه هو راوي هذا الحديث** مع تصريح الراوي عنه -وهو بشير بن سلمان - أنه سيار أبو الحكم، إلا مجرد ادعاء أنه أخطأ في ذلك وأن الصواب أنه سيار أبو حمزة، ولو سلمنا بذلك فالإسناد لا ينزل عن مرتبة الحسن لما سبق من توثيق ابن حبان إياه مع رواية جمع عنه».

❊❊❊

حرف الشين

٤٢ - (بخ د ت ق) شدَّاد بن حيّ، أبو حيّ، الحمصي المؤذن.

- **قال الحافظ في «تهذيبه» في ترجمة شداد هذا:** «.. قول المؤلف ذكره ابن حبان في الثقات مجمل؛ فإن ابن حبان لم يذكره في التابعين وإنما قال: في أتباع التابعين».

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٥/ ٣٥): «ذكره ابن حبان في (الكنىٰ) من «ثقات التابعين»، **وخفي ذلك علىٰ الحافظ بن حجر**، كما بينته في (تيسير الانتفاع)».

٤٣ - (ق) شرحبيل بن شفعة الرحبي، ويقال: العنسي الشامي أبو زيد.

- **قال الألباني في هامش «التعليقات الحسان»** (٤/ ٤٨٢-٤٨٣/ ٢٩٤٠) **وهو يترجم لشرحبيل هذا:** «ذكره المؤلف في «الثقات» (٤/ ٣٦٤) برواية حريز ابن عثمان فقط عنه، فليضم إليه يزيد بن خمير[1] كما فعل ابن أبي حاتم -تبعًا للبخاري- وتبعهم المزي، وقال -عن أبي داود-: «شيوخ حريز كلهم ثقات». فالسند صحيح، **وقد سقط من تهذيب العسقلاني** ذكر يزيد بن خمير»[2].

---

(١) وهو الرحبي أبو عمر الحمصي، وهو صدوق عند الحافظ في «التقريب».

(٢) يعني: لم يذكر الحافظ في الرواة عن شرحبيل هذا: يزيد بن خمير، كما ذكره المزي في «تهذيبه» الذي هو أصل كتاب الحافظ.

٤٤٠- (خ د ق) شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، عبد الله بن عبد العزىٰ ابن عثمان بن عبد الدار، أبو عثمان الحجبي، العبدري المكي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٤٩٢- قسم الاستدراكات) بعد أن أورد في (ص٣١٣) حديثًا من طريق مصعب بن شيبة عن أبيه:** «.. مصعب هذا هو مصعب بن شيبة بن جبير بن شيبة بن عثمان بن عبد الدار..

فشيبة والد مصعب هذا إنما هو حفيد شيبة بن عثمان بن عبد الدار، وهو صحابي معروف، فيبعد جدًّا أن يدرك ابن الحفيد جدَّ جدِّه الأعلىٰ، أعني أن يدرك مصعب جدَّ جدِّه: عثمان بن عبد الدار... فقول الحافظ ابن حجر في «التهذيب» تبعًا لأصله في ترجمة شيبة بن عثمان: «رویٰ عنه ابنه مصعب»؛ فهو خطأ لعله سبق قلم.

ويؤيد ذلك أن الحافظ ذكر في ترجمة مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان.. العبدري أنه رویٰ عنه ابنُ ابنِ عمه مصعب بن شيبة، فهذا صريح في أن مصعبًا ليس ابن شيبة بن عثمان.

وجملة القول: أن مصعبًا هذا تابع تابعي، لا تثبت له رواية عن جدِّه الأعلىٰ شيبة ابن عثمان، وإنما يروي عنه بواسطة مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان، وأن أباه هو شيبة بن جبير وليس شيبة بن عثمان الصحابي».

❀❀❀

حرف الصاد

٤٥ - الصلت بن بهرام، الكوفي التميمي، أبو هاشم.

- **قال الحافظ في «تهذيبه» في ترجمة الصلت هذا:** «.. وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: كوفي عزيز الحديث، يروي عن جماعة من التابعين، روىٰ عنه أهل الكوفة، وهو الذي يروي عن الحسن، روىٰ عنه محمد بن بكر المقرئ الكوفي -ليس بالبَرَساني-، ومن قال إنه الصلت بن مهران فقد وهم، إنما هو الصلت بن بهرام.

قلت -الحافظ-: هذا الذي رده جزم به البخاري عن شيخه علي بن المديني، وهو أخبر بشيخه، وقال البخاري في «التاريخ»: قال لي علي: ثنا محمد بن بكر البرساني عن الصلت بن مهران: حدثني الحسن البصري... فذكر حديثًا» اهـ كلام الحافظ.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٠٦) بعد أن نقل عن الحافظ قوله السابق:** «قلت: وهو هذا، وفيما ذكره كلٌّ من الحافظ وابن حبان ما يلفت النظر:

أولًا: لا يوجد في نسخة «التاريخ» المطبوعة: (البرساني، ابن مهران،

البصري)، فالظاهر أن ذلك من الحافظ، ذَكره مِن عِنده علىٰ سبيل البيان لا الرواية»[1].

❀❀❀

(١) **قال ابن أبي حاتم:** «صلت بن مهران روىٰ عن الحسن وشهر بن حوشب، روىٰ عنه محمد بن بكر البرساني وسهل بن حماد، سمعت أبي يقول ذلك».

وقال العلامة المعلمي تعليقًا علىٰ هذه الترجمة من «الجرح»: «وزعم ابن حبان أن الذي يروي عن الحسن وعنه محمد بن بكر هو الصلت بن بهرام -يعني: المتقدم قبل خمس تراجم- قال في ترجمته من الثقات:..ثم ذكر كلامه السابق وتعقب ابن حجر عليه.. ثم قال: أقول: عبارة التاريخ (٢ / ٢ / ٣٠٢): «صلت بن مهران. قال لنا علي: حدثنا محمد بن بكر، نا الصلت، نا الحسن، حدثني جندب».

ينظر: «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٠١)، «الجرح والتعديل» (٤/ ٤٣٩-٤٤٠)، «الثقات» (٦/ ٤٧١).

حرف الطاء

٤٦ - (ل) طَيْسَلة، بن علي النهدي، اليمامي.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٩٤٠): «وأما قوله[1] في (طيسلة): «مقبول»؛ فإنه غير مقبول منه، بل هو ثقة كما قال ابن معين فيما رواه ابن أبي حاتم عنه (٢/ ١/ ٥٠١) وهو مما ذكره ابن شاهين في «ثقاته» عن يحيىٰ، يعني ابن معين، وحكاه المزي في «تهذيبه» (١٣/ ٤٦٧) عنه، ومع ذلك كله لم يذكره الحافظ في (تهذيب التهذيب)».

(١) يعني: الحافظ ابن حجر في «تقريبه».

حرف العين

٤٧- (خ د س) عبد الله بن ثعلبة بن صعير، ويقال: ابن أبي صعير.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٣٧٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الحميد بن جعفر قال: أخبرني عبد الله بن ثعلبة..: «قلت: رجاله ثقات غير عبد الله بن ثعلبة، فلم أجد له ترجمة، وليس عبد الله بن ثعلبة بن صعير كما ظن الحافظ في «التهذيب»، فإنه ذكر في ترجمته في الرواة عنه عبد الحميد بن جعفر هذا، وقال: «ولم يدركه».

وكيف يصح هذا القول وعبد الحميد بن جعفر قد صرح بالتحديث عنه في كل من الطريقين المشار إليهما، فهذا دليل صريح على أن عبد الله بن ثعلبة في هذا الإسناد هو غير عبد الله بن ثعلبة بن صعير.

ويؤيده أن الطبراني بعد أن ذكر في «معجمه» ثعلبة أبو عبد الله الأنصاري، وساق له هذا الحديث؛ ذكر بعد أربعة تراجم «ثعلبة بن صعير العدوي»، وساق له حديث الزهري عنه في صدقة الفطر. والله أعلم».

٤٨- (تم ق) عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي، أبو الزبير، ويقال: أبو معبد البصري.

- **قال الألباني** في «الصحيحة» (١/ ٩٤٩): «..... مترجم في «تهذيب الكمال» وفروعه...

وزاد الحافظ: «قلت: **وذكره ابن حبان** في «الثقات»، وقال الدارقطني: بصري صالح».

وأقول -الألباني-: **عزوه** لـ«الثقات» **وَهْمٌ تبعه عليه** المعلق على «مجمع البحرين» **اشتبه عليه** بـ(عبد الله بن الزبير الأسدي الكوفي والد أبي أحمد الزبيري)، ذكره ابن حبان في «ثقاته» (٨/ ٣٤٥)»[١].

٤٩- (بخ د) عبد الله بن أبي سليمان الأموي، مولى عثمان، أبو أيوب، ويقال: اسمه سليمان.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٤/ ٦٢٧): «قال الدارقطني: «**وأبو أيوب عن أبي هريرة جماعة**، ولكن هذا مجهول».

قلت: وهذه فائدة هامة من الإمام الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أبا أيوب عن أبي هريرة جماعة، **وهذا مما لم ينبه عليه الحافظ في ترجمة أبي أيوب هذا**، وقد سماه عبد الله بن أبي سليمان الأموي، قال: ويقال: اسمه سليمان».

٥٠- (م ٤) عبد الله بن عطاء الطائفي، المكي، ويقال: الكوفي، ويقال: الواسطي، ويقال: المدني، أبو عطاء مولى المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخرمة، وقيل: مولى بني هاشم، ومنهم من جعلهما اثنين، وقيل: ثلاثة.

---

(١) **قلت**: ولعل وجه الاشتباه أيضًا أن ابن حبان خرَّج حديثه في «الصحيح».

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٣٥-٣٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الله بن عطاء وضعفه:** «وأقول: له علل:...

الثانية: جهالة عبد الله بن عطاء، **فقد فرّق الذهبي في «الكاشف»** بينه وبين عبد الله بن عطاء الطائفي، **خلافًا للحافظ في «التهذيب»** و«**التقريب**» فجعلهما واحدًا، وقال: «صدوق؛ يخطئ ويدلس».

والظاهر ما صنعه الذهبي، وسبقه ابن أبي حاتم، ومن قبله البخاريُّ»[1].

٥١- (د س) عبد الله بن علي بن السائب بن عبيد القرشي المطلبي.

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٦٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبد الله بن السائب، ونقل عن الشافعي قوله فيه «ثقة»:** «... عبد الله بن علي وهو ابن السائب تابعي من الثالثة عند ابن حجر، وقال فيه: «مستور»، **ولم يذكر فيه توثيقًا** في «التهذيب»، **وفاته تصريح الإمام الشافعي المتقدم بأنه ثقة**، وذكره ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/ ١٠٧)»[2].

٥٢- (د س) عبد الله بن عَنَمَة، بالفتح، ويقال: اسمه عبد الرحمن المزني.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ٣٨٢) عند حديث يرويه عبد الله هذا عن عمار بن ياسر:** «وهذا إسناد صحيح؛ إن كان عبد الله ابن عنمة صحابيًّا؛ فقد أثبتها له بعضهم؛ فقال ابن يونس في «تاريخ مصر»:

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٦٥)، «الجرح والتعديل» (٥/ ١٣٢).

(٢) ينظر: «مسند الشافعي» (١٣٢٢)، «معرفة السنن والآثار» (٤٤٥٢).

«عبد الله بن عنمة المزني: صحابي شهد فتح الإسكندرية». وقال ابن منده: «له صحبة، ولا تعرف له رواية». يعني: عن النبي ﷺ؛ فلا ينافي أن له رواية عن غيره عنه ﷺ - كما في هذا الإسناد- **خلافًا لما ذهب إليه الحافظ!**»[1].

٥٣- (م ق) عبد الله بن عَيَّاش بن عباس القِتْباني، أبو حفص المصري.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٤١٧-٤١٨): «وقال في «التهذيب» متعقبًا المزي الذي أطلق العزو لمسلم: «قلت: حديث مسلم في الشواهد لا في الأصول».

قلت -الألباني-: والحديث الذي يشير إليه حديث عقبة بن عامر في النذر: (لِتَمْشِ ولتركب). وهو مخرج في «الإرواء» (٨ / ٢١٩) من رواية الشيخين عن يزيد بن أبي حبيب بسنده عنه. وقد تابع عبد الله بن عياش سعيد بن أبي أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عند البخاري (١٨٦٦)، **ولكن هل هذا مما يسوغ القول بأن مسلمًا روىٰ له في الشواهد، والمتابعة هذه ليست عنده؟ في ذلك عندي وقفة**»[2].

---

(١) وذلك أن الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ فهم من كلام ابن منده أن ابن عنمة هذا ليست له رواية أصلًا؛ لا عن النبي ﷺ ولا عن غيره، وبناءً علىٰ ذلك ذهب إلىٰ أن ابن عنمة هذا الذي ذكره ابن منده غير ابن عنمة مترجمنا هنا؛ فقال في «تهذيبه» بعد أن أورد كلام ابن منده السابق: «والظاهر أنه غير المترجم أولًا؛ لجزم ابن منده بأن لا رواية له وذاك له رواية».

(٢) هذا عجيب من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد ذكر مسلم متابعين لعبد الله بن عياش بعد روايته مباشرة، الأولىٰ هذه التي ذكرها الشيخ هنا، وهي متابعة سعيد بن أبي أيوب، =

٥٤- (م د ت ق) عبد الله بن لهيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، الفقيه القاضي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٣٠٢-٣٠٣):** «وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب»: «ومن أشنع ما رواه ابن لهيعة: ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريقه عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت: مات رسول الله ﷺ من ذات الجنب. انتهىٰ. وهذا مما يُقطع ببطلانه **لما ثبت في «الصحيح»** أنه قال؛ لما لدُّوه: (**لِم فعلتم هذا؟**). قالوا: خشينا أن يكون بك ذات الجنب، فقال: (**ما كان الله ليسلطها عليَّ**)...».

(**تنبيه**): قول الحافظ المتقدم: «ثبت في الصحيح» **يوهم** -في الاصطلاح العام- أنه في «الصحيحين» أو أحدهما، **وليس كذلك!** إنما أخرجا أصله، وليس فيه قوله ﷺ: (**ما كان الله ليسلطها علي**)».

٥٥- (خ م د س) عبد الله بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني، أخو القاسم.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٥٤-١٥٥) عند حديث يرويه يحيىٰ بن سعيد القطان وإسماعيل بن جعفر عن أبي حَزْرَة القاص، واختلفا (يحيىٰ وإسماعيل) في تسمية شيخ أبي حزرة: «فقد اختلف

=

والثانية، متابعة يحيىٰ بن أيوب. انظر: «صحيح مسلم» (١٦٤٤).

ولما ذكره ابن خلفون في «الثقات» قال: «**خرَّج له مسلم في المتابعات**». انظر: «إكمال تهذيب الكمال» (٨/ ١٠٩).

علىٰ أبي حزرة في اسم شيخه؛ فيحيىٰ -وهو ابن سعيد- يقول: عنه عن عبد الله ابن محمد.

وإسماعيل يقول: عنه عن عبد الله بن أبي عتيق. قال الحافظ في «التهذيب»: «وهو المحفوظ»! **كذا قال!**

ونحن نرىٰ أن **كليهما محفوظ**، وأن لأبي حزرة فيه شيخين؛ بل ثلاثة.

والثالث: هو القاسم أخو عبد الله: أخرجه الطحاوي في «المشكل» (٢/ ٤٠٤) من طريق يحيىٰ بن أيوب عن يعقوب بن مجاهد أن القاسم بن محمد وعبد الله بن محمد نبآه عن عائشة... به.

وتابعه عنده: حسين بن علي الجعفي عن أبي حزرة عن القاسم وحده»[1].

---

(١) وأخرجه أبو عوانة (١/ ٣٦٠)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٧١) من طريق سليمان ابن بلال، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٤٥٦)، والبيهقي (٣/ ٧١) من طريق محمد بن جعفر، كلاهما عن أبي حزرة، عن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق، عن عائشة به.

وأخرجه البيهقي في «السنن» (٣/ ٧١) من طريق الدراوردي عن محمد بن أبي عتيق عن أبيه عن عائشة.

وأخرجه الحاكم (١/ ١٦٨) من طريق يحيىٰ عن أبي حزرة عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن القاسم بن محمد عن عائشة به.

قال الدارقطني في «العلل» (١٤/ ٣٧٠): «الصحيح من ذلك ما رواه يحيىٰ القطان عن أبي حزرة عن ابن أبي عتيق، قال: دخلت أنا والقاسم عند عائشة... فاشتبه علىٰ حسين الجعفي، فجعله عن القاسم دون ابن أبي عتيق، وكذلك اشتبه علىٰ يحيىٰ بن أيوب في روايته عن أبي حزرة عنهما، وقد بين ذلك يحيىٰ بن عمير في =

٥٦- (تمييز) عبد الحكم بن عبد الله، ويقال: ابن زياد القسملي، البصري.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٥/ ٤٦٥)**: «.. ثم إن في ترجمة ابن حبان لعبد الحكم القسملي المتقدمة والراوي عنه ما يدل أنه ضعيف جدًّا عنده، وهو ما يفيده قول البخاري فيه في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢/ ١٢٩): «منكر الحديث».

ولا أدري لِمَ لَمْ يذكر الحافظ في «التهذيب» هذا النص من الإمام البخاري في ترجمة عبد الحكم هذا، فإنه مهم جدًّا كما لا يخفىٰ علىٰ العلماء».

٥٧- (سي) عبد الرحمن بن السائب، ويقال: عبد الله الهلالي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٧/ ٣٦٩) وهو يترجم لعبد الرحمن هذا**: «وأما قول الحافظ في «التهذيب»: ذكره ابن حبان في «الثقات»؛ قلت: وقال: «روىٰ عنه سعيد المقبري والحارث بن أبي ذباب»!

فهذا القول منه خطأ علىٰ ابن حبان، لأنه إنما قال ذلك في ترجمة (عبد الرحمن بن مهران) (٥/ ١٠٦)، فالظاهر أنه نشأ ذلك من انتقال بصره من ترجمة إلىٰ أخرىٰ».

=

روايته عن أبي حزرة عن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق عن عائشة».

وانظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ١٨٤)، حاشية «مسند أحمد» (٤٠/ ١٩٦-١٩٧/ الرسالة).

٥٨ - (ق) عبد الرحمن بن سَلْم.

- قال الألباني في «الإرواء» (٥/ ٣١٦-٣١٧) عند حديث أبي بن كعب (علَّمتُ رجلًا القرآن، فأهدىٰ إلي قوسًا..): «أخرجه ابن ماجه (٢١٥٨) وكذا البيهقي (٦/ ١٢٥-١٢٦) من طريق ثور بن يزيد حدثنا خالد بن معدان -وأسقط البيهقي منه خالد بن معدان-: حدثني عبد الرحمن بن سلم عن عطية الكلاعي عن أبي بن كعب قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف فيه ثلاث علل:...

الثانية ، والثالثة: الجهالة والاضطراب.

قال الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن سلم: «إسناده مضطرب، وما روىٰ عنه سوىٰ ثور بن يزيد».

وقال الحافظ في «التهذيب»: «وعنه ثور بن يزيد، وفي إسناد حديثه اختلاف كثير»..

(تنبيه) قول الذهبي: «ما روىٰ عنه سوىٰ ثور بن يزيد».

ونحوه في «التهذيب» إنما هو باعتبار رواية البيهقي، وأما بالنظر إلىٰ رواية ابن ماجه فبين ثور وعبد الرحمن: خالد بن معدان، كما سبقت الإشارة إليه، **وحينئذٍ**، فعزوهما -أعني: الذهبي والعسقلاني- رواية ثور عن عبد الرحمن لابن ماجه، **لا يخفىٰ ما فيه**».

٥٩- (تمييز) عبد الرحمن بن عطاء بن كعب المدني.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٦٦١) بعد أن أورد حديثًا من طريق

عبد الرحمن بن عطاء بن كعب، ونقل عن ابن حبان وأبي حاتم **تضعيفهما له تضعيفًا خفيفًا**: «ففي كلامهما إشارة قوية إلىٰ أنه يُستشهد به ولا يُحتج به، وقد فرقا بين هذا وبين عبد الرحمن القرشي الراوي عن محمد بن جابر بن عبد الله، خلافًا للبخاري والنسائي وابن سعد كما في «التهذيب»، لكنه قرن معهم ابن حبان! **وهذا وهم منه**، فإنه ذَكر الثاني في مكان آخر من «ثقاته» (٧/ ٨٠)».

٦٠- (ت) عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٤/ ٦١٧) بعد أن أورد حديثًا من طريق ربيعة بن يزيد عن الصحابي عبد الرحمن بن أبي عميرة المزني: «.. وأما قول ابن عبد البر في الحديث ورواية ابن أبي عميرة: «لا تصح صحبته، ولا يثبت إسناد حديثه»؛ فهو وإن أقره **الحافظ عليه في «التهذيب» فقد** رده في «الإصابة» **أحسن الرد** متعجبًا منه، فقد ساق له في ترجمته عدة أحاديث **مصرحًا فيها بالسماع من النبي**ﷺ، ثم قال:....

قلت -الألباني-: فلا جرم أن جزم بصحبته أبو حاتم وابن السكن، وذكره البخاري وابن سعد وابن البرقي وابن حبان وعبد الصمد بن سعيد في الصحابة، وأبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولىٰ من الصحابة الذين نزلوا حمص، كما في «الإصابة» لابن حجر، **فالعجب منه كيف لم يذكر هذه الأقوال أو بعضها على الأقل في** «التهذيب» **وهو الأرجح، وذكر فيه قول ابن عبد البر المتقدم وهو المرجوح!**

وهذا مما يرشد الباحث إلىٰ أن **مجال الاستدراك عليه** وعلىٰ غيره من العلماء مفتوح علىٰ قاعدة: كم ترك الأول للآخر!

ومما يرجح هذا القول إخراج الإمام أحمد لهذا الحديث في «مسنده» كما تقدم، فإن ذلك يشعر العارف بأن ابن أبي عميرة صحابي عنده، وإلا لما أخرج له، لأنه يكون مرسلًا لا مسندًا»[١].

٦١- (د ق) عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، أبو سلمة الحمصي.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٩٠) وهو يترجم لعبد الرحمن هذا: «وقال العجلي في «الثقات» (ق٢/ ٣٤ - ترتيب الهيثمي): «شامي تابعي ثقة»، ونقله عنه الحافظ في «التهذيب» ولم يزد، وفاته أنه ذكره ابن حبان أيضًا في «ثقاته» (١/ ١٣١ - الظاهرية)».

٦٢- (د) عبيد بن سوية بن أبي سوية الأنصاري، أبو سوية، ويقال: أبو سويد المصري.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١٢٩٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق عبيد بن سوية هذا عن سبيعة الأسلمية مصرحًا بالسماع منها: «.. وكذلك لا يضره ما جاء في «التهذيب» أن روايته عن سبيعة الأسلمية مرسلة، بعد أن صرَّح في الحديث بسماعه منها وجزم بذلك الحافظ الدولابي كما تقدم نقلًا عن «تهذيب الحافظ»، وهو لازم قوله المذكور آنفًا: «من الثالثة»، فتنبه»[٢].

---

(١) وجزم بصحبته أيضًا الترمذي، ويعقوب الفسوي، والخطيب البغدادي.
ينظر: «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٤٠)، «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٣)، «جامع الترمذي» (٤٢١٣)، «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٨٧)، «الاستيعاب» (٢/ ٨٤٣)، «تالي تلخيص المتشابه» (٢/ ٥٣٩)، «الإصابة» (٤/ ٣٤٢).

(٢) **قال الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٤٥) في ترجمة عبيد هذا:** «وروى النسائي في =

٦٣- (د) عبيد بن عمير، مولىٰ ابن عباس، ويقال: مولىٰ أم الفضل.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٥/ ٤١٧) بعد أن أورد حديثًا من طريقين؛ عن ابن أبي ذئب عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير، وعن ابن أبي ذئب عن عبيد بن عمير مولىٰ ابن عباس عن ابن عباس:

«**قلت**: إسناده من الوجه الأول صحيح علىٰ شرط الشيخين، وعبيد بن عمير هو المكي.

ومن الوجه الآخر فيه عبيد بن عمير مولىٰ ابن عباس، وهو مجهول كما في «التقريب».

علىٰ أن قوله: مولىٰ ابن عباس.. يحتمل أنه وهمٌ من بعض الرواة، كما يفيده قول الحافظ أبي القاسم الدمشقي (وهو ابن عساكر): «المحفوظ: رواية عطاء عن عُبَيد الليثي المكِّيِّ، فأما عبيد بن عمير مولىٰ ابن عباس؛ فغير مشهور، ولم يدرك ابن أبي ذئب عبيد بن عمير الليثي، فلعلهما اثنان رويا الحديث إن صح قول ابن صالح». ذكره المنذري في «مختصره».

=

«الكنىٰ» من طريق يحيىٰ بن أبي أسيد عن عبيد بن أبي سوية أنه **سمع سبيعة** الأسلمية أنها قالت: دخلت علىٰ عائشة فذكر الحديث في الحمام، ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم في المستدرك. وقال الدولابي: أبو سوية **سمع سبيعة الأسلمية**».

وقال الحافظ مغلطاي: «وفي قول المزي: روىٰ عن سبيعة الأسلمية مرسل، **نظر**؛ لأن النسائي في كتاب «الكنىٰ» صرح بسماعه منها...».

ينظر: «المستدرك» (٤/ ٢٨٩)، «الكنىٰ» للدولابي (١/ ٢٠١)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ٩٢).

وأما ما نقله الحافظ في «التهذيب» عن ابن أبي داود في التدليل على أنهما اثنان من قوله: «ويدل عليه قول ابن أبي ذئب: حدثني عبيد؛ فإن ابن أبي ذئب لم يدرك الليثي»؛ فهو استدلال قوي، **لولا أنه ليس في الإسناد** أن القائل: (فحدثني... هو ابن أبي ذئب)، **بل هو عطاء بن أبي رباح**، كما يدل عليه السياق، فإن (عبيد بن عمير) الأول فيه هو نفس (عبيد بن عمير) ثانيةً.

وقد اغتر بقول ابن أبي داود هذا بعض شراح الكتاب، ففسر قول: (قال) بابن أبي ذئب! **فاقتضىٰ التنبيه**. والله أعلم».

٦٤- (صد) عصام بن طليق الطفاوي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٢٤٤-٢٤٥) وهو يترجم لعصام هذا: «قال البخاري: «مجهول، منكر الحديث». وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٢/ ١٧٤): «كان ممن يأتي بالمعضلات عن أقوام ثقات؛ حتىٰ إذا سمعها مَن الحديثُ صناعته؛ شهد أنها معمولة أو مقلوبة»...

(تنبيهات)

الثاني: **سقط** من «التهذيب» عبارة ابن حبان بتمامها إلا قوله: «معمولة أو مقلوبة»... **ووقعت ملحقة بقول البخاري المتقدم!**».

٦٥- (ع) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٩٩) بعد أن نقل عن الترمذي قوله: «**عطاء لم يدرك معاذ بن جبل**..»: «**قلت**: مات سنة (١٨) كما جزم به في «التقريب»»، وعطاء كانت ولادته سنة (١٩)، وعليه فقول الترمذي المذكور:

«... لم يدرك معاذًا» ؛ أدق من قول الحافظ في «التهذيب»: «وفي سماعه من معاذ نظر»! وذلك لأنه يفيد بمفهومه أنه أدركه، **وليس كذلك**».

٦٦- **(بخ ٤)**[١] **عطاء بن السائب بن مالك، ويقال: زيد، ويقال: يزيد الثقفي، أبو السائب، ويقال: أبو زيد، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو محمد الكوفي.**

- قال الألباني في «الضعيفة» (٣/ ١٦٤): «..عطاء بن السائب وكان اختلط، فلا يحتج بحديثه إلا ما رواه الثقات عنه قبل اختلاطه وهم: سفيان الثوري، وشعبة، وزهير بن معاوية، وزائدة بن قدامة، وحماد بن زيد، وأيوب السختياني، **ووهيب**، كما يستفاد من مجموع كلام الأئمة فيه علىٰ ما لخصه ابن حجر في «التهذيب» **وفاته وهيب فلم يذكره في جملة هؤلاء الثقات!**»[٢].

---

(١) هكذا وقع هنا في «التهذيب» الرمز له بـ(بخ)، خلافًا لأصله «تهذيب الكمال» ومختصره «التقريب» فقد رمزا له بـ(خ) وليس (بخ)، وهو الصواب، فقد أخرج له البخاري في «صحيحه» لكن متابعة كما قال الذهبي في «الميزان» و«تاريخ الإسلام».

(٢) **الظاهر**: أن الحافظ يرىٰ أن وهيبًا سمع منه في حال اختلاطه أيضًا؛ فقد ذكر في «التهذيب» (٤/ ١٢٧) قصة تدل علىٰ ذلك، وهي ما نقله عن العقيلي: «.. فنقل (العقيلي) عن الحسن بن علي الحلواني عن علي بن المديني قال: قال وهيب: قدم علينا عطاء بن السائب، فقلت: كم حملت عن عبيدة -يعني: السلماني- قال: أربعين حديثًا. قال علي: وليس عنده عن عبيدة حرف واحد، فقلت: علام يحمل ذلك؟ قال: علىٰ الاختلاط. قال علي: وكان أبو عوانة حمل عنه قبل أن يختلط ثم حمل عنه بعد فكان لا يعقل ذا من ذا، وكذلك حماد بن سلمة. انتهىٰ. قال الحافظ: **فاستفدنا من هذه القصة أن رواية وهيب** وحماد وأبي عوانة عنه **في جملة ما يدخل في الاختلاط**».

=

٦٧- (ت ق) عفير بن معدان الحضرمي، ويقال: اليحصبي، أبو عائذ، ويقال: أبو معدان الحمصي المؤذن.

=

ويؤيد ما ذهب إليه الحافظ قول أبي داود: «قلت لأحمد: عطاء بن السائب -أعني: كيف حديثه؟- قال: من سمع منه بالبصرة فسماعه مضطرب، قلت: **وهيب؟ قال: نعم**.. وسمعت أبا عبد الله أحمد قال: قال عبد الرحمن بن مهدي: قال وهيب لعطاء بن السائب: سمعت من عبيدة؟ قال: نعم، أراد بذلك: أن عطاء لقيه وهيب وقد تغير؛ لأن عطاء لا يُعرف له سماع من عبيدة ولا لقاء».

وقال أبو داود أيضًا كما في «الكواكب النيرات»: «وقال أحمد: قدم عطاء البصرة قدمتين؛ سمع في القدمة الأولىٰ منه الحمادان وهشام، والقدمة الثانية كان تغير فيها **سمع منه وهيب** وإسماعيل بن علية وعبد الوارث، **فسماعهم منه ضعيف**».

وقال الحافظ ابن رجب: «وممن سمع منه بآخره بعد اضطرابه:.. **وهيب** وعبد الوارث، **ذكره أبو داود وغيره**».

وممن نصَّ علىٰ أن رواية وهيب عن عطاء كانت قبل اختلاطه وأنها مقبولة: الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ ، حيث قال في «العلل»: «ولا يحتج من حديثه إلا بما رواه الأكابر شعبة والثوري و**وهيب** ونظراؤهم، وأما ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر».

قلت: الصحيح ما ذهب إليه الأئمة أحمد وابن المديني وأبو داود وغيرهم، وتبعهم الحافظ ابن حجر أن وهيبًا سمع من عطاء في حال اختلاطه.

ينظر: «مسائل الإمام أحمد» -رواية أبي داود- (ص٣٨٣)، «الضعفاء» للعقيلي (٥/ ٧-٨)، «العلل» للدارقطني (١١/ ١٤٣)، «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٨٦-٩٤)، «تهذيب التهذيب» (٤/ ١٢٦-١٢٨)، «شرح علل الترمذي» (٢/ ١٨١)، «الكواكب النيرات» (ص٣٢٧).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٣٦٥) عند حديث يرويه عفير هذا:** «اتفقوا على تضعيفه، وقد بسط الحافظ المزي أقوال جارحيه في «تهذيب الكمال»، وهو ممن سقطت ترجمته من «تهذيب التهذيب» للعسقلاني».

٦٨- (ق) علي بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو الحسن الرضا.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٥٦٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي القاسم الطائي، وبيَّن بعد بحث شيِّق أن اسم أبي القاسم هذا هو (عبد الله بن أحمد بن عامر) مستفيدًا في ذلك من «الأنساب» للسمعاني، و«تاريخ بغداد»، و«الميزان» و«تاريخ الإسلام» للذهبي:**

«ومما سبق -وبخاصة مما ذكره الخطيب- يتبين من نسب الرجل أن ما في «تهذيب المزي» أن (عامر بن سليمان الطائي) روىٰ عن (علي بن موسىٰ الرضا)، وأنه والد (أحمد بن عامر) **خطأ وإن تبعه الحافظ العسقلاني في «التهذيب»**، وأن الصواب أن الراوي عن الرضا هو أحمد بن عامر، وأن ابنه عبد الله، وأن (عامر بن سليمان) هو جد (عبد الله بن أحمد)، وأن (عامرًا) لا علاقة له بالرواية».

٦٩- (م) عمر بن إسحاق المدني، مولىٰ زائدة، حجازي.

- **قال الحافظ** في «التهذيب» في ترجمة عمر بن إسحاق هذا: «روىٰ له مسلم حديثًا واحدًا في أن الصلاة كفارة».

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٩٥٥-٩٥٦):** «.. أرىٰ -والله أعلم-

ألا يُطلق في ترجمته أنه أخرج له مسلم إلا مقرونًا ببيان أنه أخرج له متابعة، فقد جاء في «التهذيب» أنه لم يرو له مسلم إلا هذا الحديث الواحد، وهو إنما أخرجه عقب الطريق التي ساقها من رواية العلاء بن عبد الرحمن، التي يأتي الإشارة إليها قريبًا -إن شاء الله تعالىٰ-».

٧٠- (تمييز) عمر بن ذر الشامي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٨٤٨):** «والحافظ لما ترجم له[1] في «التهذيب» أتبعه بقوله: «-تمييز- عمر بن ذر الشامي، روىٰ عن أبي قلابة خبرًا منكرًا. روىٰ عنه مسلمة بن علي، ذكر الخطيب [في «المفترق» من طريق] يعقوب بن سفيان...» فساق إسناده وكلام الفسوي المتقدم عقبه. **وما بين المعقوفتين سقطت** من «التهذيب» استدركتها من (اللسان)».

٧١- (ق) عمر بن رياح العبدي، أبو حفص البصري الضرير.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٦/ ١٨٩-١٩٠) وهو يترجم لأحد الرواة وقع في نسبته خلاف، فقال ابن أبي حاتم: (أبو حفص العبدي)، وقال الحاكم: (أبو حفص الإبري):** «وإذا كان كذلك فهو أبو حفص العبدي الإبري، له نسبتان الأولىٰ نسبة إلىٰ الجد، والأخرىٰ إلىٰ الصنعة، ولا مانع من مثل هذا الجمع، فقد يتوفر في بعض الرواة أكثر من نسبة واحدة، بل ومن نسبتين، فهذا مثلًا سَمِيُّ المُتَرجَم عمر بن رياح العبدي أبو حفص البصري الضرير، لما ترجمه الحافظ في «التهذيب» قال في خاتمتها: «فتحصلنا علىٰ أنه ينسب

(١) يعني: عمر بن ذر الهمداني المترجم عند الحافظ قبل هذا.

ألوانًا: عبدي، وسعدي، وباهلي»!

قلت -الألباني-: وأنا لا أستبعد أن يكون هو المترجم نفسه[1]؛ لأنه في طبقته وقد روىٰ عن ثابت وهو من شيوخه، ويكون نسبته إلىٰ حفص، ورياح من قبيل نسبته إلىٰ الأب دون الجد، أو العكس، أعني أن أحدهما أبوه والآخر جدّه، والباهلي هذا متروك أيضًا. والله أعلم».

٧٢- (ق) عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد النميري، أبو زيد البصري النحوي.

- قال الألباني في «التعليقات الحسان» (١٠/ ٣٤٦-٣٤٧/ رقم٧٢٨٤) عند حديث: (إِنَّكُم مَحشُورُونَ حُفَاةً عُراة غُرلًا، وأول الخلائق يُكسىٰ يوم القيامة إبراهيم)، يرويه أحمد بن الحسين الجرادي عن عمر بن شَبَّة عن حسين بن حفص عن الثوري به إلىٰ ابن مسعود مرفوعًا: «لم أجد له[2] ترجمة! وقد أخرج له المؤلف أربعة أحاديث؛ هذا آخرها، فانظر (فهرس شيوخ المؤلف) (ص٤٣ طبعة المؤسسة).

ولكنه قد تابعه غير واحد؛ منهم: البزار في «مسنده» **(٤/ ١٥٤/ ٣٤٢٨)**، قال: حدثنا عمر بن شبة... به، ثم قال: «لا يروىٰ عن عبد الله -يعني ابن مسعود-؛ إلا من هذا الوجه، **وأحسب أن عمر بن شَبَّةَ أخطأ فيه**؛ لأنه لم يُتابعه عليه أحد، وإنما روىٰ الثوري هذا عنِ المغيرة بنِ النُّعمان عن سعيد بنِ جُبَيرٍ عنِ

---

(١) يعني: أبا حفص العبدي الإبري.

(٢) يعني: أحمد بن الحسين الجرادي الراوي عن عمر بن شبة.

ابنِ عباسٍ، فأحسب دخل له متن حديث في إسناد غيره».

ونقل الحافظ[1] في ترجمة ابن شبَّة مثله عن علي بن الحسن بن مسلم الحافظ، ثم قال: «كذلك أخرجه البخاري، عن محمد بن كثير عن الثوري عن المغيرة، والإسناد الأول خطأ».

فأقول -الألباني-: نعم؛ جعله من (مسند ابن مسعود) خطأ، **ولكن تعصيب الخطأ بابن شبَّة مما لا دليل عليه**؛ فإن الراوي له عن الثوري مباشرة إنما هو حسين بن حفص، وهو -وإن كان ثقة كابن شبَّة-؛ **فيحتمل أن يكون الخطأ منه**[2]؛ إلا إن توبع، وهذا مما لم يذكروه، والله أعلم.

ثم إن رواية محمد بن كثير؛ **لم أجدها عند البخاري**، وإنما عنده (٦٥٢٤ و٦٦٢٥) رواية علي -وهو ابن المديني- وقتيبة بن سعيد، عن الثوري.

وكذلك ذكره المزيُّ في «التحفة» مع أربعة آخرين متابعين لهما».

٧٣- (تمييز) عمرو بن خالد، أبو حفص الأعشىٰ الكوفي.

- قال الحافظ ابن حجر في «التهذيب» في ترجمة عمرو بن خالد هذا:

«قلت: فرَّق ابن عدي بين عمرو بن خالد أبي حفص الأعشىٰ هذا وبين عمرو

---

(١) في «تهذيبه» (٤/ ٢٧٨).

(٢) الذي يظهر أن تعصيب الخطأ بالحسين هذا غير صواب؛ فقد كان صاحب كتاب قليل الخطأ، **يخطئ عليه الغرباء**، قال أبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/ ٦٠): «وكان الحسين بن حفص صاحب كتاب، **قليل الخطأ، يخطئ عليه الغرباء**، ومن ذلك.. حديث رواه عمر بن شبة عن الحسين في إسناده: «تحشرون حفاة عراة» وقد أخرجت هذه الأحاديث في: (فوائد الأصبهانيين)».

ابن خالد أبي يوسف الأعشىٰ، فزاد في ترجمة أبي يوسف أنه أسدي، وساق في ترجمة أبي حفص عدة أحاديث، وفي ترجمة أبي يوسف من طريق الحسن بن شبل العبدي: ثنا عمرو بن خالد الأسدي الكوفي ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في فضل العنب والخبز مرفوعًا.

ثم قال: وهذا بهذا الإسناد باطل موضوع، والبلاء من أبي يوسف، ولم يحضرني له غير هذا الحديث. انتهىٰ كلامه».

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٦) تعليقًا علىٰ قول الحافظ هذا:**

«قلت: أقرَّ الحافظُ ابنَ عديٍّ علىٰ التفريق المذكور! **وأنا أرىٰ أنهما واحد،** بدليل رواية الطبراني في الوجه الثالث، فقد جمع فيهما بين كنيته (أبي حفص) -وهي للأول اتفاقًا-، وبين نسبته (الأسدي) -التي هي لأبي يوسف عند ابن عدي-، فدلَّ علىٰ أنهما واحد، ويبقىٰ الفرق بين الكنيتين، فيمكن أن تكون إحداهما خطأ من بعض الرواة -وهو الظاهر-، لأن الحسن بن شبل العبدي -الذي روىٰ عنه وكناه بهذه الكنية- متهم، كما يأتي في الحديث التالي.

ثم رأيت الذهبي مال في «المغني» إلىٰ أنهما واحد»[1].

٧٤- (تمييز) عمرو بن عامر البجلي، الكوفي، والد أسد بن عمرو القاضي.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٣٠٥-٣٠٦) عند**

---

(١) وكذلك في «الميزان» (٣/ ٢٦٣-٢٦٤). ينظر: «الكامل» (٧/ ٥٧٠، ٥٧١)، «معجم الطبراني الكبير» (١٠٠٣٥).

حديث رواه أبو داود من طريق عمرو بن عامر هذا: «(تنبيه): عمرو بن عامر البجلي أبو أسد بن عمرو؛ أورده المزي في «التهذيب» تمييزًا بعد ترجمة عمرو بن عامر الأنصاري الذي أشار إلىٰ أنه من رجال الستة! وتبعه علىٰ ذلك الحافظ في «التهذيب»، و«التقريب»!

وقد وهما؛ فإنه من رجال المصنف كما ترىٰ، وأشارا بذلك إلىٰ أن البجلي غير الأنصاري، وذكرا في ترجمة هذا الأنصاري أنه روىٰ عن أنس، وعنه جماعة فيهم شريك، **ثم لم يذكرا** في ترجمة البجلي ذلك!».

٧٥- (بخ س ق) عمرو بن عبد الله بن وهب النخعي، أبو معاوية، ويقال: أبو سليمان الكوفي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٨٤٥):** «... روىٰ له البخاري في «الأدب المفرد»، كما في «تهذيب المزي» و«تقريب العسقلاني»، ووقع في «تهذيب العسقلاني» مرموزًا له بـ (خ)! **ويبدو أنه تحريف،** والله أعلم».

٧٦- (بخ س) عمران بن ظَبْيان، الحنفي، الكوفي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٤٦٤-٤٦٥):** «وقال الحافظ[1]: «ضعيف، رُمي بالتشيع، تناقض فيه ابن حبان»!

كذا قال! وهو يعني أن ابن حبان أورده في «الثقات» أيضًا، **وهذا وهم من الحافظ** تبع فيه المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٣٣٥)، فإنه قال:

---

(١) في «التقريب».

«وذكره ابن حبان في (الثقات)»، **كما تبعه من جاء بعده**[1]، وكذا المعلق علىٰ «التهذيب»، والمعلق علىٰ «مسند أبي يعلىٰ»!

والحقيقة أنه لم يتناقض؛ لأن الذي ذكره في «الثقات» (٧/ ٢٣٩) هو **غير هذا**، فإنه قال: «عمران بن ظبيان، أبو حفص المدني، مولىٰ أسلم، روىٰ عنه أهل المدينة، وهو خال إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ، مات سنة سبع وخمسين ومائة».

قلت -الألباني-: فهذا غير ذاك، كما هو ظاهر من كونه مدنيًّا، وخال إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وغير **ذلك** مما هو مشروح في «**تيسير الانتفاع**».

وأزيد هنا فأقول: إن الكوفي متأخر الوفاة عن هذا، فقد ذكر يعقوب بن سفيان (٢/ ٦٢٠) أن سماع سفيان منه سنة ثنتين وتسعين. والله أعلم.

ومنه يتبين خطأ آخر للحافظ، وهو أنه نسب سنة الوفاة المتقدمة لعمران الكوفي! ولم يقع **ذلك** للحافظ المزي، **وأما المعلق فقد استدركها** عليه عازيًا لـ:«ثقات ابن حبان»!!

وشيء آخر **لعله خطأ ثالث**، وهو أنه نقل تضعيف **ابن حبان مخالفًا للسياق المتقدم**، فقال[2]: «قال ابن حبان في «الضعفاء» **أيضًا**: فَحُشَ خَطَؤُهُ

---

(١) منهم الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٣٨٢).

(٢) في «التهذيب» (٤/ ٣٨٣).

قلت: وكلام ابن حبان الذي نقله الشيخ عنه من مطبوعة «الضعفاء» (٢/ ١٢٤) هو قوله: «كان ممن يخطئ، **لم يفحش خطؤه** حتىٰ يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار».

حتىٰ بَطُلَ الاحتجاج به»[(١)]!

وإنما تحفظت بقولي: «لعله خطأ ثالث»، لأني لست علىٰ يقين من صحة المنقول عن مطبوعة «الضعفاء»، فأخشىٰ أن يكون وقع فيها شيء من الخطأ أو في أصلها، والله أعلم».

٧٧- (٤) عوسجة المكي، مولىٰ ابن عباس.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (١٠/ ٤٠٠)**: «... وأما ما ذكره المعلقان عليه، أن الذهبي قال عنه: «نكرة»؛ **فهو وهم! تبعا فيه الحافظ ابن حجر**، فإنه نقل ذلك عن الذهبي في ترجمة عوسجة هذا من «التهذيب»، وإنما قال ذلك الذهبي في ترجمة عوسجة آخر -وهو ابن قرم-، وهي في «الميزان» قبيل هذه. فاقتضىٰ التنبيه»[(٢)].

❊❊❊

---

(١) ونقله بهذا السياق -كذلك-: ابن الجوزي في «الضعفاء» (٢٥٣١)، والبوصيري في «إتحاف الخيرة» (٤/ ٢٠٢/ ٣٤٢٧).

(٢) ينظر: «الميزان» (٣/ ٣٠٦).

حرف الغين المعجمة

٧٨- (ت) غطيف بن أَعْيَن الشيباني، الجَزَري، وقيل: غضيف.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٨٦٢):** «.. وأما قول الحافظ فيه[1]: «قلت: ضعفه الدارقطني»؛ **فأقول:** ظن الدارقطني أنه هو (روح بن غطيف)، بيَّنه الذهبي بقوله في «الميزان»: «ضعفه الدارقطني وقال: روىٰ عنه القاسم بن مالك المزني فقال: روح بن غطيف»، فتعقبه الذهبي بقوله: (قلت: أظن ذا آخر)».

- **وقال في «النصيحة» (ص٢٦٧):** «.. ما حكاه الحافظ في «التهذيب» عن الدارقطني أنه ضعَّف (غطيفًا) هذا، **وهو وهم محض علىٰ الدارقطني؛** فإنه إنما ضعف (روح بن غطيف) في حديث (الدرهم)، اشتبه هذا بذاك علىٰ بعض الرواة المتكلم فيهم، فنبَّه الدارقطني في كتابيه «العلل» و«السنن» علىٰ وهمه فيه، وصرَّح بأنَّ راوي هذا الحديث إنما هو (روحٌ) وأنه ضعيف، **فظنَّ الحافظ** أنه (غطيف)!»[2].

---

(١) أي: في «التهذيب» (٤/ ٤٥٦).

(٢) ينظر: «السنن» للدارقطني (١/ ٤٠١)، «العلل» (٨/ ٤٣).

حرف الفاء

٧٩- (ق) الفضل بن الموفق بن أبي المتَّئد الثقفي، أبو الجهم الكوفي، ابن خال سفيان بن عُيينة، ويقال: ابن عمته.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٥٠٧): «ثم إنني قد استغربت جدًّا إغفال الحافظين المزي والعسقلاني -في تهذيبيهما- توثيق ابن حبان للفضل بن الموفق هذا»[١].

(١) «الثقات» (٩/ ٦).

حرف القاف

٨٠- (د س ق) قارظ بن شيبة بن قارظ الليثي، المدني، حليف بني زهرة.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ٢٤١)**: «وقال في «التهذيب» في ترجمة (قارظ): «له عندهما حديث ابن عباس في الطهارة.

قلت -الحافظ-: أخرجه النسائي أيضًا، ولم يذكر ذلك المزي»!

قلت -الألباني-: **ولم أره في** «سننه الصغرىٰ»! وهو نفسه لم يعزه في «التلخيص» للنسائي؛ بل جعل مكانه: ابن الجارود، فالظاهر أنه يعني «السنن الكبرىٰ» له!»[1].

٨١- (بخ ت س ق) القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي، مولى بني مخزوم.

- **قال الحافظ في ترجمة القاسم هذا**: «وعدَّ الذهبي حديثَه الذي أخرجه النسائي عن عائشة: (فَخِرتُ بمال أبي وكان ألف ألف أوقية... الحديث) وقال: ألف الثانية باطلة قطعًا. **كذا قال!**».

---

(١) نعم؛ هو في «الكبرىٰ» (١/ ١٠٩/ ٩٧).

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٧٩) بعد أن ضعف الحديث، واستنكر على الحافظ تصحيحه له في «الفتح» (٩/ ٢٥٧)**: «وهذا القطع، وإن كان الحافظ قد غمز منه في آخر ترجمة (القاسم) هذا من «التهذيب» بقوله عقبه: «كذا قال!». **فإني لا أجد فيه ما يستلزم رده، بل لعل الإمام البخاري قد أشار إلى استنكاره للحديث بإيراده إياه في ترجمة (القاسم) هذا»**[1].

٨٢- (ق) قيس، أبو عمارة الفارسي، مولى الأنصار.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (١/ ٣٧٨-٣٧٩) عند حديث يرويه قيس هذا (ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة..)**: «.. وحكاه عنه العقيلي في الضعفاء (٣/ ٤٦٨) وساق له حديثين وقال: «لا يتابع عليهما، ورُويا بإسناد أصلح من هذا».

والحديثان المشار إليهما أحدهما في **عيادة المريض**، والآخر فيمن **هو أولى بالشفاعة. وأما قول الحافظ** في «التهذيب»[2]: «أحدهما الذي أخرجه

---

(١) **يؤكد بطلان هذه الزيادة التي جزم ببطلانها الحافظ الذهبي وأيده الشيخ هنا**: ما أخرجه الإمام اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧/ ١٣٥١) من طريق عبد الله بن المبارك عن فليح بن سليمان عن عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير عن أبيه قال: (كان مال أبي بكر **قد بلغ الغاية ألف أوقية فضة**، لم يزد عليها مال قرشي قط، ثم أنفق ذلك كله في الله. فقال فليح: أخبرت أن الغاية في الجاهلية غاية الغنى ألف أوقية فضة).

ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ٢٢٤)، «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣٧٤)، «السير» (٣/ ١٦٣).

(٢) (٤/ ٥٤٩).

ابن ماجه في التعزية بالميت»؛ يعني هذا[1]؛ فوهمٌ.

وذكر أنه روىٰ عن المُتَرجم ثلاثة، وفاته رابع، وهو إسحاق بن محمد ابن عبد الرحمن المسيبي، وهو صاحب حديث الشفاعة عند العقيلي، وكل هؤلاء الرواة الأربعة ثقات»[2].

۞۞۞

(١) وهو حديث الترجمة: (ما من مؤمن يعزي أخاه بمصيبة..).

(٢) ينظر: «ضعفاء العقيلي» (٥/ ١١٦-١١٧).

حرف الكاف

٨٣- (خ م د س) كثير بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو تمام المدني، ابن عم النبيﷺ.

- قال الحافظ في ترجمة كثير هذا: «وقال البغوي: ثنا داود بن عمرو ثنا جرير عن يزيد بن أبي عن عبد الله بن الحارث قال: «كان النبي ﷺ يصف عبد الله وعبيد الله وكثير ابني العباس ويقول: من سبق فله كذا» الحديث، **وهو مرسل جيد الإسناد».**

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ١١٦) بعد أن نقل قول الحافظ في «تقريبه» في ترجمة يزيد بن أبي زياد الهاشمي: «ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن»:

«**قلت**: فالعجب منه كيف يقول -مع هذا التضعيف، في ترجمة كثير بن العباس المذكور في الحديث-: **(وهو مرسل جيد الإسناد)**!».

٨٤- (د) كليب الجهني، ويقال: الحضرمي، معدود في الصحابة.

- قال الألباني في«صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ١٩٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق ابن جريج قال: أُخبرت عن عُثَيم بن كُليب عن أبيه عن جدِّه:

«وقد ادَّعىٰ **الحافظ** في «تهذيب التهذيب» أن كليبًا هذا هو صحابي هذا

الحديث، وأنه جدُّ عثيم لا أبوه، فقال: «ذكر ابن منده وغيره أن اسم والد كليب: الصلت، وترجم له في «الصحابة» بناءً علىٰ ظاهر الإسناد! **وليس الأمر كذلك**، بل هو عثيم بن كثير بن كليب، **والصحبة لكليب**، وكأن من حدَّث ابن جريج نسب عثيمًا إلىٰ جده، فصار الظاهر أن الصحابي والد كليب، وإنما كليب هو الصحابي، ولا نعرف لأبيه صحبة، وقد روىٰ ابن منده الحديث من طريق إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن عثيم علىٰ الصواب، وكذا رواه أحمد في «المسند»...»!

قلت -الألباني-: ولم أجد الحديث في «المسند» هكذا علىٰ الصواب، وإنما رواه كما رواه المصنف، ويأتي قريبًا، **وما أظن إلا أن الحافظ قد وهم** في هذا العزو، وكلامه في «التعجيل» يشير إلىٰ هذا، فقد قال في ترجمة كثير بن كليب هذا -عقِب قول الحسيني: «روىٰ عن أبيه، وله صحبة، وعنه: ابنه عثيم مجهول»-: «قلت -الحافظ-: وقع في حديثه اختلاف، فعند أحمد وأبي داود: عن عثيم بن كليب عن أبيه، ولا ذكر عندهما لكثير في السند...»، ثم ذكر رواية ابن منده المتقدمة، ثم قال: «فقيل: إن ابن جريج حَمَلَه عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ، فأبهمه، ونسب عثيمًا إلىٰ جدِّه».

قلت -الألباني-: وعلىٰ ما صوَّبه الحافظ؛ **كان عليه أن يفرد لكثير هذا ترجمة خاصة** في «التهذيب» وفي «التقريب»، **ولم يفعل ذلك، لا هو** ولا الخزرجي! وهذا مما يُستدرك عليهم»[1].

---

(١) قال الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٤/ ٥٨٠-٥٨١):
=

حرف الميم

٨٥- (س) محمد بن حنين.

- قال الألباني في «الإرواء» (٤/ ٦) عند حديث يرويه عمرو بن دينار عن محمد بن حنين عن ابن عباس مرفوعًا: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» بعد أن خرَّجه من «سنن النسائي»، و«مسند أحمد» و«مسند الدارمي»:

«وقال الدارمي: «محمد بن جبير» بدل «ابن حنين»[1]، وهو الأرجح؛

=

«وعثيم هو ابن كثير بن كليب، نسب إلىٰ جده، وقد وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه أربعة نفر، وقد ظن ابن أبي حاتم أن كليبًا هو والد عثيم، وأن عثيمًا روىٰ عن كليب مرسلًا، وهو وهم، فإن كليبًا جد عثيم، وعثيم روىٰ عن أبيه كثير عن جده كليب، والله أعلم».

وقال الحافظ أبو نعيم: «ورواه غير واحد عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن عثيم بن كثير بن كليب عن أبيه عن جده نحوه، ورواه عبد الله بن منيب عن عثيم بن كثير بن كليب عن أبيه عن جده نحوه».

ينظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ١٦٧)، «معرفة الصحابة» (٣/ ١٥٢٣)، «البدر المنير» (٨/ ٧٤٣)، «التلخيص الحبير» (٤/ ٢٢٣)، «إكمال تهذيب الكمال» (٩/ ١٩٥).

(١) علَّق الشيخ هنا بقوله: «ثم رجعت إلىٰ نسخة مخطوطة من «الدارمي» فرأيت فيها

=

لأن الإمام أحمد قد أخرجه (١/ ٣٦٧) من طريق ابن جريج أخبرني عمرو ابن دينار أنه سمع **محمد بن جبير** يقول: (كان ابن عباس..).

قلت: وهذا سند صحيح، فإن محمد بن جبير -وهو ابن مطعم- ثقة من رجال الشيخين، وكذلك سائر الرواة، وأما محمد بن حنين فمجهول لا يعرف، **وقد صوَّب المزي** في «التهذيب»[1] أنه ابن جبير، وأفاد الحافظ في «تهذيبه»[2] أن ابن حنين غير ابن جبير، وذكر في «التقريب» أنه مقبول، **ورواية ابن جريج تؤيد ما صوَّبه المزي** والله أعلم»[3].

٨٦- (ق) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي، الجمحي، أبو الثورين المكي.

=

«ابن حنين» كما عند النسائي وأحمد، وهي نسخة جيدة مقروءة محفوظة في المكتبة الظاهرية».

(١) (٢٥/ ١٢٠).

(٢) (٥/ ٨٣).

(٣) **قال صاحبا «تحرير التقريب» (٥٨٣٩)**: «وقول المزي في «التهذيب»: هو وهم، والصواب محمد بن جبير، خطأ مبين، **فقد جاء اسمه على الصواب** (محمد بن حنين) في الحديث الذي رواه عن ابن عباس، عند عبد الرزاق (٧٣٠٢)، والنسائي في «المجتبىٰ» (٤/ ١٣٥)، وفي «الكبرىٰ» (٢٤٣٥)، وابن الجارود (٣٧٥)، وفي إحدىٰ روايات «المسند» (١٩٣١)، وكذلك سمَّاه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٢٠)، والدارقطني في «المختلف والمؤتلف» (١/ ٣٧١)، وابن ماكولا (٢/ ٢٧) وانظر: «أوهام الأطراف» (ص١٢٤-١٢٥) للحافظ العراقي». اهـ

- قالَ الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٢١٧-٢١٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي حومل عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه:

«.. وأما ابنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر؛ فلم أعرفه! ولم يفرد له المزي ترجمة، كما فعل بأبيه، وإنما قال في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي الجمحِيِّ أبي الثورين: «روىٰ عن ابن عباس وابن عمر، وعنه عمرو بن دينار، وعثمان بن الأسود»، قال: «ويحتمل أن يكون هو الذي روىٰ له أبو داود من رواية أبي حومل العامري عنه عن أبيه عن جابر، وقد ذكرنا حديثه في ترجمة أبيه».

وهذا احتمال قائم، إلا أن الحافظ في «تهذيب التهذيب» **قد تعقبه بما لا طائل تحته**، وهو قوله: «قلت: وهذا يوهم أن أبا داود أخرج لمحمد بن عبد الرحمن الذي روىٰ عنه أبو حومل! وليس كذلك، فإن الذي ذكره المصنف في ترجمة عبد الرحمن ليس فيه لمحمد ذكر»!

قلت -الألباني-: لا شك أن المزي لم يذكر محمدًا هذا في ترجمة أبيه عبد الرحمن، وقد نقلنا عبارته في ذلك آنفًا، وهذا خطأ منه، لأنه أوهم أن الحديث من رواية أبي حومل عن عبد الرحمن مباشرة! وليس كذلك، بل بينهما محمد هذا، كما تراه في الإسناد.

ولا عجب من ذلك، فإن الوهم من شأن البشر، ولاسيما أن المزي قد عاد عنه إلىٰ الصواب، حيث ذكر محمدًا بينهما في هذه الترجمة، **ولكن**

العجب من **الحافظ** كيف وافق المزي علىٰ خطئه، ثم ردَّ به الصواب الذي كان المزي رجع إليه!

وكأن الحافظ -عفا الله عنه- قلَّد المزي علىٰ خطئه، **ولم يراجع** سنن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ ليتبين له **الصواب الذي وُفق إليه المزي!** وهذا من مساوئ التقليد، وإن في ذلك لذكرىٰ».

٨٧- (م س) محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة، ويقال: ابن أبي لبيبة، ويقال: إن لبيبة أمه وأبا لبيبة أبوه، واسمه وردان.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٧٩٣-٧٩٥)**: «والخلاصة أن يحيىٰ بن عبد الرحمن هذا نُسب في بعض الروايات إلىٰ جده عبد الرحمن، وأن بينهما أباه محمدًا، فهو يحيىٰ بن محمد بن عبد الرحمن ابن لبيبة، أو أبي لبيبة، وأنه ضعيف، ومثله أبوه محمد، وإن وثقهما ابن حبان -وقد **اختلط الأمر في ترجمتيهما** ببعض الرواة عنهما- فقد جاء في «تهذيب المزي» **والمشتقات منه** أنه روىٰ عن كل منهما حاتم بن إسماعيل ووكيع، وأن ابن معين ضعفهما!!

وأنا أستبعد جدًّا أن يكون حاتم ووكيع أدركا الأب محمدًا الذي روىٰ عن سعيد بن المسيب -كما تقدم-، وروىٰ عنه من هو أعلىٰ طبقة من حاتم ووكيع، فإن الأول منهما من الطبقة الثامنة عند الحافظ، ووكيع من كبار الطبقة التاسعة، ومحمد هذا روىٰ عنه محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان -كما تقدم- وهو من الطبقة السابعة، بل وروىٰ عنه من هو أعلىٰ منه، وهو ابن جريج عند ابن قانع في كتابه «معجم الصحابة» (ج٢- باب اللام/ الفيلم)

من طريق محمد بن شرحبيل عن ابن جريج عن محمد بن عبد الرحمن ابن لبيبة... هكذا وقع فيه: (لبيبة)، خلافًا لما نقله الحافظ في «الإصابة» عن ابن قانع: (ابن أبي لبيبة)، ولكلٍّ وجه، كما تقدم عن ابن حبان، ونحوه في «الجرح» (٣/ ٢/ ٣١٩)، وبالوجه الثاني ذكره الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (١٤٨/ ٤٥٦)....

وجملة البحث أن نفسي لم تطمئن لذكرهم وكيعًا في الرواة عن محمد هذا وعلىٰ[1] الرغم من قول الذهبي في «الميزان»: «قلت: أدركه وكيع وطبقته»، لما علمت من أن وكيعًا ليس في طبقة محمد بن عبد الله بن عمرو وابن جريج، فإن جاءت رواية صريحة بسماع وكيع منه فبها، ويكون قد تأخرت وفاة محمد هذا -فإن وكيعًا مات سنة (١٩٧) وله سبعون سنة-، وأما سماعه من ابنه يحيىٰ فقد صح عند أبي يعلىٰ والبيهقي فِي حَدِيث آخر تقدم تخريجه في المجلد العاشر (رقم ٤٥٤٣).

وأما سماع حاتم بن إسماعيل منه فقد ورد في هذا الحديث بلفظ: (من أطاق صيام ثلاثة أيام متتابعات فقد وجب عليه صيام رمضان)».

٨٨- (تمييز) محمد بن عمرو الأنصاري الواقفي، أبو سهل البصري.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ١٧٧-١٧٩) عند حديث يرويه محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله ابن زيد: «وفي الرواة اثنان، كل منهما اسمه محمد بن عمرو الأنصاري؛

(١) لعل الصواب: (علىٰ الرغم) بدون واو.

أحدهما: مدني، والآخر: بصري، يكنىٰ أبا سهل الواقفي.

وقد اختلف في راوي هذا الحديث:

فذهب المزي إلىٰ أنه الأول؛ حيث ذكر أنه روىٰ حديث الأذان عن عبد الله بن محمد عن عبد الله بن زيد، وأنه من رجال أبي داود. وتبعه علىٰ ذلك الذهبي...

وقد وُجِد الدليل القاطع علىٰ أنه البصري؛ خلافًا لما ذهبوا إليه، فقال الحافظ -عقب كلمته السابقة-: «وقرأت بخط ابن عبد الهادي: أنه أبو سهل الذي أفرده المزي بعده، واستدل لذلك بأن الحديث الذي أخرجه أبو داود له في الأذان وقع في «مسند أحمد» من الطريق المذكورة؛ فوقع مُكنًّىٰ: أبا سهل».

قلت: وهو في «المسند» (٤/ ٤٢)...

وقال الطيالسي في «مسنده» (رقم ١١٠٣): ثنا محمد بن عمرو الواقفي عن عبد الله بن محمد الأنصاري... به.

ومن طريقه: أخرجه البيهقي (١/ ٣٩٩)، ثم قال: «هكذا رواه أبو داود عن محمد بن عمرو. ورواه معن عن محمد بن عمرو الواقفي عن محمد بن سيرين عن محمد بن عبد الله بن زيد عن عبد الله بن زيد.

قال البخاري: فيه نظر».

فقد اتفق زيد بن الحُبابِ والطيالسي ومعْنٌ: علىٰ أنه ليس هو المدني؛ بل هو البصري الواقفي أبو سهل»[1].

---

(١) قلت: وإذ الأمر كذلك؛ فوجه المخالفة في هذه الترجمة هو: أن الحافظ لم يجعل =

٨٩- (ق) محمد بن مالك الجوزجاني، أبو المغيرة، مولىٰ البراء.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٢٦٣-٢٦٤) بعد أن نقل عن الحافظين الذهبي والعسقلاني تضعيفهما لمحمد بن مالك هذا: «... وخالفهما الهيثمي، فقال في «المجمع» (٥/ ١٥١): «رواه أحمد وأبو يعلىٰ باختصار، ومحمد بن مالك مولىٰ البراء، **وثقه ابن حبان، وأبو حاتم**، ولكن قال ابن حبان: لم يسمع من البراء.

قلت -الهيثمي-: قد وثقه، وقال: (رأيت) فصرح، وبقية رجاله ثقات».

هذا كلامه. ولي عليه ملاحظتان:...

والأخرىٰ: ما عزاه لابن حبان من القول والتوثيق، إنما يعني: أنه ذكره في كتابه «الثقات»، وهو ما صرح به الحافظ المزي في «التهذيب»، **وتبعه الحافظ العسقلاني** في «تهذيبه»، **ولم نره** في «الثقات» المطبوع، ولا ورد له ذكر في «جامع فهارس الثقات» للأخ حسين إبراهيم زهران، ولا في فهرسي «تيسير الانتفاع»، بل ولا في كتاب الهيثمي نفسه «ترتيب الثقات»! فلعله وقع له ولغيره في بعض النسخ. والله أعلم.

علىٰ أن جزم ابن حبان بأنه لم يسمع من البراء ينافيه تصريحه في الحديث بقوله: (رأيت)، كما قال الهيثمي، ولذلك تعقبه الحافظ في «التهذيب» بقوله:

=

الواقفي هذا من رجال أبي داود، بخلاف الألباني؛ فقد برهن بالأدلة علىٰ أن محمد بن عمرو راوي هذا الحديث في سنن أبي داود هو الواقفي أبو سهل، فهو من رجال أبي داود.

«فهذا ينفي قوله أنه لم يسمع من البراء إلا أن يكون عنده غير صادق، فما كان ينبغي له أن يورده في (كتاب الثقات)».

قلت -الألباني-: وهذا الاعتراض وارد، إن كان قد أورده فيه، والله أعلم»[1].

٩٠- (تمييز) محمد بن مجيب الثقفي، الكوفي، الصائغ.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٢٢٤) عند حديث يرويه محمد بن مجيب هذا مرفوعًا: (جنبوا صنَّاعكم عن مساجدكم) بعد أن خرَّجه وحكم عليه بالوضع، وبيَّن شذوذ راويه ابن مجيب الكذَّاب ومخالفته لسائر الرواة الذين قالوا (صبيانكم) بدل (صنَّاعكم):

«**وتحرَّف هذا على الحافظ** ابن حجر في ترجمة المذكور (محمد بن مجيب)[2] أو على القائمين على طبعه وتصحيح تجاربه إلى اللفظ المشهور: (صبيانكم)[3]، **وكذلك وقع** في «التلخيص الحبير» (٣/ ٦٧)، معزوًّا لابن عدي في الكتابين! **وهذا من غرائب التحريفات!**».

٩١- (بخ د ت س) المثنى بن سعد، أو سعيد، الطائي، أبو غفار.

---

(١) جَزْمُ ابن حبان بعدم سماع محمد بن مالك من البراء ذكره في ترجمة عبد الله بن عقيل من «الثقات» (٨/ ٣٤٤) حيث قال: «وأما نسخته عن محمد بن مالك عن البراء فهو منقطع، لم يسمع محمد من البراء بن عازب شيئًا».

(٢) «تهذيب التهذيب» (٥/ ٢٥٦).

(٣) بل هو هكذا في أصله «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٣٧٠).

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ١١٤١)**: «وثقه جمع منهم ابن حبان (٧/ ٥٠٣)، **وسقط ذكره**[1] في «التهذيبين». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث». وقال الحافظ في «التقريب»: (ليس به بأس)».

٩٢- (بخ س) مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلىٰ الأنصاري، الزرقي، أبو عثمان المدني.

- **قال الحافظ في «التهذيب»[2] في ترجمة مروان بن عثمان بن أبي سعيد هذا**: «قلت: ذكر المؤلف[3] أنه روىٰ عن أم الطفيل، وفيه نظر، فإن روايته إنما هي عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أم الطفيل، امرأة أبي في الرؤية، وهو متن منكر».

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٨٢٢) بعد أن أورد كلام الحافظ هذا**: «قلت: وهذا **وهم** آخر من الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو قوله: «عمارة بن عمرو بن حزم».. والصواب: «عمارة بن عامر» كما في المصادر المتقدمة وغيرها، وهذا غير ذاك، وقد فرَّق بينهما البخاري وأبو حاتم وابن حبان وغيرهم؛ فتنبه!».

- **وقال في «ظلال الجنة في تخريج السنة» لابن أبي عاصم (رقم٤٧١) بعد أن أورد حديثًا بإسناد ابن أبي عاصم من طريق مروان بن عثمان هذا عن عمارة بن عامر**:

---

(١) هذا عجيب من الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فهو مذكور فيهما؛ في الأسماء والكنىٰ.

(٢) (٥/ ٣٨٦).

(٣) يعني: الحافظ المزي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيبه» (٢٧/ ٣٩٨).

«وذكر المزي في «التهذيب» أنه روىٰ عن أم الطفيل امرأة أبي بن كعب، **فتعقبه الحافظ** في «تهذيبه» بقوله: «وفيه نظر، فإن روايته إنما هي عن عمارة بن عمرو بن حزم عن أم الطفيل امرأة أبي في الرؤية، وهو متن منكر».

كذا قال: ابن عمرو بن حزم، وإنما هو ابن عامر كما تراه في الكتاب، وكذلك هو عند ابن أبي حاتم كما سبقت الإشارة إليه»[1].

٩٣- (م د س ق) مسلم بن هيضم العبدي.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٧/ ٣٦٩): «وهيصم: بفتح الهاء، وسكون الياء المثناة من تحت، ثم صاد مهملة، كما في «مختصر المنذري»، و«شرح مسلم» للنووي، **ووقع** في «التهذيب» و«التقريب»[2] وغيرهما بالضاد المعجمة! **وهو تصحيف**».

٩٤- (٤) المغيرة بن أبي بردة الكناني.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (١/ ١٤٦) عند حديث: (هو الطهور ماؤه الحل ميتته): «وقال في «التهذيب» (١٠/ ٢٥٧): «وصححه

---

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (٦/ ٤٩٧، ٥٠٠)، «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٦، ٣٦٧)، «الثقات» (٥/ ٢٤٥، ٢٤١).

(٢) لعل هذا في نسخة الشيخ؛ وإلا فقد وقع علىٰ الصواب في نسخة أبي الأشبال ونسخة محمد عوامة ونسخة (عادل مرشد/ الرسالة).

قلت: ووقع علىٰ الصواب في: «الجرح والتعديل» (٨/ ١٩٨)، و«الثقات» لابن حبان (٥/ ٣٩٩)، و«تهذيب الكمال» (٢٧/ ٥٤٧)، و«الكاشف». **وانظر تعليق المعلمي** علىٰ «التاريخ الكبير» (٧/ ٢٧٤).

ابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، وابن منده، والحاكم، **وابن حزم**، والبيهقي، وعبد الحق، وآخرون».

قلت: ابن حزم قد **صرح بضعفه** في «المحلىٰ» فقال (١/ ٢٢١): «الخبر: (هو الطهور ماؤه، الحل ميتته) **لا يصح؛ ولذلك لم نحتج به»!**

فلعله صح عنده بعد ذلك؛ فأورده في بعض كتبه الأخرىٰ؛ **وإلا فهو من أوهام الحافظ** -رحمه الله تعالىٰ-!».

٩٥- (د) المغيرة بن فروة الثقفي، أبو الأزهر الدمشقي.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير»** (١/ ٢١٠): «(تنبيه): أشار الحافظ[١] في ترجمة المغيرة بن فروة أنه من أفراد المصنف[٢]، ثم قال: «له في «السنن» حديثه عن معاوية في الوضوء ثلاثًا ثلاثًا، **ولم يُسَم ثَمَّ»!**

وهذا من أوهامه، فإنه مسمىٰ كما ترىٰ».

ﷺ ❋❋❋

(١) في «التهذيب» (٥/ ٤٩٥).

(٢) يعني: تفرد أبو داود بالإخراج له دون أصحاب الكتب الستة الآخرين.

انظر: «سنن أبي داود» (رقم ١٢٤، ٢٣٢٩).

حرف النـون

٩٦- (س) نضر بن عبد الله السلمي، حجازي.

- **قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ١١١٩-١١٢١)**: «(تنبيه ثانٍ):
لقد ذكر الحافظ الحديث بلفظ النسائي: (القعود) في ترجمة راويه نضر بن عبد الله السلمي من «التهذيب»، ثم قال: «قلت: قرأت بخط الذهبي: «لا يعرف»، وهذا كلام مُستروَح، إذا لم يجد المزي قد ذكر للرجل إلا راويًا واحدًا جعله مجهولًا، وليس هذا بمُطَّرد»!

فأقول -الألباني-: **هذه قعقعة لا مفعول لها! لأنه** يوهم أن له راويًا آخر غير أبي بكر بن أبي حزم، فهو غير مجهول، **وليس كذلك**، لأنه لم يذكر له غيره كما يأتي، غاية ما في الأمر أنه اختلف عليه في اسمه، فقال بعضهم عنه: (عبد الله بن النضر) فقلبه! ولذلك لم يسع الحافظ حين اختصر ترجمته من «التهذيب» إلا أن يقول في «التقريب»: **«مجهول»!** وهذا هو الصواب، **ولكن ليس هذا هو المقصود بالتنبيه هنا، وإنما هو قوله عقب ما نقلته عنه** آنفًا: «لكن هذه الترجمة من حقها أن يُعتنىٰ بها، فالظاهر أنها من قسم المقلوب، فإن الحديث رواه مالك عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن النضر عن النبيﷺ، وقال بعض رواة مالك: عن أبي النضر..».

ويؤسفني أن أقول: (أسمع جعجعة ولا أرىٰ طحنًا)، **فإن الحافظ** رَحِمَهُ اللَّهُ **لم يذكر في عنايته هذه ما يستفاد منه زيادة تعريف بالنضر بن عبد الله ردًّا علىٰ تجهيل الذهبي إياه** سوىٰ أنه اختلف علىٰ مالك في اسمه، فأي عناية في هذا؟!

ولو أنه تنبه لِما ذكرته فيما تقدم من اتفاق يزيد بن أبي حبيب وسعيد بن أبي هلال -وهما ثقتان- علىٰ تسميته بالنضر بن عبد الله **في رواية أبي بكر ابن حزم عنه لأفاد أن هذا هو الراجح** علىٰ اضطراب الرواة علىٰ مالك في اسمه، وإلا فأي فائدة في حكاية الاضطراب دون ترجيح للصواب؟!...

والخلاصة أن الحافظ -عفا الله عنا وعنه- **لم يصنع شيئًا في هذه العناية التي ادَّعاها** سوىٰ أنه انتهىٰ إلىٰ أن النضر هذا مجهول، لتفرد أبي بكر ابن حزم بالرواية عنه، وإن اختلف الرواة عن مالك في اسمه...

هذا كله استطراد جرَّنا إليه ادعاء الحافظ المشار إليه، ورده علىٰ الذهبي تجهيله للنضر الذي وافقه عليه، وإلا فالتنبيه الذي هو بيت القصيد -كما يقال- إنما هو قوله المتقدم: «فإن الحديث رواه مالك عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم..» إلخ؛ لا يمكن أن يُفهم منه إلا أنه عنىٰ الحديث الذي كان ذَكره قبل سطور في ترجمة راويه النضر، وهو حديث القعود علىٰ القبر كما تقدمت الإشارة إلىٰ ذلك، **وهذا لم يروه مالك ألبتة**، وإنما روىٰ بسنده الذي ذكره الحافظ عن أبي النضر السلمي مرفوعًا حديثًا آخر بلفظ: «**لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد..**» الحديث...».

٩٧- (٤) نبهان المخزومي، أبو يحيىٰ المدني، مولىٰ أم سلمة، مكاتبها.

- **قال الألباني في «الرد المفحم» (ص٦٣-٦٤): «مجهول العين** كما أفاده البيهقي وابن عبد البر[1]، وقريب منه قول الحافظ في «التقريب»: «مقبول»، فإنه يعني أنه غير مقبول إلا عند المتابعة كما نص عليه في مقدمة «التقريب»... علىٰ أن قوله: «مقبول» وإن كان مؤيِّدًا لضعف الحديث فهو غير مقبول، لأن حقه أن يقول مكانه: «مجهول» لما تقدم من تفرد الزهري عنه، **وما في «تهذيبه»**: أنه روىٰ عنه أيضًا محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة، فهو **غير محفوظ** كما حققه البيهقي وشرحته هناك في (**الضعيفة**)».

- **وقال في «الضعيفة» (١٢/ ٩٠٠-٩٠١)**: «فإن قيل: كيف قال ابن عبد البر: «لا يعرف إلا برواية الزهري عنه»؛ وقد ذكر الحافظ[2] له راويًا آخر عنه، وهو محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة؟

قلت: نعم؛ هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم؛ خلافًا للبخاري في «التاريخ» (٤/ ٢/ ١٣٥)؛ فإنه لم يذكر غير الزهري، وتبعه ابن حبان في «ثقاته» (٥/ ٥٨٦)، **وهذا هو الصواب**. وذلك؛ لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلىٰ إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة علىٰ نبهان مولىٰ أم سلمة **مدار طريقه علىٰ الزهري عنه**.

ومنها: طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما.

---

(١) انظر: «السنن الكبرىٰ» (١٠/ ٣٢٧)، «التمهيد» (١٦/ ٢٣٦).

(٢) في «تهذيبه» (٥/ ٥٩١).

لكن خالف قبيصة بن عقبة فقال: عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولىٰ أم سلمة يقال له: نبهان... فذكر الحديث. أخرجه الطبراني (٢٣/ ٣٠٢/ ٦٧٧).

فأسقط الزهري وجعل محله محمدًا هذا. قال البيهقي (١٠/ ٣٢٧): «وذكر محمد بن يحيىٰ الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولىٰ آل طلحة روىٰ عن الزهري قال: كان لأم سلمة مكاتب يقال له: نبهان. ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه. **فعاد الحديث إلىٰ رواية الزهري**».

قلت -الألباني-: ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا -وهو الفريابي- أولىٰ بالقبول من رواية قبيصة، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان...».

❊❊❊

حرف الهـاء

٩٨- (د) هارون بن تميم.

- **قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ١٤٥) عند حديث يرويه هارون هذا:** «قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات؛ غير هارون هذا، ولم أجد من ترجمه! وليس هو في «التهذيب»، ولا في «التذهيب» وغيرهما من كتب رجال الستة؛ وهذا على شرطها! والله أعلم».

٩٩- (بخ د ت ص ق) هانئ بن هانئ الهمداني، الكوفي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ١٩٩) بعد أن أورد حديثًا من طريق هانئ بن هانئ:** «وبالجملة؛ فهانئ هذا مجهول كما قال ابن المديني، ولم نجد ما يَصلح حجة لتوثيقه، وبالتالي لتحسين حديثه، بل وجدنا ابن سعد قد قال في «الطبقات» (٦/ ٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقلُه عن «التهذيب» قال: «وكان منكر الحديث»، وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد، فإنها سقطت من «التهذيب». والله أعلم».

❀❀❀

حرف الواو

١٠٠ - (بخ م ٤) الوليد بن أبي الوليد، عثمان، وقيل: ابن الوليد، مولىٰ عثمان، أو ابن عمر، المدني، أبو عثمان.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (٢/ ٦٠): «قال ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ٢٠): «جعله البخاري اسمين، قال أبي: هو واحد. سئل أبو زرعة عنه، فقال: **ثقة**».

قلت -الألباني-: وهذا التوثيق مما فات الحافظ ابن حجر، فلم يذكره في ترجمة الوليد هذا من «التهذيب»، ولم يَحْكِ فيه توثيقًا سوىٰ توثيق ابن حبان الذي أورده في «الثقات» (١/ ٢٤٦)، وهو متساهل في التوثيق، معروف بذلك، ولذلك لا يعتمده المحققون من العلماء، وعلىٰ هذا جرىٰ الحافظ في «التقريب» فقال فيه: «**لين الحديث**».

وظني أنه لو وقف علىٰ توثيق أبي زرعة إياه **لوثقه ولم يلينه**. والله أعلم»[1].

---

(١) وقال عباس الدوري عن يحيىٰ بن معين: «الوليد بن أبي الوليد **ثقة**». وقال علي بن المديني: «كان **صالحًا وسطًا**»، وقال البخاري: « كان **فاضلًا** من أهل المدينة». وقال يعقوب بن سفيان: «مصري **ثقة**». وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عنه، **فقال فيه خيرًا**»، وقال الذهبي: «مصري ثقة».

=

١٠١- (م د ت س) وهيب بن الورد بن أبي الورد القرشي، أبو عثمان.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٣١٠) بعد أن أورد أثرًا عن عطاء بن أبي رباح من طريق وهيب بن الورد، وفيه تصريح سماع هذا من عطاء:

«وهذا إسناد جيد، وفيه إثبات سماع وهيب من عطاء، **فما في** «التهذيب» - وتبعه في «جامع التحصيل»- أن روايته عن عطاء مرسلة[1]؛ **لعله وهم، أو سبق قلم!** فإن الذي في «الجرح» مكان (عطاء): (طاوس)، وهو أقدم وفاة من عطاء. والله أعلم»[2].

=

ينظر: «تاريخ ابن معين (دوري)» (٥١٥٨)، «سؤالات ابن أبي شيبة» (ص١٤٧)، «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٦)، «سؤالات البرذعي» (٧٥٥)، «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٦٥)، «سؤالات أبي عبيد الآجري» (١٥٤٤)، «تهذيب الكمال» مع التعليق عليه (٣١/ ١٠٨-١٠٩)، «الكاشف».

قلت: وكل هذا مما فات الإمامين: ابن حجر والألباني، والكمال لله وحده. انظر -غير مأمور- ترجمة (الوليد بن أبي الوليد) هذا في كتابي: «مجموع كلام الألباني علىٰ رجال تقريب العسقلاني».

(١) لم يجزم الحافظ بذلك، وإنما قال: «روىٰ عن عطاء بن أبي رباح، يقال: مرسلًا»، والذي جزم بذلك هو العلامة أبو زكريا النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٤٩).

وقال الحافظ أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٥٩): «أدرك وهيب بن الورد المكي من التابعين جماعة فممن روىٰ عنهم، من التابعين عطاء بن أبي رباح..».

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤).

حرف الياء

١٠٢ - (بخ م ٤) يحيىٰ بن جابر الطائي، أبو عمرو الحمصي القاضي.

- قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٤٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق يحيىٰ بن جابر هذا، قال: سمعت المقدام بن معديكرب...:

«وهذا إسناد صحيح متصل عندي، فإن رجاله ثقات كلهم، وسليمان بن سليم الكناني أعرف الناس بيحيىٰ بن جابر الطائي وحديثه، فإنه كان كاتبه، والطائي قد أدرك المقدام، فإنه تابعي مات سنة ست وعشرين ومائة، ولذلك أورده ابن حبان في «ثقات التابعين» (١/ ٢٥٤) قال: «من أهل الشام، يروي عن المقدام بن معديكرب، روىٰ عنه أهل الشام، مات سنة ست وعشرين ومائة».

والمقدام كانت وفاته سنة سبع وثمانين، فبين وفاتيهما تسع وثلاثون سنة، **فمن الممكن أن يدركه، فإذا صح تصريحه بالسماع منه فقد ثبت إدراكه إياه**، وإلىٰ ذلك يشير كلام ابن حبان المتقدم، وعليه جرىٰ في «صحيحه»، حيث أخرج الحديث فيه كما سبقت الإشارة إليه، وكذلك الترمذي فإنه قال عقبه: «هذا حديث حسن صحيح»[١].

---

(١) انظر: «جامع الترمذي» (٢٣٠٢).

وأما الحاكم فسكت عليه خلافًا لعادته، فتعقبه الذهبي بقوله: «قلت: صحيح».

إذا عرفت ما بيَّنا؛ فقول ابن أبي حاتم في كتابه (٤/ ٢/ ١٣٣)[1] وتبعه في «**تهذيب التهذيب**»: «روىٰ عن المقدام بن معديكرب، مرسل»؛ فهو غير مسلَّم، وكأنه قائم علىٰ عدم الاطلاع علىٰ هذا الإسناد الصحيح المصرح بسماعه منه. والله أعلم»[2].

١٠٣ - (د) يحيىٰ بن سليم بن زيد، مولىٰ النبيﷺ.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٤/ ٨٦٢-٨٦٣)**: «وقوله في «التهذيب» -مستدركًا علىٰ الحافظ المزي-: «قلت: ذكره ابن حبان في (الثقات)»!

---

(١) وكذا في «المراسيل» (رقم ٩١١).

(٢) **قال العلامة الوادعي في «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» (ص ٣٦٩)**: «هذا الحديث إذا نظرت إلىٰ سنده وجدتهم رجال الصحيح، إلا سليمان بن سليم، وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما كما في «تهذيب التهذيب»، ولكن في «تهذيب التهذيب» و«الجرح والتعديل» و«جامع التحصيل» **أن رواية يحيىٰ بن جابر عن المقدام وهمٌ من بعض الرواة**، وجزم الحفاظ بأن فلانًا لم يسمع من فلان، ولم يعارضهم من يثبت سماعه مقدم علىٰ التصريح بالسماع في نسخة غير مسموعة لنا والله أعلم.

علىٰ أنه قد اختلف علىٰ سليمان بن سليم كما في «تحفة الأشراف» فتارة يرويه عن يحيىٰ بن جابر، وتارة عن صالح بن يحيىٰ كما عزاه المزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ «عِشرَة النساء» للنسائي في (الكبرىٰ)». اهـ

ما أظنه إلا وهمًا اشتبه عليه بغيره، وليس فيه بهذا الاسم والأب إلا راويان أحدهما تابعي، والآخر من هذه الطبقة، ولكنه (الطائفي)!

ويؤيد ما ذكرت أن شيخه الهيثمي لم يذكره في كتابه (ترتيب الثقات)».

١٠٤- (ت س) يحيىٰ بن عمارة، ويقال: ابن عباد، وقيل: عبادة، كوفي.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٩٦) بعد أن أورد حديثًا من طريق عطاء بن السائب عن يحيىٰ بن عمارة هذا: «تقدم عن الذهبي أن الأعمش تفرد بالرواية عن يحيىٰ بن عمارة، **وكذلك جاء في «التهذيب» وغيره، لكن أفاد** ابن أبي حاتم (٤/ ٢/ ١٧٥) أنه روىٰ عنه أيضًا عطاء بن السائب، وإسناد هذا الحديث يؤيد قوله لولا ما فيه من الاضطراب -كما سبق-».

١٠٥- يحيىٰ بن كثير الكاهلي، الأسدي، الكوفي.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٦/ ٨٢٧) بعد أن أورد حديثًا يرويه أحمد بن ملاعب بن حيان: ثنا صالح بن إسحاق ثنا يحيىٰ بن كثير الكاهلي -قال صالح: وكان ثقة، وكان لا بأس به-:

«قلت: وهذا إسناد حسن، أو حسن في الشواهد والمتابعات، فإن رجاله ثقات غير يحيىٰ بن كثير الكاهلي، فهو مختلف فيه... وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/ ٥٢٧)، وكذا ابن شاهين (٣٥٤/ ١٥٢٥)، وذكر قول صالح بن إسحاق المذكور في إسناد هذا الحديث.

وتعقبه الحافظ في «التهذيب» بقوله: «كذا قال! وإنما روىٰ صالح المذكور عن يحيىٰ بن كثير صاحب البصري، فإن كان ما قاله محفوظًا؛

فيشبه أن يكون روىٰ عنهما جميعًا، لكن لم يذكر ابن أبي حاتم وابن حبان وغيرهم للكاهلي راويًا إلا مروان».

فأقول -الألباني-: **لا أدري ما هو مستند الحافظ فيما ادعاه** من حصر رواية صالح المذكور عن يحيىٰ صاحب البصري -وهو ضعيف اتفاقًا، بل تركه بعضهم- إلا أن يكون المستند أن أصله «تهذيب المزي» ذكر روايته عنه.

وجوابي عليه من وجهين.

الأول: أن ذلك لا ينفي أن يكون روىٰ عن الكاهلي أيضًا، كما أشار هو في آخر كلامه.

والآخر: أن القاعدة العلمية تقول: المثبِت مقدَّم علىٰ النافي، فإذا أثبت شيئًا حافظ كابن شاهين؛ فلا يصح التعقيب عليه بمثل النفي الذي في كلام الحافظ، وما أثبته ابن شاهين هو في رواية البيهقي هذه، **وهي صحيحة الإسناد**، رجاله كلهم ثقات، من شيخه فمن فوقه إلىٰ يحيىٰ»[1].

١٠٦- (م س ق) يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي، المدني، وقيل: يوسف بن يونس بن حماس.

- قال الألباني في «الضعيفة» (٩/ ٢٩١) بعد أن أورد حديثًا من طريق يونس بن يوسف بن حِماس: «..... هذا، **وقد وهم المزِّي في «التهذيب»** (٣٢/ ٥٦١)، **وتبعه العسقلاني**، فقالا في ترجمة يونس هذا: «ذكره ابن حبان

---

(١) تنظر رواية إسحاق بن صالح التي صَرَّح فيها بالتحديث من يحيىٰ بن كثير الباهلي في «شعب الإيمان» للبيهقي (٤/ ٣٣٣)، «تاريخ بغداد» (٩/ ٣١٤).

في «الثقات» فيمن اسمه يوسف، وقال: وهو الذي يخطئ فيه عبد الله بن يوسف التنيسي عن مالك فيقول: يونس بن يوسف».

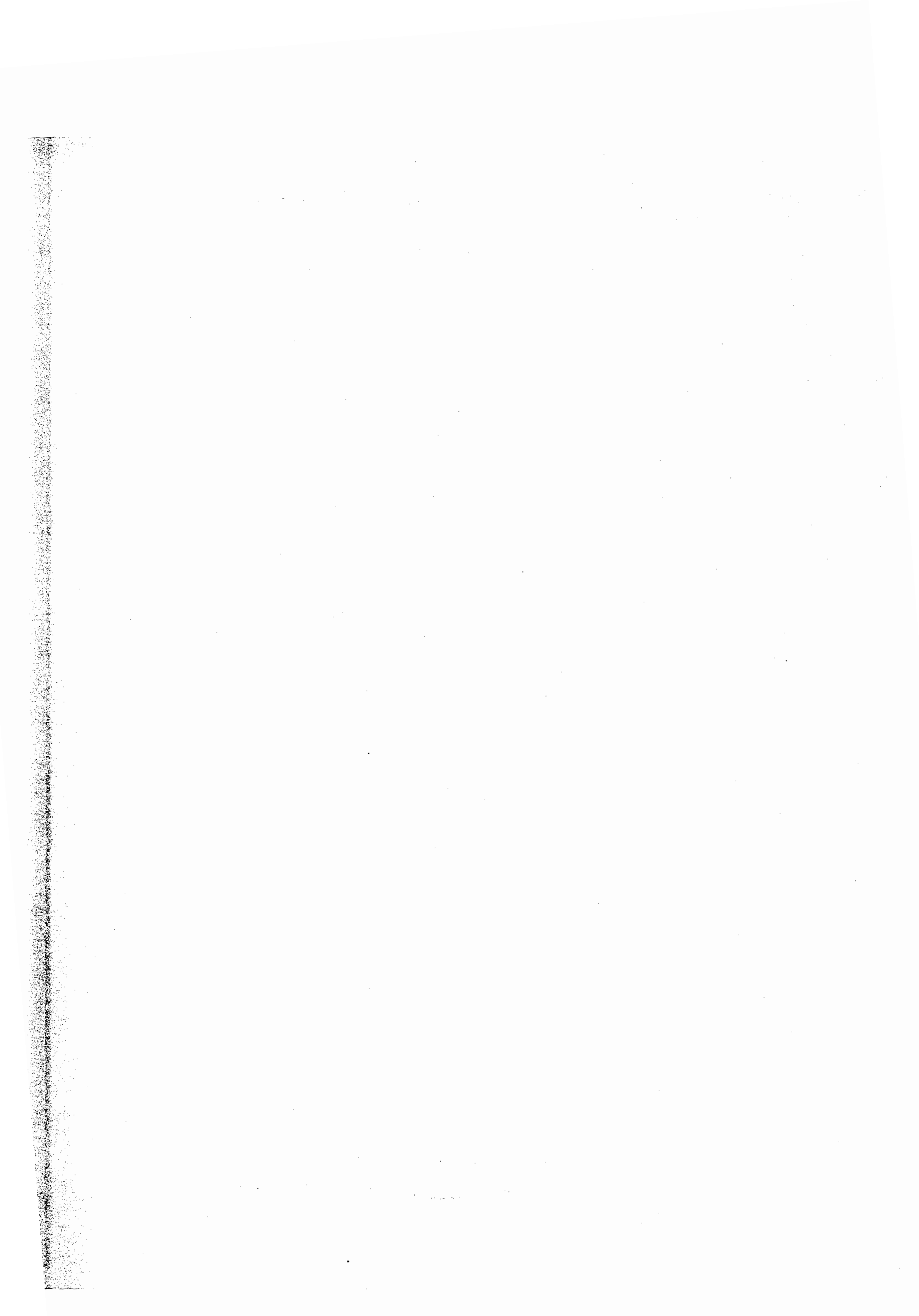
فأقول -الألباني-: **الذي** في «الثقات» المطبوع: «يوسف بن سفيان» **وليس** «يونس بن يوسف» **كما ذكر! وإني لأستبعد جدًّا أن يكون ما في «المطبوع» خطأ من الناسخ أو الطابع**، لأنه مطابق لما في «ترتيب الثقات» للحافظ الهيثمي، ولأنه موافق أيضًا لقول البخاري: «وقال لنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن **يوسف بن سنان**، والأول أصح»، يعني يوسف بن يونس بن حماس[1].

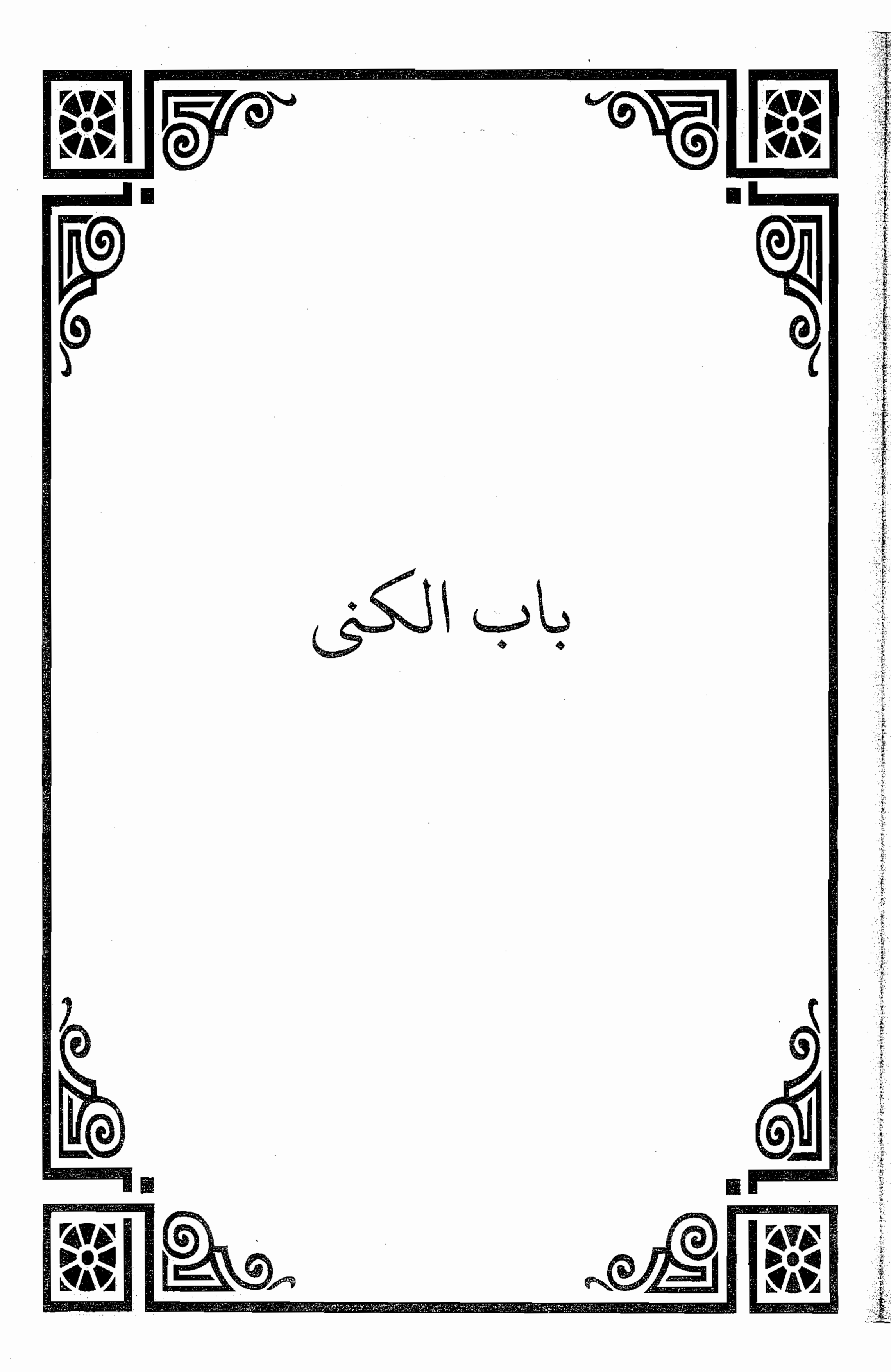
فيوسف متفق عليه بينهما في رواية التنيسي، وكذلك حكاه عنه ابن عبدالبر في «التمهيد»، **فهذا يبيِّن خطأ** «التهذيب» على ابن حبان، ويؤكد ذلك أن ابن حبان قد ترجم ليونس بن يوسف -كما تقدم- كالبخاري، **وهذا مما خفي على المزي، وتبعه العسقلاني**، فلم يذكرا ذلك عنه!»[2].

---

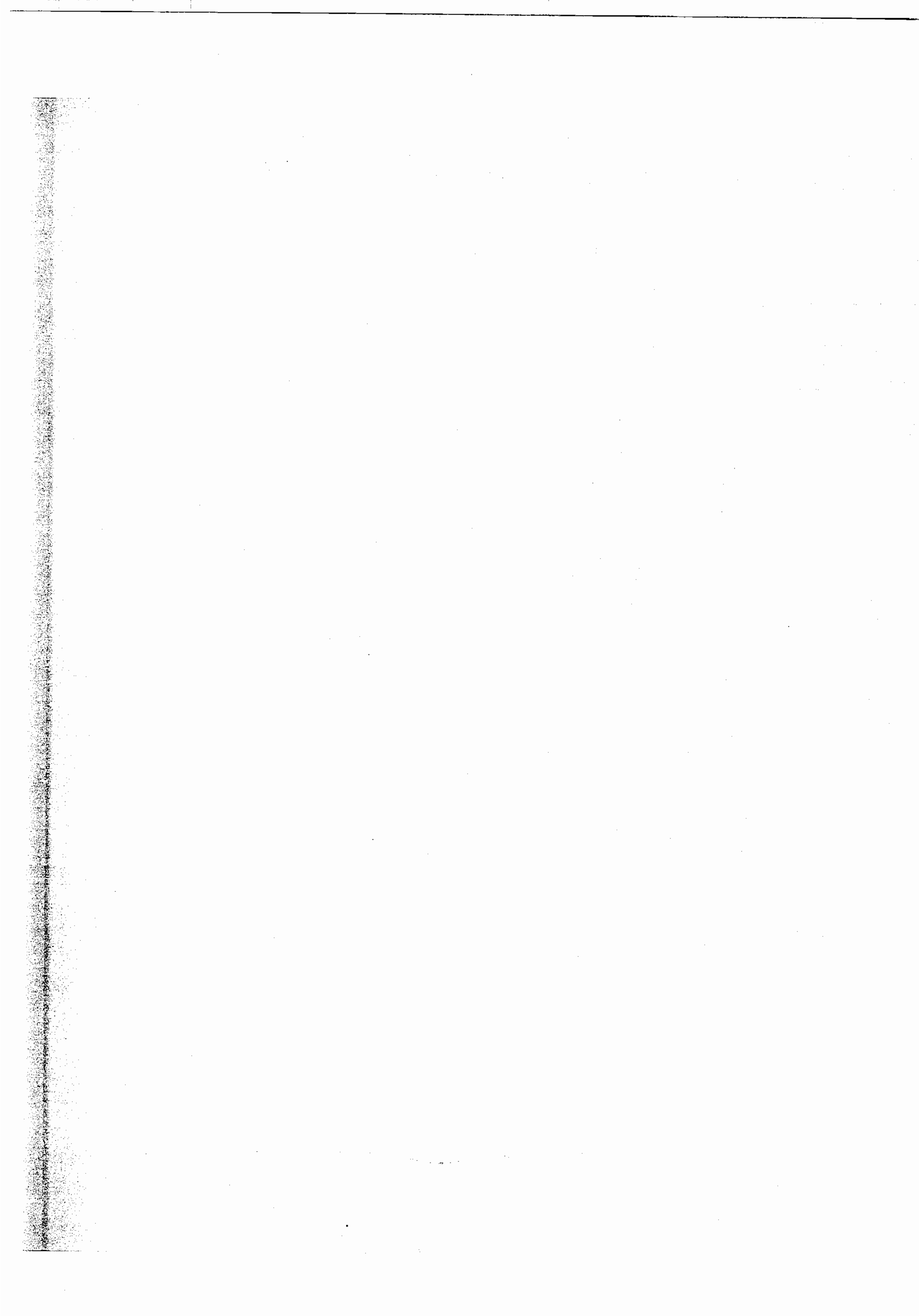
(١) وموافق أيضًا لما في «مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص٢١٦/ رقم١٠٦٥).

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ٣٧٤)، «الثقات» (٧/ ٦٣٣، ٦٤٨).





باب الكنى



حرف البـاء

١٠٧- (م د س) أبو بكر بن عُمارة بن رُوَيْبَة، الثقفي، الكوفي.

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٢/ ٣٠٩)**: «وثقه ابن حبان، وروىٰ عنه جماعة من الثقات الأثبات، واحتج به مسلم وأبو عوانة في «صحيحيهما»، وهو من التراجم التي سقطت من كتاب **الحافظ** «تهذيب التهذيب»[(١)]! ثم استدركها في «التقريب» فقال: «مقبول»! كذا قال، وهو ثقة لِما سبق».

❊❊❊

(١) وهو مترجم في «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٢٥).

حرف الحاء المهملة

١٠٨- (ت) أبو حكيم، والد إسماعيل وإسحاق، مولىٰ عثمان، وقيل: مولىٰ الزبير.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٢/ ٩٨) عند حديث يرويه موسىٰ بن عبيدة عن محمد بن ثابت عن أبي حكيم مولىٰ الزبير**: «.. وقد بينت هناك[1] أن محمد بن ثابت هذا ليس هو البناني الضعيف، وإنما هو آخر مجهول، تفرد بالرواية عن أبي حكيم وعنه موسىٰ بن عُبَيدة، **ولا هو أيضًا محمد بن ثابت العبدي** كما وقع في ترجمة أبي حكيم هذا من «تهذيب التهذيب» لابن حجر! وكأنه **سبق قلم منه**، فإنه ليس في «تهذيب المزي»: (العبدي)»[2].

- **وقال في «الصحيحة» (٧/ ٤٣١) عند حديث يرويه موسىٰ بن عبيدة عن محمد بن ثابت القرشي**: «فاعلم أن محمد بن ثابت قد تُرجم له هكذا غير منسوب إلىٰ قريش، وأنه روىٰ عن أبي حكيم وأبي هريرة، وأنه لم يَروِ عنه غير موسىٰ بن عبيدة، ولذلك حكموا بجهالته، ولكن ذكر الحافظ المزي ثم العسقلاني في «تهذيبيهما» أنه هو محمد بن ثابت بن شرحبيل من بني عبد الدار،

---

(١) يعني في «الضعيفة» (٤٤٩٦).

(٢) وكذا في «الكنىٰ» للذهبي (١٧٥٣)، ليس فيه (العبدي).

واستشهدا له برواية الطبراني هذه التي ذكر فيها أنه القرشي، ثم قالا -واللفظ للمزي-: «وهذا يقوي ما قاله يعقوب بن شيبة من أنه محمد بن ثابت بن شرحبيل»[1].

---

(١) **قلت**: المزي رَحِمَهُ اللَّهُ لم يجزم بذلك وإنما استظهر ذلك، والحافظ ابن حجر لم يؤيده في ذلك بل تعقبه، وسأسوق كلام المزي ثم كلام ابن حجر من «تهذيب ابن حجر» ليتبين المراد:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة (محمد بن ثابت: عن أبي حكيم وأبي هريرة) (٥/ ٥٣):

«وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: لا نفهم مَن محمد هذا. **وزعم يعقوب بن شيبة أنه محمد بن ثابت بن شرحبيل من بني عبد الدار**، يعني: المتقدم. **ومما يؤيده** أن عبد الله ابن نمير، وابن أبي زائدة رويا عن موسىٰ بن عبيدة عنه عن أبي هريرة حديثًا ونسباه قرشيًّا، والله أعلم.

قلت -ابن حجر-: لكن قال علي بن المديني: محمد بن ثابت عن أبي حكيم لا نعلم أحدًا روىٰ عنه غير موسىٰ بن عبيدة. فيحتمل أن الذي روىٰ عن أبي هريرة هو ابن شرحبيل وأن هذا رجل مجهول كما قال هؤلاء الأئمة أن موسىٰ بن عبيدة روىٰ عنهما جميعًا». اهـ

فظهر بهذا أن الحافظ ابن حجر يخالف المزي في جعله محمد بن ثابت الراوي عن أبي حكيم وأبي هريرة شخصًا واحدًا وهو ابن شرحبيل **-وهو ما رجحه الشيخ هنا-**، وإنما هو شخصان؛ أحدهما ابن شرحبيل وهو الراوي عن أبي هريرة، والآخر مجهول وهو الراوي عن أبي حكيم كما قال علي بن المديني.

ثم رجعت إلىٰ «العلل» لابن المديني (ص١٨٣) فوجدته صرَّح بأن محمد بن ثابت الراوي عن أبي حكيم هو ابن شرحبيل، فلا أدري هل سقط ذلك من نسخة الحافظ أم هو الذهول والنسيان؟!

=

قلت -الألباني-: وهذا هو الراجح عندي، لأنهم ذكروا له أيضًا رواية عن أبي هريرة، وأنه قرشي، فالتفريق بينهما صعب، **وعليه فهو صدوق،** لأنهم ذكروا أن ابن شرحبيل هذا **قد روىٰ عنه جمع، ووثقه ابن حبان**».

❀❀❀

=

قال علي بن المديني: «رواه موسىٰ بن عبيدة عن **محمد بن ثابت بن شرحبيل** من بني عبد الدار، **ولا أعلم روىٰ عنه إلا موسىٰ بن عبيدة.** ورواه عن أبي حكيم مولىٰ، ولا أحد روىٰ عن أبي حكيم هذا إلا من هذا الطريق».

حرف الخاء المعجمة

١٠٩- (د ت ق) أبو خالد الوالبي الكوفي.

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٣/ ٩٥٥) بعد أن أورد حديثًا من طريق راوٍ مجهول -وهو أبو خالد[1]- عن ابن عباس، وبيَّن بأدلة شافية أنه غير أبي خالد الوالبي:** «لقد وهم **الحافظ** في كنىٰ «التهذيب»[2] تبعًا لأصله «تهذيب المزي» **فخلطا** الاثنين وجعلاهما واحدًا، فترجما لأبي خالد الوالبي، وذكرا فيها أن من شيوخه ابن عباس، ومن الرواة عنه إسماعيل بن حماد!

---

(١) اسمه عمران بن خالد، وقد ترجم له في «التهذيب».

(٢) ولكنه في ترجمة عمران بن خالد أبي خالد لم يخلط بين الرجلين، بل نبَّه علىٰ أنهما اثنان، وذكر أنه قد وضَّح الأمر في «الكنىٰ » في ترجمة أبي خالد الوالبي، وهذا في الحقيقة أمر مشكل، لأنه لم يوضح شيئًا في «الكنىٰ»، بل كان الأمر كما قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ! فلعله النسيان والذهول الذي يعتري البشر.

قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة عمران بن خالد: «وظهر لي أنه غير أبي خالد الوالبي الآتي ذكره، وإن كان صنيع المزي يقتضي أنهما واحد، وقد أوضحت ذلك في ترجمة أبي خالد الوالبي في «الكنىٰ»، **وقد فرق الحاكم أبو أحمد بين الوالبي وبين الراوي عن ابن عباس**، فسمىٰ الوالبي هرمًا ولم يذكر له رواية عن ابن عباس، وذكر الراوي عن ابن عباس فيما لا يعرف اسمه، لكن لم يقل إن إسماعيل بن حماد يروي عنه».

ولم يتنبه لذلك المعلق على «تهذيب المزي»!

ثانيًا: أن الحافظ لما ساق الحديث هناك من رواية العقيلي وقع في إسناده «أبي خالد الوالبي» بزيادة (الوالبي)، **ولا أصل لها عند العقيلي**، ولا عند غيره ممن ذكرناهم في التخريج، وهذا من أمانة المحدثين ودقتهم في رواية الأحاديث - جزاهم الله خيرًا-».

١١٠- (د) أبو خالد.

- **قال الحافظ في «تهذيبه» في ترجمة أبي خالد هذا:** «يحتمل أن يكون هو الدالاني أو الواسطي، وقال الذهبي: لا يعرف».

- **قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٣/ ١٥١-١٥٢) بعد أن أورد حديثًا من طريق أبي خالد هذا عن عدي بن ثابت، ونقل عن الحافظ قوله المتقدم:** «قلت: الواسطي اسمه عمرو بن خالد، وهو متهم بالكذب، **ويبعد عندي أن يكون هو هذا، فإنه متأخر عنه**[1].

وأما الدالاني -واسمه يزيد بن عبد الرحمن- فهو ضعيف من قِبل حفظه، واحتمال كونه هذا قائم، ولكنه احتمال!».

وانظر: «الإرواء» (٢/ ٣٣١).

---

(١) لم يظهر لي هذا البعد، بل الأمر محتمل كما قال الحافظ، فإن عمرو بن خالد الواسطي من «السابعة» عند الحافظ في «تقريبه»، ومن كان في هذه المرتبة فإن جل رواياته ستكون عن التابعين، وعلىٰ هذا فلا يبعد أن يروي الواسطي هذا عن عدي بن ثابت الأنصاري الذي هو من «الرابعة» عند الحافظ، بل لقد روىٰ الواسطي هذا عمَّن هو أعلىٰ طبقة من عدي بن ثابت، راجع ترجمته في «التهذيبين».

حرف السين المهملة

١١١- (د ق) أبو سعيد الحبراني، الحميري، الحمصي.

- قال الألباني في «ضعيف أبي داود/ الكبير» (٩/ ٢٤) عند حديث يرويه جماعة عن الحصين الحميري عن أبي سعيد هذا عن أبي هريرة، وبعد أن نبَّه إلىٰ اشتباه أبي سعيد هذا بأبي سعيد الخير الصحابي:

«وقد قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: «قلت: الصواب التفريق بينهما؛ فقد نصَّ علىٰ كون أبي سعيد الخير صحابيًّا: البخاري وأبو حاتم وابن حبان والبغوي وابن قانع وجماعة، وأما أبو سعيد الحبراني فتابعي قطعًا، **وإنما وهم بعض الرواة** فقال في حديثه: عن أبي سعيد الخير، **ولعله تصحيف وحذف**. والله أعلم».

قلت: إن كان يعني ببعض الرواة: حصينًا الحميري **المجهول**؛ فلا كلام.

وإن كان أراد بعض الرواة عنه؛ فقد علمت أن الذين وقفنا علىٰ رواياتهم قد اتفقوا علىٰ أنه أبو سعيد الخير؛ **فتوهيمهم وهمٌ**».

❊❊❊

حرف العين المعجمة

١١٢ - (خت د ت س) أبو عثمان التبّان، مولىٰ المغيرة بن شعبة.

- قال الألباني في هامش «صحيح موارد الظمآن» (٢/ ٢٩٢): «روىٰ عنه جمع، وحسَّن حديثه الترمذي، وجزم الحافظ في «التهذيب» أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، وأظنه وهمًا اشتبه عليه بغيره، تقلَّده الداراني في تعليقه علىٰ «أبي يعلىٰ» (١٠/ ٥٢٦)، وشعيب في تعليق «الإحسان»! فإنه ليس في مطبوعة «الثقات»، ولا في «ترتيبه» للهيثمي! والله أعلم».

❀❀❀

حرف الميم

١١٣- (بخ د ت) أبو مريم الأنصاري، ويقال: الحضرمي الشامي، صاحب القناديل، خادم مسجد دمشق أو حمص.

- **قال الألباني في «الصحيحة»** (١/ ٦١): «.. يحيىٰ بن أبي عمرو السيباني -بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة- وهو ثقة، ووقع في ترجمة أبي مريم من «التهذيب»: (الشيباني)؛ بالشين المعجمة، **وهو تصحيف**».

١١٤- (ت) أبو مقاتل السمرقندي.

- **قال الألباني في «الضعيفة»** (١٤/ ٥٦): «ومن الغرائب أنه جاء في كنىٰ «تهذيب» العسقلاني **دون المزي** مرموزًا له بـ (ت)؛ أي: من رجال الترمذي، وكذا في «التقريب» وقال: (مقبول)!!»[1].

٭٭٭

(١) قال الحافظ في «اللسان» (٢/ ٣٢٣) «وله ذكر في العلل التي في آخر الترمذي، **وأغفله المزي**. قال الترمذي: حدثنا موسىٰ بن حزام، سمعت صالح بن عبد الله قال: كنا عند **أبي مقاتل السمرقندي**، فجعل يروي عن عون بن أبي شداد الأحاديث الطوال.. ».

قلت: بل له ذكرٌ أيضًا في «جامع الترمذي» تحت رقم (٩١).

حرف الياء

١١٥ - (عخ د س ق) أبو يحيىٰ، المكي.

- قال الحافظ في «تهذيبه» في ترجمة أبي يحيىٰ هذا: «روىٰ عن أبي هريرة حديث: «المؤذن يغفر له مدىٰ صوته»، وعنه أبو موسىٰ بن أبي عثمان..».

- قال الألباني في «صحيح أبي داود (الكبير») (٢/ ٤٤٤) بعد أن أورد حديث أبي داود «المؤذن يغفر له مدىٰ صوته» من طريق موسىٰ بن أبي عثمان عن أبي يحيىٰ هذا عن أبي هريرة، ونقل عن الحافظ قوله المتقدم: «.. فقد جزم الحافظ أن راوي الحديث عن أبي هريرة هو أبو يحيىٰ المكي المجهول!

وأنا أرىٰ أنه ليس به، بل هو الآخر أبو يحيىٰ مولىٰ آل جعدة، فقد صرَّح بذلك يحيىٰ بن سعيد -وهو القطان الحافظ الحجة الثقة الثبت- في روايته لهذا الحديث عن شعبة، فقال الإمام أحمد (٢/ ٤٢٩): ثنا يحيىٰ بن سعيد عن شعبة قال: ثني موسىٰ بن أبي عثمان قال حدثني أبو يحيىٰ مولىٰ جعدة قال: سمعت أبا هريرة...»[1].

(١) جاء في حاشية «مسند أحمد» طبعة مؤسسة الرسالة (١٥/ ٣٣٥-٣٣٦): «أبو يحيىٰ مولىٰ جعدة، هكذا قيده يحيىٰ القطان في روايته عن شعبة، ورواه غير واحد عن =

....

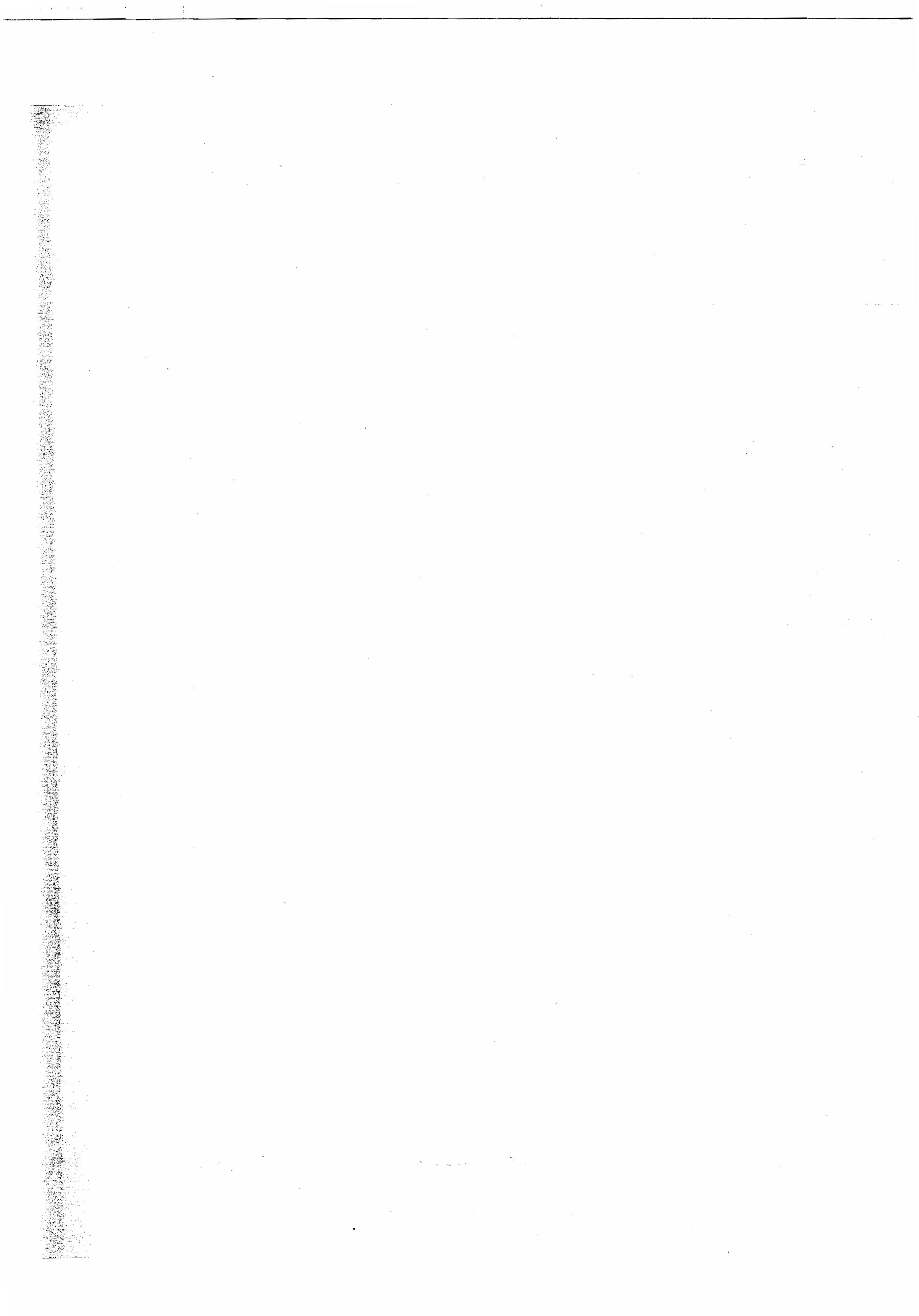
شعبة، فلم يقيده، **لكن ذكر أبو عبيد** الآجري أنه قيل لأبي داود: «موسىٰ بن عثمان عن أبي يحيىٰ عن أبي هريرة؟ قال: **هذا المكي**، يعني أبا يحيىٰ».

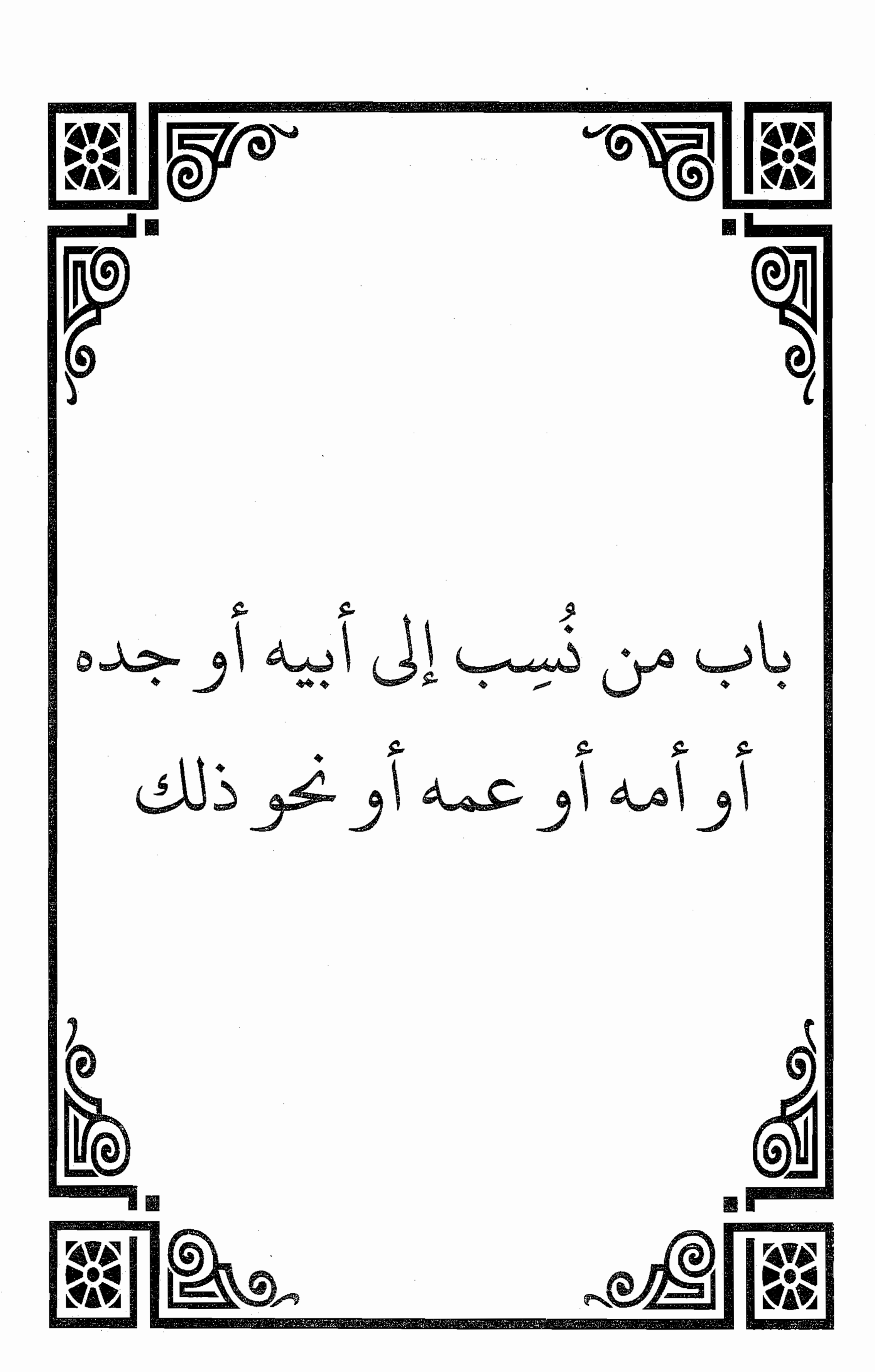
وجعلهما المزي في ترجمتين منفصلتين، وذكر في ترجمة المكي أن موسىٰ بن أبي عثمان روىٰ عنه، بينما ذكر في ترجمة مولىٰ جعدة أن سليمان الأعمش روىٰ عنه، وممن فرق بينهما أيضًا أبو الحسن بن القطان الفاسي، فقد نقل عنه الذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٨٧) أنه قال في أبي يحيىٰ الذي يروي عنه موسىٰ: لا يُعرف، وقال في مولىٰ جعدة: ثقة.

قلنا: وهما -فيما نرىٰ- راوٍ واحد، فإن جعدة مولىٰ أبي يحيىٰ: هو جعدة بن هبيرة المخزومي، ابن أم هانئ بنت أبي طالب، وهو مكي، وعليه فإن مولاه أبا يحيىٰ مكي أيضًا، **ولعل رواية يحيىٰ القطان هذه لم تقع لمن فرق بينهما**، والله أعلم.

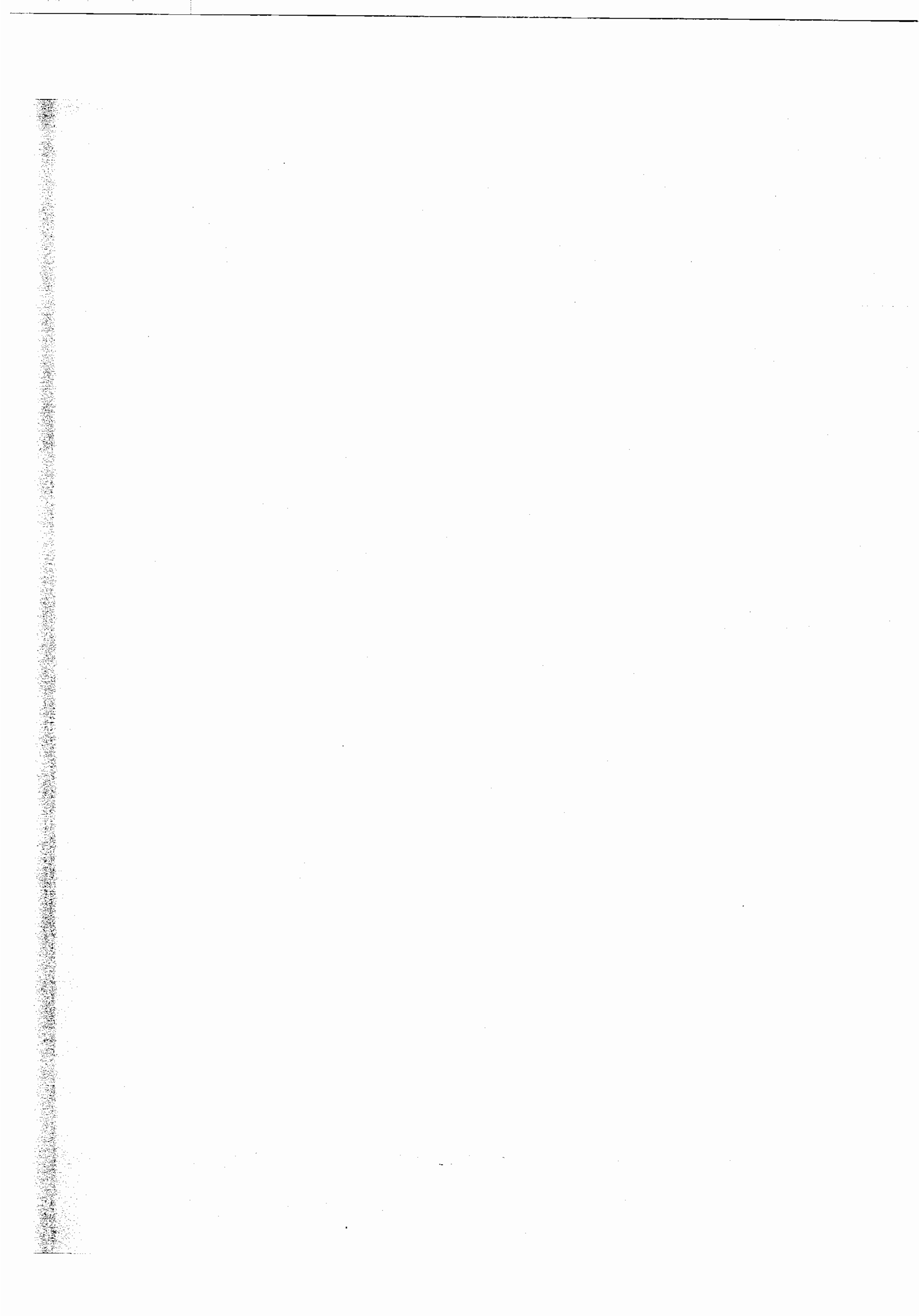
وأما ما وقع لابن حبان في «صحيحه» بإثر الحديث (١٦٦٦)، وفي «الثقات» (٤/ ٣٤٥) من تقييد أبي يحيىٰ هذا بأنه سمعان الأسلمي مولاهم، وأنه من أهل المدينة فلم يتابع عليه. وفاتنا أن ننبه عليه هناك، فليؤخذ من هنا.

وبناء علىٰ ما سلف، فإن أبا يحيىٰ هذا قد روىٰ عنه اثنان: موسىٰ بن أبي عثمان، وسليمان الأعمش، وروىٰ له مسلم حديثًا واحدًا متابعة برقم (٢٠٦٤) (١٨٨)، ونقل ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٤٥٧) عن يحيىٰ بن معين أنه قال: أبو يحيىٰ مولىٰ جعدة ثقة». اهـ





باب من نُسِب إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك



حرف العين المهملة

١١٦ - (د) ابن عبد الله بن أنيس. عن أبيه في التماس ليلة القدر. قيل: عمرو، وقيل: ضمرة.

- قال الألباني في «الإرواء» (٣/ ٤٨) عند حديث يرويه محمد بن جعفر بن الزبير عن ابن عبد الله بن أنيس عن أبيه: «وهذا سند فيه ضعف، رجاله كلهم ثقات غير ابن عبد الله بن أنيس، وقد سماه البيهقي عبيد الله... وليس في أولاد عبد الله بن أنيس من يدعىٰ عبيدًا، فالصواب: (عبد الله)[1]، وقد أورده هكذا مكبرًا ابن أبي حاتم (٢/ ٢/ ٩٠) فقال: «روىٰ عن أبيه، روىٰ عنه محمد بن إبراهيم التيمي». ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا..

قلت: وهذا الحديث من رواية محمد بن جعفر عن ابن أنيس، فالظاهر أنه روىٰ عنه اثنان هذا أحدهما والآخر التيمي، وصنيع الذهبي في «الميزان»

---

(١) **قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٤/ ٤١٩):** «وسمىٰ البيهقي ابن عبد الله بن أنيس (عبيد الله)؛ كذا وقع في المطبوعة: (عبيد) مصغرًا، **ولعله خطأ مطبعي**، فقد نقلنا آنفًا عن المنذري أنه في رواية محمد بن سلمة... (عبد الله بن عبد الله)، والبيهقي رواه من طريق ابن سلمة. والله أعلم».

قلت: وورد علىٰ الصواب في «دلائل النبوة» للبيهقي (٤/ ٤٢).

التفريق بين الذي روىٰ عنه ابن جعفر والذي روىٰ عنه التيمي، **وتبعه الحافظ** في «التهذيب»، **والظاهر أنهما واحد** بدليل رواية البيهقي هذه، والله أعلم».

١١٧ - (د س) ابن عمر بن أبي سلمة.

- قال الألباني في «صحيح أبي داود/ الكبير» (٨/ ٤٤٤) بعد أن أورد حديثًا من طريق ابن عمر بن أبي سلمة هذا، وذكر أن اسمه محمد كما في «تاريخ البخاري» و«الجرح» لابن أبي حاتم:

«**وقد وهِم فيه** -أعني: محمدًا هذا - الحافظ ابن حجر من وجوه:

الأول: أنه لم يترجمه في أسماء «التهذيب»، وإنما أورده في باب «من نسب إلىٰ أبيه...» منه!»[1].

- وقال في «الإرواء» (٦/ ٢٢٠) عند حديث يرويه ابن عمر هذا:

«وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، فإن ابن عمر بن أبي سلمة الذي لم يسمه حماد بن سلمة سَمَّاه غيره سعيد بن عمر بن أبي سلمة»...

وقال الحافظ في «اللسان»: «قيل: اسمه محمد بن عمر بن أبي سلمة ابن عبد الأسد».

ونحوه في «التهذيب»، ولم يتعرض لا هو ولا غيره لقول الحاكم المذكور أن اسمه سعيد بن عمر بن أبي سلمة».

❊❊❊

(١) ينظر: «التاريخ الكبير» (١/ ١٧٦)، «الجرح» (٨/ ١٨)، **«الثقات»** (٥/ ٣٦٣).

فصل في الألقاب ونحوها

حرف الباء

١١٨- (بخ م ٤) البهي، هو: عبد الله بن يسار، مولىٰ مصعب بن الزبير.

- قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٦٥٧-٦٥٨) بعد أن أورد حديثًا من طريق البهي هذا: «البهي هذا أورده الحافظ في فصل الألقاب من «التهذيب»»، فقال: «هو عبد الله بن يسار، مولىٰ مصعب بن الزبير».

والصواب حذف قوله: (ابن يسار) كما فعل الخزرجي، فإنهم لم يوردوه منسوبًا إلىٰ أبيه، وإنما فيمن لم ينسب إلىٰ أبيه، فقال الحافظ هناك: (عبد الله البهي مولىٰ مصعب بن الزبير، أبو محمد، يقال اسم أبيه: يسار..)».

٭٭٭

باب المبهمات بترتيب من روى عنهم

حرف الحاء المهملة

١١٩- (بخ) حَمَل بن بشير بن أبي حدرد.

- **قال الحافظ في «التهذيب» في ترجمة حَمَل هذا:** «عن عمِّه عن أبي حدرد... لعل اسم عمه: عبد الله بن أبي حدرد».

- **قال الألباني في «الضعيفة» (١٠/ ٣٤٥) بعد أن قال في عمِّ حَمَل هذا: «وعمه لم أعرفه»:** «قد أورده الحافظ ابن حجر في آخر «التهذيب» باب المبهمات فقال (١٢/ ٣٦٦): «لعل اسم عمه: عبد الله بن أبي حدرد»، ثم إنه أورده كذلك في «التقريب»، لكنه جزم به مُسقِطًا حرف الترجي (لعل)! **وهذا مما أستبعده جدًّا،** لأن عبد الله بن أبي حدرد قد أوردوه في الصحابة، مثل ابن أبي حاتم وابن حبان (٣/ ٢٣١)، ومن قبلهما البخاري في «التاريخ» (٣/ ١/ ٧٥)، وظاهر صنيعه أنه هو أبو حدرد نفسه!

وطوَّل ترجمته الحافظ في «الإصابة» (٢/ ٢٩٤-٢٩٦) وفيها اختلاف واضطراب من الصعب استخلاص الصواب منه بيسر! **لكن المهم أننا لم نر أحدًا ذكر راويًا آخر شارك هذا الصحابي في اسمه واسم أبيه،** وهو عم حَمَل هذا، **فهو إذن مجهول،** والله تعالى أعلم».

كتاب النساء

حرف الشين المعجمة

١٢٠ - (بخ) شميسة بنت عزيز بن عامر العَتكية، البصرية.

- قال الألباني في «الصحيحة» (٧/ ٦٢٤-٦٢٥): «أوردها المزي في «التهذيب»، وقال: «روىٰ عنها شعبة بن الحجاج وهشام بن حسان»، ثم ساق لها هذا الأثر، ولم يحك فيها جرحًا ولا تعديلًا، وتبعه الحافظ، **وهذه غريبة منهما! نتجت من غريبة أخرىٰ**، وهي أن ابن أبي حاتم أوردها في «الجرح والتعديل» (٢/ ١/ ٣٩١) فوقع فيه علىٰ أنها رجل؛ ففيه: «شميسة روىٰ عنه شعبة».

ثم روىٰ بسنده عن عثمان بن سعيد قال: سألت يحيىٰ بن معين، قلت: شميسة؟ قال: «ثقة».

وعلَّق عليه محققه الفاضل بقوله: «شميسة امرأة، فالصواب: (روىٰ عنها).. ولم يذكر المزي ولا ابن حجر توثيق ابن معين لها، **كأنهما لم يعثرا علىٰ ذكر المؤلف لها في أسماء الرجال**، وقد وقع له مثل هذا في «دقرة» كما تقدم في باب الدال»...

وإن مما يؤيد الخطأ المذكور أن يزيد بن الهيثم قد روىٰ في جزء «من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال» تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف مثلما روىٰ عثمان بن سعيد عنه، فقال (١٠٥/ ٣٣٣): «قيل له: فشميسة؟ قال: **ثقة**، روىٰ عنها شعبة وابن أبي حازم والدراوردي، ليس بها بأس».

قلت -الألباني-: وهذه فائدة هامة تُضَم إلىٰ ترجمة شميسة في «تهذيب المزي» وفروعه...، وجملة القول: أن **(شميسة) هذه ثقة**».

❀❀❀

الكنى من النساء

حرف الكاف

١٢١- (د ت س) أم كلثوم الليثية المكية.

- **قال الحافظ في «التهذيب»**: «وقع في رواية أبي داود من طريق عبد الله ابن عبيد بن عمير المذكور[١]: (عن امرأة منهم يقال لها أم كلثوم)، ولهذا ترجم المصنف بكونها ليثية.

لكن الترمذي قال عقب حديث أم كلثوم هذه: «هي بنت محمد بن أبي بكر الصديق»، فعلىٰ هذا فقول ابن عمير: (عن امرأة منهم) قابل للتأويل، فينظر فيه، فلعل قوله: (منهم) أي كانت منهم بسبب، إما بالمصاهرة أو بغيرها من الأسباب، والعمدة علىٰ قول الترمذي، والله تعالىٰ أعلم».

- **قال الألباني في «الإرواء» (٧/ ٢٤-٢٥)**: «وأما قول الحافظ ابن حجر في «التهذيب» عقب قول الترمذي المذكور: «فقول ابن عمير: (عن امرأة منهم) قابل للتأويل فينظر فيه فلعل قوله: (منهم)، أي كانت منهم بسبب، إما بالمصاهرة أو بغيرها من الأسباب»؛ فمردودٌ لأنه خلاف ظاهر قول ابن عمير (منهم)،

(١) وهو ليثي.

والتأويل إنما يصار إليه للضرورة، ولا ضرورة هنا، وقول الترمذي المتقدم؛ الظاهر -والله أعلم- أنه قاله اجتهادًا منه، سوَّغ له ذلك أنَّ قول ابن عمير (منهم) لم يقع في روايته، وإلا لم يقل الترمذي ما قال، والله أعلم.

ثم رأيت الحافظ قال في «التقريب»: «أم كلثوم الليثية المكية، يقال: هي بنت محمد بن أبي بكر الصديق، فعلىٰ هذا فهي تيمية، لا ليثية، لها حديث عن عائشة من رواية عبد الله بن عبيد بن عمير عنها.

وروىٰ حجاج بن أرطاة عن أم كلثوم عن عائشة في الاستحاضة.

وروىٰ عمر بن عامر عن أم كلثوم عن عائشة في بول الغلام، فما أدري هل الجميع واحدة أم لا؟».

ففي قوله: (يقال)؛ ما يشير إلىٰ تضعيف قول الترمذي المتقدم، وأنه لم يعتمده، والله أعلم»[1].

تمَّ الكتاب بحمد الله، نفع الله به كاتبه وقارئه

وصلىٰ الله علىٰ محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

---

(١) قال الشيخ شعيب في حاشية «صحيح ابن حبان» (١٢/ ١٤-١٥): .. ومثل بنت أبي بكر لا يكنىٰ عنها بامرأة، ولاسيما مع قوله (منهم)... وقد ذكر الحافظ أبو القاسم الدمشقي في «أطرافه» لأم كلثوم بنت أبي بكر عدة أحاديث، وذكر بعدها أم كلثوم الليثية، ويقال: المكية، وذكر لها هذا الحديث.

قلت -شعيب-: وكذلك ذكر الحافظ المزي في «تحفة الأشراف» (١٢/ ٤٤٣).

ثبت المصادر والمراجع

١- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، ط الأولىٰ، ١٤١٥ هـ.

٢- **الأحاديث المختارة**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة - ١٤١٠، ط- الأولىٰ.

٣- **أحاديث معلَّة ظاهرها الصحة**، للشيخ المحدث أبي عبد الرحمن مقبل ابن هادي الوادعي، دار الآثار، ط الثانية، ١٤٢١هـ.

٤- **أحكام الجنائز**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٥- **أحوال الرجال**، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٥، ط- الأولىٰ.

٦- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط- الثانية، عام ١٤٠٥هـ.

٧- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، للحافظ أبي يعلىٰ الخليل بن عبد الله ابن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩هـ، ط- الأولىٰ.

٨- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت -، ط- الأولىٰ، ١٤٢١هـ.

٩- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، للحافظ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، ط- الأولىٰ.

١٠- **الإصابة في تمييز الصحابة**، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢هـ، ط- الأولىٰ.

١١- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية -بيروت-.

١٢- **الاكتفاء بتنقيح كتاب الضعفاء**، للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، تحقيق: مازن بن محمد السِّرساوي، دار الأزهر للنشر والتوزيع -مصر-، ١٤٣٠هـ، ط- الأولىٰ.

١٣- **إكمال تهذيب الكمال**، للحافظ علاء الدين مغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، طبعة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر -مصر-، ١٤٢٢هـ، ط- الأولىٰ.

١٤- **الانتصار لأهل الحديث**، محمد عمر بازمول، دار الإمام أحمد - القاهرة .

١٥- **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م، ط- الأولىٰ.

١٦- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: إبراهيم الشيخ وأيمن السيد عبد الفتاح، دار الفلاح للبحث العلمي، ١٤٣٠هـ، ط- الأولىٰ.

١٧- **أوهام في كشف الإيهام**، د. بسام بن عبد الله بن صالح الغانم العطاوي، بحث نُشر في موقع (ملتقىٰ أهل الحديث).

١٨- **الإيمان**، للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيىٰ بن منده، تحقيق: د. علي ابن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط- الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٩- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذم**، للحافظ يوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، دار الإمام أحمد، ط- الأولىٰ، ١٤٢٧هـ.

٢٠- **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، للحافظ أبي بكر أحمد بن

عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة - ١٤٠٩، ط- الأولىٰ.

٢١- **البحر المحيط في أصول الفقه**، للعلامة بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد تامر، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ١٤٢١هـ، ط- الأولىٰ.

٢٢- **البداية والنهاية**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤١٨ هـ، ط- الأولىٰ.

٢٣- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، للحافظ سراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفىٰ أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض- السعودية - ١٤٢٥هـ، ط- الأولىٰ.

٢٤- **بيان الوهم والإيهام**، لأبي الحسن علي بن القطان الفاسي، تحقيق : د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ، ط- الأولىٰ.

٢٥- **تاريخ الإسلام**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧هـ، ط- الأولىٰ.

٢٦- **تاريخ أسماء الثقات**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي،

المعروف بابن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٤هـ، ط- الأولىٰ.

٢٧- **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، المعروف بابن شاهين، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة- ط- الأولىٰ، ١٤٣٠ هـ.

٢٨- **التاريخ الصغير (الأوسط)**، للحافظ الإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة - ١٣٩٧هـ، ط- الأولىٰ.

٢٩- **تاريخ بغداد**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت -، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، ط الأولىٰ، ١٤١٧ هـ.

٣٠- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥م.

٣١- **تاريخ ابن يونس المصري**، للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد، دار الكتب العلمية، - بيروت -، ط- الأولىٰ، ١٤٢١ هـ.

٣٢- **تاريخ يحيىٰ بن معين (رواية عثمان بن سعيد الدارمي)**، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق -، ١٤٠٠هـ.

٣٣- **تاريخ يحيىٰ بن معين (رواية الدوري)**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ١٣٩٩هـ، ط- الأولىٰ.

٣٤- **التاريخ الكبير**، للحافظ الإمام أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٣٥- **تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو**، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق -، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني.

٣٦- **تالي تلخيص المتشابه**، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الصميعي.

٣٧- **تأويل مختلف الحديث**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي - مؤسسة الإشراق، ط- الثانية، ١٤١٩هـ.

٣٨- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت-.

٣٩- **التحجيل في تخريج ما لم يخرج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل**، لعبد العزيز بن مرزوق الطّريفي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط- الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ.

٤٠- **تحرير تقريب التهذيب**، د. بشار عواد، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ، ط- الأولىٰ.

٤١- **تحريم آلات الطرب**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الريان بيروت - لبنان/ دار الصديق، الجبيل، المملكة العربية السعودية ط- الثالثة، ١٤٢٦هـ.

٤٢- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، للعلامة أبي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية - بيروت-.

٤٣- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم أبي زرعة العراقي، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد - الرياض -، ١٤١٩هـ، ط- الأولىٰ.

٤٤- **التدليس في الحديث**، للدكتور مسفر بن غرم الله الدميني.

٤٥- **تذكرة الحفاظ**، للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط- الأولىٰ.

٤٦- **تذكرة الحفاظ**، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض -، ط الأولىٰ، ١٤١٥ هـ.

٤٧- **التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي**، للحافظ علاء الدين مغلطاي، تحقيق ودراسة: طلاب وطالبات مرحلة الماجستير، بإشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، دار المحدث للنشر والتوزيع،

المملكة العربية السعودية، ط- الأولىٰ، ١٤٢٦ هـ.

٤٨- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسىٰ اليحصبي الأندلسي، دار الكتب العلمية - بيروت-، تحقيق: محمد سالم هاشم، ١٤١٨هـ، ط- الأولىٰ.

٤٩- **تسمية شيوخ أبي داود**، للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية [طبع مع كتاب التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري]، ط- الأولىٰ ١٤١٨ هـ.

٥٠- **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين**، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني - دار عالم الفوائد - مكة المكرمة -، ط- الأولىٰ ١٤٢٣هـ.

٥١- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، للحافظ سليمان بن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض-، ط-الأولىٰ، ١٤٠٦هـ.

٥٢- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية - بيروت -، ١٤٠٧هـ، ط- الثانية.

٥٣- **تعليقات الدارقطني علىٰ المجروحين لابن حبان**، للإمام أبي الحسن

علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة-، ط- الأولىٰ، ١٤١٤ هـ.

٥٤- **تعليقة علىٰ العلل لابن أبي حاتم**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، أضواء السلف - الرياض -، ط- الأولىٰ، ١٤٢٣ هـ.

٥٥- **تفسير القرآن، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية - صيدا.

٥٦- **التفسير من سنن سعيد بن منصور**، للإمام الحافظ أبي عثمان سعيد بن منصور، دار الصميعي للنشر والتوزيع، تحقيق: د. سعد بن عبد الله آل حميد، ط- الأولىٰ، ١٤١٧ هـ.

٥٧- **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة - اليمن، ط- الأولىٰ، ١٤٣٢ هـ.

٥٨- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، توزيع دار أحد - المدينة النبوية - ١٣٨٤هـ.

٥٩- **تمام المنة في التعليق علىٰ فقه السنة**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية للنشر، ط- الرابعة، ١٤١٧هـ.

٦٠- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧هـ.

٦١- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز ابن ناصر الخباني، أضواء السلف - الرياض، ط- الأولىٰ، ١٤٢٨هـ.

٦٢- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، للعلامة عبد الرحمن ابن يحيىٰ المعلمي، مكتبة المعارف - الرياض، ١٤٠٦هـ ط- الثانية.

٦٣- **تهذيب الأسماء واللغات**، للعلامة أبي زكريا محيي الدين يحيىٰ بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٦٤- **تهذيب التهذيب**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: خليل مأمون شيحا ورفقاؤه، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٧هـ، ط- الأولىٰ.

٦٥- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ ط- الأولىٰ.

٦٦- **التوسل أنواعه وأحكامه**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ ط- الخامسة.

٦٧- **الثقات**، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ١٣٩٥هـ، ط- الأولىٰ.

٦٨- **جامع الترمذي**، للإمام أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٦٩- **جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ، ط- الثانية.

٧٠- **الجرح والتعديل**، للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ١٣٧١هـ ط- الأولىٰ.

٧١- **جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار السلام، ١٤٢٣هـ.

٧٢- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ، ط- الرابعة.

٧٣- **الدرر في مسائل المصطلح والأثر/ مسائل أبي الحسن المأربي للعلامة المُحَدِّث محمد ناصر الدين الألباني**، إعداد محمد بن محمد بن عبد الله الجيلاني، دار الخرّاز - جدة -، ودار ابن حزم - بيروت، ط- الأولىٰ ١٤٢٢ هـ.

٧٤- **دفاع عن الحديث النبوي والسيرة في الرد علىٰ جهالات البوطي**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، منشورات مؤسسة ومكتبة الخافقين.

٧٥- **دلائل النبوة**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثّق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد المعطىٰ قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، ط- الأولىٰ ١٤٠٨ هـ.

٧٦- **ديوان الضعفاء والمتروكين**، للحافظ الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، ١٣٨٧هـ.

٧٧- **ذكر من تكلم فيه وهو موثق**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: محمد شكور أمرير المياديني، مكتبة المنار - الزرقاء، ١٤٠٦هـ، ط- الأولىٰ.

٧٨- **ذيل ميزان الاعتدال**، للحافظ أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: علي محمد معوض/ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦ هـ، ط- الأولىٰ.

٧٩- **الرد علىٰ ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام**، للحافظ أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: أبي عبد الأعلىٰ خالد بن محمد بن عثمان المصري، دار الفاروق الحديثة - القاهرة - مصر، ١٤٢٦ هـ، ط- الأولىٰ.

٨٠- **الرد المفحم**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية - عمان- الأردن، ١٤٢١هـ، ط- الأولىٰ.

٨١- **الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم**، للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ١٤١٩هـ.

٨٢- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٨٣- **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٨٤- **السنة**، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية - الرياض، ط- الثانية، ١٩٩٤م.

٨٥- **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عمر، ابن رشيد الفهري السبتي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية -، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، ١٤١٧هـ، ط- الأولىٰ.

٨٦- **سنن الدارقطني**، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ.

٨٧- **سنن أبي داود**، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٨٨- **سنن ابن ماجه**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر - بيروت.

٨٩- **السنن الكبرىٰ**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق:

محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

٩٠- **السنن الكبرىٰ**، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط- الأولىٰ، ١٤٢١ هـ.

٩١- **سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي**، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري - القاهرة، ١٤٣٠هـ، ط- الأولىٰ.

٩٢- **سؤالات الحاكم النيسابوري للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني**، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ، ط- الأولىٰ.

٩٣- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني**، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤هـ، ط- الأولىٰ.

٩٤- **سؤالات السلمي للدارقطني**، للحافظ أبي عبد الرحمن السلمي، محمد بن الحسين النيسابوري، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط- الأولىٰ، ١٤٢٧ هـ.

٩٥- **سؤالات عثمان بن طالوت البصري للإمام أبي زكريا يحيىٰ بن معين**، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٢٨هـ، ط- الأولىٰ.

٩٦- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤هـ، ط- الأولىٰ.

٩٧- **سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم أبي عبد الله النيسابوري**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٨هـ، ط- الأولىٰ.

٩٨- **سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم للإمام أحمد بن محمد بن حنبل**، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٤٢٥هـ، ط- الأولىٰ.

٩٩- **سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم للإمام أحمد بن محمد بن حنبل**، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط- الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ.

١٠٠- **سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني**، للحافظ أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي - باكستان، ١٤٠٤هـ، ط- الأولىٰ.

١٠١- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة النبوية، ١٤٢٣هـ، ط- الثانية.

١٠٢- **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني**، للحافظ أبي عبيد

محمد بن علي الآجري، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، ١٣٩٩هـ ط- الأولىٰ.

١٠٣- **سؤالات ابن الجنيد للإمام يحيىٰ بن معين**، للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة النبوية، ١٤٠٨هـ، ط- الأولىٰ.

١٠٤- **سير أعلام النبلاء**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣هـ ط- التاسعة.

١٠٥- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، للإمام أبي القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، ط- الثامنة، ١٤٢٣هـ.

١٠٦- **شرح سنن أبي داود**، للحافظ بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض- ط- الأولىٰ، ١٤٢٠ هـ.

١٠٧- **شرح سنن ابن ماجه (الإعلام بسنته عليه السلام)**، للحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري، تحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفىٰ الباز - المملكة العربية السعودية، ط- الأولىٰ، ١٤١٩ هـ.

١٠٨- **شرح علل الترمذي**، للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: د. همام

عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، ١٤٢٦هـ، ط- الرابعة.

١٠٩- **شرح مشكل الآثار**، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - لبنان- بيروت، ١٤٠٨هـ -، ط- الأولىٰ.

١١٠- **شعب الإيمان**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٠هـ، ط- الأولىٰ.

١١١- **شيوخ عبد الله بن وهب القرشي الذين روىٰ عنهم وسمع منهم**، للحافظ ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط- الأولىٰ ١٤٢٨ هـ.

١١٢- **الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الهادي، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، مكتبة التوعية الإسلامية.

١١٣- **صحيح سنن أبي داود وضعيفه (الأصل)**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس، ط- الأولىٰ.

١١٤- **صحيح موارد الظمآن**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار الصميعي - ١٤٢٢هـ -، ط- الأولىٰ.

١١٥- **صحيح وضعيف الأدب المفرد**، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين

الألباني، دار الصديق - الجبيل، السعودية، ١٤٢١هـ ط- الأولىٰ.

١١٦- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤١٤هـ ط- الثانية.

١١٧- **صحيح ابن خزيمة**، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.

١١٨- **الضعفاء الصغير**، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ١٣٩٦هـ ط- الأولىٰ.

١١٩- **الضعفاء الكبير**، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمر بن موسىٰ العقيلي، تحقيق: مازن بن محمد السِّرساوي، مكتبة دار ابن عباس-مصر- ١٤٢٩هـ ط- الثانية.

١٢٠- **الضعفاء والمتروكين**، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ١٣٩٦هـ ط- الأولىٰ.

١٢١- **الضعفاء والمتروكون**، للحافظ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ، ط- الأولىٰ.

١٢٢- **الضعفاء**، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق:

فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، ١٤٠٥هـ، ط- الأولىٰ.

١٢٣- **ضعيف الترغيب والترهيب**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

١٢٤- **الطبقات الكبرىٰ**، للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر - بيروت.

١٢٥- **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، للحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط- الثانية، ١٤١٢هـ.

١٢٦- **طرح التثريب في شرح التقريب**، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ٢٠٠٠م، ط- الأولىٰ.

١٢٧- **ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط- الثالثة - ١٤١٣هـ.

١٢٨- **علل الترمذي الكبير**، للحافظ أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ١٤٠٩هـ، ط- الأولىٰ.

١٢٩- **علل الحديث**، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٣٠- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام علي بن المديني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط- الأولىٰ، ١٤٢٧ هـ.

١٣١- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، الرياض، ١٤٠٨هـ، ط- الأولىٰ.

١٣٢- **العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل، رواية المرّوذي وغيره**، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية - بومباي، الهند، ١٤٠٨هـ، ط- الأولىٰ.

١٣٣- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، ١٤٠٥هـ، ط- الأولىٰ.

١٣٤- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، للحافظ بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٣٥- **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، للحافظ يحيىٰ بن علي بن عبد الله، أبي الحسين، رشيد الدين النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار، تحقيق: محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ١٤١٧ هـ، ط- الأولىٰ.

١٣٦- **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.

١٣٧- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

١٣٨- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب، تحقيق: جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، ١٤١٧هـ، ط- الأولىٰ.

١٣٩- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي**، للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، تحقيق: صلاح محمد عويضة، ١٤١٧هـ.

١٤٠- **الفصول في سيرة الرسول**، للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: محمد علي الحلبي، دار الفتح للطباعة والنشر - الشارقة، ١٤١٦هـ، ط- الأولىٰ.

١٤١- **فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ**، للقاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي المالكي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ١٣٩٧هـ، ط- الثالثة.

١٤٢- **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للإمام الشوكاني، دار الآثار - القاهرة، ١٤٢٣هـ، ط- الأولىٰ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي.

١٤٣- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للحافظ أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن - جدة، ١٤١٣هـ، ط- الأولىٰ.

١٤٤- **الكامل في ضعفاء الرجال**، للحافظ أبي أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: مازن بن محمد السِّرساوي، مكتبة الرشد-الرياض-، ط- الأولىٰ، ١٤٣٤هـ.

١٤٥- **الكنىٰ والأسماء**، للحافظ أبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت- لبنان، ١٤٢١ هـ، ط- الأولىٰ.

١٤٦- **الكنىٰ والأسماء**، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، ١٤٠٤، ط- الأولىٰ.

١٤٧- **الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات**، للحافظ بركات بن أحمد ابن محمد الخطيب زين الدين بن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون - بيروت، ط الأولىٰ، ١٩٨١م.

١٤٨- **لسان الميزان**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند -، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -بيروت، ١٤٠٦هـ، ط- الثالثة.

١٤٩- **لسان الميزان**، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة دار

إحياء التراث ومؤسسة التاريخ.

١٥٠- **المؤتلف والمختلف**، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط- الأولىٰ، ١٤٠٦هـ.

١٥١- **المتفق والمفترق**، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق محمد صادق الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر - دمشق، ١٤١٧هـ، ط- الأولىٰ.

١٥٢- **المجروحين**، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض - ١٤٣٣هـ، ط- الثالثة.

١٥٣- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي - القاهرة، بيروت - ١٤٠٧هـ.

١٥٤- **المحلىٰ بالآثار**، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، دار الفكر - بيروت.

١٥٥- **المدخل إلىٰ الصحيح**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٤، ط- الأولىٰ.

١٥٦- **المستدرك علىٰ الصحيحين**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار

الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ، ط- الأولىٰ.

١٥٧- **مسند أبي عوانة**، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة - بيروت، ١٤٢٩هـ، ط- الثانية.

١٥٨- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط- الأولىٰ، ١٤٢١ هـ.

١٥٩- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة قرطبة - مصر.

١٦٠- **مسند الإمام الشافعي**، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت.

١٦١- **مسند الشاميين**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٥هـ، ط- الأولىٰ.

١٦٢- **مشاهير علماء الأمصار**، للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر - المنصورة، ١٤١١هـ، ط- الأولىٰ.

١٦٣- **مشكاة المصابيح**، للخطيب التبريزي، تحقيق: الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٥هـ، ط- الثالثة.

١٦٤- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، تحقيق: محمد المنتقىٰ الكشناوي، دار العربية - بيروت، ١٤٠٣، ط- الثانية.

١٦٥- **معجم الطبراني الكبير**، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، ١٤٠٤ هـ، ط- الثانية.

١٦٦- **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، تحقيق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ١٤٠٦ هـ، ط- الأولىٰ.

١٦٧- **معرفة الثقات**، للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط- الأولىٰ، ١٤٠٥هـ.

١٦٨- **معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين / رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز**، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٣٠هـ، ط- الأولىٰ.

١٦٩- **معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي**، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - لبنان- بيروت.

١٧٠- **معرفة الصحابة**، للحافظ أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيىٰ بن منده الأصبهاني تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات، ط- الأولىٰ، ١٤٢٦ هـ.

١٧١- **معرفة الصحابة**، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني،

تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط- الأولىٰ ١٤١٩ هـ.

١٧٢- **المعرفة والتاريخ**، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ.

١٧٣- **المغني عن حمل الأسفار**، للحافظ أبي الفضل العراقي، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية - الرياض، ١٤١٥هـ-، ط- الأولىٰ.

١٧٤- **المغني في الضعفاء**، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، طبع علىٰ نفقة إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

١٧٥- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة**، للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٥ هـ، ط- الأولىٰ.

١٧٦- **المقتنىٰ في سرد الكنىٰ**، للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤٠٨هـ، ط- الأولىٰ.

١٧٧- **من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان)**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٤٠٠هـ.

١٧٨- **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**، للدكتور وليد بن حسن العاني، دار النفائس للنشر والتوزيع - الأردن - ١٤٢٠هـ، ط- الثانية.

١٧٩- **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: العلامة عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي، طبع دائرة المعارف العثمانية - الهند، ١٣٧٨هـ.

١٨٠- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي وآخرون، دار الرسالة العالمية - دمشق - ١٤٣٠هـ، ط- الأولىٰ.

١٨١- **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**، للحافظ أبي الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني، دار ابن كثير، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ١٤٢٩هـ، ط الثانية.

١٨٢- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، دار الخير للطباعة والنشر - بيروت، ١٤١٤هـ، ط- الثانية.

١٨٣- **النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان**، للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان، ط- الأولىٰ.

١٨٤- **النكت علىٰ تقريب التهذيب**، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، اعتنىٰ به د. عبد الله بن فوزان الفوزان، مكتبة دار المنهاج - الرياض، ١٤٢٦هـ، ط- الأولىٰ.

١٨٥- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشرته عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة النبوية، ١٤٠٤هـ، ط- الأولى.

١٨٦- **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة**، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تخريج العلامة محمد ناصر الدين الألباني، دار ابن عفان.

❀❀❀

فهرس الموضوعات

«تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني»

بداية تعقيب الألباني على تهذيب العسقلاني:

❊❊❊